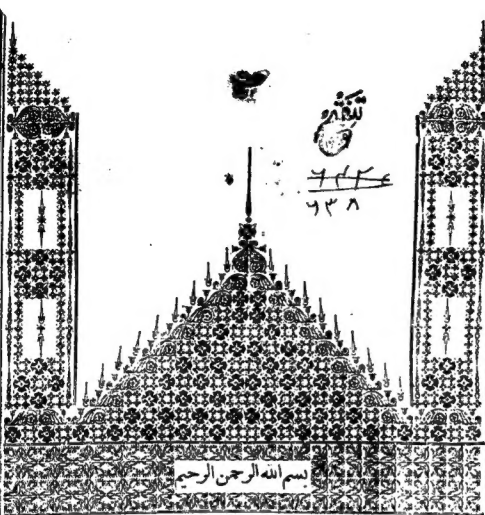


المجزء الثاني من القواعد الدرية في تنقيح الفتاوى المحامدية وتأليف
الشيخ الامام العلامة والحقير الفقير الفهمه وسيدنا ومولانا
الحبيب محمد أمين بن التبريزي بن طابدين رحمه الله
تعالى وهدى روحه ونفخنا به
والسبلين والمحمد لله

رب العالمين

آمين

كتاب الدعوى	٢
كتاب الاقرار	٤٠
باب اقرار المريض	٥٠
كتاب الصلح	٥٨
كتاب المضاربة	٦١
كتاب الوديعة	٦٤
كتاب العارية	٧٥
كتاب الهبة	٨٩
صوابه ٧٩	٨٧
كتاب الاحارة	٨٧
كتاب الاكراه	١٣٣
كتاب المجور والمأذون	١٣٦
كتاب الغصب	١٤٣
كتاب الشفعة	١٥٤
كتاب القسمة	١٥٩
فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها	١٦٩
كتاب المزارعة	١٧١
كتاب الساقاة	١٧٧
باب مشد المسكة	١٨٤
كتاب الذبايح	١٩٧
كتاب الشرب	١٩٩
كتاب المداينات	٢٠٧
كتاب الزمن	٢١٣
كتاب الجنائيات	٢٢٥
فصل في مخنأية البهائم والجنأية عليها	٢٤١
كتاب الحيطان وما يحدسه الرجل في الطريق وما يتفرده الجيران ونحو ذلك	٢٤٣
كتاب الوصايا	٢٩١
باب الوصى	٢٩٩
كتاب الفرائض	٢٨٨
مسائل وفوائد شتى من المحظروا لا ياحه وغير ذلك	٢٩٨



(كتاب الدعوى)

(سئل) في الإبراء العام في ضمن عقد فاسد هل يمنع الدعوى (الجواب) لا يمنع الدعوى به كإتي الاشياء معز بالبنائرية (سئل) فيما إذا ادعى خارج على متولى وقف ذي بدعي حائوث الوقف بأن البناء الموجود به انقضاء بأرضه الجارية في الوقف له بناءه وكيه فلان له في الأرض المذكورة وطالبه برفع يده عن البناء المذمور فأجاب المتولى بأن البناء الموجه الوقف بناءه هو بمال الوقف للوقف بعد انهدام بنائه الأول الذي كان الخارج المذكور وأقام كل دينة شرعية على دعواه فهل تقدم دينة الخارج (الجواب) حيث الحال ما ذكر تقدم دينة الخارج لأنها أكثر استماعاً على ما عرف كإتي جواهر الفتاوى ولأن الداء ساد ويذكر كإتي الخلاصة والبراز به وغيرهما وبينه الخارج أولى من دينة ذي البدعي دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كإتي المثلقي والمنع والبحر والدرر والي وغيرها وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما الدينة أم إداره يقضى بها للبدعي لأن البناء يكون مرة بعد أخرى ولا يمكن في معنى التنازع فقضى به للخارج اه أقول وتقدمت هذه المسألة بعينها في الشهادات في مسائل تمارض البنات التي ذكرتها المصنف من كتاب الشيخ غانم البندادي وأن هذا هو المقتضى به وقد صرح في البحر في أول باب ما دعيه الرجل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وذكر من ذلك مسائل فراجعها أشهر على اللسان أن دينة الوقف مقدمة ليس على أخلاقه أو هو على خلاف المقتضى به (سئل) فيما إذا سرق ثياباً بدابة معلومة ثم وجدها بيد عمر فادعاه إلى القاضي بقتلها فإنه جارية في ملكه بطريق الشراء من بكر وانها قد قُتلت منه منذ كذا وأجاب عمر بأنه ابتاعها من رجل سماء ويخبر دعوى زيد فأنبت زيد دعواه على الوجه المذكور

مطلب الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى

مطلب دينة الخارج بأن البناء ملكه أولى من دينة المتولى

مطلب ترجيح دينة الخارج في دعوى البناء بخلاف التنازع

مطلب في إثبات الدابة المفقودة

بالجنة الشرعية في وجه عمر و وحكمه القاضي بعدما حلف زيدا بانه ان الدابة المذكورة لم تخرج عن ملكه ببيع ولا هبة ولا وحيه من سائر الوجوه الشرعية وانما باقية في ملكه الى يوم تار يخه ولم يثبت عمر و دعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعا وقصه الشرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان بيد زيدا تصرف فيه تصرف المالك من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض ولا مانع وعمر و مطلع على تصرفه المذكور ولم يدع ذلك على زيد ولا منه من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بذلك على زيد ولا دعوى وارثه من بعده وترك في يد المتصرف لان الحال شاهد (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا ان يكون المدعي غائبا أو صديقا أو مجنوناً وليس له ما في أو المدعي عليه أميراً جازياً يخاف منه كذا في الفتاوى الثانية وقال في البحر عن البسوط ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً وفي الخلاصة رجل تصرف في أرض زماناً ورجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع ارجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته وذكر في الفتاوى المعروفة من له دعوى في دار رجل فلم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه الا ان هاهنا مجبور فلا يخذفه قضاء فاض فان رفع الى قاض آخر فان الثاني يبطل قضاء الاول ويحصل المدعي على حقه وكذا المرأة اذا لم تخاصم سنين ولم تطلب المهر المفروض كذا في قاضيهان جامع الفتاوى من اول كتاب الدعوى لكن في حاوي الزاوي من الدعوى ان الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراضي الموقوفة والمسبلة وما عتاج في بقائه الى الاتفاق والمرة الى ان قال لكن اتفق المتأخرون بذلك فيما بعد ثلاثين سنة في كلها كقولنا اوسطا الروايات الثلاث وخبر الامور اوسطا لها وليكون كلها مستوية في ملك الله تعالى اه وارجع الى الحاوي في هذا المثل فان فيه فوائد عدة وقد اتفق العلامة شيخ الاسلام ومفتي الانام عبد الله أفندي الفتى العام بالمالك العثمانية على سؤال رفع اليه بما صوته في بعض عقاري في يد زيدا يتصرف فيه بطريق الملك بالشراء الشرعي من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبعده موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث والا ن قام متولى وقف بريدان يدعي عليهم بان ذلك المأثر من مستغلات الوقف وفي سنة تتد بعد دعواه فهل القاضي ان يرفع المقار للوقف من بد الورثة بتلك الشهادة اجاب ليس له ذلك كنه عبد الله الفقير عني عنه وفي هذه الصورة اذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم برفع المقار للوقف من بد الورثة وكب بذلك حجة فهل ينفذ حكمه وتعتبر حجة أم لا وما يلزم ذلك القاضي اجاب لا ينفذ حكمه ولا تبرجته ويمنزل بكته عبد الله الفقير عني عنه اه ولا سيما بعد اطلاع على تصرف زيدا المذكور المدة الزمورة قال في فتاوى الوالو المحي رجل تصرف زماناً في أرض ورجل آخر رأى الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لان الحال شاهد اه واثقه سبحانه وتعالى الهادي وعليه اعتمادى أقول والحاصل من هذه القول ان الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين لا تسمع اذا كان الترك بلا عذر من الاعذار السابقة لان تركها هذه المدة مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً كما مر عن البسوط واذا كان المدعي ناظرًا ومطلعاً على تصرف المدعي عليه الى ان مات المدعي عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذا الوفاة المدعي لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الوالو المحي والقاهران ان الموت ليس بقيد وانه لا تقدر عدة مع الاملا على التعرف لما ذكر في تنوير الابصار وشرحه الدخاتري مسائل شتى آخر الكتاب باع عقاراً أو حيواناً أو ثوباً وابنه أو امرأته أو غيرهما من اقاربه حاضر مسلم به ثم ادعى الابن مثلاً انه ملكه لا تسمع دعواه كذا أطلقه في الكوا والمفتي وجعل سكوته كالانصاح فضلاً

مطلب لا تسمع الدعوى بعد
٣٦ سنة الا ان يكون المدعي
غائبا أو صديقا أو مجنوناً ولا
لهما

مطلب مهم في مسألة عدم
سماع الدعوى بعد ثلاثين
سنة أو بعد الاطلاع على
التصرف

مطلب باع ملكه وقرينه
حاضر لا تسمع دعوى اقربيه
بعده

لنزور والمحل بخلاف الاجنبي لان سكوته ولو جارا لا يكون رضي الا انما يكت المجاور وقت البيع والسليم
 ونصرف المشتري فيه زرعاً وساءه فحسبنا لا نسمع دعواه على ما عليه القوي قطعا لا لمواضع القاسية او
 وقوله لا نسمع دعواه أي دعوى الاجنبي ولو جارا كما في حاشية الخراز على الفسخ والمطل في تحقيقه في
 قنايه المجريه من كتاب الدعوى فقد جعلوا في هذه المسألة مجرد السكوت عند البيع مانعاً من دعوى
 القريب ونحوه كما زوجه بلا حسيباً اطلاع على تصرف المشتري كما اطلقه في الكثر والمثني وأما دعوى
 الاجنبي ولو جارا فلا تمنعها مجرد السكوت عند البيع بل لا بد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقبده
 مدة ولا موت كاتري لان ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقامه مقامه كما في المجامري
 الزاهدي وغيره فامل ثم ان جافي الخلاصة والولوا لمحبة يدل على أن البيع غير ذي النسبة الى الاجنبي
 ولو جارا بل مجرد الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما فائدة التقييد بالبيع هي الفرق بين
 القريب والاجنبي فان القريب للبايع لا تسمع دعواه اذا سك عند البيع بخلاف الاجنبي فانه لا تسمع
 دعواه اذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فالمانع لدعواه هو السكوت عند الاطلاع على التصرف
 لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما صوروا المسألة بالبيع ووجه الفرق بينهما جامع تمام بيان
 هذه المسألة محمدي في حواشيه والحنابلة على الدار المختار ثم رأيت في فتاوى المرحوم العلامة الفزري صاحب
 التتوي بما يؤيد ذلك ونسبه مثل عن رجل له بيت في دار سكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار مجانبه
 والرجل المذكور تصرف في البيت المزبور مدة ما وعجازه مع اطلاع جاره على تصرفه في المدة المذكورة
 فهل اذا ادعى البيت أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت مدعا وبأنه في المدة
 المذكورة تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع دعواه على ما عليه القوي اه فاطن كيف أفتى بجمع سماعها
 من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون معنى خمس عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن
 عدم سماع الدعوى بعد معنى ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع على التصرف ليس مذبعا على بطلان الحق
 في ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى مع قيام الحق ليأصاحبه حتى لو أقر بما يجزم بزمه
 ولو كان ذلك حكما بطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه تعليلهم للتحقق قطع النزور والمحل كما مر فلا ريب في
 قضاهما لا يشاء من أن الحق لا يسقط بتقدم الزمان ثم رأيت التصريح بما قلناه في الجبر قيل فصل دفع
 الدعوى وليس أيضا مذبعا على المنع السلطاني كما في المسألة الثانية بل هو حكم اجتهادي نص عليه
 الفقهاء صكما رأيت فاعتنتم بتحرير هذه المسألة فانه من مقررات هذا الكتاب والمجده التمس الواجب
 «(سئل)» فيما اذا كان زيد يملك ادا را معلومة جارتها الاخرى فملك عمر وزيدا كن ويصرف
 في ثمنها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات عن اولاد تصرفوا في ذلك بعده بطريق
 الارث منه مدة تزيد على خمس عشرة سنة كل ذلك بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه والآن
 قام بكر يدعي ثلثا من الثمن المزبورين انه كان لبيه المتوفى من مدة خمس وعشرين سنة ومضت
 هذه المدة وهو بالغ ولم يدع ذلك على اولاد زيد ولا على زيد ولم يمنعه من الدعوى بذلك مانع شرعي والكل
 في بلدة واحدة واولاد زيد يتكبرون ذلك فهل تكون دعوى بكر المذكور غير مسموعة «(الجواب)»
 نعم تكون غير مسموعة للثبتي السلطاني والحالة هذه وانه تعالى أعلم «(سئل)» فيما اذا كان زيد
 ذمى حائز معلومة تصرف فيها بطريق الملك من مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض ولا منازع
 حتى ملك عن ورثة تصرفوا في المجانوات المزبورة فتبوا اثني عشرة سنة على الوجه المذكور ولا ان قام ذمى
 آخر معارض للورثة في المجانوات المذكورة مدعيانها كانت لعمته الهالكه عنه من مدة عشرين سنة
 والورثة يتكبرون ذلك وحقت هذه المدة والمذمى المذكور بالغ حاضره معهم في بلدة واحدة ولم يدع بذلك

مطلب في عدم سماع
 الذمى بعد خمس عشرة
 سنة للثبتي السلطاني

عليهم ولا منعه من الدعوى مانع شرعي أصلا فهل تكون دعوى المدعى بذلك على الورثة غير مجموعة
 للتع السلطاني * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان جماعة دارسا كبن فيها ومتصرفين بها
 بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض لهم ولا أن قام رجل يدعى عليهم بمصلحة في الدار وهم
 يتكبرون ومضت هذه المدة ولم يدع ذلك الأمان شرعي والكل مقعون ببلدة واحدة فهل تكون
 دعواه غير مجموعة للتع السلطاني * (الجواب) * نعم لا تسمع إلا بأمر سلطاني حيث خصص السلطان
 نصره الله تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها أقول * فتضي ما مر عن الخلاصة والوالو الحجة كما قرأناه
 أن نأخذ عدم السماع مع الإطلاع على التصرف بناء وزرعاً ونحوهما بل دون منع سلطاني لكن مع وجود
 التبع السلطاني لا يتخذ الحكم أصلا لسمع القاضي المتبع هذه الدعوى لكونه معزولاً عن سماعها بخلاف
 ما إذا لم يوجد المتبع المذكور وقد يقال إن كلامهم السابق فيما يمنع سماع الدعوى يفيد عدم صحة الدعوى
 ومعلوم أن صحة الدعوى شرط لفحص القضاء فانظر أنه لا يتخذ حكمه أيضاً وإن لم يكن ممنوعاً من جهة
 السلطان الذي ولاه القضاء فتأمل * (سئل) * فيما لو منع سلطان عز نصره قضائه في جميع ولايته
 أن لا يسموا دعوى مضى عنها خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى الوقف ومال التيمم والقائب
 فإذا ادعى أحد بعد هذه المدة ولم يمنعه مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس له سماعها
 ولا يتخذ حكمه * (الجواب) * نعم كما أفق ذلك كسبوا من العلماء التجار بر منهم الولد والم
 والعلامة المجد والتهامة ابن تيميم والمدقق الخبير الزملي والمحقق الشيخ محمد الغزالي التبرائسي وجوابه نظماً
 صورته

لا يملك القاضي سماع خصومة * للزمل فيها وهو أمر مشهور
 ومحمد الغزالي قال جوابه * يرجو الثواب من الغزير المقدر

وأجاب كذلك الشيخ أحمد العارفي الفتى الشافعي بالثام والشيخ محمد الفتى الحنبلي والشيخ اسعد المفتي
 المالكي * (سئل) * في رجل بر بد الدعوى على زيد غير أن أمه المتوفاة من أكثر من خمس عشرة
 سنة وزيد يجهل ومضت هذه المدة من يلوغته وشهدا ولم يدع بذلك ولا منعه مانع شرعي وهما قيمان في
 بلدة واحدة فهل تكون دعواه بذلك غير مجموعة للتع السلطاني * (الجواب) * نعم والقضاء يجوز
 تخصيصه وتقيد به بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصوصات كإثبات الخلاصة وعلى هذا الوار السلطان
 بعدم سماع الدعوى لا تسمع ويجب عليه سماعها إلا بهاء وفيها الحق لا يسقط بتقدم الزمان قديماً أو قصاصاً
 أو حقاً المبدأ كذا في إمان المجموعه وقال بحسبها الفاضل السيد أحمد الحموي بعد هذا المحل بوجهين أحدهما
 استاذي شيخ الإسلام يحيى أفندي الشيرازي بالمقاري أن السلاطين إلا أن يأمروا قضتهم في جميع
 ولايتهم أن لا يسموا دعوى بعد مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والأرث اه ومقتضى ما أفق به
 العلامة الخبير الزملي أن الأرض غير مستثنى فانه سئل فيما إذا تضررت الدعوى لنسبة المدعى عليه ثم وجدت
 بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أولاً أجاب نعم تسمع لأن السلطان نصره الله تعالى فيما اشترعه
 أنه استثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال التيمم والوقف والقائب
 ومن المقرر أن القرب لا يتأق من القائب له أو عليه لعدم تأق الجواب منه بالقصة والمصلحة خشية التزوير
 ولا تأق بالنسبة الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبة المدعى والمدعى عليه اه كلام الخبير الزملي بهذا
 يدل على عدم سماع دعوى الأرض بعد هذه المدة لعدم ذكرها في المستثنات من المنع وهو خلاف ما تقدم
 عن الحموي وقد كتب أحد أفندي المهمنداري على ثلاثة أسئلة بأنه تسمع دعوى الأرض ولا تمنعها
 طوول الدة وأما ما أفق به العلامة أبو السعود أفندي وصاحب البيت كإقيل لدرى فهذه هورته (ميراته)

قوله ويجب عليه سماعها أي
 يجب على السلطان لأنه إذا
 كان لا يسمع سماع القاضي
 لها لكونه ممنوعاً يجب على
 السلطان سماعها لا يسمع
 حق المدعى وفي بعض نسخ
 الأشباه ويجب عليه عدم
 سماعها فالخير حينئذ
 يعود على القاضي المتنوع
 اه منه

مطلب
 في سماع دعوى الإرث بعد
 خمس عشرة سنة

معتق: في القس يسئل بذور شرعي ترك اولنا دعوى بلا امر استخاف او لتورعي الجواب وتورع ذوقى
 اوليحي فقيدها كاتري بالعدو هذا في سائر الدعاوى وكسب احد اعدى المعتدلى على سؤال انما
 لا تسع وسورته فيمن تركت دعواها الا رب على زيد بدلوها خمس عشرة سنة بلا عذر نهى لا يكون
 دعواها المذكورة عليه غير مسموعة الا بالمرسلاني اجاب تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة
 الا بالمرسلاني والحال هذه اه (اون بش يسئل بتورع شرعي ترك اولنا ميراثه معتق دعوى بلا امر
 استخاف وتورعي الجواب نعم حتى باقى يدوكم معترف بكل اية اولنا او بالسود افندى) اقول
 وقد صرح العلائي فيقول باب التعكم باستنابا الوقف والا رب وجود العذر الشرعي ثم قال وبه افنى
 المفتي اوالسود اه وعليه فجميع دعوى الارث لكن نقل شيخ مشايخنا الملا على عن فتاوى على افندى
 مفتي الزود عدم سماعها وصورته (اون بش سنة بلا عذر ترك اولنا ميراث دعوى بلا امر مسموعة
 اولوى الجواب اولنا اه) ونقل مثله شيخ مشايخنا السباعي عن فتاوى عبد الله افندى فقدا اضطرب
 كلامهم كاتري في مسألة الارث والقال انه تارة ورد امرع استنابا وتارة بدو به وبقي هنائي قدما
 بعضنا في باب الرقة والتعزير وهو انما امر السلطان فضا به شئ ثم مات ذلك السلطان وولى غيره
 يحتاج الثاني الى امر جديد ليبري على فضا به ما جرى على فضا الاول وقد رأت ذلك في فتاوى الخبير
 الرضى حيث قال في كتاب ادب القاضي ما نصه سئل فيما لو منع السلطان فضا عن سماع ما معنى عليه
 خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستقر ذلك ابد ام لا اجاب لا يستقر ذلك ابد بل اذا اطلق السماع
 للمنع بعد المنع جاز وكذا لو لى غيره واطلق له ذلك يصري على اطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا لو مات
 السلطان وولى سلطانا غيره فولى فاضا ولم يمنعه بل اطلق له قالوا وليتك تقضى بين الناس حازه سماع
 كل دعوى اذا فى المدعى شرائط صحتها الشرعية المقررة عند الفقهاء والمجامل ان القاضي وكيل عن
 السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فاذا انحصر له شخص واذا عم تم والقضاء يقتض
 بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص واذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والاطلاق فالمرجع
 هو القاضي لان وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق بالداعين به فاذا قال معنى السلطان عن
 سماعها لا يتابع في ذلك واذا قال اطلق لى سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالينة
 الشرعية بعد الحكم عليه فحينئذ يطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فيحكم حكم الرعية في
 ذلك واذا اتاه من المنع من عدل او كتاب او رسول عمل به كما فعل بالشافعية من السلطان ومن علم انه
 وكيل عنه وعلم احكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان عليه الامر وانكشف له
 الحال والله تعالى اعلم اه كلام العلامة خير الدين وهو كلام رسن متين وحيد فاذا كان سلطان زماننا
 نصر الله تعالى نهي كل قاض ولاه عن سماع دعوى الميراث المذكورة او غيرها ايضا بعد خمس عشرة سنة
 منهم ذلك ولا يستدح حكمهم اذا خالفوا وكذا الوهمى البعض دين البعض فيلزم من نهاه وامادون التهمى
 فاقضاه مطلق فيسمع حكمهم في جميع الدعاوى ولو بعد هذه المدة ما لم عن عليها ثلاث وثلاثون سنة
 فيعتد لا تسع الدعوى كامر من الميسوط فان قلت قد صرحوا بان القاضي لا يستلزم موت السلطان
 او خلفه كما في كتاب القضاء وعلوه بان خليفة نائب عن المسلمين في تقليده للقضاء والمسبلون على
 حاكم لا يستلزم موت القاضي بموت النائب بنى السلطان فهذا يدل على ان القاضي يبقى بدعوت مواليه على
 حاله فاذا كان مواليه من شئ يبقى فيه بدعوت فأت هذا مسمى في نفس ذلك القاضي الذي نهي عن
 شئ ثم مات مواليه وليس كلامنا فيه وانما الكلام في قاض آخر ولاه السلطان الاخر ولم ينه عن شئ فوذا
 القاضي الجديد لا يكون من باب بنى السلطان السابق لانه ليس منصوبا من جهة على ان السلطان الواحد

نرميها الدعوى المتعلقة
 بالميراث اذا ترك بذور شرعي
 خسين سنة فهل تسع بلا
 امر عال الجواب تسع اذا
 كان العذر قويا اه منه

نرميها اذا ترك دعوى
 الارث بلا عذر شرعي خمس
 عشرة سنة فهل لا تسع
 الجواب نعم لا تسع الا اذا
 اعترف الخصم بالمحق اه منه
 مهمل

اذا نهي السلطان قضاة عن
 سماع دعوى لا يستقر ذلك
 ابد الخ

مهمل
 القاضي وكيل عن السلطان

مهمل
 القول قول القاضي في انه
 منعه السلطان عن سماع
 له دعوى ولم يمنعه

اذننى قاضيا واطلق لقاض آخر ليكن القاضى الاخر متباينى سلطانه القاضى الاول بخان قلب قديد ذكر
 العلامة الحموى في حواشى الاشياء انه قد علم من عاداتهم معنى سلاطين بنى عثمان نصرهم الرجن انما اذا
 تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله واخذ امره بتابعه ام قلت الذى يظهر لى ان كونه مأمورا
 بتابع من قبله معناه ان يقرر ما فعلوه ويحشى على قانونهم الذى يتسوه واما مرعا ابراهم وبني عثمان واه
 عنه ولا يلزم من ذلك ان تصير قضاته مأمورين او متعينين بمجرد توليتهم تولية غير مقيدة بشئ من ذلك
 وانما يلزم منه انه اذا ولي قاضيا يقول له ولتلك كذا او انهاء عن كذا حتى يكون جارا على قانون من قبله
 كما اشتهر عنه انه حين ولي القاضى يامر به من مشوره بتابع اصح الاقوال من مذهب ابي حنيفة كعادة
 غيره من السلاطين الماضين فلذا لو حكم القاضى بخلاف الاصح لا يتفد حكمه ولو لا امره بذلك لفت ذوان
 خائف قانون من قبله بل لو امره بامر يخالف لقانون من قبله فالتاخر نفوذه وازم اتباعه حيث واقع
 قانون الشرع القويم فهذا ما ظهر لقهي السقيم وفوق كل ذى علم علمي (سئل) فيما اذا ادعى
 اخوات زيد عليه حصصتهن من دار ابيهن المتوفى من خمس عشرة سنة وهو عوف بان الدار مختصة لمعلم عن
 ابيهم فهل تسع الدعوى (الجواب) نعم اذا كان المدعى عليه مقرا بجمع الدعوى عليه ولو طالت
 المدة اكثر من خمس عشرة سنة كما فتى بذلك العلامة ابو السعود النجاشي وصورته (يكفى ميل مقداري
 تركا ولتان دعوى خصم مقرا وليتبع استقناع اولادى الجواب اولادى) (سئل) فيما اذا
 ترك زيد دعواه على عمرو بمقتله مدة خمس عشرة سنة ولم يدع زيد عليه بذلك عند القاضى بل طالبه
 بذلك مرارا في غير مجلس القضاء ويريد ان لا يرد الدعوى عليه بذلك معللا بانه مات ترك الدعوى في المدة
 المنزوية فهل تسع دعواه ام لا (الجواب) قال في المنع من كتاب الدعوى وشرطها اى شرط
 جواز الدعوى مجلس القضاء في فصل الدعوى في مجلس غيره حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه ام
 ومثله في الدرر وقال في البصر ومنها مجلس القضاء فلا تسع له والشهادة الا لمن يدعى الحاكم اه فتقضى
 هذه النقول المتبعة ان دعواه غير مصحوعة ولا عارة بتعلله بانى مات تركت في المدة المنزوية لعدم شرط
 الدعوى وهو كونه عند القاضى فافهم وليكن على ذكر من كلفه فانه قد تكرر السؤال عنه بل صريح فتوى شيخ
 الاسلام على ائندى انه اذا ادعى عند القاضى مرارا ولم يقبل القاضى الدعوى ومضت المدة المنزوية تسع
 دعواه بذلك لانه صدق عليه انه لم يترك في المدة المنزوية الدعوى عند القاضى وصورة فتواه (زيد عمرو
 اياه بمقدار اربعة به متعلق دعواى اوله زيد هرايكى اوج سنة هذه بركة مبلغ مرورى فاضى حضور زيدا
 دعوى بدوب لكن دعواى فضل والنجيب وبروجله اوبن بش سنة مرور اياه حال زيد مبلغ مرورى
 عمرو دون دعوى اياه عمرو بن بش سنة مرور اياه دعواى الجوهى والمارى فويديجى بعودان منه
 قادرا ولورى الجواب اولادى) (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن باضر في بلدته وعن اولاد غيره
 غائبين مضافة القصر وخلف تركه في بلدته وضع الحاضرين عليها كلها بلاوجه شرعى ومعنى لذلك عدة
 اربعين سنة ومات الابن عن اولاد وتركه يسد بهم ثم حضر اخوته ويريدون الدعوى على اولاد اخيهم
 بما يتحصص من تركه ابيهم بالوجه الشرعى فهل يسوغ للاخوة القائمين ذلك (الجواب) نعم
 يسوغ لهم ذلك حيث منهم من الدعوى مانع شرعى وهو التيقية (سئل) فيما اذا كان يسد زيد
 راجعه عمرو مشدد بمكة في ارض وقف بلصة من رزعا نها فى كل سنة ويدفعان ما عليها لمجبة الوقف
 ومضى بذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة بلا معارض حتى مات عمرو والان فابت اخن زيد تساربه
 وتساير ابن اخيه في مشد الاض المنزوية مدعية ان لها بعضه اراعى ابيه والاكل في قرية واحدة فهل
 لا تسع دعواها والحالة هذه (الجواب) نعم لا تسع (سئل) فيما اذا ترك الولدة

مطلب
 اذا نعى السلطان قاضيا واطلق
 لا تولى يكون الاخر متباينى
 الاول

مطلب
 اذا كان المدعى عليه مقرا
 تسع الدعوى ولو طالت المدة

مطلب
 اذا ادعى في اثبات المدة عند
 غير القاضى لا تعتبر دعواه

مطلب
 شرط الدعوى مجلس القضاء

مطلب
 اذا ادعى عند القاضى مرارا
 في كل سنتين وثلاث ولم
 تحصل ومضى خمس عشرة
 سنة تسع الدعوى

مطلب
 تسع دعوى القاتل مضافة
 القصر وان طالت المدة

مطلب
 لا تسع دعوى عند المسكنة
 بمقتضى المدة الطويلة

الدعوى على زيد بدين المولى المتوفى من سبع عشرة سنة وكان فيهم قاصر يبلغ الآن رشدا وبارد
 الدعوى على زيد بقدر ما يخصه من الدين فهل يسوغ له ذلك دون البالغين لأن السلطاني (الجواب)
 نعم (سئل) في بناء حوائط جارية في وقف أهل قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف ربحته كره
 ونظار وقف البناء من دون يدهم عليه ومتصرفون فيه لجهة الوقف ويدفعون بها كرامة الأرض وهي أحر
 مثلها للقولين على وقف البر من مدة تزيد على ستين سنة إلى الآن بلا معارض ولا منازع علم في ذلك
 إلا أن قائم متولى وقف البر يكلف ناظر الوقف الأهل الظاهر حجة احتكاروا احترام تشهد لجهة الوقف
 الأهل بذلك فكيف الحكم (الجواب) يعمل بوضع يد ناظر الوقف الأهل المذکور بعد نبوته
 في البناء المذكور لجهة الوقف المزبور ولا يكلف الناظر المرقوم إلى ما ذكر بعد معنى المدة المرقومة
 الأوجه شرعي إذا لم ينزع شيء من يد أحد الأهل ثابت معروف وقال المؤلف في جواب سؤال آخر يعمل
 بوضع اليد ولا يكلف إلى الظاهر ركاب احترام واذن وقد قل علما وأن أخص ما يستدل به على الملك
 البدوي كعدة الفقهاء السراج المحقق في أنه لا يجوز للسلطان تكليف الناس إلى أئمان ما يدهم بالدينه
 ولو كلفهم ذلك لائق ملك في يد أحد وقالوا أيضا أن الدوا لا تصرف المدد المتفاوت دليل الاستحقاق ظاهر
 وقد قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج كما نقله العلامة ابن نجيم في أشباهه أنه لا ينزع شيء من يد أحد
 الأهل ثابت معروف كتبه الفقير محمد العمادى الفتى بدمشق الشام وكتب جوابي كذلك الشيخ احمد
 العامري الفتى النفعي والشيخ عبد التادر التلي الخليلي (سئل) في رجل يده دار بطريق الشراء
 متصرف بها من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض إلا أن قائم ناظر وقف يدعى جربان حصه
 منها في الوقف وذو اليد منكر لذلك وهما في بلدة واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسع
 الدعوى المذكورة بعدا من المذورة (الجواب) نعم كما تقدم من الجرح وجامع الفتاوى (سئل)
 في رجل يدعى على آخر بأنه قتل مورثه من مدة تزيد على عشرين سنة ولم يمنعه مانع شرعي فهل
 تكون دعواه غير مسموعة (الجواب) وإذا ترك الدعوى القصاص بلا عذر شرعي عشرين سنة لا تسع
 دعواه كما أتى بذلك المولى شيخ الاسلام على أفندي مفتي السلطنة العلمية كما هو مسطور في فتاويه
 المشهورة (سئل) فيما لو منع السلطان نصره الله تعالى قاضي بلدة معينة من جماع دعوى فلان
 المتعلق بوقف كذا الا في اسلامبول فهل يعمل بمنعه (الجواب) نعم سئل الرجعي فيمن ادعى
 على آخر بدار وقف انهما ملكه بالأرض وكان قدمه في ترك هذه الدعوى خمس عشرة سنة وهو قريب
 الزاوية يعلم بالوقف وهما في بلدة واحدة أجاب لا تسع دعواه بدون أمر شريف وعلى تقدير ورود
 الامر بالجماع فالذي يقضيه الفقه انه يمنع أيضا حيث وقف الزاوية وسلم وقربه حاضر يعلم كذا اذ ابايع
 وهو حاضر يعلم فعلا للاطلاع لقاعدة اه (مسئل) في امرأة طلقها زوجها من مدة تزيد على
 عشرين سنة ثم مات عن وريثة وتركه فبات تدعى أن لها بدينته مؤثر صداقتها والورثة ينكرون ذلك ولم
 يمنعه من الدعوى بذلك مانع وهم في بلدة واحدة فهل تكون دعوى المرأة المذكورة غير مسموعة انتهى
 السلطاني (الجواب) نعم (سئل) فعلا إذا كان زيدا دعوى غراس كرم معلوم جاد في ملكهما
 وقائم في أرض وقف بالوجه الشرعي وهما راضعان بدهما عا ومصرفان به ويدفعان ما على أرضه
 لجهة الوقف المزبور من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بطريق الأرض عن والدهما كل ذلك بدون
 معارض لهما في ذلك ولا في شيء منه إلا أن قامت امرأة تدعى حصه في الفراس والكل في بلدة واحدة
 ولم تدع عليهما قبل ولا متهما من الدعوى بذلك مانع شرعي وهما ينكران ذلك فهل لا تسع دعوى المرأة
 المزبورة بذلك وتنع من معارضتهما (الجواب) نعم (سئل) في صلح حاصل ما فيه

مطلب

تسمع دعوى القاصر إذا بلغ
دون ثبوت الورثة البالغين

مطلب

يعمل بوضع يد الناظر في
المدة الضمنية ولا يكلف إلى
أهل ربحته احتكارا واحترام

مطلب

لا تسع دعوى الوقف بعد
مضي ثلاث وثلاثين سنة

مطلب

لا تسع دعوى انحصاص
بعد عشرين سنة

مطلب

إذا منع السلطان قاضيا من
سماع دعوى فلان الا في
اسلامبول يصح منه

مطلب

إذا ترك القريب الدعوى
خمس عشرة سنة بلا عذر
لا تسع وان ورد أمر سلطاني
بسماعها

مطلب

طلقها ومعنى خمس عشرة سنة
ثم ادعت بمؤثر ما لا تسع

مطلب

نصرتا في الفراس مدة تزيد
على خمس وعشرين سنة
لا تسع الدعوى بعدها

ان زيدا عمر في دار كذا المجاورة في وقف كذا وفي تاجر من تظارا الوقت عمارة ضرورية باذنهم وانه صرف في ذلك مبلغا قدره كذا وابنته في وجه التظارا المذكورين لدى حاكم شرعي بعد اعترافهم بالاذن وان كان لهم للتعبير والتقدير المصروف ثم مضى لذلك مدة تزيد على عشرين سنة ويريد المدعى على التظارا بالمبلغ مستندا للصك المذكور فهل لا تنفع دعواه حيث لم يدع قبل ذلك ولا منعه من المدعى مانع شرعي للتحق السلطاني أم لا. (الجواب) نعم لا تنفع دعواه حيث الحال على هذا التناول للتحق السلطاني والله اعلم. (سئل) في ارضين متلاصقتين بفصل بينهما ثم رصف بينهما وسقي غيرهما جارية احدهما في وقف زيد والاخرى في وقف عمرو وكل منهما حاملة لفراس قائم بها وبجاني النهر من جهة كل ارض منها وكل من تظارا الوقتين متصرف في ارض وقفه وغراسها فوضع ناظر وقف زيد على حافة النهر وغراسها التي في جهة الارض الثانية زاعا فلم تسمع لارض وقف زيد ولم يسبق له ولا لغيره من تظارا وقفه وضع يد ولا تعرف في ذلك اصلا ولا ناظر وقف عمرو بنية عادلة تنهيد بحريان ذلك في وقف عمرو وانه تابع لارضه وانه ومن قبلهم التظارا متصرفون في ذلك لجهة وقف عمرو فهل اذا اقامها قبل وترفع يد ناظر وقف زيد عن ذلك. (الجواب) نعم. (سئل) في بستانين كل منهما جاري وقف اهلي بفصل بينهما بحري ماء يسقي ارض البستانين وغيرهما وتظارا احدهما واضمون ايديهم ومتصرفون في مسناة المجري من الجهتين وفي الفراس القائم بهما من قديم الزمان واحدا بعد واحد الى الان لجهة الوقف بلا معارض ولا تنازع وفيما يلي المسناة التي جهة البستان الاتم سراج قديم فاصل بين المسناة والبستان والا ن يدعي ناظر البستان الاخر ان المسناة تابعة لبستان مع الفراس القائم بها متعللا بكونها في جهته وبكونه اعلى من الاخرى ولم يسبق له ولا لغيره من قبله وضع يد ولا تصرف في ذلك اصلا ولم يصدقه الا تعرفه بل وضع اليد والتصرف بعد ثبوتها. (الجواب) نعم بل وضع اليد والتصرف من قديم الزمان بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل المذكور حيث كان الحال ما ذكر والمسئلة مأخوذة من المتقى من كتاب الثرب. (سئل) في مسناة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة اشجار لا صرف غراسها فالقول بان من ارباب الارضين. (الجواب) قال في المحاماة في فصل المعاملة مسناة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة اشجار لا صرف غراسها قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان الماء مستقر في الارض السفلى بدون المسناة ولا يحتاج في امساك الماء الى المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الارض الملباع به ومنه اذا كان القول في المسناة قوله كانت الاشجار له ما لم يتم الاثر اليه وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار بينهما اه ومثله في البرازية في كتاب القسمة في فرع قض القسمة ففصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قطع نالة انسان وغراسها ورافها في الفراس بالبقية ثم بينهما ادعى اشجاره الثالثة في ضيقه ان علم الفارس فقه له والا فان كان في موضع خاص لا حدهما فالمالك وان في مشترك فينبغيما يترتبة المزارعة. (سئل) في قطعة ارض جارية في وقف اهلي ومحتكرة لجهة وقفه وبالوجه الشرعي ولو وقف البرصنة ماء قساطل في الارض المزروعة بحري فيها الماء لو وقف البرصنة ماء واما الاصل فاستأجر المتولى لجهة وقف البر من مال الوقف لجهة الوقف بحري ماء وادان بحريه وضعه في القساطل المزروعة للخص والمصلحة في ذلك فعارضه ناظر الوقف الاهلي في ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له المعارضة ويمنع من ذلك. (الجواب) نعم. (سئل) في جاعة لهم قاسارية بركة ماء بحري اليها من قائم بركة حمام وقف واضمون يدهم ومن قبلهم من ملك القاسارية عليها وعلى الماء المزروع وبحرها ومتصرفون

مطلب

لا تنفع دعوى المرصدين

عشرين سنة

مطلب

ليس له وضع يد على مسناة

جاره بالتصرف من قديم

مطلب

يعمل بالتصرف القديم في مسناة

المجري من الجانبين

مطلب

في مسناة بين ارضين عليها

اشجار لا يعرف غراسها

مطلب

للمتصرف اجراء ماء آخر في

القساطل الموضوعة في الارض

المحتكرة

مطلب

يمنع المتولى من طلب حكر

على مجرى ماء النائن اذ لم

يسبق له ولا لغيره من قبله تصرف

في ذلك

قوله واضمون وقوله بعد ذلك

ومتصرفون هكذا في الضيق

بالرفع ولعل الاصوب واضمن

ومتصرفين بالمجر صرفه لمجاعة

المجزوء وفي اه

وفي هذا الاستصواب نظر لانه

يجوز ان يكون كل منهما مرفوعا

على انه خبر لمبتدأ محذوف

اي هم واضمون ومتصرفون

اه مضمي

في ذلك من مدة تزيد على ثمانين سنة بلامراض والا أن قام متولى وقف الحمام بكلفه دفع حكر عن
 الماء وجراه الوقف بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا لمن قبله من المتولين أخذ شيء من ذلك وليس بيده
 مستند شرعي فهل جث كان الأمر كذا كولا يلزم المالك ذلك الأوجه شرعي (الجواب) نعم
 (سئل) فيما إذا كانت هند وصاعلي ابنا البقم فأرأتهما البقم عن الدعاوى بطريق الإصالة
 عن نفسها وكان للبقم حقوق وعيان عند عمته وتردأه الدعوى بها على عمته بطريق الوصاية عليه
 وأخذها له منها لأوصاية عليه بعد الموت فهل يسوغ لها ذلك (الجواب) نعم وإذا أراد رجل أن
 الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بالوصاية أو الوصاية قبل برأيه من الدعوى (سئل) فيما
 إذا ساق زيد عمر على غراسه المعلوم لمدة معلومة مصادقات شرعية وأنقض مدة المصادقات فقام عمرو
 يدعى حصة معلومة في الفراس المزور السابق عليه فهل تكون دعوى عمرو للملكية في شيء من الأشجار
 بعد ذلك غير مسموعة (الجواب) لا عليك ذلك بعد المصادقة المذكورة أفتي بذلك الشيخ المحقق
 وأجاب في ضمن سؤال بقوله استأجر الأرض وساقى على جميع الأشجار لا تنعم دعواه للملكية في شيء
 من الأشجار بعد ذلك لتناقص الخاء وأفتي بمثله العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق ساجا كما هو
 مسطور في ما مش فتاويه (سئل) في ربيع مزعة معلومة جارية وقت بيعه من القابلة قطعة
 أرض جارية في وقف أهل بؤرها تانظرها من جماعة ويحدها تانظرها من الشمال بالزرعة المذكورة
 غير أن متولى وقف ربيع المزرعة ومن قبله من المتولين يتناولون قسم الربع من زراعه ويصرفون فيه
 من الربع المذكور إلى محل معلوم في الأرض من قديم الزمان إلى الآن بلامعارض والآن قام ناظر
 الأرض بمرض في ذلك مدعى أن حد أرضه الشمالي ورأى أهل المزرعة داخلها وهو قطع
 أرض مسميات في هيح اجارات أرضه والمحال أن التصرف القديم المتولين على ربيع المزرعة في حدها
 إلى أهل المزرعة وبأخذون قسم الزرع كذا كولا يسبق لظواهر وقف الأرض وضع بدولا تصرف شرعي
 بما يدعيه من الحد المذكور الجاهز لئلا يلزم المزرعة فهل يصح تصرف المتولين على الربع المذكور ولا يلتفت
 لغير دعوى الترخيص المحال ما ذكر (الجواب) نعم حيث كان المتولين وأرضي أيديهم وتصرفوا
 بربع المزرعة المذكورة على الوجه المزبور من قديم الزمان إلى الآن يصل وضع يدهم وتصرفهم بعد
 ثبوته شرعا لأن وضع اليد والتصرف حجة قاطعة ولا يلتفت لغير دعوى ناظر وقف الأرض المذكورة
 ولا هبة تزعمه حيث لم يسبق له وضع بدولا تصرف في ذلك (سئل) فيما إذا مات رجل عن ابن
 وخمس بنات وخلف تركته وضع الابن يده عليها نحو عشرين سنة وهو مقر بذلك وترد البنات الدعوى
 عليه بمحضته فهل تنعم دعواهن وترفع يدهن عن حصتهن (الجواب) نعم دعواهن عليه بذلك
 حيث كان مقر بذلك وترفع يدهن عن حصتهن (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أولاد
 الفتن من غير ما اختلفوا معها في شيء معين صالح للزوجة من ثمن القبول من الفدية (الجواب) نعم
 القول في ذلك للزوجة مع غيرها قال في التنوير من باب الصالح وان مات أحدهما واختلف وارثه مع
 المحي في الشكل الصالح لهما قال قول فيه للبي (سئل) فيما إذا ادعى رجل عمر وادى القاضى
 مبلغ دين معلوم وطالبه به فأجاب عمر بأن أصل المبلغ كذا وأنه دفع زيد كذا وكذا وإذا قدر
 الدين فطلب من عمر ثبات ما ادعاه فلم يثبت وطلب من المدعي على عدم قبضه ما ذكر وطالب منه العين
 مرارا فشكل ولم يلفظ فتمه إلحا كم من معارضة عمرو بسبب المبلغ المدعى به فهل يكون المنع واقعا وقبضه
 الترخي (الجواب) نعم قضى عليه بالتكول ثم أراد أن يخطف إلى يده القاضى عليه والتضامض على
 حاله تنوير من الدعوى ومثله في الدرر وغيره متى حكم القاضى على المدعي عليه بالحق عند التكول

مطلب
 أبرأه عن الدعاوى ثم ادعا
 مالا بالوكالة أو الوصاية يقبل
 مطلب
 لا تنعم دعواه في شيء من
 الأشجار بعد ما ساقى عليها

مطلب
 يصلح بمحدود الأرض
 بالتصرف لأن وضع اليد
 والتصرف حجة قاطعة
 مطلب
 تنعم الدعوى بعد عشرين
 سنة إذا كان الخصم مقرا

مطلب
 إذا اختلف في الصالح للزوجين
 فالقول فيه للبي منها

مطلب
 إذا قضى عليه بالتكول ثم
 أراد أن يخطف إلى يده
 القاضى

لا يسمع بعد ذلك منه لان الحكم بالتكول بمنزلة الحكم باقراره والقاضي اذا سمع اقرار المدعي عليه بالحق
 لم يثبت بعد ذلك انما في انكاره كذلك اذا حكم بتكوله شرح ادب القاضي للخصام من باب التكول عن
 العين (مسئل) في رجل مات عن اولاد بالعين وعن زوجين كل منهما مائة كنة في بيت فيه
 ائمة على حد فاختلف احدهما والا لا دفع الاخرى في متاع التي هي فيه والائمة مما يصلح
 للزوجين فهل يكون القول لها بمنزلة ذلك حيث لا يثبت بالعين (الجواب) اذا مات أحد
 الزوجين واختلف ورثته مع المحي منها في متاع التي لها فالقول للتي منها بمنزلة ذلك حيث
 لا يثبت بالعين لان المبرة للبدن كذا في البدائع وغيره (مسئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخت
 شقيقة وابن عم عصبية وخلف تركته فادعت الزوجة بمبلغ من الدراهم بمذمة الميت وابنته بالبنية
 الشرعية لدى القاضي في وجه وكيل عام نائب الوكالة عن الأخت ثم صدق لها الوكيل المزور على ذلك
 وأقره والا لا يزعي الوكيل بالوكالة ان الزوجة كانت أبرأت ذمة الزوج من المبلغ قبل تصديقه
 واقراءه فهل حيث صدق وأقران الدين باقي في التركة لا تسمع دعواه المزورة (الجواب) نعم
 لا تسمع دعواه المذكرة بصدق اقراره المزور للتأني كإصرح بذلك في جامع القفولين وفي فتاوى
 الاقربى عن القنية التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنعه لنفسه من اقر بين لغيره فكما
 لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية قس وصي اقره له ثم ادعاه للصبر
 لا تسمع (مسئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وترك كنة أيديهم فادعي عرو دناله بمذمة زيد المتوفى
 على بعض الورثة لدى حاكم شرعي وأقام شاهدين شهدا له بذلك لدى الحاكم المذكور فحكم له بذلك
 وأمر المدعي عليه بدفع الدين لعرو من التركة فدفع له منه من غير تخفيف عرو حين الاستظهار ثم
 حضر وارث آخر وادعي على عرو بأن دعواه على بعض الورثة غير صحيحة وطالبه بالمذموم فلو كونه اخذه
 بغيره فهل يكون الدفع المذكور غروراً وموضع الشرعي لعدم الاختلاف ولا بدفع الدين المذكور
 قبل الاختلاف الشرعي (الجواب) نعم لما في الخلاصة والبرازية وكثير من المصنفات ان
 القاضي يستخلف الطالب حتى قال في الخلاصة عن ادب القاضي للخصام في رجاءه تعالى واجمعوا
 على ان من ادعي ديناً على الميت يخلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون
 ولا من أحد اداء اليك عنه ولا قبضه قابض ولا أبرأته ولا شيئاً منه ولا حلت بذلك ولا شيء منه على
 أحد ولا عندك به ولا شيء منه ومن اه وعلاه الصدر التمسيد أن العين ليست للوارث ههنا وانما هي
 لقر كانه لا قد يكون له غريم آخر أو موصاه فالحق في هذا في تركه الميت في القاضي الاحتياط في ذلك
 وقال قبله ولا يدفع له شيئاً بخلافه فيستأجر على تخلفه وذكر انه لا يدفع له المال حتى
 يستخلف ولم يفعل ذلك لتسوية الدعوى شرطاً لها حتى يتخذ حكمه بالدفع والقاضي مأمور بالحكم
 بأصح الاقوال من مذهب الامام الا عظم أي خيفة الثمن رجاءه تعالى فاذا حكم بغير الاصح لا يتخذ
 حكمه لا ممنعزول عنه لان التولية حمرة فكيف وقد اجمعوا على التخلف وأما ما قيل ان القضاء أقوى
 الضعف فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد وأما القلدا فانه متى خالف معتدذه لا يتخذ حكمه وبغير
 وهو المختار للتدري كإسبغه التراضي في فتاواه وأما دعوه على بعض الورثة فصحية ان بعض الورثة يكون
 خصاماً عن الميت كما صرح بذلك غير واحد من علما الاعلام وروح الله تعالى وروحهم دار السلام (تمت)
 قال في الجرم ارحمكم من ادعي انه دفع لبيت دينه وبرهن هل يخلف ويثني ان يخلف احتياطاً له قال
 العلامة الفري التراضي اقول يثني أن لا يتردد في التخلف اخذاً من قوله المديون تجزي بمائها
 لا بأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى على الميت اه وقال العلامة الخبازي في حاشيته على البحر

مطلب

القول للميت في الصالح لهما

مطلب

التناقض يمنع الدعوى لغيره
كما يمنعه لنفسه

مطلب

لا يصح دفع الوارث قبل بين
الاستظهار

مطلب

اجمعوا على أن من ادعي ديناً
على الميت يخلف من غير طلب
الوارث والوصي

مطلب

لا يتخذ القضاء بالدفع قبل
بين الاستظهار

مطلب

قوله حمرة أي ان تولية
القضاة في زماننا محصورة
بالحكم بالاصح المذكور
لاشترط السلطان نصره
تعالى ذلك على جميع قضاته

مطلب

القاضي القلدا لا يتخذ حكمه
اذا خالف معتدذه

مطلب

الدعوى على بعض الورثة
صحيحة

مطلب

اذا ادعي انه دفع لبيت دينه
وبرهن هل يخلف

أقول قديقال انما يخلف في مسأله فمدعى الدين على الميت احتياطا لاحتمال انهم شهدوا ما استعجاب الاحمال
وقد استوفى باطن الامر واطفى مسئله دفع الدين نقد شهودا على حقيقة الدفع فأنشئ الاحتمال
الذي كبر فكيف يقال ينبغي ان لا يردد في التلخيص فقل له اه أقول وكلام الرمي هو الارجح كما ينبغي
على من يتبته (سئل) في امر اقرت دعواه الارض من ابيها على اخيهما بدست وثلاثين
سنة لا مانع شرعي وهو منكر لذلك فهل لا تنفع دعواها الآن (الجواب) نعم قال المتأخرون من
أهل الفتوى لا تنفع الدعوى بدست وثلاثين سنة الا ان يكون المدعي غائبا او صديدا او جونا وليس
لهما ولي والمدعي عليه امرا جارا عاقل منه كذا في جامع الفتاوى بقتلهم القتاوى القاتبة (مثل في)
خارج وذى مدعى نور تنازعاه كل يدعى شراعه من آخر وتاريخ الخارج اسبق فهل يعل بالاسبق
تاريخا (الجواب) نعم كفى التنازعة والخلاصة وغيرهما وان في بداحيها بقضى للخارج الا اذا
ارخا وتاريخ احدهما اسبق فحينئذ يحكم له وان برهن خارجا على ملكه مؤرخا وشراعه مؤرخ من واحد
غير ذى بدا وبرهن خارج على ملكه مؤرخا وروى مدعى ملكه مؤرخا أقدمه فاسبق أسقى المتصور الا بصر من
دعوى الرجلين وبشله أفتى الشيخ خير الدين من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة فلو كان في يد
احدهما بقضى للخارج الا اذا رخصا وتاريخ مدعى البدا اسبق فحينئذ يحكم له اه وفي الغنم اعل ان البينة
على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها كافي البصر من زاني نزاعة الا كل
اقول هذا في الشرا من الغائب ففى نور الدين في آخر الفصل السادس راجع البسوط لا تقبل بينة الشرا من
الغائب الا بالشهادة بأحد الثلاثة ما يملكه بانه بان يقول باع وهو يملكه وما يملكه مشتريه بان يقولوا
هو المشتري اشتراه من فلان وما يقضيه بان يقولوا اشتراه منه وقضيه اه ثم رزق الفتاوى القاضي يظهر
الدين ادعى ان رزقه من ابيه وادعى آخر شراعه من الميت وشهوده شهدوا بان الميت باعه منه ولم يقولوا
بباعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يد مدعى الشراء ومدعى الارث فالتشهادة حائرة لانها على
مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث اما لو كانت فالتشهادة بالبيع كشهادة
ببيع وملك اه (سئل) في رجل اشترى من زيد فرسا معلومة بفن معلوم والان قام بعمرو بالخارج
يدعيها من الرجل بالتاج ويريد المشتري اقاومة البينة على عمرو المدعى المزور انها لتاج فرس بانه فهل
يرجع بينة المشتري انها لتاج فرس بانه على عمرو بالخارج (الجواب) نعم وان برهن خارج وذو يد
على التاج فذو البداولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن امان شرح الملقى من باب دعوى الرجلين وبشله
أفتى الشيخ خير الدين بقتلهم القتاوى القاتبة من الدعوى من قتايه وفيها ايضا ورهان المشتري
على تاج بانه كبرهان بانه اه ومنه في البصر اقول لا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في البصر من
نزاعة الا كل حيث قال لو اقام البينة ان هذه الدابة تعبت عنده أو سجع هذا الثوب عنده أو ان هذا الولد
ولدته امته ولم يشهدوا بالملك له فانه لا يقضى له قال وصككوا الشهود وانما بانيت احته لانهم اذ شهدوا
بالنسب اه وبه افتى العلامة محمد التاجي كما في فتاواه ثم اعل ان قولهم ان ذا البدولى في دعوى التاج
مقبىد اذا لم يدع بالخارج عليه فعلا اما لو ادعى عليه أنك غصبته منى او ادعته عندك أو حوته منك
فادعى ذوال اليد التاج قدم الخارج عليه كايهم به في البصر والزمي وشرح الهذابة وغيرهم كما أوضحته فيما
علقته على الدر المختار فتنه لذلك (سئل) في رجل اشترى من عمرو بئله بدمشق بفن معلوم فاستحقها
مستحق في بلدة أخرى يدعى التاج وحكم له بها ورجع يطلب الفتن من بائه فادان يبرهن انها
تعت عنده او عند بائه والمستحق غائب وكذا البئله فهل يشترط حضرة المسحق ليقول هذه البئله حتى
يعطى الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البئله ايضا (الجواب) ومقتضى ما أفتى به المحرر الرمي

مطلب
لا تنفع الدعوى بدست
وثلاثين سنة
مطلب
يعمل بالاسبق تاريخا
مطلب
لا تقبل البينة على الشراء
من الغائب حتى يشهدوا انه
اشترها من فلان وهو يملكها
مطلب
تقدم بينة ذى البدلى دعوى
التاج بشرط

مطلب
برهان المشتري على تاج
بانه كبرهان بانه
مطلب
اراد البائع اثبات التاج بعد
الاستحقاق هل يشترط حضرة
المستحق

كما هو مذكور في فتاوا من الاستحقاق موافقة لما في العادة عدم اشتراط حضور المستحق قال
في العادة وهذا القول أظهر وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو
الأظهر والأشبه وما في الخلاصة يقتضي اشتراط حضرة الفلانة إضافة لأجل هذا ما ظهر للسند
الضعيف أقول وقدمنا الكلام على ذلك في باب الاستحقاق فراجع **«(سئل)»** في ذي بدو خارج
برهنا على نتاج جبل ولا يوافق سنده تأنيدهما فهل يقتضي به لذي اليد **«(الجواب)»** نعم والمسألة في
التنوير من دعوى الرجنين **«(سئل)»** في ذي بدو على معزته في نتاج معزته ثبت عنده وله يئنه
على ذلك ادعاء خارج بالملك المطلق وأقام كل يئنه على دعواه فهل يقتضي يئنه ذي اليد **«(الجواب)»**
نعم ادعاء النتاج فانه يقتضي يئنه ذي اليد وكذلك اذا ادعى ذواليد النتاج والآخر ملكا مطلقا
وهذا اذا لم يؤرخا فان أرخا قضي لصالح اليد أيضا الا اذا كان سن الدابة مضاعفا لوقت صاحب
اليد موافقا لوقت الخارج فحينئذ يقتضي الخارج عماديه من الفصل الثامن ويقام القروع فيها ومثله في
التنوير وغيره **«(سئل)»** في رجل ادعى على آخر النتاج فقال المدعي عليه انك اقررت انك
اشتريت هذه الدابة من فلان فهل يكون دافعا لدعوى المدعي ان أقام اليئنه أم لا **«(الجواب)»**
نعم يكون دافعا كإصراره في العادة في الفصل السابع في التناقض في الدعاوى **«(سئل)»**
فيم اذا مات زيد عن ورثة وخلف دارا وضع بعضهم يده عليها فطالبته زوجة المتوفى بقدر ميراثها منها
فأثبت لدى قاض حنبلي ان المتوفى وقها على اولاده الارصة ثم على اولادهم ثم الخ والمحال ان
المدعي عليه ليس ناظرا على الوقف ولما ذنبا له بالدعوى بذلك من القاضي العام وان الشهود
لم يدكروا اسم جد الوقف المزور في الشهادة بل ذكروا اسمه واسم أبيه فقط ويهون لا يعرف بهما
وذكروا صناعته التي يشار كنهها غيره ولم يصرحوا بالأحالة ثم تراهم والى قاضي القضاة فأنى
حكم الحنبلي المذكور وحكم بغير بيان الدارق في ذلك ورتبة رد حكما شرعيا مستوفيا شرائطه وكسب بذلك
حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها والمحال هذه **«(الجواب)»** نعم ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه
لوالده باذن القاضي صرح واقفا بغير اذنه فبینه روايتان والأصح أنه لا يصح لأن له حق في الفلانة لا غير
فلا يكون خصما في شيء وأمر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بغير اذن القاضي
لا يصح رواية واحدة ومحقق غلته الوقف لا يملك دعوى غلته الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف
على رجل معين قيل يجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي ويقتى بأنه لا يصح لأن حقه الاخذ
لا التصرف في الوقف ولو غصب الوقف أحد ليس لاحد من الموقوف عليهم خصمة بل اذن القاضي
جامع القصولين في الفصل الثالث عشر ومثله في العادة في الفصل العاشر والبرازية من آثار الفصل
الخامس من الوقف وفي الدخات الموقوف عليه الفلانة السكينة لا يملك الاجارة ولا الدعوى ولو غصب
منه الوقف البتولية وأذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه القنوى عمادية لأن حقه
في الفلانة لا الصنعة ولا بد القبول الشراية على القاض من ذكر اسمه واسم أبيه وحده وأسمه واسم أبيه
والصنعة اذا كان معروفا بها بأن لا يكون في يده شريك له في تلك الصنعة كذا في الدرر والتنوير
وغيرهما **«(سئل)»** في صبي مات عن أم وتلاث أخوات شقيقات وخلف تركه فادعى اخوان
على وكيل عتي الصغير أنهم ابنا ابن عمه وطالبوا بهما بقدر ما خصهما من تركه فانكر الوكيل
تسليمه وأبى بشاهد شهدا في وجه الوكيل المرقوم انهما ابنا ابن عم الصغير ولم يدكرا
في شهادتهما أنه ابنا عم لابوين أو لاب أو لأم ولم يركا قبل الحكم ولم تكن التركة في يد الممتن
المزورين ولم تدكرا خصما في إثبات النسب فهل يكون الثبوت المذكور صحيح **«(الجواب)»**

مطلـ

برهنا على النتاج ولا يوافق
سنده تأنيدهما يقتضي به لذي
اليـد

مطلـ

اذا أقر شرعا الدابة تستدفع
دعواه النتاج

مطلـ

لا تصح دعوى الموقوف
عليه الا باذن القاضي أو كونه
متوليا

مطلـ

المستحق لا يملك الدعوى
ولو الوقف عليه فقط

مطلـ

لا بد لقبول الشهادة على
القائمين ذكر اسمه واسم
أبيه وحده

نعم وفي الاشياء من كتاب القضاء المدعى على غيره يدل لا تنفع الا في دعوى النصب في المتقول وأما
 في الدور والمعارف لافرق كافي التهمة اه وانخص في اثبات النصب خمسة الواو والومي والموصل له
 والفرع للثبوت اوعلى الميت بزيادة من الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه اضا دعوى الملك لا تنفع
 على غيره يدل اه باختصار وفي الحاشية رجل طلب الميراث وادعى انه الميت بشرط لصوته دعواه
 ان يقره ويقول هو ع لايه وامه او لايه او لامه بشرط ان يقول وهو وارثه ولا وارث له غيره
 مما يدعي من اواخر الفصل السادس وفي الفتاوى الرجعية مثل في رجل يدعي على وصي صفار انه ابن
 ابن ابن عم الميت فهل تقبل بيته على مجرد هذه الدعوى انما قامها او لا الجواب لا تقبل بيته على مجرد
 هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء للنسب وانما تقبل بشروط ان تكون بعد دعوى مال صحيحة حيث كانت
 دعوى النبوة العمومة قال في البحر بسط الكلام وحاصل ما بيننا هنا ان الشهود اذا شهدوا بنسب
 فان القاضي لا يظلمهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن اه وان نسب الشهود حالت
 والمدعى لنبوة العمومة حتى يلتقي الى اب واحد وان يقول وهو وارثه ولا وارث له غيره كما خرج به قاضيه خان
 ولا بد ان يصحكون الاب الواحد المتني اليه معروفة للقاضي بالاسم والنسب بالاب والمجد اذا انحصار فيه
 والعرف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وطيه الفتوى فاذا لم يوجد شرط من هذه الشروط
 لا تقبل البيعة ولا يصح القضاء بها وينبغي الاحتياط في الشهادة بالنسب سيما في هذا الزمان ومن المعلوم
 ان ولي الامر نصره الله تعالى ما ولي القضاء الا ليحكموا بالانبياء فان كان لا يشهد غير
 مكره كما هو ظاهر ومخالفة هذه والله تعالى اعلم فتاوى الشيخ عبدالرحمن من فصل دعوى النسب قال
 المؤلف قلت هذا من افاض ما ذكر في الطهريه والمجديه وغيرهما من انه بشرط ذكر الجدل الذي التقيا
 اليه وقد مثل في الطهريه بمثل ولا بد كرام في الجد ولا اسم جده لكن افنى الامام ابو السعود باشرط
 ذكر الاب كذا كراما البشعقي في فتاويه وانظر ان الرحي اشترط ذلك بناء على قوله كصاحب المتتور
 وغيره اذا كانت الدعوى عن غائب بشرط ذكر ابيه وجده وان حكم بدون ذكر الجدل فعذوه انه ان
 الدعوى على الجد الذي التقيا اليه ومحال ان الدعوى على الميت الذي يطلبون ارثه فتنه (سئل) *
 في جارية اشترى اها رجل من سدها بمن معلوم قبضه سيدها وتسلمها المشتري منه وذهب بها الى منزل
 متقادة للرق والبيع والتسليم ما كنه واستحكمها المشتري نحو ست سنين والان اراد بيعها فزعمت انها
 حرة الاصل ولا يثبت لها قول لا يقبل قولها في ذلك (الجواب) * نعم لا يقبل ذكر الامام رشيد الدين
 في فتاواه من الباب التاسع البذا انما لا يقبل قوله اني حرة الاصل بدون بيته وتفسيره الاتقياد
 التسليم الى المشتري يعني اذا سلمها الى المشتري لا ياتي ويسكت اما السكون عند البيع لا يكون اتقيادا
 للبع لان البيع لا يقوم به بل يوجد الماقد وقد ذكرنا في احكام السكون ان البذا اذا بيع وهو حاضر
 فكنت قال بعد العلم بالبيع انا حرة لا يقبل عمادة في الفصل الرابعين ولو قال البذا انا حرة الاصل
 فالقول قوله بحكم الاصل ما لم يسبق منه اتقياد للرق وسده لا يقبل قوله بالبرهان بزيادة من المجامد
 عشر من الدعوى (سئل) * في رجل تصرف في دار معلومة زمانا تصرفه للثلاث في املا لهم من
 غير مراض له في ذلك ولا في شيء منه ثم باعها من زيد وبيعها من عمرو ومضى التصرف المذكور اكثر
 من عشرين سنة والرجل قريب مطلع على التصرف المذكور وهو ورثته من بعده ولم يدعوا شي من
 المار والكل في بلدة واحدة ولم يمتهم من الدعوى مانع شرعي قام الا ان ورثته يريدون الدعوى بشي
 من الدار فهل تكون دعواهم بذلك غير معوعة (الجواب) * نعم لا تنفع دعواهم في ذلك وترك الدار
 في يد المتصرف قطعا لا طماع الفاسدة لان السكون كالاقتصاح قطعا للتزوير والتحجيل والمسألة في كثير

مطلب

النسب في اثبات النسب
خسة

مطلب

الدعوى على غيره يدل
لا تنفع

مطلب

ادعى انه عم الميت لا بد ان
يقدر انه لايه او لامه

مطلب

انما تقبل دعوى النسب
بشروط

مطلب

ينبغي الاحتياط في الشهادة
بالنسب

مطلب

الميت اذا اتى بالبيع لا تقبل
دعواه حرة الاصل بدون
بيته

مطلب

باع داره وقربه حاضر لا تنفع
دعوى القرب

مطلب

ترك الدار في يد المتصرف
قطعا لا طماع الفاسدة

من المعبريات كالنوب والكز والتمشي في مسائل شتى آخر الكتاب والبرارية والولوجية وعبارة رجل
 تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تنفع بذلك دعوى
 ولده فترك في بدله تصرف لأن الحال شاهد له لا سيما بعد صدوره وانع السلطان عن صماع
 الدعوى بعد خمس عشرة سنة والمال في قبايي الاثرى مفصلة وكذا في الخيرية في كتاب الدعوى
 في عدة أسئلة * (مسئل) * في امرأته عن زوج وأم وابن فامرو عطف تركه قامت الام الآن
 تدعي بان لها ائمة معلومة في التركة دفعتها لانتها على سيدل المارة من مدة تزيد على خمس عشرة
 سنة وهما في بلدة واحدة ولم ينعهما من الدعوى مانع شرعي والزوج يتكدر عواها فهل تكون دعواها غير
 مسموعة للتع السلطان * (الجواب) * نعم * (مسئل) * فيما اذا كان سيد هذا ائمة معلومة
 مصرية فهما من مدة ستين بلامراض واهل ماتت عنها وعن ابني اخ شقيق بعارضان في الائمة
 ويدعيان انها لامها هي تتكدر تدعي ان الائمة لها قول قولها في ذلك وعلى ابني اخها الامت
 * (الجواب) * نعم * (مسئل) * في قروي اختلف مع زوجته في قرة وتناجها في بنته ولا ينفقها
 فهل يكون القول له في ذلك بيمينه * (الجواب) * نعم لان المواشي مما يصلح لها كاني البقر والمخ
 والقول له في الصالح لهما * (مسئل) * فيما اذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في ائمة البيت المأخدة
 للزوجة فقط كالاساور والذهب وغيرها مما يصلح لهما كالتقود وغيرها فاقول بان في الفرقة
 * (الجواب) * القول للزوجة في ذلك بيمينها واجاب المؤلف عن سؤال آخر بان القول قولها في الرقيق
 لانه مما يصلح لها كاني البقر * (مسئل) * فيما اذا ماتت هند عن زوج وابن عنه ثم مات الزوج عن
 زوجة وبنت منها ورثا كادارا كانا كتيهما اختلف ابن هند مع الزوجة وبنتها فها مدعيان ان نصف
 للدار للزوج التوفي المزوج وابن هند يدعي ان كامل الدار لانه ضد لا ينفق فهل القول في ذلك للورثة
 الزوج مع اليمن * (الجواب) * نعم وان ماتا فاختلف ورثتهما فاقول قول ورثة الزوج في قول
 ابني حنيفة وعبد كافي لسان الحكم ومثله في الخيرية فقلانه * (مسئل) * في رجل طلق زوجته ثلاثا
 واختلف في بيت ساكتين فيه وله ابنة تشهد بيمينان اليك في ملكها فهل يقضي بينهما * (الجواب) *
 البيت للزوج بيمينه كافي البعر الا ان قيم البينة فيقضي بينهما لانها خارجة قال في لسان الحكم من
 الاوائل واما اذا اختلف بعد طلاقها ثلاثا واما في قول الزوج لانها صارت اجنبية بالطلاق
 فزالت بعدها اذا اختلف قبل الطلاق او بعده واما ما قاله قول ورثة الزوج في قول ابني حنيفة
 ومحمد وعند ابني يوسف القول قول ورثة المرأة في قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول ورثة الزوج
 لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كالورثين احتلها بائنها وها حاد في حال قيام النكاح ولو كان
 كذلك كان على هذا الخلاف فكذا بعد موتها اه اقول وقال في البعثة قول الكثرة فيما يصلح
 لهما مثل كلام المؤلف يعني صاحب الكثرة اذا ماتت المرأة في ليلة الزفاف وهو يتخلل المتعارف
 في الفرس ونحوها وله ان قال في تزنا قال كل لومات المرأة في ليتها التي زفت اليه في بيته لا يتجسب
 ان يجعل متاع الفرس وحل النساء وما يليق من الزوج والنفاس والقمام والباريق والصدائق
 والفرس والجند والنف النساء كذا ما يحرم مثلها الا ان يكون الرجل ممرضا بجنابة جنس منها اه
 فكذا اذا اختلف حال الحية فيما يصلح لهما فاقول له الا اذا كان الاختلاف ليلة الزفاف فاقول لهما
 لجران العرف غالب من ان الفرس وما ذكر من الصدايق والجند تأتي به المرأة ونفي اعتقاد للفقوى
 الا ان يوجد نص في حكمه ليلة الزفاف عن الامام بخلافه فيقع اه كلام البعثة لهما * (مسئل) *
 في رجل متزوج بامرأة وسيدهما عقار واضمين بهما عليه ومصرفين فيه من قديم الزمان بلامراض

مطلب

تصرف زمانا في أرض لا تنفع
 دعوى ولده من كان يري تصرفه

مطلب

لا تنفع دعوى المارة بعد
 خمس عشرة سنة

مطلب

ماتت أمها فادعائها الا ان
 أن الائمة لامها هي تتكدر

فالقول لها

مطلب

القول للزوج في الصالح لهما
 كالواشي

مطلب

اختلفت مع ورثة الزوج
 في ائمة البيت

مطلب

اذا ماتا فاقول للورثة الزوج
 اذا ماتا فاقول للورثة الزوج

مطلب

اختلف في البيت بعد الطلاق
 وقوله فهو له بيمينه الا ان تبرهن

مطلب

لما مات الزوجان او احدهما
 واختلف في المتاع

لهما في ذلك حتى مات الرجل عن ابنه نهوا ببقى القاريد الزوجة ثم ماتت عن ابنتها المذكور وعن بنت
من زوج آخر ماتت قبلها قام الابن لأن يدعى بأن القاريد ملك لايه والبت انه لامها ولا يئنه لكل
منهما فهل يكون القول للابن للزوري في ذلك بينه * (الجواب) * حيث لا يئنه فاقول للابن في
ذلك بينه وترى البت المذكور منه قراما واحدا والمسته في المخبرية عن لسان المحكم أقول لم ين
في السؤال القاريد المذكور ماهو والمحكم المذكور انه ما في متاع البت قال في الكفران واختلف
الزوجان في متاع البت فاقول لكل واحد منهما ما في صلح له وفيما صلح لهما وقال في الجري القول
له في متاع يصلح للرجل والمرأة لأن المرأة وما في يدها في بدال الزوج والقول في الدعوى لصاحب اليد
بخلاف ما يخص بها لانه يارضه ظاهرا أقوى منه اه وقال في البصر انصار وراهم من متاع هنا
ما كان في البيت ولو ذهبا وفضة كما سأل في الشكل اه والمراد بالشكل الصالح لهما وبينه بقوله بعده
وما يصلح لهما الفرس والامعة والاواني والرقيق والقرل والقار والمواشي والتقود كذا في الكافي وبه
ع. لم أن البت الزوج الا أن يكون لها بينة وعزاة في خزانة الاكل الى الامام الا عظم اه كلام البصر
وذكري في البصر ايضا انه اذا اختلف الزوجان في غير متاع البت وكان في أيديهما فانهما كلا جنتين
يقسم بينهما اه وبه علم أن القار اذا لم يكونا ساكنين فيه لم يدخل في متاع البت لان الكلام
في متاع البت فقط وقد علت تفسير متاع البت بما كان في البيت لكن كانت فيما علقه على البصر أن الاولى
تفسيره بالبيت وما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف في نفس البت كذلك فعلم أن قول البصر اذا
اختلف الزوجان في غير متاع البت المراد بهما كان خارجا عن سكاها فاقسم بينهما فقتعين شيئا للقار
في السؤال بما كانا ساكنين فيه فليتامل * (مسئل) * في ابن كير له عيال وكسب مات أبوه
عنه وعن ورثة يدعون أن ما حصله من كسبه يخلف عن أبيهم ويريدون ادخاله في التركة فهل حيث
كان له كسب مستقل يخص بما أنشأه من كسبه وليس لورثته عقاسه في ذلك ولا ادخاله في التركة
* (الجواب) * نعم * (مسئل) في رجل ساكن في بيت أبيه في جهته عالة وصنعتهم ما تقدمت بينه
بشاعلى اموره ولا يعرف للابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يخص به بدون وجه شرعي
فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لايه ولا شيء له فيه * (الجواب) * نعم جميع ما حصله بكسبه ملك
لايه لا شيء له فيه حيث كان من جهته عالة ولعن له في اموره وأحواله ما وصنعتهم ما تقدمت ولا يعرف
للابن مال سابق لأن الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة
واللزامة وجمع الفتاوى وأفتى بذلك المخبر الى اذا تنازع الرجل مع بنه المنة وهم في دار أبيهم كلهم في
عالة فقال البنون المتاع متاعنا والاب يدعيه لنفسه فان المتاع يكون للاب والبنين الشيا التي عليهم
لا غير الخ من القول لمن في كتاب الدعوى أقول وفي الفتاوى المخبرية مسئل في ابن كبير ذي زوجة
وعيال له كسب مستقل حصل بيبه اموالا ومات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين ورثته أحاب هي
للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول علي ثواب
وابن يكسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في
عالة فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشروط منها اتفاقا للصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في
عالة آية فاذا عدم واحد منها لا يكون كسب الابن للاب وانظر الى ما علقوا به المسألة من قولهم لأن
الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله فيما يصنع هذا الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم
ذلك انه واجب المخبر الى عن سؤال آخر بقوله حيث كان من جهته عالة والبنين له في اموره وأحواله
فجميع ما حصله بكسبه فهو ملك خاص لايه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له

مطلب

اذا اختلفا في غير متاع البت
فهما كلا جنتين

مطلب

اذا كان للابن كسب على حدة
ثم مات أبوهما اختص به كسبه

مطلب

اذا كان في عيال أبيه
وصنعتهم ما تقدمت فلا كسبه

لايه

مطلب

الابن اذا كان في عيال الاب
أكبر غنائه فيما يصنع

مطلب

ما كسبه الابن يكون لايه
بشروط

مطلب

مدار الحكم على ثبوته كونه
معن لايه

بالكس جهه اموال لانه في ذلك لايه عين حتى لو غرس شجرة في هذه الحاله فهي لايه نص عليه
علما فان رجعت اليه تعالى فلا يجزى فيه ارض عنه لكونه ليس من متروكاته اهـ و اجاب ايضا عن سؤال
آخر فقول ان ثبت كون ابنه وأخوه عائله عليه وأحرم في جميع ما يتصلونه اليه وهم مستنون له فاما
كله له والقول قوله فعائله بيته وليتق الله فاجزاء امامه وبين يديه وان لم يكن فاجزاء هذا الوصف بل
كان كل مستقلا بنفسه واشتركا في الاعمال فهو بين الاربعه سوية بلا اشكال وان كان ابنه فقط هو
المعين والاخوة الثلاثة باقتسام مستقلين فهو بينهم اثلاثه عينين والحكم دائر مع علته باجاء اهل الدين
الحاملين لحكمته اهـ (سئل) في رجل ادعى على آخر اجارة حاقون فأبكر خصمه ذلك ويريد
تحليفه على ذلك فهل له تحليفه وكيف يحلف (الجواب) نعم له تحليفه وكيفية تحليفه ما في ١٦
من العمادة في مسائل الاستحقاق لو ادعى اجارة ضمة أو دار أو حاقون أو عبد أو ادعى مزارعة
في الارض أو معاملة في غل فأبكر المدعي عليه يحلف على المحصل ما يقابل ما يقابل وبين هذا المدعي
اجارة قائمة تامه لارثة اليوم في هذا الثمن المدعي ولا له فذلك حتى بالاجارة التي وصف اهـ (سئل) في
فيما اذا كان يدين من دار معلومة عن ايها التصرف فيها بطريق الشرع بموجب جهة متضمنة انه
مرتب على بعض غير معلوم من ارض الدار في كل سنة غرسان نجيعة وقف درهمين صدقة يدفعونها لجهة
الوقف أكثر من ثلاثين سنة والا فقام متولى الوقف المزبور بكلف المدينين المزبورين الى بيان البعض
المزبور واستحقاقه منه بدون وجه شرعي وهم لا يعلمون شيئا من ذلك بل يدفعون الفرض في كل سنة
على الوجه المذكور فهل ليس لتولي تكليفهم في ما ذكر (الجواب) نعم ليس له ذلك والله تعالى
اعلم والعمدة في ذلك التصرف على هذه الطريقة ووضع اليد من المدد المتطاوله اهـ (سئل) فيما
اذا كان نجيعة وقف فصلة ارض داخل دار بدوي غير معلومة ويريد دفع ثمنها للوقف في كل سنة على
غرض اجرة عنها وأخذ بذلك وصولا عن قديم الزمان قام الآ ن ناظر الوقف بكلف زيد الى استئجار
أرض معلومة من ارض الدار زاعما انها هذه ويريد كرك ذلك وكلفه الى استئجارها لوجه الشرعي فهل
يكلف الناظر الى ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان يدفع اجرة بسنتين معلومة
وهم متصرفون فيها بطريق الملك من مدة تزيد على أربعين سنة ويدفع كل منهم في كل سنة حلفا من
الدرهم على بسنته لجهة وقف اهل من قبل هذه الدار الى الآ ن بلامعارض ويعلم وجه الدفع انه
بطريق المرتب ويرغبنا طر الوقف ان ارض البساتين كلها جارية في الوقف المزبور بمجرد اخذه المبلغ
المذكور من ملاكها وليس يده مستد شرعي بشهادة شرعية فهل لا عبرة بمجرده والقول في ذلك
للدافعين (الجواب) نعم لا عبرة بمجرده والقول في ذلك للدافعين ان دفعهم بطريق المرتب
لأنهم ملكون وهم أعلم بجهة الدفع كما صرح بذلك في الترازو والقصولين وقنارى المحاقق وخبرها
والله سبحانه أعلم دفع الى ابنه مالا فأراد أخذه صدق انه دفعه قرضا لانه ملك دفع اليه درهم فقال له
أنتقمها ففصل فهو قرض كقولنا اصرعها الى حوائك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكس به ففصل يكون حبة
لان قرض الثوب باطل لسان الحكماء في جهة المرض وغير دفع الى غيره درهم فأنتقمها وقال صاحب
الدرهم أقرضك وقال القاض لا بل وعني كان القول قول صاحب الدرهم من نكاح الخاتمة فرجل
ادعى على ميت ألقاه من وارثه أن الأب أعطى القابل والوارث صدق في أن الأب أعطاه حصة
الدين لقيامه مقام وارثه في صدق في جهة التملك فصولين مما يكون القول فيه للملك (سئل) في
في دار معلومة جارية في وقف بر والتولون على الوقف متصرفون بها واضمنوهم بدمهم عليها ويؤثرونها
ويحبسون اجرتها لجهة الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بلامعارض والا فقام ناظر وقف اهل

مطلـ لو غرس شجرة فهي لايه

مطلـ اذا كان ابنه وأخوه في عاك فكسبهم له

مطلـ اذا أنكر الاجارة يحلف وكيف تحليفه

مطلـ ليس له طلب الايجار اذا كان المرتب على بعض غير معلوم من الدار

مطلـ في داره قضية غير معلومة يدفع عنها الوقف كذا الخ القبول للدافع لانه أعلم بجهة الدفع

مطلـ اذا كان ما يدفعه بطريق المرتب فالقول قوله

مطلـ دفع لابنه مالا فأراد أخذه صدق في أنه دفعه قرضا

يدعي انها جارية في الوقف الاهلي مستنداً في ذلك لحدود كراهي كتاب الوقف الاهلي ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف فيها لجهة وقفه ومضت هذه المدة ولم يدع بلا مانع شرعي والمجموع في بلدته واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة (المجواب) نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى ان سمع دعواه لان ترك الدعوى يدل على عدم الحق ظاهراً اه ولا عبرة بغير ذلك كراهي كتاب الوقف المذكور مع عدم التصرف بذلك قال في الحاشية رجل في يد مضعة فجار رجل وادعى انها وقفه وأضرص مكانه خطوط المدول والقضاء الماضي من طلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي أن يضي بذلك الصك لان القاضي إنما يقضي بالجهة والمجتمعي البينة أو بالأقرار أو بالملك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط اه أقول انظر التوفيق بين مافي الحاشية وما في فتح القدير من قولهم بذلك بمنقطع البوت المجهولة شرائطه ومصارفها كان عليه في دواوين القضاء اه وفي المحصف لو صار قاضياً على بلد فوجد في ديوان القاضي الذي قبله ذكرو قوف في أيدي الامانة فوجد لها رسوماً في ديوانه يحملهم على ذلك في الاستقصان اه ونحوه في الاسافي وفي الزيلعي والفتي آخر الكتاب في مسائل شتى قالوا الكتاب على ثلاث مرات مستبين مرسوم وهو ان يكون مضموناً أي مصدره بالفتوان وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فله حجة ويستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الاشجار وعلى الكاغذ على الوجه المعتاد فلا يكون حجة الا بانتهاء شيء آخر اليه كالبينة والاشهاد عليه والاملاء على القريحي يكتبه لان الكتابة قد تكون للقبيرة ونحوها وبهذا الاشياء تبين الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والا الاول اظهره وغير مستبين كالكتابة على الهوايا والماء هو منزلة كلام غير مسموع ولا يثبت شيء من الاحكام وان نوى اه ومثله في الهداية وفتاوى قاضيهان وحاصله ان الاول صريح والثاني كتابة والثالث لغو وسئل قارئ الهداية عن شخص ادعى على شخص يبيع وأظهر خطبه بذلك وأنكر المدعي عليه هل يحلفه القاضي انها ليست خطه ام على عدم الاستحقاق أو سكتبه فأجاب ذا كتب على رسم الصكوك وهذا نه خطه يحلف على انه ليس بخطه لانه أنكر الكتابة أو سكتبه القاضي فإذا كتب وقال أهل القبيرة هم اواحد ازمه الحق وان اعترف انه خطه وأنكر ما كتب فيه حلف المقر له ان المقر به قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكوك يلزمه المال وهو ان يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني أن في ذمته لفلان بن فلان الفلاني كذا كذا فهو اقرار يلزمه وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بمحضرة الشهود فهو مستبرئ من شاهد كتابته أن يشهد عليه اذا هذا اذا عرف الشاهد ما كتب اقراره عليه اما اذا شهدوا به خطه من غير ان يشاهدوا كتابته فلا يحكم بذلك وسئل عن أنكر المسطور هل يحلف انما كتب عليه ام على عدم الاستحقاق فأجاب يحلف على عدم الاستحقاق خاصة اه والمحاصل أنه اضطرب كلامهم في مسألة العمل بالخط ولله مني على اختلاف الرواية وأن فيه قولين كما يشعريه التصريح بقوله قالوا كما قدمناه وفي البصرين البرازيل ما لمضاهة اذا كتب اقراره من يدي الشهود ولم يقل شيئاً لا يكون اقراراً فلا تحمل الشهادة ولو كان معصداً مرسوماً وان لم يلق عليه وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للقبيرة الخ فأما ان عامة علماء الشافعي عدم العمل بالخط وفي شهادات التتبرير اذا كان بين الخطيين مشابهة ظاهرة لا يحكم عليه بالمال قال شارحه هو الصحيح خاتبة وان أفتى قارئ الهداية بخلافه فلا يول عليه واقفاً يول على هذا التبع لان قاضيهان من أجل من يعتقد على تعييناته الخ وأشار العلامة اليربوعي الى أن قوله لا يستد على الخط ولا يعمل بمكوث الوقف

مطلب
ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين
سنة - سمع دعواه

مطلب
في العمل باله كوك

مطلب
قالوا الكتاب على ثلاث مرات

الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ يستثنى منه ما وجد القاضى في ايد القضاة الماضين وله رسوم في دواوينهم ويشير اليه ما قدمنا من الاسامى من أن ذلك استقصان واستثنى أيضا الاشياء تباعا في قاضيان والبرازية وغيرها من احوال البيع والشراء والبرازية في الجارية وحققه من التهمة وحققنا التبريل في شرحها واقترع به القرائن صاحب التنوير ونسب العلامة البري الى غالب الكتب قال حتى المبنى حيث قال وأما خط البيع والعراق والشراء فهو حجة وان لم يكن ممنوا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزانه الاكل حراف كتب على نفسه مال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فيما عزم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بغير حجة اه ما قاله البري ثم قال بعده قال العلامة السني والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا ان قال البيع وجبت في ما ذكرى بخطى او كتبت في ما ذكرى بيدي ان لقان على ألف درهم كان هذا اقرا من ما عايناه وقت برزاد ان العمل في الحقيقة فاقوم بموجب العرف لا يجبرنا خط والله تعالى أعلم وأقر في الدفاتر في باب كتاب القاضي الى القاضي حيث قال وفي الاشياء لا يسئل بالخط الا في مسألة كتاب الامان ويطبق به الرأى وقد قرياع وصراف ومصار الخ وكتب فيما علقه على الدفاتر تعلقا عن شيخنا المحقق حجة الله البلي التاجي في شرحه على الاشياء ما نسه تسمية مثل المرافة السلطانية الدفاتر الخاف في المعنونة بالطرة السلطانية فانه يعمل به والعلامة الشيخ علام الدين المحسني شارح التنوير والتمني رساله في ذلك حاصلها بعد ان نقل ما هنا انه يعمل بكتاب الامان ونقل بزمن التهمة وابن وهان بالعمل بدفاتر الصراف والبيع والشراء لمصلحة من التزوير كما جزمه البرازي والمرتضى وقاضيان وان هذا العمل في الدفاتر السلطانية اولى كما مره من شاهد احوال اهلها حين نقلها اذ لا تتحرر والا الا باذن السلطان ثم صد اتفاق اجمع التغير على نقل ما فيها من غير تساهل برزاد او تصان تعرض على الممنون لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى لمقتضاها المسمى بدفاتر امين فيكتب عليها ثم تاد اصولها الى امكنتها المحفوظة بالخط فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع اهل الدولة والكتبه فلو وجد في الدفاتر ان لمكان الفلاني وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من غير شبهة وبذلك يقتضي مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في جملة عداقه افندى وغيرها فليحفظ اه ما نقله من شرح شيخنا المذكور حجة الله تعالى فانما حصل أن المدار على انتفاء شبهة ظاهرا وعليه ما وجد في الدفاتر التجارية وما نسا اذ مات احداهم وقد حرم خطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل القبرية والهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك فلو لم يعمل به لزمن بيع اموال الناس اذ غالب بياعاتهم بلاشهود فلهذا الضرورة جزم به الجماعة المذكورون واتقوا بلح كاتله في البرازية وكفى بالامام المرتضى وقاضيان قدوة وقد علمت ان هذه المسئلة مصمتة من قاعدة انه لا يعمل بالخط فلا رد ما عزم من انه لا يصلح التمسك بالخط على ما عليه العامة وبدل عليه تسليمهم بان الكتابة قد تكون للقبية فان هذه المصلحة مما لا تتمتع به واحتمال ان التاجر يمكن ان يكون قد دفع المال وابقى الكتابة في دفتره بعد ادعائى ان ذلك الاحتمال موجود ولو كان بالمال شهود فانه يعمل انه قد ادعى المال ولم يعلم به التهود ثم لا يصح انما حيث قلنا بالعمل على الدفاتر فلهذا فيها على كابد عليها قديما عن خزانه الاكل وغيرها ما فيها على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى حال على آخر مستند الدفاتر لا يقبل لقوة التهمة هذا وقد وقف في رتاجه سنا عني في تاجر له دفتر عند كاتبه الذي مات التاجر فادعى عليه آخر مال وانه مكتوب بخط كاتبه الذي فكشف على الدفاتر

مطلب

يستثنى خط الصراف والبيع والصراف فانه حجة عرفا

مطلب

في العمل بالدفاتر السلطانية

مطلب

في دفاتر التجار

مطلب

حاجة التقوى في تاجر له دفتر بخط كاتبه الذي

فوجد كذلك وانكر الورثة المال والذي ظهر في الجواب انه لا يقضى عليه بالمال لكونه ليس خطه بل هو خط كافر ولكون الدقة ليس تحت يده فيستعمل أن الذي كتبه يدمون المتاجر فقد وجدت فيه شبهة قوية بخلاف ما إذا كان دفتر بخطه وهو محفوظ عنده والله تعالى اعلم وقد رأيت في فتاوى العلامة المحقق في سؤاله حاصله فيما كتبه المتعارج أجابهم من العلامة الدال على اسم صاحبها هل تدل العلامة على أن العمل ذلك صاحب العلامة الجواب ان كان صاحب العلامة أوكيله ووضح اليد على المحول فلا كلام في أن وضع اليد دليل الملك بالينة ولا غيرة حينئذ يجدد الكتابة ما لم يثبت بالينة الشرعية خلافة وان لم يكن هناك وضع يد فالأصل أيضا أن المحول لصاحب الاسم حيث لم يثبت بالينة الشرعية أنها التبره امه (سئل) « فيما إذا كان زيد مبلغ من الدراهم بذمة ابنه البالغ فأذن له بالانفاق منه على أولاده آخرين صاروا على أهمهم وغاب وأتفق الاثنان عليهم من ذلك المبلغ قدر ما علموا نفقة المثل في مدة غيبه أبيه المستحقة لذلك والظاهر صدقة فهم حضرة الاب ويرد حساب ما انفق على أبيه من مبلغه الزبير يردون الاذن والاتفاق وقدره بالوجه الشرعي فهل له ذلك » (الجواب) « نعم وسئل قارئ الهداية عن شخص أذن لآخر أن يعطي زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت يده فأدى الأمور وغاب زيد وانكر الاذن وطالب بالينة على الدفع فهل يلزم بذلك أجاب ان كان المال الذي تحت يده أمانة فاقول قول المأمور مع غيبه وإن كان منصوبا أو دينا لم يقبل قوله بالينة والله تعالى اعلم » (نسئل) « هل تقبل البينة لو أقامها المدعي بدين المدعي عليه » (الجواب) « تسع البينة وتقبل على ما هو العنوان كما صرح به في شرح التتوي وغيره من الدعوى قال في التنوير وتقبل البينة لو أقامها المدعي بدين المدعي عليه عند العامة وهو الصحيح اهـ » (نسئل) « فإذا ادعى زيد على عمرو ما لا فأجاب بالانكار فأثبت ذلك زيد بالينة وقضى القاضي به ثم ادعى عمرو انه أبرأ منه فهل يقبل برهانه » (الجواب) « نعم يقبل قال في التنوير ومن ادعى على آخر ما لا يقال ما كان ذلك على شيء قط فبرهن المدعي على ألف وبرهن المدعي عليه على القضاء أي الإيفاء والابرأ ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى اعلم » (سئل) « فيما إذا أقر زيدا بذمة لعمرو ومبلغا معلوما من الدراهم وثبت إقراره المذكور لدى القاضي بالينة الشرعية وحكم بما بذلك ثم قام الآن بدعي إيفاء بعض المبلغ الزبير قبل الإقرار فهل تكون دعواه مقبولة » (الجواب) « نعم في الاقروى من التناقض عن الثاني بشر من الاستروثنية وان ادعى الإيفاء قبل الإقرار لا تقبل » (سئل) « فيما إذا ادعى جاعة على زيد مبلغ معلوم من الدراهم تسحقه مورثتهم فلا نه فاعترف به ثم بعد أيام أقام زيدا بينة على دفعه المبلغ كأورثة قبل موته ونصف على ذلك فهل تقبل بيشته ويخلف » (الجواب) « نعم تقبل بيشته ويخلف لما في خزائن الفتن لو ادعى الإيفاء بعد الإقرار بالدين فإن كان كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض وإن طرعا في المجلس ثم ادعاه وأقام البينة عن الإيفاء بعد الإقرار قبل عدم التناقض ونفوه في جامع الفصولان والاشباه والبحر وغيرها ولو ادعى الإيفاء قبل إقراره لا تقبل كافي الفصولين ومثله في فتوى القرائني من الدعوى مفصلا وفي المسئلة من الدعوى

لو ادعى ديناً عليه فأقر ثم ادعى الإيفاء بعد ذلك الخبر لم تسقط دعواه للتناقض « الا إذا ادعى بدفع عارض كان يقول كان دفعي بعد أن أقورت بصدقه من الزمن أو قد دفعت عفا التفرق « ومن يجلي فصدق ذلك صدق

أقول هذا القول دال على أن القبول في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول البينة كما في جواب

مطلب
فيما كتبه المتعارج على الاجال
من العلامة هل تدل على المال

مطلب
فيما إذا اذن لآخر بالانفاق
عالمه تحت يده

مطلب
قبل البينة لو أقامها بدين
المدعي عليه

مطلب
انكر المال ثم ادعى الإبراء
أو لا يقبل ولو بعد القضاء
عليه
مطلب
أقر بالمال ثم ادعى الإيفاء
قبله لا يقبل

السؤال الذي قبله **«(سئل)»** فيما اذا باع زيد ثلثي داره المملوكة من ابنته البالغة وتلقاها من زوجها
 سباعا تاشريها بثمن معلوم من الدراهم ابراهيمه ابراهيمه شرعا في حقته وجواز امره الشرعي ثم مات زيد من
 ذكر وعن تركته مستغرقة بالدين وثبت البيع والارام المذكوران بالينة الشرعية ثبوتها شرعا في وجه
 غريم الميت فهل يكون الاثبات شرعا صحيحا **«(الجواب)»** نعم اذا ادعى دينا على ميت بمصرقة وارثه
 وذو كراهية ان الميت قد كان باع هذا العين في حياته من فلان كان دفعا صحيحا ولو اقام البينة على
 ذلك تندفع دعوى المدعي بحيط برام في دعوى من فصل التفرقات **«(سئل)»** فيما اذا ادعى
 المدون الاصيل فانكر المدعي ولا يثبته فطلب منه فقال المدعي اجل حتى في الختم يعني اخضر حتى
 ثم استخلفني فهل له ذلك **«(الجواب)»** نعم له ذلك في زماننا كما صرح بذلك في التنوير وغيره من
 الدعوى **«(سئل)»** فيما اذا اشترى زيد من عمر وعملوكا بالناش من معلوم ونسبه المشتري وبقي
 عنده اياما ثم ان المملوك اشترى من يدعي على سدم زيدان عمر اعقبه حين كان مملوكا له في وقت كذا
 وله بينته شرعية على ذلك فهل يقبل **«(الجواب)»** نعم ولو باع عبداؤه فله الى المشتري وقبض عنه
 وقبضه المشتري ودفع به الى منزله والمسداسكت وهو بمن صدر عن نفسه فهذا اقرار منه بابق لانه
 اتقادا لبيع والتسلم ولا يثبت ذلك شرعا الا في الرقيق فلا يصدق في دعوى الحرية بعد ذلك لانه يسعى
 في قبض ماتم من جهة الا ان تقوم له بينته على ذلك فيثبت قبل والتاقت لا يمنع ذلك ثم قال اطلق
 الحرية فتقبل الاصلية والعارضة تحقها حال المملوك فان الولد يجل صغيرا من دار الى دار ويقرده المولى
 بالاعتاق الخ مجازا اذن من الاستحقاق ومثله في الدرر وقام فزوع المسألة في المحامد عشر من البرازية
 في دعوى الرق والحرية **«(سئل)»** في رجل استامن من آخر عينايه ثم ادعى ان تلك العين له
 فهل لا تسع دعواه **«(الجواب)»** نعم لا تسع بعد ثبوت المساومة بالوجه الشرعي **«(سئل)»**
 فيما اذا اقر زيد في حقته وسلامته انه لم يسق يسحق ولا يستوجب قبل عمرو حقة مطلقا من سائر المحقوق
 الشرعية وارادته ابراهيمه ما من كل حق ودعوى شرعية قام زيد الا ان زيدان يدعي على عمرو بشئ
 سابق على تاريخ الاقرار والاراء العامين ويحلفه عليه فهل ليس له ذلك **«(الجواب)»** نعم ليس
 له ذلك كما في الخاصة والبرازية والعامة وغير ذلك من الكتب المعتمدة به ان في العلامة المحافى
 وللشربلاني رسالة في ذلك سماها تتبع الاحكام في حكمه لا قراروا ابراهيمه الخاص والعام واجاب قارئ
 الهداية اذا لم يثبت المقر البراءة ان تاريخ ما ادعى به متاخر عن تاريخ البراءة فاقول قول المتكرم مع
 والله تعالى أعلم واجاب عن المكاس اذا شهد به لا يسحق على زيد مكس كذا وكذا ولا كذا ولا غيره
 ثم ادعى عليه ما لا يفسد بقوله ولا غيره فقال المكاس اردت ولا غيره من المكوس خاصة بان القول
 قول المدعي مع عينه ان الذي ادعى به غير المكس وان قوله ولا غيره كذا بيان للمكس لانه هو المجل
 والمرئ والله تعالى أعلم من باب القضاء ووردت في المحافى ما نصه فين ابراهيمه ما هل له دعوى
 بشئ سابق ام لا اجاب حيث ابراهيمه ما هل على الاقرار به لا يسحق عليه حقا مطلقا ولا استحقاقا
 ولا دعوى ليس له الدعوى بشئ سابق على البراءة المذكورة بخلاف ما اذا لم يقع بلفظ الاقرار بعد
 الاستحقاق على وجه التخييل بل وقع بلفظ الابراع المأل أو عا في ذمته فانه لا يدخل فيه الابراع من
 الاعان الا ان يكون بلفظ الابراع الدعوى كسبائي عن الفصول يتصل عن قاضيهان والبرازية
 والمخالصة قال في البرازية في نوع في المساومة وفي العدة ابراع الدعوى ثم ادعى ما لا بالارث ان
 كان موت مورثه قبل الابراع وتبطل الدعوى وان لم يسل موت مورثه ومثله في المخالصة في الفصل
 الرابع عشر في الابراع الدعوى ولم يذكر كل منها جواب الشرط الذي ذكره قوله وان لم يعلم موت

مطل
 يصح اثبات الشراء في وجه
 مدعي دين في التركة
 المستقرقة

مطل
 له ان يقول اجل حتى في الختم
 ثم استخلفني

مطل
 قبل بينة المملوك على أن
 بأقعه الاول كان أعتقه

مطل
 التناقص لا يمنع دعوى الحرية

مطل
 لا تسع الدعوى بعد المساومة

مطل
 لا تسع الدعوى بعد الابراء
 العام

مطل
 اذا أثبت أن تاريخ ما ادعى
 به متاخر عن تاريخ الابراء قبل

مطل
 لا يسحق كذا ولا غيره مجمل
 فاقول فيه للبرئ

مطل
 البراع عن الدعوى يدخل
 فيه الابراع عن الاعيان

موتة فكانت وصليته قد تقضي أن الشرط أن يكون موت المورث سابقا على البراءة سواء علم الميراث بالموت أو لم يعلم لكن قد ذكر صاحب البرازية بعد ذلك بما كثر من راس في الرابع عشر في دعوى البراءة والصالح جواب الشرط ولم يجعل إذا الشرط وصليته حيث قال إبراهيم عن الدعوى ثم ادعى عليه ارباعا من أبيه أن كان مات أبوه قبل البراءة لا تصح الدعوى وإن كان لا يعلم موته وقت البراءة يصح فقد ادعى بقوله يصح الذي هو جواب الشرط ولم يحصل الأداة وصليته كما تقدم من البرازية والخلاصة وقال في الفصل السابع من المبادئ ما نصه وفي دعوى قسارى قاضيان اتفقتا روايات على أن الدعوى لو قال لا دعوى لي قبل فلان ولا خصومة لي قبله يصح حتى لا تصح دعواه بعد ذلك إلا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برئت من دعوى في هذه الدار صح ولا يبق له حق فيها ولو قال برئت من هذا البلد كان بريئاً منه وكذا القول لو خرجت من هذا البلد ليس له أن يدعيه وقال في قسارى قاضى الهادي سئل إذا أقر شخص أنه لا يستحق على فلان حقا ولا يعتنا بالله تعالى لما مضى من الزمان وإلى تاريخ ثم ادعى المقر بدعوى ماضية يطلب بمقتضاها حلا يحلف أجاب لا تصح دعواه عليه ولا يمين عليه لأن اليمين بعد صحة الدعوى وقال في المسوط كما نقله عنه في العرفي صلح الورثة نصفه قال في المسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل حين أو دين وكل كفاية أو جناية أو حبس فان ادعى الطالب قبل ذلك حقا لم يقبل بيته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لأنه بهذا اللفظ استقاد البراءة على المصوم وكذا إذا قال لا ملك لي في هذا الدين كافي الجبراء من المسوط فانظر إلى هذه الأقوال من هذه الكتب المتبرعة خصوصا ما نقله في المبادئ من قاضيان بقوله وقد اتفقت الروايات على ما ذكره ولا يشك على تلك الأقوال المستبرعة ما ذكره في القنية في باب ما يبطل الدعوى بقوله لو مات عن ورثة وقسموا التركة بينهم وأبرأ كل منهم صاحبه من جميع الدعوى ثم ادعى أحد الورثة ارباعا من الميت تصح دعواه لأن هذا منافى لما قدمناه من البرازية والخلاصة من أنه إذا وقت البراءة عن الدعوى ثم ادعى مالا بالارث فإن كان قد علم بموت المورث صح وبطل الدعوى فأخذ منه أنه لا تصح الدعوى ولو ادعى ارباعا ثم علم بموت المورث قبل البراءة يصح مخرج كلام القنية بقولنا ولا إذا وقت البراءة على وجه المصوم وكانت حشنة على الإقرار بأنه لا يستحق عليه حقا مطلقا الخ لأن هذا من باب الأخبار وما في القنية من باب الانشاء وهو البراءة كما ذكره في القنية وغيرها بقوله وصى الميت إذا دفع ما كان في يده من تركة الميت إلى ولد الميت وأشهد الولد على نفسه أنه قبض تركة والده ولم يبق له منها قبل ولا كثيرا لاستوفاء ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركة والدي وأقام بيته فقلت بيته لأنه يمكن أن يكون جوابه أنه لم يحصل الإقرار على العموم الطلق بل اتفهم في تركة والده حيث قال لم يبق له منها أي من التركة ولم يأت بالمصوم مطلقا ولذا قال قاضيان وغيره في الوصية أشهد اليتم على نفسه أنه قبض من الوصي تركة والده الخ ولم يعم بل خصص في تركة والده هذا ما ظهر لي وقد جعل في الانشاء والنظر لا ينجح ذلك مستثنى من الإبراء العام حيث قال لا تصح الدعوى بعد الإبراء العام إلا ضمن الدرك ثم قال وأما إذا أبرأ الوارث الوصي إبراءا ما قد أوسع في ذلك وعلى ما قررنا الإبراء العام بأن يكون العموم مطلقا من جهة التركة ولا غيرها لا يحتاج إلى جملها من المستثنات لأنه يشكل على جملها من المستثنات ما تقدم من البرازية والخلاصة في أول هذا الكلام من أنه لا تصح الدعوى ولو كانت بالارث حيث علم بموت المورث لأن شخص المسألة المستثناة بمسألة الوصي دون الوارث تأمل قلت وذلك كله حيث لا يمكن البراءة والأقرار بدعوى شيء خاص ولم يعم بأن يقول أبة دعوى كانت أو ما بعد ذلك لما ذكره في البرازية أيضا بعد كلامه السابق بقوله وفي المنية ادعى عليه دعوى معينة

مطلب

أبرأه عن الدعوى ثم ادعى عليه ارباعا من أبيه يصح أن لم يعلم موته وقت البراءة

مطلب

إذا قال لا دعوى لي قبله ولا خصومة لا تصح دعواه بعد الألفي حق حادث

مطلب

أقر أنه لا يستحق عليه حقا ولا يعتنا لدعواه عليه ولا يمين عليه الخ

مطلب

يدخل في قوله لاحق لي قبله كل عين ودين وكفاية وجناية وأجارة وحبس

مطلب

إذا أبرأ الوارث عن الدعوى ثم ادعى الارث هل تصح

مطلب

فإذا قبض تركة والده من الوصي وأشهد على نفسه أنه لم يبق له منها قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا

ثم صاحبه وأقر أنه لا دعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا آخر تنصع وجعل إقراره على الدعوى الأولى إذا
 عم وقال أنه دعوى كانت أو ما يفيد ذلك وما يدلك على أن المراد بالعموم ما هو أعني من قوله أنه دعوى
 كانت ما ذكره في البرازية أيضا في الصلح في نوع فيما يشترط قبضه مانعه ادعى ديناً أو عبداً على آخر
 وصاحبه على بدل وكتابك وثيقة الصلح وذكر أنه ما صاحبنا هذه الدعوى على كذا أو بيق لهذا المدعى
 عليه دعوى ولا خصوصية بوجه من الوجوه ثم طاع المدعى بدعي عليه بعد الصلح بدعى أخرى بأن كانت
 المدعة مثلاً امرأة ادعت داراً وجرى الخال كاذراً ثم جاءت المرأة تطلب من المدعى عليه ديناً للمهر لا تنصع
 لأن البراءة من الدعوى ذكرت مطلقاً أي عامة حيث قال ولا خصوصية بوجه من الوجوه ولا مانع
 من أن يدعى واحداً يصالح عنه وعن جميع الدعاوى تأمل فإن المراد بالعموم أن يأتي بشئ رائد على
 قوله لا دعوى له حيث قال ولا خصوصية بوجه من الوجوه فإنه جعل ذلك عقيداً للعموم لأنه يفيد معنى أنه
 دعوى كانت وما ذكرناه اندفع ما يتوهم من التناقض بين كلامهم لأن المرحون بعدم صراح الدعوى
 بعد الإبراء العام المطلق هم المرحون بصراحها بعد الإبراء وغيره ولكن في مجال مختلفة فلو لا هذا
 الذي ذكرناه لكان التناقض واضحاً بين كلامهم أجيب أقول وسيأتي في كتاب الإقرار تمام الكلام
 على مسألة دعوى الوارث شيئاً من التركة بعد الإقرار بالاستيفاء (مسئله) فيما إذا أقر زبدي
 حصته وسلامته لدى بنته شرعية أنه لا حق له قبل عمره من الحقوق الشرعية مطلقاً ثم أراد أن الدعوى
 على عمره بكفالة سابقة على الإقرار الزور فهل لا تنصع دعوى زبدي بذلك (الجواب) نعم يدخل
 في الإبراء العام المذكور الكفالة كافي الميسر والمصلحة والبصر كإسقاط التبريل في ربه الله تعالى في
 رسالته تنصيح الأحكام في حكم الإبراء أو الإقرار الخاص والعام وعنده أفنى الشيخ خير الدين ناقله عن
 الميسر (مسئله) فيما إذا باع زبدي رقيقه البالغ من عمره سبعاً ما تشرعاً بمن معلوم من الدراهم والرقق
 متقاد لرقق والبائع قام المانع الآن بدعي عتق الرقيق قبل بيعه له والرقق لم يدعه فهل دعوى
 البعدي شرط في عتق المانع (الجواب) نعم والبعدي إذا ادعى حرية الأصل ثم عتق المانع
 تنصع والتناقض لا يمنع الصحة وفي حرية الأصل لا تنصع الدعوى وفي الاعتاق المبني لا تنصع الدعوى
 عند أبي حنيفة وعنده ليس بشرط وأجمعوا على أن دعوى الأمة ليس بشرط خلاصة من الفصل
 المجادى عشر في دعوى العتق وفي الأشباه من الدعوى قبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في طلاق
 المرأة وعتق الأمة والوقف ولا رخصان إلى أن قال ولا تقبل في عتق البعدي دون الدعوى خلافاً لها
 واختلاف على قولهم في المحررة بالأسلمة والمعتد لا اه قوله والمعتد لا يقبل الشهادة على الصحيح
 كافي العمادة يرى وقال الحموي تحت قوله والمعتد لا أقول نقل صاحب العمادة عن فتاوى رشيد
 الدين أن الخلاف إنما هو في الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى ولا خلاف أنه إذا شهد الله حر
 الأصل إنما تقبل بدون الدعوى لأنها شهادة بحرية أمه فهي شهادة بحرية أنفج ثم نقل عن صاحب
 المصنف أنه حكى في شرحه للبايع الصغير أن الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك عند الإمام كافي العتق
 المانع وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها اه وفي الأشباه من الدعوى أيضاً
 الشهادة بحرية البعدي دون دعواه لا تقبل عند الإمام إلا في مسألتين إلى أن قال والصحيح عنده اشتراط
 دعواه في العارضة والأصله ولا تنصع دعوى الاعتاق من غير البعدي إلا في مسألة الخ وفي فتاوى
 المحافى جواباً عن سؤال حيث اعترف البعدي لبيده بكون عبداً له وسواء كان هناك هيئة
 أم لا لا عبرة بقول المتابع أنه حر الأصل مع عدم دعوى البعدي لذلك لأن حرية البعدي لا تثبت إلا بعد
 دعواه ولا يجوز فيه ادعى المحبة بخلاف الأمة وأما إذا رجع البعدي عن دعوى العبودية وهي الحرية

مطلب

ادعى دعاوى معنية ثم أقر أنه
 لا دعوى له عليه ثم ادعى حقا
 آخر تنصع الخ

مطلب

لا تنصع دعوى الكفالة بعد
 الإبراء العام

مطلب

ما عتقها ثم ادعى أنه كان
 أعقبه والبعدي يدعي

مطلب

قبل الشهادة حسبة بدون
 الدعوى في مواضع

مطلب

المعتد لا يقبل الشهادة بدون
 الدعوى في حرية الأصل

مطلب

لا يجوز دعوى المحبة في حرية
 البعدي بخلاف الأمة

هكذا يبايض في الاصل

مطلب

الاستيلاء يمنع دعوى الملك

مطلب

لاحد الورثة حق الاستفصال

من التركة المستترقة

مطلب

ليس له الدعوى على وكيله

بما اخذ منه الناس من المعى

وسومات بل الدعوى لهم

مطلب

اذا زارع على الارض وساقى

على الفراس لا تمنع دعواه

الملكية فيها

مطلب

اذا تبرع له لعل في الكرم

كان افرازا انه ليس ملكه

مطلب

برهن على مديون مدونه

لا يقبل

مطلب

دفن الاب معهما ائتمه دفنهما

فانه لا يقبل قوله بدون بينة ثم اذا اقام بينة تسع ولا يمنع التناضح بين قوله انا عبد ثم دعواه المحرمة
واقامة البينة لانه

في دعوى المحرمة كما في الفصل الاربعين من المصادفة واقته

تعالى اعلمه (سئل) في امرأة اودعت عند ابنتها البالغة ذنابها وساموة فقتلتها بها وحفظتها لها الى ان

ماتت المرأة عن ابنتها المزبورة وعن ابن قامت البنت بدهي حصة في الوديعة ملكا لها عن الارث فهل

يكون ما ذكره مانعا من دعواها (الجواب) نعم الاستيلاء يمنع دعوى الملك كما في الدرر وغيره

(سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة وترك مائة مستترقة بدين عليه جماعة ويريد بعض الورثة

داه بعض دينه ليقبض من التركة شي بحسب ما شرب حصته منها فهل له ذلك (الجواب) نعم

وجاز لاحد الورثة استفصال الدين من التركة باداة قبته الى الفرماة فصولين في ٢٨ ومثله في المصادفة

وافتي بمثله الخبز امل من الدهوى قال في الخلاصة اذا جاعل المريم وادعى الدين فانضم هو الوارث

والورثة استفصال التركة بقضاء الدين وكذا لاحد الورثة اذا امتنع الباقر ولو امتنع الكل عن

الاستفصال لا يصبرون ولكن القاضي ينصب وصيا يبري على الاشياء قبل الكفالة (سئل) فيما اذا وكل رجل آخر في كتابة اشياء عندها كم عرف فصار يكتبها وياخذ دراهم من الناس غير شرعية

معاة بالرسومات ويدفعها آخر السنة لموكله ويرحم موكله انه قبض دراهم من الناس ان يزيد مما دفعه له

ويريد الدعوى عليه بذلك واخذ منه بدون وجه شرعي فهل يمكن دعواه بذلك غير معصومة

(الجواب) نعم لان الدهوى لا بد ان تكون بحق ثابت معلوم الجنس والقدر ولا بد ان يد كسب

وجوبها والمال المدعى ليس بواجب على المدعي عليه لادعى حتى يحكم الحاكم به للدعي بعذوبته وذكر

سبب وجوبه اذ هو مال الناس فتحق الطالب لهم لانه وركن الدعوى ان يضيف الحق الى نفسه ان كان

امسلا فكيف يضيفه الى نفسه وهو للناس ولا يمكن وكلاهما وهو ليس له ان يدعى حصة عن اربابه

لما في الاشياء ان لنا شاهد حصة وليس لنا مدعى حصة وقد افتي بمثله في دعوى المستنقب في الحصول

العلامة خير الدين كما في فتاواه من الدعوى تفلا عن شخصه العلامة الشمس المحافى في رجحما الله تعالى

(سئل) فيما اذا كان زيدا راض حاملة لفراس فزارع عمرها عيادة مزارعة شرعية بعد ما ساقاه

على الفراس المرقوم في المدة المزبورة مساقاة شرعية والا ن قام عمر يدعى ان الفراس والارض له فهل

لا تمنع دعواه المزبورة (الجواب) نعم لا تمنع واقته تعالى اعلم في فتاوى المحافى استاجر الارض

وساقى على جميع الاشجار التي بالقط لا تمنع دعواه الملكية في شي من الاشجار بسد ذلك للتناقض

واذا لم تمنع الدعوى لا تمنع البينة على التملك لما في الفصل السابع من الفصول لو اقام المدعي عليه

بينة ان المدعي اجر نفسه متى يعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعي انه ليس ملكه

اه وفي المصادفة من السابع لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي استاجر من هذه الدار واخذ

دفعا ويكون اقرارا من المدعي انه ليس ملكه وكذا لو اقام بينة ان المدعي استاجر من هذه الدار واخذ

هذه الارض مزارعة يكون دفعا اه وفي الدرر والمساواة اجارة معني كالزراعة (سئل) فيما

اذا كان زيدا مدعى عمر مصلح دراهم دين شرعي معلوم ولعمرو دعة بكر دين اصابه يريد ان يخذل عمر

مكر بدون وكالة عن عمرو ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وفي الاضية لو اقام

البينة على مديون مدونه لا يقبل ولا يملك اخذ الدين منه خلاصة من الفصل الرابع في دعوى الدين

ومثله في البرازية من الفصل المرقوم (سئل) في امرأة ماتت عن اب وزوج وابن صغيره فدفن

الاب معها ائتمه من ائتمها بدون اذن الزوج وقتت الائمة فهل ضمن الاب حصة الزوج والابن

(الجواب) نعم والمسا في الخبر به من الدعوى (سئل) في احد الورثة اذا شهد عليه

قبل هبة التركة المشقة على أعيان معلومة أنه ترك حقه من الأرض وأعطاه ورثته هبة منها
 ويريد الآن مطالبة حقه من الأرض فهل لذلك **« (الجواب) »** الأرض جبري لا سقطا لا إسقاط
 وقد أفتي به العلامة الرمي كما هو محرم في فتاواه من الأقراء وتعلقان القسوين وغيره فراجعنا
« (سئل) » فيما إذا كان زيد جلي عند عمرو على سبيل الأمانة فقال زيد لعمرو وأبناك عن الجمل
 فهل يكون الإبراء زرع صحيح **« (الجواب) »** الإبراء عن الأعيان لا يجوز كأي مصدر الشريعة
 من الصلح ومنه في القهستاني والعالي والبرازية من الدعوى وقد حقه الترنبل في رسالته تنقيح
 الأحكام والبري في حاشية الأشباه في القول في الدين وفي لسان المحكم من الفصل السادس في الأقراء
 مانه وفي المنع الإبراء عن الأعيان لا يصح اهـ وقام القوائد في **« (سئل) »** في دار مشقة
 على بيوت ومساكن وساحة معمولة للأرقاء زيد فيها بيوت ولعمرو فيها بيت واحد فهل تكون
 الساحة بينهما نصين **« (الجواب) »** نعم وذويت من دار كذيت بيوت في حق ساحتها فهي بينهما
 نصين تنوير من دعوى الرمان أقول وهذا بخلاف الشرب إذا تنازعوا فيه فانه بقدر الأرض كأي
 التنوير أيضا فتد كثره الأرض تكثر الحاجة اليه فتقدر الأرض بخلاف الاتباع بالساحة
 فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالرور في الطريق كذا في شرح الكنتز يلبي والمحصل أنه إذا وقع
 اختلاف أصحاب البيوت في ساحة الدار ولا بد منه تقسم الساحة على عدد رؤسهم فمن كان له بيت من تلك
 الدار يساوي من كان له بيتا عشرة بيوت مثلا لان اتباع صاحب البيت بالساحة كانتا عصابة
 العشرة فيكون رؤسهم أحدهم الاستسلام استحقاقه في الساحة أكثر من الآخر بخلاف ما لو اختلفوا في
 شرب الأرض ولا بد منه فانه يقسم الشرب بينهم في قدر الأرض لا على عدد رؤسهم لأن احتياج صاحب
 الأرض المتعددة إلى الشرب أكثر من احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر أراضهم علما بالظاهر فان
 الظاهر أن كل أرض لها شرب يخصها والذي يظهر لي وتعين المصير اليه أن هذا كله عند عدم ظهور
 الحال كما كانت دار مشقة على عشرة بيوت مثلا لو اختلفت حاجات واحد ولا تخروصة وتنازع في
 ساحتها تجعل الساحة بينهما نصين اتساعا في الحاجة كما قلنا فلو باع الاتر بيوتها التسعة من تسعة
 رجال لكل رجل بيتا كان نصف الساحة الذي كان للبايع مقسما اتساعا بينهم وبقي النصف للشريك
 الأول لانه قد ثبت ملكه لهذا النصف قبل لباع فلا يزول منه شيء ببيع شريكه وكذا لو مات الشريك
 الأول صاحب البيت عن عشرين زيدا مثلا لا ينقل اليهم الا ما كان ملكه موزنهم وهو نصف الساحة
 وكذا لو كانت هذه الدار كلها لرجل واحد فباع عن ورثة تكون الساحة على قدرات كل واحد منهم
 لا على قدر رؤسهم وكذا يقال في شرب الأرض هذا ما ظهر لي فقهها ولم أره منقول لا سيما ولكن القواعد
 تقتضيه والله تعالى أعلم **« (سئل) »** في المستأجر هل يصلح خصما في اثبات الملك المطلق في العين
 المستأجرة أولا **« (الجواب) »** لا يصلح خصما في ذلك ما في التفة المستأجر لا يتصب خصما في اثبات
 الملك المطلق ولا في اثبات الاجارة عليه الا اذا ادعى الفعل عليه اهـ وقال في جامع القسوين المستأجر
 لا يكون خصما ادعى الاجارة والزمه والشرك لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المشتري
 لانه مالك العين اهـ وصححه السرخسي ومال الطوائسي والزموا في أن المستأجر الثاني يتصب
 خصما للمستأجر الاول وما صححه السرخسي هو قولي يظهره الدين كذا في شرح النظم الوهاني وتقل عن
 الصغري أن المشتري لا يكون خصما للمستأجر والمرتمن ويخالفه ما في البرازية من قوله وفي فتاوى القاضي
 أبراهيم وسلم تصح دعوى المستأجر على المشتري وان كان الآخر غائبا لان المشتري يدعي الملك لنفسه
 فكأن خصما لكل من يدعي حقا فيه وكذا الزم اذا اخذوا من واعي فالمرتمن بخلافه التاري

مطلب
 اذا ترك حقه من الأرض
 المطالبة به

مطلب
 لا يجوز الإبراء عن الأعيان

مطلب
 ذويت من دار كذيت
 في حق ساحتها

مطلب
 يقسم الشرب على قدر
 الأرض

مطلب
 المستأجر لا يصلح خصما في
 اثبات الملك المطلق ولا في
 اثبات الترافع ولا الزم
 الاجارة

وان غاب الراحن لما قلنا اه لكن نقل بعده ما وافق ما عن الصغرى حيث قال وفي الذخيرة يا عن آخر
شئنا فاعني ثالث ان الراح كان آخر منه أو رفته قبل البيع لا قبل حتى يحضر البائع فإذا حضر وبرهن
عليه الا ان قبل فليست له عند الفتوى منع لمخمس باب فسخ الاجارة أقول والمحاصل انه وقع
الخلاص في شئين الاول ان المستاجر من غائب هل يصلح خصما لمن يدعي عليه انه استأجر العين من
المالك قبله أو استأجرها والثاني ان المشتري من غائب هل يصلح خصما لمن يدعي عليه انه
استأجر العين وأبرزتهما من المالك قبل الشراء وينبغي في الاول اعقاد عدم السماح لظهور عتقه وبني
ان الدعي لا تكون الاعلى مالكا لعين اى والمستاجر مالكا لنفسه ولا سيما وقد صححه السرخسي وينبغي
في الثاني اعتماد السماع لان المشتري يدعي الملك لنفسه وهذا ما مر عن جامع الفصولين ثم رأيت المرافقة
في الدر المختار عتقه عن شرح الوجاهية للشرنبللي مقتصر عليه * (سئل) هل تشرط حضرة الراحن
والمرتهن في دعوى الراحن أم لا * (الجواب) قد وقع في هذه المسألة اضطراب واختلاف جواب
هنا في جامع الفصولين بشرط وما في الحاشية لا بشرط وصارتها الورهن رجل عندنا عننا وسلم
ثم اتزعه من يده بفراذه وباعه وسلم ثم جاء المرتهن والدعي الزهن وأراد ان يسرده من المشتري وأقام
البينة على الزهن قبل بيته وان كان الراحن غائبا وأخذ العين من يد المشتري وسلم الى المرتهن لما قلنا
اه وقد نص الشيخ قاسم في التصحيح على أن قاضيان من أهل الترجيح لكن في قاضيان في فصل دعوى
المتقول انه يشترط حضرة وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الخباز الرمي في فتاواه وبالله تعالى
التوفيق * (سئل) في أرض جارية في تيمار يتصرف بها هو ومن قبله من التيمارين وواضعون
اليد عليها من قديم الزمان جهة التيمار المزبور والآن قام تيماري آخر يد الدعي على زبائها
جارية في تيمار بدون اذن من السلطان اعز الله تعالى أمصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع يد على ذلك
اصلا فهل يبقى القديم على قدمه وليس له الدعي بذلك على زيد * (الجواب) نعم اذا التيماري
لا يكون خصما يدعي عليه أو يدعي هو على غيره لانه ليس له في عين الارض ملك ولا شبهة ملك تصرف
الدعي عليه أوله كما في ذلك العلامة الخباز في الخبر الرمي رجما الله تعالى * (سئل) في
زمن قرية يسده قطعة أرض بموجب براءة سلتانية وقد تصرف بها هو ومن قبله من الزعماء
جهة الزعماء الموقومة قام ناظر وقف أهل يدعي عليه انها جارية في وقفه بدون اذن من السلطان اعز
الله تعالى نصه فهل واسخاله هذه لا يتسبب الزعم خصما في ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في
خير رجل له اوراق معلومة باعها في محته من زوجته بغير معلوم ثم ماتت عنها وعن ابن ادعى عليها
بازنه من العقرات فأثبت في وجهه الشراء المزبور بالبينة الشرعية لدى حاكم شرعي حكم بصفحة البيع
ومنع الدعي المزبور من ذلك ثم قام الابن الآن يدعي انه اشترى المقارات المذكورة من والده قبل
شراؤها بمرسنوات فهل لا تقبل دعواه المذكورة * (الجواب) نعم لا تسلم في الخط وفي القارن
ولو ادعى داراشره من أبيه ثم ادعاه اميرا ثلثه ثم ادعى اولادها او ادعى اولادها الا ان ثلثه لا تقبل
وبنت الثلثتين كذا في الفصل السادس من المبادية وفي جامع الفصولين من العاشر ادعى داراشره من
أبيه ثم ادعاه داراشره ثلثه لا تقبل لانه لا يثبت له في قولنا اشترى وبخبر عن ابيه فورثته ظمرا
ولو ادعى اولادها لاثرت ثم ادعى الثلث لا تقبل لانه لا يثبت له في قولنا اشترى وبخبر عن ابيه فورثته ظمرا
الفتنة في براءة ووقت خصومة بين مدعيين وكل منهما يطلب قاضيا هل الخباز في ذلك للدعي على
أم لا * (الجواب) المبررة في ذلك للدعي عليه كما هو المذهب من قول محمد رحمه الله تعالى فان طلب
قاضيا ليعاد الى طلبته كما في فتاوى الترنش وفتاوى الخباز الرمي وعنه أفتى الشيخ اسماعيل

مطلبه

هل تشرط حضرة الزهن
والمرتهن في دعوى الزهن

قوله وواضعون الاول
رواضعين باليد وان احتل ان
يكون خبر المبتدأ محذوف
اه مضمحه

مطلبه
التيماري لا يكون خصما

مطلبه
الزعم لا يتسبب خصما للمتولى
بلا اذن سلطاني

مسلم
اننى الشراء ثم ادعى الارث
تقبل وبه كسلا

مطلبه
تعددت القضاة في بلدة الخباز
للدعي عليه

فقال العبرة لقاضي المدعي عليه على ما عليه الفتوى كنهه فقير ربه اسماعيل الفتى قضاءه الشام ومن خطه
المهود بقتله والمساءلة في الجرح وشرح التنوير للعلافي من أول كتاب الدعوى ومصوره فتوى المحافى مثل
هل الخيرة للمدعي أم للمدعي عليه أجاب بعضهم بأن الخيرة للمدعي عليه وأجاب على ذلك السؤال الشيخ على
المقدسى بحاشيته الذي وقت عليه إذا كان قاضيان في مصر كل منهما في محلة على حدة فوقت المحضومة
بين رجلين أحدهما في محلة والاخرى في محلة أخرى فالعبرة لقاضي محلة المدعي عليه ثم حكى بذلك
الشيخ من ماصورته قدما قال صاحب الزاوية أن الفتوى على أن الخيرة للمدعي عليه ونصه في مصر
قاضيان ووقت الدعوى بين رجلين أو أدكل أن يذهب إلى واحد منهما فالعبرة لقاضي المدعي عند الثاني
وعند محمد لقاضي المدعي عليه وعليه الفتوى اهـ وعبارته عنهم ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد
منهما في محلة على حدة فوقت المحضومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعي
يريد أن يتجاسمه إلى قاضي محلته والاخر إلى ذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد والجميع أن العبرة كان
المدعي عليه اهـ والله تعالى أعلم أقول قد منافي كتاب القضاء بغير هذه المسألة بما حاصله أن المراد
من قولهم قاضيان كل واحد منهما على حدة أنه أمر كل منهما بما يحكم على أهل محلته فقط فهنا العبرة
للمدعي عليه أما إذا كان كل منهما ما ذكرنا فما يحكم على كل من حضر عنده فينبغي التحويل على قول أبي
يوسف من أن العبرة للمدعي الخ ما قدمناه فراجع اهـ (مسئل) فيما إذا ادعى زيد على عمرو بأن
له بذمة مبلغا معلوما من الدراهم فأنكر عمرو دعواه ثم أن زيدا أثبت مدعاه وحكم المحاكم له وأخذ زيد
بمبلغه المزبور منه ثم ادعى عمرو أنك كاذب ومطل في دعواه هذه حتى أنك أقررت بذلك لدى بيته
شرعية ويرد عمرو لأن اثبات إقراره المزبور واسترداد المبلغ المذكور بالوجه الشرعي فهل له ذلك
(الجواب) نعم لو ادعى رجل على رجل مالا ورضي بالمال للمدعي بالبينة ثم قال المدعي كنت كاذبا
فإذا ادعى بطل القضاء وإذا قال المدعي بعد انقضاء التقضى به ليس ملكي لا يطل القضاء بخلاف
ما إذا قال ليكن ملكي وهذا لأن قوله ليس ملكي يتناول النحل وليس من ضرورته في المحال انتفاء ومن
الأصل بخلاف قوله لم يكن ملكي من العاشر من قضاء التارخية برين على قول المدعي أنا مطل في
الدعوى أو شهودي كذبة أو ليس لي عليه شيء مع الدفع درر من آخر الدعوى وما في العاصدية ادعى
رجل مالا أرمي بالقول المدعي عليه أنك أقررت في حال جوارثك أن لا أدري لي ولا خصومة لي
عليك وأثبت ذلك بالبينة تسمع وتدفع دعواه وإن كان يحتمل أنه يدعي عليه بسبب بعد الإقرار لكن
الأصل أن الموجب والمسقط إذا هما بضاميل المسقط آخر لأن السقوط يكون بعد الوجوب سواء قبل
القضاء بالأول أو لم يتصل بمحكمة من أواخر السابع (مسئل) فيما إذا مات زيد عن ورثة
بالتقضى وخلف حصص من دار وصدق الورثة أن بقية الدار لقلان وقلائه ثم ظهر بين من مورثهم المزبور
أشترى بقية الدار من ورثة فلان وقلائه في حال صغر المصدين وأنه خفي عليهم ذلك على يكون
التناقص في محل الخفاء غفرا ولا يمنع صحة الدعوى (الجواب) نعم اشترى دارا لابنه الصغرى
من نفسه واشهد على ذلك وكبر لأن ولم يعلم عاصم الأب ثم أن الأب باع تلك الدار من رجل وسلمها
إليه ثم أن الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم عاصم الأب فدعى الدار على المشتري فقال المشتري
في الدفع أنك متناقص لأن الاستحجار اعتراف أن الدار ليست ملكك هذه المسألة صارت واضحة
الفتوى وقد اختلفت أجوبة القس في هذا الصنيع وهذا لا يصلح دفعا وإن ثبت التناقص فيه إلا أن
هذا تناقص في مال برقه بطريق الخفاء والتناقص في مثله لا يمنع صحة الدعوى فتاوى عطاء الله
أنشدني عن التارخية المدين بعد قضاء الدين لورين على إبراهاة ابن والمتعلقة به داء عبد المخلج

مطلب
برهن على قول المدعي الماعطل
أو شهودي كذبة

مطلب
تعارض المسقط والموجب
يجعل المسقط آخر

مطلب
التناقص في محل الخفاء

مطلب
برهن المدين بعد قضاء الدين
الابراهيم

عدم التصديق لا يكون متناقضا لكن يشترط أن يكون المبلغ أو مثل الر كوب وجهه الاكل في القبي
والترب ونبوت قبض محمد آغا لذلك في وجهه وصيه بدهج وذلك وشروط الشهادة على الميت بذكر
الاب والمجد والابن وغيره ثم ترك صكها لثمود والله تعالى اعلم * (جواب سؤال) * اذا ثبت بيعه
وتصديقه بالوجه الشرعي فالبيع المذكور صحيح ولا تمتع دعواه بشئ مما باعه وصديق عليه لبعده في
نقض ما تم من جهته وهو البيع المذكور ولتناقض بسبب تصديقه لان التصديق اقرارا في المحدود
كافي للشرح في دعوى الزجلين اشباهه من الدعوى وفي المحادى عشر من يسوع البرازية من سعى في نقض
ما تم من جهته لا قبل الا في موضعين الخ وفي فتاوى المحافى من آثار الشهادة لتناقض جميع الدعوى
سواء صدر من الوكيل أو الوصي اه وفي الاقترى عن الفصولين ت من واقعات التاطق لتناقض
جميع الدعوى لغيره كما يمنعه نفسه في القبيه أبو بفسر من اقر عين لغيره فكلا لا يمكن أن يدهيه لنفسه
لا يمكن أن يدعيه لغيره وكالة أو وصاية * (سئل) * من قاضي الشام سنة ١١٨٠ بمأ حاصلة أن
زيدا الناظر على وقف جدته فلاة آخر الحصة المعلومه من البستان المعلوم بأجرة معلومة بمجهة الوقف
الزبور واستمر على ذلك سبعاد عشر سنة وفي كل سنة يوزع الاجرة المزبورة مع قبض ربع الوقف على
مستحق الوقف قام الآن بدعي أن الحصة المذكورة عارية في ملكه وملك اخوته الثايبين ارباعا
والدهم وأنه كان ضبط الحصة بمجهة الوقف طائفا بها الوقف والمحال انها لم توجد مصرية في كتاب الوقف
المرقوم وبعد ذلك اطلع على جربانها في ملك مورثهم وان اخوته قبل تاريخه ائتمتوا في وجهه جربان الحصة
في ملكهم بموجب جهة فكيف الحكم الشرعي * (الجواب) * الذي ظهر لنا في هذه المسألة بعد
التمع والتدبر عليها في الكتب المشهورة أن اجازة بديناعلى انها جارية في وقف جدته تصديق منه
على جربانها في الوقف المزبور والتصديق اقرارا قال في الاشباه من كتاب الدعوى التصديق اقرارا في
المحدود كافي للشرح من دعوى الزجلين اه وقد اعترف صريحاً بجربانها في الوقف المزبور في الحجة
المضغنة لكنهما موروثة عن أبيه ولا عذر لهما في ذلك كما صرحوا به قال في الاسعاف اذا اقر رجل صحيح
بأرض في يده انها صدقة موقوفه ولم يدعي ذلك صحيح اقراره وتصريحه وقطاعى الفقهاء لو الساكن لان
الاقواق تكون في أيدي القوام عادة فلو لم يصح اقراره من أيديهم بلطأ أوقاف كثيرة اه
وقد عقد الامام الكبير انخصاص اقراره بالرجل بأرض في يده انها وقف بامستقلا أو طال في تقرير
ذلك وأما دعوى الجهل بكونها ملكه من حين اقراره فلا تنفع حين اقراره المذكور كافي الاشياء قلا
عن اقرار التفة وفي فتاوى الامام الجليل قاضيان لو ادعى الوقف أو لافي الدار ثم ادعى أنها له لا تنفع
اه ومثله في العبادة وفي الاشاه من كتاب الاقرار اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطأ يقبل كافي الخاصة
وقبها بضامن أحكام الجهل مانصه وقالوا في كتاب النصب ان الجهل بكونه ملك الغير يدفع الاثم
لا الضمان اه هذا ما اتفق لثامن صحت ائتمنا اعلام أقول لم تعرض المؤلف للكلام على اثبات
انحوت بدي الملك بالارض عن أبيهم والحكم فيه أنهم حيث لم يكونوا نظرا على الوقف مع انهم ولم وجد منهم
تصديق ايضا يجيز ان الحصة في الوقف ولم وجد ما تمتع معه دعواه في المدة المزبورة وأقاموا البينة
الشرعية المزكاة على طبق دعواهم ثبت لهم من ذلك قدر ما ينضمهم وبقيت حصة أخيهيم زيد جارية في
الوقف لعدم صماع دعواه عملا باقراره وتصديقه فان الاقرار حجة قاصرة لا يتعدى المقر والله أعلم
* (سئل) * فها اذا ادعى زيد على عمرو بأن من الجارية في ملكه جميع البغلة البرشاء وأنه وضع
البغلة المرقومة أمانة عندك ثم وجدها بيد عمرو فاعترف عمرو بوضع يده عليها لكونه شرهما من بكر
المذكور من عشيرة أيام ثلاثين قرشا وأنكر كون البغلة للدعي وطلب منها اثبات كونها أمانة عندك بكر

مطلب

التصديق اقرارا في المحدود

مطلب

من سعى في نقض ما تم من

جهته لا قبل

مطلب

من آخر عين لغيره لا يمكن أن

يدهيه لنفسه ولا لغيره بوكالة

أو وصاية

مطلب

آخر الناظر بستان الوقف ثم

ادعاء ارباع والداه وأنه انما

أجره طائفا به جاري الوقف

مطلب

التصديق اقرارا

مطلب

لا عذر لهما في ذلك

مطلب

اقراره بالرجل بأرض في يده انها

مطلب

وقف صحيح

مطلب

اقراره بشئ ثم ادعى الخطأ يقبل

مطلب

لا بدعي دعوى الاستحقاق

من احضار الدابة وان صدر

يد كرقبتها

فأجيز زيد بنه شهدت بكونها أمانة عنده فكيف الحكم (الجواب) بشرط أن يذكر
 المدعي أنها بيد المدعي عليه بنصر حق وطلب احضارها إن أمكن وبشر اليمين في الدعوى والشهادة
 والاستخلاف وأن تصدرا حضارهما بلا كراهة غير متنازع فيها كأي متون المذهب وإذا أراد المدعي عليه
 أن يحلف المستحق بالله ما بعه ولا وجه ولا تصدق به ولا ترجع من مسكه بوجه من الوجود حلف
 كذلك وأما اشتراط حضرة المودع في دعوى الوديعة فغيره باختلاف المشايخ كأي في العبادية والبرازية
 والالتزومية والله سبحانه أعلم (سئل) في ذي بدعي دار ادعى عليه زيد بها لأنه كان أقر له
 بها ويريد نزعهما من يده فكيف الحكم (الجواب) أن جل زيدا أقر ذي الدسبيا الملك
 فلا تصح دعواه ولا تقبل بيته وإن لم يحصل الاقرار بسبب الملك بأن ادعى أنها ملكه وهذا أقر له بها تصح
 دعواه وقبل بيته كذا في الفصول كذا اتفق المهنداري وأفتى أيضا بأن من استأنتها مستحقة
 في الوقف لها الدعوى على من تناول الفلأعلى الناظر لانه دفع شيئا يستحقه غير المدفع اليه على نذر
 انه يستحقه المدفع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه لعدم علمه بالمستحق ولما أعطاه به شرعا
 مع عدم الضمان والله أعلم (سئل) فما إذا كان زيدا مضمرا في دار بطريق الثرامين عمرو وغيره
 بموجب منكم ثم صدقه عمرو على جرائها في ملكه فهل يكون صدقه صحيحا يعمل به (الجواب) نعم
 ومن أقر عين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة أو وصاية كذا في الجماع الكبير من
 الفصل العاشر من فورا العين لأن التصديق اقرارا في الحدود كأي الاشياء قبل الوكالة وهذا اختلاف
 ما لأقران لا يملك فيه فانه لا يمنع دعواه لغيره نيابة وبخلاف ما لو أبرأه عن جميع الدعاوى فادعى
 عليه ما لو بوكالة أو وصاية فانه يسع كأي فورا العين من الفصل المذكور لأن اقراره لاحق له فيه
 أو أبرأه لا ينافي أنه لغيره (سئل) في أمر اثنين باع دارهما من رجل يصابا تاشرا بعتن معلوم
 وكتب بذلك صل مقشور لكونهما باعتهما معا ورجل ملكهما وطلق تصرفهما الشرعي والآن تدعيان
 أن الدار وقف عليهما فهل لا تسع دعواهما (الجواب) لا تسع دعواهما المزبورة لأن من سعى
 في نقص مائة من جهته فسمعه مردود عليه والله تعالى أعلم ورسول الشيخ خير الدين عن امرأة باعت دارا
 ثم ادعت أنها وقف عمل تسع دعواها أم لا أجاب لا تسع دعواها قال الزيلعي ولو باع ضعة ثم ادعى
 أنها وقف عليه وعلى أولاده لا تسع دعواه للتناقض لأن أقدامه على البيع اقرار منه وإن أراد تحليف
 المدعي عليه ليس له ذلك وإن أقام اليانة على ذلك قيل قبل وقيل لا قبل وهو أصوب وأحوط لأنه
 باقامة اليانة أن الضعة وقف عليه يدعي فساد البيع وحال نفسه فلا تسع للتناقض ذكره في مسائل
 شتى وفي الخاتمة رجل باع غاراً ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والعصم انه لا يسع وقول الزيلعي
 وهو أصوب أي التناقض الصحيح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله وأحوط لما في سماعهما من الأضرار
 بالناس باحتيال أهل الجبل والمخداع يسع الوقف وانظره البايع أنه ملك ثم انطفأ عليه دعواه
 وأزاحه بأمر تلمذة وضع يده عليه ورعا تسترق انصاف ثمه فيجب عدم القبول حملا لاداة الفساد والله
 تعالى أعلم أمر أفتى قاضي الهداية فيما إذا باع داراً ثم ادعى أنه وقفها قبل البيع أو وقفها موزنه بأنه اختلف
 فيه قيل لا تسع دعواه ولا يثبت له التناقض في دعواه لأن يسه دليل على أنها ملكه وله سببها ودعوى
 الوقف منه ومن غيره تناقض وقيل تسع اليانة لأن الوقف حق الله تعالى فلا تنطرد فيه الدعوى
 فتسقط اليانة ولا نهاية حصة والله أعلم وأجاب القرافي صاحب التور بقروله اختلف مشايخنا في ذلك
 قال بعضهم قبل لأن الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى وهو المختار كأي الخلاصة والبرازية وبه
 تأخذوا عتق في القدر أن ادعى وقفاً غير مسجل لا تسع وإن ادعى وقفاً محكوماً بزمه وقبل والله

مطلب
 ادعى دار الكونه أقر له بها
 لا تصح الدعوى

مطلب
 إذا لم يحصل الاقرار بسبب الملك
 تصح الدعوى

مطلب
 إذا ثبت استحقاقه فله
 على من تناول الفلأعلى
 الناظر

مطلب
 من أقر عين لغيره لا يملك أن
 يدعيه لنفسه ولا لغيره

مطلب
 أبرأه عما ثم ادعى عليه
 بوصاية أو وكالة تسع

مطلب
 فبين باع ثم ادعى الوقف

مطلب
 من سعى في نقص مائة من
 جهته فسمعه مردود عليه

مطلب
 تقول في مسألة دعوى الوقف
 بعبية

قوله منه أو من غيره ملحق
 بالوقف لا بدعي أي دعواه
 أنها موقوفه من جهته أو من
 جهة غيره تناقض اهـ منه

أعلم وأجاب أستاذنا باختلاف في ذلك واختار القول أقول وانظر ما كتبناه على هذا المسألة في أول الباب الثاني من الوقف * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وعن أخ واخت شقيقين وخلفت تركته مات الزوج عن لب اختلف مع ورثة الزوجة في متاع البيت الصالح للزوجين ولا يمتنعهم فاقول لمن من الطرفين * (الجواب) * إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجال وبينه وما يصلح للنساء فهو للآراء بينهما وما يصلح لهما فهو للرجل وبينه وهذا قول الامام الاكظم والهامم القدم السابق في حلبة الاجتهاد وعليه في ذلك الاعضاء قال الامام الاسيباني والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمد القسقي والمحروقي وغيرهما ومث عليه أصحاب المتون الموضوعية للذهب الصريح المعنون بالترجيح وإذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما فاقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رجعما الله تعالى في الصالح لهما لأن الوارث يقوم مقام المورث فصار كالورثين إذا اختلفا بينهما رجعما أحان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على ما ذكر فكذلك بدعوتهما كذا في لسان المحكام وأفتى بذلك العلامة الهامم بحر مذهب النصفان المحرر الرمي عليه رجعة الرحيم الرحمن وأفتى سبحانه المستعان * (سئل) * فمما إذا وكل ز بدلتوى على وقف وكلها في الدعوى على عمرو المتولى على وقف آخر فوكل عمرو وكلها آخر لاستعاضها فخصر الوكيلان مجلس الشرع الشريف وفصلت دعواهما بالوجه الشرعي فأمر بذلك أن يدعى عدم صحة الدعوى بالوكالة من الطرفين فهل تصح وتسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه * (الجواب) * نعم وليس في منع سماعها قتل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء رجعما الله تعالى وقوله أفتى الشيخ إسماعيل * (سئل) * في رجل مات عن زوجته وورثة غيرها وخلف تركته مشغلا بسنن على أن معلومة تزعم الزوجة أن زوجها ملكها هذه الأواني المذكورة في حصته والورثة يتكبرون ذلك فهل عليها التملك بالوجه الشرعي والأهني موروثه قسم بينهم على القرينة الشرعية * (الجواب) * حيث أقربت المرأة أن ذلك ملك لزوجها المتوفى المذكور ثم ادعت أنه ملكها ذلك فعلم البتة دعواها بالينة الشرعية وإن لم تثبت فهي موروثه عنه قسم بين ورثته والوجه الشرعي والله أعلم قال في البحر بعد سردنا أقوال في مسألة اختلاف الزوجين من باب التالف ما نصه وفي البدائع هذا كله إذا لم تقم المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان أقربت بذلك سقط قولها لأنها أقربت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال إليها فلا ثبت إلا بالينة اه وكذا إذا ادعت أنها اشتريته من كذا في الخطبة ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه كان قارواها بشرائه منه فلا يضمن بينة على الانتقال إليها منه بينة أو نحو ذلك ولا يكون استنعاها عشر به ورضاء بذلك دليلا على أنه ملكها ذلك كاتهما النساء والقوام وقد أفتيت بذلك مرارا * (سئل) * في بستان جار يراضه مع كامل غراس فيها قديم في وقف بر وفيه غراسات جديدة ومسجدة جار بعضها في الوقف المزبور والباقي في ملكه يزعم مدة تربع على أربعين سنة بلا معارض ولا متاع ثم مات يزعم ورثة باعوا حصته المذكورة من عمرو بمصر فمتولى الوقف المزبور تصديقه ثم باع متولى الوقف جمع الفراس القديم لثاوه ثم بدلتوى ادعى المتولى المذكور على عمرو ومجيران جمع الفراس الموجود في الوقف مستصمان زمن الواقف وأن له بينة تشهد بذلك وذكر عمرو أن له بينة تشهد بحدوث الفراس المجددة والمسجدة يقتضي غرضه لها هو ز بدورته وأثبت عمرو ذلك بالينة العادلة المزكاة وحكم الحاكم لعدم البر بالينة الجارية في ملكه من ذلك لأن بينة المارض والمحدث مقدمة على بينة الاستصحاب ومنع المتولى وجهه الوقف من معارضة عمرو في ذلك وكتب بذلك جعفر بن عيسى ثم بعد مدة قام وكيل عن المتولى المذكور يدعى قدم الفراس المذكور ورجا به

مطلب
فمما إذا مات الزوجان فاختلف
ورثتهما

مطلب
تسمع دعوى الوكيل على
الوكيل

مطلب
فمما إذا ادعت أن زوجها
ملكها كذا في حصته

مطلب
لا يكون استنعا المرأة
اشترائها زوجها ورضاء بذلك
دليلا على أنه ملكها ذلك

جميعه في الوقف فكيف المحكم * (الجواب) * حيث ثبت حدوث التراسات المذكورة جميعها
 الجارية في الوقف المذكور في وجه المتولى الزبور وحى التصرف بذلك المدة الزبورية زال القدم
 جميعه الذي فيه وقضى بذلك بالطرق الشرعية بمدد دعوى المتولى المذكور بذلك تكون دعوى وكله
 بنفاس قديم آخر غير ما ذكر غير صحيحة لأن الثابت بالينة كالتاب بالمانية كما صرح بذلك في العمانية
 وقد ثبت بالينة حدوث جميع هذه التراسات الموجودة التي هي مقدمة على ينة اقدم كما صرح به
 البندادى وحكم بها فلا يخفى الحكم السابق الثابت شرعا بما هو دون كما صرح به في الاشياء عن الهداية
 اذا قضاه صان عن الالتقاء ما أمكن وأى ينة سبقت وقضى بها لم يقبل الاخرى وفي الكافي من الشهادة
 اذا قضت ينة تقضى قضاء مرداه والدعوى حتى فصلت مرة بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تباد
 والله تعالى أعلم * ادعى عبدا واقام ينة على اقرار ذى الدانة لا ادعى يقبل ينة وقضى بالصدله
 اعتبارا للاقرار الثابت بالينة بالثابت عانا عمادته من السادس عشر وان حكما فاعرفين
 بالصدله فلا يخفى الحكم السابق الثابت بشهادتهم اذا قضاه صان عن الالتقاء ما أمكن والنهود الذين
 شهدوا تاتيانا كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وان كانوا عدولا فقد ترحمت شهادة الاولين بالقضاء
 من آخر وقف الخيرية له كيف في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم واقاما
 اليانة فالينة ينة من يدعى انه محدث ترجح اليانات للعدادى تقدم ينة العارض على اليانة المتبعة
 للاستصحاب فتاوى الشيخ اسماعيل ولو اقام المانع ينة افي صفته في مصرى واقام المشتري ينة أنك
 بعتا بعد البلوغ فينة المشتري اولى لانه ثبت العارض قبته من الينتين المتضادتين * (سئل) *
 فيما اذا كان زيدا قيراطا من غراس بستان معلوم ومائة قرش موضوعة تحت يد شركه مجرور فاقرا
 القيراط المذكور والمائة قرش المذكور ليكر بطريق التملك وأنه لاحق له مع بكر في ذلك ثم مات
 زيد عن ورثة واقام بكر ينة على ذلك في وجه احدثهم فكيف المحكم * (الجواب) * حيث بين
 اقراره انه من جهة التملك فدعوى التملك لا تنفع لما قاله المخبر الى ما قلنا من جامع الفضول في خلل
 الحاضر والصلوات برز الثقة عرض على محضر كتب فيه ملكه لملكه كما صرحا ولم يبين انه ملكه بموضع
 او بلا عوض قال اجبت انه لا تنفع الدعوى ثم مرر لشروط المحاكم اكتفى في مثل هذا بقوله وهب له
 هبة صحيحة وقبضها ولكن ما اتاه في الثقة احوذ اقرب الى الاحتياط اه فاذا كان التملك هبة وبين
 فيه المشاع الذي يقبل القسمة بالملكية لا سيما وهو غراس واشخاص شروط صحة الهبة القبض ولم يوجد
 لافى التراس ولا في المبلغ المذكور وفي العمانية وهب في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة
 فتعقر الى القبض ولم يوجد اه * (سئل) * فيما اذا كان زيدا مجرورا حوائث معلومة جارية في
 ملكه ومبلغ مرصود معلوم من الدراهم على دار معلومة جارية في وقف كذا اهلك ذلك جميعه من اولاده
 القاصرين بالولاية عليهم واشهد ان لاحق له معهم في ذلك ثم مات عنهم وعن ورثة غيرهم وبخ
 القاصرون رشدين وادعت الورثة عليهم لدى ما كم حنبلى حكم بجهة التملك للقاصرين وبعد معارضة
 الورثة لهم في حادثة تملك البنات دون الارض وحادثة دعوى التملك منفردة من غير تقيد كونه يما
 اوجبه وحادثة دعوى تملك الدين من غير من هو عليه في الرصد الزبور حكما شرعيا مستوفيا شرطا بعد
 الدعوى من وكل الورثة على الاولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك جهة افتى مفتى
 مذهبه بصحتها وانفذ حكمه ما كم حنبلى وكتب بذلك جهة شرعية فهل يعمل بمضمون الحنبلين بعد ثبوته
 شرعا * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا ادعى ناظر وقف على ناظر وقف ذى بدان من
 الجارية تحت نفارته ثلاثة ارباع اراض متلاصقات معلومات وان ذا اليد وضع يده عليها بدون وجه

مطلب
 حيث ثبت حدوث التراس

في وجه المتولى وقضى بذلك
 فلا تنفع دعواه بعده بالقدم

مطلب
 القضاء صان عن الالتقاء

ما أسكن

مطلب
 أى ينة سبقت وقضى بها لم

يقبل الاخرى

مطلب
 الثابت بالينة كالتاب عانا

مطلب
 تقدم ينة المتحلل

مطلب
 تقدم ينة العارض

مطلب
 لا تنفع دعوى التملك ما لم

يبين انه بموضع او بلا عوض

مطلب
 اذا حكم الحاكم الحنبلى بملك

المردود والبناء يصح

شرعى وطلب عنه تسليمها لجهة وقفه ورفضه عنها فاعترف ذو اليد بغيره بان نصف الجميع في الوقف المزبور وانكر جريان الربيع المدعى به في وقف المدعى مجرأه في وقف ذى اليد وكلفه اثبات ذلك خارج من يده **حكايات** وقفه التضمن لذلك واثبت دعواها بالبنية الشرعية المزكاة في وجهه طبق ما دعاه واستوفى الدعوى شرائطها الشرعية وحكم المحاكم المتداعي له بجهة وقفه بذلك فهل يكون حكمه واقفا موقفه الشرعى واذا أقام ذو اليد بنية لا يقض الحكم السابق بها لان بنية الخارج أولى ولا سيما بعد الحكم المزبور وأخبرنا المجواب به نقل كلام الاحصاف ولكم خبر عن التواب بمن الملك الوهاب **(المجواب)** حيث استوفى الدعوى شرائطها الشرعية وحكم المحاكم له بذلك يكون حكمه واقفا موقفه الشرعى لان بنية الخارج مقدمة على بنية ذى اليد قال في المتقى في دعوى الرجلين لا تعتبر بنية ذى اليد في الملك المطلق وبنية الخارج أولى اهـ ومنه في التنوير والدرو والنفاية والخلاصة وغيرها لاسيا الخارج مدعى وذو اليد منكر قال عليه الصلاة والسلام البنية على المدعى واليمين على من أنكر وقد أورد بعض هذا الحديث في المصنفين وانه من جوامع الكلام قال في التزانية وقد استخرج من هذا الحديث ما تاتى ألف مسألة ومن المعلوم ان القضاء لى اليد قضاء استحقاق اذ لا يكلف البنية لان أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البنية ومن المقرر ان دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف قال العلامة ابن خيم في بصر من باب دعوى الرجلين والمحاصل ان دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق ورفض على ذلك فروعا فلا يقبل بنية ذى اليد وبنية الخارج أولى كما صرح به في الهداية ولا يقض الحكم المزبور لاقامها بعده كما نفي بذلك علامة فلسطين الشخ عبد البر عن سؤال رفع اليه في مثل هذا فأجاب وأجابه ولا عظم فائدة فأدبه بقوله لا يقض الحكم السابق باقامة بنية ذى اليد كذا في البنية ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى لها فلا يجوز قطعها باقامة بنية ذى اليد كما لا يخفى على ذى فهم وقد صرحوا بأن من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا قعت الشهادة تقضى ضامرا وتروى بنية ذى اليد في هذه المسألة قعت تقضى ضامرا استوفى شرائطه فترد ولا تسمع سواء قلنا بان القضاء بالوقف ضامر في أو كلى أى على الناس كافة أو يخص بالصحيح للفقهاء انه جزئى ولكن قد صار ذو اليد مقضيا عليه وبنيته لم تخدع غير ما فادته اليد فكيف يقضى بها القضاء بالبنية المقتدة الشبهة خلاف الظاهر ولله جللت البنات والقضاء بالوقف كالتضامير الملك وفي القضاء الملك اذا صار ذو اليد مقضيا عليه لا تسمع بنيته بأنه ملكه كما قلنا وهذا لا توقف فيه لمن غش رأس خصمه في الققه اهـ واقه سبحانه أعلم **(سئل)** هل يقبل البنية لو أقامها المدعى بيمين المدعى عليه **(الجواب)** تسمع البنية ويقبل على ما هو الوهاب كما صرح به في المتقى والتنوير وغيرهما من **حكايات** الدعوى وقال في الدرر ثم اذا حلف المدعى عليه فالمدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له أن يتنازع ما لم يتم البنية على وفق دعواه وان وجدها أقامها وقضى لها وبعض القضاء من السلف كانوا لا يسمونها بيمينين ويقولون يترجم جانب صدقه باليمين فلا يقبل بنية المدعى وهذا القول ليس بشئ لان عمرضى الله عنه قبل البنية من المدعى بيمينين المنكرو كان شرع يقول اليمين القابضة حق أن ترد من البنية العادلة اهـ **(سئل)** في يمين المدعى عليه هل هي حق للمدعى فلا بد من طلبه أم للقاضي أن يحلفه ولو لا طلب المدعى **(الجواب)** اليمين للقاضي مع طلب المدعى لما في التنوير اصطلاحا على أن يحلف عند غير القاضي ويكون بريئا فهو باطل اهـ لكن طلب المدعى فأذا طالبه به يحسد أى المدعى عليه أو القاضي بالحديث المرفوع وهو ان رجلا بضارى ومعه من واثل بن حجر قال

مطلب

بنية الخارج مقدمة

مطلب

دعوى الوقف من قبيل

دعوى الملك المطلق

مطلب

من صار مقضيا عليه لا تسمع

دعواه بعده

مطلب

القضاء بالوقف كالتضامير الملك

مطلب

قبل البنية لو أقامها المدعى

بيمين المدعى عليه

مطلب

هل اليمين حق للمدعى أم

للقاضي

جاعرجل من حضرموت ورجل من كندة الى التي صلى الله عليه وسلم فقال الحضري يا رسول الله ان هذا
 غنني على ارضي كانت لاي وقال الكندي هي ارضي في يدي ازرعها ليس له فيها حق فقال عليه الصلاة
 والسلام الحضري انك ميتة قال لا قال فلك ميتة قال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه
 وليس يتوب عن شيء فقال ليس لك منه الا ذلك فاطلق ليحلف فقال صلى الله عليه وسلم اما الذي
 حلف على ما لا يملك كله فلك ميتة قال صلى الله عليه وسلم غير ارض اه فمهل العين حقه بصره اضافة
 العين اليه بلالم الملك والاختصاص في قوله فلك ميتة وانما اجل العين حق المدعي لانه يزعم انه اتوى
 حقه بانكاره فشرع الاستعلاف حتى لو كان الامر كما زعم يكون اتوا بمقابلته اتوا وهو مشروع كالتعاص
 وهو اعظم من اتوا لما لا فان العين القاهرة تدفع الدمار لافق وان كان صادقا ينال الثواب بذكر الله
 تعالى على سبيل التعظيم صادقا اه لكن قل في البرزخية ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يستحلف
 بلا طلب في أربع مواضع في ال دالمسب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالبيع والشفع باقه ما بطلت
 شفعتك والمرأة اذا طلقت فرض الثقة على زوجها التائب يحلف باقه ما خلف لك زوجك شيئا
 ولا اعطاك الثقة والاربع يحلف المستحق باقه ما بعت واجموا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلفه
 القاضي بلا طلب الوصي والوارث باقه ما استوفيت من الدين ولا من احد اداء اليك ولا قضه لك
 قاض يأمرك ولا ابرأته منه ولا شئاً منه ولا احل به احدا ولا عندك ولا شئاً منه رهن (سئل) هـ
 هل يجوز التحليف بالطلاق والعناق ام لا (الجواب) هـ قال في الهداية ولا يستحلف بالطلاق
 والعناق لما روينا اه وهو ما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع
 عمرو بن حلف بآيه قال ان الله نهاكم ان تحلفوا بآياتكم فمن كان حالفاً أي مردياً الحلف فلا يحلف
 الا بالله او لمعت رواية البخاري ومسلم وادقوا في هذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان
 حالفاً فليحلف بالله او لمعت وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا واثم ما دون رواه الترمذي وانما جعل الحلف بالله فقط لان
 في الحلف تعظيماً للعلموه وبحقيقة العظمة لا تكون الا لله تعالى فلا يصح في غيره وظاهر هذه
 الاحاديث لو حلفه القاضي بغير الله تعالى لم يكن حجتاً قال في البرزخية اه مر بها اه وقال في الهداية
 وقيل في زماننا ان المحققين ما غلب القاضي ان يحلف بذلك أي بالطلاق والعناق قلته المبالة بالعين
 باقه تعالى اه ويرد على هذا القول ان هذا تمليل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرف في موضعه
 وفي الحاقية وان اراء المدعي تخلفه بالطلاق والعناق في ظاهر الزاوية لا يجب القاضي الى ذلك لان
 الصلح بالطلاق والعناق حرام ويضيق جوده في زماننا والصحيح ظاهر الزاوية اه وفي المحظر
 والاباحة من التاريخية والقنوي على عدم التحليف بالطلاق والعناق وفي الذخيرة التحليف
 بالطلاق والعناق والايان الخلطة لم يحرزها اكثر من حيثها واجازها البعض فيقي به ان مست الضرورة
 واذا بالغ المستحق في القنوي بقي بان الراي الى القاضي اه وفي الخلاصة فان مست الضرورة بقي
 بان الراي الى القاضي فلو حلفه القاضي بالطلاق فنكحل وقضى بالمال لا يتخذ قضاءه اه فتلخص
 من هذا كله ان القاضي ان يحلفه بالطلاق والعناق عند المحامخ الخمسة وانه حتى يجوز ذلك ان مست
 الضرورة ولكن ليس له ان يقضي بالتكول عنه ولو قضى به لا ينفذ قضاءه وعن هذا قال صاحب الناية
 ولكنهم قالوا ان نكل من العين به لا يقضي عليه بالتكول لانه نكل مما هو مضي عنه شرعاً ولو قضى
 به لم ينفذ قضاءه اه اسكن فيه اشكال لان فائدة الصلح القضاء بالتكول فاذا لم يحرز القضاء بالتكول
 جهاد كتحليف يحرز التحليف به ولعله مفرغ على قول الأكثر من انه لا تحليف به ما غلب اعتبار بنكوله

مطلب
 يستحلف بلا طلب في أربع
 مواضع

مطلب
 اجموا على ان من ادعى على
 الميت يتاحلفه القاضي بلا
 طلب الوصي أو الورثة
 مطلب
 هل يجوز التحليف بالطلاق
 والعناق

وأما من قال بالتصليب بما فيه تركه ويقتضي به لأن التصليب إنما يقصد لتثبيته وإذا لم يقتض بالتكول
 فلا ينبغي الاشتغال به وكلام الفضلاء مفضل عن العلماء النظام صان عن القوكم أشار لذلك في البصر
 في الموضع اهـ (سئل) فيماذا ثبت قطع التولي لفراس الوقيف وأزالته وإعدامه بهذا الدعوى الصحيحة
 والشهادة المستقيمة بالمحادثة الشرعية وجهه الشرعي في وجهه التولي وصفت مدته بمداهدي وكل
 عن التولي المزبور حتى زيد أنه قطع الفراس المذكور بسببه بعد ما ثبت قطعه كما تقدم وبعد اتصال الدعوى
 بالطريق الشرعي فكيف الحكم (الجواب) تكرير القطع والتصرف به بعد ثبوت قطعه وإعدامه
 أولاً مستحيل وقد مر في البصر أن من شروط الدعوى صكون المدعي مما يتحمل الثبوت فدعوى
 ما يستحيل وجوده باطلة اهـ والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تقض ولا تعاد كما مر في ذلك
 في كتب علماء شريعة اهـ تعالى (سئل) فيما إذا كان لا يدملح دين معلوم من الدراهم بدمعة
 مجرورة فزيد الغرولة زوجة فأذن لمرء أن يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة وسافر فذفع
 مجرورها شيئا من الدين ثم حضر زيد وأدعى مجرور فذفع قدر معلوم من الدين وكذب زيد الزوجة في ذلك
 واعتارها بوصول قدر دون ما يدفعه مجرور فهل لا يقبل قول مجرور بالدين (الجواب) نعم لا يقبل
 الابينة حيث كان المال ديناً في ذمته وانه أعلم المأذون له بالدفع إذا ادعاه وكذابه فإن كانت امانة
 فالقول له وإن كان مضموناً كالنصب والدين لا يكفي فتاوى الهادي ومن الثاني ما إذا اذن المؤثر
 للساجر بالتعير من الاجرة فليدين البيان من امانات الاشياء (سئل) في الدعوى إذا فصلت
 مرة بالوجه الشرعي مستوفية شرائطها الشرعية فهل لا تقض ولا تعاد (الجواب) نعم لا تقض
 ولا تعاد أقول ليس هذا على الإطلاق بل هذا حيث لم يرد المدعي على ما صدر منه أولاً أو ما لم يرد
 صحيح أوجه بينة بعد مجزئتها فانهما تسع دعواه كما أوضحه العلامة المحرر الرمي في أو تركاب الدعوى
 من فتاواه حيث قال في جواب سؤال ما تصح بطرف في دعوى المدعي أن كان في جامع دفع أقام عليه
 بينة تسع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من العرض له لعدم بينة قامت منه على خصمه ثم أتى
 بها تسع وإن لم يكن كذلك لا تسع دعواه حيث لم يرد على ما صدر منه أولاً وهو مقصود العلماء في قولهم
 لا تستأنف الدعوى قال شيخنا في كتبهم كالأخيرة وغيرها كما صرح الدفع مع دفع الدفع وكذا صرح
 دفع دفع الدفع وما زاد عليه بمع وهو المختار وكما صرح قبل إقامة البينة بمع بعدها وكما صرح الدفع قبل
 الحكم بمع بعد الحكم وفي الأخيرة يبرهن المخارج على نتائج محكمه ثم يبرهن ذوالدعوى بالتتابع بمحكمه به
 اهـ فإذا كان هذا في بينة مثبتة ولم يعتبر وحكم بما وضع به هذا دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء
 على المحكوم عليه فكيف لا يتطل بينة في الدفيعا الحق بالملك المطلق وإن حكم القاضي له فظاهر
 الدالمة له عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لأن محتواها لا يولد الحاجة اليك بها إذا القضاء للمدعي
 عليه عند عدم بينة المخارج قصاصاً تركاً لفضلاء استحقاق فيقول إن أعاد الخصم الدعوى ولا ينتقصه
 بما يدي لا تسع دعواه لأنها من الأولى حيث لم يبرهن بينة ولم يأت بدفع شرعي وقد منع أولاً لعدم
 أقامتها التي به تكرار بعض منه وقد منع بما سبق فلا يلتزم به ولا يسمع ما جاء به اهـ كلام المحرر
 الرمي رحمه الله تعالى وفي البرزاق المقتضى عليه لا تسع دعواه بعده في الآن يبرهن على إبطال القضاء
 بأن ادعى داراً بالارث ويبرهن ونفى ثم ادعى المقتضى عليه التزام من مورث المدعي أو ادعى المخارج
 التزام من فلان ويبرهن المدعي عليه على شراكم من فلان أو من المدعي قبله أو يقتضى عليه بالارثية فيبرهن
 على نتائجها اهـ وهذا يغد أن قولهم بمع الدفع بعد الحكم مقيد إذا كان فيها إبطال القضاء
 وينبغي تهيداً أيضاً إذا لم يكن التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع

مطلب

دعوى المستحيل باطلة

مطلب

الدعوى متى فصلت بالوجه

الشرعي لا تقض

مطلب

إذا ادعى المأذون بالاتفاق

أو الدفع يصدق أن كان

المال امانة وإن كان ديناً في

ذمته فلا

مطلب

في الدعوى إذا فصلت مرة

هل تقض وتعاد

مطلب

يصح الدفع ودفع الدفع قبل

الحكم وبسببه

مطلب

حكم الخارج بالتتابع يبرهن

ذوالدعوى بالتتابع يسمع

مطلب

القضي عليه لا تسع دعواه

الآن يبرهن على إبطال

القضاء

مطلب

قوله قبله متعلق بشارته اهـ

منه

بعد الحكم في بعض المواضع لا يهل نحو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعى أقرب قبل الدعوى أنه لاحق
 له في الدار لا يسلط الحكم مجوز التوفيق بأن شره صار وظلمه في ذلك الزمان ثم مضت حدنا بخسار
 وقت الحكم ظلمه فلا يستقل هذا ليطال الحكم بما جاز يشك ولو برهن قبل الحكم بطل ولا يصح إذا شك
 بدفع الحكم ولا يبرهنه اهـ لكن ينبغي أن يكون هذا منعا على القول بأن إمكان التوفيق كاف أما
 على القول بأنه لا بد من التوفيق بالتأمل فلا يجيب عن ذلك وقد ذكروا القولين في مسائل التناقض
 والذي اختاره في جامع الفصولين وقال أنه الأصوب عندي وأقره في نور العين أنه إن كان التناقض
 ظاهرا والتوفيق خفا لا يكفي إمكان التوفيق ولا يكفي الامكان ثم أيده بمسألة في الجماع وهي لو أقر
 أنه له هكت قدر ما يملكه الشراسته ثم برهن على الشراسته بل تأرجح قبل لا إمكان التوفيق بأن يشتره
 بعد إقراره ولأن النية على التقدير المقتضى للملك الحال اهـ وأعلم أنهم ذكروا في محضة الدعوى أن
 الخارج لو ادعى الملك المطلق على ذي الدوم يدع ذوالبدن فلا النساب أو دعه عنده وأدعي ولكن
 لم يبرهن حتى قضى الخارج لم يجمع دعوى ذي البدن بدفعه بالادعاء ولا يبرهانه عليه قال في البصران
 هذا مخالف لقوله من الدفع بعد الحكم صحيح إلا أن يخص من الكل اهـ وأجاب في نور العين بأن
 هذا الفرع له معنى على مقابل المختار وهو عدم صحة الدفع بعد الحكم وقامه فعلقته على البصر فأنتم
 هذا القول قد فرأته (سئل) فيما إذا كان على رجل اسمه فضل الله بن أحمد وظيفه في وقت
 قد داسه في براءة أو وظيفة السيد أحمد بن فضل الله المزبور على متولى الوقف وظيفته
 فأنكرها زعماءه قيداسه في البراءة السيد أحمد في رجل آخر قد فضل الله بأن له اسمين أحدهما
 السيد أحمد الثاني فضل الله وبر بآبائهما ما دامتا في النسبة فهل له ذلك ويصور تعدد الاسماء
 (الجواب) نعم له ذلك ويصور تعدد الاسم شرعا وعرفا قال في التارخانية في الخامس عشر من
 الدعوى غلط الاسم لا يضر مجوز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى
 على رجل هو محمد بن علي بن هداية ثم ظهر أن اسم جده أحمد لا يتصل بالدعوى مجوز أن يكون مجده
 اسمان وفي البرزخية في السادس عشر من الاستحقاق اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك
 الاسم وهذا إذا اشترى الرجوع بالتمن قال استحققت من جارية اسمها غضب البان نعم الدعوى أن
 قال استحققت على الجارية التي اشترتها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعد ما عرفنا بذلك
 الترخيف ولا يبرهن أن له اسمين اهـ فيصير أن له اسمين أو أن اسمه أحمد ولقبه فضل الله وأمه
 أعلم وفي الخبرية من الشرع والخارج سئل في رجل تدعو الناس محمد بن اسمه الحقيقي محمد وعليه
 تيمار بمراسم سلطانة والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يجب ذلك خلافا لبراهته أم لا
 الجواب لا يجب خلافا لتعدد الاسماء جاز شرعا وعرفا والمعنى واحد إذا في تمتعت مستندكافيا
 هذا الأمر ما هو ثابت ولا يستدرك بمثل ذلك في الترخيف لأن الفرض هو العلم وهو حاصل بأحد الاسمين
 كما هو ظاهر (سئل) فيما إذا كان زيدا القاب داره موزع من قبله عند محمد بن شرعي ثابت لعمرو
 بدمعة زيد في بيت الدار بين معلوم قضيه المرفوع من دينه هو من مثلها بعد ثبوت الدين والرفق
 المذكورين لدى قاض شافعي حكم بصفة البيع وأجاز موافقته مضمدة مستوفيا بشرطه وأفتى مفت
 شافعي بصفة البيع والثبت ثم اعترض المشتري بالدار من بكرة بكرة بالدار مدته بطل على شخص عشرة
 سنتين مات زيد بن ابن عارض بكرة في البيع وراقع معه لدى حاكم جنبي منع الابن من مصادرة
 بكرة في الدار وكتب بكل من البيع والثبت والمنع حجة ومضت مدة ولا نقام الابن براض بكرة
 في البيع بدون وجه شرعي فهل يمنع الابن من المعارضة في ذلك (الجواب) نعم حيث الحال

مطلب
 لو ادعى بالدفع بعد الحكم
 لا يقبل في بعض المواضع

مطلب
 هل يكفي إمكان التوفيق

قوله على السيد المجهول
 الذي لم يزوج اهـ منه

مطلب
 إذا قال أودعته فلان بعد
 ما ثبت الخارج الملك المطلق
 لا يقبل

مطلب
 فيمن اسمه فضل الله وذكر
 في براءة وظيفته السيد أحمد
 فادعى أن له اسمين

مطلب
 يصور تعدد الاسم

مطلب
 التلط في الاسم لا يمنع
 الدعوى

مطلب
 إذا ثبت بيع الدار للمرونة
 في غيبة الزامن لدى شافعي
 ثم باعها المشتري صح

ما ذكر * (سئل) * في مقدار معلوم جاري جهة وقف بر والمتولون على الوقف واضمون بدعهم عليه
ومتصرفون فيه بحجة وقف البرمن مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه
فادعى متولي وقف بر ادعى على وكيل الوقف الاول لدى نائب محكمة بصرى ان العقار المذكور في الوقف
الاخر وحكم نائب المحكمة بحجة الوقف الاخر بالعقار المذكور شهادة بيته فهدت على خلاف المشهور
التواتر من كون العقار جاريا في جهة الوقف الاول وبسدر من المتأخرين تصرف المدعي بالعقار مدة
أربع سنين ثم ادعى وكيل شرعي عن متولي الوقف الاول لدى نائب قاضي القضاة على متولي الوقف
الاخر بان الحكم المذكور بصدر شهادة البيته على خلاف التواتر وان الدعوى بسدر من المدة
المزورة بلا مانع غير معصومة وأثبت دعواه المزورة ومنع نائب قاضي القضاة التولي المزور وجه وقفه
من معارضة الوقف الاول في العقار المذكور وحكم بحجة الوقف الاول مستوفيا شرائطه وكتب به
حجج شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم لان الدعوى لا تسع
بعد ثلاث وثلاثين سنة كما صرح به في البصرى بالمسوط ولان البيته على خلاف التواتر لا تسع
ولا تقبل * (سئل) * فيما اذا كان زيدا مستحقا معلوم في وقف اهل فأت لا عن تركته وله ولد
استحقاق الذي استحققه بسدر من ابيه فهل لا يلزم الابن ذلك * (الجواب) * نعم لا يلزمه ذلك
* (سئل) * فيما اذا كان لا يتام حصة معلومة في طاحونة اثناعشر ايسم فباعها بمهم بدون وصاية
عليهم ولا وجه شرعي من زيد تصرف بهازيد واستوفى منصفه امة حتى بلغ الايتام ريشدين ويريدون
الدعوى بها على المشتري ورفع دعواه مطالبة بأجرة مثلها في المدة المزورة بسدر من ما ذكر بالوجه
الشرعي فهل يسوغ لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في طاحونة مشتركة بين جهات
وقف ومهرى جارية في توابع آخرين وتصر بها بالوجه الشرعي قامت الاثنا عشرة وصى على اولادها
الايتام تكلف الاخوين بلا وجه شرعي دفع مبلغ من الدراهم بحجة الايتام ويسمى ذلك رهما زاعة ان
يبدأ الايتام بما اوجد براءة مخررة بأخذ شئ معلوم في كل سنة يسهونه رهما من ارباب اما كن ومرسوم
من جهة الاما كن اسم الطاحونة المزورة وان الايتام يستحقون المبلغ لتجارهم رهما من الطاحونة والحال
انه لم يسبق للاخوين ولا لايه اوجد حصة قتلهم ما دفع شئ للراة ولا والدا ولا لغيره من التجارين
المسابقين قبله فهل ليس لمالك ذلك * (الجواب) * نعم ليس لها مطالبة الاخوين بذلك والمساكين ليس
يخصم لهما هذه الدعوى فلا تسع دعواها علم ما بذلك والله اعلم * (سئل) * فيما اذا قال المدعي
في بيته غائبة عن المصعدة سفروا بطلب عين خصمه فهل يخطف ويقتل البيته اذا حضرت * (الجواب) *
نعم * (سئل) * في امرأة دخلت انجاء ثم خرجت منه ودعت على الحامية انها كانت دفعت لها قبل
دخولها زارا والحاوية تنكر ذلك وتكلف المرأة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فهل تكلف الى ذلك
ولا عبرة بغير دعواها * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وبنت واب وأم
وخلفت تركته بأعها الزوج بحضور الاب والام فمن قبضه فقامت الام تدعى ان لها في التركة أمتعة
معبنة دفعتها لمحاسب القهز على سبيل العارية والام تقبرة العرف في بلادهم حاشترك ولها بيعة
عادلة على ذلك وزعم الزوج ان ملكتها حين البيع رضي منها مانع من دعوى العارية فهل يقبل بينها
ولا عبرة بزعم الزوج * (الجواب) * نعم قبل منها دعوى العارية بوجهها الشرعي حيث كان الحال
ما ذكر وما ملكتها حين البيع فلا يكون رضي لها في الاشياء من قاعدة لا ينسب الى ما سكت قول ولو
راى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضي عندنا * (سئل) * فيما اذا كان

مطلـ
لا تسع الدعوى بعد ٣٣
سنة ولا تقبل البيته على
خلاف المشهور التواتر

مطلـ
لا يلزم الابن وقاعدته ابيه
من استحقاقه المنقول اليه
عنه

مطلـ
بأحصة الايتام بلا
وصاية ثم ينفوا لهم اخذها
من المشتري واخذوا بة
مثلا

مطلـ
ليس للتجار اخذ شئ
الطاحونة وان كان زعم انه
في براءة اذا لم يسبق له ولا
لمن قبله اخذ ذلك

مطلـ
قال المدعي في بيته غائبة
وطلب عين خصمه يخطف
ويقتل البيته اذا حضرت

مطلـ
ادعت انها دفعت للمعامية
زارا وهي تشكر فلا بد من
الاثبات

مطلـ
تسعى دعوى الام العارية
حيث كان العرف مشتركاً

مطلـ
راى من يبيع ملكه وهو
ساكت لا يكون رضي عندنا

ليس له استيفاء دينه من
مديون مدونه

مطلب

ادعى أن بعضه قرض وبعضه
رأى جمع

مطلب

لهم مطالبه بهم باجرة
حصتهم من المصرة التي
استغلها ولما لهم الزجوع
في تركه

قوله ان كان الخ هكذا في
السجة المتقول منها بدون
واو والذي في النص
وان كان بالواو وهي الاولى
اه متحيه

مطلب

تحققهم خسران لدفع المدعى
فصرم احدهم باذنهم له
الرجوع

مطلب

تصح دعوى البنات
بمحصن بعد ١٥ سنة
اذ اعترف الاخ بان الدار
مخلقة لهم

مطلب

ادعت انها حلت من زيد
الاجبي وهو يتكر لا تصدق
عليه

مطلب

وضع جذوعه على حائط
جاره ودفع له دراهم ثم منته
من وضعها لانه زجوع
بالدراهم

مطلب

لا يلزم هذا دفع غرامات
شريكها في الدار

ازيد الغائب دين بذمة عمرو فقام بكر يكلف عمرا دفع الدين المزبور له بدون وكالة عن الغائب ولا حواله
ولا وجه شرعي زاعما ان له ديناً على الغائب وان له اخذ واستيفاء من دينه الذي بذمة عمرو فهل ليس
لكذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك * (سئل) * في جماعة اقروا على انفسهم بما لا زيد
واشهدوا بذلك ثم بعد الاقرار ادعوا ان بعض هذا المال قرض وبعضه راع عليهم واقاموا بينة على ذلك
فهل تجمع دعواهم وتقبل بينتهم * (الجواب) * نعم تجمع دعواهم قال في التنوير اقرارا في صل
واشهد عليه ثم ادعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه راع عليه فان اقام على ذلك بينة تقبل اه
* (سئل) * في مصرة ديس مدة للاستقلال مشتركة بين زيدواخيه عمرو نصفين فأتى زيد بدين
اولاد فوضع عمرو اخوه يده على جميع المصرة واستوفى منفعتها كلها مائة بلاجارة ولا اجرة لمصة اولاد
اخي حتى مات عن ورثة وترك عمرو يدا ولاد زيد الجوع في تركه عمرو باجرة مثل حصتهم في المصرة
عن المدعى المزورة بعد ثبوت ما ذكر فهل يسوغ لهم ذلك * (الجواب) * نعم لهم ذلك اقول انما يسوغ
لهم الرجوع ان كانوا صافرا في مدة استيفاء جميع التبريك منفعة المصرة المشتركة لا تقدر ان مانع النصب
غير مضمونه عندنا الا في ثلاث وهي ان يكون وقتا ومال يتيم او معدلا للاستقلال لكن المعدل للاستقلال
انما تضمن منفعة اذا لم يسكن بتاويل ملك او عقد فلو سكته بتاويل ملك لا يضمن لما نقله المؤلف في
النصب عن الفصول العادية ونصه بتاويل بين شر بكن سكنه احدهما لا يجب عليه الا حرجا كان
معدلا للاستقلال لانه سكن بتاويل الملك اه في مستثنات حيث كان الاولاد اثنين في المدة المذكورة
لا يجب لهم شيء على التبريك لان سكنه كانت بتاويل الملك وان كانوا صافرا فلهم الاجرة من حيث
كونه مال اليتيم لان من حيث كونه معدلا للاستقلال بل ذكر في الدر المختار عن القنية ان المعدل للاستقلال
اذا سكنه التبريك لا يضمن ولو لقيم لكن العقد الاول كحرره في رد المختار على الدر المختار فتنه لذلك
* (سئل) * في جماعة علم بستان ادعى عليهم مدعيه وتحقق خسران بسبب الدعوى غرمه احدى بعد
ما قال له الباقر ادفع ذلك ومهما غرمت فقلنا بقدر حصتنا فدفعه ويريد الرجوع عليهم بقدر حصتهم
بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل مات عن ابن وبنات بالثين
وخلف دارا ووضع الابن المزبور يده عليه اربعة عشر سنة فطلب البنات حصتهن منها فامتنع من
تسليمها هل متعلقا بان دعواه بعد مرور المدة المزورة لا تجمع مع اقراره بان الدار مخلقة لهم عن ابيهم
فهل تجمع دعواهن بذلك * (الجواب) * نعم تجمع * (سئل) * في بكر بالغة تظهر بها جمل وسئلت عنه
فقال من زيد زيد يسكنك ولم يصدقها على ذلك فهل القول قوله في ذلك ولا تصدق في حقه
* (الجواب) * نعم لا تصدق في حقه بمجرد قولها * (سئل) * فيما اذا رك زيد على حائط جاره
بجذوع وعارضه الجار في ذلك فدفع له زيد مبلغا من الدراهم ليعي الجذوع ثم هدم الجار الحائط وسقط
الجذوع ومنع زيد من اعادتها ويرد الزجوع عليه بالمبلغ واخذ منه فهل له ذلك * (الجواب) *
نعم له الرجوع به * (سئل) * فيما اذا كان لهندوان اخيها الغائب دار مشتركة بينهما نصفين في
محلة كذا ويرد على المحلة غرامات متعلقة بمحطة الاملاك ويكلف أهل المحلة هذا الى دفع ما على نصيب
الغائب في الدار من الترامات بدون وجه شرعي فهل يتجوز من ذلك * (الجواب) * نعم لان ما كان
من الترامات لم يحفظ الاملاك فهي على الملاك بحسب املاكهم * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على عمرو
الاصيل عن نفسه والوكيل عن والده بان من الجارية في ملك المدعي والمتصل اليه بالثراء من مدة
تسع سنين من فلان بمن كذا جميع البقل المحاضر وانه نهب منه في موضع كذا او جده الا ان زيد المدعي
عليه وموكلته ومطالبه بتسليمه اليه فأجاب عمرو بوضع يده ويد موكلته على البقل المزبور لمجرماته في ملكهما

بمقتضى أن المدعى عليه وشقيقه بكرا كانا بائعا عام من مدة تسع سنين وخمسة أشهر وأربعة أيام من رجل اسمه كذا بشن كذا ثم تقدم بن أخيه بكر ثم مات بكرو واتصم امرأته فيه وفي أمه الموكلة الزبورة ثم وجد المدعى عليه وأمهم الموكلة البعل الزبوري سيد رجل وأفتقر جانيه في ملكهما الذي ما كثر شري حكمهما به بعد حلفهما على ذلك البين الشرعي بموجب حجة شرعية بتاريخ كذا وأبرزهما من يده وتسلط بها وانكسر جانيه في ملك المدعى الزبوري وانكسر المدعى مضعون الحجة فهل البينة بينة المدعى أو بينة المدعى عليه وإذا أقامها ما يسامح به ***(الجواب)*** يقضى بالبطل المذكور لأن ثبت سبق الشراء كافي للثبوت والمخالصة والزبورية والتنوير وعبارته وإن برهن خارجا على ملك مؤرخ وأشهر مؤرخ من واحد أو خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق اه وفي المخ مانع ثم أعلم أن البينة على الشراء لا قبل حتى يهدوا أنه اشتراها من فلان وهو يملكها كافي بالبرهان إلى نزاهة لا كل والله سبحانه أعلم أقول ما في المخ قد من الكلام عليه في هذا الباب بقلع نور العين فراجع ***(سئل)*** فيما إذا كان زيد مضمك في أرض وقف سليخة دفع الأرض لمرور لبرعها عرو لثمنه ويدفع ما عليها الوقف وغيره فزرعها عرو في عدة سنين ودفع ما عليها لجهة الوقف وغيره والآن قام زيد طالب عرابا جرة الأرض زاعما أنه يستحق اجرتها في المدة الزبورة فهل لا يستحق ذلك ***(الجواب)*** نعم لا يستحق ذلك ***(سئل)*** في امرأة تدعى قدم نهرين أز بدمن مائة سنة وأن لها بينة على ذلك ورجل يدعى المحدث من اثنتي عشرة سنة وله بينة بذلك فأتى البنتين تقدم ***(الجواب)*** إذا تناحرت بينة المحدث والقدم في الزبورية والمخالصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البينات للقدم عن القنية بينة المحدث أولى وذكر العلافي في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة المحدث أولى في الكيف اه وقال في المحاوي الزاهدي له كيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث فزعم صاحبنا أنه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعي أنه محدث لأنها ثابت ولا ينفص ثم رقم لكتاب أنا القول في هذا قول المدعى بالقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبنات أن الأصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الأصول أنما هو كونها مشتقة خلاف الظاهر إذ البينة إنما شرعت لإثبات أمر حادث واليمين لا بقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة المحدث تقدم والله أعلم أقول وحاصل ما في المحاوي أن بينة المحدث أولى لإثباتها أمرا عارضا وهو خلاف الأصل إذ الأصل عدم العروض وهذا موافق للأصل المقرر في الفروع والأصول من أن البينة لإثبات خلاف الظاهر لأن الظاهر لا يحتاج إلى البينة ولذا حيث عدت البينة يكون القول للمدعى القديم وظاهر كلام المؤلف ترجيح هذا على ما في الزبورية والمخالصة وهو ظاهر لما وقفه لقواعدهم كقدمناه في كتاب الشهادات وقدمنا ما في شرح الملتقى حكاية قولين متعارضين لاجع بين القولين إذا فرق على ما قدمناه بين الكيف والبنات وقدمنا ما في حكاية قولين متعارضين لاجع بين القولين إذا فرق لم يؤرخا فإن راخدا أقدم الأسبق تاريخا كثر به أصحاب المتن وغيرهم والله أعلم ***(سئل)*** فيما إذا مات زيد عن ورثة بالبين وخلف تركه مشتملة على ديون له بضم جماعة معلومين وعلى أعيان معلومة أقسم الورثة الأعيان وقبض الديون بضم الجماعة لم يقطعها الورثة بمسقط ولا استوفوها ولا شيئا منها وكتبوا بالانقسام حجة مضمنة للأبرار أعلم بينهم بأن كل واحد منهم لا يستحق قبل الاستحقاق مطلقا لأن التركة ولأن غير ما قبل تكون الديون المذكورة لجميع الورثة على حسب حصصهم على القرض الشرعية ولا تدخل في الأبرار المذكور ***(الجواب)*** نعم ***(سئل)*** في رجل يخترق بصبر ريز الشمس يستخرج دهنه ويبيعه وهو متقن محرقته ويكلفه أهل حرقته أن يكون شريكا معهم في ذلك جبرا

مطلب

في دعوى بطل تنازعه ذو يد
وخارج وكل يدعي شره من
شخص وأرخا

مطلب

يقضى بالبطل لمن ثبت سبق
الشراء

مطلب

لا بد أن يشهدوا بالثبوت
من فلان وهو يملكها

مطلب

له مضمك في أرض أذن
زيد بزرعها ليس له على زيد
اجرة

مطلب

في دعوى المحدث والقدم

مطلب

القول للمدعى القديم والبينة
بينه المحدث

مطلب

أقسم الورثة أعيان التركة
ثم تبارزوا في الديون بينهم على
القروض الشرعية

مطلب

يكلفه أهل حرقته أن
يشتركوا لا يجبر على ذلك

مطلب
لا يكف الاب احضار ولده
ليدعى عليه

مطلب
من دفع الرصد لصاحبه
ماذن المتولى والقاضي ليس
له الرجوع على القاض

مطلب
ماذن لا عن وارث وعليه دين
لز يدائنه زيد في وجه وصي
نصفه القاض له اخذ من
التركة

مطلب
شرط صحة الدعوى العلم
بالمدعى عليه

مطلب
اذا لم يعلم الضارب لا تصح
الدعوى على جميع
الضاربين

مطلب
انثبت المبلغ في وجه وكيل
هذ المنكر ثم اذنت الموكلة
الابراء تصح دعواها

مطلب
قال ما كان لك على شيء قط
ثم ادعى الایفاء والابراء تصح

بلا رضاه ولا وجه شرعي فهل يمتنعون من تكليفه ذلك ولا يجبر على ذلك (الجواب) نعم
(سئل) في جماعة لهم دعوى على ابن زيد البالغ يكفون زيد احضار ابنه بلا كفاة منه له
ولا وجه شرعي فهل لا يلزم الاب ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه احضار ولده الاوجه شرعي
(سئل) فيما اذا كان لرجلين مبلغ دين معلوم من الدراهم مرصدا لهما على حمام وقف مصروف
في تعبهم الضروري بالوجه الشرعي وبحكم بعضه فدفعت ذلك لهما رجلا من مالهما باذن متولى الوقف
والقاضي ليكون لهما مرصدا على الوقف وحكم لهما باستحقاقهما لذلك على الوقف ومضى مدة ولا آن
يريدان الدفاعان المذكوران الرجوع على القاضين بطلب المبلغ المدفوع واخذه منهما بدون وجه شرعي
فهل ليس لهما ذلك (الجواب) نعم ليس لهما ذلك الاوجه شرعي (سئل) فيما اذا مات
زيد لا عن وارث ظاهر وخفي تركه فادعى عمر ويدا قدره كذا من الدراهم له بذمة زيد لم يأخذ من زيد
بعد ما نصب القاض وصيا للمعاصع الدعوى المذكورة واقام عمرو بینه عادلة شهدت له بنطق دعواه
الضرورة في وجه الوصي المذكور وحلف على ذلك الحلف الشرعي بعد جود الوصي لذلك وحكم له القاضي
بذلك ويريد عمر واخذ ذلك من التركة فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم (سئل) عما
حاصله ان ورثة زيد المقتول ادعوا على جماعة خمسة اقرار معلومين بانهم ضربوا بدينين فأسابت
احداهما من زيد المذكور في خاصرته اليمنى ونزحت من اليسرى وضربوه ايضا بسكين في صدره فمات
من ذلك من ساعته ولا تعلم الورثة من ضربه من الجماعة رجلا وباشاهد من شهدا كذلك وانهما لا يعلنان
من ضربه منهما ويعلنان انه مات من الضرب المحاصل من بين الخمسة اقرار المذكورين فكيف الحكم
(الجواب) شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وتعيينه لينصب الحكم عليه بحيث لا يعلم
الضارب ولم يبين لا تصح الدعوى على جميع الضاربين كإثباتي بذلك التحريم الرمي بصورة ما اثبت به في
جماعة يضربون بالنسب حول مطهر أصابت بذمة وجهه صغير فضمته ولم يعلم الضارب بها الحكم أجاب
حيث لا يعلم الضارب ولم يبين لا تصح الدعوى على جميع الضاربين حيث لا يتصور الضرب منهم بأجمعهم
لان ذلك محال والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا ادعت هند على وكيل بنت زوجها ان لها
بذمة عليها والد الموكلة ملصقا من الدراهم قدره كذا وانه مات والمبلغ باق في ذمته وبرهنت وحلفت على
ذلك بعد انكار الوكيل المذكور وحكم لها بذلك ثم بلغ الموكلة ان المدعية أبرأت ذمة عليها للزوري مرض
موتها أبرأتها ما من كل حق ودعوى وطلب لها بینه عادلة بذلك فهل اذا أقامتها تصح وتنتج المدعية من
دعواها للضرورة أم لا (الجواب) قال في التوير من ادعى على آخر ما لا يقال ما كان لك على
شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الایفاء والابراء ولو بعد القضاء قبل
برهانه اه ادعى عليه اقرار ضاقت كرها لا ما على شيء قط فبرهن الطالب على الدين والمطلوب
على الایفاء والابراء قبل لا مكان التوفيق ولو زاد ولا أعرفك لا يصح لعدم إمكان التوفيق وعن
القدوري يصح أيضا يجوز صدور الایفاء والابراء من بعض وكلاهما كما يكون للاشراف وان قال ليس
لك عندى ودية تصح دعوى الزوال لخلق لوضوح التوفيق لانه يمكن أن يقول ليس لك عندى دية
لا في ردتها وأهلكت فهي هذا في مسألة الدين التي ذكرنا عن الجامع الصغير ينبغي أن يفصل الجواب
وقال ان قال ليس لك على تصح دعوى الایفاء ولو قال ما استدنت منك لا لعدم إمكان التوفيق برزازية
في الخامس عشر من كتاب الدعوى

(كتاب الاقرار)

(سئل) في جماعة اقتسموا تركة مورثهم على القرصة الشرعية وأقر كل منهم أنه لم يبق شئ

قبل الا تخرجها مطلقا من سائر الحقوق الشرعية اقرارا شرعيا صادر منهم في صحتها وجواز امرهم الشرعي
 لدى ينة شرعية وصفت مدة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا يعمل به بعد ثبوته شرعا ولا تصح دعوى
 أحدهم على الآخر بشئ سابق على الاقرار المزبور » (الجواب) » نعم أقول سابقا كلام طويل على هذه
 المسألة » (سئل) » في رجل قال لا شيء ان تخرجك من عندي فانت يرى من الدين الذي
 عليك ويريد الان اخراجه فهل لا يصح تطبيق الابرار بشرط » (الجواب) » نعم لا يصح قال في
 الذكر قيل الصرف ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تطبيقه بالشرط البع والقصة الى ان قال والاراه
 عن الدين اه ومثله في التون والشرح » (سئل) » في رجل أقر لزوجه مبلغ دين معلوم لها بذمته
 اقرارا شرعيا صدر منه في صحتها وجواز امره الشرعي لدى ينة شرعية ثم بعد ذلك مات عنها وعن ورثة
 غيرها فهل يعمل باقراره المزبور بعد ثبوته شرعا » (الجواب) » نعم يعمل به حيث كان في الصحة
 » (سئل) » فيما اذا اشترى زيدا راما من ملاء كما بن معلوم من الدراهم دفعه لهم وكب بذلك
 صك ثم أقر في صحتها لدى ينة شرعية انه اشترى للمع المزبور لاخته فلانة وان الثمن من الملاء وان اسمه
 في الصك المزبور عار به لاحقا له معناه في ذلك وصدقته اخته على ذلك فهل يعمل باقراره المزبور
 » (الجواب) » نعم » (سئل) » في رجل أقر في صحتها وجواز امره الشرعي ان المبلغ وقدره كذا
 من الدراهم المكتوب باسمه بمدة فلان بموجب صك فلانة وان اسمه في صك الدين عار به فهل يكون
 اقراره المذكور صحيحا » (الجواب) » نعم » (سئل) » فيما اذا استدان زيد من اسمه مبلغا معلوما
 من الدراهم قبضه منه مؤجلا الى اجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد المبلغ لايه والا ثم قام اخ لزيد
 بكلفه دفع نظير المبلغ زاعما ان الاب قد أقر ان الدين المذكور الذي له للاخ فهل يكون قبض الاب
 صحيحا » (الجواب) » نعم يكون قبض الاب صحيحا وليس للاخ مطالبة زيد بذلك قال الدين الذي
 لي على فلان فلان والوديعة التي عند فلان من فلان فهو اقرار له به وحق القبض للقر ولكن لو سلم
 الى اقره برئ خلاصه لكنه مخالف لما رآه ان اضاف لنفسه كان جهة قبض التسليم ولذا قال في
 المحامى القدسي ولو لم يسلطه على القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عار به صح وان لم يقبله صح
 قال المصنف وهو المذكور في عامة المعترات خلافا للصلصة فتأمل عند الفتوى على التنوير من
 الاقرار والذي مره قوله عند قول المتن جميع ما لي او ما ملكه له به لا اقرار فلا بد لصحة المضمين
 التسليم بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان جهة اه فتخلص من هذا ان
 خبز المقر المذكور في السؤال المزبور صحيح لان ولاية القبض له على ما في الخلاصة ان مع اقراره وعلى
 ما تقدم اقراره باطل لانه يشترط فيه التسليم اذ هو جهة وأيضاً تلك الدين من ليس عليه الدين باطل
 الا ان يسلطه على قبضه ولم يسلطه على قبضه فيكون الدين باخا له وولاية قبض دينه له لا لغيره والله
 سبحانه اعلم » (سئل) » في امرأة أقرت في صحتها بان زيدا ابن عمها عسبه لأم وبولي يمكن لها
 وارث معروف وماتت على اقرارها المذكور عن تركه فهل يرثها زيد المزبور » (الجواب) » حيث
 لم يكن لها وارث معروف ولو بعيدا يرثها بدالقره والمسا في كتاب الاقرار من المتن » (سئل) »
 في امرأة أقرت زوجها من مؤثر صدقها المعلوم الذي عليه في صحتها وجواز امرها الشرعي لدى ينة
 شرعية وقبل ذلك منها وتصادق على ذلك والا تنريد الدعوى بذلك عليه فهل لا تصح
 » (الجواب) » نعم تكون دعواها غير مسوعة بدينوت ما ذكر بالوجه الشرعي (سئل) » فيما اذا أقر
 زيدا في حال صحتها وجواز امره الشرعي لدى ينة شرعية ان جميع ما كان داخل داره المعلوم ملك
 زوجته فلانة لاحقا له معناه في ذلك وصدقته بذلك والا ماتت زيدا عن الزوجة وعن اخت فصارها

مطل
 اقتضوا تركه موتهم واقرو
 كل منهم انه لم يبق يستحق
 عندا لا شيا الخ

مطل
 تطبيق الابرار بشرط لا يصح

مطل
 أقر في صحتها لزوجه بدين
 يصح

مطل
 اقرار بان الدار لاخته وان
 اسمه في الصك عارية

مطل
 أقر بان الدراهم باسم فلانة
 وان اسمه في صك الدين
 عارية

مطل
 اذا أقر بان الدين لفلان
 فولاية القبض للقر

مطل
 يصح الاقرار بالوارث حيث
 لا وارث معروف

مطل
 ابرأت زوجها من مؤثر
 صدقها في حال صحتها
 لا تصح دعواها به بعده

مطل
 أقر في صحتها لزوجه بجميع
 ما في داره يصح

في جمع الامتعة الموجودة في الدار الزبيرة وقت الاقرار المرقوم فهل هذا الاقرار صحيح (الجواب) نعم ما في يدي من قليل او كثير من عبود غيره او في حائوتي صم لانه عام لا يجهول بترابيه وذكري في الجماع رجل قال ما في يدي من قليل او كثير او عدا وغيره فقلان صم اقراره لانه عام وليس يجهول فان حضر المقر له واراد ان يأخذ شأما في يده واختلفا في عددي يده ما كان في يده ميم الاقرار ولو لم يكن مكان القول قول المقر وكذا لو قال جميع ما في حائوتي خابية من الاقرار وسئل المحائقي فيمن شهد على نفسه جماعة ان جميع ما عنده الكاش بجملة كذا من الامتعة ملك لزوجته فقلان ولا انها تستحقه دونه ودون كل واحد لم يحط علم الشهود وقت فصل الشهادة بجميع ذلك ولا شئ منه فهل اذا ادعت الزوجة او من يقوم مقامها بجميع ما ذكر على ورثة الزوج وقامت الجماعة المذكورين بشهود لها او لمن قام مقامها بجميع ما ذكر على الزوج الزور بما شهد به قبل شهادتهم بذلك ولا تكون شهادتهم بجهول فاجاب الشهادة صحيحة لانها على سبيل العموم لانها شهادة بجميع ما في المنزل والعموم من قليل المعلوم لامن قيل المجهول فلا تكون شهادة بجهول قال في البرازية قيل نفع فيما يكون جوابا ما نفعه ما في يدي من قليل وكثير من عبود غيره او ما في حائوتي صم لانه عام لا يجهول وكذا في فاضلجان اه اقول نعم ولو انكرت ورثة الزوج ان هذه الامتعة كانت في المنزل فنه الاقرار كان القول لهم لقيامهم مقامه وكان على الزوجة اثبات ذلك كما علم مما مر عن الخاتبة (مسئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بان في يديك كذا من الدراهم فرفض فقال عمرو انك ابرأتني من القرض المزبور فادعى زيد بان ابراء المزبور صدر ينتمى على سبيل التلثة وقسمها وادعى عليه انهم قبل بيته (الجواب) نعم اذا ادعى ان ماصدر ينتمى على كذا كان بطريق التلثة والمواضعة وقسمها وادعى عليه على طبق مدعاه تقبل بيته بطريقها الشرعي ثم كما لا يجوز بيع التلثة لا يجوز الاقرار بالتلثة بان يقول لا شرافي اقر لك في العلية بما لي وتواضعا على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا عليك المقر له من المدعي وان ادعى احد ههنا ان هذا الاقرار رهن وتلثة وادعى الاخر انه جفا القول لمدعي المجدوع على الاثر البينة من التام من يبيع التارخا بية ومثله في فتاوى عطاء الله افندي من الكفالة وحاله الى المدعي ايضا قال في البرازية قال لي عليك كذا فقال صدقت بلزمه اذا ريقه على وجه الاستهزاء والقول لنكر الاستهزاء يحتمه والقاهر انه على نفي العلم لانه على فعل الغير من حاشية البحر للغير الراسل من باب دعوى الرجلين (مسئل) فيما اذا كان زيدا بديعة عمودين وبه رهن غائب زيد عن ورثة وتركه ووجد الرهن في تركه فقال وكيل الورثة لعمرو هذا رهنك فقال نعم ثم قال له بقي لك قبله شئ غير هذا فقال عمرو لم يبق لي قبله شئ والا ن يدعي عمرو ان له عنده حلما لمولوا نفسه فهل اذا ثبت ما ذكر تكون دعواه بذلك غير مسوعة (الجواب) نعم واذا اقرار رجل انه لا حق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال او ليس بمال كالكفالة النفس والقصاص وحدا القذف وما هو دين بدل مما هو مال كالثمن والاحرة او وجب بدلا مما ليس بمال كالهمور ارض الجنابة وما هو مضون كالنصب او امانة كالوديعة والعارية والا حارة وانما دخل تحت البراءة المحقوق كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لاحق لي نكرو في موضع التقى والترك في موضع التقى تم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لان قبل كما تستعمل في الامانات تستعمل في المضمونات ايضا قال فلان قيل فلان اى ضمن قالوا وليس في البراءة كلمة اعم واجمع من هذه الكلمة

مطلب
اقر بجميع ما في يده فلان ثم
اختلفا في عدله كان في يده
او لا والقول للمقر

مطلب
لا يجوز الاقرار بتلثة والقول
لمن يدعي المجد

مطلب
اذا ادعى انه اقر مستهزئا
فالقول لنكر الاستهزاء

مطلب
لاحق لي قبل فلان يدخل
فيه كل حق مال وليس بمال

مطلب
ليس في البراءة كلمة اعم
واجمع من هذه الكلمة

مطلب
لاحق لي عنده لا يتناول
المضمون

بجاء البراءة عن المضمون والامانة ولو قال هو برئ مما لي عليه دخل تحت البراءة المضمون دون الامانة
ولو قال هو برئ مما لي عنده فهو برئ من كل شيء اصله امانة ولا يبرأ عن المضمون وان ادعى حقا بعد
ذلك واقام بينة فان ابرخ وكان التاريخ قبل البراءة لاسمح دعواه ولا تقبل بينته وان كان التاريخ بعد
البراءة لسمع دعواه وقبل بينته وان لم يبرخ بل ادعى عليها ما فاقها ان سمع دعواه وحصل
ذلك على حق وجب له بعد البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بينته ولو اقر ان فلان برئ قبله ولم يقل من
جميع حتى ثم قال انه برئ من بعض المحقوق دون البعض لا يصدق ويكون برياً عن المحقوق كلها
ولو قال رب الدين برئت من ديني على فلان كان هذا برائة لطلوب كالأوصاف البراءة الى المطلوب بان
قال هو برئ من ديني وكذا لو قال هو برئ مما لي عليه ولو اقر انه ليس مع فلان شيء كان هذا برائة
عن الامانة لا عن الدين ذخيرة في ٢٢ وعن مجد اذا كان رجل على آخر مال فقال قد حللته لك قال
هوبة وان قال حللته لك فهو برائة ذخيرة تغيب عنا فله مال كله من كل حق هو له قبله قال في
بلغ الفصل يقع على ما هو واجب في الذمة لا عين فائقة كذا في القصة عندية من الباب الثالث ابرأت
جميع غرمائي لا يصح الا ذنص على قوم محضين وقال القصة وعندية انه يصح برئ من الاقرار
«(سئل)» فيما اذا اقر بدين في حصة وجوز امره لشرعي ان الدين الذي لي بذمة عمرو لكره وان اجمعه
في صلح الدين عارية وتصادق على ذلك تصادق شرعياً الذي بينه شرعية فهل يكون الاقرار بالزور
محسباً «(الجواب)» نعم ما نقله الدين من غير من هو عليه ففاسد كما في شرح الجمع وغيره وقده
في المحاورى القدسي بما اذا لم يسلط عليه اثنا اذا سلط عليه فيصح وحسبنا ان قال الدين الذي لي على
ز بدفعه لعمرو ولم يسلطه على القبض ولكن قال واسمى في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل هذا لم يصح
فتاوى القرائن من الاقرار ضمن سؤال «(سئل)» في رجل قال زوجته وهما في الصفة ان جميع
ما لي سوى الامانة التي علي بدين زوجتي فلانة الزمورة ثم ماتت الزوجة الزمورة قبل التسليم فهل تكون
الذمة الزمورة غير محسبة «(الجواب)» نعم قال جميع ما لي او مال ملكه اى اى بدفعه هوبة لا اقرار
واذا كان كذلك فلا بد من التسليم لان من تمامها ولو كان اقراراً لم يصح الى ذلك قال في الحاشية من
اوائل كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف في اوجع ما ينسب الى فهو لفلان قال ابو بكر الاسكافي
رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال جميع ما لي ارجع ما لملكه لفلان فهو هوبة لا يجوز الا بالتسليم
ولا يصح على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقراراً به والاصل في ذلك اتمان اضاف القربة
الى ملكه كان هبة لان قضية الاضافة تنافي جهه على الاقرار الذي هو اشارة لا انتفاء فيكون هبة
يشترط فيه ما يشترط في الهبة ولا يشك على هذا جميع ما في بيتي فانه اقرار كما تقدم لان الاضافة فيه
اضافة نسبة لا اضافة ملك الخ مع التفارض من الاقرار وتقام فروع المسألة فيها ومثله في الدرر
«(سئل)» في امرأة اقرت في حصة ثلثان جميع ما هو داخل منزلها لابنها الصغير وقبل ابوه ذلك
وصدقها ثم مرضت وماتت عنها ومن ورثة آخر من فعل يكون الاقرار بالزور محسباً «(الجواب)» نعم
يصح هذا الاقرار فضاوة اعلم رجل قال في حصة جميع ما هو داخل منزلي لا مراني هذه ثم مات مع
اقراره فضاة فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة كان لها ذلك وان نفى الاقرار
لا تملك خاتمة من فصل فيما يكون اقرار رجل آخر في حصة وكال عقله ان جميع ما هو داخل منزله لا مراته
غير ما عليه من الثياب ثم ماتت ارجل وترك ابنه اقرت بان ادعى الابن ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم الصفار ان
علمت المرأة ان جميع ما اقره بالزوج كان لها بيع او هبة كان لها ان تنفي ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج

مطلب
اذ الذي بعد البراءة ان ابرخ
بما رجع قبل البراءة لا تسمع
دعواه وان بعدها تسمع وان لم
يقض لا تسمع

مطلب
لو قال برئت من ديني برأ من كل
قوله هو برئ من ديني

مطلب
ليس لي منه شيء برأ من
الامانة لا عن الدين

مطلب
التصديق على ما في الذمة
لا عين فائقة

مطلب
ا برأت جميع غرمائي لا يصح
وعند القصة يصح

مطلب
الدين الذي لي بذمة عمرو
لكره واسمى في الصلح عارية
يصح

مطلب
اذ قال جميع ما لي زوجتي
فهو هبة فلا بد من التسليم

مطلب
جميع ما يعرف في اوجع ما ينسب
الى فلان فهو اقرار

مطلب
الاصل اتمان اضاف القربة
الى ملكه كان هبة

مطلب
اقرت بجميع ما هو داخل
منزلي لابنها الصغير

مطلب الاقرار بنصف غلة
البنان او المذبح
مطلب اقراره بنصف
القص ثم اختلف فيه
الاصل والفرع
مطلب اقراره بشجرة
عليها ثمر كان له الشجرة
بقرها
مطلب قال عدى هذا
لفلان يكون حبة وان قال
هذا لال فلان يكون
اقرارا
مطلب قال داري هذه
لولدى الاصاغر يكون
باطلا الخ
مطلب اقرتني حصته
لزوجته ببناء حائون وما فيها
من الاقعة ببيع
مطلب اذا اقره بالارض
يدخل القراس
١ تقرير على الشئ
الاول من الاصل الاول اه
منه
مطلب اذا قال بناؤى الى
وارضها فلان كان البناء
والارض للمقر له
٨ قوله الان الاقرار بعد
الدعوى لا يمنع صحة الاقرار
انما سب ان يقال الان
الدعوى قبل الاقرار لا تمنع
صحة الاقرار اه منه
٩ تقرير على الشئ الاول
من الاصل الاول ايضا اه
منه
مطلب قال ارضها لى
وبناؤها فلان فهو كمال

وان علت انه لم يكن يبيع ولا هبة لا يصير ملكا لهذا الاقرار خاتمة من المحل المزروع (سئل) فيما اذا
اقرتني حصته وجوز امره الشرعى اقرارا شرعيا لى بنى شربة ان اخته فلانة تسحق الحصة
وقدورها كذا من الحنطة المزروعة فى بستان كذا وبستان كذا ومن ذلك من غرة رتونها البارزة
وصدقته اخته على ذلك وقبلت منه فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم رجل قال فلان نصف
غلة هذا البنان او قال نصف غلة هذا المذبح اقراره بالهبة الخاتمة من كتاب الاقرار القلة كما يحصل
من ربيع ارض او كرتها او جرة غلام او نحو ذلك مغرب وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن شخص
اقر ان زيدنى هذا القص المزروع النصف وعلى المقر القيام بمصالحه الى حين الكبر ثم فى السنة الثانية
اختلف القص ونبت قصبا آخر فادعى زيد نصفه بمقتضى الاقرار السابق فقال المقر انما كان اقرارى
بالقص الاول خاصة فاجاب يسحق المقر له الاصل والفرع (سئل) فى جانية اقره انا فى حصته بان
لا تحلم مع فلانة وفلانة الاخت فى ثلثي غراس البنان المعلوم المشتغل على اشجاره او كره رتوتون
مفرحين الاشهاد وان ذلك لهما اقرارا مقبولا منهما فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا يكوّن ثلثا الاشجار
بقرها للاختين (الجواب) نعم ولو اقر بشجرة عليها ثمر كان له الشجرة بقرها خاتمة من فصل فيما
يكون اقرارا بشئ اربشئين ومثله فى شرح المتنى لللاق من فصل فيما يدخل فى البيع بعمام (سئل) فى امرأ
اقرت بربع امته معلومة لتقبتها فى حصتها وجوز امره الشرعى اقرارا شرعيا مقبولا ثم ماتت
عن ورثة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم وصح اقرار الماذون بعين فى يده والمسلم ضمير
ونصف داره معا سنو بالاشجار وفى الخاتمة ذكر فى المتنى رجل قال لفلان نصف غلة هذا البنان
او قال نصف غلة هذا المذبح اقراره بالهبة ولوقال نصف دارى هذه او نصف عدى هذا او نصف
بستانى هذا لا يجوز ولا يلزمه هذا الاقرار شئ قالوا ان اضاف المال الى نفسه او لا بان قال عدى هذا
لفلان يكون حبة على كل حال وان لم يصفه الى نفسه بان قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر فى المتنى
رجل قال داري هذه لولدى الاصاغر يكون باطلا بانه اية ما بهما فاذا ارسل الاولاد كان باطلا وان قال هذه
الدار للاصاغر من اولادى فهو اقرار وهو ثلاثة اقسام اصرغ منه لانه لم يصف الدار الى نفسه ركز والقال
ثلث دارى هذه لفلان كان حبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا اه (سئل) فيما اذا
اقرتني بدارا شرعيا فى حصته وجوز امره الشرعى ان لاحق له مع زوجته عندى جميع بنة الحائون
المعلومة ولا فى جميع ما حوتها الحائون من القماش المعلوم وان ذلك كله ملكها ثم مات فهل يصح الاقرار
المزبور (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيدا واضما بعدى جنة معلومة مشقة
على غراس قاعدى عليه ما لم يوقف اهلى بان الجنة اضرار غراسا جارية فى الوقف المزبور ائبت ذلك
بالينة الشرعية لى القاضي فاعترف زيدا بان ارض الجنة جارية فى الوقف المرقوم وغان غراسها ملك
له فهل يدخل القراس تبعا ويكون كله للمقر له (الجواب) نعم حيث اقر ارض الجنة جارية فى
الوقف يكون كله للوقف المقر له ولا يصدق المقر له القراس تابع للارض والله اعلم وما هنا اصلا
احدهما ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار
لا تصح والثاني ان اقرار الانسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز اذا عرفنا هذا فقول اذا قال بناء
هذه الدار لى وارضاها فلان كان البناء والارض للمقر له لانه لما قال بناؤها الدار لى فقد ادعى لنفسه
فيما قال وارضاها فلان فقد جعل مقرا بالبناء المقر له تعالى الاقرار بالارض لان البناء تباع للارض لا
ان الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الاقرار وان قال ارضها لى وبناؤها فلان كانت الارض له وبناؤها
لفلان لا عمل قال او لا ارضها لى فقد ادعى الارض لنفسه وادعى البناء ايضا لنفسه تبعا للارض

٧ تبرع على الشئ
التانى من الاصل الاول
اه منه

مطلب
قال أرضها لقفلان
وبناؤها على نفسها القترله

مطلب
قال بناؤها لقفلان وأرضها
لقفلان آخر فهو كما قال
٦ تبرع على الاصل التانى
اه منه

مطلب
قال أرضها لقفلان وبناؤها
لقفلان آخر فهذا الاول
٥ تبرع على الاصل
التانى اه منه

مطلب
قال بناؤها لقفلان وأرضها
لقفلان آخر فهو كما قال

مطلب
فيماذا قال هذا الختام
فى الاصفه فانه الخ

مطلب
أقرانه لا يسبق قبله
لا تسبق دعوى الكفالة
السابقة

مطلب
أقر أحد الورثة بالدين
يؤخذ منه ان وفى ما ورثه به

مطلب
لو شهد أحد الورثة المقر
بالدين على المورث مع آخوان
الدين كان على الميت قبلة

مطلب
أقر بعض الورثة بالوصية
يؤخذ منه ما مضى

فاذا قال بذلك وبناؤها لقفلان فقد أقر لقفلان بالبناء بعدما اذاعه لنفسه والاقراء بعد الدعوى صحيح
فيكون لقفلان البنادون الارض لان الارض ليس يتابع لبنائه ٧ وان قال أرضها لقفلان وبناؤها على
كان الارض والبناء للمقر له الارض لانه لما قال أولا أرضها لقفلان فقد جعل مقرا بالبناء فيما قال
بناؤها على فقد ادعى لنفسه بعدما أقر لغيره والدعوى بعد الاقرار لبعض ما تناوله الاقرار لا تضع وان قال
أرضها لقفلان وبناؤها لقفلان آخر كان الارض والبناء للمقر له الاول لانه جعل مقرا للمقر له الاول بالبناء
فاذا قال بناؤها لقفلان جعل مقرا على الاول لا على نفسه وقد ذكرنا ان اقرار المقر على نفسه جائز وعلى
غيره لا يجوز ٥ وان قال بناؤها لقفلان وأرضها لقفلان آخر كان كما قال لانه لما أقر بالبناء أولا أصبح اقراره
للمقر له لانه اقرار على نفسه فاذا أقر بذلك بالارض لغيره فقد أقر بالبناء لانه التبرع بالارض لا اقرار بالارض
فيكون مقرا على غيره وهو المقر له الاول واذا أقر الانسان على غيره لا يصح وفي التمسك اذا قال هذا
الختم فى الاصفه فانه لك اوقال هذه المنطقة فى الاصل فانه لك اوقال هذا السقف فى الاصل
اوقال الاجامه فانه لك اوقال هذه الحجة فى الاصل فانه لك والمقر له يقول هذه الحجة فى ما يقول
قول المقر بعد ذلك بخبر ان لم يكن فى نزاع المقر به ضرر للمقر مؤمر المقر بالتزج والدفع الى المقر له وان كان
فى النزاع ضرر واجب الاقران عليه قيمة ما أقر به فله ذلك وهذا قول اى حنفية واى يوسف ومحمد رحمهم
الله تعالى ذخيرة من الاقرار (مسئل) فيماذا أقرز يدعى حصة وجواز امره الشرعى انه
لا يسحق قبل عمره مقام طلاق وأمره والا نريد الدعوى على عمره بكافة سابقة على الاقرار بالزور
فهل اذا ثبت اقراره لا تسع دعواه الزور (الجواب) نعم كفى بالخبره بقتل من المسوطة (مسئل) في
فيماذا كان زيدا يدعى بدمته عمر ومبلغ من معلوم من الدراهم فلهك عمرو عن ورثته وتركه طالب
زيد ورثته عمرو بدينه الزور فاقرا أحد الورثة بالدين وجدد بالقانون وفى ما ورثه به وقد قبضه زيد من
المقر الاول ان يريدا المقر استرادده منه بغير وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس
له استرادده والله تعالى أعلم أحد الورثة أقر بالدين للدعى به على مورثه وجدد بالقانون بدينه بالدين
كله يبنى ان وفى ما ورثه به برهان وشرح جميع وقيل حصة واختاره ابوالبث دعى للضرر ولو شهد هذا
المقرع آخر ان الدين كان على الميت قبلة وهذا على انه لم يحل الدين فى نصيبه بمجرد اقراره بل قضاء
القاضى عليه باقراره فلنقسط هذه الزيادة ذكر كذا فى شرح التنوير للملاى اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ
جميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية فتساوى القرناش من الاقرار اقول الذى يظهر انه
لورثه الدين قبل القضاء به عليه كان غزاة القضاء فلا يشتهل الرجوع مما دفعه مرضاه قبل القضاء كما
أقضى به المؤلف لانه قد فعل ما يلزمه به القاضى فصار الحاصل انه يلزمه بالترضى أو بقضاء القاضى وانما
توقف على القضاء عند امتناعه تصحيح شهادته مع آخر ما أقر به اذ لو حل الدين فى نصيبه بمجرد اقراره لم
صح شهادته حتى لوضى عليه به لم يقبل شهادته (مسئل) فى رجل مات عن زوجتين وعن
صم عصبة وخلف تركه فاقسم ما بينهم ثم ان الزوجتين اقرتا بجماعة معلوم ان المورث اوصى لهم ثلث
ماله والتم ينكر ذلك فكيف الحكم (الجواب) اذا ثبت الوصية باقرارهما فقط والم
منكر بشرى اقرارهما علم ما فيه يؤخذ منها ما يخصهما من الوصية المتزوجة قال فى العماد بفق فصل ٣٩
بعض الورثة اذا أقر الوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال واذا مات وترك لثلاثة بنين وثلاثة
آلاف درهم فاخذ كل ابن ألفا فدعى رجل ان الميت اوصى له ثلث ماله وصدة أحد البنين فالتقاس
ان يؤخذ منه ثلاثة اناصص ما فيه وهو قول زفر وفى الاستقسان يؤخذ منه ثلث ما فيه وهو قول
على سائرهم الله تعالى لان المقر له بالتفاسخ فى الكل ثلثه فى يد وثلاثة فى يد شرعية

ها كان اقرارا فيما قبل وما كان اقرارا فيما بعد غيره لا يقبل فوجد ان سلم اليه ثلث ما في يده اه
 (سئل) في امر اقامت عن اخت وابن عم عصبية وخلفت تركه فاقربان العلم بان زيدا ابن عم
 عصبية له في درجته فهل يستحق المقر له نصف حصة المقر (الجواب) نعم وارث معروف اقر بورث
 آخر فاقه ما يدم على موجب اقراره اذ اقراره استحقاق المال فينفذ في حق المال لا في حق التصادف فيه
 فيجوز التسب على المقر فلو اقر بآخر بعده فلو صدقه المقر له الاول اقسامه ما يدم بحسب ما اقر ولو
 كذبه فلو دفع للاول بقضاء فلا يمن فيصير ما دفع كمالك فيقسم ما يدم منه ما ولو دفع بلا قضاء يحصل
 المدفوع كما في يده فيمنع ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد اقر بانه سلم بنسب حق
 فيمنع فصولين في ٢٩ وفيه مات وترك اخوين فاقرا احدهما باخ وانكر الاخر فالمقر سعى الاخر
 المقر له نصف ما يدم في قول احماد بن عذبان ان لي بلي بيطه ثلث ما يدم (سئل) فيم اذا صالح
 احد الورثة وبارا ابراءا مات ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تنفع دعوى الوارث المشهد على
 نفسه في حصته منه (الجواب) نعم تنفع والمسالمة في التنوير في آخر كتاب الاقرار وفي
 السادس من صلح الرزمية قال تاج الاسلام ويضبط صدر الاسلام وجده صالح احد الورثة وبارا ابراء
 عاتما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولها ان يقول يجوز دعوى
 حصته منه وهو الاصح ولها ان يقول لا اه وقد اثنى به الخبير الرمي وقال وحيث ثبت الاصح
 لا يبدل اه اقول ما اثنى به الخبير الرمي قدرته معاصر العلامة الشرنبلالي في رسالة هاهنا تنقيح
 الاحكام في الاقرار والاراءا لمخاص والمعام وهي رسالة حافلة بنبط فيها الكلام وواضح بها المرام
 وقال ان البراءة العامة بين الوارثين مائة من دعوى شيء سابق عليها كان او دينا مبراث وغيره
 وحقق ذلك بان البراءة اماعة بين اهلها من العين والدين كلا حتى اولاد دعوى او لخصومة في قبل
 فلان او هو يرى من حتى اولاد دعوى لي عليه ولا تعلق لي عليه ولا استحق عليه شيئا وليس لي معه امر
 شرعي او ابراءة من حتى او ما لي قبله واما خاصة بدين خاص كابرأته من دين كذا او بدين عام كابرأته
 مما لي عليه فبرأ عن كل دين دون العين واما خاصة بعين فتصع لنفي الثمان لا الدعوى فيدعي بها على
 الخصامط وغيره وان كان الابراء عن دعواها فهو صحيح ثم ان الابراء لخصص مجهول لا يصح وان لمعلوم
 يصح ولو عن مجهول فقول له قبضت تركه مورثي كلها او كل من لي عليه شيء او دين فهو برئ ليس ابراء
 عاتما ولا خاصا بل هو اقرار مجرد ولا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لادين لي على احد ثم ادعى على
 رجل دينا صالح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه ايضا قول الرجل هو برئ مما لي عنده اخبار عن ثبوت
 البراءة فلا تشايع في العادة قال ذوالبدليس هذا لي وليس ملكي ولا حق لي فيه او نحو ذلك ولا منازع
 له حينئذ ثم اتعاه احد فقال ذوالبدليس فاقول له لان الاقرار لمجهول باطل والتناقص انما يمنع اذا
 تضمن ابطال حق على احد اه ومثله في القبض وتنازع المقتدين وفي الخلاصة لاحق لي قبله يدخل
 فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجناية وحده اه وفي الاصل فلا يدعي انا ولا كفالة نفس او مال
 ولا دينا ومضاربة او شركة او ودية او ميراثا او عبدا او دارا او شيئا من الاشياء حادثة بعد البراءة اه
 فهذا علمت الفرق بين ابرائك ولا حق لي قبلك وبين قبضت تركه مورثي او كل من لي عليه دين فهو
 برئ والمضابط معناه وعلمت سلطان فتوى بعض اهل زماننا بان ابراء الوارث وبارا ابراءا عاما لا يمنع من
 دعوى شيء من التركة واما عبارة الرزمية أي السابقة فاصلها معزول الى الخط ومع ذلك لم يقد ابراء فيها
 بكونه لعين او لا وقد عتلت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد في الرزمية اجتماع الصلح المذكور في
 التمون والتنوير في مسألة التفريق جمع البراءة العامة لعين فلا يصح أن يقال فيه لا رواية فيه كيف وقد قال

مطلب
 اقرار أحد الورثة وبارا ابراءا
 فاقه فيما يدمه

مطلب
 صالح الوارث وبارا ابراءا
 ثم ظهر شيء من التركة
 هل تنفع دعواه

مطلب
 البراءة العامة واما خاصة
 بدين خاص او عام او بين

مطلب
 الابراء لخصص مجهول
 لا يصح وان لمعلوم يصح
 ولو لمجهول

مطلب
 لاحق لي قبله يدخل فيه
 العين والدين

فانصفنا انقضى الروايات على انه لا تسع الدعوى بسد ما لا شيء حادث وان سكان المراد الصلح
والا برأه بقوله قبضت تركه مورتي وليس في غيرها الا استوفيته فلا يصح قوله لا رواية فيه أيضا
لما قدمنا من النصوص على صحة دعواه بسده وانقضى الروايات على صحة دعوى ذي الدار القربان لا ملاك
في هذه العين عند عدم التنازع ولو سلمنا أن المراد من عبارة البراءة الا برأه لمن فهو ما بين لما في المحط
عن البسوط والاصل والجامع الكبير ومشهور الفتاوى العتدة كالتجانية والمخالصة فيقدم ما فيها وأما
ما في الاشياء والبحر عن القينة افرق الزوجان وبراء كل صاحبه عن جميع الدعاوى ولزج أعيان
قائمة لا تبرا المرأه منها وله الدعوى لأن البراءة ما يصرف الى الدين لا الاعيان اه فمعمول على
حصوله بمسألة خاصة كقوله أبرأته عن جميع الدعاوى على عليها فيخص الدين فقط لكونه
مقدما على غيرها وبثبته التحليل ولو بقي على ظاهره فلا يحدل عن كلام البسوط والمحط وكافي المحاكم
المصرح بمعم البراءة لكل من أبرأه ابرأه عما وفي القينة لو أبرأه الصلح عن جميع دعاويه ونصوصاته صحيح اه
صح وان لم يصح بمسألة الصلح اه وفي المحاوي المحسيرة أبرأته عن جميع دعاويه ونصوصاته صحيح اه
وفي جامع الفصولين أبرأه عن جميع الدعاوى فأدعى عليه ما لا يارث فلو مات مورته قبل أبرأته لا تسع
دعواه وان لم يعلم بوجود مورته عند أبرأته اه ومثله في الخلاصة والبرازة هذا خلاصة ما حره
الشرنبلاني في رسالته المذكورة وقدمت المولى تعالى على عبده المحقق عند الوصول الى هذا المحل بتقرير
رسالته سميت الاعلام بالاعلام باحكام الابرأه العام وقفت فيها بين عبارات متعارضة وقدفت ما فيها
من المناقضة * والذى تحررت في هذه الرسالة في خصوص مسألتنا ان الابن اذا شهد على نفسه انه
قبض من وصيه جميع تركه والده ولم يسبق له منها قليل ولا كثير الاستوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي
وقال هذه من تركه والدي تركها ميراثا لي ولم اخضها فهو على حجه وتقبل بيته كاي شخص عليه في آخر
احكام الصغار للاشروشي معنى بالتثني وكذا في الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا
في ادب الاوصياء في كتاب الدعوى معنى بالي المتني والتجانية والتابع مصرحين باقرار الوصي بقبضه
من الوصي فليس الاقرار بالمجمل كادعاء الشرنبلاني وعن نص على ذلك التصريح أيضا العلامة ابن
الحنابلة في شرح الوهبية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما طبقوا عليه من عدم صحاح
الدعوى بسد الابرأه العام بان الظاهر انه استحسان ووجهه ان الابن لا يعرف ما تركه اياه وعلى
وجه التفصيل غالباً ما تقتضى صحاح دعواه اه ولهذا جعل صاحب الاشياء المسألة مستثناة من ذلك
المعمول الذي طبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقض ميراثه من بقية الورثة وبراءة لهم فانه
لا تسع دعواه خلافا لما فتى به الحيز الرمي مستند الى ما لا يدل له كما أوضحته في تلك الرسالة فلا يحدل
عما قبله لعدم النص في ذلك فان محاصل الفرق بين اقرار الابن للوصي وبين اقرار بعض الورثة لبعض لما
في البرازة عن المحط لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكره والا تسع دعواه وان أقروا
بالتركه ابرأوا راد عليه اه ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو الذي يتصرف في مال التيم بلا اطلاع
فيعذر اذا بلغ وأقربا لا يستقام منه فلهذا بخلاف بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في مال ولا في شيء من
التركة الا ما اطلاع وصيه القائم مقامه فلم يدر بالتناقص ومن اراد رد بالبيان ورفع الجاهالة فعليه
بتلك الرسالة في قسمها الكتابية * لذوى الدرية * والله تعالى اعلم * (سئل) في امر اقامت عن أم
واخت شقيقة وخلفت تركه مشقة على ائمة وأوان اشهدت الاخت المزبورة على نفسها بدسعة
بعضها انما سقطت حقها من بقية ارضها وتوكلها لامها المزبورة فهل لا يصح الاقاط المذكور
(المجواب) * الارث جبري لا يسقط بالاسقاط * (سئل) فيم اذا أقر رجل لابنه شيء

مطلـ
اذا أقر الوصي بأنه قبض تركه
مورته من الوصي فهو على
حجه بخلاف ما اذا كان
ذلك بين الورثة

مطلـ
الارث جبري لا يسقط
بالاسقاط

وثبت عند الحاكم أنه أقر في حصة وسلامته وحكم القاضي بهذه الأقرار في الحصة وتغذ حكمه قاض
 آخرون من الهرقا في ولدت أن أقر أنه كان في المرض وهو محتسب العقل ويقول إن له مئة على ذلك
 فهل نسمع هذه الدعوى وتقبل البينة عليها مد الحكم السابق أم لا ؟ (الجواب) لا نسمع هذه
 الدعوى مد الحكم السابق الذي ثبت أنه حكم شرعي كنه الفقير معرفة فاقه عن غنه أقول هذا حيث
 وجد الحكم بأنه في الحصة مستوفيا شرطه بأن ادعى الآن المقر له عند الحاكم بأن هذا الشيء له وإنه أياه
 أقر له بذلك فأنكر الالب أو من يقوم مقامه ذلك وادعى أن أقراره المزبور في حال اختلال عقله فأنبت
 الآن بالبينة أنه في حال الصحة والافيد بالكتابة في الصلح بأنه أقر له في حال صحته بدون دعوى
 وانكاره لحدادة شرعية لا يكون حكما نعم لو تراضت شهود الصحة وشهود المرض فشهود الصحة أولى
 كما في الشهادات ؟ (سئل) فيما إذا كان لقيم حانوت جارية في ملكه وفي تواجز يد
 بالعاملي من وصه الشرعي عليه يدفع امرئها لوصيه المزور كل يوم وجرى على ذلك مدة ثم يدعى
 خمس سنوات فأم يدال أن يدعى أن الحانوت جارية في ملكه فهل يكون استنفاؤه أقرارا بأن له ملك
 له فيها فلا نسمع دعواه المزبورة ؟ (الجواب) نعم وكذا الاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء
 والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء
 أو وصاية للتنازع شرح التنوير لعل في من الأقرار أقول كتب هنا فيما علقته على شرح التنوير ما نصه
 قال في التبريلالة كون هذه الاشياء أقرارا بمد الملك للباشر متفق عليه وأما كونها أقرارا بالملك
 لذى اليد فقه رايان على رواية الجامع عند الملك الذي اليد وعلى رواية الزادات لا وهو الصحيح كذا
 في المسنن وفي جامع الفصولين صحح رواية أفادة الملك فاختلف التصحيح للرايين ويتن على عدم
 أفادته ملك المدعي عليه جواز دعوى المقر بها التبرير اه وتقل السابق في عن الاقروى أن الأكثر
 على صحيح ما في الزادات وأنه ظاهر الرواية اه قلت فيقتي به لترجحه بكونه ظاهرا لرواية وان اختلف
 الصحيح ؟ (سئل) فيما إذا قال رجل لمجاعة ان طلق زوجتي يكن لماعدى كذا من الدراهم
 ويريد الآن طلاقها فهل إذا طلقها بالبرء دفع المال ؟ (الجواب) نعم لأن تعليق الأقرار
 بالشرط غير صحيح كافي التون والبصر ؟ (سئل) في متاجرستان امرأ مؤجره من دين له عليه
 على أن يؤجره البستان مدة أخرى مستقلة ثم امتنع المؤجر من إيجاره ويريد المتاجر مطالبة بدنيه فهل له
 ذلك ؟ (الجواب) نعم ففي الأكثر من مسائل منشورة من اليسوع فيما يبطل بالشرط الفساد
 ولا يصح قطيعة بالشرط إلى أن قال والابرا من الدين أي لأنه تعليق من وجه حتى يرتد بالرد وإن كان
 فيه معنى الاقطاع ويكون معتبرا بالتيكات فلا يجوز قطيعة ويتن ماذا علقه بكائن كقولهم ان
 كانت الشمس طالعة فأنت بري من الدين لقوله من الطلق به تعبير الخ نهر ؟ (سئل) في
 ذمبة هلكت عن زوج وبنت منه وأخت شقيقة ذميين وخلف تركه فآقر الأخ والأخت انهما قضا
 من الزوج ما نصحه ما بالارث من احتما الهالكه ثم ادعى انهما كانا كاذبين في الأقرار المزبور وانهما
 لم يقضا شيئا ثم كتبناهما بلفظ المقر له انهما لم يكونا كاذبين في أقرارهما ؟ (الجواب) نعم
 أقر رجل بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقررت فلفظ المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقر به
 ولست يبطل فيما ادعى عليه كمن من شئ الفرائض فأنقاد أن أقراره بالدين وغيره كالارث الحكم
 فيه سواء جمعه في الملقى قوله ولو أقر بحق اه وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى شاة وأقر برؤيته
 عند اليهود ثم صدقته ادعى أنه لم يكن رأه أو أرادته فأجاب إذا ادعى المشتري مد أقراره برؤية
 المبيع احتج أقررت بذلك ولم يكن رأيت المبيع وكذبه البائع حلف البائع أن أقراره بذلك كان بعد

حظ
 إذا ثبت أن الأقرار في الصحة
 لا نسمع دعوى أنه في المرض

حظ
 الاستيلاء والاستيلاء
 عليك ذي اليد

حظ
 الصحيح أن الاستيلاء
 والاستيلاء لا يكون أقرار
 عليك ذي اليد فله أن يدعيه
 لغيره

حظ
 تعليق الأبراه بالشرط لا يصح
 إلا بشرط كائن

حظ
 إذا أقر بحق ثم ادعى أنه
 آقر كاذبا يبطل المقر له

الرؤية والعرفه به فان حلف لم يلق الى انكار المشتري وان نكل فلم يمتري الرأه واجب
 ايضا ذلك في التجربة بوجوب ظنهما * (سئل) * فيما اذا باعت هند ربيع دارها من زيد بن
 معلوم اقرب بقضه منه ثم ماتت عن وفة طلبوا الخليف زيد المزبور ان موثقتهم عند الم نكل كاذبه
 في اقرارها فهل تصاب الورثه الى ذلك بحلف زيد كاذكر * (الجواب) * نعم اقول قال
 في صدر الشريفة ومن المسائل الكثيرة الوقوع انه اقتر ثم ادعى انه كاذب في اقراره فتدلى حقيقه
 وعنده حلفه تعالى لم يلق الى قوله لكن نفى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المقر
 له يحلف ان المقر لم يكن كاذبا وكذلك ادعى وارث المقر ضد الحلف الى قوله لان حق
 الورثه لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والامع الخليف لان الورثه ادعوا امر الوارث المقر له يلزمه فاذا
 انكر سخط اه وفي الزيلعي يحلف وعليه القوى لضراحوال الناس وكثرة المجادل والمخاينات
 وهو يشترط والمذمى بالضره العين ان كان صادقا فصار اليه اه والله تعالى اعلم * (سئل) *
 فيما اذا كان لراة ذمة انصبا زيد مبلغ معلوم من الدراهم فأبرأته منه ومن كل حق ابراءه ما شرعا
 مقبولا من زيد ثم اقرب زيد بالمبلغ المزبور فهل يكون الاقرار المزبور باطلا ولا يبود بدسقوطه بالابراء
 * (الجواب) * نعم اقرب الدين بعد الابراء منه لا يلزمه اشياء في الاقرار وفي السابق لا يبود اقول
 وهذا بخلاف الاقرار بالدين بعد ان ابراءه جميعا ابراءا مافان الاقرار صحيح فهو ربيع ما اقربه من
 الدين لا م كان تصد الم ملك فيها مؤخذة له باقراره وتحصيا لكلامه على طريق القضاء
 والعين قابله لذلك بخلاف الدين لكونه وصفا قد سقط فلا يبود كذا افاده الشربلاني في رسالته
 تنقيح الاحكام * (سئل) * في المغلوج اذا نفي كذلك اكثر من خمس سنوات ولا يراد كل
 يوم ولا يضر حاله فاقربه لبعض روثه بعين وبدن معلومين لدى بيته شرعية فهل يقع اقراره
 المزبور وموجبه للعصم في ذلك * (الجواب) * نعم وتقدم تعللها في البيع * (سئل) * فيما اذا
 اقرب زيد في حصته بان عليه وفي ذمته ذمة انصبه عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ليكره وكان عمرو حاضرا
 معه في مجلس الاقرار سا كاقام بكره الا ان يطالب عمرو بالمبلغ المذكور زاعما انه يلزمه بسكوته فهل
 ليس له مطالبته ولا عبرة بزمجه * (الجواب) * نعم الاقرار جهة قاصرة تقتصر على المقر وحده
 دون غيره * (سئل) * فيما اذا اقرب زيد لغرو مبلغ معلوم من الدراهم دبنا عليه ثم ادعى الغلط
 والمخاطبة فهل تكون دعواه غير مقبولة * (الجواب) * نعم يؤخذ باقراره المذكور في هذه الحالة
 واذا اقر بشيء ثم ادعى الخطأ قبل كافي الخاصة الا اذا اقر بالطلاق بنا على ما نفي به الفتى ثم تبين
 عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع الفصولين والفتية اشياء من كتاب الاقرار يبي لا يقع ديانة وبه صرح
 في الفتية مع آخر الاقرار ومثله في العلاني * (سئل) * فيما اذا برهن على قول المذمى انه مطلق
 في الدعوى فهل يصح الدفع المزبور * (الجواب) * نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره في
 فصل الاستبراء قبل كتاب الاقرار * (سئل) * فيما اذا اقرب رجل في عرض موته بأرض في يده
 انها وقف كلف التحكم * (الجواب) * ان اقرب وقف من قبل نفسه من الثلث كعرض يقرى بقيته
 عبده او غيرها انه تصدق به على فلان وان اقرب وقف من جهة غيره فان صدق ذلك الغير او روثه حاز
 في الكل وان اقرب وقف ولم يبين منه اومن غيره فهو من ثلث المال جواهر الفصولي * (سئل) * وفي
 رجل اقرب حصته أن بذمة لانيته الضرة كذا من الدراهم استدانه من ملها ثم مات عنها وعن روثه
 آخرين فهل يصح اقراره * (الجواب) * نعم قال في التتوير والاقرار للرضيع صحيح وان بين المقر
 سببا غير صالح منه حقيقة كالاقراض * (سئل) * في امرأة اقربت في حصتها ان جميع ما هو داخل

مطلب
 اذا باع القارض معلوم من
 احد روثه واقر بقضه ثم
 مات عن وفة آخرين
 يشكرون ذلك

مطلب
 أبرأ من الدين ثم اقرب له به
 بطل الاقرار

مطلب
 اقرار المغلوج المتناول صحيح

مطلب
 اقرب على نفسه وعلى اخيه
 واخوه ما كت لا يلزم اخاه

مطلب
 اقتر ثم ادعى الخطأ والمخاطبة
 لا يصح

مطلب
 برهن على قول المذمى انه
 مطلق في الدعوى يقبل

مطلب
 اقرب في مرضه بأرض في يده
 انها وقف الخ

مطلب
 الاقرار الصغير بالدين صحيح

منزلها لابنها الصغير وقبل أبوه ذلك وصديقها مرضت وماتت عنهما وعن ورثة آخرين فهل يكون
 الاقرار المزبور صحيحا * (الجواب) * يصح هذا الاقرار صاعدا كترجحه في الخاتمة * (سئل) *
 فيما اذا كان زيد حصة معلومة في ربيع وقف جده فلان فاقر زيد في حصة أن هجر استحق الحصة
 المزبورة معلومة دون وجه صحيح شرعي اقرارا شرعيا لدى هيئة شرعية فهل يكون ربيع الحصة المزبورة
 للقر له مدام القر حيا في المدة المزبورة * (الجواب) * يصح الاقرار المذكور والمال في الخصاص
 اقول وبسببنا الكلام عليها في كتاب الوقف * (سئل) * في ذمى هلك عن ورثته وتركه مستغفلة
 يدون عليه جماعة معلومين وله دين على ذمى مثله يزعم أن الهالك أبراهم عن الدين المزبوري مرض موت
 الهالك فهل يكون الاقرار غير جائز * (الجواب) * نعم كافي تنوير الابصار والبحر والخلاصة * (سئل)
 فيما اذا كان لا يتم مبلغ معلوم من الدرهم بدينهم وعلمهم وصح عليهم من قبل القاضي فأبرأت
 عنهم عن المبلغ المذكور والمحال أن المبلغ لم يجب بمقدار المبلغ فهل يكون الاقرار غير صحيح * (الجواب) *
 حيث كان المبلغ المذكور غير واجب بمقدار المبلغ الوصي المرفوعة فأرأوا غير صحيح وقالا لا ينعزل الوكيل
 بالقبض وهو لا يلزم له ولا نه تبرع في حق الصغير فلا يجوز كافي أدب الاوصياء وغيره

* (باب اقرار المريض) *

* (سئل) * في رجل باع من آخر كرمه معلوم في حصة وسلامته يباعا تأشريا بغير معلوم من
 الدرهم ثم أقر في مرض موته باستيفاء أكثر الثمن من المشتري لدى هيئة شرعية وأوصى بباقي الثمن بأن
 يدفع له أشته زيد وما فضل يستفقه عليه ومات عن وارث لا دين عليه ولا مال له سوى ذلك فهل يكون
 اقراره باستيفاء الثمن من غريمه وبسبب جائز * (الجواب) * نعم اقول وبما نقل المسألة قريبا
 * (سئل) * فيما اذا كان لأمرأة دين زوجها بدين معلوم من الدرهم بسبب دين ومهر معلوم
 مؤجل فاقرت في مرض موتها بقبض الدين والمهر المذكورين ثم ماتت عنه وعن ورثته لم يميزوا الاقرار
 المزبور فهل يكون الاقرار المزبور غير جائز * (الجواب) * نعم ولو للمريض دين على وارثه فاقر بقبضه
 لم يميز سواء وجب الدين في حصة أو لأعلى المريض دين أو لأمرأة اقرت بقبض مهرها فلو ماتت وهي
 زوجته أو ممتدة لم يميز اقرارها والابن ملقتها قبل دخوله جاز جامع الفصولين * (سئل) * في
 مرضه مرض الموت أبرأت فيه زوجها من دين لها بدينه ومن مؤخر صداقها للمعلوم لها عليه وماتت من
 مرضها المذكور عنه وعن ابن وبنت من غيرهم لم يميزوا الاقرار المذكور فهل يصحكون الأبراء غير جائز
 * (الجواب) * نعم قال في التنوير أبرأتهم مدينه وهو مدينون غير جائز لا يجوز أن كان أجنبيا وان
 كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض مديونا أو لأمرأة اه مريض أبرأتهم من دين له عليه
 أصلا وكفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتسابه له على غيره وجاز أبرأته الأجنبي من دين له عليه الآن
 يكون الوارث كقبضه فلا يجوز اذ يبرأه به ولو كان الأجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز أبرأته من
 الثلث ولم يميز اقراره بقبض شيء منه اذ فيه إراءة الكفيل فصولين وفيه عن الجماعة اقراره أبرأته فلان في
 حصة من دينه لم يميز اذ لا يملك انشاءه للصل فكذا المحكية بخلاف اقراره بقبض انشاءه
 فيملك الاقرار به ومز أن اقراره لوارثه لم يميز حكاية ولا ابتداء ولا اجنبى يجوز حكاية من كل ماله وابتداء
 من ثلثه اه وما عزاها الى الجماعة نقله في البدائع أيضا وقال في نور الدين وقوله اذ لا يملك انشاءه للصل
 مخالف لما رآنا من قوله وجاز أبرأه الأجنبي اللهم لأن بعض علم القدرة على الانشاء بصورة كون فلان
 وارثا وبصورة كون الوارث كقبضه فلان الأجنبي في اطلاق كلامه نظرا أو يكون في حصة أبرأه المريض

مطلب
 أقربت بأن جيع ما في منزله
 لابنها الصغير وصديقها أبوه

مطلب
 أقرب ربيع حصة من الوقف
 بأنه يستفقه فلان مدة كذا

مطلب
 من عليه دين مستغرق لا يصح
 أبرأته مدينه في مرضه

مطلب
 اذا أبرأت الأم الوصي مدينون
 الائتمار من دين لم يجب بقبضها
 لم يصح

(باب اقرار المريض)

مطلب
 باع في الحصة وأقر في مرض
 موته باستيفاء أكثر الثمن

مطلب
 لا يصح اقرار المريض بقبض
 دين له على وارثه

مطلب
 لا يميز أبرأه المريض وارثه
 وكذا الأجنبي ان كان المريض
 مديونا

قوله الكفيل له الاصيل
 اه منه

أحدنا من دين له عليه روايتان ثم ان قوله بخلاف اقراره بقض الخ بخلافه مافي الخلاصة من قوله لا يصدق في قبض القرن الا بقدر الثلث فقل في هذه المسألة روايتين أو أحدا مافي الكاين سهو الظاهر أن هذا أصح مافي الخلاصة والله أعلم أقول يؤيد مافي جامع الفصولين عن الجامع لوله عليه ألف درهم قرض أوغن فأقر في مرضه بقضه ثم مات يصدق وعنده لولاع في مرضه وأقرض فبات ولا مال له سواء وعنده دين وجب في مرضه أو أقر فيه بقضه فلو لم يكن دين عليه يصدق لا لوعليه دين ثم ان الذي يظهر في الجواب عن مسألة الامراء المارة أن الامراء قد ضمن ثلث المال اذا لا يفتي انه تبرع بلا عوض وقد صرحوا بأن تبرع المريض من الثلث فقوله فيما مر وما زاراه الاجنبى أى من الثلث وقوله اذا لا عليك النساء للعالم أى من كل ماله وهذا الجواب احسن مما تقدم ثم رأيت ذلك مصرحاً به في المجورة حيث قال وان قال المريض قد كتبت ابرأت فلان الدين الذي عليه في صحتي لا يجوز له لا عليك البراءة في الحال فاذا استدعاه في زمان متقدم ولا يعلم ذلك الا بقوله حكمتنا بوجودها في الحال فكانت من الثلث اه وفيه الحمد لكنه مخالف لقوله فيما مر ولا اجنبى يجوز حكاية من كل ماله وابناءه من ثلثه وسند كفي جواب السؤال الا في عام الكلام على ذلك * ثم اعلم انهم قد ذكروا هنا عاربات ظاهرها متناقض منها ما مر ومنها مافي الخلاصة ان المريض اذا أقر باستيفاء دين الصحة في المرض يصح سواء كان عليه دين صحة أو لا اه ومثله في الولوالجية فهذا أيضاً مخالف لما مر من قول لا يصدق في قبض القرن الا بقدر الثلث ومثله مافي الخلاصة أيضاً لو أقر قبض دين له كان في المرض يصدق من الثلث ومخالفه مافي المخاتبة لولاع المريض عينا من أعيان ماله من اجنبى ثم أقر باستيفاء الدين مع من جميع ماله اه ومنها مافي الخلاصة أيضاً من قوله ولو أقر باستيفاء دين اقرضه في مرضه لا يصح لوعليه دين صحة والا حاز اه فقوله والواجب يقضى أن يصدق من كل المال لا من الثلث فقط قال في نور العين ولعل في هذه المسألة أيضاً روايتين أو أحدهما قوله سهو والله أعلم اه وقد علت قوله المارة الظاهر ان هذا أى تصديقه من كل المال أصح ولكن فيه تفصيل قال شيخ مشايخنا السباحاني وفي البدائع فان أقر المريض باستيفاء دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه دين الصحة أو لا وان أقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض فان وجب بدلاء عما هو مال لا يصدق في حق غرما للصحة ويصدق في حقهم فيما وجب بدلاء عما ليس بمال اه وظادرا ملقاه انه يصدق ويستغن من كل التركة وهو صريح المحيط ويظهر في العمل بما في الخلاصة فيما فيه تهمة اه كلام السباحاني ومن خطه نقلت وأراد بالتهمة ما اذا قامت قرينة دالة على أن مراده اضرار الورثة أو الفرما موانه كاذب في ذلك الاقرار ويؤيده مافي حاشية البيري عن التاترخانية شهدت المرأة شهودا على نفسها الا انها ولا نعم بامر بدليل اضرار الزوج أو شهد الرجل شهودا على نفسه بمال الا ولا در يديه اضرار باقي الا ولا دوا الشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يقبلوا الشهادة الخ ولا يفتي أن المراد الا الشهادة في حال الصحة اذا اقرار في المرض لا وارت غير صحيح أصلا ولو شهد الشهود به فثبت سوغ للشهود عدم الشهادة فيما اذا قصد الاقرار اضرار لا نه جور فينبغي للقاضي عدم سماع تلك الدوى حيث علم ذلك أو قامت له عليه قرينة ظاهرة قومه له ما اذا أقر المريض بقض دينه من الاجنبى لكن هنا اقراره له فديكون بطريق البراءة والوصية فينبغي نفاذه من الثلث لان ابراءه الاجنبى جائز بخلاف الوارث هذا غاظة ما تحترق في هذا المقام وبأن في ريبه مزيد كلام والله تعالى أعلم * (سئل) في مريض مرض الموت أقر لاجنبى بغير معلومة لم يعلم ملكه لها في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة مات عن ورثة تركته فهل يصح اقراره من كل ماله (الجواب) نعم والمسألة في التحريم من من عليه دين الصحة فأقر في مرضه لاجنبى دين أو عين في يده مضمونة أو غير

قوله اذا لا يفتي قال في المجورة
واعلم أن تبرعات المريض
تعتبر من الثلث كالهبة والعتق
والتدبير والمحاباة فيما لا يتباين
فيه والبراءة من الدين
وأشياء ذلك اه منه

مطلب

فيما اذا أقر في مرض الموت
بأنه أبرأه دينه

مطلب

في اقرار المريض للاجنبي

منهوية أو أمانة بأن قال مضاربة أو أمانة أو ودية أو وصيا عتدم دين الحصة عبادية عن فريد
 رجل فآقر بهارجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من أسبب الملك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
 الفضل مع اقراره حكما ولا تحمل للقر له وان أراد القتر بهذا الاقرار فلكما قال لا يملكه لان الاقرار اخبار
 وليس بملك خاتبة اقراره بين لاجني فاذ من كل ماله ما عر رضى الله عنه ولو لم يكن فذلك
 الا اذا علم ملكه له في مرضه فبصدق ثلث ذكره المصنف في ماله فليحفظ علاقي على التنوير وصار معين
 الفتى لصاحب التنوير وهكذا قال في الاصل اذا اقرار الرجل في مرضه لغير وارث فانه يجوز ان احاط ذلك
 عاله وان اقر لوارث فهو باطل الا ان صدقه الورثة وهكذا في عامة الكتب المتعبرة من مختصرات المجامع
 الكبير وغيرها لكن في الفصول العادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء و اقراره لاجني
 يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو محال فلهذا اطلقه المشايخ فيصايج
 الى التوفيق وينبغي ان يوفق بينهما بأن قال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقراره وفي الحقيقة
 استدله بملك بأن يعلم وجهه من الوجود ان ذلك الذي اقرب له ملكا وانما قصدنا وجهه في صورة
 الاقرار حتى لا يكون في ذلك منه ظاهرة على القر له كما يقع لبعض انه يتصدق على فقير مرضه بين
 الناس واذا اخلا به وبه منه أو لا يصعد على ذلك من الورثة فيحصل منهم اية في الجملة بوجه ما أو اما
 الحكاية فهي على حقيقة الاقرار وهذا الفرق اجاب بعض علماء هذا من المحققين قلت وما يشهد لصحة
 ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب التقنية في فصل اقرار المريض ونبرعاته اقرار الصحيح بسبقه بدأ به
 فقلان ثمرات الاب والابن مرض فانه يشترع خروج العبد من ثلث المال لان اقراره ترددين أن يموت
 الابن أو لا فيقتل وبين أن يموت الاب أو لا فيصير نصار كالاقرار للمتداني في المرض قال فهذا كما تنصص
 على أن المريض اذا اقر بين في يده لاجني فانه يصح اقراره من جميع المال ان لم يكن ملكه اما حال
 مرضه معلوما حتى امكن جعل اقراره اظها را فاذا علم ملكه في حال مرضه فآقراره لا يصح الا من ثلث
 المال قال وانه حسن من حيث المعنى اه قلت قد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية
 يخالف ما اطلقوه في مختصرات المجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحا مطلقا وان احاط به
 واقه سبحانه اعلم اه كلام معين الفتى لصاحب التنوير اقول حاصل هذا الكلام أن اقرار المريض لاجني
 صحيح وان احاط بكل ماله لكنه مشروط بانما لم يعلم انه ابتداء فملك في المرض كما اذا علم أن ما اقرب اه
 دخل في ملكه في مرضه كافي الصورة المذكورة فان اقراره بأنه ملك فلان لاجني دليل على انه ابتداء
 فملك كما يقع كثيرا في زماننا من أن المريض يقربا لثني لغيره اضرار الوارثه فاذا علم ذلك تصد ثلث ماله
 وهو معنى قول الفصول العادية وابتداء من ثلث ماله لكن انت خبير بان المعقد أن الاقرار اخبار لا بملك
 وأن اقر له بشي اذا لم يدفع له القبر مرضاه لا يحمل له اخذه دابة الا اذا كان قد ملك ذلك بنصيب أو وصية
 وان كان يحكم له بأنه ما كنهه على ظاهر الامور ان المقر صادق في اقراره فلي هذا اذا علمنا ان هذا القتر
 كاذب في اقراره وانه تصديه ابتداء فملك فالتنظر الى الدابة لا يملك المقر له شيئا منه والتنظر الى القضاء
 في ظاهر الشرع يصحكه بالكل فلا وجه لتقصيص فاذ من ثلث لا تحجب صدقته في اقراره في ظاهر
 الشرع عز من ماله وان احاط به فلذا اطلق اصحاب المتن والشرع فذا الاقرار لاجني من
 كل المال فليس فعاذ كوفي التقنية شئ من الحسن لامن حيث المعنى ولا من حيث الرواية ولا يصحكون
 فيه تأييدا ذكر من الفرق اللهم الا أن يحمل الاقرار للمزبور على الهبة وفي المرض وصية لكنه مشروط
 فيها التسليم وان كان حكمها حكم الوصية كما سرحو له وفي مختص التنوير من كتاب الاقرار قال جميع
 ما لي اوطا ملكه له هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال تارحه والاصل انه متى اضاف القر له الى ملكه

قوله بعض علماء عهدنا الخ
 هو العلامة شيخ الاسلام على
 المقدسي فان هذا الجواب
 له اجاب به على سؤال
 من الترتاشي صاحب
 التنوير كما نقله المختار الى
 في حاشية الفصولين احسنه
 مطلب

مهم في تحقيق اقرار المريض
 لاجني حكاية وابتداء

المريض اذا وصي في مرض
 الموت ولم يسلم حتى مات
 بطلت الهبة لان الهبة
 في مرض الموت في معنى
 الوصية ولو الهبة اه منه

كان فيه ثم قل عن المخ اقر لا تبعين ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون
اقراراً او غلباً كائني الثاني فبراعى فيه شرأنا التملك اعطى هذا قولهم الاقرار اخبار بالتملك اتفقوا حيث
لم يصف المقر به الى ملكه ولم يكن معلوماً بأنه ملكه والاحصل التناهي بين كلامهم وكتب هذا في اعطته
على التوزيع وصايا النهاية ما فيه وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى لقلان فهو وصية ولو
قال لقلان سدس في دارى فاقراراً لانه في الاول جعل سدس دارى جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون
ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دارنفة طرفاً للسدس الذي جماء لقلان وانما يكون داره
طرفاً لذلك السدس اذا كان السدس مملوكاً لقلان قبل ذلك فيكون اقراراً اموالاً كان انشاء لا يكون
طرفاً لان الدار كماله فلا يكون البعض طرفاً البعض وعلى هذا اذا قال له العبد درهم من مالي فهو وصية
استحساناً اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي فهو اقرار اه فعل هذا فيمكن جعل ما ذكر على
الوصية حيث كان الترتي في ذكر الوصية فلا يشترط التسليم والاجل على الهبة واشترط التسليم كما علمت
وهذا كله ايضا حيث اضاف ما قرره الى نفسه كقوله دارى او عدى لقلان بخلاف قوله هذه الدار
او السدس لقلان ولم يكن معلوماً للناس بأنه ملك المقر فانه حيث لا يمكن جله على التملك بطريق الهبة
او الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اخبار لا تملك كما في المتون والشروح لكن هذا التقرر يظهر ان
ان ما ذكره في ضمن القصة عن القصة لا يمكن جله على التملك لان اقراره وهو صحيح بعد في دأيه بأنه
لقلان اقرار مجرد فانه ليس فيه ما اشترط لجعله غلباً كاهية او وصية لانه انما علم غلبه في مرضه عند
موت أبيه والشروط كونه ملكاً له وقت الاقرار وادعاه الى نفسه حتى يمكن جله غلباً بطريق الهبة
او الوصية لا يقال يصح اقراره وان لم يكن في ملكه لقولهم يصح اقرار الشخص بمال مملوك للغير ولو لم يملكه
تسليمه الى المقر اه اذا ملكه برحه من الزمان لغاذه على نفسه كما في التنوير وشرحه لا نقول هذا في الاقرار
على سبيل الاخبار الذي يتقدم كل المال وكلام القصة مبني على انه انشاء غلباً ابتداء ولهذا قد نفاذه
يكونه من التملك اللهم الا ان قال ان اقراره هذا الآن كان اخباراً في حال صحته لكنه لما دخل العبد
في ملكه وهو مرضى وركبه تسليمه الى المقر في تلك الحالة اعتبر بمرضا في المرض بقصد التملك لوضوح
القرينة الدالة على انه اراد التبرع به للمقر له لكنه منع تغاذه في وقت الاقرار قيام ملك أبيه له فلما انتقل
الى ملكه زال المانع فغذ تبرعاً والتبرع في المرض بقصد التملك هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر
في توجيه عبارة القصة فتأمله والذي يظهر لي في تأويل عبارة الفصول العارضة غير ما مر وهو ان المراد
بها الاقرار بالاراضع الدين مبني اذا اقرار بعض انه ابراً وارنه عن دين له عليه لا يصح حكاية بان
بمسند الاراء الى حال الصحة وتقول قد كنت ابراً عنه وانا صحيح ولا ابتداء بان بقصد ابرائه عنه الآن
واما الاجنبى فانه اذا حكم انه ابراً في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابرائه عنه أى قصد بذلك
الاقرار انشاء ابراء لا على سبيل الحكاية يجوز من الثلث لانه تبرع لكن قد في جواب السؤال
السابق عن جامع الفصولين والبدائع اذا قرره ابراً لقلا في صحته من دينه لم يجر اذا ملك انشاء لجمال
فكذا الحكم كائناً في وقد مناعن بجمهرة التصريح بان المراد بجزأى من كل المال وانما يجوز من الثلث
وعليه فلا فرق في اقراره بابرء الاجنبى بين كونه حكاية او ابتداء حيث يتخذ كل منهما من الثلث قطعاً
بخلاف الاقرار ببعض الدين منه فانه من الكل كما مر ويحتد في الفصول العارضة من التفصيل
مختلف لذلك فيكون في المسألة قولان والقاهر تصدع ما في البدائع والجمهرة لكونهما من التصريح
فتأمل والله تعالى اعلم (سئل) في مرضه مرض الموت اقرت فيه لاهم القبر الوارث لما يبلغ
معلوم من الدراهم وأن ذلك لم يفتأ له من جهة قرض اقرضته منه ومات عن اولاد وعن زوج

قوله واضافه الى الوارث
بمبنى او اه معصية

مط
اذا اقر المرخص بأنه ابراً
مدعيه الخ

مط
اقرت لاهم القبر الوارث
بدين مع

وخلفت تركه قبل بيع الاقرار المذکور وان لم يحجز الوارث. (الجواب) نعم اقردين لنير وارث يجوز ان احاط وان لوارث لا الا ان يصدق الورثة او يبرهن بزازية اقراره بدين لاجنبى فاقدم كل ماله واخر الارث عنه ودين الهبة وما زعمه في مرضه بسبب معروف قدما على ما اقر به في مرض موته ولو دبعة والسبب المعروف كنعاج مشاهدته للثل وسبع مشاهد كذلك واتلاف كذلك تنوير ومشبه في المتني واذا اقرار رجل في مرض موته بدين وعليه ديون في صحته وديون زعمت في مرضه بأسباب معلومة فدين الهبة والديون المعروفة الاسباب مقدمة هذا به ومثله في البصر. (سئل) في مرض مرض الموت اقر به بان في ذمته زوجته كذا من الدراهم مهرها ومؤجلها وصدقته فيه ومات عنها وعن ورثة غيرها لم يصدقوا على ذلك وخلف تركه وحي من يؤجل لها مثل المبلغ المذکور فهل يكون الاقرار المزبور حصيا. (الجواب) نعم والمساءلة مذكورة في نكاح جامع الفصولين آخر الكتاب وكذا في الفصول العادية وكذا في فتوى الخيوازملى اقول وفي الباب الثالث من اقرار العزاة في الاقرار في المرض اقراره لها بمهرها الى قدر مئله صحيح لعدم التهمة فيه وان جدد الخول قال الامام ظهر الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر اذا اترفعت في القبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان القطارها انما استوف شيئا ثم قال في البرازية اقر به لامرأته التي ماتت عن ولد فقدر مهر مثلها وله ورثة اتم لم يصدق في ذلك قال القاضي الامام لا يصح اقراره ولا يباحض هذا ما تقدم لان الغالب منها بدعوى موته استيفاء ورثتها او وصيتها المهر بخلاف الاول ١٥ (سئل) فيما اذا ماتت امرأة عن زوج وبنت صغيرة عنه وعن اولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها ولها مملو دين معلوم بذمة زید ماتت اثنان من الاولاد المزبورين عن جد لاب يدعى أن المرأة اقرت في صحتها أن الدين المزبور لا وادها الاخرين وأن اسمها في صلث الدين عارية ولا يئنه له على الاقرار في الهبة والزوج ينكر ذلك ويدعى أن الاقرار كان في مرض موته فهل يكون القول للزوج يمينه في ذلك أم لا. (الجواب) البينة على مدعى صدور ذلك في الهبة والقول لمن يدعيه في المرض يمينه اذا لم يحدث يضاف الى اقرب اوقاته كما اتفق به التحير الى ملى في كتاب السبع من فتاواه حيث احاب بان البينة على مدعى البيع في الهبة والقول لمن يدعيه في المرض يمينه اذا لم يحدث يضاف الى اقرب اوقاته والله اعلم. (سئل) في مرضه باعت ائمة معلومة لها من اجنبى يساعا بانا شرعيا من معلوم من الدراهم هو من مشاهير اقرت في مرضه المزبور باستيفاء ثمنها من المتري ولم يكن عليها دين أصلا فهل يصح ذلك. (الجواب) نعم اقول قد اختلفت العسارات في صحة الاقرار قبض الثمن هل يقدر من الثلث او من الكل وأن الذي في المخافة نفاذه من الكل وقيد في السؤال بقوله بشي المثل اذ لو كان فيه عمانية تخلف من الثلث وبقوله ولم يكن عليها دين لما قدمناه من انه لو اقر باستيفاء دين وجب له في المرض بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الهبة. (سئل) في امرأة اقرت حال تلصها بالخاض أن لفلان الاجنبى بذمة ما لم يعلم ما من الدراهم لدى بئنه شرعية ثم ماتت من مرضه المزبور فهل يكون الاقرار المزبور حصيا. (الجواب) نعم والمساءلة في اقرار المخاتبة والاقرى ونسب الهبة. (سئل) في رجل باع في مرض موته حصه معلومة من غراس معلوم من شريكه فيه الاجنبى عنه فمن معلوم مقبوض وفيه عمانية وعليه دين محيط بتركه فهل يقال للشرىكين انهما ان تقبض القبضة أو تقبض البيع. (الجواب) قال في العادية من اول باب البيع ما تمهله المريض الذي عليه دين محيط بماله اذا باع عينان من ثمن ماله من اجنبى فبين سيرا لا يصح المطالبة عند الكل اجازت الورثة او لم يصيروا وقال للشرىكين شئت فقل تمام

مطلب
أقرت زوجته بمؤثر مهرها
بيع

مطلب
البينة على مدعى الاقرار
في الهبة والقول لمن يدعيه
في المرض يمينه

مطلب
باعت في مرضها واقرت
قبض الثمن ولادين عليها
بيع من كل المال

مطلب
اقرت في حال تلصها
بالخاض لاجنبى بدين بيع

مطلب
في بيع المريض يباحثه
عجابه

مطلب باع بشفته وأقر قبض الثمن لا يصح الإجازة بقية الورثة

مطلب يتوقف بيع المرض من وارثه على إجازة بقية الورثة
مطلب لا يصح إقرار المرض بقبض دينه من وارثه أو وكيل وارثه الخ

مطلب قبل قول المرض بقبض دينه أو عارية أو مضاربة عند وارثه

قوله لا يصدق إذا أقراره

الخ لا يقال إن إقراره هنا

ليس إقرارا بشئ من ماله

لوارثه لأن المال للوكل لانا

نقول لما كان الوكيل ترجح

حقوق القدالة فكأنه

صار ماله على أنه قد بشر

بالقبض المذكور ثم يموت

فيذبح الوكل أن وكيله

قبض الثمن ثم مات بمجهلا

فياخذ الوكل من التركة

فيصير في آخر الأمر إقرارا له

بما له بهذا الاعتبار هذا ما ظهر

في فتايل أمة منه

مطلب في إقرار المرض لوارثه

بصفة النبي

مطلب قال وارثه لم يكن لي

عليك شئ جاز قضاة لا يمانع

قوله أذنيه براءة الكفيل

كذارائه في جامع الفصولين

تأمل أمة منه

قوله لا يصح لي من كل ماله

بل يصح من الثلث كما قلنا

عن الجوهرة أولا يصح أن

كان عليه دين يحيط بماله كما

بأنه يدين في عبارة الترخائية

أمة منه

القيمة وإن شئت فاطع البيع وإن لم ين عليه دين يجوز أن كانت المخاباة بقدر الثلث أنه فيعمل بما ذكرنا
الجواب وقد أتت العلامة الشيخ خير الدين في هذه المسألة في موضعين من السبع * (مسئل) * في
مرض مرض الموت باع فيه لابنته دارا معلومة وأقر باستيفاء الثمن فهل يكون البيع والقرار المتيقزان
غير صحيحين إلا أن يصر الورثة * (الجواب) * نعم أقول أطلق عدم جواز بيع المرض من وارثه ففعل
ما لو كان بغير المثل بلا مخاباة ولو لم يكن عليه دين بخلاف الاجتناء كما مر أيضا قال في الفتاوى الخيرية
من كتاب الأقرار وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين أعطاه ما يدعوه من مهر مثلها لم يجز إذا البيع
من الوارث لم يجز في المرض ولو بغير المثل إلا إذا جاز وارثه أه وذكر في الدر المختار في باب بيع القسوى
أنه يتوقف بيع المرض من وارثه على إجازتهم أه وفي نور الدين عن المحامدة لا يصح إقرار مرض مات
فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفل في حصته وكذا لو أقر قبضه من اجتناء يتبع عن
وارثه * وكل رجلا يصح شئ معين فباعه من وارث موكله وأقر قبض الثمن من وارثه وأقر أن وكيله
قبض الثمن ودفعه إليه لا يصدق وإن كان المرض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل أنه قبض
الثمن من المشتري أي الذي هو وارث الموكل وهذا الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل
والموكل والوكيل من بضائع فأقر الوكيل قبض الثمن لا يصدق إذا مرضه يكتفي لطلان إقراره لوارثه
بالقبض مرضه مالا * مرض عليه دين يحيط فأن قبض دينه أو عارية أو مضاربة كانت له عند
وارثه مع إقراره لأن الوارث لو ادعى رد الأمانة إلى مورثه المرض وكنته الموت قبل قول الوارث أه
* (مسئل) * فيما إذا أقر في حال مرضه أن لاحق له مع زوجته وأولاده من ماله في جميع الدارين
الكاشنتين في محل كذا وأنهم يستقون ذلك دينه من وجه صحيح شرعي وأن لاحق له مع بنته من جهاز
وقماش وأوان وصيني وخف وفرش وأنها تستحق ذلك دينه وأنه لا يستحق قبل زوجته وأولاده حقا
مطلقا وكنت بذلك حقة شرعية فهل يعمل بها بدتوت مشهورها ويكون الإقرار صحيحا * (الجواب) * نعم
والأقرار المصدرا في صحيح نافذ سواء كان في النصف أو في المرض على ما عليه المتأخرون من أهل المذهب
واقه أعلم كتمه الفقير على المأدب المتقي بدمشق الشام الجواب ما به المرحوم الوالد أجاب روح الله تعالى
روحه في غرر الحفان وأصبح عليه صاحب الفرائد كتمه الفقير حامدا المأدب المتقي بدمشق الشام
أقول هذا الجواب غير محرز وفي إطلاقه نظر كما سطره قدس * (مسئل) * في مرض مرض الموت
أقر فيه أه لا يستحق عند زوجته هند حقا وأقر نعمتها من كل حق شرعي ومات عنها وأوصى ورثة غيرها
وله بنتان يدها أعيان وله بنتان دين والورثة لم يجزوا الإقرار فهل يكون غير صحيح * (الجواب) * نعم
مرض له على وارثه دين فأبى أن يجز ولو قال لم يكن لي عليك شئ ثم مات جاز إقراره قضاة لا يمانع ولو
قالت مرضه ليس لي على زوجي صدق لا يبرأ عندنا خلافا لما في لأن سبب المهر وهو التزكاح
مقطوع بخلاف المسألة الأولى يجوز أن لا يكون عليه دين جامع الفصولين من جهة المرض وفيه
مرض أبرأ وارثه من دين له أصلا أو كفاة لطل وكذا إقراره بقبضه واحتسابه على غيره جاز أبرأه
الاجتناء من دين له عليه إلا أن يكون الوارث مكفلا عنه فلا يجوز إذ أبرأه براءته ولو كان الاجتناء هو
الكفيل عن الوارث جاز أبرأه من الثلث لم يجز إقراره بقبض شئ منه أذنيه براءة الكفيل أه وقال
في المحامدة القدسي وإذا أراد المريض مرض الموت أن يصح أبرأه للفرم فإنه يقول ليس لي عليه دين
ولو قال أبرأته عن الدين لا يصح ويرتفع بهذا معاملة الدنيا لا مطالبة الآخرة أه وقال في التارخائية
مما رواه الحسن بن باب إقرار المريض ادعى على رجل مالا وأبنته وأبى أن يصر ببراءته أن كان عليه
دين وكذا لو أبرأ الوارث لا يجوز سوله كان عليه دين أولا ولو أنه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ

ومات جازا قراره في القضاء الخ من غير باب اقرار المريض وعبارة الخارج الصلاني مع المتن وبارأوه
مدونه وهو مدون غير جائز لا يجوز ان كان احديا وان كان وارثا لا يجوز مطلقا سواء كان المريض
مدنونا ولا التهمة وحيلة محتملة أن يقول لاحق في عليه كما افاده بقوله وقوله لم يكن في على هذا المطلوب
شيء في عمل الوارث وغير صحيح قضاء لادبانه فترفع به مطالبه الدنيا لا الاخرة حاوي الامر
فلا يصح على الصحيح رازمه أي لظهور أنه عليه غالبا الخ انتهت عبارة العلائي أقول حاصل هذه القول
أن ابراهيم بن هاشم لوارثه غير صحيح ولو لم يكن عليه دين وكذا اقراره بالتصديق الورثة الا اذا كان مصدرا
بالنفي كقوله لم يكن في عليه شيء فانه يصح قضاء فلا تسمع دعوى بقية الورثة عليه لكن هذا خاص
بالدين كما قاله العلامة البرقي في حاشية الاشباه حيث قال عند قول الاشباه وهي المحلقة في ابراهيم بن
وارثه أقول هذا اذا كان على الوارث دين لآخر وفي الوارث المحلقة من المحل ولوقال لم يكن في عليه دين
ثم مات لم تقبل بقية الورثة على ذلك ومضى اقراره في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز ولو كان
الدين على الوارث لا يجوز رازمه اه وبني أن الورثة لو ادعوا كذب المقر أن يكون لهم تخليف المقر له
هنا على قول أبي يوسف المغني به من أن المقر لو ادعى الكذب في اقراره له تخليف المقر له وكذا الوادعي
ورثة المقر كما في متن التنوير ثم اعلم أن صاحب الاشباه استبعد من مسألة الاقرار بالمصدر بالنفي جواب
ما يبع كثيرا أن النفي في مرض موته يقر بأن الامتعة الفلانية ملك أبيها لاحق لها فيها قال وقد اجبت
فيها ابراهيم الصفة ولا تسمع دعوى زوجها ثم قال ان هذا الاقرار منها بمنزلة قوله لاحق في فيه فصحيح
وليس من قبيل الاقرار بالدين للوارث لانه فيما اذا قال هذا الفلان فلست أقبل ويراجع المتقول اه وأقره
على ذلك الشيخ محمد الفزري في منغ الغفار وكذلك العلائي في الدر المختار والهبت عنه مع قول شيخه الخبير
الرملي في حاشيته على الاشباة ان كل ما أتى به من التواهد لا يثبت له مع تعريضهم بأن اقرار المريض
بدين في يده لوارثه لا يصح ولا شك أن الامتعة التي يدينها له ملكها فهو ظاهر باليد اذا قالت هي ملك
أبي لاحق في فيها اقرار بالدين للوارث بخلاف قوله لم يكن في عليه شيء ولا لاحق في عليه أو ليس في عليه
شيء ونحوه من صور التي أتت في فيه ما لا يصل فكيف يستدل به على مذهبنا وبصحة ما يصفه
ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء عصره وعصرنا وأفتوا بصحة الصفة ومنهم والذين فينا الشيخ أمين الدين بن
عبد الحال وبعد هذا البحث والتهرير رأيت شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي القنبري رد على المؤلف أي
صاحب الاشباه كلامه وكذلك الشيخ محمد الفزري في هامش نسخة الاشباه والتفاوت في نظر الحق
واقنع وقد أعجبت والتمت اه كلام الخبير ازملي وتبعه السيد المحمدي في حاشية الاشباه وكذلك رد عليه
العلامة جوي زاده كما رأيت متقولا عنه في هامش نسخة الاشباه ورد عليه أيضا العلامة البرقي وقال
بعد كلامه عليه فلا يصح الاستدلال بالنفي ولا قاض بما أتى به من صحة الاقرار للوارث بالعرض في
مرض الموت الواقع في زماننا لان الخاص والعام جلون أن المقر ما لم يجمع ما حوته داره لاحق في نفسه المقر
له وجه من الوجوه وانما قصد حرمان باقي الورثة فأى تهمة بعد هذه التهمة باعاد الله اه وكذا رد
عليه العلامة الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق الشام بما قاضيت شل فين أقر في مرضه أن لاحق له
في الامتعة المعلومه منه وملكه فيها ظاهر فأجاب بأن الاقرار باطل على ما اعتقده المحققون ولو صدقنا
بالنفي خلافا للاشباه وقد أنكره واعليه اه وكذا رد عليه شيخنا السيد المحمدي وغيره والحاصل كما
رأيت متقولا عن العلامة جوي زاده أن الامتعة ان كانت في يد الميت فهو اقرار بالدين للوارث بلا شك
وان لم يكن في يده فما هو صحيح به بشر كلام الخبير ازملي المتقدم ووضح به أيضا في حاشيته على المنغ
وأما في الرد على الاشباه فان قلت ذكر في الدر المختار من الاشباه أن اقراره للوارث هو قوف الا في

مطل
الاقرار للوارث هو قوف الا في
ثلاث

ثلاث منها اقراره بالامانات كلها الخ وقول البت هذا الشيء لا في اقراره بالامانة فيجمع وان كان
 في يده هاتفت المراد بجمع اقراره بقبض الامانة التي له عند وارثه لان صاحب الاشياء ذكر عن تلميح
 الجميع ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث لو اقرار بالتلف ودسته المعروفة أو اقرار بقبض ما كان عنده
 ودسه أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مدينه ثم قال في الاشياء وينبغي ان يلحق بالتاتية اقراره
 بالامانات كلها ولو لمال الشركة أو العارية والمعنى في الكل انه ليس فيه ايتار البعض اه يعني ان
 الوديعة في قوله أو اقرار بقبض ما كان عنده ودسه غير قيد بل ينبغي ان يلحق بها الامانات كلها فيكون
 اقراره بقبضها كاقارره بقبض الوديعة ويؤيدها البحث ما قلناه عن قول العين من قوله مرض
 عليه من محيط فأقر بقبض ودسه أو طاربه أو مضاربة كانت له عند وارثه صحيح اقراره لان الوارث
 لو ادعى رد الامانة الى مورثه المرض وكذله للمورث قبل قول الوارث اه فقد تبين لك انه ليس المراد
 اقراره بامانة عند وارثه بل المراد ما قلناه من ذلك فاني رايت من يخفى في ذلك مع ان القول مصرحة
 بان اقراره لوارثه ليس غير صحيح كما مر ثم ان ما ذكره في الاشياء من استئصال المسألة الثالثة لظاهر ما يستقنى
 عنه بالتاتية لان المرض اذا كان له دين على اجني فوكل المرض وارثه بقبض الدين المذكور
 فقبضه صار ذلك الدين امانة في يد الوارث فاذا اقر بقبضه منه فقد اقر له بقبض ما كان له امانة عنده
 لان المال في يد الوكيل امانة تأمل وقد ذكر في جامع القصولين صورة المسألة الاولى من المسائل
 الثلاث فقال صورته اودع اياه ألف درهم في مرض الاب أو حصة عند اليهود فلما حضر الموت اقر
 باهلاكه صدق اذ لو سكت ومات لا يدري ما صنع كانت في ماله فاذا اقر بالتاتية فاولى اه وقوله
 عند التهم وديعته تكون الوديعة معروفة بنبر اقراره ولهذا قيد في الاشياء بقوله المعروفة فيدل على انه
 لو اقر باهلاك الوديعة لوارثه ولا يشترط على الايداع لا قبض قوله وبه علم ما في عبارة التنوير وشرحه من
 التحلل حيث قال بخلاف اقراره له أي لوارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز وصورة اه يقول كانت عندى
 ودسه لهذا الوارث فاستهلكتها جوهره اه فانه كان عليه ان يقول بخلاف اقراره له باستهلاك الوديعة
 معروفة فانه جائز فاعتبر هذا التصريح من الفوائد القليلة (سئل) في مرض مرض الموت
 قال فيه لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات عن وريثه فهل يجمع ذلك (الجواب) اذا قال لم يكن
 لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جاز الاقرار في القضاء ولا قبض من وريثه يستعمل في هذا المطلوب بذلك
 وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز اقراره خلاصة من الفصل الثالث من الاقرار ومثلها في البرزاية
 والتنوير (سئل) في مرض مرض الموت اقرت فيه لند الاجنية بمسكن معين من دار معلومة
 مقبولا منها وصدق قاعلي ذلك لدى بيعة شرعية ومات المقر من ذلك المرض عن زوج ووريثه بمنعون
 عدم حصة الاقرار المزمور فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات
 رجل عن زوجة حامل منه وعن ابوين واخت شقيقة ثم مرض الاب مرض الموت وباع فيه حصة
 شائعة من دار من ابنته وزوجته المزمورين بمن اقر بقبضه منهما حين كان صحيحا ثم مات فيه فهل
 يكون كل من البيع والاقرار غير جائز (الجواب) نعم قال في الاشياء اقر في مرضه بنبي فقال
 كنت صلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير استناد الى زمن الصحة اه (سئل) في
 مرض مرض الموت وكل فيه اجنبيا في بيع امعة له من اجني بن معلوم هو عن التل فباعها الوكيل
 كذلك بعاها فاشترى ما من المرض عن اولاد ذكر ووراث فباع المشتري تلك الامعة من احد
 الاولاد بعاها فاشترى ما من المرض عن اولاد ذكر ووراث فباع المشتري تلك الامعة من احد
 البرزاية ببيع من اجني عبدا وباعه الاجني من وارثه ما وجبه منه صح ان كان بصد قبض لان الوارث

مطلب
 قال لم يكن لي على هذا المطلوب
 شيء

مطلب
 اقرت في مرضها الاجنية
 بمسكن من دارها ببيع

مطلب
 قال كنت فعلته في الصحة
 فهو بمنزلة الاقرار في المرض

مطلب
 باع المرض من اجني ثم
 من الاجني وارث المرض

صح

مطلب
في اقرار المريض الذي تطاول
به المرض

مطلب
في صحة الابرار العلم للاجنبي
في المرض

ملك المبدمن الاجنبي لا من موزعاه * (سئل) * في مرض بهما الل تطاول ذلك به مدة خمس سنوات ثم اقر فيه ان لا حق له ولا دعوى قبل اخذ فلان ولم يرد مرضه حتى مات عنه وعن ورثة غيره فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم ذكر في وصايا الواقات روى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الكسبيات في رجل اصابه فالج قد غلب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام ثم اشار الى شيء واكتب شيئا وقد تقدم ذلك وطال فهو بمنزلة الاخرس ومعنى قوله طال ذلك ارا د به سنة وكذا صاحب السل اذا اتى عليه سنة فهو بمنزلة الصم هكذا ذكر عن ابي العباس التماسا وسكنا ذكر الطحاوي في محتمره وطعن فيه بعض مشايخنا وطعن خطأ فقد وجدنا منصوصا المرض الذي به الل نهته ونصر فاته كسائر المرضى ما لم تطاول وفسر التطاول بسنة فلو تصرف بعد سنة من مرضه فهو كصرفاته حال الصحة هكذا كان شيخنا ابو عبد الله المحرراني يقول هذا لفظ الواقات بهذا اللفظ اوردته في جامع الفتاوى عمادية من احكام المرضى من اول كتاب الاقرار * (سئل) * في رجل اشهد على نفسه لدى بينة شرعية وهو بحال التوكل في صحة عقله انه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل زيد الاجنبي خاتما من سائر الحقوق الشرعية وابرأ نفسه ابراءا قاضيا فاقبولا وكتب بذلك صكاً ثم مات ارجل المقر عن ورثة يري بدون الدعوى عليه بحق لو تزيم سابق على تاريخ الاقرار والابراء المزبورين فهل تكون دعواه بذلك غير صحيحة * (الجواب) * نعم اذا كان المريض غير مديون قال في شرح التنوير ابراءه مديون وهو مديون غير جائز ان يسكن اجنبيا وان ابراءا فلا مطلقا سواء كان المريض مديون او لا للتمهة الخ وفي البرازيقي من الثالث في اقرار المريض ادعى عليه مالا ودينونا وودائع فصالح الطالب على شيء يسير ساو اقر الطالب في العلانية انه لم يكن له عليه وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعي عليه وان يرهنوا على انه كان لو تزيم عليه اموال لكنه بهذا الاقرار قصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه اموال تسع اه وقطعه في الاشياء من كتاب الاقرار بالحرف وعلى قوله تسع بقوله لكونه متبعا في هذا الاقرار الخ وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن رجل كان بينه وبين زيد قاطة للاحق في قبل زيد ولا استحق عند فضة ولا ذهابا ولا دين ولا شيء ثم مرض ومات هل تسع دعوى وارثه اروضه على زيد انذ كورشي اولا اجاب لا تسع دعوى وارثه او الوصي شيء كان قبل الاقرار ولو كان في مرض موته كافي البرازيقي والاشباه غيرهما والله اعلم

مطلب
لا يصح الضاح اذا كان على
المتدين

* (كتاب الصلح) *

* (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وعن اخوين شقيقين وخان عقران تحت يد الاخوان فصالحا زوجة عن حصتها من القمار وانحراها من ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعها لهما مع مقرر صداقها المعلوم لهما عليه وله بعض ديون على الناس لم تسترط لاحد وصدر بين الزوجية والاخوان ابراء تام من الطرفين لدى بينة شرعية فهل يكون كل من الصلح والتفارج والابراء صحيحا * (الجواب) * نعم وذكر شمس الاسلام التفارج لا يصح اذا كان على الميت دين ابي يظهري الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة برأيه من ائسادس في صلح الاب والوصي وفهما من المثل المرفوع قال قلت للشيخ ما قولك فمن مات عن اثنين ودينون له وعليه واراضين صلح احدهما الاخر على مبلغ معلوم على أن الدراهم التي كانت لايهم بينهما على حلها والذي على ايهم هو له ضمان وهو كذلك ادرهما قال الصلح جائز وان لم يسم ما عليه من الدين فالصلح باطل اه ففي المسألة المتقي به الله دين * (سئل) *

فما اذا مات رجل عن ورثة وله مدين معلوم القدر بذمة ماله به وكل الورثة تم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المزبور فهل يكون اقراره بالنال المرقوم (الجواب) نعم كافي الاشياء والتصور طلب الصلح والبراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى بخلاف طلب الصلح والبراءة عن النال تنويرا لاصرام كتاب الصلح (مسئل) فيما اذا كان لورثة رجل دين موزون لهم عنه بذمة زيد قبض بعضهم قدر اتمته ويريد الباقي مشاركة القاض فيه فهل لذلك (الجواب) اذا قبض احدهم شيئا منه شاركه الاثر فيه ان شاء واتسع النعيم كافي التنوير من الصلح (مسئل) فيما اذا كان زيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو فصار على بعض معاوم من الدراهم المزبورة صلحا شرعا عن اقرار وراض وضمن بكره في ذلك عند زيد ضمانا شرعا مقبولا من الجميع ويريد بدعوى بكرة الضامن بما كفل به عمر فهل لذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه للملا في الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين او غصب اخذ لبعض حقه وخطا به لاماوضة للرابا وحشد قبض الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن الف حال على مائة حالة او على الف مؤجلة وعن الف جارية على مائة زروى ولا يصح عن دراهم على دنائير مؤجلة لعدم الجنس فكان صرفا فليجزئ نسقاه والمسألة في التون وهذا قد صالح على بعض جنس ماله عليه واما حصة ضمان بدل الصلح فاذا كره في التنوير من الصلح قوله وكل زيد عمرا بالصلح عن دم عمدا وعلى بعض دين بذمته على آخر من مكبل او موزون لم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سفيرا الا ان يضمنه الوكيل فمزاخذ ضمانه لم وقد ارجحه مدد الشريعة والمسألة في الدرر وغيره والله اعلم (مسئل) فيما اذا كان زيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو فصالحه عمرو عن المبلغ المذكور على مقدار معلوم من المحطة والشعر مؤجل ذلة القدر على عمرو الى أجل مساوم واقترع فاقبل القبض فهل بطل الصلح (الجواب) نعم كما مر حجه في الدرر وفصول العبادي وغيرهما قال في البراءة ثم الصلح ان كان عن دعوى في محد وعلى أحد التقدين أو الكلي أو الورثي كالتبرع بالحد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي شتى القرائن من التنوير قبض بدل الصلح شرط ان كان دين الدين والا اه وفي الدرر ان مكاب الصلح صالح عن كسحطة على عشرة دراهم فان قبض أى الشفعة في المجلس مع أى الصلح لم يعرف ان الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى السبع في قبض أحد الوضين في المجلس والا فلا وأى وان لم يقض الشفعة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين ودوا ممل وان قبض خمسة وفي خمسة متفرقة مع في النصف فتنافا لوجود الصلح في ذلك لقد ركزنا الحكم في الوصلح عن عشرة دنانير على مكبل او موزون فان قبض في المجلس جاز والا فلا لم يعرف اه وفي العبادية من الفصل التاسع والعشرين عن فتاوى رشيد الدين اذا كان المذمعي دينيا فصالح على مكبل او موزون مشار اليه في المجلس أو البت يصح ولا يبطل بالتباعد عن المجلس بدون القبض لانه لو وجد الاقتراض بين دينين ولو كان المكبل أو الموزون بغير عينه يبطل بالاتفاق عن دينين اه فتم قال في العبادية وذكر الاسرار وثنى رحمه الله تعالى رأيت في أصول الفقه لبعض المتقدمين من أصحابنا رجوعهم الله تعالى اذا وجد رجل على آخر دين فصالحه من ذلك على جنس غيره بغير عينه ولم يقض حتى اختلفا لم يميز ذلك لا في خصلة وهي أن المرأة اذا صالحت من الدراهم على كذا مائة من الدقيق بغير عينه جازوا لم يقض اه مافي العبادية (مسئل) فيما اذا اقترع بدين بذمة له ومبلغ دين معلوم من الدراهم نظير مال شركة عتاز ينسبها مصلح زيد عمر على مبلغ من الدنانير معلوم اقل من المبلغ المزبور ولم يقض عمرو بدل الصلح قبل التعرق من المجلس فهل يكون الصلح المزبور باطلا (الجواب) حيث صالحه من دراهم على دنائير مؤجلة يكون

مطلب

طلب الصلح عن المال اقرار
بالمال بخلاف طلب الصلح
عن الدعوى

مطلب

الدين المشترك اذا قبض
أحدهم بضه شاركه
الاثر فيه أو اتسع النعيم

مطلب

يجوز الصلح على بعض الدين
والكفالة به

قوله بذمته على ان مكنا
عبارة التنوير وشرحه
والصواب ان يقال بذمته
عليه انما يناسب قوله لم
بدله الموكل اه منه

مطلب

اذا صالح عن دين على حطة
لم يقبضها بطل الصلح

مطلب

صالحه من دراهم على دنائير
مؤجلة فالصلح باطل

غير صحيح والمسألة في الملتقى * (سئل) * فيما إذا مات رجل عن أولاد بالثنين وقاصرين وخلف
فلاحة باعها البانون ووصى القاصرين من زيد بن ميمون مقبوض ثم بلغ القاصرون رشدين وأدعوا
أن في ثمن حصتهم غنبا فاحشا وصالحهم المشتري عن ذلك يبلغ من الدراهم في نصيبهم وورثه أخوتهم
البانون مشاركتهم في المبلغ بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم صالح عن
عين من تركه من نصيبه من المصالح ببدل المبلغ وليس لشریکه أن يشاركه فيه بخلاف المصالح عن
الذين المترك وإن أراد المصالح أن يتخص بالبدل فيه أيضا فالحيلة فيه أن يهبه الترم قدر دينه وهو
يبريه عن دينه هذا إذا كان البدل من خلاف جنس البدل منه والاحيلة للاختصاص حاوي
الزاهدي ومثله في شرح ابن الملك وفي الحاشية من فصل المصالح عن دعوى الفقار رجلان اذ عارضا
أودا راق يد رجل وقالاهي لنا ورثناهما من أيتنا فبعد الذي في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة
درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه في المائة لم يكن له أن يشاركه لأن المصالح معاوضة في زعم المذموم
فداه عن البين في زعم المذموم عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت لشریک حق التركة بالشك
وعن أبي يوسف في رواية لشریکه أن يشاركه في المائة اه على أن في مسألة تدعى بالمال لا تسمع
في القين الفاحش بدون التقرير فكيف يشارك القاصرين اذ دعواهم مسموعة في القين الفاحش
* (سئل) * فيما إذا صالح أحد الورثة وأبرأ الباقي ما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن رتب المصالح فهل
تتم دعوى الوارث المذموم على نفسه في حصته منه * (الجواب) * نعم والمسألة في متن التنوير من
المصالح به أفتى المحرر الزملي أقول في المسألة كلام طويل قد مناهضه في كتاب الدعوى وكتاب الأقرار
فراجعه * (سئل) * في أمراء ماتت عن زوج وابن وبنت من غيره وخلفت تركته مشقة على دراهم
قصة وحصص غراسات وغيرها من الابن والبنت صالحا الزوج عن التركة على ما هو معلوم من القصة
الزوجة أقل من حصته من القصة فهل يكون المصالح الزور غير جائز * (الجواب) * نعم وفي مختصر
القدوري إذا كانت التركة بين ورثة فأخرجوا أحدهم منها بمال أعضوا ما به التركة غنما أو عروض
جارية فلا كان ما أعطوه أو كبروا وان كانت التركة قصة وغيره فاصالحوه على قصة جازان كان ما أعطوه
أكثر من نصيبه من القصة حتى يكون المثل بالمثل والباقي عقابا لغيره من الاحتاس وبشرط قبض
ما باءه القصة وإن كان ما أعطوه مثل نصيبه من القصة أو أقل لا يجوز وإن كانت التركة قصة فأعطوه
ذبا أو ذما فأعطوه قصة جاز سواء كان ما أعطوه قليلا أو كثيرا إلا أن القبض شرط في المجلس وإن كانت
ذما أو قصة وغير ذلك فصالحوه على ذهب أو قصة فإن كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس
جاز وإن كان مثل نصيبه أو أقل لا يجوز خلاصة من الفصل السادس من المصالح * (سئل) *
فيما إذا استأجر يد من عمرو دابة للعمل عليها أجلا معلوما من الأجرة من دمشق إلى مدنية كذا
أجرة قسرية وحمل عمرو الحمل الزبور عليها في أثناء الطريق فقد الحمل من غير تصبيره ثم إن عمرا
صالحه عن ذلك يبلغ معلوم من الدراهم دفعه يدهم وحمل الحمل المذكور عند بكره ويريد بالان دفع
المبلغ المزبور لعمرو وأخذ الحمل المذكور من بكره سد الثبوت الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
قال المؤلف رحمه الله تعالى ثم طلب قاضي طرابلس النقل في المسألة فكيفت الصالحا الطالع لقل هذه
القرى اعلم أن المسألة منية على صلح الاجر وهو بمنزلة الردع عند أي خنفة رجعت له تعالى والمصالح
من المودع بدعوى الهلاك غير صحيح قال في الاشياء المصالح عقدير في النزاع فلا يصح مع المودع بد
دعوى الهلاك إلا أن نزاع اه فاذا ظهرت الودعة عند تأخير البدل ويكون المصالح باطلا ويكون للدافع
حق الاسترداد وقال في البراءة من المصالح ادعى على إنسان ما لا وصالحه على مال ثم إن الحق على

مطل
صالح عن مشتركة
ليس لشریکه أن يشاركه
فيه

مطل
صالح أحد الورثة وأبرأ
إبراه عما ثم ظهر شيء من
التركة لا يح

مطل
صالحوا الزوج على أقل من
نصيبه من القصة التي
في التركة لا يجوز

مطل
صالح الحمل مع الاجير
فصالح صاحبه على شيء
ثم وجد الحمل فصالحه
أخذه وبطل المصالح

مطل
المصالح مع المودع بدعوى
الهلاك لا يصح

إنسان أتوب رد البذل اه وقال في جامع الفتاوى في الصلح ادعى ما لا فصاحمه ثم ظهر أن لاشئ عليه بطل الصلح اه وفي حاشية الاشياء للبري من الصلح ما تصه وفي القسمة لظهر أن المذنب مطلق في دعواه بطل الصلح اه وفي أتو صلح الاشياء أيضا ادعى ما لا فأنا كسر فصاحمه ثم ظهر صد أن لاشئ عليه بطل الصلح كما في العادة من العاشر اه وهول هذه المسألة كثيرة فقد ظهر لنا من هذه النقول المغيرة أن للأحرار الرجوع في البذل الذي دفعه وللسائر أخذ ماله من هو عتده بوجهه اشترى لأن الإنسان أخذ ماله أيضا وجده كما هو معلوم لا يجهله أحد فذا دفع المستأجر للأجير ماله الذي دفعه له كما هو مقتضى المنقول وأراد أخذه جله له بفساد الصلح الذي جرى بينهما فأي مانع عنه منه وقد أنعم الله تعالى على هذا العبد الفقير في ما أتيت في مسألة الاستدقاق المنقول كما في ذلك ما هو وروى وأذا جرى الصلح بين المتداعين وكب الصلح وفه ابراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم ظهر أن الصلح وقع باطلا بفتوى الأئمة فأراد المذنب أن يدعي ما ادعى أن تصح دعواه للإبراء السابق والخاتار أن تصح لأن هذا الإبراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل بجمع الفتاوى

* (كتاب المضاربة) *

* (سئل) * فيما إذا اشترى المضارب مملوكا من مال المضاربة ثم اعتقه بدون إذن رب المال ثم علم رب المال بالعتق فردّه ولم يجزّه فهل لا يصح العتق أم لا * (الجواب) * لا يصح العتق * (سئل) * في مضاربة ما ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف فهل عاديتا في تركه * (الجواب) * نعم إذا مات المضارب ولم يبين أمر المضاربة زعمه ذلك في تركه والله أعلم في شرح الوجائية ما مضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاديتا في تركه علاني في وأمر المضاربة إذا مات المضارب وادعى ورثته أنه دفع المال وإن لم يحل قبل منهم أجاب قارئ الهداية بأن المضارب إذا مات ولم يبين زعمه ذلك في تركه ولا يقبل قول ورثته أنه رد المال إلى صاحبه الزينة تشهد أنه ردّه إلى المالك أو تشهد أن المضارب قال قبل موته رددت المال وإن لم يرد المالك اه * (سئل) * فيما إذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضارب معروفا فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصة من الربح * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك قاضيان والخيرة البرهانية * (سئل) * فيما إذا ملك شيء من مال المضاربة فهل يصرف المالك إلى الربح * (الجواب) * نعم وماى كل شيء ملك من مال المضاربة فمن الربح أى فيقبل منه لأنه تابع ورأس المال أصل فيصرف المالك إلى التابع كفى العفو في الزكاة شرح الكثر الحسن وهي مسألة المتن * (سئل) * في المضاربة إذا فسدت بمعامل المضارب فمأذة فهل له أجرته لا يزال على الشروط * (الجواب) * نعم قال في التنوير وأجرة فاسدة إن فسدت فلا ربح حينئذ بل له أجر مثل عمله مطلقا بلا زيادة على الشروط أو قوله مطلقا مقامه ربح أو لا وهذا ظاهر الرواية وفي رواية أنه إذا ربح لا أجر له وقوله بلا زيادة على الشروط هذا قول أبي يوسف وهو المختار وعليه المتن وعند محمد له أجر مثل عمله بالشامل وعمل الخلاف ما إذا ربح والأقرب التمسك بالشامل لأنه لا يمكن تقدير بنصف الربح المدموم وقامه في القهستاني * (سئل) * فيما إذا سافر زيد بضاعة فاصدا الحجاز وفي أثناء الطريق دفعها للهروذ كإن ذلك على سبيل الشركة لتعاطى عمر وسه في محل كذا ومحل كذا ويكون الربح المحاصل بينهما نصفين بعد ما ذكره فغنا ولم يجه نصفهما ما عا في الخمين المذكورين ونسرا لها واشترى باصا غيرهما ورجعوا فوضع عمر يده على بعض البضاعة الثانية المذكورة وامتنع من دفعها لزيد بدون وجه شرعى فهل ترفع يده عن البعض المذكور من البضاعة المرقومة الثانية وله أجر مثله على زيد * (الجواب) * نعم أم أعدم استقداها شركة في المتيقن من الشركة ولا تصح

مطل

ادعى ما لا فصاحمه ثم ظهر
أن لاشئ عليه بطل الصلح

مطل

إذا صلح وأبرأ صاحبه ثم
ظهر طلاق الصلح فله إعادة
الدعوى

مطل

ليس للمضارب أن يستق

مطل

إذا مات المضارب ولم يوجد
مال المضاربة فيما خلف عاد
ديتا في تركه

مطل

إذا ادعى ورثة المضارب أنه
ردّ المال إلى الربح لا يقبل

مطل

إذا مات المضارب ودينه
المضاربة مال معروف فرب
المال أحق بماله

مطل

يصرف المالك إلى الربح

مطل

إذا فسدت المضاربة فله أجر
مثل عمله

مطل

إعطاه بضاعة على سبيل
الشركة

مفاوضة ولا عان الا بالدرهم أو الذنابر أو القلوس النافقة عند محمد والبر والتقرة ان تعامل الناس بهما ولا يحان بالبروض الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم بعد الشركة اه ومثله في التبور وغيره وايضا شرطها في شركة العقد الا يعاب والقبول كافي للتبور ولو يكن من عمرو شي مطلقا لادراهم ولا دنيرو ولا عروض ولا غيرها فاني تكون شركة فلي هذا لا يقال انه لا يجرى عمل في المشترك لانه لا يعمل شيئا الشركة الا يقع بضه نفسه فلا يستحق كاسر حوايه في الاجارة ولا شركة فاسدة في هذه المحادثة ايضا لان المال من واحد فلا يقال ايضا ان العقود الفاسدة تعامل معاملة الصحيح والرجوع في الشركة الفاسدة بقدر المال وان شرط الفضل لان الرجوع فيها تابع للمال في مذبة ردة كافي البصر لعدم المال منها بل من احدهما او ما جرة التسل فيهما لا الاجرة هذا ما ظهر لي من بعض الوجوه في هذه المسألة واقعه اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اقول والحاصل ان هذه مضاربة فاسدة فقيب فيها الاجرة قال في الولوجية وما لا يجوز فيه المضاربة يجب له فيه اجر المثل لانه لم يعمل له بمجانا بل ابتنى له عوضا واذ لم يستحق المشروط كان له فقه عمله والرجوع لم يرب المال وكذا لو لم يرب له او عمل عمله لان المضاربة متى فسدت صارت اجارة والاجرة في الاجارة الفاسدة متى عمل يستحق اجر المثل حصل الرجوع من عمله او لم يحصل اه * (سئل) فيما اذا دفع زيد لعروضا فباعه على سبيل المضاربة وقال لعرو بهما معا رجعت يكون الرجوع بينهما مسألة فباعها وخسر فيها فهل تكون المضاربة الزبورية غير صحيحة ولعرو اجر مثلها * (الجواب) نعم قال في شرح المتن تنفسد بالعروض ولكن ان دفع عرضا وقال به وعمل في ثمنه مضاربة او قال اخضع مالي على فلان وعمل به مضاربة جازت لانه اضافها الى الثمن اه اقول وفي الثانية رجل دفع لآخر عرضا وقال به وعمل بثمنه مضاربة بنصف الزمج فباع باحد النقيضين ونصرف بالثمن جازت المضاربة لانه اضافها الى الثمن لا الى العرض وان باع العروض بمكمل او موزون جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يصحز البيع وانما فسدت المضاربة عندنا في حقيقة لانها صارت مضاربة في العرض * (سئل) في المضاربة مضاربة مطلقة اذا سرق او نهب منه مال المضاربة براء او غرق بحربا له ثمنه ولا تعبير في الحفظ فهل لا ضمان عليه * (الجواب) نعم لا ضمان عليه والحال هذه وعمل المضارب في المطلقة التي لم يقيد بكان او زمان او نوع البيع ولو فاسد انتقد ونسبة متعارفة والشراء والتوكيل بهما والغفر براء وبخروا الا انما علا في على التنوير والقول قول المنابر في دعوى الملاك والبائع في المضاربة الفاسدة مع يمينه هكذا ذكر في ظاهر الرواية وجعل المال في يده امانة كافي المضاربة الصحيحة وذكر الطحاوي فيه احتلا وقال لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وعندهما يضمن كافي الاجرة المشترك اذا ملك المال في يده القول لمن عن البائع * (سئل) فيما اذا قال رب المال اقترضك وقال المدقوع اليه لا بل دفعته لي على سبيل المضاربة فهل يقبل يمينه رب المال على القرض * (الجواب) القول قول مدعى المضاربة لان رب المال مدعى عليه الا ضمان بعدما اتفق على انه اخذ المال باذنه والبنية رب المال كافي الثانية وغيرها * (سئل) فيما اذا حصل رجوع في مال المضاربة فقامه المضارب مع رب المال بينهما تصفين وقيت المضاربة ثم هلك بعض مال المضاربة قبل ان يقض رب المال شيئا منه فكيف الحكم * (الجواب) يتراد أن الرجوع لئلا نخذل المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان قص لم يضمن كذا في التنوير والدرورصة والقوانين وغيرها * (سئل) في المضارب مضاربة صحيحة فانما سافر مال المضاربة فهل يكون طعمه وشرا به وكسوته وركوبه في مالها * (الجواب) اذا سافر المضارب مضاربة صحيحة فطعمه وشرا به وكسوته وركوبه في مال المضاربة بالعروف وكذا

مطلب
اعطاه بضاعة على سبيل
المضاربة فسدت

مطلب
دفع عرضا وقال به وعمل
في ثمنه مضاربة جاز

مطلب
اذا ملك المال براء او بحراري
المضاربة المطلقة لا يضمن

مطلب
القول للمضارب في دعوى
الهالك في المضاربة الفاسدة
كالصحيحة

مطلب
القول للمدعى المضاربة والمينة
لمدعى القرض

مطلب
اذا حصل رجوع فقامه ثم
هلك بعض المال يتراد أن

الرجوع
مطلب
نفقة المضارب اذا سافر في مال
المضاربة للصحيحة

مطلب
سافر المضارب بماله وماله
او بمالين لرجلين فان نفقة

بالحمية

ان نرى الاقامة بمصر ولم يتخذ دارا كذا ذكر العلائق عن ابن مالك اما اذا عمل في مصر ولم يتخذ دارا فنقتضيه في ماله اقول وبانخذ المالك قدرا اتفق المضارب من رأس المال ان كان غنة ربح فان استوفاه ونفصل شيء قسمناه وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحتز بالصحة عن الفاسدة لانه فيها الجبر فلا يتحقق له كسب خضع ووكيل وشريك كافي في الاخبار خلاف علائق وتقدم في الشركة عن المخير على ان وجودها للشريك في مال الشركة استحقاق فيكون العمل عليه لانه ليس مما استثنى وبقي ما لو سافر المضارب بماله وما لها او بما للزجلين فانه يتفق بالحصة كما ذكره العلائق ايضا عن الجمع * (سئل) فيما اذا تكرر السفر على المضاربة فسرقت فادعى انه ما ذون له بالتسكروا وادعى الآخر النسي عن التسكر فكيف الحكم * (الجواب) اذا ادعى رب المال التمسك والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع غيره ما لم يقرب المال بينة في التمسك كذا في قارئ الهداية * (سئل) فيما اذا دفع زبد للمروم مائة قرش مضاربة ليشترى بها غنما وملك مال المضاربة بدون تعدته ولا تبصير فهل القول قول المضارب في الهلاك مع بيته * (الجواب) نعم كما اتفق بذلك المخير على وفي فتاوى الاقربى عن وجيز السرخسي القول قول المضارب في الهلاك مع بيته اه * (سئل) في مال المضاربة المصحبة اذا ما شرب المال بعد ما اشترى به المضارب عروضاً فهل ينزل بموت رب المال ويبيع المروض لنقد المال ولا يملك المسافر فيه الانتهاء للعقد * (الجواب) نعم وينزل بمنزله ان علم به والا لافان علم بالعزل ولو حكما كوت المالك ولو حكما بالمال عروضاً بما عاين لا ينصرف في غنا شرب التنوير للعلائي ولا ينزل من ذلك لان له حقائق الربح ولا يظهر الا بالخذ فيثبت له حق البيع ليعلم ذلك عيني وموت رب المال ينزل علم ولا فلاح لك الشراء المتبدل على بيع المشتري لنقد المال ولا يملك المسافر لانهما العقد بخلاف النسي عنهما مع بقا العقد بزمانه * (سئل) فيما اذا خسر المضارب فهل يكون المخسران على رب المال * (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن شريك طلب من شركته ومن العامل في المضاربة حساب ما باعه وما صرفه فقال لا أعلم حسابا وما باعته فصرفت وبقي هذا القدر هل يلزم بيع الحاسبة اجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والمخسران مع بيته ولا يلزم ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في التصاع والرد الى الشريك اه من كتاب الشركة وذكر في كتاب القضاء سئل اذا ادعى احد الشريكين على الآخر ورب المال على العامل في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم بيته انه ما خانه في شيء وانه اذا له امانة هل يلزم فأجاب اذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وأبكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يمين بقدره فكذا الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يمين مقدار ما خانه فيه والقول قوله في مقدار مع بيته لان تكوله كالاقرار بشي مجهول والبيان في مقداره الى القدر مع بيته الا ان يقيم خصمه بيته على اكثر واقعه اعم * (سئل) فيما اذا دفع زبد للمروم موطعا معلوما من الدراهم مضاربة مصحبة بالثلث ثم دفع عمرو لغيره بعض المبلغ مضاربة مصحبة كالا ولا بدون اذن ولا وجه شرعي وعمل بكفره فهل ضمن عمرو * (الجواب) نعم ضارب المضارب آخر بلاذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني فاذا عمل ضمن الدافع مع الثاني ولا على الظاهر لان الدفع ابدع وهو يملكه فاذا عمل تبين انه مضارب فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل لتأني أجروته على المضارب الاول ولا لاول الربح المشروط بتدوير وشرحه للعلائي اقول اذا عمل الثاني فالمالك محض بين تعين الاول ورأس ماله او الثاني فان ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني وكان الربح على ما شرطوا وان ضمن الثاني ربح بما ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطالب الثاني ما ربح بدون الاول كصدا في البحر

مطلب

القول للمضارب في الاطلاق

مطلب

القول للمضارب في الهلاك

بيته

مطلب

اذا مات المالك والمال

عروض انزل المضارب وله

يبيعه دون الشريها

مطلب

المخسران على رب المال

مطلب

القول للشريك والمضارب

في الربح والمخسران ولا يلزمه

ان يذكر الامر مفصلا

مطلب

فيما اذا ادعى على الشريك

أو المضارب خيانة وطلب

بيته

مطلب

فيما اذا ضارب المضارب آخر

بلاذن المالك

عطل
إذا ادعى دفع مال المضاربة
إلى المالك يصدق بيمينه

عطل
ليس له خط مال المضاربة
عالمه الأباذن

عطل
إذا جرى العرف في البلد
أن المضاربين يخطون
الأموال يضمن

عطل
أجرة المحاموت في مال المضاربة

عطل
أعلى المضارب من مال
المضاربة شأنا إلى ظالم طمع في
أخذه كله لا يضمن

عطل
إذا أقر بالوديعة ثم ادعى
ضياعها قبله يضمن

(سئل) في المضارب إذا دفع بعض المال لصاحبه ورب المال ينكر ذلك فهل يصدق المضارب في رد ذلك بيمينه * (الجواب) * نعم كما في فتاوى ابن نجيم * (سئل)* في المضارب إذا أنهى مال المضارب يضمن خط مال المضاربة ثم يخط مالها بماله أو ملكه المالكان فهل يضمن المخط * (الجواب) * نعم ولا يخطه أي مال المضاربة بماله إلا به أي باذن المالك أو بأمره برأيه فيستخرج حوزة المضاربة والمخط أما المضاربة فلا أن التضييع لا يضمن مثله فلا يضمن التضييع عليه أو التضييع على المخط وأما المخط فلا أن المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكر في المخط أن المخط لا يضمن المضارب على برأيه وكان عرف القبار في ذلك البلد أن المضاربين يخطون الأموال والملاك لا يضمنون عنه وغلب هذا التعارف فانه لو خط المضارب ذلك لا يضمن وليس للمضارب في المضاربة المطلقة أن يدفع إلى غيره مضاربة ولا أن يشترك شركة عنان أو معاوضة ولا أن يخط مال المضاربة بماله أو بماله غيره ولو كان برأيه في المضاربة لم يضمن برأيه كان له أن يدفع إلى غيره مضاربة ويشاركه مالها في المضاربة خاصة من فصل ما يجوز للمضارب وما لا يجوز * (سئل)* فيما إذا وضع الممارب مال المضاربة في حانوت لم يخط مال المضاربة فهل يكون أجرة الحانوت في مال المضاربة * (الجواب) * نعم وكذلك يستأجر البيوت لم يخط مال المضاربة فهل يكون القفل التاسع ومثله في البحر * (سئل)* فيما إذا أعطى المضارب شيئا من مال المضاربة إلى جائر طمع في أخذه كله غصبا حتى كف عن ذلك فهل يكون غير ضامن * (الجواب) * نعم ولو مر على الفاسد وأخذ الشراب جاره لا يضمن وإن أعطى العشر لزام منه يضمن وكذا إذا ضاع منه شيء من المال لا يضمن أعطى باختياره إلى من لاحق له فيه فيضمنه كمالوا تلقاه وأعطى الأجنبي قال مشايخنا وجههم الله تعالى في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يبيع من مال المضاربة إلى سلطان طمع في أخذه غصبا وكذا الوصي لا ضمان إذا أعطى بعض القفل الكلي جائر وأصله قطع المحضر عليه السلام لوح السفينة بحافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبه ما وقع في بيته حر بق فاول الوديعة إلى أجنبي لا يضمن برأيه وصي مريم مال اليتيم على جائر وهو يتنافى أنه أن يبره بزوج المال من يده فيه بمال اليتيم قال يضمنه لا ضمان له وكذا المضارب إذا مر بالمال قال أبو بكر الأسكافي ليس هذا قول أصحابنا وإنما هو قول محمد بن مسلمة وهو أب حقان وعن القتيبي أن الليث أنه كان يجوز للأوصياء المصانة في أموال اليتامى واختيار ابن مسلمة موافق لقول أبي يوسف وبني واليه الإشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة الخ خاصة من فصل تصرفات الوصي في مال اليتيم وأكثر المشايخ أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الوصايا

(كتاب الوديعة)

(سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو أمانة معلومة بهما في طريق الحج الشريف ووصلا إلى دمشق فطلبها منه فأقر بها ثم ادعى أنها ضاعت قبل الإقرار فهل يصحكون ضمانا للتناقص * (الجواب) * نعم وفي السون إذا طلب المالك الوديعة فقال أطلبها عند أعيان أصحابها فقال المودع ضاعت الوديعة يسأل المودع متى ضاعت قبل الإقرار وبعد ما قال قبل الإقرار يلزمه الضمان للتناقص لأن قوله أطلبها عند أقراره أنها ضاعت فإذا قال ضاعت كان تناقضا وإن قال ضاعت بعد الإقرار لا يضمن لأنه لا تناقص خلاصة من الفصل الرابع ومثله في البرزاية وأنتي بمثل الخبر الرصلي * (سئل)* في فسخه مرقها كالحجر برداها خارج المدينة في محلة غير أمانة دفع لها رد حجرها لتكبه على أن لا تكبه في دارها بل تكبه في دار بيتها الكاشة في محلة أمانة داخل المدينة أحفظ من

دارها فاحتفت امرؤكته في دارها مع عدم الاتصاف من ذلك فسرقت من دارها فهل حيث كان الامر لا ذكر
 يكون التصديق عند اخضع فيه الميرز يد (الجواب) هـ نعم قال في الملقى وان امرؤكته في
 داره فحفظ في غير دارها من اه وفي شرح المجمع المكي امرؤاى الملك المودع بالحفظ في بيت من داره
 فحفظ في بيت آخر منها ما لم يضمن بخلاف اتفاقنا في الدار بيني فلو امرؤكته في دار وحفظها في دار
 اخرى ضمن لانها تحتلفان في المخرج لا في التصديق (والسائل في التوبير وغيره ايضا) هـ (سئل) هـ
 فما اذا دفع زيد لمروا المسافر بمراديه ليدفعها الشرع فلا يبلده كذا فوضعا عروضا هل يضمن عليه
 امته له وسار في سفينة حسنة فاختزفت السفينة وشركاها بما بينه الملك فامروا بانفسهم الى القوارب
 وكذلك عمرو لم يسه غير ذلك ولم يكن له اخذ الوديعة منه ولا تحمل السفينة اخرى فهل يضمن له البت ومافيه
 من غير شد ولا تقصير في الحفظ فهل حيث كان الامر كذا لا ضمان على عمرو الوديعة (الجواب) هـ
 نعم لا ضمان عليه بخلاف ما لا يتكمن من الحفظ بسلامته الى مكان آخر فتركها فانه يصير ضمانا كما في
 العمادية والذخيرة والمراهية وجامع الفتاوى هـ ثبت بقوم من الباقية وترك الراعي اتباعها فهو في سعة
 من ذلك ولا ضمان عليه فيما ثبت الاجماع ان كان الراعي خلسا وان كان مشتركا عندك عندنا
 خيفة وعندهما ضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما ثبت لان الامن لهما ضمن بترك الحفظ اذا
 ترك بشرط اذا تركه بذرفانه لا ضمن كمالودع الوديعة الى اجنى طلبة المحرق فانه لا يضمن وان
 ترك الحفظ لانه تركه بذركذا وانما ترك الحفظ بذرك لا يضمن الباقي وعندهما ضمن لانه تركه بذرك
 يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورايت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما ثبت اذ لم يجد من يضمن
 ايردها او يضمنه بغير صاحبها بذلك وكذلك لو عرفت فرقا ولا يندرج على اتباع الكل فاقع البعض وترك
 البعض لا يضمن لانه تركه فحفظ البعض بغير وعندهما ضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادية من
 ضمان الراعي وفي فتاوى ابي الشث مكارجل كرايس انسان فاستقبله العصوص فطرح الكرايس
 وذهب بالمكارجل ان كان لا يمكنه التخلص منهم بالمكارجل كرايس وكان مملأ انه لوجه له اخذ العصوص
 بالمكارجل كرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه عمادية وفي المحاوي وجامع الفتاوى
 عن البري احترق بيت المودع فلم يبق الوديعة الى مكان آخر مع امكانه ضمن ان ذكر من حفظها
 بسلامته الى مكان آخر قال ويصرف من هذا كثير من الواقات هـ (سئل) هـ فيما اذا دفع زيد لمرو
 المسافر في البصرامة ليدفعها لشره في مصرفها عرو في جيبه وركب في سفينة مع جماعة وقيل
 وصولهم لمخرج عليهم الفرج واخذوا السفينة بما فيها فمغل عرو وشابهوا القتل مع الامة في السفينة
 حيث لا يمكنه اخذها ولا قتلها لكان آخر واتي بضمه في العرو فاما من الاسر والقتل وخص بضمه
 ساحة واخذت الامة مع السفينة فهل لا ضمان على عمرو والحالة هذه (الجواب) هـ نعم كما في
 الذخيرة والعمادية هـ (سئل) هـ في قوس مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وفي تحت يدي زيد فمغل
 ذؤشوكه واقرعها فها من يدي ذؤشوكه لكر فوضع بكر يديها حتى هلكت عنده ويريد عمرو ساطلة
 بكر فبقيت حية منها فهل له ذلك (الجواب) هـ نعم قولهم ولو ادع الناصب للتصوير ثم هلك في
 يد المودع ضمن الماشا من الناصب المودع قال في الدرر لما الناصب فظاهروا المودع فقتلته منه بلا
 رضيه مالكة اه والسائل في كذا لو دفع من التوبير والفتاوى وضربها هـ (سئل) هـ فيما
 اذا دفع زيد قتلته وحملا في القدس امته فملاوة ليعملها له على دابة الى حلب فاجرة فملاوة قتلته
 المودع له الامة وحملا على دابة من دفعها للغير ليعملها لغيره ان كان صاحب الدابة فملاوة على من
 قيمتها المودع على الاقل (الجواب) هـ نعم لان صاحب الحمل رضي به لا يغيره ومرد كروح

مطل
 امرؤكته في داره فحفظ في
 غير دارها من

مطل
 اذا غرق المقتول في مكانه
 قبل الوديعة الى غيره هل يضمن

مطل
 اذا ثبت البقوة وخاف على
 الباقي المصليع ولم يلقها
 لا يضمن

مطل
 احترق بيت المودع فلم يبق
 الوديعة الى مكان آخر مع
 امكانه ضمن

مطل
 طرح الامة في السفينة وسمع
 في العرو فاما من الاسر والقتل
 لا يضمن

مطل
 غضب دابة واودعها عند
 آخر ظلمات فضمن اهلها

مطل
 حمل المكارى الحمل مع غيره
 بلاذن يضمن

أودع ولا يضمن مودع المودع كما في التبور وغيره وفي رواية القهسب المودع إذا ضاع الدبسة على يد ابنه
والابن ليس في عياله ان كان بالتساوي ضمن وان لم يكن بالتساوي ضمن عادية ومثله في القصرين وغير
العين رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفنها الى فلان بالري فبات الدافع قد دفع المودع الى المال
الى رجل ليده الى فلان بالري فأخذ في الطريق لا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع
حاضرا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاثر في عياله فلا ضمان عليه خاصة من فصل فيما بعد ضمنا
للودية (سئل) في مودع أودع الدبسة عند آخر فهلك قبل مفارقتها فهل لا يضمن (الجواب)
نعم قال في البحر لا يضمن المودع بمجرد الدافع ما لم يفارقه اه وفي الدر المختار لا يضمن مودع المودع فيضمن
الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها لا ضمان (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو
مقدار مملو من التبر وتسله عمرو ثم دفعه لكر الاجني بلاذن زيد واستهلكه بكر ضمن زيد عمرا
مثل التبر حيث المتل موجود ويرد عمرو الا ان تضمن بكر مثل ماضن قد ثبت ما ذكره صكر بالوجه
الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وليس للودع ان يدفع الودبة الى الاجني ولو دفعها فهلك
في يد الثاني قبل ان يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بخلاف وان هلك بعد المفارقة
فالاول ضامن بخلاف اما الثاني فعلى قول ابي حنيفة لا يضمن وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان الدافع
الى اجني بلاذن وان كان بذرا لا ضمان على المودع عندنا حتى اذا احترق بيت المودع وانترجها من
ساعته ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استسنا ذريعة وذكر خمس الائمة المحلوا في اذا وقع في بيت
المودع سبق فان امكنه ان يتاولها يضمن من في عياله فتناولها اجنيا يضمن وان كان لا يجد بذرا من
الدفع الى الاجني لا يضمن وذكر شيخ الاسلام المحرر بن اذا كان غاليا وقد احاط بمنزل المودع فتناول
الودبة جارا له لا يضمن استسنا وان لم يكن احاط بمنزله ضمن وفي الفتاوى لا يشترط هذا الشرط في
القتوى تاريخية في الفصل الثاني من الودبة وفي شرح الطحاوي وعندنا صاحب الودبة بالخيار ان
شامع من الودع الاول وان شامع من المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني
لا يرجع على الاول ولو استهلكها الثاني ضمن بالاجاع واجوعا على ان مودع القاصب يضمن
اذا هلك الودبة في يده والمقصود منه بالخيار بين ان يضمن القاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن
وبين ان يضمن المودع ويرجع بما ضمن على القاصب من محل الزبور اقول والمحاصل ان المودع
لو دفع الودبة الى اجني بلاعذر فليس له ان يضمنه فقط بل يرجع على الثاني الا اذا استهلكها
وعندها له ان يضمن اما اذا ضمن الثاني رجع على الاول واجوعا على ذلك في القاصب مع مودعه
فليس له ان يضمن اي شامع من ان ضمن الثاني رجع على الاول بما ضمن ان لم يعلم انها ضاع
في القهسب في عن العادية (سئل) في امر اذا ضاع منها الودعة عند عند امته معلومة
ثم طالتها بما فاجاب هذا انها تسلمها لامة او دعها عند ابنها زيد الفاسد ومثله في البلد بلا
اذن المذمومة وان ابنها المذموم دفعها لمرءى الحاضر انكر ذلك فهل حيث دفعت هذا لامة
الزبورية لابنها بلاذن يلزمها ضمان ذلك (الجواب) قال قاضيان للودع ان يدفع الودبة
الى من كان في عياله اذا لم يكن للدفع اليه منها يتألف منه على الودبة وقال ايضا في فضل فيما يضمن
الودبة وكذا لو دفعت المرأة الودبة الى زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع الودبة الى من يعمل
المودع لا يضمن اه فعلى هذا اذا كان ابنها في عياله ولم يكن متهم بالزنا لم يضمن انما دفعها لابنها
المذموم وبمثل الدفع اليه ماذا صنع ويحصل كما به نفس المودع ويجري الحكم الشرعي فيه لما في
فتاوى مؤيد زاده وصور المائل عن القسولين انهما من في حال المودع ضمن التلف صغيرا او كبيرا الا

مطل

لا يضمن مودع المودع

مطل

بضمها مع ابنه وليس في عياله

ان بالنا يضمن الباعث

مطل

فيما اذا دفع له دراهم ليوسها

الى فلان ثم مات الدافع

مطل

أودع المودع الودبة وهلك

بعد مفارقتها ضمن وقبلها لا

مطل

أودع المودع الودبة الى اجني

بلاعذر

مطل

احترق بيت المودع فوضعها

في بيت جاره لا يضمن

مطل

أودع المودع اذا استهلك

الودبة ضمن اجماعا

مطل

المحصل في مودع المودع

ومودع القاصب

مطل

أودع مودعها الى من في عياله

مطل

اذا لم يكن متهم

مطل

اتلفها من في سائل المودع

مطل

ضمن التلف لا المودع

مطل

ضمن التلف لا المودع

مطل

المودع اه المودع اذا قال دفعته الوديعة الى ابني وانكر الابن ثم مات الابن فوفيت الاب بالابنة كان ضمان الوديعة في تركه الابن خاتبة في فصل فيما يدعى تضييعا للوديعة * (سئل) * فيما اذا دفع زيد بقوله رجلين لي سلامة وسلامة الى ابي زيد مدق فمحملا مقدرا ومن الزيت على وجه الاستعمال فافضل ومات بسبب التحصيل فهل يارزعهما بقية * (الجواب) * نعم هلكت الوديعة حاله الاستعمال يضمن حاوي الزاهد اودع عند رجل طبقا لوضع المودع الطبق على رأس الحب فوقع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن والا لا وطرق معرفة ذلك ان ينظر ان كان في الحب شئ من خواص الماء والمذيق مما ينطى رأس الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب جافا او كان فيه شئ لا ينطى رأس الحب لاجله لم يكن استعمالا لخبره من فصل ما يكون مضاعفا للوديعة وما لا يكون * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو مبلنا من الدراهم ليدفعه بكر فدفعه له ثم مات بكر عن ورثة طالبوا زيدا بالمبلغ فقام زيد يطالب بعمراه وعمرو يدعي اصاله ليكرهه فهل يقبل قوله يمينه في براءة نفسه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيد مدق دين بدينه فمعمرو فساخره بدينه زوجة واخذ عمرو ان يدفع له من الدين ما يحتاجه من النفقة في غيبته فاذي عمرو دفع قدر معلوم من الدين وكذا زيد واذ زوجة في ذلك واعترا فابوصل قدر دينه فهل لا يقبل قول عمرو والابينة * (الجواب) * نعم لا يقبل قوله الابينة حيث كان المال ديناً في ذمته * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو خطا فقة وسله منه لدى يمينه شرعية ثم مات عمرو عن تركه قبل رد الوديعة مجهلا للوديعة ولم توجد في تركه ولم تعرفها الورثة فهل يكون ضمانا في تركه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو مبلنا معلوما من الدراهم وسله عمرو ثم ان عمرو مات عن ورثة وتركه ولم توجد الدراهم فاذي زيد على ورثة وعمروهما فقال الوارث ان اعلمت بالوديعة المذمومة وهي كذا وكذا وقد هلكت وانكر زيد ذلك فهل يصدق الوارث في ذلك * (الجواب) * نعم قال في الخلاصة قال الوارث ان اعلمت بالوديعة وانكر الطالب ان فسر الوديعة وقال الوديعة كذا وأنا اعلمها * هلكت صدق هذا ولو كانت الدراهم عنده سواء اه وكل من يصدق بقوله فسلمه الجين الا في مسائل ليست هذه منها * (سئل) * في مودعات عن ورثة وتركه ولم توجد الوديعة في تركه والورثة يعلمونها وصرفونها وصدقهم صاحبها على المعرفة فهل لا ضمان * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر لا ضمان في التركة كما صرح بذلك في البرازية والمغ والأقروى لو مات المودع مجهلا ضمن يمين اذا مات ولم يسل حال الوديعة اما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه يعرف فمات لم ضمن ولو قال الوارث ان اعلمتها وانكر الطالب لو فسر ما بان قال كانت كذا وكذا وقد هلكت صدق لكونها عنده كذا في المدونة في الذخيرة قال دراهمات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة ومعروفة وقد هلكت بصدقه صدق ربها والعجم اذا وديعة صارت ديناً في التركة في الظاهر فلا صدق للورثة جامع الفضولين اقول يمكن التوفيق بينهما بان الوارث يصدق اذا فسر ما وقال هي كذا وكذا لا بمجرد قوله كانت قائمة ومعروفة فثبتت هذا في حاشية السيد الحموي على الاشياء مثل العلامة حميرن فقيم عما لو قال الميرض عندي ورقة ما تحاوت فلان ضمنها ادراهم لا عرف قدرها فمات ولم توجد فاقاب بان ضمان التحصيل لقوله في البداهة هو ان يموت قبل البيان ولم تصرف الامانة بفسادها وفيه تأمل اه كلام الحموي وليست مروا حاشية التامل * (سئل) * فيما اذا اودعت عند عثمان قنطرة اعدت عن قرش ثمانيات دعه مجهلة عن ورثة فوجد بعض الدراهم وقد ضمنها فهل لها اخذ الموجود والرجوع في التركة بثلث المقدور * (الجواب) * نعم والذي يخبر من كلامهم ان المودع ان اوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان في تركه وان لم يوصى فلا ضمان ان يرضها

مطلب

قال دفعته الى ابني وانكر الابن ثم مات ابني ورثته ابو

مطلب

استعمل الوديعة بلاذن

يضمن

مطلب

اودع عند آخر طبقا فوضعه

مطلب

على رأس الحماية ينظر الخ

مطلب

دفع له دراهم ليدفعها الى

مطلب

آخر يصدق في انه دفعها

مطلب

في حق نفسه

مطلب

أذن الدائن للدينه ان يدفع

مطلب

لزوجته ما يحتاجه الخ

مطلب

ضمن المودع بموته مجهلا

مطلب

للاوديعة

مطلب

اذا لم توجد الوديعة في التركة

مطلب

وقال الوارث انا اعرفها

مطلب

وفسر ما وقال هلكت

مطلب

لا ضمان

مطلب

وجد بعض الوديعة في

مطلب

التركة دون البعض

مطلب

فعرى مفيد فيما اذا مات

مطلب

المودع

مطلب

الوديعة أولا فان مررت بها وصدت فم صاحبها على المعرفة ولم توجد لاشعان في الحركة وان لم يصر فها وقت
 فهوته خلاصا لهما ان تكون موجودة ولا فان كانت موجودة وثبت انها ودية لم يثبت اقرار الوديعة
 انصد صاحبها ولا يتوهم انه في هذه الحالة مات هو لافضارت دينا فصار له اصباب الدين صاحبها
 لان هذا عند عدم وجوده اما عند قيامها فلا شك ان صاحبها احيى فان لم توجد فثبت في دين
 في التركة وصاحبها كاشترى ماء الهبة وان وجد بعضها وقد سمنها فان كان مات بمجملها عند صاحبها
 الموجود ورجع بالمقتضى في التركة والا عند الوجود فقط وان مات وصارت دينا فان كانت من ذوات
 الامثال وجب مثلها والا فقيمتها فليكن صغلا هذا التصريح واقع سبحانه وتعالى اعلم قبل من فتاوى
 القناتاشي واجاب قارئ المداينة عن سؤال بقوله اذا اقام المودع بينة على الابداع وقدمات المودع بمجملها
 الوديعة ولم يذكر كافي وصيته ولا ذكر حاله الورثة ضمنها في تركته فان اقام بينة على قيتها اخذت من
 تركته وان لم تذكر له بينة على قيتها فالقول فيها قول الوديعة مع بينهم ولا يقبل قول الوديعة ان مورثهم
 رد هالاه لمهم ضمانا فلا يبرهن بمجرد قوله من غير بينة شرعية على ان مورثهم رد هالاه وقال في
 جواب آخر ادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه رد هالاه الى مالكه او انه تلف منه واقاموا بينة على انه قال
 ذلك في حياته قبل يقيمهم وكذلك ان اقاموا بينة ان حين موته كان المال الذي كونه اقاموا مورثهم قال
 هذا المال لقلان عندي وديعتا قرض او قبضته لقلان بطريق الوكالة او ارساله لادفعه اليه فادفعوه
 اليه ولكنه مناع بذلك من عندنا لاشعان عنهم ولا في تركته اه اقول وفي قوله او قرض نظران حل
 على ان الميت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار مطا لبيده واذا ملك يملك عليه بعد قبضه الا ان
 يحصل على ان المالك كان استقرضه ووضعه عند الميت امانة فليأمل هذا وفي حاشية الاشياء المبررى
 عن منية المقتى ماته وارث المودع بصد موته اذا قال شاعت في بدمورى فان كان هذا في صالحه حين
 كان مودعا صادق وان لم يكن في صالحه لا اه (سئل) فهاذا اودع زيدا عند عمر حقية فيها ائتمنة
 ثم ادعى زيدا فيها كذا من الاثمة وطلب منه فقال عمرو لا ادري ما كان فيها فكيف الحكم
 (الجواب) لا اخضع عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه دفعها وضمها فحينئذ يصف فان حلف برى
 وان نكل ضمن قال في جامع الفصولين اودعه كى ما فيه درهم ولم يرتها عليه ثم ادعى الزيادة او ادعه
 زيدا فيه اشياء ثم ادعى انه كان فيه قدوم فحب منه وقال المودع لا ادري ما كان فيه يبرأ بيمين حتى
 يدعى عليه الحجابة فيصنذ به الوصف والا ضمن اه ومنه في العادة والحجابة وقد اوضح المسألة
 القناتاشي في فتاويه من الوديعة (سئل) فهاذا ارجز مالوكا عن ابيه التاجر على وقف جده
 فلان بستان الوقف من عمر مودعة مملوكة بأجر فعملوا ففعلها الوكيل من عمرو ولم يدفعها اليه حتى
 مات عن ورثته وتركه وليمين الاجرة ولم توجد قبل شتمتها في تركته (الجواب) نعم لان الوكيل اذا مات
 بمجملها لم يحكم له ضمن لانها دخلت تحت قول الامانات تقبل مضمونة بالوفى عن تجهيل التي مسائل
 ليست هدمتها (سئل) في الوديعة اذا ثبت من دار المودع بالقوة والقهر والتقية من جماعة
 ذوى شوكة مع عدم امكان دفعهم وكانت الدار حوز مثلها فهل لا ضمن المودع (الجواب) نعم لانه
 مكره والمودع اذا كره لا يلزمه كما ذكره المحقق الرضى في اولى الوديعة من فتاويه ولا يمين والقول قوله
 يمينه ولا نهال ضمن بالمال المطلقا كافي التفسير (سئل) في الجدل الى الاب امانات بمجملها
 لمال ابنة ابنة اليتيمة فهل لا ضمنه في تركته (الجواب) ذكر الشيخ حسن الشيرازي في حاشية
 الدرر شرح العجاية ان الجمل امانات بمجملها لا ضمن بوقته عنه في الدار المختار عزم الى شرح الجامع
 الوجيز (سئل) في قاصر من ربات الفم عليها رجل ذى يمين ايعا طلبة الى ذلك وقت عند

مطل
 تحمل الميتة من المالك على
 قيمة الوديعة والاقول
 لورثة

مطل
 ادعوا ان المورث رد الوديعة
 الى المالك وانها كانت قاطعة
 وبرهنوا قبل

مطل
 فهاذا اودعه كى ما فيه
 دراهم ثم ادعى الزيادة

مطل
 اذا ثبت الوديعة من دار
 المودع لا يضمنها

مطل
 امانات الجمل بمجملها لا يضمن

أيهما سنن فوجع الزوج المخاطب لها في كل سنة مائة مائة من الدراهم وقضيا أبوها الولي الشرعي عليها ثم هلك أبوها عنها وعن ورثته غير ما يجعل المال المذكور فهل يحسكون غير ضمان له في تركه
 (الجواب) * حيث لم يسنه ولم يخلطه بماله لا يضمن في تركه والمألف في شرح التوريل للمال في حقه
 العلامة الرملي في فتاويه من الوديعه فراجها ان شئت أقول قد اضطرب كلام العلامة الرملي في هذه
 المسألة حيث افتى أولا في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا بدم الضمان حيث قال قد نصرت على
 أن الامانات تتقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الأفي مسائل منها الا اذا مات مجهلا لماله ابنه وقد
 ذكرها في الاشبه عن جامع الفصولين وفي الفصول العمادية والوصي اذا مات مجهلا لا يضمن واذا خلطه
 بماله يضمن والاب اذا مات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن اه فقرر ان في المسألة قولين والذي يظهر
 أرجحهما عدم الضمان لان الاب اقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فأن لا يضمن الاب أولى
 وقد نقل في الوصي ايضا قول بالضممان واقصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا تقرر ذلك
 فاعلم انه ليس للمال الرجوع على هذا الرجوع في مختلفات أيها الخ اه ما قاله الرملي لمفصلا حيث افتى في سؤال
 آخر عقبه فغير سؤاله الاول بأنه صار دينها كما جرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخاتبة وجامع
 الفصولين أما كلام الخاتبة فليقدم استنعا بالاب في مسألة الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفصولين
 فلا نه قال امر بالتقضي ضمن الاب عنه مجهلا وقيل لا كوصي فساهه بصفة التبريض ولا ساجي بلادنا
 فان أكثر الناس خصوصا من بني العلا لا يكون مهوور بولياتهم ولونه وان ذلك لا يتبعون والذي
 يظهر فيما عدا نظر الوقف والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لان عدمه في هؤلاء مثلا
 يتوقف عن الولاية بسبب الضمان اه كلام الرملي لمفصلا ايضا فانت ترى كيف مشى أولا على عدم
 ضمان الاب ورجحه ثم عكس ثانيا مشيرا الى الفرق بين الاب والوصي بأن عدم ضمان الوصي للتاخر توقف
 عن الولاية أي اذا علم انه يضمن يلزم منه ان لا يرضى أحد بأن يصروا ضمانا للضمان وكذا السلطان
 والقاضي بخلاف الاب فان ولايته جبرية لا اختيارية فلا يلزم المخذور بسبب ضمانه وأنت خير بأن
 تجهيل الوصي مال اليتيم بقصيره منه قضيه بقصيره لا يلزم منه المخذور المذكور على أن عامه الا وصياه
 والقضاة في زماننا يتهاونون على تحصيل الولاية بقصد امنهم الى كل اموال اليتامى الامن ووقعه الله تعالى
 وقيل ما هم هن ابن يلزم المخذور وحيث قد فالوجه التسوية بين الاب والوصي وحيث كان المصريح بعدم
 الضمان في الوصي والقاضي مع ما علمت من حالهما يكون عدم الضمان في الاب أولى لترديد شقته ولا سيما وقد
 اقتصر عليه كثير من العلماء ومثله المجد كما مر ثم رأيت ذلك في نور الدين حيث قال في آخر الفصل السادس
 والعشرين ضمن الاب لمات مجهلا وقيل لا كوصي يقول المحقق الظاهر ان القول الثاني اصح اذا لا
 ليس ادنى حالا من الوصي بل هو اقوى حالا من الوصي فبيني اقتضاهما حكما اه نعم ان كان الاب من
 يأكل مهوور البنات كالنكاحين والاعراب فالقول بتضمنه اذ مات مجهلا ظاهرا لانه غاصب من أول
 الامر لانه انما قبض المهر لنفسه لانيته فليكن التعويل على هذا التفصيل والله تعالى اعلم (سئل)
 في ما تروى في اهل استبدل عقار الوقف المزبور على معلوم من الدراهم بوجهه الشرعي ثم مات مجهلا لماله
 المزبور فهل يكون ضمانا في تركه (الجواب) * نعم نعم كما مر في ذلك في الاشياء من الخاتبة
 والمسانة في الدر المختار من الوديعه (سئل) * فماذا دفع زيد لمورود درهم معلومة وامره بدفعها
 الى بكر الذي له على الدافع دين ثم ان الامر ومات مجهلا لاقضيه من الدراهم المزبورة فهل تكون ديننا
 في تركه (الجواب) * نعم (سئل) * فيما اذا دفع زيد عمرا ورثة خذناير فوضعهما عمرو
 في جيبه ثم فقدت منه بدون تدل ولا تقصير في الحفظ فهل يكون عمرو غير ضمان (الجواب) * نعم

مطلب

ضمن الناظر بعونه مجهلا
 لمال الاستبدال

مطلب

ضمن المأ مور بالرفع اذا
 مات مجهلا

مطلب

اذا وضع الدرهم في جيبه ثم
 فقدت لا يضمن

قال في الهادية وكذا اذا جعلها في حية وحضر مجلس التمس فسرق منه لا ضمن وهكذا ذكر في المدة اه
 (سئل) في رجل اودع عند آخر جوفه واذن له ببعضها فوضعا الا تخوف حاتونه وهي حوز
 فسرق من الحانوت بدون تدبيرة ولا تصير في المحطة فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم سرق
 من حزمها لا يمتد ولا تصير ولا وجه يوجب ضمانا عليه وقبل قوله يمينه وفي الاخرى
 من الوديسة سوى قام من حاتونه الى الصلاة وفي حاتونه ودائع فضاع شيء منها لا ضمان عليه لانه غير
 متباعد في حاتونه لان جيرانه يحفظون الا ان يكون هذا اليداع من الجيران فقال ليس للودع ان
 يودع لكن هذا مودع لم يضعه واحبات في الوديسة قوله ليس للودع ان يودع الخ ذكر الصدر الشهيد
 ما يدل على الضمان فلست امل عند الفتوى حصول من الثالث والثلاثين وفي البرازية قام من حاتونه الى
 الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت لا ضمان وان اجلس على بابها بانه صغير فاضاع ان كان الصبي
 يسفل المحطة ويحفظ لا ضمن والا ضمن اه وقال قيله والحاصل ان العبرة للعرف حتى لو ترك
 الحانوت مفتوحا وعلق الشبكة على بابها ونام في النهار ليس يتدفع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم
 لا بعد اضاعة في اليوم والليلة اه اقول الذي يظهر في مسألة الحانوت عدم الضمان سواء اجلس صبي
 او انا حتى عرف أهل السوق لا غير مودع قصدا بل تركه في حوزها مع ما له فقد حفظها بما يحفظ
 به ماله ولهذا قيل في جامع الفصولين بعد ما تقدم راعيا الى فتاوى القاضي ظهر الدين انه يبرأ على كل
 حال لانه تركها في الحوز فلم يتدفع اه وفي جامع الفصولين ايضا دخل الحمام ووضع دراهم الوديسة
 مع ثيابه بين يدي الثيابي قال خ يعني قاضيان ضمن لا بداع الودع وقال خط بيئي صاحب المحط
 لا لانه ابداع ضمني وانما ضمن الودع ابداع قصدي اه وفيه في ضمان الاخير المشترك والخاص
 راعيا للذخيرة بقوله عادتهم ان القار اذا دخل السرح في السكن يرسل كل بقرة في سكة بها ولا يسلمها
 اليه فعمل الراعي كذلك فصاعت بقرة قيل براء اذ المعروف كالتسليم وقيل لو لم يسل ذلك خلافا
 براء اه والقاهر ان القولين متعاربان ان لم يكونا بمعنى واحد لان ذلك اذا كان معروفا لا مع خلافا
 لانه يكون ما ذنوبه عادة وقدمنا هذه المسألة في كتاب الوكالة وهو ارجل الوكيل بالبيع الثمن الى
 الموكل مع المكاري ونحوه عاجز به المادية فانه لا ضمن وبه افي الخبر ارجل واقول ايضا في هذه المسألة
 ذكرتها في عاقبة على الدر المختار في حادثة وقعت في زماننا وسئلنا عنها وهي رجل اودع عند رجل مرة
 من الشال غالية الثمن فوضعا الودع في اصطلح داره فسرق من الاصطلح هل ضمنها ولا والجواب
 مبني على معرفة المراد بالحرز في البرازية ولوقال وضعتها بين يدي وقت ونسبتها فاضاعت ضمن
 ولوقال وضعتها بين يدي في داري والمسالمة بها لان ما لا يحفظ في عرصة الدار كمرسة التقدين ضمن
 ولو كانت مما بعد عرصة ضاعتها حسناته لا ضمن اه ومنه في الخلاصة والفصولين وغيرهما وظاهره
 انه يصح حرز كل شيء في حوزته لكنه ذكر اللائي في الدر المختار من كتاب السرقة ان ظاهر المذهب ان كل
 ما كان حوزا لغيره فهو حرز لكل الانواع فيقطع بسرقة لئلا يضمن اصطلح اه والقاهر ان ما ذكره من
 ظاهر المذهب خاص في حرز السرقة دون الوديسة لان المتبرع قطع السارق ملك الحرز وذلك لا يتفاوت
 باعتبار المهرزات والمتبرع في ضمان الودع التعدي والتصرف في المحطة الا ترى انه لو وضعها في داره
 المخصصة فخرج وكانت زوجته غير آمنة ضمن مع انه لو سرقها سارق يقطع لان الدار حوز وانما ضمنها
 لتصرفه في المحطة ولو وضعها في الدار وخرج والباب مقفول ولم يكن في الدار احد من عياله او في الحمام
 او المسجد او الطريق ونحو ذلك وغاب عنها يضمن مع انه لا يقطع سارقها فلو اعتبر ان الوديسة الحرز
 المتبرع في السرقة لزم ان لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فيلزم مخالفة ما اطبق عليه في هذا الباب من ان

مطلب
وضعتها في حاتونه وهي حوز
مثلها فسرق لا يضمن

مطلب
قام من حاتونه الى الصلاة
فضاعت الوديسة لا يضمن

مطلب
اجلس ابنه على باب
الحانوت ان كان يغفل
المحطة لا يضمن

مطلب
الحاصل ان العبرة للعرف

مطلب
دخل الحمام ووضع دراهم
الوديسة مع ثيابه عند
السا طور

مطلب
في رجل اودع مرة من
الشال عند آخر فوضعا
الودع في الاصطلح هل
يضمنها

مطلب
في تحقيق المراد بالحرز هنا
وامه مخالف للعرف في السرقة

المدار على التصدير في المحقق ومعلوم أن وضع الوديسة في ما لا موضع فيه أمثالها تصير في المحقق كما هو صريح عبارة البرازية بالمرارة وغيره فاعلموا بما لم يردوا به من كل شيء من حيث هو وإن كان المراد به في المرة فخلافة ولا غش أحدا بالباين على الآخر بل نقل مع أن النقل المصريح يتألفه كما عرفت وبه ظهر جواب المحادثة المذكورة والله تعالى أعلم * (مسئل) * فيما إذا أودع زيد عند عمرو ديسة معلومة ثم أتتها ضاعت من عند عمرو ووجدت عند بكر ويريد عمرو المودع أن يخصم ويدين بذلك وبأخذها من بكر فهل له ذلك ويصلح خصما * (الجواب) * نعم وقد أجاب المحقق بقوله لم أقف على المسألة في محلها لكن نقل في البصائر اتفاق عن الوفاء في رجل التقط قطعة فضاعت منه ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل فرق بينه وبين الوديسة اهـ فيؤخذ من هذا أن المودع له ذلك والله أعلم اهـ ونقل المسألة في قطعة التنوير وعزاها للعلاء إلى المجتبى والنوازل ثم قال لكن في السراج الوهاج والصحيح أن له الخصومة لأن يداهما حق اهـ يعني للقطط الخصومة أيضا وفي الخاصة من كتاب القطعة رجل التقط قطعة وضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديسة فان في الوديسة يكون للمودع أن يأخذها من الثاني لأن في القطعة الثاني كالأول في ولاية أخذ القطعة وليس الثاني كالأول في إثبات اليد على الوديسة اهـ * (مسئل) * فيما إذا كان زيد ديسة عند عمرو فوكل زيد بكرا في طلبها من عمرو وتسليمها له فطلبها الوكيل من عمرو فطلبها له ومنها ما لم يدره على تسليمها حتى هلكت عنده ويريد ألا أن يضع عمرا قيمتها بسد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * حيث طلبها الوكيل فبعضها منه فطلبها ضمن قال في النقاية وشرحا العلامة القهستاني فان حبسها أي امسكها المودع بسد طلبها ولو حبسها كالمثل على ما في المشتريات الخ اهـ ولو كان الذي طلب وكيل المالك ضمن انقروى عن القاعدة وكذا في شرح التنوير للعلاء لكن في المنع وقيدنا بنفسه لأنه في موضع ثقة عن القنيس أنه لو طلبها بوكيله أو رسوله فبعضها لا ضمن وفي الخاصة رجل أودع عند إنسان ديسة وقال في السر من انصرك بعلامة كذا وكذا فادفع إليه الوديسة فبعضها رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديسة قال أبو القاسم لضمان على المودع اهـ لصحكن في الخلاصة المالك اذا طلب الوديسة فقال المودع لا يمكنني ان احضرها الساعة فتر كما هو ذهب ان تركها عن رضى فهلكت لا ضمن لانه لما ذهب فقد أنشأ الوديسة وان كان من غير رضى ضمن ولو كان الذي طلب الوديسة وكيل المالك ضمن لانه ليس له إنشاء الوديسة بخلاف المالك اهـ وهذا صحيح في انه ضمن بسد المدفع الى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الفصول الامامية ورسول المودع اذا طلب الوديسة فقال لا ادفع الا لذي جاء بها ولم يدفع الى الرسول حتى هلكت ضمن وذلك في فتاوى القاضى فظهر الدين هذه المسألة واجاب نعم الدين ان ضمن وفيه نظر بدليل أن المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل بعض الوديسة فانه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديسة اليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لان الرسول ينفق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل الا ترى انه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالبيع بالفرل لا يسمع ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع صح كذا في فتاواه اهـ منع من الابداع قال العلامة خير الدين الرعي بعدما نقل هذه المسألة عن المنع في حاشية البهراميه أتول ظاهر ما نقله في الفصول الحمادية ممزجا الى القاضى فظهر الدين انه لا ضمن في مسألة الوكيل كما هو مقتضى عن القنيس فهو محض التمسك في الخلاصة كما هو ظاهر ويترأى في التوفيق بين القولين بأن يحمل ما في الخلاصة على ما اذا صدق الوكيل إنشاء الوديسة عند المودع بسد منه ليدفع له في وقت آخر أي فيضمن لانه ليس له إنشاء الوديسة وما في فتاوى القاضى فظهر الدين والقنيس على ما اذا منع ليوثى الى المودع بنفسه واسبقها

مطلب
اذا ضاعت الوديسة فلم يدرع
الخاصة والدعوى

مطلب
اذا طلب الوديسة وكيل
المالك فبعضها منه ضمن

مطلب
قال من جاءك علامة كذا
فادفعها اليه فيما رجع
بالعلامة فلم يصدقه لم ضمن
قوله ضمن الخ أي فقد
صار غاصبا بالنفع عن الوكيل
ولم يصب له ابتداء جديد
لعدم قدرة الوكيل على
إنشائه بخلاف المالك وعارة
جامع الفصولين لانه لا يمكن
الابتداء فضمن لو لم يدفع
مع قدرة المدفع نفسها اهـ منه

على الابداع الاول ولذلك قال في جوابه لا ادفع الا الذي جامعها وفي الخلاصة ما هو سر محي في أن
الوكيل تركها ذم عن رضى بعد قول المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة أى وأدفعها لك في غير
هذه الساعة فاذا فرقته فقد انشا الابداع وليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا الذي جامعها فانه
استبقا الابداع الاول لا انشا الابداع فتأمل ولم ارم من تعرض لهذا التوفيق واقفه تعالى الموقف اه كلام
المخبر الامل وفي التاريخا تبين الفصل السادس وسئل عن المودع اذا وكل رجلا قبض ودعة فمضى
من المودع فانتفى الامل والوكيل سدا يام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هاجمك هل ضمن فقال نعم لان
الانابة الثانية بالمانعة فوق الثانية بالينة ولو ثبت التوكيل بالينة فامتنع من الدفع اليه سدا للطلب
وضمن فقهنا اولى قبل له وهل يفرق الحال بين التوكيل بمحضه وبين التوكيل في حال غيبته فصده
في التوكيل في حال غيبته فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع وغيره من الكتب ان له أن يمتنع من الدفع
اليه اه فالجواب اما اذا امتنع عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما قلناه في البصر عن الخلاصة
واما اذا امتنع عن الوكيل ففيه اختلاف في الخلاصة والقاعدة والوجوب والتاريخية والجماعى
الزاهدى والمضمرات انه ضمن وانتاره صاحب المنع وتبعه العلائق في شرحه فتعين المصير الى ما عليه
الاكثر خصوصا والمضمرات شرح القدورى والشرح مقدمة في مسائل تمنع المودع الودعية من
الوكيل ظاهرا ولم يقل له لا ادفعها الا الى الذى جامعها حتى يكون استبقا الابداع الاول وقد جمعت هذه
القول رجاءا لتوايحين الملك الوهاب ولا جل قطع الشك والارتباب اقول ما ذكره المؤلف من أن المودع
لا يضمن بمضمرات عن الرسول في ظاهر الرواية ذكره في الدر المختار ايضا ويظهر أن ما ذكره في الفصول
العادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول مبنى على خلاف ظاهر الرواية كانه عليه في نور العين
ثم اعلم ان عبارة التاريخية المتقدمة انفا تبين تفصيلا في مسألة الوكيل وذلك أن المودع انما يضمن
بالتع عن الوكيل اذا كان توكيله نائبا بالمانعة او بالينة اما اذا كان تصديقي المودع غائبا لا يضمن وكذا
لا يضمن لو كذبه بالاولى وانظر هل يجرى هذا التفصيل في مسألة الرسول ايضا ومقتضى ما مر عن
الحنابلة من قوله فيما مر جل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هاجمك الودعية لا ضمان انه
لوصده يضمن فيضالف مسألة الوكيل الا ان يقال ان قوله فلم يصدقه ليس قيدا احترازيا فلا مفهوم
له وهذا ان جل على انه رسول وكذا ان جل على انه وكيل بخلاف ما ذكرنا من التفصيل وفي حاشية
جامع الفصولين لنظر الامل وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح لكون الوكيل
مجهولا ولا يضمن بالدفع قال الزاهدى في حوايه رما فيه تفصيل لو كانا عند ذلك الاتفاق يمكن لا يمكن
لا حدى الناس استماع كلامهما فالدفع لمن جامعها بتلك العلامة بلا راد ولا نقصان صحيح لانه
عند ذلك لا تصرح بالوكالة لواحد بسببه وهو الجاهل بتلك العلامة واما استماعه ذلك من جنى فتدبر وان
كانا عند ذلك يمكن فيه احدى الناس من فهم اتفاقهما على ذلك او يمكن يمكن فيه لاحدا شماع
اتفاقهما على ذلك خفية وهما لا يريانها فالوكالة باطله والدفع مضمون اه هذا نقله الرمى قلت كثيرا
ما يخ أن المالك سدا تقاضيه مع المودع على ذلك يثبت رجلا بتلك العلامة فيسحق أن يفسق الاول ويخبر
المودع بتلك العلامة وقد يقال ان هذا لا ينافي صحة التوكيل بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك
مع المودع والظاهر أن المالك اذا قل لم ذكر العلامة لهذا الرجل الذى جامعها وانما ذكرها لغيره ان يكون
القول له لا تمتكر فيه من المودع فتأمل والله اعلم (مسئله) ه في رجل غاب عن منزله وخلف
امرأته وكان في يده دومة فلما رجع طلب الودعية فلم يجدها كيف الحكم (الجواب) ه هذه المسألة
على وجهين ان كانت امرأته مأمينة لا يضمن لانه غير مضبوط وان كانت امرأته غير مأمينة يضمن

معلق
اذا كانت امرأته غير مأمينة
يضمن

لا يمتنع كذا في الواضحات الحامية ومثله في العادية عن الخاتمة (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر ونصف وهي تحت يديدي فمأذوشوكه واتزعمها قهرا من يديدي ودفعها اليك فوضع يكر يده عليها مدة حتى هلكت عنده وير يدعرو مطالبة بمكر فبقيت حصة منها فهل له ذلك (الجواب) نعم لقرول قهرا شاولا ودفع القاصب المنسوب ثم هلك في يده ضمن امانته من القاصب والودع قال في الدرر اما القاصب فظاهر واما مودعه فبقية منه بل ارضى مالكة اه والمأذوخ في ودعة التور والقهات في غيرهما (سئل) في رجل ارسل اكد يشا لشريكه ليرعاه في القرية فدفعه شريكه الذي في القرية الى اجيره الخاص مسانحة الساكن معه فباعا فمؤر وضرب الاكد يشا فشق بطنه ومات وير يد الرجل الرجوع على شريكه المرقوم بقية الاكد يشا فهل لا رجوع له عليه شيء (الجواب) نعم لما في الخاتمة وله ان يدفع الى اجيره الخاص وهو الذي استأجره مشاهرا ومسانحة يسكن معه (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر وهي تحت يديدي باذن شريكه عمر فبعضها زيد على يد ابنه الصغير الذي في عياله ليسبقها فاعذها رجل من يدال ابن ومات عنده فقام شريكه عمر وطلب زيدا بقية حصة منها زاعما انه متعدي الدفع الى ابنه المزبور فهل له المطالبة به بذلك (الجواب) حيث يضاعف ابنه الغير البالغ لا يضمن حصة شريكه والله اعلم وفي التحسين المودع اذا بيعت الودعة على يد ابنه والاس للس في عياله ان كان بالغيا يضمن وان لم يكن بالغيا لا يضمن عمادية في بحث ضمان المجامع ومثله في القصول (سئل) فيما اذا دفع زيد بضاعته على سبيل الامانة لعمر وليوصلا اليك بالبلد كذا على ان لا ينزل بها في البحر الا في مركب مغفر آمن فقلل بها في مركب غير مغفر لا أمين فاعذ النصارى بالضاعة بالقهروا القلة والحال ان في البحر مراكب مغفرة موجودة مسخرة لخدمة قركوب فيها فهل يضمن عمر (الجواب) نعم حيث كان الحال ما ذكر يضمن عمر وقية الودعة المذكورة كما اذا امره بحفظها في دار فوضعه في دار اخرى لان الاصل كما في الدرر ان الشرط انما يصح اذا كان مفيدا والعمل به يمكنه والتمني عن الوضع في مركب غير مغفر وفي دار اخرى مفيدا لانهم يتحلفان في الامن والحفظ ففصح الشرط وامكن العمل به بخلاف ما اذا امره ان يضعها في بيت معين من دار او صندوق معين منه فحفظ في بيت آخر او في صندوق آخر منه لان اليقين قبلما يتحلفان في الحفظ فالتفكر من الاخذ من احدهما امتنع من الاخذ من الآخر صار الشرط غير مفيد وتعذر العمل به فلا يصبر وكذلك يمين الصندوق فلا يفيد لان الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا الا ان يكون في البيت او الصندوق خلل ظاهر فحينئذ يفيد الشرط ويضمن بالخلاف اه وقال الاقربى عن شرح الطحاوي الاصل ان كل شرط يفيد اعتباره ويمكن للودع مراعاته فهو معتبر وكل شرط لا يفيد اعتباره ولا يمكن مراعاته فهو لغو (سئل) فيما اذا اودع زيد عند عمر خبيرا في طريق النج فاعذ عمر وروضه تحت رأسه حفظا له ونام ثم اتته فلم يجده فهل لا ضمان عليه في ذلك (الجواب) نعم ولو نام ووضع الودعة تحت رأسه او جنبه فضاقت لا يضمن وكذلك ان وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال الامام الرضعي قالوا وانما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا اما اذا نام مضطجعا يضمن وهذا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعدا او مضطجعا كذا ذكره في الذخيرة وذكر في المدة لو نام واضعا جنبه على الارض فضاقت الودعة ضمن وان نام قاعدا لا يضمن وفي السفر لا يضمن في الوجهين عمادية من الفصل ٣٢ (سئل) فيما اذا اودع زيد عند عمر ودية وتسلمها منه ثم جاع رجل اجنبى واخذ الودعة والمودع عراه ولم يمكنه دفعه ومنه خوفا من ضرره فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وفي الجامع الاسمر ولو اخذ

مطلب
للسالك تضمن القاصب
او مودع القاصب

مطلب
لودع الودعة الى اجيره
الخاص الساكن معه

مطلب
بش الودعة مع ابنه الصغير
لا يضمن

مطلب
امر مال كواب في مركب
مغفر فركب بها غيره يضمن

مطلب
الاصل ان الشرط انما يصح
اذا كان مفيدا والعمل به ممكنا

مطلب
وضع الودعة تحت رأسه
ونام لا يضمن

مطلب
اخذ الودعة اجنبى ولم يمكنه
دفعه لا يضمن

الوديعة اجنسي والمودع براه فحكمت قال ابو القاسم الصغار ضمن ان امكنه دفعه اما لو لم يكن منه
 مخوفه من ضرره وغايره لم ضمن انقروى (سئل) فيما اذا دفع زيد لمرو وسد رعا س ليده
 فوضعه على البيع فلم يشتره احد فردّه عمرو على زيد ثم خذ زيد وصوله له من عمرو فهل يقبل قول عمرو
 بيمينه (الجواب) نعم لانه امن والقول للامين منع العين الا اذا كنهه الصغار كما تلوه وفي
 الاسماء كل امين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناسطر
 ومنه في تنوير الابصار المودع اذا ادعى رد الوديعة قال قول قوله ولو اقام البيعة على ذلك قلت عني على
 المدياة من كتاب التصديق فصل ومن غصب عينا ادعى رد الوديعة او هلاكها ومات قبل ان يحلف
 لا يحلف وارثه نص عليه في الجوامع الكبير برأيه من القضاء (سئل) فيما اذا اودع زيد
 عند عمرو الاجتين فوضعهما عمرو في حاوته ثم اخذهما بكر ليطرا اليها وحوط لهما من موضعهما بدون
 اذن منهما ثم طاله عمرو بهما فزعماه رد هما الى محلهما وزيد عمرو ينكران رد هما الى محلهما فهل
 يضمن بكر قيمتهما زيد (الجواب) نعم اما اولاً فلما طرحه الامام الجليل قاضيان في
 القصب رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل هات قال يضمن في رواية الاصل وعن ابي يوسف انه
 لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطقي الصبح انه على قول ابي حنيفة لا يضمن حتى يتحول عن
 موضعهما ثم ذكر في موضع آخر وعنه قالوا الصبح من مذهبه انه لا يضمن الا بالتحويل وفي موضع
 آخر اصابه التحويل لا يبرأ عن الضمان واليه مال الفقهاء اما ما ناسا فله من معدن اول الامر عذ
 البداهة ما يبرأ من شرعي وفي الهادي من اوانه رجائية الدواب ضمن مسألة لان غصب المقول لا يقتضي
 بدون النقل (سئل) فيما اذا كان رقيق وديعة عند زيد فذهبا بدوكل شرعي عن
 سيد الرقيق ثم مات السيد وعثر الرقيق وطلا الوديعة من زيد فهل ليس له طلبها منه والدفع المذكور
 جائز (الجواب) نعم في الثانية آخر كتاب الماذون البداية اودع عند انسان شيئا لا ملك
 المولى اخذ الوديعة كان البدما ذونا ومحجورا فلان المودع دفع الوديعة الى مولاهما لم يكن على البد
 دين جاز اه اقول حاصله انه ليس للمولى اخذها من المودع جبراً ولو دفعها المودع عرضاً الى المولى مع
 نظير المولى ليس له اخذها من المشتري ولو دفع اليه المشتري براء وفي البصر عن الخلاصة وعنه منه
 وديعة عبده لا يكون ظملاً لان المولى ليس له حق رده عبده ما ذونا كان او محجوراً اما يحضروا يظهر
 انهم كسبه لاحتمال انه مال التبر وديعة فاذا اظهر انه للعبد بالبيعة فحينئذ يأخذ اه (سئل) فيما اذا
 اودع زيد عند عمرو صندوقاً مقلنا فيه مائة له فوضعه عمرو في بيت من داره حرز له فدخل غل
 في الصندوق واقتد بعض الائمة بدون تدمن عمرو ولا تصير فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم قال في جامع
 الفصولين في الذخيرة افسدها القارة وقد عرف المودع هيب القارة فلو اعلم ربه ان هيب
 القارة ترمى الى المولى معه بعدما علم ولم يسه وفي المدونة كانت شأمن الصوف ورب الوديعة غاب وخاف
 المودع على الفاساد فوضعه الى القاضي ليعيه او لم يرفع ولم يحتل لدفع ذلك ضمن اه وفي الطهريّة
 الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها طويلاً حتى وقع فيه السوس
 وفسد لا يضمن اه نهج الصيانة وفي الوجانية

وتارك نشر الصوف سيقتا سلم يضمن وقرض الثأر بالعكس يؤثر

اذا ربه الثقب من سده له ولم يسل الملاك ماضى تشقر

(سئل) فيما اذا كان زيد القالب وديعة عند عمرو فاذن له زيد بارساله اليه مع رجل امين
 فخذ عليه فصل ذلك فخرج على الرسول قطاع الطريق فنهبا القالبه والامانة بالقهر والظلمة ولم يمكن

مطلب
 يقبل قول المودع باليمين
 في رد الوديعة لئلا تالك

مطلب
 كل امين ادعى اصال
 الامانة الى مستحقها قبل
 قوله

مطلب
 ادعى رد الوديعة او هلاكها
 ومات قبل ان يحلف
 لا يحلف وارثه

مطلب
 حول الاجنبي الوديعة عن
 محلها بلاذن ضمن

مطلب
 اذا دفع وديعة السدولاه
 لا يضمن الا اذا كان مديونا

مطلب
 دخل الثقل في الصندوق
 واقتد بعض الائمة
 لا يضمن

مطلب
 فيما اذا كانت الوديعة
 يتنافى عليها الفساد وصاحبها
 غائب

مطلب
 قال للمودع ارسلها مع رجل
 امين فصل لا يضمن

دفعهم ويريد أن يضمهم فهل حيث كان الأمر كذلك لضمان على عمرو (الجواب) نعم
 (سئل) فيما إذا أودع يده عند عمرو فأبق المبلغ عند عمرو بدون قرض ولا تصير في
 حقله فهل لضمان عليه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع يده لعمرو جاراً
 على سبيل الأمانة فربطه عمرو بحبل مع دابة أخرى على شط نهر وأبعد عنها المثل آخر حتى تغاب عن بصره
 وقصر في الحفظ حتى سقط الحمار في النهر فهل ضمن عمرو قيمته لصاحبه (الجواب) حيث قصر
 في الحفظ وغيبه عن بصره ضمن قيمته لصاحبه

(كتاب العارية)

(سئل) في رجل استأجر ورمان آخر استأجرة معلقة لجرث عليه فهل عند في حالة استعماله من غير
 تملكه ولا وجه يقتضي ضمانه فهل لضمان عليه (الجواب) نعم ولو طهرك الدابة العارية في يد
 المستجير فإن كان القدر مطلقاً لا ضمن سواء طهرك في حال الاستعمال أو في غيره عما يضمن ضمان المستجير
 (سئل) فيما إذا استأجر يدمن عمرو جاراً لركبه إلى قرية معينة استأجرة معلقة ليعصر درعا
 في القرية ثم بدفراغه صيد الحمار لصاحبه فركبه للقرية وقيل فراغه من الحصاد منه الأعراب مع عدة
 جبر لاهل القرية بالقلبة والقهر بدون تملك من يذول لا قصر في الحفظ ولم يقدر على دفعهم ولا على رده
 منهم برغم صاحبه أن يزيد أياضه بمقتضى أنه شرط عليه ضمانه فهل لضمان على زيد ولو صدر
 الشرط (الجواب) نعم قال في ودية التنوير واشترط الضمان على الأيمن ما طل به يقتضي اه
 وفي الهامدة قال أبو حنيفة الشرط وغير الشرط سواء لأن اشتراط الضمان على الأيمن ما طل به تأخذ اه
 وفي جامع القنارى ولا ضمن العارية وإن لزم الضمان عنها الهلاك (سئل) في رجل استأجر
 من آخر ودلاً معلومة ليستفحص بها ثم مات قبل أن يردّها لصاحبه ما يجملها ولم توجد في تركه فهل
 يكون ضمانها في تركته (الجواب) نعم لأن العارية أمانة كافي الملائق والأمانات
 مضمونة بالموت عن تجهيل (سئل) فيما إذا استأجر يدمن عمرو حمله لركبه أربعة أيام
 إلى قرية معينة فركب إلى القرية المذكورة وتجاوزها إلى قرية أخرى بعيدة وغاب أكثر من شهر ثم رجع
 قائلاً إن الحصان قد هلك معه في القرية الأخرى بدمر ورواها بالمد كورة فهل ضمن قيمة الحصان
 لصاحبه (الجواب) حيث كانت عارية الحصان المذكورة موقوفة وقت مقيدة بمكان معين
 فأمكنه بدلول الوقت وتجاوزها إلى المكان المعلن ضمن قيمة الحصان لصاحبه قال في الهامدة في الفصل
 من العارية لو كانت مقيدة بالمكان فجاوز ذلك المكان ضمن ولا يبرأ بالود اه وفي فتاوى القاضى
 ظهير الدين إذا كانت العارية موقوفة وقت فأمكنها بعد الوقت فهو ضمان ويستوى فيه أن تكون
 العارية موقوفة نصاً أو دلالة حتى أن استأجر ودماً كبيراً لمضف فكسره وأهلك حتى هلك ضمن
 اه ومثله في الفصول استأجر ثوراً لركب ركضه وعينها فركب ركضاً أخرى فطعن الثور ضمن لأن
 الأراضى تختلف في الكبر بمهولة وصعوبة بمنزلة من استأجر دابة لينهب إلى مكان معلوم فذهب إلى
 آخر تلك المسافة كان ضماناً وكذلك الواسك في بيته ولم يكره حتى عطب لمدم الرضى من المالك
 بالامساك وكذا في الأجرة إذا أمسك ولم يذهب أقول ينبغي أن لا ضمن لركب مثل الأرض المينة
 أو رضى منها كالأستأجر دابة للحمل وحى نوعاً فخالق لا ضمن مثل السبي أو أضاف كذا في جامع
 الفصول ولو عين طريقاً فملك طريقاً آخران كانا سواء لا ضمن ولو كان ابداً وغير مملوك ضمن وكذا
 إذا تفاخا في الأمن عمادية استأجر ودلاً لفصل الثياب ولم يسله حتى سرق لئلا ضمن بزار ضمن الرابع من

مطلب
 ابق عبد الودية لضمان
 على الودع
 مطلب
 ربط حمار الأمانة مع دابته
 على شط نهر وغاب عنها
 فهل الحمار ضمن

مطلب
 لو طهرك الدابة في يد
 المستجير العارية معلقة
 لا يضمن
 مطلب
 لا يضمن المستجير أن شرط
 عليه الضمان
 مطلب
 إذا مات المستجير بحملها ضمن

مطلب
 ضمن المستجير بمجاوزة
 المكان ولا يبرأ بالود
 مطلب
 تكون العارية موقوفة
 نصاً أو دلالة

مطلب
 لو عين طريقاً فملك
 لا يضمن أن كانا على السواء

العارية العارية لموقعة فامسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها ابد الوقت هو المختار
 جامع القصولين المستعير ان ركب الدابة العارية في الرجوع وليس للمستأجر ان يركبها فان لم يركب
 المستعير لها مضافا ليس له ان يخرج بها من الممر اهـ وفي القولين عن البدائع ولو اختلف المير
 والمستعير في الايام او المكان او فيما يحمل عليها فالقول قول المير لان المستعير يستفيد ملك الانتفاع
 من المير فكان القول في المقدار والتصين قوله مع العين دفع القيمة وفي تناوئ قارى الدابة اذا اختلف
 المير والمستعير في الانتفاع بالعارية فاذا عي المير انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص والمستعير الاطلاق فالقول
 قول المير في التقييد لان القول له في اصل الاعارة فكذا في صفتها اهـ (مسئل) في رجل
 استأمر من آخر دابة للمركب الى مكان معلوم فركبها وقبل وصوله الى المكان صادفه قتل وأخذها
 منه بالقهر والفتنة ولم يمكنه منه بوجه وخاف من ضرره فهل لاضمان على المستعير (الجواب) اهـ
 نعم لان العارية امانة كما تقدم والمستعير أمين والامين انما ضمن ترك الحفظ اذ تركه بغير عذر كما في
 العارية من ضمان الزاعي وفي الجامع الاسفر ولو اخذ الدابة اجنبي والمودع برأه فكذلك قال
 أبو القاسم الصغار ضمن ان امكده دفعه اما لو لم يمكنه منه بخوف من ضرره وغارته لم يضمن
 (مسئل) في رجل بئى بماله لنفسه قصر في دار ابيه باذنه ثم مات عنه ابوه وعن ورثته غيره فهل
 يكون القصر لسانه ويكون كالمتعير (الجواب) اهـ نعم كما مرح بذلك في حاشية الاشباه من
 الوقف عند قوله كل من بئى في ارض غيره فمالها الخ ومساءلة العارية كثيرة ذكرها في
 الفصول الامامية والفصولين وغيرها وعارة الخشي بعد قوله ويكون كالمتعير فيكاف فطفه متى شاء
 (مسئل) في قسمة ارض ميرية اذن التكلم عليها ليدان يعني عليها بناء ولم يرد بدوير
 التكلم على الرجوع عن الاذن المرقوم ومنه من البناء فهل له ذلك (الجواب) اهـ نعم في تناوئ
 الشيخ اسماعيل الحائك سئل فيما اذا اذن ناظره قفزا ليدان بفرس في ارض الوقف غراسا ولم
 يفرس بدوير بدا لناظر الرجوع عن الاذن المرقوم ومنه من الفرار فهل له ذلك الجواب نعم له
 ذلك قبل الفرار (مسئل) في ذئى حفرة سر دابة في دار جاره عمرو الذي ياذنه ثم باع عمود داره
 من بكر الذي وجلب بكر الا ان دفع السر دابة والحال انه باشرط وقت البيع بقاء السر دابة فهل له
 ذلك (الجواب) اهـ نعم رجل استأذن جاره له في وضع جذوعه على حائط الجار وفي حفرة سر دابة
 تحت داره فاذن له في ذلك فعقل نعم ان الجار باع داره فطال المشتري رفع الجذوع والسر دابة كان له ذلك
 الا ان اشترط في البيع ذلك فيمنع ذلك لا يكون للمشتري ذلك خاتمة من باب ما يدخل في البيع من غير ذكر
 ومنه في التنازيع من قسمة الاشياء من العارية وراح حاشية السيد اجد أقول وكذا القومات الاذن
 فلورثة رفع البناء من ملكهم وان اذن له مورثه كما في أول كتاب العارية من المخيرة ولا يظهر هنا
 اشتراط قائله لان الارث جرى لا يتقدم بالشرط بخلاف مسألة البيع ورايت بخط شيخ مشايخنا
 السامحاني والوارث في هذا منزلة المشتري الا ان القوارث ان باع مورثه الناعم على حال كما في الحنفية
 ومنه يعلم ان من اذن لاحد ورثته بناء على في داره مائة ثلثا في ورثته مطابقا لورثته ان تقع القسمة
 ولم يخرج في مقصده وفي جامع القصولين استأجر دارا في قبا بلا مال المالك وقال له ابن لنفسك ثم باع
 الدار بمحقوقها يؤمر بالباي يهدم بناءه واذا قرط في الرد بعد الغلب مع التمكن منه ضمن اهـ (مسئل)
 فيما اذا استأجر بدين عمرو دابة الى مكان معلوم وقال له عمرو واوصلت الى المكان المزور اياها مع
 من شئت فقبضها بدين لم يضمن في عياله فهل لك في الطريق من غير تعذلا تصير فهل يكون زيد
 غير ضامن (الجواب) اهـ نعم استأجر دابة للمير الى مكان كذا وقال له المالك اياها مطلقا فقبضها

فوامسك الدابة بعد الوقت
 ضمن وان لم يستعملها بعده

مسئل

المستعير ان يركب في الرجوع

بمختلف المسافر

مسئل

القول للمير في الايام او

المكان او بما يحمل عليها

مسئل

القول للمير في تقييد

الانتفاع بالعارية

مسئل

اخذ الدابة فطلب لم يضمن

المستعير

مسئل

العارية امانة

مسئل

بئى في دار ابيه باذنه فالباء

له ويكون كالمتعير

مسئل

اذن له بالبناء في الارض الميرة

ثم رجع قبل البناء هل ذلك

مسئل

للسناظر الرجوع عن الاذن

قبل الفرار

مسئل

حفر سردابا في دار جاره

ياذنه ثم باعها للجار ولم يشرط

بقائه فلم يشرى رصه وكذا

لورثة الاذن

مسئل

قال له المير اياها مع من

شئت فقبضها مع من ليس

في عياله لا يضمن

على يمين ليس في حاله فهلكت في الطريق لم يضمن حاوي الزاهدي وفي القصر يدالدها في رجل جاء
الى المستعير وقال اني استمرت الدابة التي عندك لمن فلان ما ليصحبها وامرني ان اقضها منك فصدقته
ودفعها اليه فهلكت عنده ثم انكر المبرأ ان يكون امره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي
قبضها منه لانه صدقه فان كان قد كذبه ولم يصدق ولم يكن صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع
عليه قال وكل تصرف هو سبب الضمان اذا ادعى المستعير انه فعله باذن المبرر وهو يتجده ضمن المستعير
الا ان تقوم له بينة على الاذن عمادية * (سئل) * فيما اذا استعار يضمن زوجته ارضاء لزوجها
فزوجها خطلة بعد ما حرمها واذا تمت له زوجه او بنت الزرع وتريد ان ترفع يده عنها واخذها منه قبل
ان يحصدا الزرع فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال في التنوير واذا استعارها لزوجها لم تؤخذ منه
قبل ان يحصدا الزرع وقتها والا * (سئل) * فيما اذا استعار يضمن عرو وجارا
ليصله بنفسه ولا يضمن غيره فعمله ثم اعاره من بكر فعمله بكر ومات عنده ويريد عمو فضمن زيد
قيمة الجار بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ويضمن لمنين الاول حيث استعاره
للتحصيل فعمله ثم اعاره قال في التنوير وشرحه للمعاني ومن استعار دابة واستاجرها مطلقا لا بقيود
يحمل ماشا او بعيره اى الجسم والركب علاما لا بالطلاق وباقصلا ولا اثنين مرادا ضمن بيضه وان عطفت
حتى لو اليس اوارك غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي * والثاني للثمن قال في الخلاصة فلو قال
لا تدفع اشرك لا تدفع فملك ضمن مطلقا ومنه في البرزانية * (سئل) * في مستعير نور ذبحه مذهب الاياس
من حياته وذلك بدون اذن من صاحبه وصاحبه ينكر الاياس من حياته ولا يئنه للمستعير على دعواه
فكيف الحكم * (الجواب) * حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته وان اختلفا
فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فله بينة على الذابح واثنين على المالك واذا غن عن
البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر اقيمة بينه واذا ادعى المالك زيادة
عما يقول الذابح فله البينة والله اعلم والمسألة في التجربة من ضمان الاجرة صدقة في حرات والجماع
بينهما الا امانة لان الاجرة من المستعيرين * (سئل) * في رجل استعار من آخر بجمعة وتسلمها
ودخل دارا وابقاها في السكة وغيبها عن بصره حتى ضاع فهل يضمن قيمتها لصاحبها * (الجواب) *
نعم يضمن قال مؤيد زاده في ضمان المستعير اذا دخل المستعير لبيته وترك الدابة المستعارة في السكة
فهلكت يضمن سوا ربها ولو لم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضمنها حتى اذا دخل المصعد
اول البيت والدابة لا تتبع عن بصره لا يجب الضمان وعليه انتهى فصولنا * (سئل) * فيما
اذا استعار يضمن عرو وجارا ليجعل منه قدر معلوما من الخنطة فعمله ان يضمنه وعلم ان الجمل لا يطبق
ذلك فهل الجمل بسبب ذلك ويرد عمو ان يضمنه كل قيمته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي فهل له
ذلك * (الجواب) * نعم استعارها ليجعل خنطه عشرة غناتيم خنطه فعملها خمسة عشر غناتيم
فملك فان علم ان هذه الدابة لا تخلق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها لان هذا استلزام وان علم ان
تطيق ضمن ثلث قيمتها فلو صاقله ضمان على قدر المأذون فيه وغيره المأذون فيه بخلاف ما اذا استعار نورا
ليطعن به عشرة غناتيم خنطه فطعن احد عشر فهل يضمن جميع اقيمة لانه لما طعن عشرة غناتيم فقد
انتهى الاذن فعند ذلك استعمل الدابة بغير اذن مالكها * (سئل) * فيما اذا استعار الجمل لان حمل الكل
عليها واحدة وترواحه وفي البعض ماذون وفي البعض مخالف فتزور الضمان عمادية * (سئل) *
في الحاربة الموقفة اذا امسكها بعد الوقت مع امكان الرد وهلكت هل يضمن * (الجواب) * نعم
الحاربة لو موقفة فامسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت وانما سئل

مطلب

فما اذا طهر رجل الى المستعير

وقال اني استعرت تهما

مالكها وامرني ان اقضها

مطلب

استعار ارضا لزوجها لم تؤخذ

منه قبل ان يحصدا الزرع

قوله لم تؤخذ منه الخ اى

بل له ان يقبضها تحت يده باجر

الثل اه معجم

مطلب

فمن استعار نورا فقبضه

مذهب الاياس من حياته

مطلب

دخل داره وترك الدابة

في السكة وغيبها عن بصره

يضمن

مطلب

استعارها ليصل عليها قدرا

معلوما فحمل ازيد منه

الخ

مطلب

الحاربة الموقفة لو امسكها

بعد الوقت ضمنها

مطلب
لوجاوز المكان المقيد ضمن
ولا يبرأ بالعود

مطلب
للمستعير أن يودع

مطلب
للمستعير الاعارة في موضعين

مطلب
اذا منع العارية بعد الطلب
ضمنها

فوقت نصاب اولالة حتى ان من استعار قدام الكبر خطا فكمركه فاعلمك ضمن ولولم يوقت فصولا
وان قبله وقت اوقع او بهما ضمن بالخلاف الى شرا لا في مثله او خير علقا العارية لو كانت مقيدة
بالمكان فجاوزه ضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الزرع والودعة ولولم يذهب بها
الى ذلك المكان ضمن والمكث المتأدع وكذا في الاجارة وهذا بخلاف مال الاستمارة
او استأجرها ليحصل عليها حطة فعمل شيا اخف من الحطة او اسهل على الدابة يضمن كذا في شرح
الطحاوي عمادة اقول قوله انرا ضمن الطاهر ان صوابه لا يضمن لان عبارة جامع الفصولين برمز
شرح الطحاوي هكذا ولودع الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولواصر وكذا لو اسكنها في بيته
ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المتأدع فوكذا الاجارة وهذا بخلاف مال الاستمارة او استأجرها
ليحصل ترافع لا اخف يبرأ اه وكذا ذكر المسألة في ثورا وعن ولكنه استشكل قوله ضمن ولواصر
وقوله وكذا لو اسكنها في بيته لان الحطة فيها مالى خير لا الى شرف كان الطاهر ان لا يضمن فيها اه
«(سئل)» فيما اذا استأجر زيد من عمر ودايه ابركها الى مكان معين ففي اثنا الما طريق او دعها
ضد بكر فأتها بكر وذهب بها الى مدينة بطلت فذهب زيد وعبد عمر ودايه عن عمر ودايه اليها
فقطها من بكر وسهلها زيد بعد عمر المأذون لها أخذها ثم ماتت الدابة عند ابد المزرور فضاهاقه تعالى
وقدره ويرع عمر وان زيد يضمن فمتها فهل يكون غرضان لها «(الجواب)» نعم قال الاصمعياني
في شرحه على الجامع الصغير للمستعير ان يودع عند مخرج الطريق وقال بعضهم ليس له ان يودع
وبالاول اخذ الفقيه ابراهيم والشح الامام محمد بن الفضل من واقعات الاممى والمستعير ان يودع
على المفتى به وهو المختار وصح بعضهم عدمه ويتفرع عليه ما لو اسلمها على يد اجني فهلكت ضمن على
التاني لا الاول بضمن المار به في شرح قوله لا يبرأ من ولوراد العارية مع اجني ضمن جامع الفصولين
في ٣٣ اتروى من اول العارية وقال في هاشم من هذا المثل وفي العارية وبالاول اخذ ابراهيم والشح
ابن الفضل وعليه الفتوى ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المحط وهو المختار وفي شرح المجمع وهو الصحيح
وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة وامامنا لا يملك الاعارة لا يملك الا يداع اقول للمستعير الاعارة
في موضعين الاول اذا استأجر مطلقا بان لم يعين المعبر منه فماسوا مكان مما يختلف باختلاف المستعمل
كالنيس والركوب ولا كالمثل على الدابة والاستخدام والسكنى والتاني فيما اذا عين متعينا وكانت
مما لا يختلف وهذا عند عدم التني فلو قال لا تدفع لغيرك تدفع فذلك ضمن مطلقا كما مر وهذا ايضا اذا لم
يستعمله وكان مما يختلف فلو استعمله فالجميع انه ليس له ان يعبر ولو استأجره مطابقة لعيته وكذا لو فرغ
من العمل الذي استأجره له لم يكن له الاعارة مطلقا سقائه مودعا والمجمل انه يملك الاعارة فيما
لا يختلف في المصلحة والقيمة وان لم يكن له الاعارة اذا فرغ فمما يختلف وغيره وكذا ليس له الاعارة فيما
يختلف وكانت مقيدة وكذا لو استعمل مما يختلف ولو في المصلحة وكذا لو نهاه عن الدفع الى غيره كما علم من
جامع الفصولين ففي هذا الموضع اتى لا يملك فيها الاعارة لا يملك الا يداع بخلاف وانما الخلاف فيما
يملك الاعارة هل يملك الا يداع قيل نعم لان الوديعة اذ في حال من الاعارة لانها حقيقيدون انتفاع
فاذا ملك الاعلى ملك الا في وقيل لا لانه امانة وليس للامن ان يودع ابتداء وانما يملك الاعارة لانه
ما دون بذلك لا سلاق الاذن بالانتفاع من المعبر وصح هذا القول في النهاية كما قلناه في استار خاتمة ثم
هذا كله اذا ملك المستأجر قبل تسليمه الى مالكه سلميا او لم يملك بعده فلا كلام في عدم الضمان ومثله
ما في السؤال فانه قد سلم الدابة الى عبد المالك المأذون له بذلك فلا حاجة الى بناء عدم الضمان على
القول بان المستعير ان يودع كما لا يخفى فانهم «(سئل)» في الميراث اطلب العارية من المستعير

مرافقته حتى ملكت في يده ولم يكن عاجزا عن الدفع بعد الطلب فهل يضمنها * (الجواب) * نعم
يضمن حيث الحال ما ذكر

* (كتاب الهبة) *

* (سئل) * فيما اذا قدمت هدية يد بمبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض خطا لبته بالمبلغ
المزبور فقال انك دفعته في حبه وقالت بل قرضا فهل يكون القول قولها ينفي ذلك وعليه رد مثل
القرض المزبور * (الجواب) * نعم دفع لا تنعينا ثم اختلنا فقال الدافع قرض وقال الآخر هدية
فالقول قول الدافع كذا في القول بان عن البرزبة ومثله في الخامسة دفع اليه دراهم فقال انفقها ففعل
فهو قرض كما قال امره الى حواشك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكس به ففعل يكون حبه لان قرض
الثوب باطل لسان الحكم من الهبة * (سئل) * فيما اذا كان زيد ثلث بستان معلوم جار
في ملكه على سبيل الشيع ارضا وغرا سا فوهه من اولاده الثلاثة القاصرين من غير قسمة والبستان
يحتل القسمة ثم باع زيد مع بقية شركائه جميع البستان من رجل فهل تكون الهبة فاسدة والبيع نافذا
* (الجواب) * هبة المشاع فيما يحتل القسمة وهو ما يجبر تقاضي فيه الا في على القسمة عند طلب
التسليم لها لا تنفذ الملك للموهب له في اتخاذ ملة تشرى كما كان او غيره ابنا او غيره فلو باعه الوهاب
صح لان هبة المشاع امانة وهو الصحيح كما في مثله الاحكام فلا عن ثمة الفتاوى والهبة الفاسدة لا تقيد
الملك على ما في الدرر وغيرها والمسألة مسطورة في التنوير ايضا اقول ذلك في التنوير لكن قال
شارحه مستدركا عليه بما في الفتاوى من ان الهبة الفاسدة تعدد الملك بالقبض وبه بقي ثم قال ان لفظ
التقوى اكدم لفظ الصحيح يعني ان لفظ به بقي اي بالقول باعها للملك بالقبض آكمن لفظ
الصحيح اى في قول من قال الصحيح انها لا تسقط بالحاصل انها قولان مضممان لكن الاول اصح لانه
معنون بلفظ التقوى الذي هو كذا الفاظ الصحيح لان القول الصحيح قد لا يفي به لوجود ما هو اصح منه
او لتعريف اوزمان او نحو ذلك مما يقتضى الاتفاق بخلافه على حسب ما يظهر لاهل الترجيح بخلاف
لفظ به بقي فانه مريض في ان العمل عليه وانه لا يفي بخلافه فلذا كان آكس لكن كنت فيما عتقه
على الدر المختار في هذا المثل ماصوره قال في الفتاوى الخيرة ولا تنفذ الملك في ظاهر الزبوة قال الزيلعي
وسله شاعلا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه من تصرفه تعرف الوهاب ذكره
الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تقيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ اه
ومع افادتها للملك عنده البعض اجمع الكل على ان الوهاب استرددها من الموهب له ولو كان ذا
رحم يجرم من الوهاب قال في جامع النصولين راجع الفتاوى القضي ثم اذا ملكت اقبلت بالرجوع للوهاب
هبة فاسدة لذى رحم يجرم منه اذا فاسدة مضعوبة على ما مر فاذا كانت مضعوبة بالقيمة بعد الهلاك كانت
مستحقة الرد قبل الهلاك اه وياكون للوهاب الرجوع فيها يكون لو ارته بعد موته لكونها مستحقة الرد
وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته تقضه لانه مستحق الرد ومضمون
بالهلاك ثم ان من المقرر ان القضاة يقتص فان والى السلطان قاضيا يقضي بمذهب أى خيفة لا يفتد
فضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه يخصمه فالحقق فيه بالعبية نص على ذلك علما واثما وجههم الله
تعالى له ما في الخبر به وبه اتفق في الحماذية ايضا والتاجية وبه تزم في الجواهر والبصر ونقل فيه عن
المتنبي بالتمسك بالهبة انه لو باعه للموهب له لا يصح وفي غير الحسين عن الوصي الهبة الفاسدة مضمونة
بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند اداء العوض نص عليه محمد في البسوط وهو قول ابي يوسف اذا

مطلب
القول للمدعى القرض دون
الهبة

مطلب
هبة المشاع فيما يحتل
القسمة باطله

مطلب
في تحقيق مسألة ان الهبة
الفاسدة لا تقيد الملك
بالقبض

الهبة تتقلب بعد معاوضة اه وذكركه ان هبة المشاع فيما يقسم لا تقبل الملك عند أي خيفة اه وفي
 القهستان في لا تقبل الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا مروي عن أبي خنيفة وهو الأصح اه فيثبت
 علمت انه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد وأنه قول أبي خنيفة ظاهر أنه الذي عليه العمل وإن صرح
 بأن الفتى به خلافه لانه اذا اختلف الصحيح لا يدل عن ظاهر الرواية على انه على القول الآخر يكون
 ملكا خبيثا كما صرح حوايه ويكون مضمونا عليه كما مر في محل دفع الموهوب له فاقسم ذلك وانما اكثرت
 النقل في هذه المسألة لكثرة وقوعها وعدم تنبه اصحاب كثير الناس لازوم الغنائم على قول الكل ورجاء
 لدعوة ناضجة في التيب اه ما ذكرته فيما علقته على الدر المختار ثم اعلم ان الشيوخ انما منع وقت القبض
 لا وقت العقد فلو وهب مشاعا ثم قسم وقت القبض وسلم جاز حتى لو وهب نصف دارا ثم سلم حتى
 وهب النصف الآخر وسلم الكل جاز كما في جامع الفصولين وغيره (سئل) فيما اذا كان زيد
 حصة معاوضة في طاحونة وله عدة مواش وجسر وآلات فلاحه وكتب معلومات لا تقبل القسمة فذلك
 ووهب ما ذكر من ابنه الباقين هبة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول والتسلم والتسليم وفرغ علما
 عن مشد مسكه في أراضي وقف معلومة وصدر ذلك في محته لدى بيعة شرعية وصديق متولى الوقف
 على الفراغ وأجازوه مات زيد عن ابنه المذكور وعن ورثة غيرهما يزعمون أن الهبة صدرت في مرض
 الموت ولم يثبت على ذلك ولا بين بيعة تشهد بأن ذلك في الهبة فهل تكون الهبة والفراغ صحيحين وأى
 البيتين تقدم (الجواب) تصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في المنتقى فيثبت فيما كانت الهبة
 المذكورة كذا ذكر في محيصة وكذا الفراغ المذكور اذا كانا في الهبة وبينه الهبة تقدم كذا في فاضيلان
 بما نصه رجل مات وترك ما لا فاذعى بعض الورثة عنيان أعان التركة أن المورث وهبته في محته
 وقبضه وبيعة الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول بكون قول من يدعى الهبة في المرض وإن
 أقاموا البيعة فالبيعة من يدعى الهبة في الهبة كذا ذكر في الجامع الصغير اه (سئل) فيما
 اذا وهبت امرأة من أولادها حصة من بناء طاحونة هل تصح أم لا كذا وردت صورة الدعوى
 سنة ١١٤٥ (الجواب) أمارة المشاع فيما لا يحتمل القسمة فهي صحيحة كما صرح به في
 المتبررات لكن في هذه المسألة وهبة البناعدون الأرض لا تصح الا اذا سلطه الوهاب على قبضه قال
 في الدرر وكذا تجوز هبة البناعدون العرصه اذا اذن الوهاب في قبضه وهبة أرض فيها رزق عونه أى دون
 الزرع أو غنم أو غنم أو غنم أو غنم أى دون التمر اذا أمره أى الوهاب الموهوب له بالحصاد والزرع والمجاذ في التمر
 لأن المانع للزراعة لا يشتمل عليك المولى فاذا اذن المولى في القبض والحصاد والمجاذ وفضل الموهوب
 له زال المانع فجازت الهبة اه وتعلقه في المتع عنها وأقره وفي جامع الفتاوى ولو وهب زراعا في أرض
 أو غنما في شعير أو حلة سيف أو متاعا أو أودينا راعى رجل أو قضي زمان مسيرة أو أمره بالحصاد والمجاذ
 والقطع والنقص والقبض والكيل ففعل مع استئصاله ولو لم ياذن وفعل في المجلس أو في غيره ضمن اه
 وفي التنازعية في الفصل الثاني من الهبة واذا وهب له نصيبا في حائط أو طريق أو جمام وسلطه فهو
 جائز اه وأفتى جدي جدي المرحوم عماد الدين عن سؤال وقع اليه وصورة فيما اذا كان زيد عامرا
 قائما في أرض التبر فذلك زيد العامر المزبورة زوجته ولم ياذن لها بقبض العامر فهل يكون التملك غير
 صحيح أم لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح كنه الفقير عماد الدين عن فتنة فليست في مسائلنا هل
 سلطته على قبضه أم لا فتد ذلك فظهر الجواب والله أعلم بالصواب قال في الفتاوى الهندية من الهبة
 ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون مقبوضا اذا كان
 مما يحتمل القسمة وأن يكون مقبوضا غير الموهوب ولا يكون منه لا ولا مفعولا بغير الموهوب حتى لو وهب

مطلق
 يصح هبة مشاع لا يصح

مطلق
 بيعة الهبة في الهبة تقدم
 على بيعة لمرض

قوله وهبة البناعدون هكذا في
 المتقول عنها ولعل الروايات
 هنا وجعلها قبل لا لا في ضمير
 التركيب هكذا لكن في هذه
 المسألة هبة البناعدون الأرض
 ولا يصح الخ اه محيصة

مطلق
 لا يصح هبة البناعدون
 الأرض الا اذا سلطه الوهاب
 على قبضه

ارضاضها نزع الواهب دون ازرع أو حكه أو بخلها ثمرة الواهب ملققة به دون الثمرة أو حكه
لا يجوز وكذا الواهب داراً أو طرفاً أو ما تنافع الواهب كذاني النهاية اه وعلى هذا يقول البرازية
وبالنسبة لالأرض يجوز يحصل المصلحة على ما إذا أذن له الواهب في تحته كما هو صريح الدرر وجامع
الفتاوى كالتقدم لكن أنفي مفتي الروم على أنفي مقتضى إطلاق البرازية بالمجوز من غير قيد كافي
فتاواه الترجمة الشهيرة وأه أعلم أقول وما في البرازية قتل مثله في نور العين عن النية ومثله
في التارخانية عن الذخيرة حيث قال هبة الداعون الأرض جائزة قال وفي الفتاوى عن محمد فحين
وبرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضاً لها حتى يقطعها ويسلمها إليه اه وهذا هو الواقع للقول ما مر
عن الدرر لقول الكثر وغيره تصح في محوز مقسوم ومشاع لا يقسم قال في البحر قيد المحوز لأن الاتصال
كالمرة على الشجر لا تحوز هبة اه ومثله ما مر عن الفتاوى الهندية ويظهر على التوفيق بين
كلامهم بأن من قال كالدرر لا تصح إلا إذا سلطه الواهب على تحته معناه لا تملك إلا إذا أذن
له الواهب بالتقضى وقضه لأنه بعد التقضى صار محوزاً مسلماً ومن قال تصح ولم يقيد بذلك أراد أنه
يصح المقدان لم يقيد الملك وبطل على ما قلنا ما في البحر حيث قال وبما ذكرنا علم أن قوله تصح في محوز
مقسوم معناه أنها تملك بهذا الشرط ولا أن الخصم متوقف على القسمة لأنه لو لم يكن المقدم على التقضى
من غير ملك ولهذا الوجه مقسوماً ملكه ولو كان شرطاً لله لا حجب إلى تجديده المقدم كما لا يخفى اه
كلام البحر وشيئاً إلى ذلك ما قد مرنا أننا من التارخانية حيث قال في هبة البنات ما حازت ثم قال في هبة
الخضلة القائمة لا يكون قابضاً حتى يقطعها ويسلمها فان قوله جائزة لا يلزم منه الملك وقوله لا يكون قابضاً
المح لا يلزم منه عدم المجاز فلاتنا بين الكلامين فاعلم بهذا التحقيق فانه بالقبول حقيق وبالله
التوفيق هذا وذكر المؤلف في موضع آخر جواباً جديده السابق وأيده بما قدمه عن الدرر وجامع
الفتاوى ثم قال لكن شكل على هذا قول الدرر لأن المانع للجواز الاشتغال بملك المولى ولم يكن البناء
مشغولاً بملك المولى بل بملك غيره يعني في صورة مسألة جدجده عماد الدين فلم يكن مانعاً من المجاز كما هو
صريح عبارة البرازية التقدمية وليس هو من اشتغال الموهوب بملك غير الواهب قال في المنع واشتغال
الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة كصاحب المحيط في الباب الأول عن هبة الزبادات انه
لا يمنع التماز كره فيها تفصلاً عن العادة فتأمل ولا تعجل في الفتوى اه ما ذكره المؤلف وأقول هذا
اعتراض منه على ما جاب به جدجده لأن العادة قائمة في أرض الغير لا في أرض الواهب وقد قال في الدرر
أن المانع للجواز الاشتغال بملك المولى يعني الواهب ومقتضى ذلك جواز هبة العارة المذكورة لعدم المانع
المذكور وفي جامع الفصولين وقد صرح في زبادات فاضلان أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع
هبة الهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تنعقد اذا كان الاشتغال بمنعاً في يد الواهب
أولى بدغير الموهوب له أما اذا كان المنع في يد الموهوب له بنسب أو عارية أو غير ذلك فلا تنعقد فظهر أن
الاصل أن الهبة اذا حصلت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له يمنع الهبة اذ يمكن في يد
الموهوب له اه ما في الفصولين وأنت خير بأن ما في الدرر وما في المنع وهو ما قلنا من الفصولين إنما
هو فيما اذا كانت الهبة مشغولة كهبته دارها منافع الواهب أو لأجنبي ومسألة هبة العارة دون الأرض
لمست من قبل هبة المنحول لأن العارة غير مشغولة بالأرض بل هي قائمة عليها من قبلها لا يقال اذا
كانت كذلك فهي من قبل هبة الشاغل وقد قال في جامع الفصولين يجوز هبة الشاغل لا المنحول
لأننا نقول المراد بالشاغل الذي تحوز هبة غير المتصل كما اذا هب ما طاق داره أو جوالقه بدليل صريحهم
بأنه لا تجوز هبة الشجر بدون الأرض حتى يقطع ويسلم كما قدمنا من التارخانية والعامة من هذا

مطلب
في مسألة هبة البناء بدون
الأرض على وجه التحقيق

مطلب
وهبة نخلة قائمة لا يكون
قابضاً حتى يقطعها ويسلمها

القبيل وبدل له ما ترقى عبارة القساوى المندبة عن النباية من قوله ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير
الموهوب قبل ان المانع كونه متصلا ومشغولا بغيره لا شاغلا وان المراد بالشاغل غير المتصل والاشغال
كون المتصل مانعا وغير مانع وهو كلام متدافع ورأيت في حاشية القسولين للشمس الرسمى ما منه قوله
تجوز هبة الشاغل اقول ليس هنا على الملاحقة فان الزرع والشجر في الارض شاغل لهما لا مشغول ومع
ذلك لا تجوز هبة لاتصاله بها ١٠ فقد صرح بان المانع هو الاتصال وان كان شاغلا لم يمتنع كسب الرسمى
على قول القسولين وقد صرح في زيادات قاضيان المتخبران ان مما يكثر السؤال عنه في رجل له شجر
ارزوع او بناء في ارض ملك او صارة او محكرة لا تزرع او منصوبة وبه ان الارض بيده لا تجوز الهبة
وان كان شاغلا للارض لا مشغولا ولا يدل ما في الزيادات على جوازها لانهم صرحوا ان المانع في مثله
الاتصال وجعله كالشائع اه ملخصا وحاصله ان ما مر من الزيادات من ان هبة المشغول لا تصح
الا اذا كان الشاغل في يد الموهوب لا يدل على جواز هبة الشاغل نحو الشجر اذا كان قائما في ارض
بيد الموهوب له ايضا لان المانع هنا ليس كونه شاغلا لان الشاغل تجوز هبة وان كان المشغول به ليس
بيد الموهوب له وانما المانع اتصاله بغيره وكونه كالجزم منه حتى صار كالشائع لا تصح هبة الا اذا اقرزه
وهذا ظهر لك ان هبة الشاغل المتصل لا تصح سواء كان المشغول به يد الوهاب أو الموهوب له او غيرهما
ونظهر ارضا صفة ما اجاب به جذد المؤلف وان اعترضه عليه غير وارد فاعتمد هذه القواعد الفرادة
(سئل) ١١ فيما اذا كان الهندراس قائم بالوجه التمر في ارض وقت فوهته في مرض موته
من اجني ولم تسلمه حتى مات فهل تكون الهبة غير صحيحة (الجواب) ١٢ نعم لان هبة الانحياز
بدون الارض لا تجوز كما صرح به قاضيانا وغيره حيث قال هبة الفضل بدون الارض لا تجوز وفي التنوير
ولا تصح هبة لمن في زرع وصوفى على غنم وتغل في ارض وتغرى وتخل ولو فصله وسله جازم منه في المتنى
وغيره وفي الترازية وهما رضاء هبة اربع اوقل او قلا عليه قرا وهما اربع بدون الارض او الفضل بلا
ارض او قلا بدون التمر لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال حلقه مع امكان القطع بقض احدهما
غير يمكن في حالة الاتصال فيكون منزلة المتاع الذي يحمل القصة اه وفي التجربة وقد تقرر ان هبة
الشجر بدون الارض كحبة شعاع يحمل القصة وهي لا تصح اه ولا سيما مع عدم تسلمه ذلك فلو كانت
هبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الوهاب بطلت بموته قال في المبسوط ولا تجوز هبة المريض الامقبوضة فاذا
قبض جازت وتسمى من الثلث اه وفي الهادية وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تطل الهبة لان
الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتقتضى الى القبض ولم يوجد اه ومنه في الترازية
والله سبحانه اعلم (سئل) ١٣ فيما اذا كان زيدا انسان كبيرا واملاك تملك القصة وحصة في متاع قبل
اقتضه تلك جميع ذلك من ابيه الذي كورين سوية بينهما تصفين من غير قسمة وكتب بذلك صلح والي حكم
بذلك احكم يراه ويريد زيد الرجوع عن التخليق واستردا ذلك من ابيه الذي كورين فهل له ذلك
(الجواب) ١٤ نعم وهما ثلثان دار الواحد صحيح لانهما سلما له اياه وقد قضاهما له فلا شوب وقيله
لا وهبة واحده من اثنين كبيرين ولم يسن نصب كل واحد اى لا يصح عند اى حنفية لانه هبة النصف
من كل واحد منهما بدليل انه لو قبل احدهما فعلا لا يقسم حصته في حصته دون الآخر فلو انما اعتقد ان
يختلف البيع فانه لو قبل احدهما فانه لا يصح لانه عقد واحد وقال لا يجوز تفرار الى انه عقد واحد فلا شوب
فيداله لان الرهن من رجلين والاجارة من اثنين جائزا اتفاقا وقد الوهاب بكونه واحدا لان الوهاب
لو كان اثنين والموهوب له كذلك على ان يكون نصيب احدهما نصيبه ونصيب الاخر لا يجرى
لا يجوز اتفاقا كما في الهادية وقد بنا بكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو وهب من اثنين احدهما صغير

مطلب
هبة الاشجار بدون الارض
لا تجوز ما لم يفصلها

مطلب
وهب في مرض موته ولم يسلم
حتى مات تطل وان كانت
وصية

مطلب
في هبة واحد من اثنين

والاشركم والصغير في عياله لم تجز الهبة انما قال انه حين يهب صار قابضا خاصة الصغير في النصف
الا ترى انها كذا في الميط وقيدنا بدم البيان لانه لو بين بان قال لهذا فلها ولهذا فلها لا يجوز عندنا في
خيفة واني يوسف وقال محمد يجوز ان قضه وهراده بالدر ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كالنبت
يجوز اتفاقا وقد يكون الموهوب له اثنين لانه لو كان واحدا فوكل اثنين فصبها جاز كذا في فاضلنا
منه في تصحيح القديري للشيخ فاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختاره قوله ابو الفضل
الموصلى وبرهان الاثمة المصوبى واول البركات النسي اه وقد اتفق بذلك الخيزال على اقوالنا بالحاصل
انه على قول الامام لا فرق بين ان يكونا كبيرين او صغيرين او أحدهما كبيرا والاخر صغيرا في ان الهبة
لها لا تصح وكله داخل تحت اطلاق المتون قولهم وبسكه لاى لا يصح هبة واحد من اثنين وبه يظهر
انه لا فائدة للتعبد بالاكبيرين على قول الامام وان تبع صاحب المتخ في ذلك شيخه صاحب البصر
وتبعهما العلائق فلان نسب الاطلاق كما افاده الخيزال على في حاشية البصر وكذا قوله ولو بين نصيب
كل واحد ليس يقيده على قول الامام نعم فائدة التقييد بيان الخلاف فقط وقوله ولو وهب من اثنين
أحدهما صغير المتخ الصغير في قوله والصغير في عياله أى عيال الواهب كالأخفى وبديل التعليل ومثله
عالموهب لابن له أحدهما صغير كافي الزاوية قال لان هبة الصغير منقذة حال مباشرة الهبة لقيام
قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبوله فسبقت هبة الصغير فتكن الشيوع والجملة ان
يسمى الدار لكبير وبهيهما اه اى لانها اذا كانت في يد الكبير ثم وهبها لهما فقد وجد القبضان
معا وقت العقد فيحقق الشيوع وبهذا يظهر لهما لو كانا صغيرين وكانا في عيال الواهب او كانا اثنين له
تصح الهبة لتحقق قبض لهما بمجرد العقد بلاسبب لاحدهما على الاخر وقيام ذلك فعلاقتنا على البصر
وقد ظهر لك ان ما في الدر المختار من قوله وصغير في عيال الكبير سق قلم وصوابه في عيال الواهب كاذرنا
لذلك لو كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون المسألة تخلقية كسأله انكبيرين ثم هذا كذا اذ يمكن
الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صحت على ما ساقى عقب هذا فكان بنى قبيد الاثنين في
السؤال بالفتن من حتى تكون الهبة فاسدة وانما احققنا هذه المسألة لانها صارت واقعة للفتوى في زماننا
وتكرز الدوال عنها ووقع فيها الشبهة والله اعلم (سئل) في امرأة هبت في صحتها من شقيقها
وجدها الفقيرين اتمه مختلفة الاجناس هبة شرعية مسلمة لهما فهل صحت الهبة (الجواب) نعم
لان الاثواب المختلفة من اجناس مختلفة مما لا يقسم وهبتها صحيحة كاتبة عليه في الثانية وقد اتفق
بذلك الشيخ خبر الدار على وان وهب من اثنين واحدا لم يصح عندنا في خيفة وقال ابو يوسف ومحمد
بصح وان كانا فقيرين تكون صدقة والتصدق على الفقيرين جازر بالاجاع وهكذا ينشئ أن يفصل في
الجواب في كل هبة فاعادة من وانكر كتاب الدعوى لمحض التصديق على التثنية هبة وان ذكر كلف الصدقة
وعلى الفقير صدقة وان ذكر كلف الهبة تارخا في أول الفصل الثاني عشر من الهبة تهوى والمسألة في
التنوير وغيره أقول وهذا فيما يقسم وغيره فتصح الصدقة مطلقا على فقيرين ولو بلفظ الهبة قال في
المتارخاية عن المغفرات ولولا قال هبت منكاه هذه الدار والموهوب لهما فقيران صحت الهبة بالاجاع
اه لكن هذا على رواية الجامع والافتقار في الاصل روايتين في الصدقة على قول الامام والصحيح
رواية الجامع كافي جامع الفصولين ومجملها في الهداية ايضا وعليها مشى اصحاب المتون وقد علم أن صحة
الهبة في صورة السؤال من وجهين احدهما كون الاثواب المختلفة مما لا يقسم وهبة مما لا يقسم
ولو من اثنين فانها تكون الموهوب لهما فقيرين وهبة واحد من فقيرين صحيح ولو كانت مما يقسم لانها
صدقة كما مر جوابه من أن الهبة للفقير صدقة والصدقة على التثنية هبة ووجه صحتها اذا كانت لفقيرين

مطلب
في تحقيق الموهوب من اثنين

قوله وبهذا ظهر الخ اعلم
ان هذا على قولهما فقط وأما
على قول الامام فلا تأمل
اه صحيح

مطلب
تصح الصدقة على فقيرين ولو
بلفظ الهبة

ما صرح به من أن الصدقة رادها وجه الله تعالى وهو واحد فلا يسوع والاقدم صرحوا في المتن أيضا بأن الصدقة كالهباء لا تصح في مشاع قسم أي بان يتصدق بصفة على واحد والمحال أنه لو هب داره مثلا التي تشمل القصة من غنيين لا يصح للشيوع خلطها لهما ولو صدق بها على فقيرين يصح اختافا لما صرحوا به نصفها الواحد وتصدق به على فقير واحد لا يصح لتصدق الشيوع والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئل) « فيا إذا كان زيدا بن يفت ولا ينام من صبر عاقل بمن عمره عشرين سنة فوجهه جلد دارا له وأخته معلومة في مرض موته هبة شرعية مشتملة على الأبحاب والقبول والتسلم والتسليم وأقران بذمته للصغير ديناً قدره كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور عن ذكر وخلف تركه تخرج الهبة والمخ لا يقرب من ثلثها وليس عليه دين أصلاً فهل تكون الهبة والأقرار صحيحين (الجواب) « نعم أما الهبة لأن الابن الصغير الماعقل فلما في التنوير من الهبة وتم قبضه ولو عجزا بمقل التصصيل ولومع وجود أبيه لأنه في النافع المص كالبالغ اه ومثله في الدرر وأما الأقرار للصغير الزبور فلما في التنوير وشرحه للعلاق من الأقرار وأما الأقرار للرضع فإنه صحيح وان بن المقترب عاقل صامح منه حقيقة كالأقرار أو من مبيع لأن هذا القرض على الثبوت الذي للصغير في الجملة أشبه اه أقول فتبينه في السؤال خروج القرض بمثل الثلث غير لازم لأن الأقرار له الوراثية نافذة من جميع المال كما مر في باب مع ما فيه من المباح (مسئل) « في امرأة هبت في صحتها أخته معلومة من بنت ابنتها الصغيرة وسلت الأخت له في الصغير وقبل الهبة بالحباب وقبول شرعين لدى يئنة شرعية ثم ماتت المرأة عن ابنتها المذكورة وعن زوج برعم أن الهبة غير صحيحة فهل صحت الهبة المذكورة (الجواب) « نعم وقد نقل المؤلف عبارات على سبيل الاستطراد في مسألة ما إذا قبض هبة الصغير غرضاً به أو وصية فلذلك كما حصلنا على وجه القصر بل كونهما تتبع كمراد وصارت واحدة الفتوى في زماننا قال في الهداية وقبض الهبة للصغير يجوز قبض زوجها الباطل زفاف فتعوض الاب أموره الباطل له دالة بخلاف ما قبل الزفاف ويملكه مع خضرة الاب بخلاف الأم وكل من يملكه غير صاحب لا يملكه كون الاب صمدت الاب أرضية متقطعة في الصحيح اه ومثله في المجوهرة وبه جزم البدائع وقال بعض مشايخنا يجوز لهم أيضاً أن يقبضوا الصغير إذا كان في عياله كزوج وعنه احتراز أي صاحب الهداية بقوله في الصحيح غايلاً لبيان ولو كان المص في عياله المجدد والأخ أو المأم أو الأم فوجه هبة قبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كالأقبض الزوج وأبو الصغير حاضر وكذلك كان الصغير في عياله اجنبي كان للأجنبي حق القبض خالية وإذا كان الصغير في عياله المجدد والأخ أو الأم أو الأجنبي والاب حاضر قبض من في عياله هل يجوز اختلف المشايخ فيه والفتوى على أنه يجوز إذا رأى الصغير كذا في أحكام الصغار للاستروتن ولو قبض من في عياله مع حضور الاب قبل لا يجوز وقبل يجوز به بقي مثقل الأحكام أقول فقد اختلف الصحيح كما ترى وأنت على علم بما قاله السلامة قاسم من أن قاضيان من أجل من يقد على تصحبه لأنه فقيه النفس وقد صحح جواز قبض من يملك الصغير ولومع خضرة الاب لأنه يقع بمحض الصغير وشهد له صحة قبول الصغير بنفسه إذا كان بمنزلة ولو كان الاب حاضر أو أبا قد وجدت دالة تقري من الاب أموره المص إلى من يملكه كما مر في الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فليكن العمل على هذا القول ولا سيما وقد صحح لفظ الفتوى وهي آكد لفظ التصحيح وفي القصة في عن الضمير أناته المتداو والمضمر من الترويح فإنه شرح القدرى وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اختياره حيث نقل محضه عن البرجندى مستدركاً على ظاهر عبارة من التنوير ورواه أعلم (مسئل) « في مرض مرض الموت له ديون بدم جماعة معلومين وعليه ديون لأربابها فوجه

مطلب
تم الهبة للصغير الماعقل بقضه
ولومع وجود أبيه

قوله وتصدق الواو بمعنى أو
أو تصدق اه معجبه

مطلب
مهم في تحرير مسألة ما إذا
قبض هبة الصغير من يملكه
مع أبيه

مطلب
وهب في مرضه لبقته ديوناً
لا يصح

الباقي من دونه بعد اداء ما عليه من الديون لبقية وعوضته عن ذلك طاعة سلتها له ضمن الهبة
ومات من ذلك المرض عنهما وعن زوجة وعم شقيق لم يجزا الوصية وترغم البتان جوارها بسبب
التعويض المذكور فهل تكون غير صحيحة ولا غير صحيحة ؟ (الجواب) نعم لامرورها بتخليك
الدين لغير من عليهم غير تليط ومنها الهبة من المرض فان هبة وكذا اعتاقه ومجابهة ووقفه وعمانه
حكم الوصية فتعتبر من الثلث كما في التنوير من الوصية والوصية للوارث لاتصح الا باجارة بقية الورثة
ومنها ان الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه والهبة باطلة فيصعد ما في ضمنها من التعويض وان قلنا ان
التعويض يبيع انتهاء فبيع المريض للوارث لا يصح ايضا واقفه اعلم واجاب المؤلف عن سؤال آخر بان
هبة المرصد لاتصح لان تملك الدين من ليس عليه الدين لا يصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير
وغيرهما (سئل) فيما اذا كان لمرء مبلغ من معلوم بذمة زوجها زيد ثم ان المرأة وهبت دينها
المزبور لم زيد ولم تطله على قبضه فهل تكون الهبة المذكورة باطلة (الجواب) نعم ذكر في
المعري هبة الدين من غير من عليه الدين لاتصح الا اذا وهبه واذن له بالقبض فقبضه جاز وكذا في الددة
وان لم يامر بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموقوف على هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز
الا اذا سلطه على قبضه وبصر كانه وجه حين قبضه ولا يستحكم الا بالقبض وكذا لو وهبه صوفا على غم
وسلطة على جزائه او زوجه غير محدود سلطه على حصاده وكذا القرع على الثبر وسماه على حذائه عمادية
من الاحكامات وفي الذخيرة من الفصل الثالث في هبة المشغول في اواخرها ولو وهب دينه له على رجل
من غير وامر الموهوب له بقبضه جازت الهبة بان تمام الهبة بالقبض فصار كأن خطاب الهبة
وجد بعد القبض (سئل) في امرأة لها في ذمة والدها مائة قرش فأنشئت على نفسها في مرض
موتها اناهيها وزوجة والدها والا تنريد الزوجة مطالبة الزوج بذلك فهل لها ذلك (الجواب)
تملك الدين من ليس عليه الدين باطل الا اذا سلطه المالك على قبضه وفي هذه المسألة لا تسلط فتكون
غير صحيحة وان كان قبضت لا قبض حتى ماتت البدة فقد حلت الهبة لما في العادة من هبة احكام
المريض وهبت في مرض الموت ولو سلم حتى مات بطل الهبة لان الهبة في مرض الموت وان كانت وصية
لكنها حقة حقيقة فتعقر الى القبض ولم يوجد (سئل) فيما اذا كان لمرأة نصف طاحونة
ماء دار في قايمة القسمة مشقة على جحرين ومكانين للدواب واذا قسمت لا تبدل النصفة وتسير
طاحونتين متفصلتا على السواء فوهبت ذلك في حصتها والديها سوية فهل تكون الهبة المذكورة
غير صحيحة (الجواب) هبة المشاع من شريكه او من اجني ان احتلت القسمة لا يجوز
وان لم يتحمل يجوز كما صرح به في الذخيرة وفي الخزانة في قول القسمة عن الاصل لا يقسم الحمام والمخاض
والبيت الصغير والكان الصغرى وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبق لكل واحد بعد القسمة ووضع جعل
فيه فان كان بحال يبق قسم له ومثله في البرارية وخزانة القضاوى فحيث كانت الطاحونة المذكورة
لا تبدل منقسما بالقسمة وتبقى منقسما باسديها الهبة المذكورة غير صحيحة اقول هذا اذا كانت المرأة
المذكورة وهبت النصف المذكور من ولديها معا اما لو وهبت اربع من احدتهما ثم وهبت الربع
الثاني من الآخر فصحت الهبة لان ربع الطاحونة المذكورة لا يحل للقسمة وهذه حيلة صفة الهبة في هذه
المسألة (سئل) فيما اذا قال الواهب شرطت لي عوضها وقال الموهوب له لا اشترط فهل يكون
القول للوهوب له مع يمينه (الجواب) نعم كما صرح به في القول لمن او اخر الهبة (سئل) فيما
اذا وهب زيد المرض طاعة لمرض رجلا من عمرو واجني وسلطه ذلك على ان يهب ذلك من هند
بعدمه وذلك يخرج من ثلثها فهل فصع الهبة ويحل الشرط (الجواب) حيث كانت

مطلب
هبة المرصد لاتصح

مطلب
هبة الدين من غير من عليه
الدين لاتصح الا اذا سلطه
على قبضه فقبضه

مطلب
الهبة في مرض الموت وان
كانت وصية تعقر
الى القبض

مطلب
هبة نصف الطاحونة المحتلة
القسمة لاتصح

مطلب
القول للوهوب له انه لا يشترط
عوضا

مطلب
وهب من اجني على ان يهبه
من فلان فصحت الهبة وبطل
الشرط

لهية يخرج من ثلث ماله فهي صحيحة دون الشرط قال في الدر المختار من أول كتاب الهبة وحكمها أنها لا تنحل بالشرط الفاسدة فهي بعد على أن ينفقه صح ويطلق الشرط (سئل) فيما إذا وهب زيد عراقرساً موزنة خمسة شرعية وبلغها وستاً مائة شهراً حتى تمت ويريد زيد إلا أن الرجوع به بینه المذكرة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ويصح الرجوع بمحدث زيادة متصلة أو أرباعها الزيادة في نفس الموهوب بشئ واجب الزيادة في القيمة كالعين والمال والاسلام والعلم وغيره ما شرع المجمع لأن ملك وقال الامام الجليل قاضيان في فتاويه من فصل الرجوع في الهبة ولو وهب عبد صغيراً فشب وصار رجلاً طوبى لآل ربح الواهب فيه لأن الزيادة في البدن تمنع الرجوع وإن كانت تنقص القيمة وكذا لو كان نجفياً فممن أو كان قبيصاً فممن لا يرجع (سئل) فيما إذا وهب زيد لام ولده أمتعة معلومة في حقه ثم مات عنها وعن ورثة يطالبونها بالامتنع المزبورة فهل لهم ذلك والهبة المذكرة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار في باب الرجوع في الهبة لا تصح هبة المولى لام الولد ولو في مرضه ولا تنقب وصية أذ لا يدلل بحجوز أو موصي لها بعد موته صح فستأبى عنه فسلم له كافي اه وفي الوصايا للهبة لام ولده والاقرار بالدين باطل بخلاف الوصية لاتها مضافة إلى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة بترزية قبل السادس في تصرفات الوصي (سئل) فيما إذا كان زبده معلومة في فرس فوهبها في حقه لمروه شرعية مقبولة مسلمة له باذن بقية الشركاء فيها وعوض عمرو زيد أنظير ذلك بل ما معلومان الدرهم والمخضلة قال لا نخذه أعوض هبتك ونعت الفرس عند الموهوب له نتاجا ويريد الوهاب إلا أن يرجع فيها وفي النتاج فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم فإن قال اخذه عوض هبتك أو بدلها فحبه الواهب سقط الرجوع تنويراً والحصة في الفرس المزبورة ليست بحفلة للقيمة وهبة المتاع الذي لا يحتمل قسمة صحيحة كافي الخبيرة فقلان مسوط شيخ الاسلام ضمن سؤال وجواب فراحه ان رمت أقول وذكري الدر المختار لو لم يذكر أنه عوض رجح كل بهتة اه وكتب فيما علقته عليه من المحاشي الموقوفة فيه كلام لان الأصل أن الموقوف كالموقوف كاصح به في الكافي وفي العرف قصد التويع ولا يذكر عند بدل هبتك ونحوه استقصاء فينبغي أن لا يرجع وإن لم يذكر البدلة وفي الخاتمة يثبت إلى امرأته ما بدعوضته المرأة وزفت إليه ثم فارها فأدعى الزوج أن ما بدعه عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض فأقول للزوج في متاعه لانه انكر التملك وللمرأة أن تسترد ما بدعه انه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك بهتة لم يكن هذا عوضاً فلكل منهما استرداد متاعه وقال ابو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت انه عوض فصح ذلك وإن لم تصرح به ولكن نوت أن يكون عوضاً كان ذلك هبة منها وبطلت بنبأ ولا ينبغي انه على هذا فينبغي أن يكون في مسائلنا اختلاف اه (سئل) في امرأته دار قابلة للقيمة فوهبها من بناتها الأربع أرباعاً فهل تكون الهبة المذكرة غير صحيحة (الجواب) نعم تكون غير صحيحة فإن قيمتها وبطلتها صحت الهبة أقول الظاهر أن عدم الصحة فيما ذكرنا هو حيث يمكن قسمة الدار أرباعاً مع امه ممكن الانتفاع بكل ربع على حدة فلو أمكن قسمتها صفين مثلاً لأرباعاً فهي غير قابلة للقيمة تأقل (سئل) فيما إذا اقتذرت بخادمه عمرو كسوة وصلها له ولها على سبيل التخليص ثم خرج الخادم من عنده ويريد بالان أخذ الكسوة منه فهل ليس له ذلك والكسوة المزبورة صارت ملكاً للخادم (الجواب) نعم اقتذلوله الصغير ثياباً ثم أراد أن يدفع إلى ولده آخر لم يكن له ذلك لانه لا اقتذره ثوباً ولده الأول صار ملكاً للأول بجمكم العرف فلا تملك الأربع إلى غيره إلا إذا بين لأول هذا اقتذره انها عارية لان الأربع إلى الأول لا يحتمل الاعارة وإذا بين ذلك مع بيانه وكذا إذا اقتذرت ثياباً للبيدة فأبى

مطلـ
معن الدابة يمنع الرجوع في هبتها

مطلـ
لا تصح الهبة لام الولد ولو في المرض بخلاف الوصية لها
مطلـ
يدعط الرجوع في الهبة بالتويع

مطلـ
الأصل أن المعروف كالموقوف

مطلـ
وهبت داراً قسم من بناتها الأربع لا تصح

مطلـ
دفع لخادمه كسوة ليس له أخذها منه

التبذير بعدما دفع فأراد أن يدفع إلى غيره فهو على هذا أن بين وقت الاقتضاء أنها إجارة يمكنه الدفع إلى غيره خاصة من فصل هذه الولد الولد والهبة للصغير أقول والتبذير قوله فأقول التبذير بعدما دفع فبذير الفرق بينه وبين الولد الصغير من حيث أن التبذير لا يملكها إلا بعد الدفع إليه بخلاف الولد فإنه بمجرد اتخاذ الأب صارت ملكه لأنه هو الذي يقبض له ولذا قيد الولد الصغير أما الكبير فلا يقبض التسليم أيضا كما صرح به في جامع الفتاوى ثم إن قوله أن بين وقت الاقتضاء الخ يقيد أمثلهما بالتبذير وليس إن إجارة ليس له دفعها إلى غيره ولعل وجهه أنه جعلها في مقابلة خلعته له فلا تكون هبة خالصة فلا يمكنه الرجوع فيها ولا الإلحاح مانع منه تأمل قال المؤلف كتبت على صورة دعوى ما صورته حيث بين إقراره أنه بجهة التخليك فدعوى التخليك لا تسمع لما قاله الخبير إلا على وجهه أنه تعالى ناقلا عن جامع الفصولين في خلل المأشروا والمعلبات برمز الثقة عرض على محضر كتب فيه ملكه ملكا صحيحا وليس إن ملكه بعبث أو بلا عرض قال أجبت أنه لا تسمع الدعوى ثم رخصت شروط المحاكم كفي به في مثل هذا قوله وطلبه هبة صحيحة وقبضها ولكن ما تأخذ في الثقة أجود وأقرب إلى الاحتياط اهـ (سئل) فقها إذا مات زبد عن زوجة وبنت متناوع أخ وأخت شقيقتين ونطف تركته فوهب الأخ حصته منها لبنت أخيه قبل قبضه تركته وقبل عمله قدر ما ينضم منها ثم مات الأخ عن ورثة قبل قبض حصته وقبل تسليمها وله باو يريد ورثته المطالبة بالحصصة المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم

(كتاب الإجارة)

*(سئل) فيما إذا كان يذير أرض سليجة جارية في وقف ولم يكن له فيها مضمكة ولا اشجار في وسطها وله في فواحيها اشجار على المسناة فقط يريد متولى الوقف المزور اشجارا من غير يذير بأجرة مثلهما وفي ذلك مطلة للوقف فهل يسوغ للتولى ذلك (الجواب) نعم رجل استأجر أرضا فيها اشجار ان حركات الاشجار في وسط الأرض لا تحوز إلا إجارة وكذا الوقع أرضه من زارعة فيها اشجار ولم يدفع الاشجار معاملة لا تحوز المزراعة وان كانت الاشجار في فواحي الأرض على المسناة حازت الإجارة والمزراعة وان كان في وسط الأرض شجرة أو شجرتان من غير أن مثل التلة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الإجارة والمزراعة وان كانت الشجرة عظيمة لا يحوز لأن العظيمة لها عروق كثيرة تنفذ إلى الأرض وتظهرها يضر بالأرض وكذا لو كان في وسط الأرض أبنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الأبنية في ناحية الأرض حازت الإجارة فان كانت في ناحية الأرض فرفقت الأبنية يدخل ما ضممت اقتضت القيد وكذا الشجرة فاضمان في الإجارة الفاسدة ومنه في الزاوية في نوع آخر في الضميمة والمحاور والمستغلات ولو استأجر ضامنا بعضها فأجرة بعضها منغولة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يجوز إجارة فواحيها كان فارغا ولا تحوز فيها كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم إذا استأجر أرضا فيها شجرة عظيمة قال لا تحوز الإجارة فيها كان فارغا ولم يقل يجوز فيها لم يكن مشغولا بالشجر لأن ثمة قدرا ما يحكون مشغولا بعروق الشجر غير معلوم اهـ من فتاوى الإمام فاضمان أيضا أقول مقتضى هذا التعليل أنه يصح انحصار الدار المشغولة بالاشجار لأن الاشجار لا تنقل بالسكنى بخلاف الزراعة فإنها تنقل بغير الاشجار لأنه لا يثبت ماقتنه ولذا تسمع الإجارة إذا كانت الاشجار في فواحي الأرض على المسناة أو كانت صغيرة صغيرة أو شجرتان في وسطها لعدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا تأمل (سئل) وفي ستان جاري في وقف أجره وكيل عن ناظره من زيد مدة ستين بأجرة معلومة ثم ساقا على القراس القائم به لمدة التواجر على أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون بمجدة الوقف سهم من ألف سهم والباقى

مطلـ

إذا قال ملكه ملكا صحيحا وليس إن ملكه بعبث أو بلا عرض لا تسمع الدعوى

مطلـ

وهب حصته من الركة قبل القسمة لا تسمع

مطلـ

إذا كانت الاشجار على المسناة تحوز الإجارة

مطلـ

استأجر فارغا ومشغولا تحوز في الفارغ دون المشغول

مطلـ

إذا قدم اشجارا على الأرض على مساقاة لا تحوز الإجارة

للتأجير وصدر ذلك لدى حاكم حنفى فهل الاجارة والمساقة فاسدتان * (الجواب) نعم كاحكام حبه
 المحافوظى فى فتاواه حيث يسئل عن تأجير أرض من جهات الوقف مشقة على اشجار وبخيل وغيرها
 من شخصين اجارة صحيحة وتصادق معهم على أن الاشجار التابعة فى الارض فيها قديم وجديد فالقديم
 جميعه لجهة الوقف تنور بع المستحقة لجهة الوقف ايضا ولثلاثة ارباع الباقية من الاشجار المستحقة
 للتأجيرين ولتقديم القديمة من المستحقين بغير كل من المتصادقين ذلك وساقوا على ذلك مقدمة معلومة
 وانقضت هذه الاشجار والمساقة فأجر التأجير الارض الذى ذكره مدة تالية لهذه الاولى وساقى على ذلك
 جميعه أى جميع اشجار النبط فهل تصادق التأجير معهم على ذلك مع عدم معرفته وتغيره لماذا كره جميع
 أم لا * (الجواب) الاجارة غير صحيحة لأن استئجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز الا اذا كان
 فى الارض ارض وسطها وكانت شجرة من مشيئة من والمساقة غير صحيحة ايضا حيث تضمن الاشجار التى
 وقعت المساقة عليها والتصادق من التأجير اصغر صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار التأجير على
 الوقف غير صحيح واما ما ينقل الآن من الاجارة ثم المساقة فلا يصح على مذهب الحنفية اما لو قدم
 المساقة ثم أوجرت الارض من الماسى فيجوز كفى البرازية من الاجارة فى أول ورقة لان الاشجار صارت
 له استحقاقا فلم تكن الارض مشغولة بغير حق التأجير وهل يلزم من فسخ الاجارة فسخ المساقة قد تكلم
 عليه قارئ الهداية قبل الآخر بضرورة وقفين وتكلم بعده على المساقة بوجه آخر فراجع المجلد اه اقول
 وقيل فى الدر المختار فى أول كتاب الاجارة عن مصنف التنوير ما نصه واذا فسد ما يقع كثيرا من اعتد
 كرم الوقف او اقيم مساقة فيستأجر أرضه المحتال ضمن الاشجار يبلغ كثير ويأتى على اشجارهم بسهم من
 الف سهم فالحظ غادر فى الاجارة لاقى المساقة ففادها المساقة بالاولى لان كلامهم ما عقد على حدته
 اه وكنت هاتى حاشيتى رد المختار عن قارئ المحافوظى أن التخصيص فى الاجارة على باض الارض
 لا ينفذ الجهة حيث تقدم عقدا لاجارة على عقد المساقة اما اذا تقدم عقد المساقة بشروطه كانت الاجارة
 صحيحة كاحكام حبه فى البرازية واذا فسدت صارت الاجارة غير مستحقة لجهة الوقف والمستحق اقتضاهو
 القبر فقط وحدث فسد المساقة لكونها يميزه بغير جهة الوقف كالمامل ارجس على عهد وهذا بالنسبة
 الى الوقف واما مساقة المالك فلا يضر فيها الى المصلحة كالأجر بدون اجر التل اه لمصنفهم لو حكم
 شافعى بصحة ذلك حيث كانت الاجارة واقية بمنفعة الارض وشيعة القبر يصح كل من المساقة والاجارة
 وساقى سؤال فى ذلك * (مسئل) فى قطعة أرض سليطة جارية فى وقف وفى مشد مسكة يد فها زبد
 لآخر ولد اصلاوى فواضى الارض على المسنة اشجار بعضها جارى فى الوقف المزور والعض فى ملك زبد
 المزور بريد ناظر الوقف المزور فدهما راحة القبر ومبارضة فى ذلك ودية تريد فهل للتأجير ذلك ويمنعون
 من معارضته فى ذلك * (الجواب) نعم وتقطعا ما تقدم عن الحثاية * (مسئل) فى اجارة الدار من
 مؤجرها هل تكون غير جائزة * (الجواب) نعم اذا ارمن المؤجر لا يجوز بطلت الاولى وقال المحلوانى
 لا يجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع العيصة وهو الصحيح بترارة لستاجران
 يؤجر من غير مؤجر وممنه أى مؤجره لا لى لا يؤجره لان الاجارة تقتل المنفعة والمستأجر فى حق
 المنفعة قائم مقام المؤجر فيسلم تملك المالك هذا على مذهب الشراعى وخلاصة الفتاوى قال فى
 التوارىل المستأجر اذا أجرة المستأجر من الاجر لا يجوز بطلت الاجارة الاولى وقال شمس الانعة المحلوانى
 لا يضر الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع العيص وهو الاصح اه مضى فى مسائل شى وتقل
 فى البصر عن الجوهرة بما ينالاه اقول ووقف فى الدر المختار بين ما فى الجوهرة وما قبله بما فيه نظر كما رخصته
 فيما علقته عليه وكنت فيه ان اظهر ما ذكره شمس الانعة لماذا كره من الله وتصح فاضحين ان

مطلب

استئجار الارض المشغولة
بالاشجار لا يجوز

مطلب

اقرار الناظر على الوقف
لا يصح

مطلب

هل يلزم من فسخ الاجارة
فسخ المساقة

مطلب

لو قدم المساقة على الاجارة لم
تصح الاجارة

مطلب

ما من له المشد لآخر ولد
فلما نظره فدهما راحة

مطلب

اجارة الدار من مؤجرها لا يصح

مطلب

أجر المستأجر من المؤجر
لا يصح الثانية ولا تبطل الاولى

وقوله في المضمرات وعليه الفتوى وكتب أيضا ما نصه وفي التنازع استأجر الوكيل بالايحار من
المستأجر لا يجوز لانه صار أجرا ومستأجر وقال القاضي ببيع الدين كسأني به ثم رجعت وأفتي بالجواز
أقول يظهر من هذا حكم متولى الوقف لو استأجر الوقف من أجره له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال
لم أره تأمل اهـ (مسئل) فيماذا كان لهند فارجا به في ملكها فاجرت من رجل مدة سنة باجرة
معلومة اجارة صحيحة ثم تمخا من نابت بالثنية ولا مال لها غير الدار وتريد من بيع الدار ووقفها الدين
من ثمنها قبل تمام السنة فهل لها ذلك وتصح الاجارة (الجواب) نعم والمسال في التنوير والمثلقي
وغيرهما وفي الاختيار والاصل فيه نعمتي تحقق عجز العاقد عن المضي في موجب العقد لا يضر يلحقه
وهو لم يرض به يكون عذرا فتصح بها الاجارة دفعا للضرر اهـ واذا اراد القاضي فسخ الاجارة لاجل
الدين اختلفوا فيه قال بعضهم ببيع الدار فيفسد بفسخ الاجارة وقال بعضهم بفسخ الاجارة أولا
ثم بفسخ هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار اقرب الدين على نفسه وكذبه المستأجر
قال ابو حنيفة يصح الاقرار بفسخ القاضي الاجارة بينهما ما اقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره
وهذه ثلاث مسائل احدا هذه والثانية اراقا اذا اقربت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبها الزوج
صح اقرارها ويكون للثمن ان يجيبها بالدين والثالثة المحبوس بالدين اذا اقرب بعض ماله لرجل يشق
به او لبعض ورثته عند أي خيفة يصح اقراره حتى يقضي القاضي بفسخه وبخرجه من المحبس فاضبطان
من فصل ما تنص به الاجارة بقي انه اذا عترض شيء من الاعذار هل تنسخ بنفسه او يحتاج الى القس
وهل يحتاج فيه الى نفع القاضي او الرضا خلاف طويل ذكره ائمتنا شروحا فتاوى فليراجع ذلك
في السدائخ وغيرها أقول والذي حررت في حاشيتي رد المختار تصحيح ما وقف به به من المشايخ وهوان
العدنان كان ظاهرا لم يمتحج الى القاضي والا كالدين الثابت ما اقراره يحتاج اليه لصير العذر ظاهرا بالقضاء
وقال قاضيان والمحبو قول بالتوفيق هو الاصح وقوام الشيخ شرف الدين انزى بان فيه انعمال
الروايتين مع مناهضة في التوزيع فينبغي اعتقاده وفي تصحيح العلامة قاسم ما يعينه قاضيان مقدم على
ما يصححه غيره لانه فقهه النفس اهـ (مسئل) في صل من مضمونه استأجر بديع ماله لنفسه من
عمرو التولي على وقف بكرة على مصد كذا فاجره ما هو جاري الوقف وذلك جيع البتاتين الكاشين
بقبره كذا المدة ثلاث سنوات باجرة معلومة ولم يتساقا على غراس البتاتين ولابد كالتولي من أي
جهة تولى الوقف فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم لو وجهين الاول حيث كانت
الاشجار في وسط الارض ولم يتساقا عليها لما في الخانية رجل استأجر أرضا فيها اشجار في وسط
الارض لا يضر الاجارة اهـ والثاني لعدم ذكر التولي من أي جهة تولى الوقف لما في الاعاف
التاخر اذا أجروا بغير تصرفا أو وكسب في الصل أجروا وهو متول على هذا الوقف ولم يذكر انه متول
من أي جهة قالوا تكون فاسدة وفي الهبة

والتسولي لوقف أجرا • لكنه في صكه ماذ محكرا

من أي جهة تولى الوقف • ماجوز وذلك حيث يلقي

أقول الظاهر ان هذا الثاني خال في الصل لا في نفس العقد بل العقد صحيح حيث كان العاقد في نفسه له
ولاية صحيحة وان لم يذكر جهتها فانها من الواقف أو من فلان القاضي لأن المكوك اشتراطا فيها الاشياء
كثيره من زيادة البيان والتوضيح والاشارة الى هذا المذعي على هذا المذعي عليه وغير ذلك مما يصلح
في محله وفي الفصل السابع والعشرين من جامع الفصولين لو كان الوهي أو التولي من جهة واحدة
فلا وفاق أن يكتب في المكوك والسجلات وهو الوهي من جهة حاكم له ولاية تصب الوصية والتولية

مطلب

لو استأجر الوكيل بالايحار
من المستأجر لا يجوز

مطلب

اذا تمحق المؤجر دين ثابت
بالثنية له فسخ الاجارة وبيع
المستأجر

مطلب

يصح اقرار المؤجر بالدين عند
الامام

مطلب

هل يحتاج في فسخ الاجارة
بالسذرا الى القضاء ام لا

مطلب

أجر يدون مساقاة لا يصح

مطلب

اذا أجر الناظر ولابد كراهه
متول من أي جهة لا يصح

لأنه لو اقتصر على قوله وهو الوصي من جهة المحاكم ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصي فإن
القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولى إذا كان ذكر التصرف في الأوقاف والأيتام منصوصا عليه في
منشوره فصار حكم نائب القاضي فانه لا بد أن يذكر أن فلانا القاضي مأذون بالانابة فترزاعن
هذا الوهم اه قال في البحر مدخله في كتاب الوقف هذا لمبار ولا شك أن قول السلطان جعلك
قاضي القضاة كالتنصيص على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسألة استخلاف
القاضي اه ولا يخفى أن قاضي دمشق ومصر ونحوهما من المدن العظمى يسمى قاضي القضاة في
زماننا فيصحبه الوصي والمتولى وإن لم ينص له عليه في منشوره فاذا علم قوله المتولى من جهة أحد هؤلاء
القضاة مع إجماره وبقية تصرفاته والتنصيص على كونه قاضي من جهة قاضي كذا انما هو زيادة
الاستباق في الملك كما أفاده قوله فلا وثق أن يكتب الخ فيصحب تصرفه وإن لم يكتب ذلك نعم إذا رجع تصرفه
إلى قاضي يحكم بمقتضى ذلك تصرفه إذا ثبت عند كالأجر دارا ملائم أنكر الاظهار وأثبت خصمه فانه
يحكم بثبوت الإجمار به فانه لا يحكم بخصمه ما لم يثبت عند جهة ترسيته كالأجر رجل دارا أو وقفها
أو أجرها بحكم القاضي بنفس البيع أو الوقف أو الإجمار أما الحكم بخصه ذلك فانه يكون بدسوس
ملكه لذلك أنبأته عن المالك كما مر في كتاب القضاء عن فتاوى قارئ الهداية حيث سئل هل يشترط
في صحة حكم المحاكم وقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع والمؤجر وجازية أم لا أجاب
انما يحكم بالصفة إذا ثبت انه مالك لما وقفه أو له ولاية الإجمار أو البيع لما باعه ما ملك أو انبأته
وكذا في الوقف وإن لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصفة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه فاعلم
هذا الخبر بالمرقد * (سئل) فيما إذا كان جماعة تيمارية قرية ومزارع جارعية في مزارعهم
واقطاعهم بموجب برأفة سلطانية يدهم فاجروا ذلك جميعا ليدوم عرولة سنة معلومة اجارة لازمة
للزراعة التوتية والصيفية بأجرة معلومة من الدراهم ومصدر ذلك لدى قاضي شافعي بحكم بخصه
الاجارة وإن صدرت لغير الزراع وكانت اقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم الشيوع حكاه شاعرنا واقفا
مذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الجمعية والتهادة المسقية في ثبوت أجر التل وكتب بذلك جهة
الفتي مخفي مذهبه بالعلل بعضها وها هو نفذ حكمه كما حثني وكتب بذلك جهة أخرى هل يعمل بمضمون
المجتنبين المزبورين بعد ثبوته شرعا * (الجواب) نعم * (سئل) في مجرى ما جازع حقه
المعلوم من المائة في وقف أهلي وفي استجار واحد كان زيدا من ناظر الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة فأتى
زيد في أثناء مدة الإجارة فقبل تنفيع الإجارة بعينه * (الجواب) نعم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى
الإجارة تنفيع بعوت أحدا المتعاقدين أن عقدها لنفسه وإن عقدها لغيره لا تنفيع بعونه كالأب والوصي
والوكيل والمتولى في الوقف اه وتماه في فتاوى ابن التلي وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن شخص
استأجر عقارا وأجره من آخر ومات في أثناء المدة هل تنفيع الإجارة أجاب تنفيع الإجارة الأولى
والثانية اه ومثله في فتاوى ابن التلي وفي فتاوى القرائشي سئل عن رجل استأجر لنفسه
مصبة من متول بأجرة معينة لمدة معينة ثم بعد مدة مات المستأجر فهل إذا رقت القضية إلى حاكم
حتى أنه أن يحكمها بنصفها بعوت المستأجر وهل إذا كان الحاكم الشافعي حكم بموجب عقد هذه الإجارة
يكون حكمه بالموجب ما عدا النصف بانقضاءها أجاب نعم للقاضي الخفي أن يحكمها بنصفها بعوت
المستأجر لذلك كروا لأغنيهم من ذلك حكم الشافعي بالموجب على ما حره الشيخ بدر الدين بن القرس في
الفتاوى كالمدينة وإن كان في نصف النصف الكافي في ما عداه فانه قال أن الحكم من الشافعي بالصفة
لا يمنع الخفي من إبطالها بالمتول وإن كان بالموجب ينضمه من ذلك لأن من موجب الدوام والاستمرار

مطلب
يصح حكم الشافعي بخصه
إجمار الاقطاع لغير الزراع من
رجلين نصفين
مطلب
استحكم واستأجر مجرى ماه
ثم مات تنفيع الإجارة بعونه
مطلب
استأجر عقارا وأجره من
غيره ثم مات تنفيع الأولى
والثانية
مطلب

تنفيع الإجارة بعوت المستأجر
وإن حكم شافعي بالموجب

الوارث لكن ينبغي التعويل على ما في القواعد البدرية لتطوره وجهه والله أعلم اهـ (سئل) عن شخص استأجر عينا ثم أجرها ثم مات فهل تنفع الاجارة فأجاب اذا انقضت الاجارة الاولى انقضت الثانية على الصحيح قال العلامة محمد بن عبد الله القزويني في المفهرات المستأجر اذا أجر من غيره أو دفع إلى غيره فزارعه ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد هل ينفع العقد الثاني اختلف المتأخرون فيه والصحيح انه ينسخ وهذا من صورة الاستعانة فانها موضوعه فيما اذا انقضت بعون المستأجر الاول وعبارته تشمل ما اذا انقضت لذلك أو غيره والله أعلم كازروني وفيه عن فتاوى ابن نجيم سئل عن أجر عتار من آرمدة معلومة بأجرة معلومة ونسبة المستأجر وأجر من آرمدة وأجره وسلم ثم ان المؤجر الاول والمستأجر منه قايلا لا جارة هل التقابل صحيح لمطل للايجار الثاني أم لا أجاب نعم التقابل صحيح وتنفع الاولى والثانية والله تعالى أعلم أقول ووجهه أن الاجارة بيع المتافع وهي تحدث شيئا فشيئا فاستأجر مالك متعة كل يوم يوجهه فهي باقية على ملك المالك فصح التقابل بينه وبين المستأجر لا على ملك المستأجر واذا انقضت بالقبالة لم يبق له حق فيما يحدث من المتافع في كل يوم يوجهه فانقضت الاجارة الثانية لانها مبنية على الاولى والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد عتاراً بمدة مشق الشام ليأتي عمرو ببيعال زيد هل يوجب له من مدينته حصص الى دمشق بأجرة معلومة جعلها له ذهباً الى حصص وشرع زيد في قضاء مصلحته له فمما قد مضى عمرو ورجع لدمشق ولم يحمل البال ولم يقبلها باختياره وبيع بال زيد بال الاجر الذي جعله له فهل لا يلزم زيد ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه والله أعلم ومن استأجر رجلاً ليحيى به جاله فوجد بعضهم قد مات فأتى بن يقي فله أجره بمصاحبه لو كانوا معلومين أي بالمدى كما في البرهان والافكار كافي البدور والتنوير وغيرها وفي القهستاني فان جهلوا فسدت وزم أجر المثل ثم نقل عن الكرماني عن الهندواني ان المعلومين لو كانت مؤونة بعضهم ككلهم فله كله لان الاجر مقابل بقل البال لا يتبع المتافع حتى لو ذهب ولم يقتل أحد منهم لم يستوجب شيئاً اهـ فتنه شرح المتقي للعلائي من الاجارة (سئل) في رجل استأجر من آخر جالا معلومة ليعملها الى بلد كذا ثم تبدل له الذهاب الى تلك البلدة أي ظهر له فهل له فسخ الاجارة (الجواب) نعم ويبدأ بمكثري دايه من سفره فانه عذر لا يعلو مضى على موجب العقد لزمه ضرر زائد لا يحال كون قصده سفر الحج فذهب وقتاً وطلب غريم له فمضوا والتجارة فافقروا بالمقصود بدله أي ظهر له فيه رأى غير الاول منه عن ذلك كذا في النهاية منغ من فسخ الاجارة (سئل) في متولى وقف أهل أسكن دار الوقف رجلاً بلا جارة ولا جارة وسكن الرجل مدة فهل على الساكن أجر المثل بعد التوثيق (الجواب) نعم وفي الفتاوى متولى الوقف اذا أسكن رجلاً دار الوقف بغير أجر ذكره لال انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء كانت مدة للاستغلال أو لم تكن مسابقة للوقف عن ايدي الطلبة وقطعا لا لمطامع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا الرجل اذا سكن دار الوقف بغير أجر المثل بغير أجرهم كان عليه أجر المثل بالتمام لمع مجاميع من الفصل العاشر ومثله في الفصولين (سئل) في متولى أراض الوقف لغير المزارع بلارضاه ولا وجه شرعي فهل تكون اجارة غير حاتمة (الجواب) نعم كافي الخيرية من المزارعة قال في البرازية من الاجارة في بقرعات على الاجارة الطويلة فانصه لاجرة اجارة الارض بلارضى المزارع (سئل) في دار لموكمة جماعة سكنها بعضهم بمدما استأجروا حصة الباقي بأجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة وبقوا ساكنين بدون اجارة والمؤجرون مطالبونهم بأجرة حصصهم فهل يلزم الساكنين اجرة حصة الباقي (الجواب) نعم سكن دار غيره لا يجيب الاجر الا اذا اتهموا سبب الدار بالاجر وسكن بعده لانه يكون التزاماً او كانت

مطلب

المستأجر الاول اذا فسخ
العقد ولو بالاقالة ينسخ العقد
الثاني

مطلب

استأجره ليحيى به بيساله
من حصص فذهب ثم رجع
لاجره

مطلب

استأجر جالا ليعملها الى بلد
كذا ثم تبدل له تركه اهـ فسخ
الاجارة

مطلب

اذا سكن التولى رجلاً دار
الوقف بلا جارة فما كان
الاجرة

مطلب

لا يتصور اجارة الارض بلا
رضى المزارع

مطلب

سكن دار غيره بمدما اتهموا
بالاجرة يلزمه الاجر

مدة للاستغلال برتارية * (سئل) * في امرأة توافقت مع رجل على أن يجعلها في فودة محفة على
جل ويقوم بما كذا ومشر بها من دمشق الى مكة وسجلت له على ذلك كله معلوما من الدراهم دفعته
له فأمر كما وقام بما كذا ومشر بها حتى ماتت قبل وصولها الى المدينة المنورة عن ورثة يريدون بحاسبة
الرجل على اجرة مثل ركوب المورة في مكان مواتها وقد ما كذا ومشر بها ومطالنته بما زاد على ذلك
فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مجرى ما معلوم بحري فسه ما من فاقض
مطهرة وقف جاري في الوقف الزبور وفي احتكار جهه وقف آخر مة معلومة بأجرة التل ولا تنطل
أصل المجري قبل دخوله للطهرة وانقطع جريانه وصرف متولى وقف الطهرة في تصديره معلوما
ويكلف ناظر الوقف الا تحوان يدفع له بعض المبلغ زاعما انه يلزمه ذلك من مال الوقف فهل لا يلزم
الوقف الا تحرم ذلك شيء * (الجواب) * نعم وعامة الدار المستأجرة وتطيينها واصلاح الابواب
وما كان من بناء على ربا الدار يتور من فسخ الاجارة (سئل) * في جماعة استأجروا ارضي قرية
موقوفة من متولى وقف مدة معلومة بأجرة كذلك لبرزوها فقل ماؤها معلوم لها بحيث انه لا يصل اليها
بل يذهب في مجرا ويردون محضامة المتولى ليصبح القاضي المقدف فهل ذلك * (الجواب) * نعم
رجل استأجر ارضا فزرعها وقل ماؤها وانقطع فله أن ينصاح الآخر حتى يصبح القاضي المقدف ينصاح
ذخيرة من الفصل الخامس عشر * (سئل) * في رجل استأجر ارضا بمبارية من ارباب الزراعة
فزرعها وكانت تسقى بماء المطر فاطقطع المطر ويس الزرع فهل سقط الاجر * (الجواب) * نعم وفي
قاضي القضاة استأجر ارضا فاطقطع الماء فان كانت الارض تسقى بماء المطر فاطقطع المطر ايضا فلا
عليه لانه لا يتكمن من الانتفاع بها ذخيرة في * استأجر ارضا للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم
تطر ولم يجد الماء لشي فليس الزرع سقط الاجر استأجرها بشرها ولا برتارية من نوع اجارة الارض
وعنه اثنى العلامة القزويني ناقل ذلك عن الحنفية واثنى به قاضي الهادي ايضا * (سئل) * في رجل
استأجر حرم ما بمدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمها من مؤجرها ثم طوى السامر وازاد زيادة منته عن التحك
من الانتفاع على الوجه المقصود بعض المدة فهل لا يلزمه الاجر عن بعض المدة الزورة * (الجواب) *
نعم والمالة في المجربة من الاجارة * (سئل) * في رجل استأجر ارض وقف من ناظره فزرعها
مدة معلومة فزرعها ثم اصاب الزرع آفة معاوية وهلك بها الزرع ولم يبق بعد ذلك مدة يحكم الرجل
فيها من اعادة ما هلك فهل لا يلزمه اجرة تلك المدة * (الجواب) * لا اجر على المستأجر فيما بقي
من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكّن من اعادة زرع مثله او دونه في الضرر كما يحرج ذلك في لسان المحاكم
والمحيط وغيرهما * (سئل) * فيمن أجر مكانا هو ملكه مدة معلومة واراد فسخ الاجارة في المدة
زاعما أن رجلا ذاق في الاجرة وأن له قبول الزيادة ففسخ الاجارة بها فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
نعم وان زيد على المستأجر فان في ملكه قبل مطلقا كالورثت وهو شامل لال التبع بعمه اشياء من
الاجارة وقوله العائلي عنه ايضا * (سئل) * فيما اذا مات وكيل المؤجر فهل لا تنفخ الاجارة
بموته * (الجواب) * نعم لا تنفخ الاجارة بموت الوكيل كافي القسارى والتنوير وفيه ما وتطل
الاجارة بموت الآخر والمستأجر عندنا خلافا لما في ولا تنطل بموت الوكيل ولا بموت الأب ولو رمى
ولا بلوغ الغلمي وتنطل بموت الوكيل خاتمة من أوائل كتابه الاجارة وكذلك أثنى المؤلف بدم الانتفاخ
فيما اذا مات ناظر وقف استأجر بمال الوقف فجاءه الوقف عقارات وقف آخر * (سئل) * فيما اذا
موت عادة أهل موضع أن الراعي اذا أدخل المواشي في ملكه القريه يرسل كل شاة في سكة صاحبها
فصل الراعي ذلك ولا يعد ذلك خلافا عنهم فصاعت شاة قبل أن تصل الى صاحبها فهل لا ضمان عليه

مطلب
استأجر محفة بما كذا
ومشر بها الى مكة ثم مات
في الطريق الخ

مطلب
مجارة المجري المحتكر على جهة
وقفه

مطلب
استأجر ارضا للزراعة فقل
ماؤها الخ

مطلب
اذا قطع المطر ويس الزرع
سقط الاجر

مطلب
اذا راد الماء الطاحون خفه
عن الانتفاع مدة سقط الاجر

مطلب
اذا هلك الزرع ولم يبق مدة
يمكن من اعادة لا اجر
عليه في المدة الباقية

مطلب
ليس لثالث فسخ الاجارة
بزيادة الاجر

مطلب
لا تنفخ الاجارة بموت
الوكيل

مطلب
لا تنفخ بموت ناظر استأجر
بمال الوقف فجاءه الوقف

« (الجواب) » نعم وفي الذخيرة اهل موضع جرت العادة بينهم أن القار اذا أدخل السرح في السكك أرسل كل بقرته سكة صاحبها فضل الراعي كذلك فصاحت بقره وأثارة قبل أن تصل إلى صاحبها لا ضمان عليه لأن المعروف كالشرط كذا قال أبو نصر الدبوسي وقال بعضهم اذا استنذك خلافا لا ضمان عمادية من ضمان الراعي « (سئل) » في بركة ما هي مدرسة فيها ثمان عنك بجرها مع جميع ما يقص من الماء إلى دارين معلوتين بموجب حج استكارات شرعية فحدث متولى المدرسة فاقضا ثلثا وأحكر بجرها بقدر ثلث الماء لغيره بدون إذن ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك « (الجواب) » نعم « (سئل) » في عقارات جارية في وقف بروجي تاجر زيد من متولى الوقف مدة معلومة خارجة معلومة هي دين أجر التل بشين فاحش ظاهر يشهده المحس والمعاينة وأهل التطور والدرية من الثقات الدول وأذن المتولى المزبور زيد المستأجر بغير ما يحتاج إليه العقارات من العارة من ماله ومعها يصرفه يمكن مرصده على رغبة المأجور وسدرا الاستقرار والأذن لدى قاض حنبلي فغير زيد في العقارات وصرف عليها بما يعلمها مع ما علم أن في الوقف الزور ما لا حاصل يمكن صرف ذلك منه حال صدوره الاستقرار والأذن وبهدها وانتم المستأجر المأجور المالك كومة مدة ثم تولى الوقف رجل آخر يريد مطالبة المستأجر بتمام أجرة التل في مدة انتفاعه فهل له ذلك « (الجواب) » نعم لتولي المزور مطالبة المستأجر بذلك لفساد الاجارة بكونها بين فاحش لما في التنوير وغيره متولى أرض الوقف آخرها غير أجر التل بل من مستأجرها بتمام أجر التل له وفي البصر ان اجارة الوقف لا تصوز لأجرة التل أو أكثره وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر المزور أن له حجب من المأجور لاستيقاض مرصده على فرض صحة الصرف المزور وأن المبلغ المزور دين على عين المأجور لا على جهة الوقف وأراد التولي بحسبة المستأجر بتمام أجر التل ومساقطته من المبلغ الذي صرفه المستأجر المزور فهل له ذلك الجواب نعم لتولي ذلك بعد ثبوت المرصود المزور ولا عبرة بغيره زعم المستأجر المذکور حيث المحال ما ذكرنا قول حيث كانت الاجارة بدون أجرة التل تكون فاسدة فيفسد ما في ضمانه من الأذن بالجارة كما هي في كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ اسماعيل وسبأ في سؤال وسواب عن جذا المؤلف أن الأذن بالقراس باطل اذا فسدت الاجارة وعلمه المؤلف فيما سبأ في أن التلي اذا باطل بطل ما في ضمانه فتنبه ليكن في أوائل كتاب الاجارات من الفتاوى الخيرية ما يخالفه كما سنذكره « (سئل) » في رحي ماء جارية في تاجر رجل من أصحابها فانقطع ماؤه في أثناء مدة الاجارة ويريد أن رجل فصح الاجارة بالوجه الشرعي فهل له ذلك « (الجواب) » نعم وتصح الاجارة أي المستأجر ولا ينافي الفسخ لأنها تنقضي لاحتمال الانتفاع بوجه آخر بخلاف الشرط والرؤية ويجب هب الانتفع به كجراب المدار وانقطع ما عا رحي وانقطع ما عا الارض لأن كلامهما يوجب الانتفع فينت خيار الفسخ ولو انقطع ما عا رحي والديت مما يتنفع به لغير الخطن فله من الاجارة حسنة لأنه بقي شيء من المقود عليه فاذا استوفاه لم يمت حسنة زيلي « أقول كتبت في أوّل باب فصح الاجارة من حاشيتي رد المتار على الدر المختار ما نصه قلوم يفتح حتى عاد إلى طرته ويرفع عنه من الاجر حصا به قبل حساب أيام الانقطاع وقبل بقدر حسنة ما انقطع من الماء والأول أصح لأن ظاهر الرواية يشهد له فإنه قال في الأصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفتحها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منقصة السكنى مقبولا على الجميع منقصة الخطن ويجب بقدر ما يخص منقصة السكنى كذا في التتار حاشية ومقادير لا يجب أجريت الرحي ما لم يفتح الخطن كالمسكني ما لم تكن مقبورا عليها وتقل في التتار حاشية عن القدوري أن كان الديت يتنفع به لغير الخطن فله من الاجر حصته اه وتقوم ما في الرحي تأمل اه ما كتبه فلم أنما من الرحي « من أن عليه من الاجرة حسنة أي

مطلب

ادخل الراعي المواشي في
سكك القرية فصاحت ثاة
لا ضمان عليه

مطلب

ليس للمكر بحري الماء
اذا حدث فاقض أكثر

مطلب

أجر الوقف بشين فاحش
يشهده المحس والمعاينة

مطلب

لتولي مطالبة المستأجر بتمام
أجرة التل

مطلب

أجر فاسدا واذن بالجارة
لا يصح الأذن

مطلب

له فسخ الاجارة بقطع ما عا
الرحي

قوله والديت الخ أي يبت
الرحي بأن كان يمكن الانتفاع
به للمسكني أو لربط الدواب
مثلا اه منه

مطلب

اذا صار الخطن أقل من
التصف له الفسخ قلوم فصح
حتى لم يكن كان رضي منه

أ قوله ثم إن المتبادر الخ أقول كتبت بذلك رسالة مختصراً تحرير المارة فمن وحا حق بالاجارة وحاصل ما تعرفونه بال قولكم المتساجر الاول حق انما ذكره في مسأله ما اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة وأراد الناظر تسخيراً بزيادة فقالوا تعرض على المتساجر الاول وجهه ما عرفنا من المسوغ للفتح هو الزيادة فثبت قبله الاول زال السبب (٩٤) المسوغ جماعاً فائدة الاجارة فيكون الاول أحق من

غيره وصح ذلك يكون الاول حق اذا اقتضت مدة اجارته وكان له في الارض عمارة أو غراس وضعه يتيق أو كان له فيها مندمكة ورضي باس تخار الارض بأجرة مثلها فإنه

مطلوب
سكن داره تركه يتيق وبين أيتام تارده أجرة حصتهم

مطلوب
يقيم استعمله أقر به بلا اجارة له أجرة ثم إن كان ما يطونه من الكسوة والكفاية لا يساويه

مطلوب
عنده اجارة اثبات الوقت أكثر من سنة لا تصح إلا بصحكم حاكم يرى ذلك

مطلوب
إن أفسد العقد في بعضه فسد في كله

مطلوب
إذا كانت الاجارة فاسدة أجبرها الناظر بلا عرض على الاول

مطلوب
إذا زادت الاجرة في أثناء المدة فقل الناظر أيجارها من آخر ان لم يقبل الاول الزيادة

مطلوب
في قولكم المتساجر الاول أحق

مطلوب
أجر أرضاً مارية بغير فاحش لها أيجارها من غيره بأجرة المثل

أ أحق من غيره دفعاً لغيره من الجائدين كما ينبغي ما يجزى على غيره وهو مسألة الارض المكتسبة التي نص عليها المتخالف كما قلناه في العبر ولما فيه أسوى ذلك فليدبروا الجارحين أرادوا منها المدة خلافاً لما شاع على السنة الناس في هذا الزمان من أن الاول أحق لكونه ذا اليد وعنا على غيره من غير نطقاً لما روي من أراد الوقوف على حقيقة الأمر فارجع الى ثلاثة رسائلنا فانها نافعة للجهالة والمحمد لله رب العالمين اهـ منه

حصة بيت الرعي مبنى على أن منفعة السكنى مقفولة على منع منفعة الطين بقرينة التحليل وعليه يعمل كلام القدرى والافهوعا لرواية الاصل الذي هو من كتب ناهل روية فثبت له ذلك وكتب فيها أيضاً أن الانتفاع غير قيد في التنازلية أيضاً إذا انتقص المانع فاحتاج حق الفسخ والافلا قال القدرى إذا صار طين أقل من النصف فهو فاحش وفي واقعات التالقي لو طين على النصف له الفسخ وهذه مخالفة لرواية القدرى ولو لم يرد حتى طين كان رضى منه وليس له الرد بعده اهـ مافي التنازلية اهـ (سئل) في رجل سكن في دار مشتركة بينه وبين أيتام مدة معلومة بلا اجارة ولا أجرة فهل يلزمه أجرة مثل حصة الايتام في المدة المزبورة (الجواب) نعم والله في فتاوى المتراشي من الشركة ومثله في شرح التنوير وكذا في فتاوى الكاروني في رجل تزوج أم يتيمين وسكن في دارهما (سئل) في يتيمين استعملهما قريهما في أعمال شتى بلا أنهما كلاً ولا اجارة وكان يعلمهما ووسعهما بعض الاحسان دراهم ذلك قدر أجرة مثلهما ما بلغنا ومطلبنا أجر مثلها فهل ليس لها ذلك حيث الحال ما ذكر (الجواب) نعم يتم لأب ولأم أيضاً استعمله أقرها بمدة في أعمال شتى بلا أنهما كلاً ولا اجارة له طلب أجر المثل بعد اللوغان كان ما يعلونه من الكسوة والكفاية لا يساوي أجر المثل بزيادة في نوع المتفرقات من الاجارة وعنده أفسى الخبر على (سئل) في خان معلوم جار في وقف أهل وفي قواجر زيد من ناظره وقته مدة ثلاث سنوات ولم يحكم كما حكمه الاجارة في حادثة المدة ثم زاد رجل في أثناء المدة فحلت اجارته فهل يؤجر من زاد من غير عرض على زيد لفساد اجارته (الجواب) نعم ولم يرد في الاوقاف على ثلاث في البيع وعلى سنة في غيرها فلو رها التولي أكثر لم تصح الاجارة وتفسخ في كل المدة لان القضاة أفسد في بعضه فسق كله فأمرى فأمرى الهداية وروى عنه المتصف بغير ما في انفع الوسائل الخ علاقي من الاجارة وإن كانت الدين وقفاً كان الاجارة فائدة أجبرها الناظر بلا عرض على الاول إذا لاحق له اشياء من الاجارة (سئل) فيما إذا أجبر زيد الناظر دار الوقف من عمره مدة سنة بأجرة معلومة ثم زاد رجل في أجرتهما زادة معتبره أي مقدار الخمس فهل يؤجر من الرجل (الجواب) تعرض الزيادة على المتساجر فان قبلها فها هو الا تؤجر من الرجل أقول وقع في المحاوي القدسي أنها تقتض عند الزيادة الفاسحة وذكر في وقف الصران الدرهم في العشرة تخاف الناس فيه بخلاف الدرهمين أي فيما زادة فاسحة ولهذا قال المؤلف في السؤال هي مقدار الخمس ومثله في الخبر لكن نقل البيهقي وغيره عن المحاوي المحسري أن الزيادة لفاسحة قدر النصف فتأمل (سئل) في دار جارية في وقف أهل أجبرها الناظر من زيدة مدة ستة بأجرة معلومة ثم زاد رجل في أثناء السنة في أجرتهما زادة معتبره أي أجرتهما لهما من زيادة فهل تعرض الزيادة على زيدان قبلها فهو الاحق بهما ولا أجبرهما من الآخر (الجواب) نعم أقول هذا مبني على أصح التصحيح من أن الناظر له فسخ الاجارة باز زيادة العارضة في أثناء المدة كما روي في رد المحتار اهـ ان المتأخر من عبارة مالكا لا يشاء المارة أنفان العرض على المتساجر الاول في الاجارة العيصية خاص بالوقف أما مالكا لا أجبره مئلام من رجل ثم اقتضت المدة قبلها أيجارها من غيره لا أنه عدم أيجارها أصلاً بخلاف الوقوف للمدة فإنه لا يضمن أيجارها فاجارها من غير المتساجر الاول فثبت الان زاد عليه آخر في الاجرة ولم يقبل الاول الزيادة فتوجب من الا يتعهد ما ظهر في تأمل بقى لو كانت حصصة وصفت المدة فأجرها ناظر الوقف من آخر قبل العرض على الاول ومطلبه الاول هل له فسخ الاجارة لكونه أحق بمعنى أنه لا يصح أيجارها لغيره أم لا لكونه مبنى كونه أحق أنه أولى وأن العرض عليه غير واجب لم أره صريحاً في كلامهم فتأمل (سئل) في مزرعة ميرية معلومة أجبرها الفؤض له أجرها من رجل مدة معلومة

أ أحق من غيره دفعاً لغيره من الجائدين كما ينبغي ما يجزى على غيره وهو مسألة الارض المكتسبة التي نص عليها المتخالف كما قلناه في العبر ولما فيه أسوى ذلك فليدبروا الجارحين أرادوا منها المدة خلافاً لما شاع على السنة الناس في هذا الزمان من أن الاول أحق لكونه ذا اليد وعنا على غيره من غير نطقاً لما روي من أراد الوقوف على حقيقة الأمر فارجع الى ثلاثة رسائلنا فانها نافعة للجهالة والمحمد لله رب العالمين اهـ منه

باجرة معلومة من الدراهم هي دون اجرة مثلها بين فاحش ثم زاد رجل آخر في اجرتها راحة معتد فهو نصف
 الاجرة المرفوعة هي اجرة مثلها ويرد التكلم عليها باجرة امانه باجرة التل فهل له ذلك (الجواب) *
 نعم قد تقرر ان اراضي بيت المال يملك بها مائة ارض الوقف خيرية من العشر والمخرج هو فيها والحاصل
 انه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على نفسه وفيها ايضا
 نزل الامام الاظم في مال بيت المال منزلة والى اليتيم وفيها ايضا للتجار اجارة تشارعا باجرة التل
 كما صرح به العلامة قاسم في مساواه كارض الوقف اه لكن في هذه الصورة يؤثرها التشارع من زاد
 بالزيادة الموزعة من غير عرض على الاول اذا احارة الاولى فاسدة لكونها بين فاحش وفي الفاسدة
 يؤثر من غير عرض كما تقدم فله وفي التجربة ايضا من الدعوى ان اراضي بيت المال جرت على رقتها
 احكام الوقوف المؤبدة اه اقول مقتضى هذا ان اراضي بيت المال لا تؤجر اكثر من ثلاث سنين
 كما راضي الوقف واليتيم ويهتدفع ما في فتاوى الكازورني عن فتاوى المرشد من قوله وما كون
 اراضي بيت المال هل تؤجر مدة طويلة او قصيرة فلا جد من صرح بذلك لكن لا يقيدوها بالمدة القصيرة
 كما فعلوا ذلك في الاوقاف وارض اليتيم واطلاقه يقتضي جواز الاجارة مطلقا للمدة او كثرت وايضا
 اتساعهم في جواز صرف الامام في البيع والاقطاعات في جوار ذلك اه وقد استدل عليه المؤلف
 بقوله ثم رأت في حاشية البصر للشيخ الراملي من كتاب الاجارة تحت قول الماتن ولا تزداد في الاوقاف على
 ثلاث سنين الى ان قال مانعه واقول ايضا ومثل عقار بيت المقدس المال فتأمل اه (سئل) *
 في امكن مدة للاستغلال المشتركة بين هندو جماعة يدهم تلك الاماكن بوجوبها وبانحدون جميع
 اجرتها لانفسهم بلا وكلة عن هند في حصتها ولا اجارة منها ولا وجه شرعي ومعنى ذلك مدة والان
 تريد من مطالبتهم باجرة نصيبها واسترداد ذلك مما قبضوه من الاجرة فهل لها ذلك (الجواب) *
 نعم القاصب اذا اجر ما مانعه مضمونة من مال وقف او يقيم او مودع للاستغلال فعلى المستاجر المسمى
 لا اجر التل ولا يلزم القاصب اجر التل انما يراد ما قبضه اشبا من النصب ومعه في الملا في اقول اصل
 المسألة في القنية وعبارتها ولو غصب دارا مودع للاستغلال او موقوفه او يقيم واجرها وسكنها المستاجر
 يلزمه المسمى لا اجر التل لانه لم يلزم القاصب الاجر لانه المار فكتب لا ولكن يراد ما قبض على
 المالك وهو الاولى ثم سئل اي يلزم المسمى المالك ام للمار فكتب لا للمار فكتب لا طيب له بل يرده على المالك
 وعن ابي يوسف يصنع به اه ما في القنية وفيه غشاقه لما اقبى به المؤلف فانه جعل المسمى للمار فكتب
 يعني القاصب وان رده على المالك اولى لكن سكنت في ردة المختار مانعه بهدسوق عبارة القنية
 المذكورة قال العلامة البري الصواب ان هذا مقرر على قول المتقدمين اما على ما عليه المتأخرون فعلى
 القاصب اجر التل اه اى ان كان ما قبضه من المستاجر اجر التل او رده فلو اكثرت ذلك لاراد ايضا
 لعدم طيبه له كاجرهم المحموى وقره السيد محمد ابو العود في حاشيته على الاشياء اه والحاصل ان
 ما في الاشياء والقنية مبنى على قول المتقدمين من عدم تحقق غصب القارم مطلقا والقي بعد اننا حرين
 بتحقيقه في الوقف ومال اليتيم والمدة للاستغلال فيضمن في هذا ثلاث سواستوفي منغته او عطلها
 فيضمن التاركه في ما اتنا حصة هند فانه ذكر في من التنوير بما للدران منافع النصب غير مضمونة
 استوفاهما وعطلها في هذه الثلاث لا قال يستثنى من المدة للاستغلال ما لو سكن يتأويل ملك او عقد
 كافي التنوير وشرحه وضائرا بل الملك موجود فان التريل له شبهة الملك لا تاقول هذا انما يراد
 لو كان التاركه قد سكنوا في تلك القارات المشتركة ولم يسكنوها في مساكنها بل اجروها واستوفوا بدل
 منافعها فشاركهم هند في البذل لان المستثنى الكنى والله اعلم هذا وقد ذكر المؤلف في غير هذا الفصل

مطلب

اراضي بيت المال كارض

الوقف واليتيم

مطلب

للتجار اجارة تشارعا باجرة التل

مطلب

فما اذا اجر بعض التركه

المدة للاستغلال بلا اذن

القنية

مطلب

تجبريرهم في حكم اجارة

القاصب

مسألة استقرارية عن حاوي الزايدى أجر أحد الشريكين وأخذ الآخر ثم حصر لا يخفى أنه يشاركه فيما أخذ اهـ وذكرنا مسألة أخرى عن جواهر الفتاوى ونصها أرض بين رجلين أجر أحدهما الكل من أجره معلومة أن أجرها لنفسه يكون حكمه في نصيب شر به حكم النصيب لاختلاف والمحكم في النصيب أن المسالك أن أجاز في أول المدة فالأجرة له وأن أجره صدق قضاء المدة فالأجرة للنصيب وأن أجاز في أثناء المدة قال أبو يوسف أجره للمالك وقال محمد ما مضى للنصيب وما بقي للمالك وإن اختلفا أنه أجاز في أول المدة لا ليجل قول المسالك لا يبيته ولو قال صكنت امرته بذلك فاهول قوله في جواهر الفتاوى من الأجرة والظاهر أن هذا في غير الثلاثة المستثنيات وأن قوله أن أجرها لنفسه أى أجرها من غيره لأجل نفسه فيكون خاصا والظاهر أن مثله ما لو أجرها للمالك فيكون فضولها وما ذكره هنا موافق لما ذكره في إجازة بيع الفضول من الشرط ومنها قيام المبيع والظاهر أن شاعمة الأجرة تعزله قيام المبيع (سئل) فيما إذا قطع ما بهما وقف في تواريد زيدا لم يمكن جريانه وتصل بسبب ذلك مدة ينتفع به فهل تقطع أجره من زيدا في مدة انقطاع ما به (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ اسماعيل الحائلي وفي المحامى الزايدى رقم ٨ على أن هذا هو الأصل فلا ينتفع به وهو هذا المستأجر سقط أجره المدة ولا يبق للأجرة إذا لم ينتفع به انتفاع الحمام وقيل يجب الأجر بقدر ما ينتفع به للمسكنى أو ربط الدواب اهـ (سئل) في أرض تيمارية جارية في تصرف زيد وفي مثله مسكنة حرتها جارية بقر عهدون إذن زيد ولا وجه شرعى ويريد رفع يدهم عنها ويمتنعون من ذلك الآن يعلم أجره المحرر فهل له ذلك وليس لهم مطالبته بأجرة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استأجر بذر به عراقي فلاحه معلومة بأجرة معلومة على أن يعمل فيها العمل المهود وعمل عراقي فلاحه العمل المهود وقام طالب زيد بأجرة عمله فهل للأجرة له (الجواب) لا أجر للشريك بعلمه في المشترك كافي الكثرة وغيره فحقه قوله ولو استأجره لمحل طعام بينهما فلا أجر له (سئل) في رجل استأجر من آخر جارا ليركبه من دمشق إلى مكة بأجرة معلومة من الدراهم فعمله وركب الجمل إلى نصف الطريق ونفاه صا الأجرة وركب على جبل رجل آخر ويريد الرجوع على المؤجر الأول بنصف الأجرة التي دفعها حيث استوى البصقان وهو له وصورة فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسألة في الخيرية من الأجرة (سئل) في أرض ميرية سليخة إذن وكيل السلطان عز نصره زيدا بدين مير فيها عمارة لنفسه وحصل عليه في كل سنة مبلغا من الدراهم قدر أجره مثلهما في ذلك خطا ومصلحة جهة الميرى لتهطلها وعدهم من رغب فيها سوى زيد فهل مع ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بستان معلوم جارحة منه في ملك زيد وقدرها خمسة عشر قراما وستة قراما ونصف قراما في وقت أهل والباقى في ملك عمرو فاستأجر رجل حصة زيد من البستان بأجرة معلومة من الدراهم أجره مثلهما شرعا وصار يدفع لجهة الوقت من حصة الوقت دون أجره مثلهما من فاحش بالنسبة لحصة زيد في مدة معلومة بدون إحارة ولا وجه شرعى إلا أن يريد ناظر الوقت المرقوم مطالعة الرجل تمام أجره لعل على حساب حصة شرى به زيد بحيث كانت الأولى والثانية مما تلتين فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكارونى عن المحافى سئل في بلدة شامسة للسلطنة وبها والباقى للرافى ويؤخذ للسلطنة في كل فدان دينار وللقية الأوقاف عشرون نصفا فهل ما يأخذه السلطان يكون أجرة المثل حتى يؤخذ للرافى ما يؤخذ للسلطنة أولا أجاب كون التسليم على طين السلطان يأخذ هذا المقدار لا يلزم منه أن يكون أجره الثلث لانه يجوز أن يأخذ هذا المقدار بشوكة ثم أجره الثلث تعلم من الطين المبسوطا كان مما لا روى ما يأخذ الشريك

مطلب

إذا انقطع ماء الحمام سقط

أجره

أ قوله على أى عين الأئمة

الكرامى اهـ منه

مطلب

حرف تيمار زيد بلاذنه

لا أجر له

مطلب

لا أجر للشريك بعلمه في المشترك

مطلب

ركب إلى نصف الطريق ثم

تفاضل الرجوع بنصف

الأجرة الخ

مطلب

يصح إصباح الأرض التجارية

للمارة فيها

مطلب

للتأخر المطالبة بأجرة الثلث

على حساب حصة الشريك

الماتلة

مطلب

ما يأخذ السلطان لا يلزم

كوة ما جرت المثل

مطلب

أجرة الثلث تعلم من الأراضى

المارة الماتلة أو على أخذ

الشريك أن لم يكن داشوكة

بشرط المجاملة وأن لا يكون فهم ذو شركة والله أعلم اه وفي فتاوى ابن التلي التي جمعها حنفه
 أجاب الشيخ تهراب الدين الرمي الشافعي تلزم أجرة مثلها بالنسبة الى الاراضي المجاورة لها من الجهات
 الأربع ووافقه الشيخ ناصر الدين القرافي وسيدى المجدد قاضي القضاة ابن الصبار بقولهم لا يكفون الى
 اثبات أجرة المثل تأييداً حيث كانت الحصة الاولى والثانية سواءاً فثبت اه (سئل) في رجل
 استأجر مئتي مصل لثوم الناس فيه في السلوات الخمس وبورق درجته في مئذنة مطبوعة بأجرة
 معاومة من الدراهم جعلها من غلة الوقف وباشترى رجل ماذكر كله في السنة المرقومة حتى انقضت
 وعزل المتولى ولم يأخذ الرجل أجرته وتولى الوقف رجل آخر وفي الوقف غلة تر يدال رجل أخذ أجرته من
 غلة الوقف بالوجه الشرعي فهل له ذلك اه (الجواب) نعم اه (سئل) فيما اذا استأجر زيد من
 عمر وماعون نخاس اجارة شرعية وقبضه وفي اثنا عشرة الاجارة سرق الماعون من بيت زيد من غير
 تمذول وتصير له المحظ فهل لا يضمن زيد اه (الجواب) نعم لا ضمان عليه وفي مجموع التوازل
 العين المستأجرة امانة لاجتماع المالكين في يد الاجير فعلى الخلاف يرازيه وفي بيع اجناس الناطق
 قال ابو حنيفة كل شيء له ثمن فلهذا اذا أوجروا ونقضت مدة الاجارة كرهى البدعي أن يضمن فلى الاجير
 اجرة الرطلية واخذها وليس على المستأجر مدة وما لاجل له كالتاليب والمداية على المستأجر مدة عمادية
 وفيها وان استأجر المرأة طلياً معلوماً الى الليل يدل معلوم قلبه فيبسته اكثر من يوم وليلة صارت
 غاصبة قالوا هذا اذا حبسته بعد الطلب او حبسته فيتم له فاما اذا حبسته لفظ غير متمسكة لا يصير
 غاصبة قبل وجود الطلب وذلك لان العين تقع امانة في يد المالك لا تصير مضمومة الى الاستعمال او بالتمتع
 بعد الطلب كلود به بخلاف التمسك اذا أصلت التمسك المستأجر بعد مضي المدة حيث يضمن لان هناك
 وجد الطلب من حيث المحكم وقد وجب الرطلية بعد مضي المدة اماناً في الاجارة فلم يوجد الطلب لامن
 حيث الحقيقة ولا من حيث المحكم فلم يوجد الاستعمال ولا التمتع فلا يجب الضمان اه (سئل) في
 رجلين استأجرا ماعوسية من زبدط حونة مع عقبتها المملومة لمدة مطبوعة بأجرة مطبوعة من الدراهم
 هي اجرة المثل واستؤيا بعض المدة فهل يلزمهما اجرة ما استؤيا اه (الجواب) نعم وفي التجربة
 اما لزوم اجرة المثل فلان الطاحونة معدة للاستقلال قال في جامع الفتاوى من الاجارة وفي المهيأ للاجر
 كالدكاكين والمسقات المعروفة للاستقلال فان الاستعداد والاستقلال اقيم مقام العقد لفساد
 فليزمن القاصب اجرة المثل لك اه قال والاجارة المزبونة فاسدة لانها من قبل اجارة الواحد من
 اثنين فانه اذا أجل وقال اجرت الدار مكا جارة بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك وأضوه ككث
 أربع يجب أن يكون عند أبي حنيفة على اختلاف مرفيها اذا كان كله بينهما وأجر أحدهما النصف
 من اجبتي أن يجوز في رواية لا في رواية الى أن قال وانت على علم من أن الحلاق المتن قاطبة فساد اجارة
 المشاع الا من الشر يك مدخل للثول عنه والعلاق بعضهم صحتهم اثنين محمول على حالة الاجال
 اه ما في التجربة بنوع اعتماد ولا ينبغي أن لفظ سوبه بجزلة التفصيل اه (سئل) في مكار استأجر
 منه زبدطه بأجرة معلوم لتصميم جولان زيد من مكان كذا الى مكان زبدطه المكارى الى ذلك
 المكان ثم رجع قائلاً اجد المحمولات وصدة زبدطه على ذلك فهل له أجر الذهاب خالبا عن العمل
 اه (الجواب) نعم ولو استكرى دابة للعمل من هناك جولاناً فباعها المكارى وقال ذهبت فلم أجد
 المحمل قالوا ان صدة المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب خالبا عن العمل لرجل استأجر في
 المصد راية لتحميل الدقيق من طاحونة كذا والمحنطة من قرية كذا فذهب فلم يكن المحنطة طحنت
 ولم يصيد في القرية حنطة فرجع الى المزرعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يتلوه لفظاً استقار

مطلب
 اثبات اجرة المثل في حصة
 يكفي

مطلب
 استأجره لثوم الناس

مطلب
 اذا حاس المأجور بعد المدة
 بلا استعمال ولا منع لا يضمن
 كالدابة بخلاف العارية

مطلب
 أجرهما ماعوسية فهو عزلة
 التفصيل

مطلب
 لم يجد المكارى المحمل وصدة
 فله أجر الذهاب

ان كان المستاجر قال استأجرت هذه الدابة من هذه البلدة حتى أجل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكره لان الاجارة وقت محببة من البلدة الى الطاحونة من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر للذهاب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كانت لحمل الدقيق ولم يوجد فلا يصح الرجوع بشيء فاما اذا قال المستاجر استأجرت منك هذه الدابة بغير حمل حتى أجل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق هناك لا يصح شيء لان هناك الاجارة وقت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يصح الاجارة انما يحصل الدقيق خاتمة من فصل ما يجب الاجر على المستاجر وما لا يجب ويقام هذه المسائل فيها (سئل) في اجير مشترك برعي غنما متجاعة كل الذئب منها البعض هل ضمن أولا (الجواب) لا ضمن عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ضمن واذا غنمته معرقه بالصلح على النصف في الاجير المشترك واختار ابو جعفر وابو القاسم رحمهما الله تعالى فيه ان كان صاحبها يراعيه وان كان بخلافه ضمن وان كان مستورا بغير الصلح واقتى بذلك كثير من المتأخرين وهو اولى من غيره واسلم وعمله ائتمى الخبير الرملي اقول المحاصل ان في المسألة أربعة أقوال كلها مصحبة والاوّل قول الامام وهو ظاهر الرواية وعليه التوفيق والاخير ان ائتمى بهما المتأخرون لتنبه الزمان وحصل الخلاف ما اذا كان الهلاك لا فعل الاجير وكان يمكن الاحتراز عنه اما اذا كان بفعله فانه ضمن اتفاقا سواء كان بالتدليس ولا كضريق التوب من دفعه متدا او غيره واذا كان بغير فعله ولا يمكن الاحتراز عنه كالحرق والغالب والصوص المكبرين لا ضمن اتفاقا وحصل الخلاف في انشاق الاجارة للصيغة وفيما اذا كانت العين مما يحدث فيها الاجير فلا يكون كانت الاجارة فاسدة لا ضمن اتفاقا كما في شرح ابن الملك عن الخطيب ولو اعطاه مصفا مثلا ليعمل له غلا فاضاع المصنف فانه لا ضمن اتفاقا كما في المجموعه وقام بيان ذلك في حاشيتنا رد المحتار على الدر المختار فان غنم هذا الثور برفا لم يمتد مجموعا في غيرها (سئل) في صباغ اجير مشترك ضاع عنه ثلاثة أبواب لم يدون تعدونه ولا تصبغ وهو مستور المحال فهل يضر بالصلح على النصف (الجواب) حيث كان مستورا محال يضر بالصلح على نصف القيمة على ما ائتمى به كثير من المتأخرين (سئل) في صباغ من حرقة دفع له زيدا سكديشه ليعالج رجليه المصابة فصاحبها قطع لها على المعتاد المأذون فيه ولم يجاوزه ثم مات الاكديش فهل حيث كان الامر كذلك لا ضمان عليه (الجواب) نعم لا ضمان عليه كما في التنوير وغيره من الكتب اقول والفرق بين هذا حيث لم يضمن وبين ما لو حرق الثوب من دفعه حيث ضمن ولو معصدا لورضه في الدرر وغيره ما حاصله ان قوة التوب ورقيه يعلم بما يتحمل من الدق بالا احتراز فامكن تعديده بالسلامة من فعله بخلاف القصد فتعده فانه ينشئ على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتحمل من الجرح فلا يمكن تعديده بالسلامة فسقط اعتباره ا هـ وقام تحقيقه في حاشيتنا رد المحتار (سئل) فيما اذا دفع زيد لصباغ عدة أبواب بعض ليصبغها لمصباغا اترك معلوماينهما فاصبغها زيدا كيف التحكم في ذلك (الجواب) الحكم فيه ما ذكر في مرة الفتاوى عن الفتنة بما مضى ولو صبغ زيدا ان لم يكن فاحشا لا ضمن وان كان فاحشا بحيث يقول اهل تلك السنة انه فاحش ضمن التوب ايض ا هـ ومثله في البرازية (سئل) في قتال جري امين سحلا لاول واحد دفع له رجل نصف رطل جري ليقته لفرق من عنده بدون تقديمه ولا تصير فهل لا ضمان عليه (الجواب) لا ضمان عليه حيث كان امينا مشهورا بالامانة (سئل) فيما اذا اقتدى المحل من المكاري في اتم الطريق فهل لا يستقيم من الاجرة الا قدر ما حله (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد قدر من الحرير لثمة الى ليقته لثمة فذبح القتال ذلك الحرير لتسوية يضمن فيه ما يسمي كما

مطلب
في مسألة ضمان الاجير
المشترك وما هو

مطلب
صباغ ضاع عنه أبواب وهو
مستور يضر بالصلح

مطلب
بيطار متقن لاجير المعتاد
لا ضمن

مطلب
اذا صبغ زيدا فاحشا ضمن

مطلب
قتال مشهور بالامانة سرق
الحرير من عنده لا ضمن

مطلب
قتل المحل في الطريق له من
الاجرة بقدر ما حل

مطلب
في كتابات الحرير

فبانت منهن واحدة بما هما من الحرب ولم يعلم مكانها وتصدرا احضارا فهل لا ضمان على القتال في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد لك صرة درهم ليوصلها الى رجل يملك باجر معلومة فذهب بها المكاري مع قافلة وفي أثناء الطريق اخبره باقطاع الطريق فعدلوا عنه الى طريق آخر فخرج عليهم القطار وأغاروا على بعض أجال القافلة وأجل الذي فيه الصرة من غير تمكن المكاري ولا يتصرف في المحطة فهل لا ضمان على المكاري (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد الى دلال متاعا ليعيه فأودعه الدلال عند رجل اجني بدون إذن منه وفارقه الدلال ثم ان المتاع ضاع من عنده فهل ضمن الدلال (الجواب) نعم وفي فتاوى تاضيفان الدلال اذا دفع التوب الى من استام لينظر اليه ثم اشترى فأخذ الرجل وذهب ولا ينقرب به الدلال قالوا لا يضمن لانه ما دون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى وعندي انه انما يضمن اذا دفع التوب اليه ولم يفارقه اما اذا فارقه ضمن كذا اودعه عند اجني أو تركه عند اجني أو عندهم لا يريد الشراء وفي يسوع الصغرى لو عرض الدلال على صاحب الدكان فهرب بالتاع ضمن الدلال لا نعم ودع وليس للودع ان يودع عمدا من ضمان الدلال ويقامه فيها ولو طاف به الدلال ثم وضعه في حاوت فهلك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحاوت عند الامام لانه مودع المودع وفي جامع الفتاوى يباع الدلال الحصة واخذ شيئا لاجل الدلالة ثم اشترى المبيع أو ركب بعضا وبشر فضاء لا يسترد وفي الحاوي الزاهدي هلك المتاع في يد الدلال فسل فقال لا ادري اهلك من يتي أو كسني لا يضمن واقفي قارى المداية بأنه اذا ادعى الدلال ان التاع وقع من يده وضاع ولا ادري كيف ضاع لا ضمان عليه كفاي فتاوى تاضيفان واقفي ايضا فمن دفع له ريقا لينادي عليه فأخذه وتركه عند شخص للعرض لشرائه فهرب بأنه لا ضمان على الدلال اذا كان العرف بين الناس ان الدلال يدفع لمن يده الشراء وأما لاخذ ان اخذها على روم الترابان قدرا ثمن وعينه ضمانا وان لم يبين الثمن فلا ضمان عليه اذا بقصر في حفظه (سئل) في راى فخر جامع البقر الى القرية كما هو عرفهم التجاري ثم ان واحدة منها ضاعت وسكر صاحبها اتانها القرية فهل يصدق بيمينه انه جاعها الى القرية حيث كان العرف كذلك (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين زعم القار انه ادخل البقرة في منزل ربه اصدق القار بيمينه انه جاعها القرية (سئل) فيما اذا دفع زيد دواب له ليعرو الا اعى ليعرها في مكان كذا فلم ير عاقبه ورعاها في غيره ومخالف وملك في ذلك المكان لا يترفع بل يضمن مجروقيتها ولا اجر له (الجواب) نعم وفي اجارات فتاوى صاحب المصط الرأى اذا رعى في مكان لم يؤذن له بالراى فيه فطقت التمس او امساها صار الراى ضمانا ولا اجر له ان سلم التمس ولم تسلم قيا وان سلمت يصب الاجر اسقطا وكذا ذكر في الخيرة واذا خالف الراى فعرعا في غير المكان الذي امره فطقت ضمن الراى ولا اجر له وان سلمت يصب الاجر اسقطا عمادية من ضمان الراى في ٣٢ (سئل) فيما اذا دفعت عند دلال لانه امتعة لتبيعها لها فاعادت الامتعة من امرأة بغير معلوم من الدراهم وبانها تترغم هذا من الامتعة يلزم الدلال التمس مالها فهل على الدلال طلب الثمن واستغاؤه من المشتري فقط (الجواب) نعم والبيع وهو الدلال الذي يعمل بالاجر والمصاب بفساد اوله وهو التوسط بين البائع والمشتري فارسي ممرتب كذا في الحرب يميزان عليه أى على طلب الثمن واستغاؤه شرح القاية للرجندي ومثله في صدر التريعة والعنى والذراختار (سئل) في قتال حرم برأى من لا واحد دفع له ذى قدر من الحرب ليقطعه فقتله ثم رده الى الذى فاقه الذى يوصل البعض وانكر وصوله بنفسه والقتال يدعى دفع الكل له فهل القول قول الدافع بيمينه في ذلك

مطلب

لا يضمن المكاري اذا تراج عليهم القطار

مطلب

اودع الدلال عند اجني وفارقه ضمن

مطلب

ضمن الدلال دون صاحب الحاوت

مطلب

يصدق القار بيمينه انه جاعها الى القرية

مطلب

اذا خالف الراى في المكان يضمن

مطلب

الدلال والمصاب بفساد على طلب الثمن

مطلب

يصدق القتال بيمينه انه رده الحرير الى صاحبه

« (الجواب) » نعم كافي الاقروى « (سئل) » في بيطار متغن لسنته وضع نعل الدابة رجل بامره ثم اخلص من نعلها ماتت والحال أن البطار لم يجاوز الموضع المتاد فهل لا ضمان عليه
 « (الجواب) » نعم واقفي المؤلف ايضا فيما اذا عرجت الدابة بعدما نعلها ولم يجاوز المتاد بأنه لا يضمن « (سئل) » فيما اذا استؤجر رجل لمحض خان فضاغ منه شي لبعض الناس بدون قصد منه ولا تقصير في المحفظ فهل يكون غرض ضمن « (الجواب) » نعم استؤجر رجل لمحض خان او حوايت فضاغ منه شي قبل يضمن عندنا في يوسف وعهد موضوع من خارج المجرة لأنه اجير مشترك وقيل لا في الصحيح وبه بقي لأنه اجير خاص الأبرى أنه لو اراد أن يشغل نفسه في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن تقبل الصن فلا يضمن المحارس في الاصح اذا الاموال المحفوظة في اليد ماله الكمار حارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصلين في ضمان المحارس وكذا في ٢٤ من الأخيرة تقب حانوت رجل واخذ متاعه لا يضمن حارس الحوايت على ما عليه الفتوى برزقية في ٦ لان اموال الناس بيد رباها هو حافظ للاواب ويظهر من هذا انه اذا كسر قفل الدكان واخذ المتاع يضمن المحارس اقروى في الهامش اقول كنت في حاشيتي رد المحتار بعد ذكر ما عتانا منه قلت انما يظهر هذا على القول بأنه اجير مشترك ما على القول بأنه خاص فلا يضمن من الفتى به نعم شكل ما مر ارتفاع التارخية والخبرة في الرعي لو كان خاصا لا أكثر من واحد ضمن فليست أمله الآن بحال اذا كسر القفل يكون بنومه او غيبته فهو مقرط فيضمن له وفي المتظومة المحمية

وما على المحارس شي لو تب « في السوق حانوت على ما قد كتب وليس ضمن الذي منها سرق » انبا اجير الخاص ذلك بل يفتي

« (سئل) » فيما اذا استأجر يد من مجرد دابة ليدرس عليها الزبيب في أيام معلومة فماتت في أثناء العمل من غير تعدن زد ولا تقصير فهل يكون يد غرض ضمن لها « (الجواب) » نعم وان استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فمعه المتاد فملك الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فله ان امانة كافي النصبة شرح التنوير من الاجارة الفاسدة ومثله في الكثرة غرضه « (سئل) » فيما اذا دفع المكارى الحمل الى اجنبي ليس باجير له بدون اذن من صاحب الحمل ولا وجه شرعي فسرق الحمل من الاجنبي ويريد صاحبه فضمن المكارى قيمته فهل له ذلك « (الجواب) » نعم ذكر في فتاوى المتصلي اذ دفع الى النساخ غز لا يضمنه كذا ينادى النساخ الى آخره لئلا يضمنه فسرق من بيت الاتحوان كان الاخر اجير الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن اجيرا لاول وكان اجنبا ضمن بلا خلاف ولا يضمن الاخر عندنا في حنيفة وعندهما ضمن وهو نظير المودع اذ دفع الودعة الى اجنبي فبسراده مالهما عندهما صاحب الودعة ضمن أهم ما شاع عندنا في حنيفة ضمن الاول وليس له أن يدفع الثاني قال صاحب الأخيرة وعلى قياس ما ذكره القدوري أن كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره وانما لا يضمن اذا كان الاخر اجيرا لاول فيما اذا اطلق له العمل اما اذا شرط عليه النصب بنفسه ضمن بالرفع الى الاتحوان كان الاخر اجيرا عمادية من ضمان النساخ رجعه لفتي العلامة الحنبري الرمي « (سئل) » في رجل تناول من دلال ثوبا بالنظر الى على سوم النظر وقيمته ستة قروش فضاغ من بدده قبل دفعه الى الدلال بدون تعدن ولا تقصير فهل لا ضمان عليه « (الجواب) » ان اخذ على سوم النظر لا يضمن الرجل قيمته كافي التروان على سوم الترامان لم يتقاعل عن لا ضمن لان القموض على سوم الترامان يصير مضمونا اذا اتقاعل عن معلوم كافي الهادية واقفه أعلم سئل فيما الدين رجعه الله تعالى عن دفع

مطلب
 نعل الدابة ولم يجاوز المتاد
 فماتت أو عرجت لم يضمن
 مطلب
 استؤجر لمحض خان فضاغ
 شيء لا يضمن

مطلب
 في حارس السوق

مطلب
 فيما اذا كسر قفل الدكان

مطلب
 ملك الحمار بلا تعدل يضمن

مطلب
 دفع المكارى الحمل الى

اجنبي يضمن
 مطلب

اذا دفع الحائل الثوب لاجير
 ليس عليه يضمن الا اذا شرط

صاحبه نصيبه بنفسه
 مطلب

اخذ الثوب من الدلال على
 سوم النظر فضاغ لا يضمن

قوله الى دلال لبيعه فساومه صاحب المحافوت بفن معلوم وقال احضر صاحب التوب حتى اعطيه الترن
فذهب وعاد بعد زمان فلم يوجد التوب في المحافوت وصاحب المحافوت يقول أنت أخذته وذهبت به وهو
يقول ما أخذته بل تركته عندك ايضاً الدلال أم صاحب المحافوت قال القول قول الدلال مع عينه
لانه أمين وأما صاحب المحافوت ان اتقاعلى انها اخذت صاحب المحافوت ليشتري بها مسمى من الترن فقد
دخل في ضمانه فلا يخرج عنه بمجرد دعواه وهو ضمان لقيته وان لم يتقاعلى عن لم يكن مضموماً عليه لان
المقبوض على سوم التراما ما يصير مضموماً ان اتقاعلى عن معلوم عمادية من ضمان الدلال * (سئل) *
فيما اذا استأجر زيد عمارة معلومة بأجرة معلومة لعمى غفلة خاصة ولا برعى غفلة ففلك من القنم
واحد مبدون تعد ولا تقصير فهل يكون غير ضمان وله الاجرة كاملة (الجواب) نعم * (سئل) *
في دقاق قماش يمل الى الواحد ضائع عنده متاع لبعض الناس بدون تعد ولا تقصير في حفظه كيف الحكم
* (الجواب) * حيث كان اجيراً مشتركاً كان صاحباً يراعيه وان كان بخلافه ضمن وان كان
مجهول الحال يؤثر بالصلح على النصف كما اختار ذلك الامام أبو الليث وأبو جعفر رحمهما الله تعالى واتفق به
كثير من المتأخرين * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من مكارب دابة ليحمل عليها كيسين فحمل
بأجرة معلومة فحمل المكاري الكيسين على دابته وفي أثناء الطريق انشق أحدهما ابتقه وهو على
الدابة ونرج بعض ما فيه بالصلح من المكاري ولا تعد ولا تقصير منه فهل لضمان عليه * (الجواب)
نعم ولو انشقت الحقيبة بشقتها ونرج ما فيها قال الفقيه أبو بكر ضمن الجمال اذا انقطع حبله وقال الفقيه
أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا ضمن ولا يشبه هذا انقطاع الحبل لان ثمة التفريط كان من قبل
الجمال حيث شذ الجمال يحمل واه وهما التقصير جاع من قبل رد الحقيبة حيث جعل مالها في حقيبة
لا يستحق ما فيها به تأخذ وعليه الفتوى عمادية من الفصل ٣٣ وقها أيضاً وفي فتاوى أبي الليث
اذا استأجر مكارباً ليحمل له عصير اعلى دابة في موضع معلوم فلما اراد ان يضعه عن الدابة أخذ أحد
المدلين من جانب ورى بالعدل الا تحرم المحاب الا ترفا نشق العدل من رمية ونرج العصير
فالمكاري ضمان للعصير وتقصان الرق لان الملاك كان بعينه اه * (سئل) * في رجل دفع الى
قصار أو بام معلومة فأدعى القصار دفعها الى الرجل وهو يتكردفها اليه فهل يستحق القصار اذا ادعى
ردها بحسبه * (الجواب) * مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه أمين ادعى الرقائه اعلم وفي القول
لمن في آخر كتاب الاحارة الاحرار المشترك كالتقصار وغيره اذا ادعى رده على الآخر لا يصدق الابينة
كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى بد الاجير المشترك يد ضمان فاما من يرى
بده ما دابة وهو ابو حنيفة رحمه الله تعالى فيقول كالدفع الى هانم الخط اه تم قال بعد اسطرسل
عن الاجير المشترك كالتقصار وغيره اذا قال هلك العين أو سرق هل يقبل قوله قال عنده أمين فصدق
بالخلف وعند هانم ضمن الخ اه اقول يظهر من هذا أن دعواها الرذ على المالك كدعواه الملاك فتصير
فما الاقوال الاربع المارة وينبغي على قول المتأخرين الذي افترى به المؤلف حراراً متعاطياً الى انه ان
كان مشهوراً بالامانة يصدق وان كان بخلافه ضمن وان كان مستورا يؤثر بالصلح على نصف القيمة وانه
اعلم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد عمارة ليحمل له في فلاحته المعلومة التجارية في ملكه العمل
المعلوم في مدة معلومة وجعل له نظيره دابة معلومة معينة فعمل عمره وكذا رد ويرد الا ان مطالبة
زيداً بالاجرة المذكرة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وانما كانت الاجرة حيوياً لا بالتقصور لان يكون
معيماً كذا كماله لا يبيح في شرح مختصر الطحاوي بحرك ما صلح أن يكون غشاق البيع صلح أن يكون
غشاق الاجارة وما لا فلا والحيوان صلح ان كان معينا محيط السرعة ومثله في المتخ عن البصر أيضاً

مطلب

فيما اذا دفع الدلال التوب
لصاحب المحافوت فضايع
وقال للدلال أنت أخذته

مطلب

الراعى الاجير الخاص
لا يضمن ماضع منه وله
الاجر

مطلب

الاجير المشترك اذا كان
صالحاً لا يضمن وببرأينه

مطلب

اذا نشق العدل لا يضمن
المكاري بخلاف ما اذا
انقطع حبله

مطلب

لو انشق العدل من روى
المكاري يضمن

مطلب

فيما اذا ادعى القصار رد
الاقواب على المالك

مطلب

الحيوان المعين بصلح اجرة
في الاجارة

مطلـ
آجر الأرض المشغولة بزرع
المستأجر لا يجوز ما لم يستعمل

«(سئل)» فيما إذا أجزأ زيدا أرضه من عمرا واجارة شرعية فزرعها وعمرو قبا وبطلعا وغير ذلك من
الزراع الصغرى ومشتدة اجارته ولم يقته صلاح الزرع الذي كورفا فجزأ زيدا الأرض من بكره وهي مشغولة
بزرع وعمرو فهل تكون الاجارة من بكره غير جائزة؟ (الجواب) نعم وإنما اجارة الأرض المشغولة
بأزراع فان كان الزرع عقيقا كالواكان اجارة لا يجوز ان تؤجر ما لم يستعمل الزرع الا ان يؤجرها مضافة
الى المسقل وان كان الزرع يضر حق شرعى صحت الاجارة لان الزرع واجب القطع فان المؤجر حق هذه
المصلحة قد ادعى تسليم ما أجزأه بان يصير صاحب الزرع على قطعه سواء أدرك أم لا لانه لاحق لمساحه في
ايقامه كافي فتساوى قارى الهداية واذا صحت الاجارة وكانت باجرة المثل ولم تنقل اجرة المثل فيلزمه
ما استأجر به من غير زيادة ولا نقص فتساوى الكازروني عن المرشدي ضمن سؤال ومثله في الخنسية
وغيرها «(سئل)» في مستأجر حانوت يقول عن صنعه الى غيره ولم يتيه باله العمل الثاني في ذلك
الحانوت فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة؟ (الجواب) نعم وفي المحيط ان يمكن من العمل
الثاني على ذلك المدكان لا يكون عذرا ولا ضرر في الوالوجية فتؤله عن صنعه الى غيره عذر وان
لم ينس حيث يمكنه ان يتماهاها فيه «(سئل)» في اتمام لهم قدر نفعاس معدلا لاسغلال
استعمله زيدا معدلا لاجارة ولا اجارة ولا وجه شرعى فهل يلزمه اجرة مثله للاستمارة عن المدلة المذكورة
«(الجواب)» نعم كما ذكره الاقنوي عن مجمع الفتاوى قال استعمل حجر القمار من غير استئجار
فعلبه آجرا هل اذا كان معدلا لاجارة من الملتصق وفي المحيط ان كان لهذا الحجر اجرة معروفة فمما بينهم يجب
ذلك والا يجب اجر المثل اه وقد ذكرنا ان منافع النصب غير معقولة الا ان تكون وقفا وما لا يتم
او معدلة للاسغلال فحيث كان لا يتم ومعدلا لاسغلال يلزمه اجرة مثله «(سئل)» في رجل دفع
ابنه الصغير الى حائك الا حائك ليعلم النسيج فعلم ثم اختلفا وطلب كل من الآخر اجر او لم يشترط شيئا
فهل ينظر الى العرف «(الجواب)» نعم دفع غلامه الى حائك مدة معلومة ليعلم النسيج على ان
يسقط الاستاذ المولى كل شهر كذا جاز ولو بشرط عليه اخذ اجره فمعه طبعه طلب الاستاذ من المولى اجرا
وهو منه اى طلب المولى من الاستاذ ينظر الى عرف البلد في ذلك العمل فان كان العرف يشهد بالاستاذ
بمحكي باجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فباجر مثل القلام على الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه ذكره
فاضجان در در قبل الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية «(سئل)» في مستأجر حانوت ليقير فيها
فاقتصر وأقلس واراد فسخ الاجارة فهل له فسخها (الجواب) نعم وفي التسع رجل استأجر حانوتا
ليقير فيها فاقيرهما بعد عرفه وعد شرعى له ان يتنص به الاجارة لسان الحكم وفي التنوير من فسخ الاجارة
وبعد ارفاس مستأجر دكان ليقير فيه اه «(سئل)» فيما اذا استأجر زيدا من آخر دارا
باجرة معلومة فسخها له ففسب الدار رجل ومنع المستأجر من سكناها بعض المدة ولم يمكنه اخراج القاصب
لشفاعة ولا جاية ويريد المستأجر الرجوع على المؤجر بما قابل مدة النصب من الاجرة بعد شوب ذلك
فهل له ذلك؟ «(الجواب)» نعم كافي التنوير من الاجارة «(سئل)» في أرض تمارية
آجرها صاحب تمارا وهي مشغولة بزرع علم يدرل من زيدا فسخه بقدر معلوم من حنطة وشير وكرسته
لم يذكر فيها شرط السلم ولا باع الزرع من زيدا فزوره هل الاجارة غير صحيحة؟ (الجواب) نعم
وفي الاصل رجل استأجر حانوتا فزارع او قصب او غيرها مما يمنع من الزراعة لا يجوز له الحيلة اذا كان
الزراع لرب الأرض ان يبيع الزرع منه بمن معلوم ويتقاضا ثم يؤجر الأرض منه وان كان لغيره يؤجر
بمدعى المدة ولو اجمع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد فقلب حانوتا قال شيخ الاسلام
المعروف بضاوهر زاد في نفعته هذا اذا لم يدرك الزرع اما اذا أدرك بحيث لا يضره المحصد يجوز يؤجر

مطلـ
فتؤله عن صنعه الى غيرها
عذرا في فسخ الاجارة
مطلـ
اتمام لهم قدر نفعاس استعمله
زيد لزمه اجرة

مطلـ
دفع ابنه الصغير الى حائك
ليعلم النسيج وطلب كل اجرة
ينظر الى العرف

مطلـ
استأجر حانوتا للتجارة
فاقلس له فسخها

مطلـ
اذ غصب الدار من المستأجر
لا يلزمه اجرة

مطلـ
آجر الأرض المشغولة بزراعة
لا يجوز والحيلة ان يبيع
الزراع

الاجر بقطع الزرع خلاصة من الاجارة وان كانت الاجرة مكبلا وموزونا او عددا باعتبار اقالعها بيان
 القدر والمغة ويحتاج الى بيان مكان اجائها اذا كان لها محل وموتة وان لم يكن لها محل وموتة لا يحتاج
 اليه وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يحتاج الى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا
 نظير الاختلاف في السلم لان الاجرة لا يجب تسليعها عقب العقد صارت للسلم فيه وبما فيه في الذخيرة
 من الفصل الاول وسئل قاضي الهذلية هل يجوز استئجار ارض للزراعة بكذا ارب غلة ام لا فاجاب نعم
 يجوز اذا كانت الاجرة مشارا اليها او موصوفة في ذمته ولا تكون من الفلحة التي تخرج من زرع الارض
 المستأجرة * (سئل) * في ناظر وقف اجر دارين جاورتين في الوقف من زوجته مة معلومة
 باجرة معلومة لم يزدها على اجر مثلها ولم يحكم بحصة الاجارة حاكم يرى ذلك فهل تتكون الاجارة غير
 حائزة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيمن استأجر دارا باجرة معلومة من الدراهم ثم
 اجرها ما في قايه من آخوند نائرا كثر ما استأجره به فهل يصح وتطيل له الزيادة * (الجواب)
 حيث اجر بغير جنس ما استأجر تطيل له الزيادة في المسألة في الخيرة وغيرها وهي شهيرة * (سئل)
 في دار مشتركة بين زيد وجهه وقف لكل حصة معلومة شائعة وهي محتاجة الى العارة فاجرها زيد
 وبعض مستحقها من اجني ولم يحكم بحصتها حاكم يراها وليس الوقف ناظر فهل تتكون الاجارة غير
 صحيحة * (الجواب) * نعم لو اجر الموقوف عليه ولم يكن ناظر لم تصح حتى لو اذن للمستأجر في العارة
 فأنفق لم يرجع على أحد وكان متوقفا على كل واحد من الموقوفين عليه الوقف قال القتيبي ابو جعفر
 المحيل قال السدحوي اقول في الاسفاف لو اجر الموقوف عليه الوقف قال القتيبي ابو جعفر
 في كل موضع يكون كل الاجرة بان لم يكن الوقف محتاجا الى العارة ولم يكن معه شريك فيه جازله ايجار
 الدور والمكانات اه ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الارسال في محل التقيد وهو في مقام التصنيف
 والقنوي غرسه اه اقول وانما كان المستأجر متوقفا على الموقوف ليس له ولاية الاذن ثم صح اذنه
 كالمبيع ايجاره لكن قولهم الفاسد ضمن اذا كان الفرو في ضمن عقد معاوضة يقتضي ضمان المؤجر
 هنالكا انفق المستأجر والظاهر ما علة في الاشياء اشارة الى الجواب عن هذا فان العقد الفاسد
 فكأنه لم يكن وفدا في ضمنه لكن مقتضى هذا انه لو كان المؤجر له ولاية الاذن ثم ظهر بطلان
 الاجارة ان المستأجر يكون متوقفا على ابداءه او غرسه باذن المتولى لفساد الاذن بسبب بطلان الاجارة
 وقدر نظره وبأن في لكن في القنوي الخيرة به اوائل كتاب الاجارة ما يخالفه حيث أفتى بان المستأجر
 لا يؤثر بالفضل بل له استقاؤه وان في المتولى الاقلع لان ابتداء الفعل ليس ظمنا الخ فراحه وكذا أفتى
 الرمي فيما لو استأجر طيبا اجارة فاسدة بأنه له اجر مثله وما انفق في ثمن الادوية وكذا أفتى غير واحد
 بأنه لو دفع له قريسا يظنه بالصفة منها بأن له اجر مثله وبديل العلف وله نظائر كثيرة كلها تدل على أن
 الاذن لا يبطل وان قدمت الاجارة فأنقل * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف مجرى
 ماء معلوم الفول والمرض والعمق بمجة معلوم من الماء المجري ذلك المجري مع حقه من الماء في الوقف
 المزروع يسبق به بستانه مة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي اجرة مثلها اجارة تبرع ثم اجر زيد
 المجري المذكور مع حقه من الماشين بكرة مة تستوعب مة باجرة معلومة من الدراهم فهل تكون
 الاجاراتان صحيحتين * (الجواب) * نعم قال في التزانية في كتاب الشرب ولم تصح اجارة الشرب ايضا
 لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا اذا اجر اواضع الارض فحينئذ يجوز تبعا اه رجل
 استأجر ارضا بشرها وحاجة للمستأجر الى التراب لسوق الماء الى ارض له أخرى جاز خاسية من باب
 الاجارة الفاسدة * (سئل) * في تيمار اجر اراضي قرية معلومة جارية في تيمار اجارة

مطلب

اذ سكنت الاجرة مكبلا

او موزونا بشرط فيها ما يشترط

في السلم

مطلب

جعل اجرة الارض من غلتها

لا يجوز

مطلب

اجر الناظر من زوجته بدون

زيادة ولا حكم حاكم لم تصح

مطلب

اذا اجر بغير جنس ما استأجر

تطيل له الزيادة

قوله مما في قايه من اهل

الصواب من في قايه اه

مطلب

اجر الوقف ولم يكن ناظر عليه

واذن للمستأجر في العارة فأنفق

فهو متطوع

مطلب

يجوز ايجار المسحق اذا لم يبيع

الوقف الى العارة ولم يكن له

شريك

مطلب

استئجار مجرى الماء مع حقه

مطلب

يجوز اجارة التراب وبسعه

تباع الارض

مطلب
آجر الفصل من تياره
لا يصح

شرعية لازمة لزراعة الصيفية الشتوية فهل تكون الاجارة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) في تيار آجر الفصل من تياره لا تحرق قبض المستأجر قدرا معلوما من محصول تياره فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة والقول قول القاضيين بيمينه (الجواب) نعم وقد اتفق بذلك الخبر الرعي مرارا كما هو مذكور في فتاواه من الاجارة وقولها كثيرة محتملها انها اجارة وقفت على استهلاك الاعيان وهي باطله اقول والقاهر ان هذا اذا لم يستأجر الارض من التيماري لاجل الزرع بل استأجرها لاخذ المشور وما يفصل من التيماري فلو احتال لذلك واستأجرها للزراعة كما يفصل في زماننا تصح الاجارة بدليل مسألة استئجار الارض مقلدا ومرحا المذكور في وقف الاشياء لبيان حيلة الجواز فيما اذا اراد المستأجر رعي الخشيش مثلا ثم رأيت في الدر المختار في اوائل كتاب الاجارة قال مانعه اعلم ان المقاطعة اذا وقفت بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للماني وقد منها في الجهاد اه فمن اقطع السلطان أرضا يجوز أن يجرها لكن للزراعة وشروط الاجارة ثم اذا جازت الاجارة في مسائلنا فليست تيماري أن يمنع من اخذ القسم او العشر ونحوه لان السلطان عزصره انما وجهه له فهو حقه بخلاف رعي الكلا فانه مباح لكل من يأخذه واذا اخذ المستأجر محصول التيماري من اقسام العشر ونحوه غلبت تيماري الرجوع به عليه لا على الزرع لانه اخذها منه فهو كولو كبل عنه فصع قبضه فله الرجوع به عليه لا عليهم لان ما قبضه المستأجر اذن التيماري ملك التيماري ولم يوجد من التيماري جهة ولا ابراء حتى تبرأ ذمة المستأجر منه هذا ما ظهروا في واقعه تعالى اعلم ثم هذا كله في صحة الاجارة اما اذا لم تصح فظاهر وقد اتفق المؤلف مرارا بانه لا تصح اجارة القرية او الارض لغرض زراع احصاء مشاكلة ولا سيما اذا كان لهم فيها اشجار ونحوها وفي فتاوى العلامة التاجي البعلبي تليد الشجر العلائي قال بعد كلامه هذا كله اذا لم يكن الاجارة واردة على استهلاك الاعيان قصد اما اذا كانت كذلك بان كانت اراضي القرية في ايدي مزارعين وانما استأجرها المستأجر المرقوم لا يخضع بمقتضاها من خارج المقاطعة فهي حينئذ باطلة كما مرح بذلك على وثائقنا مقاطعة اه وانظر في فتاوى الشيخ خير الدين من الاجارات فقد اتفق مرارا بطلان هذه الاجارة المسماة بالمقاطعة والالتزام (سئل) فيما اذا استأجر زيد ارضي معلومة للزراعة ومضى بعض مدة الاجارة فلاراد زيد السفر وترك الزراعة أصلا فهل يكون ذلك عذرا في فصيح الاجارة (الجواب) نعم استأجر ارض زيد ليعمل بها له ان يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه اراد ان يزرع ارضا اخرى لا يكون عذرا ولو استأجر حاتونا ويشتد عبد الله السفر كان عذرا قاضيان اقول كتبت فيما علمت على الدر المختار انه لو كتبه المؤرخ في ارادة السفر لمختلف المستأجر وهذا أحد اقوال اربعة واليه مال الكرخي والقدروري وقيل سأل رفقته وقيل يحكم كزيمه ونسائه وقيل القول لذكر السفر (سئل) في حوائث وقف وضع رجل يده على اطحها واستوفى منضها مدة بنشر التياب ووضع سقاها من خشب لاجل ذلك ويريد انظر الوقف مطالبة بامارة مثل ذلك عن المدة المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم استأجر سقاها ليصف عليه التياب او يبيت عليه يجوز زيارته من الاجارة في نوع الضماح والحنوت (سئل) في خاتين معلومين جاريتين في وقف برحت تولية زيد بموجب برائة سلطانية وفي قواجر عمرو من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة استوفى عمرو منضه المأجور الى قبيل انتهاء المدة فاستأجر المتولى المزبور اثنين من المزبورين من بكر مذبذبة كاملا فاجارة منضه نظرا لولها بعد انتهاء مدة عمرو بأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارة صحيحة (الجواب) نعم لما في متفرقات البيوع من التون وما تصح اضافته الى المستقبل الاجارة وفصحها في السامدية من الفصل ٢٩ قال في الفتاوى اذا قال اذا جاز ارض الشهر فقد

مطلب
في المقاطعة والالتزام

مطلب
ارادة السفر عذري فصيح
الاجارة

مطلب
اذا استعمل سطوح الوقف
لنشر التياب اوليبت عليه
يلزمه اجر التل

مطلب
استأجر سطحا ليبت عليه
أو يصحف التياب يجوز

مطلب
صح الاجارة المضافة

أجر ثلث الدار بكذا يجوز أن كان فيه تعليق وعليه الفتوى وهو قول الفقيه أبي بكر الاسكاف وأبي
 الليث واختيار صاحب المصطفي إلى أن قال وفي فتاوى نزهة الدين لو قال أجر ثلث دارى هذه رأس الشجر
 بكذا كان اجارة في قولهم اه أقول الاجارة المصانة وان كانت مهيبة فهي غير لازمة على أحد
 التفسيرين وأيد بأن طبعه الفتوى كما في أو غير اجارات الدار المتناوذة في الفتاوى المخيرة من الاجارات
 في ضمن جواب سؤال مائة وهي غير لازمة على الفتوى بل لكل من التواجر من تفضله في أوّل دخول
 العقد وقوله اه «(سئل)» فيما إذا استأجر زيد عمرا ليصنع له تنافى مكانا زيدا لا تن من
 زيد ويصنع على أن يكون زيدا نصف الزم المحاصل منه والزم مجهول وصنع مجهول ذلك ويريد
 انتراجه من المكان وأخذ التشاؤم دفع أجر مثل عمل عموله فهل له ذلك «(الجواب)» نعم لأن
 الاجارة مجهولة فتؤول إلى اجارة الثلث بالثمة ما يلتزم كما هو المفهوم من التنوير «(سئل)» في
 رجل تزوج امرأة ودخل بها في منزل كانت فيه بأجر ثم بعد مدة طلبت من زوجها اجارة المنزل فهل
 تكون الاجارة عليها لاطله «(الجواب)» نعم لأنها العاقبة كما في البرازية «(سئل)»
 فيما إذا حزن زيد الأرض المستأجرة بعد مضي مدة اجارته بدون إذن من المؤجر ويمنع من تسليمه المؤجر
 المرقوم حتى يسطيه قيمة كونه وكرابه فهل ليس له ذلك «(الجواب)» نعم لأنه لا قيمة للناقص والكرب
 وصف في الأرض وماله الكراب مذكورة في مراعاة التنوير وقال ويسترضي ديانته ولكن هذا اذا
 كان بالاذن وفي المسألة المسئول عنها يبرأ من ذلك كما لا يلتزم بالثمة «(سئل)»
 في رجل اذنت له لعمه بأن يكن في دارها المملوكة لها بشرط أن يهرها فسكن في الدار مدة ولم يهرها
 فهل يلزمه لها اجارة الثلث في المدة المبرورة «(الجواب)» نعم رجل دفع إلى آخر الدار ليسكنها
 ويهرها فسكن مدة ولم يهرها فان كان اذنه له شرط الهارة يجب أجر الثلث لأنه لما شرط الهارة فقد
 آجره بأجرة مجهولة فيجب أجر الثلث لأن قدر الهارة مجهول وان سكن وعمر فانه يتخلل إلى الهارة وأجر الثلث
 جواهر الفتاوى من أوائل كتاب الاجارات أقول ومثل هذا ما ذكره في جامع الفصولين في احكام
 الهارة في ملك الغير بصارفة وعمرها المخير إلى في حاشيته عليه ونصه اتفق مع زوجها على أن
 يهره ويسكن فعمرو صار يساوي ألف درهم وماتت المرأة فطالبته بقية ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو
 بما اتفق فالجواب انه يسقط مما اتفق قدر أجر السكنى والباقي مطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه
 يسقط بقدره منها والباقي ميراث وان لم يقع الاتفاق على ذلك وعمر فهو متبرع اه وأقول ايضا وجه
 كون ذلك اجارة قاسدة ان صاحب الدار ملك منفعة داره لا يبرض لكنه لما جهل القوض وقت
 التدوير أجر الثلث بالغاما بلغ والمهر فبر متبرع لأنه لم يهر الا بقية السكنى وبما نقله المؤلف وتلقاه
 أضا على أن ذلك ليس باجارة بل هو اجارة قاسدة خلافا لما في الفتاوى المخيرة حيث أجاب في نظيره هذه
 المسألة انه مستعير لاستأجره وما يرد ما قلناه مسأله يجب التنبيه عليها لكثرة وقوعها في زماننا وقل
 من يهرها وهي ما في الفصل الثالث من الخلاصة رجل استقرض درهم من رجل فقال له اسكن في
 حافق في غلم أرض عليك دراهمك لا أمالك بأجرة المحافوت والاجر الذي يجب عليك فهدف القرض
 اليه ألف درهم وسكن المحافوت مدة فقال ان ذكرك لك الاجرة عليه مع استقراره مع المال فالاجرة على
 القرض واجبة وان كان ذكركه قبل الاستقرار أو بعده فلا أجر عليه اه وشبهه في البرازية وقيل
 المسألة في التنازع في حقة رقابة الاجارة عن التنازل ثم قال عفا قبل الصبح انه يجب أجر الثلث في
 الوجهين وفي الكبرى قال نزهة الدين وعليه الفتوى وفي الحاشية رجل استقرض درهم وأسكن المقرض في
 داره قالوا يجب أجر الثلث على المقرض وكذلك أخذ المقرض من المقرض جارا يستعمله إلى أن يرد عليه

مطل

استأجره ليصنع له تنافى

بصرف الزمجه زنه أجر الثلث

مطل

استأجر منزل ولا تزوجت

فيه فالاجرة عليها لا على

الزوج

مطل

إذا كرب المستأجر الأرض

ليس له قيمة الكراب

مطل

أسكنته في دارها بشرط أن

يهرها يلزم أجر الثلث

مطل

دفع له داره ليسكنها ويهرها

مطل

فماذا اتفق مع زوجها على

لن يهره وسكن

مطل

أقرضه درهم وسكن في داره

مطل

أقرضه درهم وسكن في داره

مطل

أقرضه درهم وسكن في داره

مطل

أقرضه درهم وسكن في داره

مطل

أقرضه درهم وسكن في داره

مطل

أقرضه درهم وسكن في داره

مطل

أقرضه درهم وسكن في داره

مطل

الدرهم اهـ فيمت كان القوي على وجوب الاجرة على القرض وان مرح باسقاط الاجرة وقت القرض
 اوقفه او بعده ففي مسألتنا الاولى ووجه لزوم الاجرة مع التصريح باسقاطها ان المستقرض لم يسكنه في
 داره الا بقبوله منقصة القرض وذلك لا يصلح عوضا فيجب اجرا مثل لانه اجارة فائدة والا اجارة لا بد فيها
 من الاجرة وقد صرح في الاشياء وغيرها انه لو قال آجرتك بغير شيء فهي اجارة فائدة لا عارية اهـ وقد
 صرحوا بان الاجارة الفاسدة يجب فيها اجرا مثل فاحفظ هذه المسألة فانها مهمة لكن بقي ما اذا
 استقرض منه وارهن الدار عنده وأباح له سكنا ما جانا فقل له اجرة الظاهر وان كان مانحا له السكنى
 الا لاجل القرض لان الرهن عقد آخر منافق لقعدا لاجارة ولا يمكن اجتماعهما بل لو عرض احدهما على
 الآخر فسد فلو آجر المرهون فسد الرهن وبالعكس ولذا اختلفوا في كراهة انتفاع القرض بالمرهون
 والذي ظهر لي الجزم بالكراهة القربية في مثل مسألتنا لانه لو لم يأذن له الرهن بالانتفاع بالدار
 المرهونة لم يقرضه والله تعالى اعلم * (سئل) في ارض جارية في وقف وفي مشقة عمرو فزرعها
 زيد بدون اذن من عمرو ولا وجه شرعي فقام عمرو والزور بكلف زيد ادفع نصف المحاصل من الزرع بدون
 وجه شرعي فهل يلزم زيد الجزع مثل ذلك الجحمة الوقف والزرع للزرع * (الجواب) * يلزم زيد اجرة
 مثل الارض مدة قتره فيها الجحمة الوقف والزرع للزرع وان كان غاصبا اقول انما يلزم الزرع اجرة
 مثلها الجحمة الوقف ان لم تكن جارية في قواجر عمرو صاحب المشد ما لو كانت جارية في قواجره فاجرة تلتزم
 المستأجر الا اذا لم يكن له انتفاع بالغصاة او حيازة فلا تلزمه بل تلزم الغاصب لان منافع الوقف
 مضبوطة اما اذا امكنه اخراجه بما ذكره فالتنازع يكون مملوكا له بقدر الايجار وتخرجت عن كونها منافع
 الوقف فطعمه اجرتها الجحمة الوقف ثم ان كان يقيمها او كانت الارض معدة للاستقلال فله على الغاصب
 اجرة مثلها والا فلا حاد ما ظهر لي من القواعد وسند في كتاب القسب تمام الكلام على المسألة ان شاء
 الله تعالى * (سئل) في ارض معلومة بقربة معدة للاستقلال زرعه زيد بغير اذن من صاحبها
 عمرو واستغلها ولم يكن في القربة عرف من اقتسام القبة أنصافا او ارباعا فهل يكون الخارج للزرع وعليه
 اجرة مثل الارض * (الجواب) * حيث زرعه ارض القبر بغير اذنه يعتبر العرف فان اقسما القبة أنصافا
 او ارباعا اعتبر بالخارج للزرع وعليه اجرة مثل الارض واما في الوقف فقب الحصة او الاجر بكل
 حال كما صرح بذلك في الفضولين وقال في جامع الفتاوى ولو سكن دارا معدة للقبة او زرعه ارضه معدة
 للاستقلال بغير استئجار يجب الاجر اقول وسيأتي في القسب ان شاء الله تعالى تمام الكلام على هذه
 المسألة * (سئل) في مستأجر خان وقف من ناظره ما جرة المثل اذا جاز رجل وزاد عليه في الاجرة
 فاذا مضى المستأجر انها زيادة ضرورية رهن على دعواه ما لوجه الشرعي فهل يقبل برهانه * (الجواب) *
 نعم يقبل برهانه انها زيادة اضرار وقعت فاذا ثبت ذلك لا قبل بالزيادة المزبورة قال في الاشياء فان كانت
 اضرارا وقعت لم يقبل * (سئل) في مستأجر ارض وقف اجارة شرعية فجد جريان الاراضي في
 الوقف وان ثبت الناظر جريانه وثبت ان المستأجر يخاف منه على الاراضي فهل للقاضي فسخ الاجارة
 واتخاذ الاراضي من يده * (الجواب) * نعم كما ذكره المحقق في باب اجارة الوقف (سئل) *
 في بستان جاري جهة وقف وفي قواجر زيد من ناظره انقصت مدة اجارة وفي بعض اراضي البستان زرع
 لم يزرع في اثناء المدة وله فيه حامية بصرعها بالقيمة فطلب الناظر من زيد تسليم البستان له فامتنع
 زيد من ذلك وكلفه الى شراء القيمة فهل يترك الزرع باجر المثل ولا يصير على أخذ القيمة * (الجواب) *
 يترك الزرع باجر المثل الى ادراكه وعلى زيد تسليم الارض الخالية من الزرع الناظر ولا يصير الناظر على
 شراء القيمة المذكورة والله تعالى اعلم والزرع يترك باجر المثل الى ادراكه رعاية للجاني لان له نهاية

مطلب
 زرع في ارض وقف بدون
 اذن صاحب المشقة فطعمه
 اجرة مثلها الجحمة الوقف
 والزرع له

مطلب
 اذا زرع ارض الغير بلا اذنه
 اعتبر العرف

مطلب
 برهن المستأجر على أن الزيادة
 ضرورية فقبل

مطلب
 للقاضي فسخ الاجارة اذا
 خاف من المستأجر على ارض
 الوقف

مطلب
 لا يصير الناظر على شراء القيمة
 ويترك زرع باجر المثل الى
 ادراكه

كما تشرح التنوير للملائي أقول هذا اذا لم يكن له في الارض بناء أو نصيب مما ليس له فيها مما لو كان
 فقد ذكر في القصة وتسمى التنوير أنه بقي الارض بيده باجرة المثل اذا لم يكن بالوقف ضرره أو فني
 المؤلف كما بقي ولنا فيه كلام منذ كره قريبا ومثل النصير ما كان له نهاية معلومة لكنها مطلوبة كالنصب
 كما قلناه الملائي عن فتاوى ابن التلي اما لو كانت غير مطلوبة كالقبيل والجزر والمالذخا فينبغي أن
 يكون صكار الزرع يترك باجر المثل الى نهايته كما قلناه الملائي أيضا عن حواشي الكثر لفرقنا في نقل
 أيضا عن البصر عن القصة أن المراد بقولهم يترك الزرع بأجره بقضاءه بعد حتى لا يجب الاجر الا
 بأحدهما اه وكنت فيما علقته عليه عن التبريل له أن هذا الشرط في غير الثلاثة التي استثناه
 المتأخرون اعني الوقف ومال اليتيم والمعد لا يستلزال لانها مضمونة ولو بالنصب * (مسئل) * في
 ارض معلومة جارية في اوقاف وفي مشددة ويدونوا جر من اربابها بالوجه الشرعي غرس زبدية
 غراسا في مدة تواجده فيراذن من التكلمين عليها والفرس لا يضر بالارض والا انقضت مدة اجارته
 فصل زيد ذلك وسبق الفرس بالارض بأجر المثل أولا * (الجواب) * يجوز ان يستأجر
 الفرس بالارض المذكورة اذا لم يضر بالارض بدون مرجع الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار
 المبرعنه بمسألة المسكة واقعه سبحانه اعلم والمسا في البصر من الوقف واقفي بها صاحب الجهر في فتاواه
 وفي الخاتمة من فصل ما تقتضيه الاجارة ما نصه وللمستأجر ان يني يتأق في الدار المستأجرة اذا كان
 لا يضر بالدار اه * (مسئل) * في ارض جارية في وقف اهلي وفي تاجر زيد من نظره مدة
 معلومة باجرة المثل وله فيها غراس قائم فيها بالوجه الشرعي فانقضت مدة اجارته ويريد الناظر
 ايجارها منه ومن غيره باجرة زائدة عن اجرة المثل وزيداني استأجرها الا بأجر مثلها فهل زيد
 استأجرها بأجر المثل لا بالزائدة ولا تؤجر من غيره * (الجواب) * نعم قال في التنوير في باب ما
 يجوز من الاجارة استأجر ارض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر استبقاؤها بأجر
 المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر اه وفي فتاوى المحافى استأجر الارض المشغولة بالانتجار لا يجوز اه
 أقول ما أتى به المؤلف تعالى تنوير قد أتى به المحرر الرمي ما لا وأنت على علم أن الشرع يأنى الضرر
 خصوصاً للناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار
 اه لكنه في الخبرية أتى في موضع آخر بخلافه وقال قلع وتسلم الارض لناظر الوقف كما صرح به
 التون فاطبة اه ولعل ما أتى به ناسا محمول على ما اذا كان محتى من المستأجر على الوقف لانه قال
 في حاشيته على المنع ولو حصل ضرر ما بان كان هو او وارثه مطلقا اوسي المعاملة أو مطلقا يقتضى على الوقف
 منه او غير ذلك من انواع الضرر لا يصح الموقوف عليهم اه وبؤيده ما في الاسعاف وغيره من انه لو تيسر
 أن المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اه ثم اعلم ان ما ذكره
 في التنوير من أن له استبقاؤه الفرس جبراً حيث لا ضرر على الوقف انما يتبع فيه صاحب التنوير صاحب
 القصة وهو مخالف لما في عامة التون المتبعة وقد ذكر ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله في القصة
 اذا خالف غيره وقالوا ايضا ان ما في التون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح على ما في الفتاوى وقد
 صرح أصحاب التون والشروح والفتاوى بأنه يؤمر المستأجر بدمضي المدة بقاء البناء والفراس وتسليم
 الارض فارغة ومع هذا لا يخفى ما في جبر المخرج على ابقاء الفراس من الضرر في هذا الزمان فان الناس
 اليوم قد استولوا على الاوقاف بسبب البناء الفراس حتى غلبوها وابعوها وما لم يقدر على بيعه
 لا يستأجره الا بدون اجرة المثل بين فاحش وصار ذلك سبباً لخرب المساجد والمدارس واقتار
 المستحقين من ذراري الواقفين وكل ذلك من طمع النظارة على الله تعالى ابصارهم بما أخذوه من

مطلب
 يجوز للمستأجر الفرس ان لم
 يضر بلا مرجع الاذن من
 المتولين

مطلب
 اذا مضت المدة وله غراس
 فله استبقاؤه باجرة المثل

تحرير مهم في مسألة استبقاء
 البناء والفراس

من الرشوة التي بمعونتها الخدمة وتعماد ذلك في حاشيتنا رد المختار والعلامة قنلي زاده رسالة في الاستدلال
فراجعها فقد أطاق فيها العلامة الكبرى على أهل عصره بسبب ذلك إلى أن قال فيجب على كل قاض
عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن يتخلى في الأوقاف فإن كان بحيث لورفع البناء والغرس تستاجر
بأكثر من خضع الأجرة ويرفع بناءه وغرسه أو قبلها بهذه الأجرة وقبلها بغير الرفع بالأرض فإن الغالب
أن فيه نفعاً وعفعة للوقف إلى آخر ما قال رجحاً لله تعالى وهذا على ورق ولا حول ولا قوة إلا بالله
على الغيايم «(سئل)» فيما إذا استأجر واستحكر زيداً له لنفسه من ناظر شرعي على وقف
جده فلان فآجره واحكره ما هو جار في الوقف المزبور وذلك جميع أرض بستان بسخية معاومة آجارية
واحتكار الأزه من الغرس والبناء والتعليق والاحترام لمدة معلومة طوييلة بأجرة معلومة من الدراهم وصدر
ذلك لدى حاكم خبلي ثبت لديه حين القديا بالبنية الشرعية أن الأجرة المرقومة قاتل وأن في ذلك
كإل المحظ والمصلحة للوقف وحكم بصفة الاحتكار والتأجير وزعمه في حادثة المدة الطويلة حكماً شرعياً
موافقاً مذهبه مستوفياً شرايطه بعد الدعوى العصبية والشهادة المستقيمة ثم أذن المؤجر للستاجر أن يفرس
ويبنى في الأرض ما أحب واختاره وهما بينه ويفرسه بكن ملكاً له وكتب بذلك حجة شرعية أفتي
مفت خبلي بالعمل بها بعد ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي وبصفة كل من التواجر والأذن ونفذ الحكم
المذكور حاكم خبلي وحسب بذلك حجة أخرى فهل عمل بمضمون المجتنب بعد ثبوت به الوجه الشرعي
«(الجواب)» نعم «(سئل)» فيما إذا كان يذم المبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت
وقف صرفه باذن متولي الوقف في غير الحانوت وترمها للضرورة من حيث لا مال في الوقف حاصل
ولامن رغبت في استئجار الحانوت مدة مستقلة بأجرة معجلة تصرف في الترميم والتعمير ولوجود المحظ
والمصلحة في ذلك للوقف وأثبت زيد التعمير والترميم وقد رخص على الوجه المذكور بالبنية العادلة
في وجه متولي الوقف بعد جوده ذلك لدى قاض خبلي حكم له بداسحقاقه المبلغ المذكور
مرصداً له على الحانوت وإن كان ذلك باذن المتولي فقط وبدون إذن قاضي القضاة حكماً شرعياً موافقاً
مذهبه بعد الدعوى العصبية والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها حاكم خبلي وكتب
بذلك حجة أخرى ثم استأجر زيد الحانوت من متولي الوقف مدة معلومة بأجرة من الدراهم معلومة
هي أجرة مثلها وقبل انقضاء المدة استأجر زيد بالماجور ناسي من متولي الوقف مدة معلومة طوييلة تالية
لأولى بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها أذن له المتولي باقتطاع بعضها من مبلغه المزبور وصدر
ذلك أيضاً لدى قاض خبلي ثبت لديه بالبنية العادلة أن الأجرة آجارية التسل وأن في ذلك كإل المحظ
والمصلحة للوقف وحكم بصفة الأجرة وزعمها وعدم انقضاءها بالزيادة في حداثتها وحادثة المدة بتوا
وحكم شرعياً موافقاً لمذهبه مستوفياً شرايطه بعد الدعوى العصبية والشهادة المستقيمة وكتب
بذلك حجة شرعية أنفذها حاكم خبلي وحسب بذلك حجة أخرى وأفتي مفت خبلي بصفة الأجرة والتعير
والإرصاد وقضاة المأجور زيد إلى أنها مدمنة وعدم انقضاء آجارتها بالزيادة والعمل بالمجتنب فهل
يعمل بمضمون المبحث الأربعة المزبورة حديثه وسيب المأجور زيد إلى أنها مدمنة ولا تنقض آجارتها
ويستحق المبلغ المزبور «(الجواب)» نعم حيث كان الحال على هذا التناول «(سئل)» في
مستأجر طاحونة وقف أهل اذن ناظر لوقف لها ن برحم بالمأجور ما دعت الضرورة إليه من مرمة ومشراء
بحر غير ذلك وإن صرف على ذلك من ماله ومعهما يصرفه بقطعه من الأجرة وأن يكون الترميم
والصرف باطلاع المؤجر أو باطلاع من يقوم مقامه وإن لم يكن كذلك لا يقطع المستأجر شيئاً مما يصرفه
ويكون متبرعاً به وكتب بذلك حجة ثم رجم المستأجر بالمأجور مرمة بشراء المبلغ من قديم

مطلب
احتكار واحترام

مطلب
في التماس مرصد على حانوت
واستئجار مائة طوييلة

مطلب
إذا أذن للستاجر بالتعمير
بإطلاع المؤجر أو نائبه فخالف
كان متبرعاً

مقامه فهل يكون متبرعا وليس له أن يقطع شيئا من الاجرة بسبب ذلك * (الجواب) نعم كنه
 الفقير عبد العاصي المفتي بدمشق الشام عني وكتب الجواب كتابه المرحوم الم آياتي المهنددي
 فحين استأجر دار الوقف وهدمها وغير ما لها به ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غيرها اليه انتفع بمجته
 الوقف واكثر ما اخذ منه الاجرة وبقي ما عمره بمجته الوقف وهو تبرع عا انتفع في الهارة لا يصيب له من
 الاجرة وان لم يكن انتفع بمجته الوقف ولا اكثر ما اكرم بهدم ما منعه واعادة الوقف الى الصفة التي كان
 عليها تميز به ما يليق به كما في قساي قاري الهداية وفي التزانية قبل الماشر من الاجارة وان قال له
 رب الدار ابن واحسب من الاجرة ثم اخلفا فقال المستاجر سبقت وانكرا لا جبر فاقول للا جبر وان اقر
 بالنماء واختلفا في قدره واقف جميع اهل السعة على قول واحد فاقول له وان كان بعضهم معه والبعض
 مع المستاجر ثبت الدعوى والانكار اه اقول قوله ثبت الدعوى والانكار صوابه يقتضي كل من
 الدعوى والانكار فيصير ما يعبر في الدعوى والانكار من أن الينة على الادعى والقول للترك وكتب
 المؤلف في غير هذا المجل عن التزانية قبل الفصل الرابع استأجر طاحونة اجارة طويلة ثم أجرها من
 غيره واذن له بالهارة وأفق ان علم ههنا استأجر طاحونة طاحونة ليست له لا يرجع وان لم يسل وظنه مالكا
 يرجع وهو المختار اه * (مسئل) في يجري ما خارج حقها المعلوم من الماء في وقف ثبت نظارة
 زيد وتمر ارض لا ماء لها ولا يصل اليها الماء الا من الماء المزرع فاستأجر عمر المجرى المزرع بوجهه من
 الماهن زيد المزرع فعمله بوجهه معلومة باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة من المدة لغيره في ارضه غراسا
 وبقيته بالماء المزرع فغيره في الارض غراسا لنفسه وصار يقيه حتى غاوتهم ونصرف بذلك وانتفع
 واقتضت مدة الاجارة وصار يبي بالماء مدها ويطلى الاجرة والآن طلب رجل من الناظر المزرع بوجار
 المجرى بجمعه من الماء يطلى به ارضه واجابه الناظر الى ذلك واذا استأجره الرجل يبي غراس عمره وبلا ماء
 في تلف ويبس ويتضرر عمره بذلك فهل يؤثر المجرى بجمعه من الماهن من عمره وبقراس لاهن غيره
 * (الجواب) اذا ابي صاحب القراس الاستعانة بأجره اقل فلناظر بجمعه ذلك الرجل المذكر لانه
 يراعي في الوقف المنفعة ويجب القضاء والانتفاء بكل ما هو انتفع للوقف وان رضى ما استأجره ذلك باجر
 اقل بحيث لا يؤثر باكثر من ذلك فالاولى أن يجر له تطبيقا على مسألة الارض المتكثرة فان المسألة
 واحدة وهي ما ذكره في التنوير وشرحه للملائي من باب ما يجوز من الاجارة ولو استأجر ارض الوقف
 وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر استعانةها بأجره اقل اذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف
 ولو ابي الموقوف عليهم الا التعلق ليس لهم ذلك كذا في القبة قال في البصروية ان مسألة الارض المتكثرة
 وهي متعولة ايضا في اوقاف الخصاص اه قال الخبير الملى فالحكم باستبقائها أي الارض المتكثرة باجر
 اقل على ما نص عليه الخصاص والرازي دقضا للضرر لا سيما فيما ابتلى الناس به كثير امع رعاية جانب
 الوصف بدفع اجره اقل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت لا تؤثر باكثر من ذلك ورعاية صاحب ذلك
 البناء بصدم اضرار ما تلافى بنائه ولعمري انه شرع نطاهر مستقيم وقد اتي به من قبل سليم واقفه
 تعالى أعلم اه وهذا الاشجار انما غدت بالماء فاذا ذهب الماء يتضرر صاحبه ولا ينتفع صاحب الماء اكثر
 من اجره اقل ورب الاشجار قد رضى بما يدفعه الضرر وقد جادلني عن المناقاة في القرآن العظيم وفي السنة
 الشريفة قال عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار ذكره التوحي في الاربعين وذكره في الاشياء في قاعدة
 الضرر يزال ثم ابي بد ثلاث سنين رأيت فتوى من جدتي المرحوم عبدالرحمن افندي العمادي بعث ذلك
 وهي بمضله المعروف المهورد فحمدت الله تعالى حيث وافق رأيي المتقولي في زيد استأجر من عمره التوحي
 على وقف اهل قاجره مجرى ما يليق بغيره بالماء فانتفع بالماء فانتفع زيد بالارض وعمر الارض ويجري الماء وغرس

مطلب
 استأجر دار الوقف وهدمها
 وغيرها ما ينظر الخ

مطلب
 اختلف المؤجر والمستاجر في
 البناء وفي قدره

مطلب
 استأجر طاحونة ثم أجرها
 وأذن له بالهارة هل يرجع

مطلب
 استأجر مجرى ماء وغرس
 عليه واقتضت المدة فلا يؤثر
 من غيره

مطلب
 يجب القضاء والاقتضاء
 انتفع للوقف
 مسألة الارض المتكثرة

على الماء غرسا في مدة من ثلاثين سنة وترتب على الأرض وعلى القراس والغلال أشجار مجانب
مولانا وأولى الأمور جرت العادة على ذلك ثم بعده هذه المذمبة استولى آخر وأجر يجري المانع الماهر رجل
اجنبي وأذن له في تسلم الماء الذي قام به الغلال من الأشجار المثمرة وغيره فهل لثقلتي أن تجزأ الماء لغير
مالك القراس الأول وهل يملك القراس قبول الزيادة بأجر مماثل خوقا على اتلاف الأشجار وهل يمنع
الاجنبي من ذلك ويضمن ما تلف من الثمرة بغيره على غراس زيد مع أنه من ضمنه تلك الزيادة التي يترتب
بها الضرر أحرش من جانب السلطان خلده تعالى أيام دولته إلى ساعة القيام الجواب الحمد لله
لمالك القراس المستأجر الأول قبول الزيادة ويجب على المتولى تحمله على غيره ويمنع من إضراره
بتقديم الغير ولا سيما امتثال الأمر المطلق الواحد الاتباع والله تعالى الموفق كسبه الفقير صدرا لرحمن عني
عنه أقول لا ينافي هذا ما قد مر من عدم المنع على الاستعانة بالاشكال أن مواضع الضرورة مستثناة
شرعا عرفا نعم لو كان يقتضي على ذلك من المستأجر أن كان متخذا ومقتضا لوسي المعاملة ألا يستأجر
بأجر مماثل لا يبيع المتولى على إضراره بل لا يجوز له ذلك كما لا يقتضي ضمان ثم إن ما ذكره من أن السؤال بقوله
ويضمن ما تلف من الثمرة بغيره على غراس زيد لم يتعرض للمجبب للجواب عنه وجوابه أن ذلك الاجنبي
إن كان تدي على القراس مباشرة بأن قطعه فلا شك أنه ضمن وإن كان تدي به بسبب استفادته لغيري
المذكور ومنعه المانع زيد حتى تلف بعض أشجار زيد أو كلها فلا ضمن كذا كره المؤلف بقوله وإذا
تلفت الأشجار بسبب إقطاع الماء لآلئ عليه لما ذكر في الخامسة في ضمان ما يتولد من المانع من كتاب
الشرب رجل أراد سقي أرضه أو زرعها من مجرى له فصار رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لآلئ عليه
كل موضع أراعي حتى ضاعت المواشي اهـ (سئل) في رجل استأجر جماعة ليرجوا له زرع
المحصد في مكان كذا على أن يكون لهم في نظير أجرته من عمل واحد من عشر بن حلال من الزرع فحرقوه
كله ولم يدفع لهم شيئا فهل يجب لهم أجرته منهم من جنس التقدير لا المسمى (الجواب) نعم
(سئل) فبماذا استأجر زيد من عمر رجلا ليركبه من مكة المشرفة إلى دمشق بأجرة متعاقبة من
الدرهم بشرط زيد في صلب عقد الإجارة على عمرو أن يطمعه وسقيه من مكة إلى دمشق واستوفى زيد
الثمن وأطمعه عمرو وسقاه إلى دمشق فهل تكون الإجارة الزرورية فاسدة بالشرط وعلى زيد أجر المثل
(ركوبه ولا يزداد عن المسمى وسقيه عنه) (الجواب) نعم تكون الإجارة الزرورية فاسدة بالشرط
المزبور وعلى زيد أجر المثل ركوبه لا يزداد عن المسمى لانها رضاء باسقاط حقهما حيث صحب الاقل وإذا
كان أجر المثل ناقصا عن المسمى يقتضيه ولا يجب قدر المسمى لفساد التسمية كافي الدرر والالتفات
وغيرها أقول في هذا الجواب كلام يأتي قريبا في مسألة العمارة (سئل) في رجل دفع لآخر
غنيه ليقوم عليها ويرعاها بغير معين من صوفها وولدها فقام عليها مدة فهل له أجر المثل بالنسبة إلى ما بلغ
(الجواب) نعم والله في الرحمة من الإجارة (سئل) فبماذا دفع زيد حصانه لعمرو
ليطعمه ويريه بنصفه فرباه وعطفه مدة ثم باعه وعمرو جميعه من رجل بدون وكالة عن صاحبه ولا وجه
شرعي ويريد زيد دفع ما يشتري عن الحصان وأخذ منه فهل له ذلك وليس لعمرو سوى أجر المثل
لرثيته ومثل عطفه (الجواب) نعم وفي فتاوى أحمد أفندي عني المهندسي سئل في مهره صغيرة
باع مالكا الثمن منها شاة حال بديها صحابا من معلوم وسلم إليه المهره وأمره بتريتها والقيام بملفها من ماله
على أن يكون له بذلك الحصه وهي الثمن الثاني تكلمه الر بيع منها خيل التريسة والطف قتلها هاريد
وربها وعطفه من ماله مدة ثم مات البائع فهل الثمن الأول المتحول بالبيع الصحيح يكون ملكا للمشتري
دون الثمن الثاني المتحول له نظير التريسة والطف ويرجع على البائع بما ناب حصته من العلف وأجرة

مطلب

لمالك القراس قبول الزيادة

ويمنع المتولى من إضراره

بتقديم غيره عليه

مطلب

منعه من إضرار الماء حتى

فسد زرعها لآلئ عليه

مطلب

في الإجارة القاسدة يجب

أجر المثل من التقدير لا المسمى

مطلب

استأجر رجلا من مكه وشربه

مأكله وشربه

مطلب

وضع إليه غنمه ليرعاها بغير

من صوفها وولدها

مطلب

دفع حصانه لرجل ليطعمه

ويريه بنصفه

الترية لا يزداد على قيمة الثمن الموصول في مقابلته الجواب نعم اه اقول رأيت بهامش الاصل بخط شيخ
 مشايختنا الشيخ ابراهيم السامعاني ما نصه قوله وأجرة الترية فيه نظرا لان التريك لا أجر له اه أي لانه في
 هذه المسألة التريك وليس للتريك أجر على ٤ في المشتري بخلاف المسألة التي سئل عنها المؤلف هذا وقوله
 لا يزداد على قيمة الثمن الخ لانه لا يزداد أجره على المعنى ان كانت تسمية وواقعة ما ذكره في المنازعة انها
 الزحيمية وفيها التصريح بأنه لا يزداد أجره على المعنى ان كانت تسمية وواقعة ما ذكره في المنازعة انها
 اذا قدمت فلا ربح للطالب بل له أجر مثل عمله بل يزداد على الشروط لسبب ذكر المسألة في الدر المختار وفي
 باب البيع الفاسد فلا تحيد وذهبوا فلو دفع بزر القز أو قرة أو دجاجة لا غير بالثمن ففاسد فالحراج كله
 للمالك محدوده من ملكه وعليه قيمة الطيف وأجره مثل العامل عيني ملغما اه ويمكن تنبيه قوله وأجر
 مثل العامل بما مر يؤيده ما في المحاشية وغيره ما من انه يجب في جهالة المعنى كالأجر أيضا الجرائل بالنسبة
 ما لمع أما اذا قصد العقد بكم شرط فاسد ونحوه فلا يزداد على المعنى اه ونحوه في متن التنوير من الاجارة
 الفاسدة وفي جامع الفصولين استأجر مائة سنة بمائة على أن يرته فطيه أجره مثل باقي المائتين
 شرطت على المستأجر صارت من الاجرة فطيه الاجر اه واذا سئل له نصف الدابة شلتا في مقابلته
 ترى يتأولها فيكون المعنى معلوما وقد يقال ان المعنى مجهول لانه قد جعل نصف الدابة أجرة لترية
 ونسبة السلف ولا يدرى مقدار السلف فيلزم جهل ما يقابل من الدابة وجهل ما يقابل أجرة الترية وحيث
 جهل المعنى يجب الاجرة بالنسبة لان هذا يقع في ضمن الاجارة وقد جعل البدل فيه ما يقابل أجره مثل
 بالنسبة ما لمع وبذل السلف المبيع لكن رأيت في الخلاصة في الفصل الخامس من الاجارات ما نصه وفي
 فتاوى الفضل لدفع الى بنداق فاه لينصف عليه كذا من طين فقه بكذا من الدراهم وليرسب الاجر
 من الثمن جاز اه وقد قبله وفي الاصل رجل دفع الى السكاف طين الصخر له نصف على أن ينقلها
 بنقل من عنده ويسته ووصف له ذلك جاز وان كان هذا بما في اجارة لتعامل اه قال في المحيط وهذا
 استقصان والقياس أن لا يجوز عزله ما لو دفع ثوبا الى خياط ليصنعه جبة على أن يحشوه ويسته من عنده
 بأجر محمي فان ذلك لا يجوز قياسا واستقصانا فكذا هذا لكن ترك القياس في الخلف لتعامل وفي المتن
 عن محمد دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها من عندك فهو حار فراه على الخلف فصار في المسألة روايتان
 ولو قال ظهارة بطنها من عندك فهو فاسد فاق الرابات لانه لا تعامل فيه اه وعفا هذا أن المدار على
 التعارف ولو جرى التعارف جاز والا فلا كما يشهد بذلك التعليل فتأمل ومن ذلك ما ذكره في استيفار
 الكاتب لو شرط عليه الحبر جاز لا لو شرط عليه الورق أيضا (مسئل) وفي رجل استأجر معاريا
 ليصير له كذا بات من المعاري بأجرة كذا فصر ذلك فهل للمعاري أجر مثل العمل وما لا يفرق في
 ثمن الآلات (الجواب) نعم اقول رأيت في مجموعة شيخ مشايختنا الشافعي بضمه ذكر هذا
 السؤال وجوابه معرزا بالمؤلف ثم قال دفعه فان كانت قيمة الآلات ثلاثين وقيمة المعارة أربعين صارت
 العشرة أجرة فان كانت مثل أجرة التل فصار ان كانت أجرة التل أقل فله أجره التل وان كانت أكثر
 فله العشرة فقط كافي الخلاصة وبهذا يعلم كراهي الحاج مع القوم بأكمله وشربه اه ما في المجموعة وحاصله
 انه ينظر الى قيمة البناء مبنيا الى قيمة الآلات فالعقار بينهما يكون أجرة يستحقها المعاري ان صارت
 أجرة التل أو تفت عنه والا فلا فاجرة التل ولا يعني أن هذا لا يمكن اعتباره في مسألة الحاج فتأمل على
 أن هذا التفصيل مشكل اذا شئت أن التسمية وقت العقد مجهولة فيجب أجره مثل باقي المائتين ويؤيده
 ما قد متناه نفا عن جامع الفصولين انه لو استأجر مائة سنة بمائة على أن يرته فطيه أجره مثل باقي المائتين
 وفي التزانية قبيل الفصل السادس دفع اليه ثلاثة أوقار ذهبن ليقدمته صابونا بمائة درهم على أن

مطلب
 استأجر بيتا على أن يرته
 يلزمه أجره مثل معاملة

مطلب
 دفع له قباء ليطحنه بكذا من
 الدراهم جاز

مطلب
 دفع ثوبا ليطحنه ويحشوه من
 عنده لم يجز

مطلب
 في منطلة المعاري على أن
 آله البناء على المعاري

مطلب
إذا نكل الفزار الزرع لا يجب
تسام الاجرة

مطلب
إذا اتهم بيت من الدار له
قمح الاجارة
مد

لا تصح اجارة المشاع من غير
التبريك

مطلب
يجب عليهما تصح الاجارة
الفاسدة

مطلب
لا يلزم ذكر المدة فيما يقدر
على الانقضى العمل به للعالم
مطلب
تكرار دابة بمثل ما تكرار
به أصحابه

ما يحتاج اليه منه ففعل فالصاوير لب الدهن وعليه قرامة ما أنفق الاجير فيه مما اجر المثل له ومثله
في الخلاصة بل مقتضى ما مر أنه لو تصرف جاز كما مر نظائره قبل هذا السؤال والله أعلم بحقيقة الحال
«(سئل)» في رجل استأجر أرض وقف من غلته مائة معلومة بأجرة كذا فزرعها ثم أكل الفزار
جميع الزرع ولم يبق بعد ذلك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع فهل لا يلزمه اجرة المدة المذكورة
«(الجواب)» نعم وفي الولو الجعية رجل استأجر أرضا ليزرعها ثم أصاب الزرع آفة فهلك أو غرق
من المدة فمقتضى فعله الاجرة قلب الأرض بما لا نه قد زرع ولو غرق قبل أن يزرعها فلا جرة عليه
لأنه لم يتمكن من الانتفاع بها قال العلامة صاحب المصطفى الفتوى على أنه بعد ذلك الزرع إذا لم يتمكن
من إعادة الزراعة لا يجب الاجرة على المستأجر ولا يجب الا إذا تمكن من الزراعة مثل الأول أو دونه في
الضرر وكذا الزرع منه غاصب عنها له لسان المحكام وحاصله أنه لا كلام في لزوم الاجرة لما قبل اكل
الحجراد ونحوه وما بعده فإن تمكن من الزرع يلزم الاجرة لما بقي من المدة أيضا والا لا يلزم الا لما قبل اكل
الحجراد فافهم فإن هذا التفصيل هو الذي عليه الفتوى «(سئل)» في رجل استأجر دارا فأنه يبيت
منها هل له دفع الاجارة «(الجواب)» نعم وفي المسرى إذا سقط حائط أو اتهم بيت له أن يفسخ
الاجارة ولا يمكن لا يفسخ شيئا إلا جرحا لامة ويزايرة اتهم بيت البيت المأجور فله الخروج وفسخ
الاجارة خاتمة أقول فإن لم يفسخ يرفع عنه من الاجر حصته ولا يؤثر أحد منهما ابنته كباقي قريبا
عن الذخيرة «(سئل)» فيما إذا كان زيد ثلثا جنينة معلومة وقتلها الآخر ملك معروف فاجر
زيد ثلثه من بكر الاجنبي مدة معلومة ولم يصحك بالاجارة كما يرى صحتها فهل تكون الاجارة فاسدة
يرى ملك المستأجر لدعوى فسادها ومطلب الاجرة التي عليها المؤجر سلفا «(الجواب)» نعم قال في
التلوية النسفية

اجارة المشاع لا تصح من غير التبريك فاعلم واستن

ورأيت بهامش العبادية بخط المجدد العبد المصون به قلت قال فاضيقان الفتوى على قول
الامام في عدم جواز اجارة المشاع وتقل الزبلي أن الفتوى على قولهما في جوازها قال الشيخ قاسم في
تصحيحه ما نقله الزبلي شاذجهوا القائل «والاجارة والبيع اخوان لان الاجارة تخلل المتافع
والبيع تخلل الاعيان وقد قال في الدر المختار باب البيع الماسد ويجب على كل واحد منهما الى من
البايع والمشتري ففسخه قبل القبض أو بعده مادام في يد المشتري اعدا ما للفساد لانه حصصه فيبيع رغبها
بحر وإذا امر أحدهما على امساكها وعلم به القاضى فله فسخه جبراً عليه ما حقا للشرع بزازية «(سئل)»
«(سئل)» فيما إذا توافق زيد مع عمرو على أن يصر له زبده بدينار يزرع له فلاحته خبطة وشعيرا
وغيرهما وبضعة اجرة كما يعطى الناس ولم يمسأوا وكان ما عليه الناس في ذلك معلوما غير متفاوت
وشرع عمرو في العمل الما كور للعالم لا مكاتبه وأتم ذلك ولم يخطه زيد شأه هل حدث كان ما يعطى الناس
في مثل ذلك معلوما بأن كان لا يزبد ولا يتقص وعلم ذلك جاز لعمر وطله «(الجواب)» نعم أما صحتها
مع عدم ذكر المدة فلا نه عمل لو أراد أن يأخذ في العمل للعالم لا يزبد في مثله لا يلزم ذكر المدة كافي الحاجة
من الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية وغيرها وأما صحتها مع عدم التسمية وكان ما عليه الناس معلوما
فكافي البرازية تكرار دابة بمثل ما تكرار به أصحابه ان لم يكن ما تكرار به أصحابه فمثل هذه الدابة
ملازم بل مختلفا ففسدت ولو معلوما بأن كان عشرة لا يزبد ولا يتقص وعلم ذلك جاز كافي البرازية من
الاجارة الطولية «(سئل)» فيما إذا جرمتولى وقف أرضا لها ماء فغسل عنها لجل مدة طويلة بدون
أجر التسل وأذن له بان يخرس في الأرض الزبيرة ما أحب واختاروا أن يكون جميع ما يخرسه فيها له ولم

يصل بمجهة الوقف شيئا من القراس وغرس المستاجر غراسا واحترمه لدى حاكم كبرى ذلك فهل تكون
الاجارة بدون اجر المثل باطله ويكون الاذن بأن يكون جميع القراس للمستاجرون جهة الوقف باطلا
ولتولى الوقف الاذن باطله ويقطع القراس وينسليم الارض فارغة اولاه (الجواب) انه غير يكون كل
من الاجارة والاذن الذي كودين باطلا ويوسع لثقتي عطالبة صاحب القراس قطعه وينسليم الارض
فارغة كتبه القصر عبد الرحمن عني عنه الجواب ما به المرحوم المحدث شيخ الاسلام اسباب كتبه القصر محمد
الصادق المني بدمشق الشام المحقق طاب الجواب ووافق الصواب لان الاجارة بدون اجر المثل لا تصح
ولزم المستاجر تمام اجر المثل ولان اجارة الوقف اكثمن ثلاث سنين ان ارضاوا اكثر من سنة ان دارا
لا يجوز كافي المنع قال في جواهر الفتاوى قال ابو العلاء فيمن اجار ارضا موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين
هل يجوز فاجاب

أفتي بطلان الاجارة مشتر * عن زمره العلماء الاثرا

وكذلك أفتي لثنتين حصة * كيلا يكون مما حرر طالما اه

فحيث كانت الاجارة مدة طويلة ويدون اجر المثل فهي باطلة وكذلك ما في ضمنها وهو الاذن بالقراس
الذي كور لانه اذا بطل المثل بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل التضمين بالكسر بطل التضمين كما
في الاشياء قبيل لا تلتاز اقول انظر ما قدمنا قبيل فهو نصف كراس * (سئل) وفي رجل استاجر
غراسا وقت فاقام في ارض وقف فليست له المحاصل من ورق التوت مدة معلومة باجرة معلومة فهل
تكون الاجارة باطلة * (الجواب) فهو سئل قارئ الهداية هل يجوز اجارة الاطعمة لجمع المثل فيها
فاجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع لا على استهلاك العين وان اخذ المستاجر شيئا من المثل
قطعه ضمانه ولا اجرة عليه وسئل ايضا عن رجل استاجر ارضا ما حقه ليتفع بها في جمع المثل منها بعد
سقطها الماشي بنقد المثل فاجاب اذا استاجر ارضا ليسوق اليها ما من الماشي الذي يسوقه اليها بنقد
لمنفذ المثل ملكه لانه انفق من الماشي في ساقه الى هذه الارض يمكنه فيها فاذا كان كذلك
فلا اجارة صحيحة لانه استاجر الارض ليحصد فيها الماشي الذي يسوقه اليها في المدة التي استاجرها لذلك
فكان كما اذا استاجر حوضا وصبر يحيا ليلها مع مياهه اليه وان كان المثل الذي باخذه انما هو من اجزاء

الارض لا من الماشي الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الارض لانه من اجزاء الارض فصار كالمطين
والتراب ولا يجوز استئجار الارض لذلك لانه استجار على استهلاك العين والاجارة نعم تستند على
استهلاك المنافع فانما تصرف في ذلك من التاجر عن الى صاحبه ما وضع يده عليه الا نحو سئل فيما اذا
اجره دارا ليتفع بها خاصة فاجاب بان له ان يتفع بنفسه ويشتره لانه شرط غير مفيد لان السكنى
او الزراعة اذا عين ما يزرع لا يتحقق باختلاف المستعمل وله ان يزرع غيره واذا استاجرهما مؤجلة
واجرهما محله ليس للوزير ان طالب الشاق بماله على المستاجر الاول واذا استاجر منه مصلقاته له
او غيره مصلقاته لانه الاجرة ويجوز على دفعه اليه وليس له ان يطالبه مدينة انها ملكه ما لم يبين خلاف
ذلك واذا استاجر ارضا للزراعة وهي سبعة لا يمكن زراعتها لا تصح هذا الاجارة وان استاجرها ليتفع
بها مطلقا ولم يبين زراعتها صح فاذا غرس على اصلاحها ما لا اذن له مال كفا في ذلك ليرجع به عليه
ففضل ثم فحقت الاجارة رجع على المالك وان كان المؤجر غير مالك لكن له ولا فذلك كالتأجير او الوصي
فان كان مالان به من مصالح الوقف او مال الايتام مع انهم ويرجع في بيع الوقف او مال المير وران لم
يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا الاذن ولا يرجع له على احد اه من فتاوى قارئ الهداية وفيها اذا
اختلف المستاجر والاجر فقال لا يجوز فصلهما فاشاء وترك بفسلك وقال المستاجر لا جالها وركب

مطلب

الاجارة الطويلة لا تصح ويلزم
المستاجر تمام اجر المثل

مطلب

الاذن بالقراس في الاجارة
الفاضة فاسد

مطلب

اذا بطل التضمين بطل التضمين
مطلب

استاجر غراسا وقت لا يصح

مطلب

استاجر ملاحه لا يجوز

مطلب

لا يجوز الاستئجار على
استهلاك العين

مطلب

مستاجر الدار له ان يتفع
بنفسه او غيره
قوله يمكنه كذا في اصلها
والصواب يمكنه كافي الفتاوى
اه معييه

مطلب

ليس للوزير الاول مطالبة
المستاجر الثاني بماله على
المستاجر الاول

مطلب

ليس للمستاجر مطالبة المؤجر
بان الارض ملكه

مطلب

استاجر سبعة للزراعة لا يصح

مطلب

اذا اذن الناظر للمستاجر
بفضل الخ

مطلب

ادعى المؤجر نورا والمستاجر اتر

مطلب
إذا ادعى الاجير العمل
لا يصدق الابينة

مطلب
استاجر سفينة فغرق

مطلب
خافوا الترقى فالتقوا ما في

السفينة
قوله مرارا الاولى مددا كافي

التاوي اءه مبعيه
مطلب

استاجر سبائما من اقوام يعقود
مختلفة ثم اقتضت مدة البعض

مطلب
استاجر من اثنين ذات

احدهما اقتضت في نصيه
مطلب

لا تنفخ بوق الناظر ولا يصح
اعبار مديون اجرا لئلا وان

كان هو المستحق
مطلب

المستحق ليس له ان يؤجر
الا ان يشترط له الواوفا

مطلب
اجارة الواقف اكثر من

ثلاث سنين لا تصح للضرورة
واذا فسد القدر في بعضه فسد

في كله
مطلب

غير للاستاجر معام الوقف الخ
مطلب

في معنى قوله يجب ان يرث
في القاسدة لا بما وز المسمى

مطلب
فيما اذا غصبت الارض

من المستاجر

من شئت فاقول لا يؤجر مع عبته الا ان تقوم بينة واذا اختلفا على وفا العمل فادعى المستاجر عدمه وادعى
الاجير العمل فاقول للاستاجر مع عبته والبنية للاجير لانه يدعى الاضام والمستاجر ينكر وفعا اذا
غرقت السفينة او انكسرت بغير صنع ربحها الا ضمان عليه ولا اجر له وان كان يصنعها فمالك مختار ان شاء
صنعه فبقيته في مكان التلف واعطاء ماله بمجاسبه وان شاف في مكان الحمل ولا اجر له ولا ملاح يستحق من
الاجرة قطعا وان تراضا على الاقصاء فترحم على الروس لانه لم يخطئ الا في نفسه وهم فيه سواه وسئل
عن استاجر سبائما من اقوام متفرقين مرارا مختلفة فزعم وعرض ثم اقتضت مدة بعض المؤجرين
وطاله بالتفريغ فهل يبقى الى حين فراغ بقية مدة المحصر فاجاب اجارة هذه الارض المشاعة من غير
الشريك لا تجوز الا على قوله ما فان حكمها كما يصحها جازت فاذا اقتضت مدة بعض العقود بقي التراس
الى اقتضاء المدة لان من اقتضت حدة اجارة ليس له ارض معينة يؤجر المستاجر بغيرها فبقي الى
اقتضاء جميع المدة لكن باجر التل واماعلى قول الامام فالاجارة قاسدة فان لم يصحك مدتها فلكل ان
يطالب بما يتفرغ واذا لم يقض المدة وجب عليه اجرا لئلا لمضي وسئل فيما اذا مات أحد المؤجرين
فاجاب كل من مات منهم انقضى في نصيه وبقي العقد في نصيب الآخر وفيها ولا تنفخ بوق الناظر
المؤجرون كان هو المستحق باقراده ولا تجوز اجارة الوقف بدون اجرا لئلا وان كان هو المستحق لمجوز ان
يموت قبل اقتضاء المدة وتصح هذه الاجارة وفيها المستحقون ليس لهم ان يؤجروا الا ان يشترط لهم
الواقف ذلك او ياذن لهم من له ولا ية الا بما ربح من ناظر واقض واذا اجره او ياذن فليس لهم ان يؤجروا
هذه المدة الطويلة الا ان يكون الواقف اطلق ذلك والافى اجارة قاسدة تنقضي ويصح على المستاجر
اجرة التل لما انتفع فيه في المدة الا ان يصحك مدتها كما يرى جوارها واذقت المدة بقي مع المستاجر
باجرة مثله الا ان تكون المصلحة في غير ذلك فيجوز ان يؤجر الباقي بغيره اذ وجد من يستاجرها
باكثر مما يدفع الباقي واذا مات المستاجر في أثناء مدته تنفخ اجارته وترجع ورثته بما جهل من
الاجرة لما بقي من المدة على القاضين او على من ضمن الدليل في الاجارة واذا استقر راعى الانتفاع
بالدين المستاجر فليعلم اجرا لئلا الى وقت الفسخ وفيها واجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين ان ارضا
واكثر من سنين دارا لا تجوز وتصح اذ لم يشترط الواقف شيئا واما ان شرط شرطا يقع ولا يزداد عليه
اللا ضرورة والقدر اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة وفيها اذا شرط ان لا يؤجر
اكثر من سنة واحتج الى اجارته نحو ثلاثين سنة اذا لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك يرجع الامر الى
الحاكم ليصل ذلك فاذا فعله الحاكم صح وفيها اذا استاجر جدارا وقطعه ثم استاجر الارض من اربابها
وبقي فيها فالاجارة الاولى قاسدة وما سواه له وعليه قيمة الاقراض وفيها وان استاجر دارا وهدمها
وغير مالمها يخطر القاضى في ذلك ان كان ما غير المانع بحجة الوقف واكثر مما اخذ منه الاجرة
وبقي ما عجز بحجة الوقف وهو متبرع بما انفسه في العمارة ولا يعتصب له من الاجرة وان لم يكن انفع
بحجة الوقف ولا اكثر مما ائز بهدم ما صنع واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد ترميمها
يلحق بماله وسئل ايضا عن معنى قوله ويجب في الاجارة القاسدة جارا لئلا لا يجوز المسمى فاجاب
معناه ان استاجر شخص شيئا باجرة معلومة لكن يشترط في صل القدر مثلا ان يرقع الدار او طاف
الدابة على المستاجر فهذا شرط فيفسد القدر لان المرقع والطارف على المؤجر فاذا استوفى المستاجر التبعة
في هذا الاجارة القاسدة قالوا يجب عليه اجرا لئلا اما اذا فسد الاجارة بجهالة الاجرة فان استاجر
شيئا معلومة بشرب او دابة ولم يبين جنس ذلك ونوعه قالوا يجب على المستاجر هذا اجرا لئلا بالتام ما لم
اذا استوفى المستاجر التبعة وفيها اذا غصبت الارض من المستاجر ولم تكن من الانتفاع بها سقط عنه

الاجرة مدة الغيب فاذا زال واستغنى بها وجب عليه الاجرة بقدر ما استغنى فان لم يسق من المدة ما يمكن من الاستغنى عاها استوفرت له فله ان يسخ الاجرة كما كان له ان يسخها حين غيبته عنه وفيها اذا اجر ابنا الذي دون التبر لا لما المصلحة مدة لتسائس به فترجحت فلاب فسخ الاجارة واخذ منها اذ الزوج ربما غيبر به الصغير بل هو الغالب فهو عذر الاجارة فسخها بالاعذار اه كذا قارئ الهداية (سئل) في رجل استاجر دار وقفا من ناظره مدة معلومة باجرة كذا فانهم يبتان منها ولم يتفق بها اصلا فهل يرجع من الاجرة بمحضهما (الجواب) نعم في الذخيرة من فصل الاعذار وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رجل استاجر دارا وقفها فانهم يبت رفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤخذ واحد منهما بنائه اه ومثله في التتارخانية قلت هذا اذا كان ملكا كان وقفا سادامن غلبه بحارته الى آخر ما فصلنا في كتاب الوقف اقول اما عدم مؤاخذة المستاجر بالنساء فظاهر واما المؤجر فلا يله الاصر على اصلاح ملكه ويشت للمستاجر الخيار فان شاء فسخ الاجارة كما مر عن الخلاصة والبراز وبالحجانية (سئل) في رجل استاجر حمارا من مكان الى آخر ولم يبين الراكب قصر الحمار في الطريق وهي فوضه عند زبد واعاها بمن غلبه واقفه عليه ومات في يده فهل لا ضمان على المؤجر (الجواب) نعم في العمادة استاجر حمارا من كس الى بخاري فبقي الحمار في الطريق فامر رجلا ينفى على الحمار وانفق عليه وهلك في يده قالوا ان اكراه لنفسه ضمن وان اكراه لم يمس الراكب فلا ضمان عليه اه (سئل) في رجل سافر بضيعة فتوافق مع زيد وعمر وعلى ان يسيها في يسيها ومهما حصل من ربحها يكن لهما ثلثا ونظر ابرئهما والثلث له وباعواهما من جاعة فهل لهما اجر مثل عملهما (الجواب) نعم بحسب الجمالة المسمى قال في البراز بقين الخامس دفع الى رجل ثوب او قال به بشرة هازدا فهو بيني وبينك قال الامام الثاني ان باعه بشرة فلا جر له وان قبض وان باعه بآر بذله اجر مثله اذا قبض في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة وعليه القوي والاجر مقابل بالبيع دون مقدماته كالسبي اه اقول مقتضى هذا انه في صورة السؤال لو لم يحصل ربح لا يستحقان اجرة لكن يخالفه ماصرحوا به في المناظر فيها اذا قصدت تعبير اجارة فاسدة ويكون للشارب اجر مثله وان لم يربح فتأمل (سئل) في رجل استاجر أرضا من زيد مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم فدفعها زيد وسلم المأجور ثم مات زيد في اثناء المدة ويريد المستاجر حبس ما جوره لاجر عمله فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في جامع المقصولين ولو استاجر فاسدا وبطل الاجرة ولم يقبض حتى مات المؤجر أو مضت المدة فادام المستاجر ان يحبس البيت لاجر عمله ليس له ذلك في الجائز في الفاسدة والى ولو لم يقبض صاحبها فاسدا فله الحبس لاجر عمله وهو احق بقتله لو مات المؤجر اه ومثله في الحجانية وضعية الفتى حاشية الاشياء الموصى من الاجارة (سئل) في حقوقي وقف اجر حانوت الوقف من آخر فتر ابرئ من فاحش فهل يلزم المستاجر تمام اجر التل (الجواب) يلزم المستاجر تمام اجر التل على المقتى به كما في البصري في هذه الصورة اذا اخبر رجلا من الاجارة انها اجر التل بدون شهادة في حادثة دعوى وبسات في وجهه ضمن شرعى ثم ظهر وتبين انها بقت فاحش فهل يكون الاخبار المذكور غير معتبر شرعا (الجواب) نعم (سئل) في حجام وقف استاجر زيد من ناظره مدة مطلوبة معلومة لدى حاكم حنبلي حكم بضمها لاجارة فزومها بعد ثبوت اجر التل لديه بثبوت اشرعها والا نريد الناظر ان ارجعه من الحمام واجار من غيره باجرة فيها زيادة على الاولى بما دون ضمها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم حيث أجره الناظر واجر التل وثبت ذلك ليس له اخراجه ماذ كرا قول ومثل ذلك انفق الخيار لم (سئل) في ناظر وقف اهل النضر ربح الوقف فبه نظر او اسحقا فاجر أرض الوقف من رجل له على الناظر دين باجرة معلومة

مطلب

أبرأته الصغير من أمه

لتسائس به فترجحت له

فسخ الاجارة

مطلب

انهم يبت من الدار يرجع

عنه من الاجر بحصته

قوله على المؤجر لمل المواب

المستاجر اه

مطلب

لا يكلف المؤجر ولا المستاجر

ببناء المهدم

مطلب

استاجر حمارا في الطريق

فوضه عند آخر

مطلب

توافق معها على ان يسيها

في البيع ولهما الثلث ربح

مطلب

دفع له ثوبا وقال به بشرة

وما زاهني وبينك

مطلب

له حبس المأجور لاجر عمله

مطلب

يلزم المستاجر تمام اجر التل

مطلب

لا يثبت الاخبار باجرة التل

بدون ضم شرعى

مطلب

لا يثبت زائد ما دون الخمس

في الاجرة

فأصحه بها فهل تكون المقامصة المذكورة صحيحة **« (الجواب) »** حيث أجرة الناظر إجارة
صحيحة ما جرت المثل وقاصصة فالمقامصة صحيحة فإساعلى ما قاله في البرزنية في الوصية من أن الوصي
أولاً عيال الصغير من عليه دين صير قاصداً إذا وقف والوصية أخوان وفيه الناظر الإجارة للوقف
الاسما وقد انحصر ريع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما بقصته بمقدومه وقيل لا في ذلك كما لا يكره في
في قتاها ومن الإجارة (مسألة) العين إذا غصب من المستأجر سقط عنه الإجر فخرج بما عهله على من
أجره وهو الناظر لأن حقوق المقدراصة اليه كما قالوا في الناظر إذا أجرة الوقف عن له عليه دين
وقفت المقامصة وفيه الناظر وليس هذا لا يكون حقوق المقدراصة اليه كالوصي كمال الناظر
كالوكيل كما في الاستبدال من الاسعاف الخ كما زور في أقول وقدم المؤلف نقل المسألة أيضاً عن قتاوي
العلامة التلي كما ذكرنا ما و آخر كتاب الوقف **« (سئل) »** فيما إذا كان زبديستان جاري ملكه
فأجره من مجهودة معلومة إجارة شرعية وتسمى المأجور ثم أن زيد باع البستان من بكر ثم أجاز عرو
المستأجر البيع ورضى به فهل تنفع الإجارة ويقذف البيع في حق الكل **« (الجواب) »** نعم
وفي الفصل الخامس عشر من إشارات الأخيرة الآخر إذا باع المستأجر بغير إذن المستأجر نفذ البيع في
حق البايع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سخط حق المستأجر بعل ذلك البيع ولا يحتاج إلى
التقديم وهو الصحيح فإن أجاز المستأجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من بالمستأجر
إلى أن يصل إليه ماله وإن رضى بالبيع اعتبر رضا ما بيع لفتح الإجارة لا لا تنزع من يده عمادية من
الفصل ٣١ **« (سئل) »** فيما إذا قل ماء الطاحونة المستأجرة في أثناء المدة وصارت طحين نصف
ما كانت طحين ولم يردها المستأجر حتى طعن به إلى اتهام المدة فهل يكون ذلك رضى منه **« (الجواب) »**
نعم في المخافة في فصل ما يجب على المستأجر وما لا يجب رجل استأجر طاحونة أطلع ماؤها كان له أن
يردها فإن لم يردها حتى مضت السنة سقط الإجر وإن قل ماؤها كان له أن يردها فإن لم يردها حتى طعن كان
ذلك رضى منه وليس له أن يردها بعد ذلك **« (سئل) »** في إجارة دار الوقف المدة للاستقلال أكثر
من سنة عند عدم المصلحة فهل تكون الإجارة غير صحيحة **« (الجواب) »** لا ترد الإجارة على ثلاث
سنين في الصباغ وعلى سنة في غيرها فلو أجزاها أكثر عند عدم المصلحة التقضية لم تصح الإجارة والمسألة في
التنوير من الإجارة والوقف أقول هذا إذا أجرة غير الواقف أما لو أجرة الواقف عشر سنين صح ولو مات
بعد خمس واستقل الوقف إلى مصرف آخر انتقضت الإجارة ويرجع المستأجر بما بقي في تركه إلى أن ياتي
القبة لكن ذكر في الدر المختار في أبواب الفسخ عن الفسخ وغيره لو أجزا الواقف الوقف بنفسه ثم مات
ففي الاستقصان لا تبطل لأنه أبولغيره اه ومقتضاه أن الأول قياس **« (سئل) »** في إرض
جارية في أوقاف معلومة مشغولة بزراعة بالموضوع فيها حتى فاجرها النظام من آخر فهل تكون
الإجارة غير جائزة حيث كان الزرع لم يقصد **« (الجواب) »** نعم وفي هذه الصورة إذا زرع المستأجر
أن الزرع يترك في الأرض إلى أن يدرك ثم غير إجرته فهل يترك لأجل المثل إلى إدارته ولا عبرة
بزعمه **« (الجواب) نعم » (سئل) »** في مستأجر مزرعة وقف مدة معلومة باجرة معلومة أجرة هاهن
زبديدة متعوب مده مثل الإجارة ثم مات زيد في أثناء المدة وتجدد وجه الوقف إجارة سنتين فهل تلزم
الإجارة الأولى **« (الجواب) »** نعم تلزمه إجرته ماؤه الرجوع على من أجزاها كان موجودا والافني
تركنه مدة ضبطه بعد التثبت التثري **« (سئل) »** فيما إذا استأجر زبدي عمر الضممة وتجدد حاله
من بلدة إلى أخرى باجرة معلومة من الدراهم وكسوة مجهولة فضل عمره ذلك مذهب الطريق وفي أثناءه
أجره زيد وامتنع من استخدامه ويرد عمر ماله باجرة ماله في مدة استخدامه فهل له ذلك

مطلـ
أجر الناظر وقاصص المستأجر
بما عليه من الدين صح
مطلـ
إذا أجاز المستأجر البيع نفذ
في حق الكل الخ

مطلـ
إذا قل ماء الطاحونة فلم
يردها حتى طعن كان ذلك
منه رضى

مطلـ
أجر دار الوقف أكثر من سنة
أنه معلومة لا تنفع
مطلـ

فيما لو أجزا الوقف أكثر من
سنة أو ثلاث ثم مات

مطلـ
إجارة الأرض قبل انتهاء
الزرع لا تصح ويترك فيها
بأجر المثل

مطلـ
استأجر مزرعة الوقف وأجزاها
من آخر تلزم الإجارة الأولى

ويرجع بها على الثاني

مطلـ
استقدم رجل المدة باجرة
وكسوة مجهولة ثم أجزاها
فله أجر ماله

«الجواب» نعم «(سئل)» في مستاجر طاحونة وقف له عليها مبلغ مرص معلوم ثابت لدى حاكم شرعي استوفى بعضه من شطراجرة الطاحونة في بعض المدة فتعفى اذن الناظر لم يملك ويريد الان اخذ بقية مبلته من مقفل الطاحونة بالوجه الشرعي حيث لا مال في الوقف غير ذلك فهل له ذلك «(الجواب)» نعم «(سئل)» فيما اذا استاجر يد قطع ارض وقف من ظاهره اجارة شرعية وحذفت الارض بحدود اربعة وذكر كمدن عها بمسحوق الوقف وتصديقهم فام الآن بعض المصدقين يارضون يد في المأجور متعللا بان ذرعه اكثر مما ذكر فهل تكون الاجارة واقعة على المهدود بتمامه «(الجواب)» تكون الاجارة واقعة على المهدود بتمامه والذرع وصف زيادته او نقصه لا يوجب فسادا في العقد كما صرح بذلك في التزارة وافي بذلك الخبير الرمي «(سئل)» فيما اذا كان جماعة واختيم غراس زيتون مشتركين بالجمع بطريق الارث عن ابيهم وهو قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف ويريد الجماعة استبقا الارض جميعها لا تنقسم دون اختيمهم بدون وجه شرعي فهل تجوز الارض لجميع الاخوة ولا يصح ايجارها لبعض الشركاء في الفراس دون البعض «(الجواب)» نعم «(سئل)» في قطع اراض معلومة جارية في وقف اهلي حاملات لفراس جارية ملك جماعة وهم بدفعون اجرة مثل الاراضي لمجدة الوقف في كل سنة ويريد ناظر الوقف ايجارها من غيرهم بدون وجه شرعي فهل لا يصح ايجارها من غيرهم الفراس «(الجواب)» نعم «(سئل)» فيما اذا كان جماعة تيارين قرية ومزارع معلومات جاريات في تيارهم واقطاعهم عوجب رامة سلطانة فاجروا ذلك جميعه من يدومهم ولدت سنة باجر من الدراهم معلومة لدى قاض شافعي حكم بعهة الاجارة وان صدرت لقبول الزرع وكانت اقطاعاتهم من رجلين نصفين في حكم الشروع حكما شرعيا وما اقامه منهم مستوفيا شرائطه مع ثبوت اجرائهم وكتب بذلك هجة اتفق مقتي منعه بالامل بجمعونها واخذ حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك هجة اخرى فهل بطل بجمعهم انجبت بعد ثبوته «(الجواب)» نعم «(سئل)» في رجل دفع ولده الصغير الى مؤذبا ليعلم القرآن العظيم فلما علمه الى ان قارب الاربع اخذته ابوه منه فرأى ان يعطيه المحلاة المرسومة ولم يشرط ايجارا فهل يؤثر الوالد بتطبيب خاطر المؤذب «(الجواب)» نعم يؤثر الوالد بتطبيب قلب العلم وارضائه حكما صرح بذلك في التزارة وصرح في التتارخاية بتلاعن الحيط بانه عندهم الاستبقا اصل صاحب اجرائهم وشلها قتي علامة فلسطين الخبير الرمي «(سئل)» في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة قد نزع زيد بانه الصغير للرجل ليعلم القرآن ولم يذكر امة ولا اجرة فهل الرجل الاس المزبور القرآن بتمامه وطالب باء باجر المثل لتعليمه فاحتج من ذلك بدون وجه شرعي متعللا بان ماضيه للرجل من خبسية وحاولي عناد وائل بعض السور المشهورة قاسرته فهل يلزم زيد اجرة مثل التعليم للرجل المذكور ولا عبرة بخله «(الجواب)» نعم قال في المذخيرة ولا يجوز الاستبقا على تعليم القرآن لانه من باب المحبة ولا يجب الاجرة على فصل الاحتساب والتقوى في زمانه على وجوب الاجرة وجواز الاجارة لظهور التوافق في الامور الدينية ولا تضاع وظائف المعلم من بيت المال وقلة المروعة في الاغنياء ما في ذلك الزمان فانما كره اخصابنا ذلك لقوة حرصهم على المحبة ووفور عنايتهم في بيت المال وكثرة المروعة في التقوى والاعيان فكافوا مستثنين عن الاجرة تعاقب الاحتساب من آخر الباب الثاني وفي فتاوى محمد بن الوليد المرقندي في معلم كان يصلم الميدان لامل قرية فاجتمع اهل القرية وجعل كل واحد يبعث من المدرس عنده وزرعوا الكون الخارج للعلم ثم حصدوه وناسوه فنجس ما خرج لاصحاب البذر لانهم لم يسلوا البذر الى العلم لم يصح كون الخارج للعلم وانما يبذر ما بذروا انفسهم ذخيرة من المزارع من الفصل النابش وفي البسوط رجل قال لفتاوى

مطل

له اخذ بقية مرصه من
مقفل الطاحونة

مطل

الاجارة تقع على المهدود بتمامه
والذرع وصف لا تضر زيادته
ولا نقصه

مطل

لا يصح ايجارها لبعض الشركاء
في الفراس دون البعض

مطل

لا يصح ايجارها لارض من غير
رب الفراس

مطل

في اجارة اراض تيارية لقبول
الزراع مشاعه لدى قاض
شافعي

مطل

يؤثر الوالد بتطبيب خا
المؤذب

مطل

رجل نصب نفسه لتعليم القرآن
العظيم لاجرائه لامل ما عدا
الخبسية والحصولي

مطل

التقوى على جواز الاجارة على
تعليم القرآن له

مطل

زرعوا العلم ارضا يبدروهم
فانما خرج كله لهم لاه

مطل

قال لفتاوى اختم الى القرآن
اولا

تتفق معهم في حكم الاستقار
على التلاوة

انتم القرآن في أولاني وأولاني ولا ينبغي ولم يسم شيئا من الاجرة وتتمه يجب على الأمر التلاوة للقرآن
وهو ما نطق به النص أي أن من درهما كما ورد الحديث على ذلك وليس له أن يأخذ أقل من أربعين
درهما شرعا لما ذهبوا إلى أن ما سمي لكن ما تم المستاجر ولا جبران عقده أقل من أربعين درهما
لما قلناه النص إلا أن يجب الاجرة للمستاجر ما فوق المعنى إلى الأربيعين بعد المقدلة أو شرط أن يكون
قربا مافوقه فلا يأثم مرة القناري من الاحارة عن المحاري أقول أعلم أن عامة كتب المذهب من
متون وشروح وقاوي كلها متفقة على أن الاستقار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى المتأخرون من
مشايخ بل يلزم تعليم القرآن فيجوزوا الاستقار عليه وعلى ذلك في شروح الهداية وغيرهما بما مر وبالضرورة
وهي خوف ضياع القرآن لأنه حينئذ تطلعت الطالعين بيت المال وعدم الحرص على الدفع بطريق
الحجة يستغل المعلوم بمشاهيرهم ولا يعلمون أحدا ولا يصح القرآن فأنقذ المتأخرون بالمجاز لذلك واستثنى
بعضهم أيضا الاستقار على الأذان والامامة لعل المذكرة لا نهض من شأن الدين في قلوبهم ما هم
الذين في هذه الثلاثة مستثناة للضرورة فإن الضرورات تبیح المحظورات وانفقوا حكمهم على عدم جواز
الاستقار على الجمع لعدم الضرورة لأن المجمع عنه يدفع المال إلى المأمور على سبيل الثقة ولذا أجمعوا
على أنه فضل مع المأمور درهم واحد يجب عليه رده إلى الأمر فحبست اندفعت للضرورة بالدفع على سبيل
الاتفاق لم يقبض إلا جارة بل صرح في الدر المختار بأنه لو استأجره على أن يجمع عنه لم يصح الجمع عنه وظل في
الهداية الأصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستقار عليها عندنا قوله عليه الصلاة والسلام
أقروا القرآن ولا تأكلوا به الخ فالاستقار على الطاعات مطلقا لا يصح عندنا ثمانية الثلاثة في حنفية
وأبي يوسف ومحمد قال في معراج الدرية وبه قال أحمد وعطاء والفضال وأزهري والمحسن وابن
سبرين وطاووس والشمس والتضي ثم طال في الاستدلال فراجعهم ولا شك أن التلاوة المجردة عن
التعليم من أعظم الطاعات التي يطلب بها الثواب فلا يصح الاستقار عليها لأن الاستقار يرفع المتنازع
وليس القائل بمنفعة سوى الثواب بولا يصح بيع الثواب ولأن الاجرة لا تستحق إلا بعد حصول المنفعة
للمستأجر والثواب غير معلوم فمن استأجر رجلا ليعلمه حنيفة ويهدي ثوبها إلى روحه أو روح أحد من
أمواله لم يملك حصول الثواب له حتى يلزمه دفع الاجرة ولو علم حصوله لقال لم يصح بيعه بالاجرة كيف
وهو غير معلوم بل الظاهر العلم بعدم حصوله لأن شرط الثواب الإخلاص لله تعالى في العمل والقناري
بالاجرة إنما يقر لأجل الدنيا لا لوجه الله تعالى بل دليل أنه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شيئا لقرأ له حرفا
واحدا خصوصا من أجل ذلك حرقة ولذا قال تاج الشريعة في شرح الهداية أن قارئ القرآن بالاجرة
لا يصدق الثواب لا لثب ولا للقاري وقال المصنف في شرح الهداية من باب الواحات ويمنع القاري لثبنا
والأخذ والمعلنى أمانا وقال في الاختيار وجمع القناري وأخذني للقرآن لا يجوز لأنه كالاجرة وقال
في الولو الحية ولوزا غير مبدى أو قرب به وقرأ عند مشايخ القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا
مضى لها ولا معنى أيضا لثب القاري لأن ذلك يشبه استقباله على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يصل ذلك
أحد من المتأخرين اهـ ورويت التصريح بطلان الوصية بذلك في عدة كتب وعزى في بعض الكتب إلى
المحدث الرنحسي والمحدث البرهاني والمختلصة والرزازية فإن كانت الوصية للقاري لأجل قراءته باطلة
لانها تشبه الاستقار على التلاوة فالاحارة المحققة تكون باطلة بالاولى فهذه نصوص المذهب من
متون وشروح وقاوي متفقة على طلال الاستقار على الطاعات ومنها التلاوة كما نصت الاما استثناء
المتأخرون للضرورة كالتهليل والأذان والامامة ولا يصح المحاق التلاوة المجردة بالتعليم لعدم الضرورة
فلا ضرورة داعية إلى الاستقار عليها بخلاف التعليم لما في الزيل وكثير من الكتب لو لم يقع لهم باب

التعليم بالاجل والذهب القرآن فافتوا بجواز هروا وحسنا اه ولا شك ان المنع من الاستقصار على التلاوة
 لا بعد اعتوايها الى الاستاجر ليس فيه ذهاب القرآن فلا يصح قياسها على التعليم على ان اصل المذهب المنع
 مطلقا وانما افتى المتأخرون بالجواز على التعليم بالضرورة المذكورة التي لو وقعت في زمن ابي حنيفة واجمابه
 لا اعتوا بذلك فلذلك افتى المتأخرون بالجواز عتافين للمذهب الصحيح ولو زالت الضرورة بان استسلم امريت
 المال واعلى المعلوم ما كان لهم فيه لم يسع احدا من المتأخرين ان يخالفوا المذهب زال العلة التي سوت
 لهم الخروج عن اصل المذهب فكيف يسوغ لاحد التول بجواز الاستقصار على التلاوة المجردة التي لم تدع
 ضرورة اصلا الى جواز الاستقصار عليها فقد ظهر لك ان ما نقله المؤلف عن صرة الفتاوى عن المحامى قول
 شاذ مخالف لقول في المتن والترويج والفتاوى والمحامى للزاهدى مشهور يستلزم الروايات الضعيفة
 ولذا قال ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما ينقله الزاهدى عتافا لغيره وعزوه هذه المسألة الى الميسوط الله
 اعلم بعصته لما علت من عتافته لما في كتب المذهب المشهورة فان صح نقله فهو قول شاذ ولذا لم يصرح عليه
 اصحاب الكتب الذين نقلت عنهم والميسوط وان كان اصله للامام محمد لكن له شروح كثيرة كل شرح منها
 يسمى الميسوط فنهال ميسوط شيخ الاسلام وميسوط السرخسى وهكذا الظاهر ان هذه المسألة لبعض
 التراجم اخذوا كانت من كلام الامام محمد نقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص الحديث واراد بذلك الله
 اعلم ببقوته ايضا الذل لبيت المسامع لولا الاعلام عتافته وقد صحت استدلال صاحب الهداية على
 المذهب بحديث اقرؤا القرآن ولانما كوايه فهو معارض لذلك النص لو ثبت وقد صرحوا بانه لو ثبت
 ثمان احدهما صحيح والاخر محرر ربح المحرم واما حديث الرضا الذين رقبوا الدنيا بالقائمة واخذوا وجلا
 قساوا التي صلى الله عليه وسلم فقال احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله فنهال ذار قيته به كما نقله العيني
 في شرح البخارى عن بعض اصحابنا قال ان الرقة بالقرآن ليست بقربة اى لان المقصود بها الاستشفاء
 دون الثواب بخلاف التلاوة لانها يسع الثواب واما قول صاحب المجزأة ان المختار جواز الاستقصار على
 تلاوة القرآن فهو مخالف لكتب المذهب كما علت والظاهر انه سبق قلم لان الذي اختاره المتأخرون
 هو جواز الاستقصار على تعليم القرآن لا على تلاوته فقد سبق قلم من التعليم الى التلاوة وقد اغتر بكلامه
 كثير من المتأخرين كصاحب البحر والسلافي وبعض محبي الاشياء وقد اجمعناك نصوص
 المذهب فزال الاختباء وان اردت زيادة على ما جمعت فارجع الى رسالتنا المسماة شفاء لطيل و بل
 النليل في بطلان الوصية بالمحقات والتهايل فان فيها ما يكفي وقد الف الامام الركوى في هذه المسألة
 اربع رسائل صرح فيها ببطلان هذه الاجارة وكذا صرح بذلك في آخر كتابه الطريفة الحمديدية وصرح بان
 ذلك من البدع المخرمة وافتى ببطلان ذلك ايضا العلامة عمدة المتأخرين الشيخ خير الدين في اتقوا واه
 من كتاب الوصايا حيث سئل عن له بناء فرفن قاومى انما اذا مات يتركه فلان وفلان سورة يس
 وتبارك والاعلاص والمؤتدين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه
 وعن لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة القرن فاجاب هذه الوصية باطله ولا يصبر القرن
 وتقاو لورثة الوصى التعريف في بناها القرن يجرى على فرائض الله تعالى قال في وصايا البرازية اوصى
 لقارى بقرأ القرآن عند قبره بشئ فالوصية باطله وفي التارخاية اذا اوصى بان يدفع الى انسان
 كذا من ماله ليقرا القرآن على قبره فالوصية باطله لا يجوز وسواء كان القارى ميتا ولا لانه فزله
 الاجرة ولا يجوز اخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا استقصدوا جوارها على تعليم القرآن
 فذلك للضرورة ولا ضرورة الى التول بجوارها على الترامة على قبور الموق فافهم اه والله تعالى اعلم
 ما في الخيرية لمصلحة وذكر نحو ذلك في حاشيته على البحر حيث قال اقول القتي به جواز الاخذ

استقام على تعليم القرآن لأصلي القراءة المبردة كما صرح به في التتارخانية الخ فهذا زيادة الكلام في هذه المسألة وهذا كله أضاف مع قطع النظر عما يصل في زماننا من التكررات التي يتوصلون إليها بحيلة قراءة القرآن والتأهيل من التتارخية القص والهو واللعب في بيوت الأيتام ودق الطبول وإغلاق الجدران والاحتجاج بحسان الرد أن فكل من لم يمشق لا يتيسر له الاحتجاج به إلا في ذلك المكان فيبطل كل منهم بحسب مشقوه بعد اتفاق العلماء وتعمل الثياب ويظهرون أنواع الخلاعات والرقص بما سمونه الكسوكشت والحمرية وغير ذلك ويبيع بهم الهيام يسمع القناعات أصوات حسان وتقع الولدان عند ذلك تذهل العقول ولا يدري شيئهم ما يقول ويستمع عليه من النوان من كل مكان ثم ما يكون العلم المحرام في بيوت الأيتام ثم يهون ما تحصل منهم في تلك الأوقات الخاسرات إلى روح من كان سيدي في اجتماعهم على هذا التكررات ولما غاب عن مشاهدة الواطئة في بيت شيخهم من هؤلاء الفسقة ومع هذه القامع كلها يحسن هؤلاء المشايخ للناس هذه الطريقة فيسمون أنفسهم بأهل الحقيقة فيجلبون الناس على الوصية بذلك فادامرض أحد صودونه ويروون له الأحاديث الواردة في الوصية ويوعمون العوام أن من مات بدون هذه الوصية فقد مات ميتة جاهلية وأذاعت أحد أوليوس لم بذلك يقولون عند العوام فلان مسكين مات ولم يوص شيئاً ولم يتبع بماله فانتزالي هذا الضلال والاضلال حيث يصلون الأحاديث الشريفة على غير معانيها ومع هذا مدون أنفسهم علماء الطريقة وأرباب الطريقة والحقيقة لأحول ولا قوة إلا بالله (سئل) في مزرعة جارية في حق وقف وتجار وفي مذهب جماعة زوارع بزوغها في كل سنة هم من قلمهم بمن تقواها عنه ويدفعون ما عليها لجهة الوقف والتجار من مدته تدعى مائة سنة والآن أجراهم التكميكون عليهم من غرور زراعها بدون طريق شرعي ولم يحكم بالاجارة حكم راجها فهل تكون الاجارة غير صحيحة وتؤخر من زراعها أصحاب مذهبها (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر حانوت وقف من ناظر بعهدة معلومة باجرة معلومة من كل شهر من المدة واستوفى منصفها دفع الاجرة في المدة حتى انتهت ثم خرج من الحانوت وقلها وعطها هذه وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعم أن له كذا قرشاً مرصداً عليها صرفه فاذن الناظر من في تديرها وان أحد الناظرين دفع له نصف مرصده وامتنع الآخر من دفع النصف الآخر وان له قتل الحانوت وتعطيلها بلاجرة حتى يدفع له الناظر ذلك فهل يلزمه باجرة مثله في هذه تعطيلها (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجنبه اعداء قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف وهي ساكنة في الدار وقد دفع لناظر الوقف في كل سنة قرشاً وثلاث قرش بطريق المحكم فيما مضى من الزمان والآن يزعم الناظر أن اجرا المثل في كل سنة ثلاثة قروش وهذا تكرر ذلك قائم له أن يدفعه في كل سنة قرواً اجرا مثل لا يثبت لناظر فهل يكون القول لمن في ذلك وعلى الناظر إثبات ما ادعاه (الجواب) نعم (سئل) في امرأة استأجرت داراً من مال كذا فاسكن عندها صهرها على أن يدفع لها نصف الاجرة المعلومة في كل شهر فهل لها طلب نصف الاجرة قدر ما سكن (الجواب) نعم والمسالفة في التتارخية من الاجارة لفاسدة (سئل) في امرأة لها مسكن معلوم سكنه رجل بلاجرة ولا اجرة ولا وجه شرعي ثم اشته وطالبته بالاجرة فزارا وسكن الرجل فيه بعد التقاضي مدة معلومة فهل يلزمه اجرة المثل من مدة سكنه بعد التقاضي (الجواب) نعم كافي المزارية والعلاقي وفي المحاورى يخرج مات امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين وكانت تقاضي عليها بالاجرة فقلها بالاجرة المثل (سئل) في رجلين استأجرا بيتان وقف متقلا على غراس عنب وغيره ثياباً لرضه مدة معلومة باجرة معلومة من ناظر وقف بعد ما ساقاها على الفراس في المدة على الغنص أصالة والباقي بالتبعية بسهم واحد من ألف

مطل.
الاجارة من غير الزراع
أصحاب المذغير صحيحة

مطل.
قتل حانوت الوقف وعطيلها
مدة لزومه الاجرة

مطل.
القول للتكرار ما يدفعه
اجرا المثل وعلى الناظر اثبات
الزيادة

مطل.
لها طلب نصف الاجرة ممن
سكن معها فيما استأجرته بقدر
ما سكن

مطل.
طالبته بالاجرة فمكن هذه
يلزمه اجرة المثل

مطل.
تصح اجارة البستان والمساواة
على سهم من ألف سهم اذا
كانت الاجرة واقية بذلك
عند التافى رجحه الله تعالى

مهم بمجة الوقف والباقي لمحاظير علمها وسد ذلك كله لدى قاض شافعي ثبت لديه أن الاجرة الزبورية اجرة مثل واقفة غنقتها و بقية الفترة في المدة ثبوتها شرعا وحكم بمقتضى كل من الاجارة والمساقة في المدة الزبورية في حادثة المدة وان كانت المساقة على الوجه المزبور حيث كانت الاجرة واقفة كما ذكر مستوفيا شرطا وكتب بذلك حجة آتت مقتضى مذهبه بمقتضاها وانفذ حكمها كما حقي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها المجتبى بعد ثبوته (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا حكم قاض شافعي بعدم انقضاء الاجارة والمساقة بموت المستاجر والمساقي في وجه التناظر في حادثة عدم انقضاءهما لموت حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرطا بعد الدعوى والشهادة الصحيحة وكتب بذلك حجة آتت مقتضى مذهبه بالعمل بمضمونها فهل مع ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مصنفه معقده للاستقلال مشترك بين هندو رجلين لكل منهما حصة معلومة استأهل الرجلان وحدهما مدة بدون اذن من هند ولا اجارة ولا زبورية ولا وجه شرعي فهل عليهما المبدأ المثل لمصنف في المدة (الجواب) حيث كانت مدة للاستقلال وكان الحال ما ذكر عليه المبدأ المثل لمصنفها اقول في هذا الجواب فترك قدّمنا أن المدة للاستقلال اذا استعمله غاصب يجب عليه اجرة المثل الا اذا كان يتأويل ملك او عقد فلا يجب على الشريف ان له تأويل ملك وقد نقل المؤلف في غير هذا المثل ماصورته وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريفين اذا سكن في دار الشركة بنسبة صاحبه ثم جاء لا يريد حصة ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستقلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من قوايع السكنى تعمل ملوكة لكل واحد من الشريفين على سبيل الكمال اذ لو لم تعمل كذلك يمتنع كل واحد من الدخول واقعود وضع الامتعة فيستعمل طلبها مع ملكها ما به لا يجوز واذا كان هكذا اصابا المحاضر ما كنا في ملك نفسه فلا يجب الاجرة ومنه في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة بيت او حافوت بين شريكين سكنه احدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستقلال لانه سكن يتأويل الملك فصول المبادئ من الفصل ٣٢ من انواع النكاحات في ضمان أحد الشريفين (سئل) في مزرعة جارية وفي قري مناصفة آخر احد متولى الوقف منها خمسة عشر قراط بدون اذن من متولى الوقف الاخر ولا اجارته ولا وجه شرعي فهل يكون اصابا ما كثر من النصف غير جائز (الجواب) اصابه حصة غيره بدون رضا غير جائز اقول وكذا اصابا النصف غير جائز ايضا لانه اجارة المشاع من غير الشريف فلا يصح نعم لو كان اجر الكل ثم ظهر انه لا ولاية له على اكثر من النصف ولم يميز المتولى الا بتفويض الاجارة في النصف وتبقى حصة في نصف لانه شرع طارئ قال في الدوا المختار واحتجوا بالاصل عن الطارئ فلا يصح عدل الظاهر كان آخر في الكل ثم فسخ في البعض ثم قال وهو المحل في اجارة المشاع اه فتأمل (سئل) في دار مشتركة بين هندو اخيهما على سبيل الشيوع آتت عند حصر المملوكة لاختصاص فقط دون انحصار ولم يحكم بالاجارة كما مر اهات هل تكون الاجارة الزبورية فاسدة (الجواب) نعم قال في الفصول من الشيوع عارض بين جماعة فقول رجل باجارة حصة فاجروا كليه من جميعهم جاز ولو من احدهم لم يميز عند آتت بنفقة رحمه الله تعالى كالمواشر الموكل (سئل) في جبال الجبال معلومة معدة للاستقلال غصبا من رجل واستعملها مدة لا اعتد اجارة ولا استنصار ويريد الجمال مصلته باجرة مثلها مدة استعماله فهل له ذلك (الجواب) حيث كانت معدة للاستقلال له ذلك (سئل) في رجل سكن في مكان مشترك بينه وبين اتيام مئة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمه اجرة مثل حصرته في المدة الزبورية (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد يدين معلوم جاري في ملكه بالوجه الشرعي فاجر بمنزلة له لمرو مئة معلومة باجرة معلومة ثم في اثنا مئة عمرو آجر

مطل

في المدة للاستقلال اذا سكنه

أحد الشريفين لا يلزمه

اجرة

مطل

ليس للشريف اجرة حصته

مطل

اصابه حصة غيره بدون اذنه

غير جائز

مطل

المحيلة في اجارة المشاع ان

يؤجر الكل ثم يفسخ في البعض

مطل

آجر من احد الشريفين لم يميز

مطل

غصب جبالا معدة للاستقلال

يلزمه اجرة مثلها

مطل

سكن في مكان مشترك بينه

وبين اتيام يلزمه اجرة المثل

مطل

أجر طائرنا زيد ثم آجره لعمرو

مئة تالفة لئذ زيد صحت

الاجارة المضافة ايضا

المخزن المزروع بكمية معلومة نالة مدة عمر والزم بزيادة إلى زمن مستقبل باجرة معلومة عن المدة
 التالية فهل تكون الاجارة المضافة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فما اذا استأجر
 زيد دارهم من ملكه اجارة شرعية فهل زيدان يسكن غير ما جارة وغير ما جارة لم يكن حداداً أو قصاراً
 أو طماناً (الجواب) نعم (سئل) في عقار لا يتأجر اجارته أنهم الوصي عليهم من أسر
 بدون اجرة التل بين فاش مدة معلومة وسكن به واستفعل فهل في المستأجر اجارته له بالتمام
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر حائوت وقف من ناظره اجارة شرعية والا أن
 قام المستأجر يدعي أن الحائوت جارية في ملكه فهل اذا ثبت استحقاقه يكون اقرا بآن لا ملك له في
 المأجور فتدفع دعواه (الجواب) نعم كافي جامع الفصولين والتنوير وشرحه وفي غير ذلك من
 كتب المذهب وافق بذلك الخبر الرمي أيضا (سئل) في مستأجر خان أراد ان يفرق اثنا مائة
 اجارة ويريد دفع اجارته بذلك فكيف الحكم (الجواب) اذا اراد المستأجر السفر فهو عذر
 في فتح الاجارة سواء اراد ان يملك فيه او لم يرد في التمتع به فان قال المستأجر ان السفر وكذا
 الا جرحه المستأجر على انه عزم على السفر ذكره الكرخي والقندوري كافي البرازي وقال في الذخيرة
 البرهانية مانعه فان قال المؤجر للقاضي انه لا يريد السفر ولكن يريد دفعه وقال المستأجر ان اريد
 السفر فقول للمستأجر من تريد السفر فان قال مع فلان وفلان فأتناضي بسأله ان فلانا هل يخرج
 معكم وهل استدل بخرج فان قالوا نعم ثبت المدرو الا فلا وجب مشايقتا قالوا القاضي يحكم بوجهه
 لان الزنى والسماحة يعمل بها عند اشتباه الحال على ما عرف في موضعه (سئل) في رجل استأجر
 واستحرق قطعة ارض وقف سلخه من ناظر الوقف البناء والتي مدة مطلوبة معلومة محكوما بصحتها من
 حاكم برأها ثم مات المستأجر في اثنا المدة قبل ان ياتي شيئا فهل انقضت الاجارة بموته وليس للورثة
 البناء في الارض بدون اذن الناظر (الجواب) نعم (سئل) في امرأتين استأجرتا
 نصف دار وقف من نظارها المولمين اجارة شرعية محكوما بصحتها من حاكمهما ثم أجرة تابعة معلومة
 من الدار ومن واحد من من النظار المرفوعين المؤجر بن فهل تكون اجارة الطبقة غير صحيحة ولا تبطل
 الاولى (الجواب) نعم لان الاجارة تملك المنفعة والمستأجر في حق النعمة قام مقام المؤجر فلم
 تملك المالك ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترتفع الصحة كافي الاشياء والمنع والبرازي
 والمخالصة (سئل) في أرض جارية في وقف أهل مشغولة ببناء مطا حونه جارية في ملك جماعة
 معلومين وعلى الارض مبلغ من الدراهم معلوم يؤخذ بحجة الوقف بطريق المحكرين الارض وهو أجرة
 منها ثم امتنع الجماعة من دفع ذلك بحجة الوقف بدون وجه شرعي متعللين بأن البناء وبأن الحال أن
 أسدأ في الارض وهي مشغولة فهل عليهم اجرة مثل الارض بحجة الوقف مادام أس بنائهم قائما فيها
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا احتكرت قطعة ارض موقوف من متوليها مدة معلومة
 باجرة كذلك البناء والتل وبني فيها حوائط لنفسه وتصرف فيها حتى انتفت المدة ونزب البناء وزال
 من الارض ولم يسبق له اثر فيها بالكلية فغير المنزلى مكانه حوائط للوقف مال الوقف فقام زيد بصره
 في ذلك بدون وجه شرعي فهل حيث كان الامركزا كن من المارضة في ذلك (الجواب) نعم
 (سئل) فيما اذا توافق أهل قرية مع زيد على أن يقوم ببناء مصالحهم ومصلح قريتهم وحبوا
 له في مقابلة ذلك كذا من الدراهم واجرة وايد كذا وذلك وقتا والحال انه لو اراد ان يتسرع في بناء كذا
 لم يقدرا لهم وجود المصلح حين التوافق فما يشر لهم في دعاء توافقا عليه من مصالحهم ومصلح قريتهم ولم
 يدفعوا له شيئا من الاجرة ويرد عليهم ما جرت به فله ذلك (الجواب) نعم (سئل) في

مطلب
 للمستأجر ان يسكن غيره
 باجرة وغيرها

مطلب
 أجر الوصي عتار التي بدون
 أجر التل يلزم المستأجر
 التل

مطلب
 الاستحراق اقرا بآن لا ملك
 له في المأجور

مطلب
 اذا أراد المستأجر السفر فهو
 عذر في فتح الاجارة

مطلب
 استحرق ارضا لبني فيها
 مات قبل ان ياتي بنيت
 وليس لورثته البناء بدون
 اذن الناظر

مطلب
 استأجر من النظار ثم اجرم
 واحد منهم لا يصح

مطلب
 يلزم اجرة مثل الارض بحجة
 الوقف مادام أس بنائهم
 قائما فيها

مطلب
 استحرق ارض الوقف للبناء
 ثم نزب البناء ولم يسبق له اثر
 ودعت المدة للمستوى البناء
 نية الوقف

مطلب
 توافق مع أهل قرية على أن
 يقوم بمصلحتهم بكذا من
 من الدراهم الخ

في بستان أرضه مشغولة بفراش نصفه جازت بالارضه في وقف أهل تحت نظار قريه ونصفه الآخر في ملك عمرو فتوافق زيد مع عمرو على أن يعمل زيد على نصف عمرو من الفراس ويدفع عمرو عن جهة الوقف المزرعة مئة في كل سنة كذا من الدراهم نظير العمل ونظير أجرة نصف الأرض المحملة لمحمة عمرو من الفراس ولم يبق قدر أجرة العمل ولا قدر أجرة نصف الأرض بل أجلاها كاذر عمرو على زيد على نصف فراس عمرو ودفع عمرو للمبلغ المذكور من الدراهم للجهة المرقومة ومضى ذلك عدة سنين ولم يذكر كرامة التوافق المذكور فكيف الحكم (الجواب) في التوافق المذكور غير صحيح ولا بد أن ير مثل عمله الذي عمله على نصيب عمرو من الفراس وله طلب أجر مثل مناسبت نصف أشجار عمرو في المدة المرقومة للجهة وقفه ولم ير أن يحاسب زيد بأداء دفعه عن جهة الوقف بأذنه في المدة المزرورة بالوجه الشرعي والمحال هذه واقعة تعالى أعز أقول انظر هل يقال إن زيد الناظر في حكم التبرك في الفراس فلا بد من أجرة لأن التبرك إذا عمل في المشترك لأجره وحنا نصف الفراس وإن كان للجهة الوقف لكن زيد الناظر هو الذي له ولاية التصرف فيه فهو بمنزلة المالك له نيل تأمل (سئل) فيماذا استقدم زيد عمرا في أعمال شتى مدة من الزمان بدون أجرة ولا عمرو معروف بتعاطي الخدمة بالأجرة وقيام حاله بها فهل لعمرو طلب أجر مثل خدمته في المدة المزرورة (الجواب) نعم حيث كان عمرو يتعاطى الخدمة بالأجرة وقيام حاله بها كافي الأشياء وعما بينهما من الفتن الثالث الماداة العارضة هل تنزل منزلة الشرط إلى أن قال وقال محمدان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبار للظاهر المتأد وقال الزبيلي والقنوي على قول مجرده بقي مرة الفتاوى من الاجارات (سئل) في محترفين حرفة معلومة سألوا مكان وقف مائة تلك الحرفة من ناظره أجرة شرعية بأجرة معلومة من الدراهم فيها الناظر صانع جيع المدة تنصا إلى المرفقة في المأجور مدة ثم حصل عذر منه ما عمن الانتفاع به والمجرى على موجب المقدسية المدة ويردان فصح الأجرة وطالبة الناظر بما قبل بقية المدة من الأجرة المرقومة فهل لها ذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في كثير من الكتب المعتمدة والخاتمة لهما الحكم (سئل) فيما إذا أجز بدلتا جيع العادله من قسم وعوايد حرفة وغيرها من عمرو لمدة سنة لياخذ عمرو ذلك من فلاحى قرية التبارى في المدة بأجرة في كذا من الدراهم قضاه زيد مع عمرو ولم يأخذ عمرو من ذلك سوى ثمانية أكيل من المحطة فهل تكون الأجرة باطلة ولمرو طلب الأجر كالمدة كورة من زيد وعليه ردما أخذ من المحطة زيد (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استأجر بدأراضى وقف من ناظره وعلى الأراضى عشر لتبارى فهل يكون العشر على جهة الوقف ولا يزبدائى منه (الجواب) نعم (سئل) في أراضى وقف معلومة لها قنات ماء تصلت فمد جاعة وجوا لها قنات أخرى أبروها لمن نهر قريها وزرعوا في الأرض زرعاً لنفسهم كل ذلك بدون إذن من ناظر الوقف ولا وجه شرعي فطلب الا ناظر الوقف رفع يدهم عن الأرض ونسبها للجهة الوقف مع أجرة قناتها مدة قيام زرعهم بها فهل لناظر ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قرية مشتركة بين جهتي وقف وتماز بديزع من يدان له جبر الناظر على أن يؤجره جهة الوقف من القرية المذكورة لكون أبي الناظر المذكور كان يؤجره ذلك مدة حياته حال كونه ناظراً على الوقف والناظر الا لا يرضى بالاختيار فهل لا يبيع الناظر على الاختيار من التبارى (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيدا نوعيه البائين فلا حصة مشتهة على دارق قرية ومشة مسكة في أراضى مرة ووقف فوضع زيد يده عليها كلها فأنتم بالدار بلا أجرة ولا أجرة وزرع لأراضى لنفسه بيزده وقره ودفع مال الوقف والميرى لكلمين عليها ودفع مفاصمها في مدة

مطلب

توافق صاحب نصف الفراس مع الناظر على أن يعمل فيه ويدفع كذا من الدراهم الخ

مطلب

استقدمه في أعمال شتى وكان معروفا بتعاطي الخدمة بالأجرة وقيام حاله بها الزم أبرائيل

مطلب

إن كان الصانع معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها فالقول له أى أنه لم يعمل متبرعا له الآخر

مطلب

تبيع الأجرة بالخذل المانع عن العمل

مطلب

أجرة المقتصل من التبارى باطلة

مطلب

عشر الأراضى التجارية على جهة الوقف دون المستأجر

مطلب

مما لو اقتضى لأرض الوقف وزرعها فللناظر أخذ الأرض وأجرة المثل

مطلب

لا يبيع ناظر الوقف على الاختيار من التبارى

مطلب
لأجرة الشئ المكة

سنتين والآن قام أحواه يكلفانه بلا وجه شرعي بأجرة شئ المكة بقدر حصة ما في المدة المزبورة فهل
لا يلزمه ذلك والزمع له (الجواب) نعم (سئـل) في متولى مصدر أجر قطعة منه
رجل لينفي فيها دار من غير ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون إيجاره المذكور غير واقع وموقفه الشرعي
ويهدم ما به (الجواب) نعم إيجاره المذكور غير واقع وموقفه الشرعي حيث لا ضرورة داعية
لذلك وما إذا كان هناك ضرورة بأن احتاج إلى العارة الضرورية وليس هناك ما يبره فقد اختلف فيه
فألقى صرح به في الخلاصة المجاوزية أفتى الخبر الملى عن الناطق حيث كان الناظر مصلحا لا يختص
منه الفساد والله يعلم الفساد من المصلح والذي مال إليه الطرسوسي في أنفع الوسائل عدم المجاوزة لئلا يأن
المجدا إذا قيل بأنه يؤجر منه قطعة للعاره يؤذى إلى تغيير عين الوقوف باعتبار تغير الأحوال إلى أهم من
الأول فإن كان مسجد اتهم فيه الصلاة فإذا أوجر بقي برضه أن يصير أمطلا أو يسكن الناس فكان
التغير إلى حالة أخرى من الجملة الأولى فالصرف في الأوقاف باعتبار الناظر لها باعتبار الأذى له
فيحتل للضرورة فالإيجار المذكور باطل فهدم ما به والله سبحانه أعلم (سئـل) فيما إذا كان
أجر يدفعه فتوافق مع عمره بأنه يشارفها معه وبذلك يفي القلاحة كذا أغارة من الحنطة نظير
مشاركة وليد كرامة لشارفة فزرع زيد بذر في أرضه وشارف عمر القلاحة معه بعض مدة فهل
يكون زرعه ب البذر وليس له روقه شئ وإما له أجر المثل مدة مشاركته (الجواب) نعم
(سئـل) في مستأجر فلاح من زيد يتنفع بهامدة الأجرة ثم حرثها بقره وعمله بدون إذن
من المؤجر ويريد المؤجر تسليم فلاحته منه بعد أن تنفع بهامدة الأجرة والمستأجر يتنفع من ذلك زاعما أنه
يستحق قيمته ثم المذكور فهل ترفع يد المستأجر عنها ولا عبرة بزعمه المذكور (الجواب) نعم
ترفع يده عنها وليس له مطالبة المؤجر بقيمة الحرث المذكور إذا لم يلقه للنافع والكراب وصف في الأرض
(سئـل) في رجل استأجر مزرعة تيار بمن تمار بهامدة معلومة بأجرة كذا وجوب حجة
شرعية والآن قام ناظر وقف يريد الدعوى عليه بأن حصة متجار يثق وقفه في غيبة المؤجر فأدعى
المستأجر الاستيلاء وبرهن عليه وهو غير معروف بالحيل فهل تتدفع المحصورة عنه (الجواب) نعم
(سئـل) في المؤجر إذا ما ع الدار المستأجرة ولم يصر المستأجر البيع وأراد أن يشتري آخره منه
قبل تمام مدة إجارته فهل ليس للشئ ذلك (الجواب) نعم (سئـل) فيما إذا مات
مستأجر مات وقف في أثناء المدة عن وورثة وانقضت الأجرة بموته فأجر الناظر المحافون من زيد
أجرة صحبة فقام الورثة يارضون زيداً عن أنهم أحق بالاستيلاء فهل يمتنعون من المعارضة ولا عبرة
بزعمهم (الجواب) نعم (سئـل) فيما إذا فزر بذر منه مزارعة لم يورع أن يزرعها
عمره بقره ونفسه والبذر بينهما فصار حاكم البذر وليس للعامل على رب الأرض أجر لشرائه فهدم وعلى
المزارعة فأدعى المزارع بينهما على حاكم البذر وليس للعامل على رب الأرض أجر لشرائه فهدم وعلى
العامل أجر مثل نصف الأرض لصاحبها الفساد المذكور في التنوير (سئـل) فيما إذا أجرة ناظر
وقف أهل أرض الوقف من زيد مدة معلومة طويلاً بأجرة معلومة لدى حاكم شافعي ثبت عليه حين
الدق أن الأجرة أجرة المثل ثبوتاً شرعياً بالينة الشرعية وحكم بعض الأجرة وعدم انفاسها بازاء
مراقبة الحكم المذكور المستوفى شرائطه الشرعية ومضى بعض المدة وزعم الناظر أن رجلاً زاد في الأجرة
وأن له فسخ الأجرة بازاء فهدم له ذلك (الجواب) نعم أتولى قدمنه أنه إذا زاد أجر
المثل في أثناء المدة فلتعي به أن لا تولى فسخها وإن مشى في الأساق والمخاتبة على خلافه فقد صحها وهذا
القول بلفظ الفتوى كذا كرأوا بلفظ الأصح ولفظ المختار فكان هو العقد وبه أفتى الخبر الملى بقي هنائي

مطلب
أجر قطعة من المسجد بلا
ضرورة لا يصح ذلك

مطلب
شارفه في القلاحة على أن
يزرع له كذا الشئ للشارف
من الزرع بل له أجر المثل
مدة المشاركة

مطلب
الكراب وصف في الأرض
لا قيمة له

مطلب
المستأجر ليس بمنع من يدعى
حقاً

مطلب
ليس للشئ أنواع المستأجر
قبل تمام المدة

مطلب
إذا مات المستأجر ليس وورثته
أحق بالاستيلاء

مطلب
دفع أرضه مع نصف البذر
مزارعة فالتحارج بينهما ولا أجر
له لهن في المشترك

مطلب
فيما إذا حكم شافعي بجهة
الأجرة وعدم انفاسها
بزيادة الأجرة

وهو انه اذا زادت اجرة المثل في اثنا مائة فحكم شافعي بدم الفسخ حكما صحيحا بان كان بعد المرافعة والدعوى الترضية في خصوص حادثة الزيادة فلا كلام في انه ليس للقاضي الحق بحكمه اما لو كانت المرافعة وقت التقصيد المدة الطويلة بان ادعى التولى من الافساد الاجارة للذة الطويلة فحكم شافعي بصحتها وحكم اضافي ذلك الوقت بأنها لا تنفع بزيادة الاجرة في المستقبل فلنفي حقن حكمه كالو حكم بدم فسخها بالموت قبل موت المستأجر اذ لا يسمى ذلك حكما اذ لا يفسد الاجارة فلهذا الدعوى والمرافعة في الحادثة التي يجري فيها الحكم كان تزيد الاجرة في اثنا مائة او يموت المستأجر فيدعى التولى الفسخ ويحبب المستأجر او ورثته بدمه وبترافقان عند قاض شافعي فيحكم بدم الفسخ مستوفيا شرائطه فيمنع ذلك لا يكون للمنفى تحقته والحكم بالفسخ بل عليه تنفيذ حكم الاول كما لو اوفى المحكم بالموجب اي بان يحكم الشافعي مثابة الاجارة ويحول حكمه بموجب العقد وكان من موجهه عنده عدم الفسخ بالموت لا يكون قوله حكمه بموجب حكم بدم الفسخ ومن اراد تصديق المسألة فلينفي في الحجج العبر التي من كتاب القضاء (سئل) في مؤذّب اطفال نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفع له رجل اولاده الثلاثة القاصرين ليعلمهم القرآن العظيم ولم يدر كرا الاجرة ولا مدة تعليمهم ثم خرجوا من عنده ولم يدفع له اليوم اجرة ولا المحلوى الرسومة عند ختم بعض السووي بريد المؤذّب مطالب بالاجرة باجرة مثل قطعه وبالمحلوى المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم في التنوير والمنع وغيرهما وقال صدر الشريعة المحلوى بفتح الحاء غير النجدة هدية تهدي الى العطين على رؤس بعض السورنم الترتان سميت بها لان الماد تاهدا للملوى وهي لغة يستعملها اهل ما وراء النهر (سئل) في ارض جارية في وقف اهل زرعها رجل فموسع سنين واستقل زرعه وذلك بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي وليس له فيها مشقة ولا علاقة بطريق شرعي ويريدنا طر الوقت رفع يد رجل عنها ومطالبته باجرة مثلها في المدة المذكورة وضطلعها وبيعها باجر المثل ثمجة الوقت وفي ذلك مصلحة ثمجة الوقت فهل يسوغ لنا طر ذلك (الجواب) نعم له ذلك حيث لم يكن للزراع فيها مشقة كان له مشقة قطعه اجرة المثل لا غير لا ترفع بدعائها (سئل) فيما اذا كان زيد وعمر ومثمة في ارض جارية في وقف عليها اسم من الفئ يؤخذ من زراعتها كما يؤخذ من الاراضي والقرى في فواحيها اجرة نصف الارض المزروعة من عمر والمرفوع مدة سنة باجرة معلومة للزراعة والاستغلال فزرعها عمره ويذره ويقوم به زيدان ياخذ نصف المحار من الزرع ويدفع لعمر ومثمة نصف بذرده فهل ليس له ذلك والزرع لعمر الذي زرعه وعليه ثمجة الوقت حصه من القسم المحاصل من الزرع (الجواب) نعم اقول عني ان على الزراع القسم الموهوب في تلك الارض وهو المثل من جميع الزرع الذي زرعه حيث كان ذلك قدر اجرة المثل وانما لم يبيع ايجار زيد لانه غير مستأجر للارض من جهة الوقت ومثمة المسكة الذي يستحقه لا يبيع ايجار لانه عبارة عن الكراب وهو وصف في الارض تابع لها لا قيمة له كالمز (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمر وعمر ايجار له عليه جلا معلوم القدر الى مكان معين في اثنا الطريق عي ايجار وعمر عن المنفى ولم يمسكه البير اصلا فذهب وترك ايجار وضعه فهل لا ضمان على المستأجر (الجواب) نعم استأجر جارا الى بني فني فتركه فضاغ عمر فمولى ولو كان صاحب ايجار مع ايجار ولم يكن صاحب المتاع معه فرض ايجار الطريق تركه ايجار والمتاع ذهب لا ضمان لان فيه ضرورة وعذرا ايجار ادعى او عمر عن المنفى فضاغ المستأجر واخذته وله في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحكم حتى يأمر بيمه لا ضمان عليه لافي ايجار لافئ عنه وان كان في موضع يقدر على ذلك ويستطيع امساكه وردت اعني فهو ضامن لقيمة عماديه من اجارة الدواب (سئل)

مطلب

مؤذّب الاطفال له اجر مثله
والمحلوى الرسومة

مطلب

زرع ارض الوقف سنين وليس
له مشقة ترفع بدعائها

مطلب

لها مشقة في ارض
وقف فاجر احدهما نصف
الارض من الآخر لم يبيع
والزرع زراعه وعطاه التمس
بجهة الوقف

مطلب

اذ عجز ايجار عن المنفى فتركه
المستأجر لا يضمن

مطلب

عجز ايجار فتركه ما له كالمع
انتاع لا يضمن

مطلب

عجز ايجار فضاغ المستأجر
وضاع الفئ انت

في المستاجر إذا ساق الدابة سوفاشد بغير معاد وعنف في السرحى هلكت بغير إذن صاحبها ولا وجه شرعي فهل ضمن قيمتها * (الجواب) * نعم قال في الفتاوى العتبية فإن عنف في السرحى ضمن إجماعاً ومثله في التنازعانية والمعادية وتناوى مؤيد زاده * (سئل) * في مستأجر بيت من دار عمل فيه طوايا السقفة وكسيتين وقرنين من الزجاج ومصابي حاشية كل ذلك من مال نفسه بلا إذن المجرى فإذا خرج فهل له قطع ما عهده حيث لا يضر قلمه * (الجواب) * نعم وفي خبر يد البرهان وإذا جص المستاجر الدار وفرشها بالاجر وركب فيها باباً أو غلقاً أو جعل معماراً في بابها وأقربه بالاجر وأراد المستاجر قلمه وذلك لا يضر قلمه وما يضر قلمه بالدار ليس له قلمه ولكن ضمن له رب الدار قيمة ذلك وتعتبر قيمته يوم يخصصان عماديه من أحكام العارية في ملك الغير * (سئل) * في يتم استعماله رجل من أقربائه في أعمال شتى بلا حارة ولا إذن قاض وكان ما يسطيه من الكسوة والكفاية دون أجر مثله بنين فاحش ثم بلغ رشيداً وطلب من الرجل نكلمة لاجرة مثله فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كافي التزانية في نوع المتفرقات من الاجارة وبثله أنفى الخبر الرعلى * (سئل) * في دار مشتركة بطريق الملك بين زبد عمر و نصفين فمز يد فيها عمارة ما دون عمر ووافق فيها مبلغاً ثم اختلفا فقال زبد أغت كذا وقال عمرو كذا دون ما ذاعوا به يد فكيف المحكم * (الجواب) * يرجع ذلك لاهل الصنعة فإن جمعهم على قول واحد فالتول له وإن كان الحضي معه والبعض مع الآخر فعلى زيد البينة لا نهادهوى وانكاره فبتر فيها ما يتعرف الدعوى والاثبات كافي التزانية والفتاوى الخيرية من الاجارة لمجان ركب في الطاحونة هجر من ماله وحيداً وشياً آخره نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بأمر صاحب الطاحونة ليرجع عليه كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وإن فعل بغير أمره فإن أمكن دفعه من غير ضرر برقمه وإن كان تركها لا يمكن دفعه لا يضره كان لصاحب الطاحونة أن يدفع اليه قيمته ويمنعه من الرفع فإن أحدث المستاجر في المستأجرة وأغراساً ثم اقتضت مدة الاجارة كان للأجران بأمر ما رفع قلت قيمته أو كرت وإن شاء منعه من الرفع وأعطاه القيمة إذا لم يكن أمره أن يفعل ذلك ليرجع عليه خاتمة من فصل ما تقتضيه به الاجارة ومثله في التزانية من نوع آخر في استئجار المستغل ثم ذكر في آخره استأجر طاحونة اجارة طو بول ثم أجره من غيره وأذن له بالعمارة وأنفق أن يعلم أنه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وإن لم يسلطه ماله كالميرجع وهو المختار * (سئل) * في رجل سكن مع زوجته في دار وقف مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يكون أجر مثلهما على الزوج * (الجواب) * نعم كافي التزانية والعلاقى من النقطة وفي الجواهر الزايدة من الاجارة سكن رجل دار الوقف بأهله وأولاده وخدمه فأجر المثل عليه اه * (سئل) * في مستأجر جارية ليعمل عليه غناباً من قرية كذا إلى بلدة كذا فذهب بالجار إلى بلدة أخرى أبعد من الأولى ومن غير طر يقها وقع الجمار في الطريق تحت الحمل وعطب فهل ضمن قيمته لصاحبه * (الجواب) * نعم ذكر في عار يشرح الجواهر أن في كل موضع ضمن في الاعارة ضمن في الاجارة ولا يمس الاجرة في كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجرة عمادية وذكر في شرح الطحاوي العارية كان مستقيدة مكان فجار ذلك المكان ضمن ولا يبرأ ما يورد ذكر الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب إلى ذلك المكان ولكن إلى مكان آخر أقصر منه أو أطول ضمن وكذلك لو أمسكها في بيته ولم يذهب بها إلى ذلك المكان الذي استأجرها له ضمن والملك الغناب عتقوه كذا اه في الاجارة عمادية في ضمان المستعير وقام المسائل فيها * (سئل) * في حمار من معدن للاستغلال بين زيد وعمرو نصفين أجر زيد واحداً مناهما مناهما من يكون أجره من الدراهم في اجرة المثل وقبضها وطلب شريكه نصيبه منها فهل له ذلك * (الجواب)

مطل
إذا عنف في الميرحى هلكت
الدابة ضمن قيمتها

مطل
فيما إذا عمر المستاجر لا إذن
أنؤجر

مطل
يقيم استعماله رجل من أقاربه
مطل

اختلاف في القدر المصروف على
العارة يرجع إلى أهل الصنعة

مطل
ركب جراً في الطاحونة
المستأجرة

مطل
بنى المستاجر وأغرس
مطل

استأجر طاحونة ثم أجره من
غيره وأذن له بالعمارة الخ

مطل
سكن مع زوجته في دار الوقف
فلا اجرة عليه

مطل
جاز بالباب الموضع المشروط
ضمن

مطل
ذهب إلى مكان آخر ولو أقصر
أو أمسكها في بيته ضمن

مطل
أجر أحدهما الجمار والمعدن
للاستغلال فلتريكه أخذ
اجرة حصته

نعم لان نفس تصرفي احدا الشريكين بدون اذن الا تتو غصب وفي شر كفة الملك كل من شركاء
 الملك اجنبي في مال صاحبه لعدم تعهدها الوكالة كما في التنوير وغيره والغاصب اذا اجر ما مناصه
 معنوية من مال وقف او يتم او معد للاستقلال فعلى المستاجر المسمى بالاجر التل ولا يلزم الغاصب اجر
 التل انما يرد ما قبضه كذا في الاشياء من التصب قال العلامة المحمدي هذا على قول المتقدمين اما على
 ما اختاره المتأخرون من تعهدها متافع الوقف ومال اليتيم والمعد للاستقلال بالغصب فينبغي ان ما قبضه
 الغاصب من الاجرة اذا كان أقل من اجر التل ان يكمل الغاصب اجر التل وان كان ما قبضه زائدا ردة
 ايضا لعدم طيبه له واما على قول من لا يرى تعهدها اجر التل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا ردة
 الا ما قبضه لعدم طيبه الخ ومثله في حاشية يرى فراجها ولا شك ان على قول المتأخرين الفتوى كما في
 الشرح * (سئل) * في مستاجر الدابة ليركبها الى مكان كذا اذ اركبها ثم امسكها ثم ضاع الى
 صاحبها اجنبي بالاذنه وضاعت في الطريق فهل يضمن قيمتها لصاحبها * (الجواب) * نعم
 وان رد المستاجر الدابة مع عبده او اجره مشاهرة او مع عبد غيره او اجره يرى بخلاف الاجنبي بان
 كانت العارية موقوفة فبقت مدتها ثم تباعها مع الاجنبي والا فالمستجير يملك الايداع عن الاجنبي بتويعه
 العارية ومثله في شرح الملتقى وشرح التنوير والمخ وفتاوى مؤيد زاده واغا السنه دنا على المستجير لما
 في العارية كذا في شرح عارية الطحاوي ان في كل موضع ضمن في الاعارة ضمن في الاجارة ولا يجب
 الاجور في كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر اه امسك المستاجر بعد
 مضي المدة وتر كذا في دار غيره ضمن اذ اذ دخله لار بعد المدة فيخرج بالتل وكذا تركه في دار غيره وغيبته
 عنه تصيب فتاوى مؤيد اقول وفيه كلام منذ ذكره قريبا * (سئل) * في رجل استاجر بجا
 من صاحبه ماجة مملوكة ليركبها في البلدة كذا فقام في الطريق ومقوده في يده قطعته انسان واخذ
 البهم فهل لا ضمان على الرجل * (الجواب) * نعم وضمنها المستجير بين يديه ونام فاعدا يراي اولوام
 مضطجها ضمن في الخضر والافلاصولين من انواع الضمانات من العارية الموقوفة وقد علم عامر انضاع
 شرح الطحاوي ان حكم الاجارة والاعارة واحد * (سئل) * في كمال متقن محرقته اهل لها امرته
 امرأة بعد اذ عينا الرعدة وكملها فصب الدروزي عينا ولم يخط فزعت انه ذهب ضومها وانه ضمن فهل
 حث كان الامر كذا ولا ضمان عليه * (الجواب) * نعم الكمال انما يضمن الدروزي عن رجل
 فذهب ضومها لا يضمن كالتحان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس بأهل وهذا من حرق فعله وقال
 رجلان هو اهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي ضمانات
 مجموع التوازل لوقال رجل لكمال داو بشرط ان لا يذهب المرفق ذهب لا يضمن من اجارات المخلصة
 في الحجام صور المسائل من فصل الضمانات وفي البرازية من الاجارة من فرغ في الحجام والبراز غصب الكمال
 الدروزي عن ردة فذهب ضومها لا يضمن كالتحان الا اذا غلط فان قال رجلان انه اهل ورجلان انه
 ليس بأهل وهذا غلط لا يضمن وان صوته رجل وخطاه رجلان فالتخطي صائب ويضمن اه (سئل) *
 في مستاجر دابة جئت به ونفرت قهرا عليه بلا تعذره ولا تقصير ولم يقدر على ردّها وضاعت فهل لا ضمان
 عليه * (الجواب) * نعم ولو كان يسلي في الصحراء قتل عن الدابة فامسكها فانقلت من يده فلا
 ضمان لانه لم يضيها عمدا من ضمان المستجير وكل موضع ضمن في الاعارة يضمن في الاجارة كما مرّنا
 * (سئل) * فيما اذا استأجر يد من عمرو بهيمة ليصنعها من مدينة كذا الى قرية في يومه واليوم
 الذي بعده ذاهبا وجائيا ثم ردها الى المكان الذي قضاه فيه فصنعها وذهب بها الى قرية بعيد من قرته
 وامسكها بعد اليوم الثاني الذي كور اياها ولم يردّها حتى ينظروا ويرجعوا لمات من الجراحة فهل يضمن

مطلب

اذ اجر الغاصب ما مناصه

مفعولة

مطلب

في كل موضع يضمن

في الاعارة ضمن في الاجارة

مطلب

امسكها بعد مضي المدة

مطلب

نام مستاجر الدابة ففرقت

مطلب

الكمال انما يضمن الدروزي

في العين

مطلب

في مستاجر جئت به الدابة

وضاعت لا يضمن

قيمتها **» (الجواب)** ذكر في القبر يد الرهاني ليس على المستأجر الدابة المستأجرة على المالك وعلى الذي أجران ينض من منزل المستأجر أن أمسكها وعلكت لم يضمنها وليس هذا كالعارية فان استأجره من موضع الى الموضع وأجراها وجامها على المستأجر أن ياتي بها ذلك الموضع الذي قبض فيه فان أمسكها في بيته ضمن ولولا قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع وأرجع الى منزلي فليس على المستأجر أن يرد على المنزل المؤجر هذه الجملة في القبر يد بمعدية من أنواع الضمانات في رد المستأجر ومثله في الفصولين أقول وفي جامع الفصولين أصار امرأ الى اجناس الناطقي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل ما جعله مؤنة كرحي اليد فعمل المؤجر رد على المستأجر وما لاجل له كتاب ودابة فعلى المستأجر رد ثم رز لا يجب على المستأجر رد بعد المدة بل عليه رفع اليد فقط وحكى عن الرأزي يجب على المستأجر رد وهو أحد قولي الثاني لانه عقد قمديه المتعة بيد فلا يجب على العاقد ردّه بدفعه الدخ اه ومقتضى هذا أن في المسألة خلافاً وان المعقدان الرد على المؤجر في الكل ترجيح هذا القول بالاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين عن عدة كتب ما يؤيده وحيث كان الرد على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالأمساك لا يطلب وعلى هذا فإذا ذكر عن الخبر يد من قوله وليس هذا كالعارية يخالف ما مر قبله من صحة عن شرح الطحاوي من أن كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة وما لا فلا لأن ما يحمل ما في شرح الطحاوي على القول الآخر المذكور في الاجناس أو يحمل على الاعارة المطلقة أما القعدة فقد مر في الفصولين في ضمان المستجير بأن العار به لوم مؤنة فأمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد ضمن وان لم يستطعها بعد الوقت هو المستأجر وسواء توفقت نصاً أو دلالة حتى أن من استأجر قدوم الكسر حصفاً فأمسكها ضمن اه وقال قبله ولو تلفت أى العار به بعد مضيا ضمن في قولهم إذا أمسكها بعد المضى بلا إذن صار غاصبا بخلاف المستأجر بدفعه مضى المدة اذ مؤنة الرد في الاجارة على المالك فم يوجد من المستأجر منع بصيرته غاصبا اه **» (مسئله)** في مستأجر دابة ليعمل عليها مقدار معلوم من الزرع فعمل أكثر منه وهي لا تنطبق فطبت بذلك فهل يلزم المستأجر جميع قيمتها **» (الجواب)** نعم كافي التنوير من باب ما يجوز اجارته وما لا يجوز **» (مسئله)** فممن استأجر رأس جدر وقت من فاطره ليضع عليها جذوا عمدة طوبى له معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شافعي حكم بصحتها بواجبها الشرعية وكتب به بجهة أفتى مفتي مذهبه بصحتها والعمل بمضمونها فهل عمل بمضمونها يدينه شرعا **» (الجواب)** نعم استأجر علو منزل ليني عليه لم يضمن في قول أبي حنيفة ويضمن في قولهما من الشافعي من قال موضع المسألة إذا كان الدور رجل والسفل رجل آخر فأجر صاحب العلو من رجل ليني طبه وتكون هذه المسألة فرع مسألة أخرى ان صاحب العلو إذا أراد أن يحدث في العلو شأناً قال أبو حنيفة ليس له ذلك أمراً بالسفل أو يضر فإذا لم يملك صاحب العلو أحداث البناء بنفسه لم يملك التعليل بالاجارة حتى لو كان الدور السفل لوحدها فانه يضمن هذه الاجارة عنهم جميعاً ومنهم من قال لا بل المسألة على الخلاف وان كان الدور العلو والسفل لوحدها محط برهاني في الخامس من الاجارة **» (مسئله)** فيما إذا استأجر يدعهما ليقضه في طريق الحج من مكة المكرمة الى دمشق باجرة معلومة من الدارم شرط تعجيلها في القعدة وقضها اجارة صحيحة ثم خدمه في بعض الطريق ولم يستخدمه في بعضه مع عدم المانع من جهة الآخر فهل يجب الاجارة فكل المستأجر من الانتفاع **» (الجواب)** نعم **» (مسئله)** في رجل استأجر من زيد دابة ليعمل له جارية الصغيرة من مكة المكرمة الى دمشق وجعل له على ذلك اجرة تشاءه يدينه ما اراد بها فتركها حتى وصل الى دمشق ويريد بدفعها اليه بدراهم زائدة على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك **» (الجواب)** نعم قال في البحر ولو كانت ثياباً أو عروضا فالشرط فيه بيان التدوير لاجل والصفة انى قال وهذا كله

مطلب

لو استأجر مؤنفاً ومضى الوقت هل الرد على المؤجر والمستأجر

قوله ذكر في القبر يد الخ

لم يستفد من هذا الجواب

الحكم في الحادثة والحكم فيها

الضمان حيث جاوز المثل

المستأجر اليه اه **» (مسئله)**

مبحث مهم فيما اذا أمسك

المستأجر الدابة بعد المدة

ولم يردّها

مطلب

يضمن اذا عطلت بصميلها

ما لا تنطبق

مطلب

استأجر رأس جدر مدة طويلة

لدى شافعي

مطلب

استأجر علو منزل ليني عليه

مطلب

يجب الاجر بتمكن المستأجر من

الانتفاع

مطلب

لو جعل الاجر نوباً مشار اليه

أذا لم ير إليها فان اشار فهي كاهنة ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل (سئل) في رجل
اشترى غنات بستان بارزة ثم قال لا تخرا عمل معي ولك نصف ربح القرة فهل فيها فهل تكون اجارة
فاسدة وله اجر مثل عمله (الجواب) نعم ولو قال اعلم معي في كرمي هذه السنة حتى ازوجك بنتي فهل
فلم يزوجهما منه ففي وجوب الاجر خلاف والاشبه الوجوب وكذا اختلف فيما لو عمل لاشترط ولكن علم
انه ما عمل الا لعملي التزوج وعلى هذا لو قال رجل اعلم معي حتى افعل في حقل كذا فاني جامع
الفتاوى من الاجارة اقول ظاهره انه لو تزوجه بنته لم يستحق اجرة مع ان الاجارة فاسدة لمجهل المسمى
او عدمه فينبغي لزوم اجر المثل بالتام ما لم يخلط لانه اذا تزوجه انما يزوجه بالمهر فلم يحصل في مقابلة عمله
شيء يصلح بدلا وقد منع من الاشياء وغيره لانه لو قال اجر بك داري بغير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية أي
فيجب اجرة المثل والا كانت عارية لا اجارة اذا اجارة لا بد لها من بدل لانها بيع المتاع ولذا لو استقرض
دراهم واسكن المقرض في داره بلا اجرة له اجرة المثل لانه اجارة بمعنى كما قد مضى فاذا لم يجر المثل مع
التصريح بعدم الاجرة يكون لزومه مع عدم التصريح بالاولى كافي مسألتنا ويمكن ان يجاب بان قوله فلم
يزوجهما منه الخ ليس احترازا عما لو تزوجه بل حكمهما واحدا ونما قيد بعدم تزوجه لانه اذا تزوجه بنته
لا يطلب الاجر في العادة منه اجرة اولاه يزوجها بنته باجرة عمله ولا يأخذ منه مهر غير هذا ما ظهر
فتأمله بايمان النظر (سئل) في اباريق فهو من نحاس مشترك بين زيد وعمر ومناصفة استعملها
زيد بمدة في غيبة شريكه عمرو ويريد عمرو ان يطلب اجرة مثل حصته منها فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم ليس له ذلك ولو كانت الاباريق ممتدة للاستئصال لقوله في التنوير الا في المحدث
للاستئصال اذا سكنه بتأويل ملك او عقد اهـ فهاضما بتأويل ملك كما اوضحه في العارية والفصولين
(سئل) في رجل به دافق ظهر ما تقى مع طبخ على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب له مدة
وداواه ويريد الطبيب اجرة مثله وما انفق في غن الاودية فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسألة
في الخبر بمن الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو دارا ولم يرهاه ازارها لم يتجبه ويريد
زيد دفع الاجارة اختيارا روية فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي الكثرة والتنوير بمن دفع الاجارة
وعبارة التنوير تفصح بتفسير شرط روية له وتوضيحه في الدرر (سئل) في راعي يقرأ جبر
شتركة بعت القرمع ابنه الصغير ومضيه آرا جني عنه وهما لا يقدران على الحفظ أصلا فقدت وهلك
واحدة من القرمع فهل يكون هذا نصيبا فيضمن الراعي (الجواب) نعم ذكروا في الذخيرة والراعي
ان يبعث الاغنام على يد غلامه أو أجبره أو وولده الكبير الذي في عياله لان ازمن الحفظ وله ان يحفظ
بذمن في عياله فكان له الرذ بذمن في عياله كالودع فاذا هلك في حالة الرذ فان كان الراعي اجيرا
مشتركا فلا ضمان عليه عند أي حبة فقدت عندهما ان هلك بأمر يمكن التفرقة بضمن كالرذ بنفسه
وهلك في يده في حالة الرذ وان كان راعي اجيرا فلا ضمان عليه على كل حال كالرذ بنفسه وهلك في
يده في حالة الرذ وشرط ان يكون الراذ كبيرا يقدري على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يتدبر على الحفظ
يكون هذا نصيبا والاجر بضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط ان يكون في عياله لانه اذا لم يكن في عياله
كان الرذ يبدو يبدأ جني سواء وليس له الرذ يبدأ جني فكذا يضمن ليس في عياله عمدا بمن ضمان
الراعي ومثله في الفصولين (سئل) فيما اذا فز يد له ورجلا ليعمله له من دمشق الى قرية كذا
باجرة معلومة عين له الرقة فذهب عمرو وحده والطريق مخوف لا يسلكه الناس الا بالارقة ففي اثبات
الطريق نوح عليه قطاعة وأخذوا الجمل منه فهل يضمن عمرو والجمل (الجواب) نعم قال في
العادية فان عين الرقة فذهب بغير الرقة ان كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالارقة فضمن

مطلب

اعمل معي في كرمي حتى

ازوجك بنتي

مطلب

اعمل معي حتى افعل في حقل

كذا

مطلب

استعمل اباريق فهو في غيبة

شريكه لا اجرة عليه ولو ممتدة

للاستئصال

مطلب

للطبيب اجرة مثله وما انفقته

في غن الاودية

مطلب

تفصح الاجارة بتفسير شرط او

رؤية

مطلب للراعي ان يبعث مع

غلامه أو وولده الكبير الذي

في عياله أو أجبره

مطلب

لا يضمن الاجير المشترك عنده

مطلب

لو بعث مع صغير لا يقدر على

الحفظ أو اجنسي أو ولده

الكبير الذي ليس في عياله

ضمن

مطلب

اذا عين للكارى الرقة

فذهب بالارقة والطريق

مخوف يضمن

وان لم يكن محظواً بسلوكه كل واحد غير الزفة لا يضمن اه ومثله في جامع الفصولين » (سئل) ه
 فيما اذا نفع في بدلي عمرو المسكاري ائمة ليحمله الى مكان معلوم باجرة كذا من الدرهم فانه يحرم
 أن في الطريق لموصاف بلفت وسارق الطريق حتى أخذت الموصى الائمة والمحال ان الناس
 لا يسلكون هذا الطريق مع هذا المخبر فهل حبس المحال ما ذكر ضمن » (الجواب) ه نعم استأجر
 حارساً ليذهب اليه في موضع معلوم فانه يحرم أن في الطريق لموصاف بلفت الى ذلك ذهب واخذ
 الموصى ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا المخبر بدواهم وأموالهم فلا ضمان والا فهو
 ضامن لانه في الفصل الاول ليس بمضيق وفي الفصل الثاني مضيق مجازية من الفصل ٣٣ في انواع
 الضمانات في اجارة الدواب ومثله في الفصولين » (سئل) ه فيما اذا نفع في بدلي عمرو القروي دواب له
 ليرعاها في محل الرعي ويحفظها على العناد بنفسه باجرة معلومة فمعا حادثة ثم تركها رعي وحدها من
 غير حافظ حتى ضاع منها اثنان بتفريطه وتقصيره فهل يضمن قيمتهما » (الجواب) نعم قال في فصول
 العمداء وفي حصره القروي لا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في بدله وامات في عمله معناه اذا
 لم يكن متدياً بخلاف الاجير المشترك فانه يضمن اذا حصل الملاك فله وفي التعبير بالبرهان في الاجير
 الخاص لا يضمن الا بالتدري مخ والتدري هو الذي يغفل بالوديعة ما لا يرضى به المودع عناية اه من
 الاقروى » (سئل) ه فيما اذا استأجر بدمن فاطر وقف ارض بستان الوقف بصدقا ساقا الناظر
 على الاشجار في مدة الاجارة وبساقا مصعيت ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل
 ظهور الثمر وقصد فاهل تنفيع الاجارة تبطل المساقاة » (الجواب) ه نعم » (سئل) ه فيما
 اذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقل واراد المؤجر ان يسوق شرب الارض الى ارض اخرى ليس لها شرب
 من ذلك التبريدون اذن من قيمة الشراك في التبريد هل يترك الزرع في الارض باجر المثل الى ان يدرك
 وليس له انراج الشرب الى غيرها والشرب في الاجارة يسع للارض من كل وجه » (الجواب) ه نعم
 يترك الزرع في الارض باجر المثل الى ان يدرك لانه نها بمعلومة فمكن رعاية المباحين اذا انقضت
 مدة الاجارة كما صرح به في البصر والمخ والاشام وغيرها والشرب في الاجارة يسع للارض من كل وجه
 لان الاستفاعة للارض لا يتم بدونه فلم يجز اجرة الشرب مع ارض اخرى كافي البراز يضمن الثالث في كتاب
 الشرب وفي شرح الملتقى للمصطفى من باب ما يدخل في البيع تبعا ولا يدخل الشرب والطريق في بيع
 الارض والدار الا بالذ كرا المحقوق ويدخلان في الاجارة والزم والوقف والقسمه كافي القنح اه وفي
 الهداية في فصل الدعوى في الشرب وليس لاحد التبرك في النهر الخاص ان يسوق شربه الى ارض له
 اخرى ليس لها في ذلك شرب لانه اذا تقدم العهد يستدل به انه حقه اه ومثله في المتون » (سئل) ه
 في بيت موقوف سكنه زيد بلا عقد اجارة شرعي مدة بل كان على اجرة كل شهر فيه بمصاه لساظر
 الوقف اجرو الناظر من عمرو بزيادة معتبرة مدة سنة ابتداء واغرة محرم سنة كذا ابتداءه ذى الحجة
 الذي كان زيد دفع اجرة به بالتعاطي للناظر وبزعمه زيد انه احق بقبول الزيادة المزورة فهل لا عبرة
 بزعمه » (الجواب) ه نعم حيث لم يكن مستأجراً تلك المدة المزورة فقول صرح في الدر المختار في اواخر
 باب الفسخ يجوز الاجارة بالتعاطي وفي الاشياء المسكوت في الاجارة رضى وقبول وقامه فبما اعتناه
 عليه فقول المؤلف حيث لم يكن مستأجراً تلك المدة فيه نظر الا ان مراد المدة الثانية التي أجراها الناظر من
 عمرو وعله فهو مرجح في أن الاجارة الثانية مصححة وان كان المستأجر الاول احق وقد توقفت فيما مر
 في أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هل هو لازم بقضي عدم صحة الاجارة من غيره قبل العرض عليه
 او هو على سبيل الاولوية فلا يقتضي ذلك ولم أر التصريح به في كلامهم فراجع » (سئل) ه فيما

مطلب
 أخبر ان في الطريق لموصا

فلم يلفت وسار يضمن

مطلب
 الاجير الخاص لا يضمن الا
 بالتدري

مطلب
 مات المستأجر في أثناء المدة
 تنفيع الاجارة تبطل
 المساقاة

مطلب
 انقضت مدة الاجارة والزرع
 بقل يترك الزرع الى الادراك
 باجرة المثل

مطلب
 الشرب في الارض يسع
 الارض من كل وجه

مطلب
 ليس له سوق شربه الى ارض
 له اخرى

مطلب
 تنفع الاجارة بالتعاطي
 مطلب
 هل العرض على المستأجر
 الاول لازم

إذا استأجر بدابة فهو يحصل عليها كذا من المحطة إلى مكان كذا فيعمل عليها أكثر من ذلك حديثا
بدون إذن عمرو فطقت الدابة وماتت من ذلك ويرد عمرو أن يضمن قيمتها فهل له ذلك (الجواب)
نعم وإن استأجرها لعمل عليها حطة أو شمر أو وزن معلوم فيعمل عليها البنا وحدها بمثل ذلك الوزن
يضمن لأن المحدثين يكون أدق لشهر الدابة عمادية في رد المستأجر (سئل) في رجل
أحرق حصاد أرض مستأجرة بقرب حطة زيد بحال اضطراب الريح وسرت النار إلى المحطة وأحرقها
وكانت نار الريح وقت الحرق يذهب مثلها بمثل تلك النار إلى المحطة فهل يضمن مثلها زيد حيث لم يسطع
المثل بعد ثبوت ذلك شرعا (الجواب) نعم أحرق حصاد أرض مستأجرة أو مستأجرة فاحرق
شي من أرض غيره لم يضمن إن لم تضطرب الريح فلو كانت مضطربة ضمن لأنه يعلم أنها لا تستقر في أرضه
فمكون مباشر شرح التنوير للعلائي من شئ الإجارة (سئل) فيما إذا استأجر بدين عمرو
آلات لم يولد بيمينها بالمثل والطالب والدك لأجل العيب ما تقدمت معلومة فهل لا تصح الإجارة
(الجواب) نعم قال في البدائع ومنها أن تصح كون المنافع مباحة الاستيفاء فإن كانت مخطورة
الاستيفاء لم تجز الإجارة وقال في المتن بعد ذكره كسر آله الله ويصح بيع هذه الأشياء وما لا يضمن
ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذا لأشياء اعتد للصبي فمثل ثوبها
كالحجر والقوى على قولها كالكسرة الفساد فيما بين الناس اه والبيع والإجارة أخوان لأن الإجارة
يبيع المنافع أقول وفي متن التنوير لا تصح الإجارة لتسب التيسر والتمتع والنوح والملاهي اه أي
كأن أمير أو الطبل فإن كان الطبل لغير اللهو كطبل الغزاة والغرس والقافة يجوز كافي شرح الهداية للآتاني
(ممثل) في مستأجر بستان من التكامل عليه اتفقت مدة إجارته ومضى بعد مدة أخرى وهو واضع
يده على البستان من غير عقد إجارة ولا إذن من مؤجره لئلا يكره من تسليم البستان زاهما أن له فيه
قيمة وحرفا في بعضه ويكلف المؤجر بشره لقيمة بدون وجه شرعي والحال أن ذلك واقع في المدة الحالية
عن العقد والاذن وقد استوفى منفعة البستان فيها فهل يؤمر المستأجر بتسليم البستان للزجر ورفع قيمته
وعليه إخراج المثل في المدة التي استوفى منهاها ولا يصح للمؤجر على شراء القيمة (الجواب) نعم أقول
أطلق في لزوم المستأجر المثل عن المدة الحالية عن التقدير فيه تفصيل فإن كان البستان وقفا وليتم أو
أعده مالكة للاستغلال يلزم المستأجر جرمه عن المدة المذكورة والأفان تقاضاه المالك بالإجارة وإرساله
بعد التقاضي واستغله زعمه الإجارة أيضا والأغلا قال في الدر المختار في باب التصح وفي الحاشية استأجر دارا
أو حاما أو أرضا شهر أو سن شهرين هل يلزمه إخراج الشهر الثاني إن عدل الاستغلال نعم والألا به ففي
قلت فكذا الوصف وما لا يقيم وكذا التقاضاه المالك طال به بالاجر فمكن يلزمه الإجر بكنه بعده
(سئل) فيما إذا أجز بدخاونه المعلوم من عمر ومدة تسع سنين بإجرة قدرها عن كل سنة قرشان
ومضى بعض المدة فلم يزد بدخاونه لأربابها ثابته بالبيعة الشرعية ولا مال له غير المحافوت ويريد فسخ
الإجارة ليعملها فادعونه الثانية عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدر المختار وتصح
بعدم لزوم دين سواء كان ثابتا بيمين من الناس أو بيمين أي بينة أو أقرار أو محال أن لا مال له غيره أي
المستأجر لأنه يحمى به فينصرف إلا إذا كانت الإجرة المجهلة تستغرق قيمتها أشياء اه ومثله في المتن
وغيره (فروع) إذا قطع الأجر من اشتغال الضياع المستأجرة شجرة فلم يستأجر حق الفسخ إن كانت
الشجرة مقصودة ذخيرة من الفحل ١٤ في فسخ الإجارة بالعدر المستأجر إذا أخضعه المجابة الرتبة
على الدور والمجانب يرجع على الأجير كذا الأكافي في الأرض وعليه الفتوى المستأجر إذا هرق
الدار المستأجرة عمارات بأذن الأجير يرجع بما اتفق وإن لم يشرط الرجوع صريحا وحكذا القيم وفي

مطل

هل حديدا بدل المحطة

يضمن

مطل

أحرق حصاد أرض

فاحرق حطة زيد

مطل

لا تصح إجارة آله الله

مطل

فما إذا سكن المستأجر به

المدة ولم يطالبه المؤجر

مطل

للمؤجر بيع المحافوت إذا زعمه

دين ولا مال له غيره

مطل

إذا قطع المؤجر شجرة

مقصودة فلم يستأجر حق

الفسخ

مطل

المستأجر ألا كارا إذا أخذ

منها المجابة الرتبة يرجع

قوله التنوير لعل صوابه
التنوير تأمل اه محضه

مطلب

إذا غمر المستأجر بالاذن يرجع
بلا شرط الرجوع بخلاف
التنوير والبيعة فلا بد فيها
من شرط الرجوع أيضا

مطلب

قيم الوقف إذا غمر من ماله
فإن أشهد يرجع

مطلب

أجرة الأديب والمحتاج في
مال الصبي وأجرة القابلة
على من دعاهما

مطلب

إذا أجرة الوقف من له السكنى
أومن لم تصح توليته هل
الأجرة له أو للوقف

مطلب

غاب المستأجر ولم يسلم المقاح

مطلب

تقبلا جولة ولها قبل وبه

مطلب

إذا أقر المستأجر أن اسمه

عارية

مطلب

الأجارة بالتصادق تصح

مطلب

أجر بيتا ثم أجرة المأزلات

تصح

التنوير والبيعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لأن العارة لاصلاح ملكه وصيانة داره عن
الاختلال فرضي بالانفاق بخلاف التنوير والبيعة فانها للحاجة المستأجرة حتى لو طال له الأجر
إن تنورا واحدا من الأجرة يرسخ ولو طال إن تنورا لا يرجع وقم الوقف إذا انفق في عمارة الوقف من
ماله فإن أشهد أنه انفق لم يرجع فيه الرجوع والا فلا بخلاف الوصي إذا اشترى لليتيم أو قضى دين الميت
أو قذف وصية فإنه لا يكون متطوعا بشرط الرجوع أولا والوارث كالوصي كذلك في الفصول من السابع
أجرة الأديب والمحتاج في مال الصبي إن كان له مال والأقرب إليه وأجرة القابلة على من دعاهما من أحد
الزوجين ولا يصير الزوج على استيفاء القابلة لائها كالطيب ولا يصح أجر الطيب عليه قسمة سئل
العلامة المحامدوني فحين جعل له الواقف السكنى هل له أن يؤجر وإذا أجرة هل تكون الأجرة له أم للوقف
فأجاب عن له السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الأجارة لان العارية لا تجب
حقا لتسري له بمنزلة نصف أضافه بخلاف الأجارة فانها تجب حق للمستأجر وهو لم يشترطه هذا ما قالوه
وعلم منه أنه حيث لم يكن كذلك يكون غاصبا بآجارية وقد نصوا على أن الغاصب لو أجرة المصوب تكون
الأجرة له لكن لا تطب له فقال بعضهم تصدق بها وقال بعضهم يرتفع بها جهة الوقف وهذا نظير ما إذا
تولى الناظر ولم تصح توليته وأجرة تكون الأجرة له كما قدمناه اه وقد أفنى بذلك أيضا الشيخ اسماعيل
الحاملك المتقي وفي أجارة التنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المقاح إلى الأجر فله أن يتخذ له
مقاحا أو يورثه من غيره بغير إذن الحاكم جاز اه قال في العيارات من كتاب الدعوى وقد صارت
حادثة الفتوى مضى المدة وغاب المستأجر ورثت متاعه في الدار فأقنت بأن له أن يبيع الدار ويسكن
فيها وأما المتاع ففعل به في ناحية إلى أن يحضر صاحبها ولا يتوقف الفسخ على إذن القاضي أخذنا مما في
القصة اه ولو أن جدلين لأحدهما قبل والآخر ميراثا على أن يؤجر ذلك فما رزق الله تعالى
من الأجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة بحيط البرهان ويقسم الأجر بينهما على أجر مثل البطل
والبيرك على بيع العين يقسم الثمن على قيمة العين ولو قبلا جولة بأجر معلوم ولم يؤجر البطل والبيرك جلا
على البطل والبيرك الذين أضافا عقد الشركة لهما كان الأجر بينهما مقسم ولا يكون مضمونا على قدر
أجر مثلها بخلاف الأول فاضمان من الشركة الفاسدة إذا أقر المستأجر أن اسمه عارية لفلان في عقد
الأجارة ومصدقته القهر له في ذلك كان اعترافه بأنه الماقدور كليل عن التزله في ذلك وحيث علم أنه وكيل
فيقوق القدر من المطالبة بالأجرة وتوجه المحضومة بما في له من مباشر العقد وهذا هو العقد الذي عليه
التون والشروح من أن حقوق العقد في الأجارة ترجع للوكيل وإن صرح بعضهم بأن الوكيل بالأجارة
ليس له قبض الأجرة وصرحوا بأن الوكيل لو باع وغاب ليس للوكيل قبض الثمن كافي البصر من قسارى
الكازروني وفي فتاوى الشلبي سئل فحين استأجر حماما وقفا من ناظره مدة ثم قبل مضى
مدته استأجر جهات الوقف جميعها شخص آخر ومن جهة ذلك الحمام المذكورة ثم إن مستأجر الحمام
تصادق هو ومستأجر جميع جهات الوقف أن الحمام جارية في يصار من استأجر الجميع وحكم بالتصادق
حنفي فهل التصديق والحكم به مبطل لا يجار منه ثبت لا يجار من استأجر الجميع أم لا الجواب التصديق
الصادر من المستأجر الأول صحيح نفذت به الأجارة الثانية والحكم به صحيح أيضا والله تعالى أعلم وكتب
بسمه شيخ الاسلام المحبلى القول في ذلك على ما فقهى به سيدنا الشيخ وأضغ خطه أعلاه نفع الله تعالى
بعلومه حيث حكم حنفي بالتصادق المذكور والله تعالى أعلم قسارى الشلبي وقد أفنى الرشدي بجهة
الأجارة بالتصادق كما يؤخذ ذلك من جوابه ضمن سؤال مسطوري الكازروني من الأجارة فراجعه
أجرة داره ببيت من أجارة الدار جازت الأجارة فيما وراء البيت مجمع القسارى استأجر الحمامي

حلاقاً أو لا كالمق من دخل جامه أو يدلكه لم يميز لانه لا يقدر أن يشرع في العمل المقر عليه في الحال لمن استأجر حلاقاً أو ناساً للحلج أو النسيج ولا يقدر له ولا غزله لا يجوز وحكذا القز الذي يسحق بالقز لامة الناس إذا ما حاقته واستأجر ابرامته معاملة لم يقدر عند الطوت ويسحق القز أو النخاط هيأ كذاه لعمل الخياطة العامة والمخفاف ونحوهم إذا استأجروا ابرامته معاملة لهذه الاعمال لم يميز ما لم والأصل أن الاستئجار على عمل ليس عنده لا يجوز كالأبجوز بيع ما ليس عنده وقسمه في الحماوى الزاهدى • استأجر دابة لعمل عليها سطة من مكان إلى منزله إلى الليل فركبها في الرجوع فطبت لا يضمن استصاناً للعادة في الركوب فيكون هذا افتدالاً له وبه تأخذ ملحقاً • وإذا أكرت داراً سنة بما فيه درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار لك ترى أن فترتها اليوم والأفهى عليك كل يوم بدرهم يلزمه ويسقط أن يعمل مقدار ما يقل متاعه منها بآجرة مثلها ونحوه عن محمد ملقط • إلا إذا استأجره البالغ فصل الآن لا أجر له وإن استأجره الأب أو الأب له للخدمة لا يجوز فإن عمل الأب كان له الأجر في المأسنتين لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلماً أو ذمياً خاتية • استأجر امرأته للخدمة لا يجوز إلا أن تكون أمة الغير ولو استأجرها الزوج فخدمتها جاز في الظاهر وعن أبي عصمة أنه باطل بزيادة من نوع المتفرقات • أجر المالك ملكه ثم وقفه على الفقراء والمدرسة أو المسجد في المدة تنفع الأجرة لانه إلى المعرف أنفق فلا يتولى أن يدفعه إلى آخر أجرة وله أن يبيد عقد الأجرة مع الأول حاوى الزاهدى من فصل فيما تنفع به الأجرة

(كتاب الأكره)

• (سئل) • في رجل قرى ضرب زوجته وهو في قرنته ضرباً متلفاً حتى تبره من مؤثر صدقها المعلوم لما عليه فأبرأه لذلك ورضت بسبب الضرب المذكور فهل إذا تمت ذلك عليه لا يصح الإبراء المزور • (الجواب) • نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهت مهرها لم تصح الهبة أن قدر الزوج على الضرب ذكره في الكفرى مماثل شئ • (سئل) • في ذي شوكة أحضر زيدا وضربه ضرباً شديداً وهذمه بالقتل على أن يتر بانه كليل ابن أخيه محرم بما في قدره كذا بدقته لذي الشوكة وعلم زيد بدلالة الحال أنه لم يتر بذلك له بوقع به القتل وهو قادر على الإتيان فأقر زيد بذلك خوفاً من ذلك فهل إذا تمت ما ذكره لم يصح الإقرار • (الجواب) • نعم لأن الموضع التي تصح مع الأكره عشرين كما قلناه العلاني في شرح التنوير من الطلاق وهذه ليست منها وقال في كتاب الأكره فلو أكره بقتل أو ضرب شديد حتى ماع أو اشترى أو اقترأ أو رفع أو مضى له وتدفق يدم صفة الكفالة كره العلامة الشيخ عبد الرحيم اللطفي كما هو مطروق في فتاويه من كتاب الأكره فراجعها فإني ما هنا ما أتق به في إنشاء الكفالة وفي مسائلنا إقرار بالكفالة • (سئل) • في رجل خوف زوجته بالضرب وهو قادر على ذلك حتى وهت مؤثر مهرها منه فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة • (الجواب) • نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهت مهرها لم تصح الهبة أن قدر على الضرب تنوير من الأكره ومنها في الخاتية • (سئل) • فيما إذا قلدها أمتة وانتمت زيدا بها أو كرهته وهذمه بالحكم وبانحارهم بذلك إلا أن يقرها بمبلغ من الدراهم وعلم زيد أنه إن فعل ذلك أوتيت به ما عذته به لتدريتها له وإن لم يقرها بمبلغ من الدراهم وبوصل الأذية له يتولها فادفع لها بعض المبلغ خوفاً من ذلك وكتب لها الباقي أنها تستحقه بمذمة إقرارها كذا فهل يكون الإقرار بالزور غير صحيح ولو بدال الرجوع على خديعته لها • (الجواب) • نعم وتقل هذا المسألة في الخبر يعنى الأكره مفصلاً وكذا في غيرها • (سئل) •

مطلـ
استأجر الحماى حلاقاً ود

مطلـ
الأصل أن الاستئجار على
عمل في محل ليس عنده لا يجوز

مطلـ
استأجر دابة للتصميل فركبها
في الرجوع لا يضمن

مطلـ
قال للاستأجر بعد انقضاء المدة
فقرع الدار اليوم والأفهى في
كل يوم بدرهم يلزمه

مطلـ
استأجره البالغ لا أجر له
وبالعكس له الأجر

مطلـ
أجر ملكه ثم وقفه تنفع
الأجرة
(كتاب الاكراه)

مطلـ
أكره زوجته بالضرب حتى
تبره من مهرها لم تصح الهبة

مطلـ
أقر بالكفالة مكرها لم يصح
لا تصح الكفالة بالأكره

مطلـ
خوف زوجته بالضرب حتى
وهت مهرها لم تصح الهبة

مطلـ
انتمت بصفة وخوفته
بالحكم حتى يقرها
بكذا فهو باطل

فما إذا كان لا يملك من الدراهم بذة جاعة معلومين بموجب مستندات بيده ويسته شرعية فأمره
 حاكم سياسة ذو شوكة بأن يرثهم من المبلغ وأخذ مستنداتهم بالقهر والغلظة بسد ما هدم المحبس والوضع
 في الزخيرة المحمدية وغير ذلك مما وجب عما عدم الرضى وهو قادر على ذلك وعلم زبده لا أن يحال له بفعل
 ذلك إلا أن يرثهم فهل إذا ثبت ما ذكر يكون الإبرام غير صحيح * (الجواب) نعم قال في شرح التنوير
 لا يصح مع الإكراه إبرام مؤدونه أو إبرائه كقبضه بنفس أو حال لأن الإبراء لا يصح مع الهزل وكذلك ذكره
 الشفيع أن يسكت عن طلب الشفعة لا يتطل شفعته اه * (سئل) في رجل أقر لا ترجمال بصد
 أن اكره على ذلك من ذى شوكة كراهية غير أهله لا يصح إقراره * (الجواب) نعم قال في المحبرة
 لا يصح الإقرار مع الإكراه إلا جاع اه إقرار المكروه باطل إلا إذا أقر المارق مكرها فقد أفتى بعض
 المتأخرين بصفته كذا في سرة الطهريه أشباهه من الإقرار * (سئل) فيمن أكرهه ببال إكراه
 المعتبر شرعا ويرد إلى أن فسخ الإجارة المذكرة فهل له ذلك * (الجواب) نعم قال في الدرر الأول
 وهو ما يحتمل الفسخ كيبه وشرائه وإجارته وصلحه وإبرائه بدونه أو كلفه وبصفته فانه إذا أكرهه على
 واحدتها بأحد نوعي الإكراه غير الفاعل بسد الزوال إكراهان شاء أمشاء وإن شاء فسخ لأن الإكراه
 مطلقا بسد الرضى وأرضى شرط صحة هذه العقود ففسخ قوله الخ اه * (سئل) في امرأه وكلت بعلها
 في بيع دارها بالإكراه المعتبر شرعا فباع الوكيل دارها من رجل وترد المرات إلا أن أخذ الدار ورفع يده
 الرجل عنها بدينوت ما ذكر شرعا فهل لها ذلك * (الجواب) نعم وفي انسراجة أكره على التوكيل
 فوكل لم يصح تنازخاتة وفي فتاوى عطاء الله أفندي من الإكراه سؤال تركي مضمره أن رجلا فرغ
 بالوكالة عن زوجته عن شدة عكة أرض لها بالإكراه المعتبر شرعا فأجاب بأنه إذا ثبت ما ذكره أخذ
 أرضها إذا أكره على أن يصدق عقد من العقود فهو على وجهين أن كان قد أخذ الإسطله المزل مثل الطلاق
 والتكاح والعاق جاز العقد ولا يسطل بالإكراه وإن كان عقدا يصفه الهزل مثل البيع والشراء والإجارة
 وغيره فانه لا يجوز يسطل وسواء كان الإكراه بنى يضاف منه التلق أو لا يضاف لأن التراضي من شرط
 صحة هذه العقود والإكراه أن كان بالمحبس والضرب فانه يفتى في ترك الرضى شرح الطحاوى للاستيعاب ثم قال
 عطاء الله أفندي مانعه والتوكيل من العقود التي يسطلها الهزل فلا يصح وإذا لم يصح فليكون الزوج
 فضوليا في فراغه فلها أن تخبزه وتأخذ أرضها أقول يستثنى التوكيل بالطلاق والعاق فقد مر في
 متن التنوير بصفته مع الإكراه وقال في شرحه للعلاق وما في الأشباه من خلافه فقياس والاستحسان
 وقوعه اه وكذا قال في نهج النجاة انه أى ما في الأشباه مخالف لما في الكتب العتمدة كالحائسة والبرازية
 والمجنبي والبوروتيين الكثر في فصل ما في الأشباه على اعتقاد التباس لكن انقول عليه هو الاستحسان إلا
 في مسائل معلومة ليس هذا منها وإشارة إلى ما في التبيين ولوا أكره على التوكيل بالطلاق أو العاق فأوقع
 الوكيل وقع استحسانا والقياس أن لا يصح الوكالة لأن الوكالة تطل بالهزل فكذلك الإكراه كالباع
 وأما الوجه الاستحسان أن الإكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن نوجب فساد فكذلك التوكيل يستند
 مع الإكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فإذا لم يتطل نفذ تصرف الوكيل
 اه وحاصل العلة المذكرة أن الإكراه على البيع لما كان في حكم الشرط الفاسد يمنع انعقاده
 وإنما أوجب فساد لأن الشروط الفاسدة تؤثر فيه بخلاف التوكيل حيث لا يفسد الشرط الفاسدة
 فيعتقد بفساد وقتضى هذا صفة الوكالة في الطلاق والعاق وغيرهما استحسانا وعلى هذا تقدم عن
 المتأخراتة وفتاوى عطاء الله أفندي حتى على القياس إلا أن قال أن نفس العاق والعاق لا يصح مع
 الإكراه فكذلك التوكيل به بخلاف فهو البيع فانه لا يصح مع الإكراه فلا يصح التوكيل به ولازم أن

مطلـ

أمر ذو شوكة حتى أبر أغرمه

بعدهما هدم بالمحبس والزخيرة

لا يصح

مطلـ

لا يصح مع الإكراه الإبراء

ولا السكون عن الشفعة

مطلـ

لا يصح الإقرار مكرها

مطلـ

في إقرار المارق مكرها

مطلـ

أبر أرضه مكرها له الفسخ

مطلـ

لا يصح التوكيل مكرها

مطلـ

إذا أكره على عتد من العقود

فهو على وجهين

مهمة في التوكيل بالنكاح

مع الإكراه

يكون لو قيل مزية على الأصل في باب الإكراه أمافي الطلاق والعتاق فلا يلزم ذلك وحاشيئ فلا تحرى
 علته الاستحسان على املاقها قبل تمام مله وقد وقع السؤال عن الوكالة بالنكاح هل تنصع مع الإكراه
 ومقتضى ما ذكرناه منعتها لان النكاح نفسه يصع مع الإكراه كالطلاق والعتاق فكذا التوكيل به
 وقد صرح بذلك الشيخ صاحب المنهاج صاحب التنوير في حاشيته لا يشاء وقال ولم أر مقتولا اه وخالفه الخبير
 الرملي في حاشيته على المنع وقال والظاهر ان سكوتهم عنه لظهور انه لا استحسان فيه بل هو على القياس
 اه أى فلا يصح لكن الخبر الرملي نفسه ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر
 أنه كالطلاق والعتاق لتعريضهم بان الثلاث تنصع مع الإكراه ثم ذكر ما قد مناه عن الزبط وغيره ثم
 قال فاطل الى علة الاستحسان تجدها في النكاح فيكون حكمها واحدا تأمل اه ولا يفتي أن هذا هو
 الوجه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا استدان زيدا من عمرود درهم معلومة ورهت امرأة
 زيد دارها عند عمرود بطريق الإكراه المتبرع بها من زوجها زيد الزور فهل إذا ثبت ما ذكر يكون الرهن
 غير صحيح ويتحقق الإكراه من الزوج * (الجواب) * نعم الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه
 الإكراه كافي البرزاية والدراختار وغيرهما والرهن لا يصع مع الإكراه لان ما يصع مع الإكراه عثرون
 وليس منه ذلك كافي باب الطلاق من النهر * (سئل) * فيما إذا اشترى زيدا من عمرود اشجار
 زيتون بالا كراه المتبرع بها وتصرف زيد بقية تمام مائة دينار بعمرود لا أن فسخ البيع والقائه وتضمن زيد
 قيمته التي يتون الذي تصرف به في المدة المتأخرة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
 قال في الكنز وشرحه للشيخ ويثبت به أى البيع ونحوه مكرها للملك لا لشرى ونحوه عند التبض
 لا فساداى لاجل الفساد لكونه فاسدا لان مقتضى العقد الفاسد ثبوت الملك عند القبض الخ اه وقال
 الزبط أى يثبت بالبيع أو لثابت مكرها للملك لا لشرى لكونه فاسدا كسائر اليباعات القاسدة لان
 ركن البيع وهو الإيجاب والقبول صدر من أهله مضافا الى محله والفساد لم يشرطه وهو الرضا وفوات
 الشرط تأثيره في فساد العقد الخ فصرح المصنف بالبراهات أن المشتري بالا كراه ملكه ملكا فاسدا عند التبض
 وبذلك صرح في كتب الأصول من بحث الواراض المكتسبة وإذا اعتبرناه بيعا فاسدا نرجع الى زوائد
 المبيع بيعا فاسدا كيف الحكم فيها فنقول قال في جامع الفصولين ولومنفصلة متولدة تضمن بالتمدى
 لا بدونه ولو ملك المبيع لا المتولدة فللبائع أخذ الزائد وقيمة المبيع ولومنفصلة غير متولدة فله أخذ
 المبيع مع هذه الزوائد ولا تعيب له ولو لم يكت في يد المشتري لم تضمن ولو أهلكها ضمن عندهما لا عند
 أى حبيصة وبما ظاهروا وأد الفسخ ولو ملك المبيع لا الزائد فله للشرى خلاف المتولدة كما يترقن في
 النسب فيضمن قيمة المبيع فقط اه وتلقه عنه في البحر في البيع الفاسد ولا ثلثا أن غرة الزيتون
 في مسألتنا منفصلة متولدة تضمن بالتمدى لا بدونه فللبائع تضمن زيد بقية الزيتون الذي تصرف به في
 المدة والظاهر أنهم اغتار كونه فاسدا في الإكراه اعتمادا على ما ذكره في البيع الفاسد * (سئل) *
 فيما إذا باع زيد بوثرة من عمرود بالا كراه المتبرع بها من بكر ومات التور عند عمرود ويريد بد الزائد أن
 يضمن عمر المتشترى قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولو أكره البائع
 على البيع لا للمشتري وملك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بكم عند فساد فكان مضمونا
 عليه بالقبض كراه الزائد بلى شرح التنوير ومثله في الكنز والدرر وغيرها * (سئل) * فيما إذا كان
 المكره غير قادر على ما يندبه هل يكون إكراهه مستبرا أم لا * (الجواب) * شرط الإكراه قدرة
 المكره على إتيان ما يندبه كافي المتقي وغيره * (سئل) * في جاعة من المسلمين شهدوا أن زيدا
 أكرههم وأودعه بالتقتل وكان قادر على إتيان ذلك وحمله على إبراهيم من مال معلوم فأبراه خوفه منه

مطلب

أكرهها زوجها على رهن

دارها لا يصح الرهن

مطلب

الزوج سلطان زوجته فيتحقق

منه الإكراه

مطلب

أكره على بيع زبونه فله

تضمن المشتري قيمة الثمر

مطلب

البيع مكرها فبطل الملك عند

التبض لانه بيع فاسد

مطلب

في زوائد المبيع فاسدا

مطلب

إذا ملك المبيع كرها يضمن

مطلب

شرط الإكراه قدرة المكره

على إتيان ما يندبه

فكيف المحكم (الجواب) إذا كان الشهود المذكورون عدولا وركاهم جماعة وكانت الشهادة
بمدعى صححة من خصم شرعى على مثله قبل شهادتهم يثبت به الأكرام صدور من غير السلطان
على ما عليه الفتوى كذا أفنى الممتهن ربه الله تعالى (سئل) في بكرة بالغة متنها ابوها
عند اعادة دخول زوجها إلا أن تبيعه داره إلى كان باعها متها فيما مضى وأن تبيع له أمته معلومة
وضربها فقلت حين لم تجد بذا من ذلك فهل اذابت ذلك لا يتخذيها ولا هبتها (الجواب) نعم
كما أفنى بذلك الخبر المزمع ربه الله تعالى (سئل) في رجل عليه دين لا يبيعه من الاب
أن يبرئه منه فامتنع الاب فنصب نحوه بندقية مجرية وهذه بندقية له أن يبرئه وهو قادر على ذلك وتحقق
الاب من اتباع ذلك أن يفعل فأبرأه من دينه فهل اذابت ذلك فالأبرأه غير صحيح والاب مطالبة الابن
بدينه (الجواب) نعم

(كتاب الحجر والمأذون)

(سئل) في رقيق مجبور يفتل البيع والشراء بشرى من آخر نصف فرس فهل مولاه غير بين
أن يبيعه أو يفتقه (الجواب) نعم (سئل) في عبد رقيق مجبور يبيعه دابة وهو جار
في ملك جماعة معلومين فهل يكون البدوم ما يمدوا له المذكورين (الجواب) نعم الحجر هو
منع عن التصرف قولاً لا فعلاً بصرف ورق وجنون في المأذون والرق ليس بسبب الجبر في المأذون لأنه
مكلف محتاج كامل أزمى كالحجر غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له أن يتصرف لأجل حقه شرح
السكرانسي (سئل) في رجل ممن متوفاه في ذمته دين زوجاته وله أولاد صغار وكبار ولهم
له وليس له ما يتقى دينه سوى عقارات معلومة فأقرضوه بهذه الحماة أن يبيع ما يصر فيه وينسب
إليه فهو لائنه فلان الصغير فهل يكون إقراره المزبور صحيح (الجواب) نعم حيث كان مشروها
فأقراره المزبور غير صحيح العتة اختلال في العقل بحيث يتسلط كلامه ينسب تارة كلام العقل وأخرى
كلها للمأذون دروا أحسن ما قبل فيه هو من كان قبل الفهم مختلط الكلام فأسد التدبير إلا أنه لا يضرب
ولا يشتم كما مضى المأذون وهو كالمصلي المأقل في صرفاته وفي رفع التكليف عنه ذكره الزبلي مخ
وتصرف المصلي والمتوفاه كان فاضلاً كالاسلام والاتباع مع بلا أذن وإن صاراً كالطلاق والعناق
لا وإن أذن به ولهم ما مرّ دفين تقع وضركا لبيع والشراء توقف على الإذن فإن أذن لهما الوصي فمافى
شراهم يبيع كعبد مأذون والشرط أن يتلا البيع مبال الملك والشراء جالبه تنوير من المأذون زاد
الزبلي وإن قصد أن يجرع العين اليسير من الفاحش وهو ظاهر أقول وهو ظاهر حاله أى
والحال أن ذلك ظاهر لا يفتنى على العتلة كأن صرف أن الخمسة في الفشرة ثلاثين فاحش وأن الواحد
فما يسر فإن ذلك ظاهر من لم يعرفه لا يكون مأقل كعسى دفع إليه رجل كتبوا أخذه فوبه فانه
إذا فرجه ولم يعرف أنه متوفاه لا يصح تصرفه أصلاً بخلاف ما إذا لم يعرف العين اليسير من الفاحش فيما
تجهل قيمته فانه غير ظاهر يفتنى على كثير من الرجال المتلاف من المأذون وهذا التبرير اندفع
ما أورد من أن الفرق بين اليسير والفاحش يختص بمذاق المتألفين أن لا يتصرف بهذا الشرط اه
فاستم بيان هذا المقام فتدعى على كثير من العلماء الاعلام كأؤخصناه في هذا المختار على الدر المختار
(سئل) في رجل يحصل له صرع في كل شهر مرة ثم يفتق بنية الشرف فإذا أقرأوه من أفرغ
عن تبارله في حاله أفاقته هل يكون ذلك مصيانه (الجواب) نعم لأن المأذون في حاله أفاقته
كالماقل كما صرح به الزبلي وغيره (سئل) في صخرة بقيمة بلغت غير مائة سفينة مبنية
وثبت ذلك عليها بالبنية الشرعية لى قاض شرعى فهل يصح بيعها ولا يسلم مالها البها حتى تبلغ خمسا

مطل
يسمى الأكرام من غير السلطان
مطل
منها ابوها من الرافق
وضربها حتى باعته ابوها
لا يصح
مطل
أكرامه على أن يبرئه من
دينه لا يصح

(كتاب الحجر والمأذون)

مطل
إذا اشترى عبد شاب أهولاه
غير بين أن يبيعه أو يفتقه
مطل
البدوم ما يمد ملك مولاه
مطل
في تفسير المتوفاه وهو كالمصلي
المأقل
مطل
تصرف المصلي والمتوفاه ثلاثة
أقسام
مطل
من يحصل له صرع إذا تصرف
في حاله أفاقته يصح
مطل
فحين بلغ غير رشيد

وعشرين سنة (الجواب) . حيث بلغت غير رشيدة لاسم الهامالها حتى تبلغ خمسا وعشرين سنة عند الامام رحمه الله تعالى لان المتع كان رجلا تاديب فاذا بلغت ذلك السن ولم تأت بقطع عنها الرجاء انما يافلسي لغيره وعندها لا يدفع اليها المال ما لم يؤتس منها الرشد فيمنع شديدا عن الهامالها لانها يان الحجر على الحجر بالسفاهة في التنوير وشرحه وعندها يحجر على الحجر بالسفاهة والغفلة به أي قولها حتى يصابها الله اه فخلص من ذلك انها اذ بلغت غير رشيدة عند أبي حنيفة لا يدفع اليها المال الى خمس وعشرين سنة وعندها على أن يؤتس رشدها واذا حرجها بالسفاهة والغفلة فمنعها لا يدفع اليها المال حتى يؤتس رشدها ففي الاول المقتضى به قول الامام فانه قدمه في المقتضى والهداية وزعمه في التنوير والدرد وفي الثاني المقتضى به قولها كما في التنوير اقول والخصم المصدق ما لم ين بلغ غير رشيد انه لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة عند الامام وهذا ليس بحجر لانه لا يرى الحجر على الحجر البالغ وانما هو منع للتأديب فتعمر فاته في هذه المدة وبعدها ليس اليه ماله وان لم يصبر رشيد لانه اذا بلغ هذا السن اقطع رجاء التأديب واما عندها فانه لاسم الهامالها حتى يؤتس رشده وان صار شيخا ولا يميز بصره فيه وهذا غير مخالف وتظهر القصة ايضا فيما لو دفع وصيه اليه المال بعدما بلغ هذه المدة وهو مفيد ضمن عندهما لانه وظاهر التون اعتماد قول الامام في تعقيد المتع الى هذه المدة ولم يصرح غيرهم باعتماد قولها نعم مخرج غيرهم يرجع قولها بصحة الحجر على الحجر البالغ الماقل بسبب السفاهة والغفلة والذين قد صرح في المخافة في كتاب المحيطان بان الفتوى عليه وفي القصة متى انه المختار وهذا نص صريح فقدم على التصحيح الاتراحي كإذ كراهة المسألة قاسم أي ان ما جرى عليه أصحاب التون من انه لا يحجر على الحجر تصحيح التراحي يعني ان أصحاب التون الترمودا كراهة التصحيح وهم في الغالب يسمون على قول الامام وقدموا في هذه المسألة على قوله فهو تصحيح لما التراما وما من عن المخافة من أن الفتوى على قولها تصحيح مخرج فقدم على الاتراحي ثم اعترض في التناظرية انه لا خلاف عندهما في أن الحجر بسبب الدين يقتضي القضا واختلاف في الحجر بالقضا والسفاهة فقال أبو يوسف كذلك وقال محمد بن جعفر بالسفاهة اه وشبه في المجردة حيث قال ثم اختلفا فيما بينهما قال أبو يوسف لا يحجر عليه الا بغير انما حكم ولا ينفك حتى يطلقه وقال محمد بن جعفر في ماله يحجره واصلاحه فيه يطلقه والقصة فيما يباعه قبل حجر القاضى يميز عند الاول لا الثاني اه وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة ما حرمه في رد المختار على الدر المختار فاحتفه (سئل) في يتبع بلع رشيد اطلب ماله من أخيه الوصي عليه فاعتنع من تسليمه له بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت انه بلع رشيد يؤمر الوصي بتسليم ماله (الجواب) . نعم اقول في حاشية البيري على الاشباة قال في نزاهة الاكل واذا أدرك اليتم لم يجعل يدفع ماله اليه ولكن يتأني ويحرم بشئ يصدئ فان وجدته مصلا دفع اليه ماله وان كان مائنا صدقاتي بينه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح أول صلح وفي البائع ولا بأس بالولي أن يدفع اليه شيئا من أمواله وبأن له بالتجارة للاختيار عندها فان أنس منه رشدا دفع اليه الباقي والرشد هنا الاستقامة والاعتداف حفظ المال واصلاحه اه وفي المتع من المخافة يتم أدرك مفيدا غير مصطلح وهو في حجر وصيه حجر عليه القاضى أول يحجر فسأل وصيه أن يدفع اليه ماله فدفع اليه وضاع المال في يده ضمن وصيه لان دفع المال اليه مع علمه بانه مضيع فتصعب فيه عن ولود دفع اليه وهو مصطلح وأذن له في التجارة فضا في يده ضمن اه فهذا كله يدل على أن علم الوصي بملاحه ورشده يكفي في جواز دفع المال اليه ولو قبل البلوغ فلا ضمن الوصي وانه لو علم عدم رشده لا يجوز ضمن نعم لو أجاز الرشد بعد بلوغه وأنكره الوصي لا يؤثر

قوله في الاول أي في عدم دفع المال لما احتج تلخ خمسا وعشرين وقوله في الثاني أي صحة الحجر بسبب السفاهة وعدم الرشد والحاصل أن الخلاف بين الامام وصاحبيه في مسألتين احدهما ان من بلغ غير رشيد هل يمنع عنه ماله مدة معلومة أم لا فعنده مده خمس وعشرون سنة وعندها لا مده معينة بل لا بد من استئناس الرشد وان صار شيخا والثانية أن هذا المتع هل هو حجر حتى لاتصح تصرفاته في أثناء المدة أم غير هذا ذهب الامام

الثاني وهما الاول والفتوى في المسألة الاولى قول الامام وفي الثانية قولها اه منه

تخصيص مفيد فمن بلغ غير رشيد

مطلـ

التصحيح الصحيح يقدم على الاتراحي

مطلـ

اذا بلغ اليتم لم يجعل دفع ماله

الوصي: سلم المال اليه ما لم يثبت رشده كما في صورة سؤال المؤلف و بقي ما لو بلغ ولم يظهر حاله فهل يجوز أن يدفع اليه ماله وضع تصرفاته أم لا بضمن إثبات رشده والذي يظهر لي الأول والألزم أن كل من بلغ لا يصح تصرفاته حتى يسلم رشده وفي حاشية الاشياء للسيد محمد أبي السعود عن الولوالجية وكذا ضمن بالدفع اليه وهو مفسد كذا ضمن بالدفع له قبل ظهور رشده بعد الإدراك اهـ ولله بحول على ما إذا كان قبل البلوغ غير رشيد بعد امتلاكه ثم بلغ ولم يظهر رشده ما لو كان قبل البلوغ رشيداً غير مغبه فلا كلام لأنه يجوز له دفع المال اليه قبل البلوغ فبعد ما ولي وأما لو لم يبلغ حاله قبل البلوغ أيضاً فتعني تحليل الخاتمة المأثرة لا تخالفه لا ضمن بالدفع له بعد البلوغ قبل ظهور حاله وقد صرح الأصوليون بأن المغبه من الموارض ومقتضاه أن الأصل الرشوق في المتون فإن بلغ الصبي غير رشيد لم يبلغ اليه ماله حتى يبلغ خما وعشرين سنة فتدو ذلك بلوغه غير رشيد ومفهومه أنه لو بلغ وهو رشيد لم يبلغ اليه ماله حتى يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى سلامة شيخ الاسلام الشلبي سؤالين بلغ ولم يبلغ حاله فهل الأصل بعده الرشيد أو البطل وهل لو دفع اليه ماله ثم ظهر مفسداً يبرأ الدافع أم لا الجواب قال في البناح أما الصبي فالذي يرفع عنه الحجر يشأن أحدهما إذن الولي له البتة والثاني بلوغه اهـ إلى أن قال فمن بلغ ولم يبلغ من حاله سفة ولا رشد كما هو في صورة السؤال إذا دفع الوصي اليه ماله فظهر مفسداً لا ضمن الوصي كما شرهه تليل فاضحاً ولا نه قد زال عنه الحجر ما لو بلغ كما تقدم في عبارة البناح ولم يظهر منه سفة وقت الدفع ولا نه بالسفة لا يصح محصوراً عند أبي يوسف لا يجبر القاضي كما تقدمت لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال إلا بعد الاختيار اهـ فقد صرح أن إثبات الرشيد إنما يحتاج اليه عند جرد الوصي له وطه يعمل ما في فتاوى العلامة الشلبي أصاحب سئل فبين بلغت وطه الوصي ولها مال بقيت يده فهل يثبت رشدها ويجرد البلوغ الجواب لا يثبت بالجملة شرعية فإن بلغت رشيدة سلم اليها مالها والأولاً فلا حتى يؤمن منها الرشيد اهـ وقوله عنه في الخيرية وأقره يمين جله على إقامته والأناقض كلامه الأول هذا وفي حاشية المتع للبرالي ومناشي لم أرهم ذكره وهو أنه لو امتنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشيد وطلبه فهل يك مع شدة الاقتتال الذي ذكره ولا شك أنه ضمن إذا تمكن من الدفع فلم يدفع لتعذبه في المتع وكاشهم لم يذكره فظهوره وأما إذا بلغ رشيداً فطلب ماله منه قبل أن ينكشف حاله و يسلم رشده وصلاحيته في نفسه بالاختيار فهل لا ضمن الخ فاضم هذه الفتاوى الفريدة وكتب المؤلف عن فتاوى قارئ الهداية سئل عن المحر الماقل البالغ إذا تصرف وبيع واشترى وأقر وتزوج فاذعي أبوه أو وصيه أنه تحت الحجر وأنه سفة فهل يقبل ذلك أم لا فأجاب مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها إذا بلغ عاقل فجميع تصرفاته نافذة ولو لم يكن حكمها ولا يستقرول آية أو وصيه أو غيرها أنه محصور إلا إذا جرد عليه كما تم قطعاً كما أتوا حكم المحاكم الأول والأخير جميع تصرفاته نافذة على التول المتقي به أقول أيضاً وفي هذا أيضاً قد من أن الأصل الرشيد وأحترز بقوله على المفتي به عن قول محمد من أنه ثبت الحجر بمجرد السفة وفيه دلالة على أن المفتي به قول أبي يوسف من أنه ينقتر إلى القضاء تأمل لكن اشتراط التنفيذ معني على قول أبي حنيفة من أنه لا يصح على المحر البالغ ورأيت في فتاوى القرائني صاحب التنو مرجوا عن سؤال بعاصمه مذهب أبي حنيفة أنه إذا بلغ السفة عاقل فجميع تصرفاته نافذة وتلزمه أحكامها إلا إذا جرد عليه كما تم قطعاً كما أتوا حكم المحاكم الأول وقال الزاهد في شرحه لأن الحجر منه فتوى وليس قضاء له وإنما وجد المفتي له والقضى عليه ولو كان قضاء نفس الشفاء مختلف فيه فلا بد من أمضائه اهـ لكن قال في الخاتمة من كتاب المحيطان الفتوى في الحجر على قول صاحبين فيكون هو المذهب الموقول عليه فإذا قضى به التامضي نفذ ولا يحتاج إلى أمضاهاض

مطلب
فيما إذا بلغ ولم يظهر حاله

مطلب
إذا ثبت رشده وطلب ماله
فمنه الوصي ضمن

مطلب
إذا بلغ فاذعي أبوه أو وصيه
أنه سفة محصور ولا يقبل

مطلب
الفتوى في الحجر على قول
الصاحبين

آخر والله تعالى اعلم اه كلام القرضاوى رحمه الله تعالى « (سئل) » في مدون مسرنت
 اقله اعصاره الوجه الشرعى وجب حجة وليس له مال سوى ممكن واحد قدر كفايته ولا يمكنه
 الاجترار بمدون ذلك المسكن وكلفه دائنه الى بيعه وادامته من ثمنه فهل ليس له ذلك
 « (الجواب) » نعم واذا كان الدين ثياب يلبسها ويمكنه ان يبتزى بدون ذلك فانه يبيع ثيابه
 فيقتضى الدين ببعض ثمنها ويشتري عابقي ثوبه بالبيعه وعلى هذا القياس اذا كان له ممكن ويمكنه ان
 يبتزى بمدون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى القراءه ويشتري بالباقي مسكنا ليست
 فيه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبدي الصنف والطع في
 الشتاء واذا باع القاضى عندهما مال الدين لقضاء دينه او امرامته بالبيع فان الهدية على المطلوب
 لا على القاضى وامينه كذا في التهايه ولو كان له كاذون من حديد يباع ويقتضى الدين كذا في العتيق
 شرح الهدية فتاوى الهندى وقام فروع المسائل في المنع والخبر من المحرمى شهيرة « (سئل) »
 في الدين المحاضر اذا كان له عروض وعقار وامتنع عن ادائها لغيره بعد حلوله فهل يبيعها للقاضى الذين
 « (الجواب) » نعم ولا يبيع القاضى عرضه وعقاره اى المدين وهذا عندنا في خيفة خلافا لما اى
 لا يوفى ويحمد فان عندهما يبيع القاضى ذلك وروى الدين وبه اى قوله حاجتى كافي الاعتبار
 وغيره وقال القاضى قول صاحبه يبيع مقوله ولا يبيع عتاره وفي رواية يبيع كاي يبيع المتقول وهو
 الصحيح كما في تصحيح الشيخ قاسم وفي تعيين الكثرتم عندهما يدا القاضى يبيع القبول لانها معدة للطلب
 ولا يتبع بعضها فيكون بيعها اهل على المدين فان فضل شي من الدين باع العروض لانها قد تعد
 للقبول والاستراح فلا يلحقه كيد ضررى بيعها فان لم يفت ثمنها باع العقار لان العقار قد تعد
 فيلحقه ضررى بيه فلا يبيع الا عند الضرورة وهذه احدى الروايتين عنها وقال بعضهم يدا القاضى
 يبيع ما يفتنى عليه التزى من عروضه ثم ما لا يفتنى عليه التلغ منها ثم يبيع العقار فالحاصل ان
 القاضى يمسك نظرا فيفتنى ان لم يخطر للدين كاي يخطر للدين فيبيع ما كان اضر اليه ويترك عليه دست
 من ثياب يلبسها الخ وقامه في المنع « (سئل) » فيما اذا كان رقيق وصدقه عند زيد فدفعتها
 زيد ولو كليل شرعى عن سيد الرقيق لى يئنه شرعية ثم بعد ذلك مات السيد وعق الرقيق طلب الوديعة
 من زيد بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك والدفع المدكور جائزه « (الجواب) » نعم « (سئل) »
 فيما اذا خلع زيد المتوفى بالبلوغ وبان عمره اربع عشرة سنة زوجته هذا البكر البالغ من صمته
 وعقد نكاحه بعد الخلوه الصحيحة هل على مؤخر صداقها المعلوم وهو من يتسلم منه فهل يكون الخلع
 صحيحا ولا يقبل جهوده البلوغ بعد اقرار بيع احقال حاله « (الجواب) » نعم « (سئل) » في
 بكرة قاطعة تراخى رشيدة بلغت من السن اثنتى عشرة سنة باعته شيامن مالها من اخوها بغير معلوم من
 الدرهم لى اى كم شرعى وقالت في مجلس المحكم انما لى وهى بحال يبيع مثلها والطلاق لا يكذبها
 وتسلم المتزويج بالبيع وتصر فاه نحو خمس سنين ولا ن قامت تقول انها كانت غير بالتمتعين البيع
 فهل اذا ثبت ما ذكر لا يثبت انكارها « (الجواب) » نعم اقر رماضى بصل او غيره وقال انه بالغ
 ثم ادعى هوا غيره فساد العمل لكن به غير بالغ قال مع قول الصبي بالبلوغ شرطه ان يكون ابن ثلاث
 عشرة سنة لان اقل من ذلك نادر ثم حكى القاضى جهوده المبرقضى ان امرأها اقترى بجله بالبلوغ في
 دعوى كانت له اوعليه فقال القاضى بما باطلت فسكت فقال لا بد من البيان قال بالاحلام فقال وماذا
 رايت بعدما استنظت فقال له الماء فقال اى ما فاجان الماء مصنف قال لى فقال وما لى فقال اب مردان
 كه فرزند اقترى بد فقال على من احتلت على ابن اوعلى بنت اوعلى انا فقال على ابن واسقى الغلام

مطلب

اذا ثبت اعصاره وليس له الا
 ممكن واحد قدر كفايته
 لا يجوز بيعه

مطلب

لو كان له كاذون من حديد
 يباع ويقتضى الدين

مطلب

اذا امتنع المدين عن ادائه
 الدين وله عروض وعقار
 يبيعهما للقاضى

مطلب

دفع مودع القن الى وكيل
 البيع

مطلب

اقرأه بالغ وخلع زوجته مع
 ولا يقبل جهوده البلوغ بعد
 ذلك

مطلب

المرأى اذا اقرأه بالغ يقبل
 قوله

فقال القاضي لا بد من الاستعصاف فقد يلتن الصغر الاقرار بالبلوغ من غير حقيته وجدت منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله بغير هذا التفسير وكذا الجارية اذا اقترنت بالحضن جواهر القساوى من كتاب الدعوى قبل الباب السادس ومثله فى حاوى الزايدى من باب المحرم والمأذون أقول المشهور فى كتب المذهب صحة الاقرار بالبلوغ من القلام اذا بلغ اثنتى عشرة سنة ومن الجارية تسع سنين وقول شيخ الانلام ان هذا الاستفسار من باب الاحتياط يفيدانه لوقوله القضاى فهو الاولى لكن نقل المجوى عن درر البحار انه يشترط لقبول قوله ما ان سينا كيفية المراهقة حين السؤال عنها وكذا قال فى النبريلالية سنى وقد فسر امامه علما بلوغهما وليس عليهما حين اه واقرة فى الدرر المختار والطاهر ان المراد التفسير المذكور فيكون ذلك ترجيحاً لما قاله القاضي فماتل ويشترط ان يكون من يحتمل مثله بان لم يكن به الظاهر فى المنع عن المخافة حتى اقرانه بالغ وقاسم وصى المثل قال ابن الفضل ان كان مرادها احتمال قبل قوله ويجوز فحتمه وان كان مرادها علم ان مثله لا يستلزم التجوز فحتمه ولا يقبل قوله لانه يكذب بظاهره وتبين بهذا ان سدا اثنتى عشرة سنة اذا كان محال لا يستلزم مثله اقر بالبلوغ لا يقبل اه «(سئل)» فى مملوك مجبور ابق من سيده من مكه الشرفة واصطحب رجلاً اقبه للنام وطلبه سيده منه فامتنع زاعماً ان المملوك استأجرته جلاله من مكه الى الشام باجرة كذا وبكلف سيده دفع الاجرة فهل لا يلزمه ذلك (الجواب)» نعم (سئل)» فى جارية مجبورة استرضت مالا بدون اذن سيدها وافتقه واعها سيدها ويريد ارباب الدين الدعوى عليها يدبهم ومطالبةها فهل يؤخذ به بعد العتق «(الجواب)» نعم استرضى السيد المجبور عليه مالا ولا يفتقه يؤخذ به بعد العتق والصلى لا يؤخذ به أصلاً لان السيد من أهل الالتزام لكنه لم يظهر فى حق سيده فى يؤخذ به بعد العتق لاقى الحال والصلى ليس من أهل الالتزام برتبة من المأذون «(سئل)» فى عبد مجبور تزوج امرأته واقربدين لرجل كل ذلك بدون اذن من مولاه ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجته ويدهم السيد وترى زوجته أخذت من المال المزبور والرجل يريد أخذ المال الاقر له به من المال المزبور بدون اذن السيد ولا وجه شرعى فهل ليس لهما ذلك «(الجواب)» نعم اما نكاح الرقيق فلما فى التنوير وقف نكاح قن وامة ومكاتب ومدبروهم ولعل اجازة المولى فان اجاز فخران رد بطل اه وأما الاقرار فلما فيه أيضاً من المحرم مطلق عبد واقراه فى حق نفسه فقط لاسيده فلو اقر على انوال عتقه اه «(سئل)» فى رجل ادعى على آخر ان رقيقاً له حاضر بالمجلس قوس جلى ينفذ فيه ارباصص ومات وان قيمته مائة وثلاثون قرشاً وثبت ما ذكر بهنودم كاة ثم شهد اهل الخبرة بان قيمته وقتئذ تسعون قرشاً فكيف الحكم فى ذلك «(الجواب)» يشترط الدعوى على السيد بحضور سيده لاعى السيد بحضور السيد قال فى الاشياء من احكام السيد لا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده واما قيمة المملوك فتقدر يوم التلف قال فى اوامر الاشياء من القول فى من المثل التلف بلا غصب فتقدر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اه فاذا ثبت استهلاكه يؤخذ به فى الحال قال فى السراج الوهاج من كتاب المحرم واستلمك السيد مالا فانه يؤخذ به فى الحال مجبوراً واما دوناه وفى التارخانية من الكفالة ذكر المحصى فى الجامع الصغير من مناجتنا من قال اذا استهلك المجبور مالا غيره عاتاً يؤخذ به فى الحال فان كان له كتب فى ذلك من كسبه وان لم يكن يتباع رقبته بدين الاستهلاك الا ان رقبته المولى اه وفى التينة من باب امر الغير بالجماعة برزكر خواهر زاده عبد مجبور حتى على مال فباعه المولى بدعله بالجماعة فهو رقبه السيد يباع فباعه على من اشتراه بخلاف الجمانية على النفس اه وفى التارخانية من التاسع من الجماعة فرق بين الجمانية على الآدمى وبين

مطلب
يشترط ان يكون من يحتمل مثله

مطلب
استأجر السيد جلالاً يلزم
سيده

مطلب
استرضى السيد المجبور مالا
واتفقه يؤخذ به بعد العتق
والصلى لا يؤخذ به أصلاً

مطلب
تزوج السيد المجبور وامر
بدين بدون اذن الخ

مطلب
فى عبد قتل جلالاً آخر

مطلب
تخلف الدعوى على السيد
بحضور سيده

مطلب
ما استهلك السيد يؤخذ به
فى الحال

مطلب
فرق بين جمانية العبد على
الآدمى وجمانيته على المالك

الجمانية على المال في الاول خبر المولى بين الدفع والقدر في الثاني خبر من الدفع والبسع اه وفي
الحاوي القدسي في باب جناية البدن وان قتل الصدر جلا خطا واستهلك مال الاخر وحضر اجماعا فانه
يدفع الى ولي الجناية ثم ينسب الاخر فيمنعه في دين الاستهلاك ولو حضر صاحب المال او لا باع القاضى
في المال الذى استهلكه فان حضر في الجناية بعد ذلك لم يكن له شئ اه وما في البدائع من ان ضمان
البدن بعد العتق لا يشكل عليه ما عتد انه يؤخذ فيه في الحال لما قال الملاقى في شرح التنوير من ان الجبر
ان الاصل فيه ذلك لكن آخر لمعه لقيام المانع فتأمل اه اقول معنى الاصل في ضله التفادى في
الحال لما عتده المؤلف اول الباب عن شرح الكثران الرق ليس بسبب الجبر في الحقيقة الخ وانما ان
النفاذ الى عتقه لقيام المانع وهو حق المولى واداء الملاقى بذلك التوفيق بين كلامهم وعليه فصار من
السراج من انه يؤخذ فيه في الحال محمول على ان الاصل فيه ذلك وان المؤخذة في نفس الامر بعد العتق
فلا يخالف ما في البدائع وانت خبير بان هذا التوفيق في غاية البعد على انه لا يتأتى في عبارة السراجانية
بل هي مريحة بخلافه وكذا عبارة التنبية والحاوي القديسي لان الدفع من كسبه أو يبيع رقبته
لا يكون بعد العتق وايضا فان الجبر انما يؤثر في الاقوال دون الافعال في المتون المحرروم عن فاذ تصرف
قولى فهو دليل على ان التصرف الفعلي ينفذ في الحال وذلك كالاستلال فلا يتأثر الى العتق كما مر عن
السراج وغيره ومثله في المنع عن شرح ابن ملك وعزاه الخبير الرسمى الى النهاية والمجوهره والبرزانية
والمخلصه والولول الجية ثم قال والحاصل ان القتل مستفيض في هذه المسألة بالتمسك في الحال فيباع
أو يذبحه المولى اه والاحسن في التوفيق ما ذكرته في رد المحتار عن شيخ مشايخنا السابغى وغيره من
جل ما في البدائع على ما اذا ظهر استهلاكه باقراره في القاية اذا كان القيد ظاهرة ضمن في الحال
فيباع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا بالعق كذا قلل الققيه اه ويؤيده ما عتده المؤلف في عبارة
التنزيلانية عن شرح المحبوبي من قوله اذا استهلك المحبوس مال غيره عيانا يؤخذ فيه في الحال فقوله
عيانا هي صيانة الشهود احترازا عما اذا اقر به المحبوس فاعتزم هذا التحرير (سئل) في رجل دباغ
متن محرقته يريد ان يشتغل بتلك الحرفة ويبيع المجلود التي يدينها من رغب في شرائها بغير التسليم
ويريد بقة أهل الحرفة المحرقه عليه بذلك ومنعه من تناولها فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم
لان سبب الحرق الضر والمجنون والرق وعند الامام لا يحجر الا على ثلاث مقت ما جن وطيب جاهل
ومكاف مقلس (سئل) في الصبي الماقل اذا باع من آخر حصة له من دار ثم لم يرشد فهل
يتوقف البيع على اجازته (الجواب) نعم اذا بلغ فأجازته نفذ واقله تعالى أعلم (وتحقيق هذا
القام) ان الصبي الماقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مجزى بشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه
عليه الخطاب وفي عقله قصور ولهذا ثبت لغيره ولا لاه فالحق في البالغ في التنع الخفض وباطل في
الضرر والخفض وفي الدائر بينهما باطل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة المنع على الضرر
بدلالة الاذن لكن قبل الاذن يكون منقذ ما هو قواعلى اجازته المولى لان فيه منفعة لغيره ضرورة هيتهديا
الى وجوه التجارات حتى لو بلغ فأجازته نفذ عندنا خلافا لقرأته يتوقف على اجازته وليه فصار وليا نفسه
منه من الماذن ومثله في الضرر والاصل عندنا ان القدي يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز حالة القدي
وان لم يكن له مجيز حالة التمدل يتوقف وبطل الخ فصول العبادية من الرابع والخمسين في تصرفات
القضولى فعلى هذا يحمل ما هنا على ما اذا كان له ولي ولم يجزه وباطل كما هو المفهوم من العبادية وغيرها
اقول الذى يظهر لي انه لا يسلط وان لم يكن للصبي المذكور ولي لان المراد من قوله اذا كان له مجيز حالة
القدي أى من قدر على امضاء القدي من ولي أو قاض فلو عتد الصبي عتدا ولا ولي له يتوقف لان له مجيزا

مطلب
مهم فيما اذا استهلك البدن مالا

مطلب
دباغ متن محرقته ليس
لاهل حرقته المحرق عليه

تحرير مهم الاصل عندنا
ان القدي يتوقف اذا كان الخ

وهو القاضى اذا كان الصبي تحت ولاية قاض وكان العقد قابلا للاجازه والا فهو باطل كذا كنت افهم
 هذا المثل ثم راجعت فحققت لى ذلك طبق ما كنت افهمه قال الامام الاسترودشتى في كتابه احكام النصار
 في مسائل النكاح مانسه وفي فوائد صاحب المصيط رحمه الله تعالى صيد زوجه نفسها من كف مومى
 تمقل النكاح ولا لى لها فالتدقيق على اجازة التامى فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان
 ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك المدة يتوقف على اجازة ذلك القاضى وان كان في موضع
 لا يكون تحت ولاية التامى فانه لا يتوقف بل المتأخر ينسقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ
 اه فهذا صريح في انه ليس المراد المميز الولي الخاص بل ما يعي القاضى لكن بشرط ان يكون ذلك
 العقد قابلا للاجازه اخترازا عما يطلق الصبي امراته وشيوخه فانه لا يتوقف بل يبطل وان كان له ولي
 خاص لانه لا يميز له اى لا قبل الاجازه لانه لو فعله الوصى نفسه لم يصح فكذا لا تصح اجازته ويدل عليه
 استعمال عبارة العادة في بيان الاصل المذكور وذلك في جامع الفصولين ايضا في الرابع والعشرين
 فقال يباين ان الصبي المحجور ولو تصرف تصرفا يجوز عابه لوفعه وله في صفه كبيع وشراء وتزوج
 وتزويج وامته وكابه فته ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبي ولو بلغ قبل
 الاجازه فله فاجازة بنفسه جاز ولم يميز بنفس البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امراته او خلعها او تزوجه
 محنا او بوض او وهب ماله او تصدق به او زوج فته امراته او باع ماله محابة فاحته او شى شيئا كثر
 من قيمته فاحا او عتد عتدا لموقعه وله في صباه لم يميز عليه فهذه كلها باطلة وان اجازها الصبي بعد
 بلوغه لم يميز لانه لا يميز لها وقت العقد فلم يتوقف على الاجازه الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح
 لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازه كقوله او وقت ذلك الطلاق او العلق فيقال لانه يصلح لابتداء اه
 وكس الخمر اذ لم يلى في حاشيته على قوله لوفعه وله في صفه مانسه بدخل في الولي الاتامى فافهم اه
 فهذا صريح فيما اقتاده ايضا قد صرح بذلك ايضا في فتح التدير حيث ذكر الاصل المذكور وبانه الذى
 يقتضاه ثم قال وهذا موجب ان يفسر المميز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل لمطابقة والابولى اذ لا يوقف
 في هذه السوروان قبل فصولى آخر او لى لعدم قدرة الولي على امضاءها اه فقوله بمن يقدر على امضاء
 العقد فادبه ان المراد من له ولاية امضاءه من ولى خاص او قاض لا مطلق قابل سواء كان فضليا او
 ونبلا ولا يميز وجود الولي سواء كان العقد قابلا للاجازه كالباع يحن المثل او غير قابل كالطلاق والمخلع
 هذا وقد رايت حين كاتبى هذا المثل بخط شيخ مشايخنا ملا على التركمان على جامع الفصولين عبارة
 طوبى لمن زواهر الجواهر على الاشياء والنظار حاصلها هل المراد بذلك الاصل ان يكون العقد قابلا
 للاجازه شرعا حتى لو تزوجت الصغيرة نفسها ولا لى لها من كف وبهر المثل يتوقف على اجازتها بعد
 بلوغها والمراد وجود لى ملك الاجازه وقت العقد وقع كلام بين بعض الافاضل المحففة في ذلك في
 عصرنا قد ذهب بعض الى الاول وبعض الى السانى ثم استشهد لكل من الفريقين ثم نقل عبارة عن
 الحنفية وقال انها تقدير المراد ما هو اعلم منها ولم يميز زمانه وقد علمت تحريره بعون الملك العالم وانه ليس
 المراد الاول لان كون العقد قابلا للاجازه لا بد فيه من شرط آخر وهو ان يكون له يميز وقت صدوره من
 ولى خاص او عام كالتامى حتى لو لم يكن في ولاية قاض كالزوج الصغير نفسه في دار الحرب مثلا يميز
 المثل لم يتوقف على اجازته لان هذا العقد وان كان قابلا للاجازه لكنه لا يميز له وقت صدوره وليس
 المراد الثانى ايضا ان كان مراده الولي الخاص كما يقدر من عبارة زواهر الجواهر بل المراد بالولى ما يصلح
 التامى بشرط ان يكون العقد قابلا للاجازه كما علمت وليس المراد ايضا ما هو اعلم من الاحتمالين وليس
 في كلام الحنفية ما يبيده بل فيه ما يدل على ما قرأناه وعبارة الحنفية هكذا صبي تزوج بالته ثم غاب فلما

قوله ما يصلح أى القضا يصلح
 الخ هنا نكرة موصوفة لا نافية
 اه منه

حضرت زوجت المرأة آنور وقد كان الصبي أجار بعد بلوغه التكاح الذي باشره في السفرة فان كانت المرأة تزوجت ما تزوج قبل اجازة الصبي جازا الثاني لانها تمك التصح قبل اجازة الصغير وان كان التكاح الثاني بعد اجازة الصغير خطر ان كان التكاح في الصغير مثل أو بما يتناق الناس في منه يجوز التكاح لانه كان موقوفة بغيبا اجازة الصبي بعد البلوغ وان كان مهر كثيرا يتقارب الناس فيه والصغير اب او جدته كذلك لانها لم تكن على التكاح عليه بمهر كبير فيتوقف عند الصغير على اجازتهما فينفذ بالاجازة بعد البلوغ وان لم يكن الصغير اب او جد جاز التكاح الثاني من المرأة لان عند الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الاجازة اهـ وقوله لم يتوقف أي وان كان تحت ولاية قاض لانه لا يملك تزويج الصغير بنين فاحش الا بالواجب والمجد فلا يملكه التاضي فيكون لا يغير له فلا يتوقف فيجوز التكاح الثاني من المرأة وتقل في زواجها الجواهر عن فتح القدير ما نصه فعلى هذا قوله ولا يغير له أي مالمس له من يتدر على الاجازة يطل كما اذا كان تحت أي تحت رجل حرة وزوجه الفضولي إمامة أو اخت امرأته أو خامسة أو معتدة أو محنونة أو صغيرة قيمة في دار الحرب اذا لم يكن سلطان ولا قاض لا يتوقف لعدم المميز الذي يقدر على الامضاء حاله العقد لان دار الحرب ليس بها مسلم له ولاية حكم لكن تزويجه القيمة فكان كالنكاح الذي في دار الاسلام ليس له حكم ولا سلطان فانه أيضا يتدر تزويج الصغار فيه الا في الاعاصير فوقه باطلا حتى لو زال المانع موت امرأته السابقة وانقضاء عتة المعتدة فأجاز لا ينفذ اما اذا كان فيجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اهـ وقوله اما اذا كان أي وجد سلطان أو قاض مخرج أيضا فيما قلناه من أن مراده بالمميز من له ولاية امضاء ذلك العقد مع قول ذلك العقد للامضاء في نفسه فاعتنم هذا التعبر بالديم التظير فانك لا تسكت بتجده في غير هذا الكتاب واقفه تعالى اعلم بالصواب

(كتاب النصب)

«(سئل)» في رجل غصب فرسا وباعه من آخر ومات عند المشتري ولم يجر المالك البيع ويريد الرجوع على الناصب بقدرتها الذي كان اشتراها به زاعما أن له ذلك ويريد الناصب دفع قيمته له يوم غصبها فهل للناصب ذلك والتول له في ذلك «(الجواب)» نعم وفي التنوير توجب القيمة في القيمي يوم غصبه اجماعا اهـ وفي شرحه للعلائي عن المجر والقول للناصب بيمينته وفي القول لمن جامع الفصولين ولو ادعى انه غصب أمته ولم يد كزيمتها تسع دعواه وبؤمر رد الأمة ولو هالكه بالقول في قدر القيمة للناصب اهـ «(سئل)» في رجل غصب قريذا وباعه من آخر وسله وتصرف فيه المشتري ويريد بدفعه قيمته مثل قيمه حيث لم يقطع المثل بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك «(الجواب)» نعم ولو باعه الناصب وسله فالملك بالخيار ان شاء ضمن الناصب وجاز بيعه والقر له وان ضمن المشتري رجع على الناصب بالقرن وطل البيع ولا مرجع بما ضمن عليه وان باع ولم يسل لا ضمن بزاره وائل كتاب النصب ومثله في فتاوى العلامة القزويني المصنوب عنه يخبر بين تعيين الناصب وغاصب الناصب الا اذا كان في الوقت المصنوب بان غصبه وقيمه اكثر وكان الثاني اعملى من الاول فان الضمان على الثاني أقول قوله المصنوب نعت للوقف وقوله بأن غصبه أي للنصب الثاني واحتمل أن قيمته اكثر مما كانت وقت ما غصبه الناصب الاول «(سئل)» في فرس مشتركة بطريق الملك بين زيد وعمر وضمن وهي عند زيد فأكرها لكرهها بكرها إلى مكان يسد كل ذلك بدون إذن من عمرو وكانت حامل فولدت مهر عند بكر قبل انتهاء مدة الحمل وتقت قيمتها بذلك ومات المهر ويرد عمر وضمن زيد تقسم قيمة الفرس والمهر فهل ضمن زيد تقسم قيمة الفرس لا المهر «(الجواب)» نعم ضمن زيد

قوله في دار الحرب قبله وله
أو محنونة أو صغيرة بقيمة
اه منه

مطل
غصب فرسا وباعها ومات
عند المشتري ضمن

مطل
القول للناصب في القيمة

مطل
باعه الناصب وسله للمشتري
فالمالك يضمن إيهامه

مطل
ولدت الفرس مع الناصب
وتقت قيمتها ومات الولد يضمن
تقسمها فقط

تصان قيمة الفرس بالولادة ولا يضمن قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يمنعه بدخله والمسالمة في الخربة
من الغصب وفي الاقروى عن الغاية وان تنص المصوب في بدل الغاصب ولم يصير تصان به بوجه آخر ضمن
التصان سواء كان التصان في بدنه مثل ان كانت جارية فاعوزت او واحدة التدين فانكسر ثديها
او في غير بدنه مثل ان كان عبداً عتق فأنسى المحرفة لانه دخل في ضمانه يجمع اجزاءه بالغصب وقد
فان منه جزء او اما اذا كان قد اصير تصان به مثل ان ولدت المصوبة عند الغاصب فردت عاوي في قيمة الولد
وفاء بتصان الولادة فلا يضمن الغاصب شيئاً عندنا خلافاً لفرقاه وفي البرازية وان تنص المصوب عند
الغاصب ضمن التصان الا اذا كان التصان بفعل الغير فيختص بغير المال بين تعين الغاصب وبيع
الغاصب على الجاني او يضمن الجاني ولا يرجع على أحد اه وفيما عرج الجمار المصوب في بدل الغاصب
ان كان يمشي مع العرج ضمن التصان وان كان لا يمشي أصلاً ضمن القيمة كالقطع اه وفيما ضرب بقرة
الغير سقطت وخيف تلفها فباعها من ضاب فبجها فاعلى الغارب ضمان التصان اه ركب جارية
فغصه وضمن ثم زال الغصب فله ان يرجع عما ضمن حاوي الزاهد من فصل فيما يرا الغاصب عن
الضمان (سئل) في حال له حال معلومة عمدة للاستقلال فغصها رجل منه واستعملها مدة بدون
عقد اجارة ولا استتجار ويريد الجمل مطالبته بآخرة منها عن مدة استعماله فهل له ذلك (الجواب) نعم
نعم والمسالمة في التنوير وغيره من الغصب (سئل) فيما اذا كان بدل الغاصب دار جارية في
ملكه بيد هذا المحاضرة فاذا نزلها كتبها عمرو بغير حيطان بيوت فيها مع سقفين فيها والصف على
ذلك من ماله ليس به من اجرتها ففعل عمرو ذلك وصدر ذلك بدون وكالة عن الغاصب ولا اذ اجارة
منه ثم حضرو ذلك ولم يحجزه ولم يرض بدفع شيء له وفي نظر مصره وبودعهم وقطع عمارته حيث لا يضر
التلع فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن في ارض غرس في ارض غيره بشارته امر بالقطع والرد
ولما كان ضمن له قيمة بناء وشجر امر بقطعه ان قصته الارض به تنوير من الغصب ومثله في المثلقي
والرد والرد والكتن وغيره في مساكن البناء لا يمكن على الارض بل على السقف والحيطان والمحكم فيها
كذلك بدليل ما نقل في العاديه من احكام العارة في ملك الغير لو ان رجلاً بنى على السقف الاعلى في دار
امرأته بأمرها ثم اراد ان يرفع ذلك قال البناء للمرأة وليس له ان يرفعه فان كان بنى بغير امرها فله ان يرفعه
ان كان لا يوجب رفعه ضرراً في غير ما بنى قال والاصل ان من بنى في دار غيره بناء وانفق في ذلك بأمر
صاحبه كان البناء لصاحب الدار ولو بانى ان يرجع على صاحب الدار بما انفق اه وقد افقت العلامة
الخبير المولى كافي فتاويه من الغصب برفع البناء حيث امكن بلا ضرر فمن بنى في ساحة غيره بغير امره
فراجعه (سئل) في امرأة دفعت لزوجها حطة من مال زوجها عمرو في غيبته بدون اذن
منه ولا وجه شرعي وزرع في الحنطة واستقصت فهل تكون الحنطة ملكاً كان يدو يضمن مثلها عمرو
(الجواب) نعم قال في الاختيار واذا اقتصر المصوب بفعل الغاصب حتى زال اسمه واكثر منافعه
ملكه وضمنه وذلك كذبح الشاة وطبخها او شربها وخطبها او طعن الحنطة وزرعها وخرق الدقيق وحمل
الصفرا نية واحد يسفوا والبناء على ساحة وعمر الزيتون والغلب وغزلي القطن ونسج القز الخ
ومثله في التبن والشروع والفتاوى وقام تاربع المسألة في العاديه (سئل) في رجل هدم
بيت نفسه فأنه من ذلك بناء جاره فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم في البرازية من الغصب
هدم داره فأنه من ذلك بناء جاره لا يضمن اه (سئل) في رجل زيد دخل زرع عمرو
فأنخرجه عمرو عن الزرع وساقه وضربه بأججار كثيرة فتدانيات من ذلك ويريد بدان يضمن عمرا
قيته فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن وجد في زرعه او كرمه دابة وقد افسدت زرعته فبجها

مطلب

تضمن المصوب بدل الغاصب

ولم يصير تصان به بوجه آخر

ضمن التصان الخ

مطلب

فيما اذا عرج الجمار المصوب

في بدل الغاصب

مطلب

اذا زال الغيب يرجع الغاصب

بما ضمن

مطلب

غصب جالاً عمدة للاستقلال

يلزمه اجرة مثلها

مطلب

بنى وغرس في ارض غيره

بلاذنه امر بالقطع والرد

مطلب

بنى في دار امرأته بأمرها

فالبناؤها

مطلب

غصب حنطة وزرعها فاذا زرع له

مطلب

هدم بيت نفسه فأنه من بناء

جاره لا يضمن

مطلب

وجد في زرع دابة فان ساقها

بهدمها عرجها ضمن والا فلا

فهلكت ضمن ولو أنجره المختار أنه إذا أخرجها وأحقها ضمن وإن أخرجها ولم يسفها لم ضمن وكذا لو
أخرج دابة القيرين زرع التبرع حادثة من جنابة الباب والجنابة علم وأقد أفتي بجنابه العلامة الرمل
في باب النصب عار بالمسألة للتلصص والبرازية = (سئل) في حائوت استأجرها زيد ووضع
فيها شيئا وحطالوقدها فخرق النجج ليلابلقدمته ولا من غيره وفي زرق الحائوت دار لمرو
يخاف عرو ومن وصول النار إلى داره فهدم حائط نفسه ثم قام لأن يزيد أن ضمن زيد أقيمة الحائط
الذي هدمه فهل ليس له ذلك = (الجواب) = حيث هدمه بنفسه ليس له ذلك ولو كانت الدار
ليست له فهدمها فبغير أمر صاحبها حتى انتفع المحرق عن داره فهو ضامن إذا لم يضر بالمر السلطان عز
نصره كما مرح بذلك في خزائن القتاوي في كتاب النعمان = (سئل) في حائط قديم فيه باب من
عجز جاري ملك يزعمه عرو وهدمه بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي ويريد أن يأخذ التقتض
وضمن عرافة تصانعه فهل له ذلك = (الجواب) = نعم من هدم بيتا ضمن قيمته مبنيا لقيمة
المرصة لأنها قائمة والنصب لا يصري في الفناجيع الفضولين وفي حاشية الأشياء المسمو من النصب
قوله من هدم حائط غيره الخ أقول في شرح النفاية للعلامة قاسم وإذا هدم الرجل حائط جاره فللعجار
الخيار أن شاء ضمنه قيمة الحائط والتقتض للضامن وأن شاء أخذ التقتض وضمنه التقتض لأن الحائط قائم
من وجه هالك من وجهه فان شاء مال إلى جهة القيام وضمنه التقتض وإن شاء مال إلى جهة الهلاك
وضمنه قيمة الحائط وليس له أن يصير على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الأمثال وطريق
تضمن التقتض أن يؤم الدارع حطانه وتؤم بدون هذا الحائط فبئس فضل ما بينهما اه أقول
وهذا في غير الوقت كما في حاشية البري أي فلو هدم حائط الوقت مصيدا أو غيره أجبر على شائه وسئل
قاري الهداية فحين استأجر دارا وفاقدها وحطالها حونا وأفرنا فأجاب بأنه خسر التناهي أن كان
ما غيرها الماتقع وأكثرت بما أخذتمناه الاجرة وابق ما عرده للوقف وهو متبرع والأزم بهدمه وإعادةه
إلى الصفة الأولى بعد تضرره بما يليق بماله اه وقامه في رد المختار = (سئل) فيمن تعلق برجل
وخاميه فسط من التعلق به شيء فضاع هل ضمن التعلق = (الجواب) = نعم ضمن التعلق كما مرح
بذلك في العبادية من أنواع النعمانات من التسبب والدلائل ومثله في الفضولين أقول وينبغي أن يكون
القول للتعلق في قدر ما سقط نظرا من أول الباب وكذا لو أنصكره وطأ أصلا عالم يرمي الآخر
وكتب المؤلف فروعا في غير هذا الجمل وهي في جناس التعلق في النصب عبارة عن إتباع الفعل فيما يمكن
تقله بغير أن مال كله على وجه يتعلق النعمان به أمام غير فضل في الحمل لا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا
من دخول داره وأجبره من أخذ ماله لم يكن بذلك غاصبا وكذا لو منع المالك عن النواشي حتى ضاعت
لا يضمن ولو منعها من ضمن وفي السير الكبير إذا حبس رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المال
عن المالك ضمن وفي ميسوط الاستيعابي إذا حال بين رجل وأملا كه حتى تلفت لأضمان عليه ولو فضل
ذلك في المتحول ضمن وفي المختلقات التذمية إذا وقف بيمين دابة رجل ومنع صاحبها عنها حتى هلكت
لا يضمن وأرضع من هذا إذا قاتل صاحب المال وقته ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن وقدر في أول
الجنس الذي قبل هذا من العيون ما يخالف هذا وفي التبعين رجل أراد أن يسقي زرع فمعه انسان حتى
فسد زرع لا يضمن وكذا ذكر في المدة وفي فوائد عني نظام الدين ختم ملأ زرع حتى هلك الأرض هل ضمن
أجاب شيخ الإسلام علا الدين علي بن عبد المجيد وكان استأذنه ضمن فصول العبادية في ٣٣ في أنواع
النعمانات ومثله في جامع الفضولين وأقول مقضي هذا القروع أن يهدم ألتنا بما لو وقع التعلق فلا
في الحائط تأمل وأما لقتل صاحب المال وتركه حتى تلف فوجبه القول بالنعمان فيه أنه لما قلته فقد

مطلب

احترق حائط فهدم رجل
داره لا يضمن صاحب الحائط

مطلب

فمن هدم حائط غيره ضمن
قيمه

مطلب

الحائط ليس من ذوات
الامثال

مطلب

إذا هدم حائط الوقف أجبر
على شائه

مطلب

تعلق رجل برجل وخاميه
فسط من التعلق به شيء

مطلب

ضمنه
في تصرف النصب

مطلب

حبس رجلا حتى ضاع ماله
لا يضمن

أزال بيد مالكه عنه وصار بيده حكما فإذا تركه حتى تلف بضمه تأمل * (سئل) * فيما إذا كان
 زيد أرض بزرعها بنفسه ولا يدعها مزارعة فزرعها عمرو بيذره حنطة بلاذن مالكها المزور واستحص
 الزرع فهل الزرع للزراع * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل غرس في أرض آخر
 بدون إذنه ولا وجه شرعي فهل يؤمر بالقطع والرد * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا
 حرق زيد أرضا موقوفة لغيرها باذن ناظر الوقت فحدم عمرو وزرعها بدون إذن الناظر ولا وجه شرعي
 ونبت الزرع ولم يدرك وقلمه لا يضربا لوقف فهل يؤمر عمرو بتلعه * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في رجل غرس أشجارا لنفسه في أرض مشتركة بينه وبين ابن عمه بدون إذنه ولا وجه شرعي ثم مات
 الرجل عن ورثة فهل يكون القراس له يورث عنه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل
 زرع حنطة في أرض جارية في ملك زيد بلاذنه ولا وجه شرعي ونبت الزرع ولم يدرك ولم يذره
 تكليف الرجل قطع زرع المزور فهل له ذلك * (الجواب) * حيث لم يدرك الزرع فلمالك الأرض
 أن يأمر الناصب بقلعه ولو أبقى فللمالك قلعه فإن لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فهو للناصب وللمالك
 تعيينه نقصان أرضه إن قصت الأرض بزراعته كافي جامع الفصولين وفي المجتبى زرع غرض غيره ونبت
 فللمالك أن يأمر الناصب بقلعه فإن أبقى بقلعه بنفسه وقبل الثبات بغير صاحب الأرض أن شاعركها
 تنبت فأمرو بقلعه وإن شاء أعطاه ما زاد البذرة ثم مذكورة بيذره له حق القطع وبشرم وغير مذكورة
 فضمن فضل ما يتبعها وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يسطه مثل بذره والآن أمع مخ من النصب
 وذكره العلائي باختصار مفيد * (سئل) * في أرض وقف سليخة جارية في مشد مسكة آخر فجد
 زيد وزرعها في حدة معلومة واستلها كل ذلك بدون إذن من متولى الأرض ولا يمن له المذموم تكن
 الأرض في اجازته في المدة المرقومة ويريد الناظر مطالعة زيدا بجرعة مثل الأرض المزبورة مذكورة
 واستعماله فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وقد أجاب الشيخ خير الدين عن مثله بقوله ليس له أن
 يطالبه بحصته من المخارج أو بجرعة زرعها دأهم وإن قلنا لا ترفع يده عنها مادام مزارعا يعطي ما هو المعتاد
 فيها على وجه المطلوب كافي فتاوى بعض المزارعة أقول الضمير في قول الشيخ خير الدين ليس له الخ عائد
 على المزارع فإن سألته هكذا سئل عن الأرض السلطانية أو الوقف التي لها مزارع مستأدين عليها وله يد
 سابقة في مزارعها بالحصة الموهوبة فيها لأزراعها غيره بغير إذنه ودفع ما عليها من الحصة فهل لمزارعها أن
 يطالب بحصته من المخارج أو بجرعة زرعها دأهم أجاب لا وإن قلنا الخ والحاصل أن المطالبة بالحصة
 أو بالأجر أو كل السلطان أو لتولى الوقف أو صك كانت الأرض وقفا وليس للزراع ومصابح المسكة
 مطالبة بشئ من ذلك لأنه لا حق له في نفس الأرض فاحفظ ذلك فإنه يخفى على كثير * (سئل) *
 في أرض معلومة في قرية معدة للاستغلال لزراعها بغير أمر صاحبها عمرو واستلها قلم عمرو وبنا
 الزراع بحصته من زرعها ولم يكن في القرية عرف من أقسام القلة أنصافا أو أرباعا فهل يكون المخارج
 للزراع وعليه أجر مثل الأرض * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان زيد أرض
 من جهة أراضي قرية معدة الأرض للمزارعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره وعليه
 الربع من الزرع الشئوى فزرع عمرو والأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف ولا بداعله
 العرف من الزرع * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير بغير إذنه بغير العرف
 فإن أقسم القلة أنصافا أو أرباعا اعتبر وبالأجر المخارج للزراع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقف
 فقتب الحصة أو الأجر بكل حال فصولين اه أقول عبارة جامع الفصولين في الحادى والثلاثين ومن
 زرع أرض غيره بلا أمره يجب التلث أو أرباع على ما هو عرف التربة ثم رمل فتاوى القاضى ظهير الدين

مطلـ

له أرض غير معدة للاستغلال

بل بزرعها بنفسه فزرعها غيره

بلاذنه فالزراع للزراع

مطلـ

غرس في أرض غيره يؤمر

بالقطع

مطلـ

زرع في أرض موقوفة يؤمر

بقلعه حيث لا يضربا لوقف

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

مطلـ

زراع الاكارس بن بد مضي مدة المزارعة جواب الكتاب انه لا يكون مزارعة فالزراع كله لا كارو عليه
تصدق ما فضل من بذره وأجر مثل عمله وهكذا كافوا يقتون بخاري وقيل تكون مزارعة وقيل لو كانت
الارض مدة للزراعة بان سكان ردها بمن لا يزرع نفسه يدفعها مزارعة فذلك على المزارعة ذرب
الارض حصه على ما هو عرف تلك القرية لكن انما يحمل على هذا الولم يعلم وقت الزراعة انه زرعه على
وجه القصب صريحاً أو لالة أو على تأويل فان من أجر أرض غيره بلاذنه ولم يضره بها وقصرها
المستأجر فالزراع كله للمستأجر لا على الزراعة وان كانت الارض مدة الا في الوقف يجب فيه الحصة أو الار
بأي جهة زرعهما أو سكنها اعذب للزراعة ولا على هذا استقر فتوى عاقبة المتأخرين اه وحاصله ان في
المسألة قواين أو ثلاثة الاول انه اذا زرع أرض غيره بلازمه لا يكون غصباً بل يحمل على المزارعة وحصة
رب الارض ما جرى عليه عرف القرية من ثلث أو ربع والقول الثاني جواب الكتاب انه يكون غصباً
والزراع كله له لكن يتصدق بما فضل من بذره وأجر مثل عمله ويمكن حمل هذا على ما اذا لم يكن عرف
في اخذها على وجه المزارعة فلا يخالف ما قبله والقول الثالث انه يكون مزارعة اذا كان صاحبها اعدها
للاستغلال بان كان يدفعها مزارعة لغيره ولا يزرعها بنفسه لانه يكون قرينة على ان الزارع انما اخذها
على وجه المزارعة على عرف تلك القرية أما لو كان صاحبها يزرعها بنفسه يكون الزارع غصباً فالزراع
كله له وقوله لكن انما يحمل الخ معناه ان كون ذلك مزارعة فيما اذا كان صاحبها اعدها لذلك وكان
في القرية عرف من قسم معلوم لصاحب الارض انما يتم اذا لم يعرف انه زرعه على وجه القصب أو بتأويل
عند أو ملك أو وافق هذا ما قاله في البرازية من المزارعة قال التاضي وعندي انها ان مدة للزراعة
وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الناحية جاز استصحابنا وان فقد أحدهما لا يجوز ويقتضي العادة
اذا لم يقر بأنه زرعه لنفسه قبل الزراعة أو بعدها وكان من لا يأخذ مزارعة ويألف من ذلك فيبين
تكون غصباً والخارج له وعليه نصان الارض وكذا الوزر بها تأويل بان استأجر أرض الغير المجرور
يجوز هار بها وزرعها للمستأجر لا تكون مزارعة لانه زرعه بتأويل الاجارة اه وبؤيده ما في غصب
الذخيرة قالوا في المدة للاستغلال يجب الاجر اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق
الدلالة وذكري مزارعة الذخيرة ان السكنى فيها تحمل على الاجارة الا اذا سكن بتأويل ملك اه لكن
المشهور هو المقتضى بان منافع القصب غير معقونة الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال الا اذا
سكن المعد للاستغلال بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في كتاب الاجارة عن التنوير شرحه وقال في
شرح التنوير قبيل باب فسخ الاجارة مانعه وفي الاشياء ادعى نازل الخان وداخل الحمام وسكن المعد
للاستغلال القصب لم يصدق والاجر واجب قلت فكذلك مال اليتيم على المقتضى به فتدبر اه وقول القصولين
الا في الوقف يجب فيه الحصة أو الاجر الخ أي يجب فيه الحصة ان كان ثمة عرف في اخذها مزارعة حصص
معلومة ولا فالاجر قوله بأي جهة أي سواء كان غصباً أو لا وذكري الاسراف انه لو زرع ارض الوقف
يلزم اجرها عند المتأخرين اه والطاهر هل على ما اذا لم يكن عرف أو على ما اذا كان الاجر انفع للوقف
فتدبر مقتضى بما هو انفع للوقف فالحاصل ان من زرع ارض غيره بلاذنه ولو على وجه القصب فان كانت
الارض ملكاً أو اعدها ربه للزراعة اعتبر الرق في الحصة ان كان ثمة عرف والا فان اعدها للابحار
فالخارج كله للزراع وطه اجرو مثلها ربه والا فان انقسم فعله القصب والا فلا شيء عليه وان كانت
وقفاً فان ثمة عرف وكان انفع اعتباراً أو أفضلاً وكذا لو كانت مال يتيماً أو سلبطانية فاعتنم هذا التعبير
الفرق الجامع بين كلامهم المبدؤ (سئل) في ارض معلومة معدة للاستغلال جارية في ملك هند
فوضع زيد يده عليها واستهلكها واستوفى منعتها مائة بلا جارة ولا جرة قامت هند تطالبه بأجرة مثلها عن

قف

على هذا الحاصل المنفرد
في مسألة من زرع أرض غيره
بلاذنه

مطال

غصب أرضاً معدة للاستغلال
يجب الاجر

المدة الزبورية فهل لها ذلك؟ (الجواب) نعم ولو سكن دار معدة للغة أو زرع أرض معدة للاستغلال من غير استئجار يجب لأجر جامع الفتاوى من الاجارة. (سئل) في حاقون ملك بين شريكين سكنها أحدهما مدة بدون اجارة ولا اجارة وهي مدة الاستغلال فهل لأجرة عليه شريكه؟ (الجواب) قال في العادبة في الفصل (٢٢) في انواع الضمانات بيت أو حاقون بين شريكين سكنها أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك اه وبذلك حصل الجواب وذكيره لانه وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين اذا سكن في دار الشريكة بنصيبه صاحبه ثم جاء الآخر يطلب أجر حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لأن الدار المشتركة في حق السكنى وفيما كان من زواجر السكنى تحصل مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم تحصل كذلك بمنع كل واحد من الدخول والقعود ووضع الامتعة في عطل عليه امتناع ملكها وانه لا يجوز اذا كان هكذا صار الحاضر سركا في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجازات الذخيرة اه. (سئل) في طاحونة مامشركة بين اثنين ويتم لكل حصه معلومة فيها فاستعملها الباقان بالعين بهامدة بلا اجارة ولا اجرة حتى باع القيمة رشيداً فخطا لهما الآن باجرة مثل حصته مدة استعمالهما فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم وفي المخيرة من الاجارة سئل في شرمدة مخزن القلال بالاجرة بين يتيم وبائع أجره البالغ باذن الولي هل يلزم دفع حصه اليتيم من الاجرة لوليه ام لا؟ اجاب نعم يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه اجرة مثل حصه اليتيم كما في به المتأخرون المحققا له بالوقف صيانة له والله تعالى أعلم اه ومثله في التمر تاسيع من الشركة. (سئل) في حاقون معدة لبيع الاواب جارية في وقف اهلى وضع زيد فيها بعض آلة الصبح كالقدق والحجلة وغيرها وعطل الحاقون مدة بدون اجارة ولا اجرة ويريد ناظر الوقف الزبور مطالبة زيد باجرة مثلها في المدة الزبورية بعد نبوته شرعاً فهل له ذلك؟ (الجواب) منافع النصب غير مضبوطة استوفاهما وعطلها فانها غير مضبوطة عندنا الآن ان يكون المنسوب وفتاوى مال يتيم أو معدة للاستغلال المختوم من النصب أقول ومثله في الدرر والحب من الشريكين الى حيث قال في حاشية الدرر وليطرف فيما وعطل اه فانه يفيد انه لم يرمع مع ان الاستثناء المذكور ظاهر في انه راجع الى قوله استوفاهما وعطلها. (سئل) في دار ملك بين اخوة ثلاثة اثنين سكنها واحد منهم بدون اجارة ولا اجرة ولا اذن وابست معدة للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة عن مدة سكناه محصة اخويه؟ (الجواب) نعم قال في الدرر المنافع ركوب الدابة وسكنى الدار واستقدام المملوك لا تخفى بالنصب والالاف وقال في التنوير ومنافع النصب استوفاهما وعطلها غير مضبوطة الا ان تكون وقفاً وما لم يتيم أو معدة للاستغلال الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد. (سئل) في دار معلومة غير معدة للاستغلال مشتركة بين اثنين وباتن سكنوا في جميع الدار مدة بلا اجارة لمحصة التينين ولا اجرة فهل يلزمهم اجرة المثل لمحصة التينين في المدة؟ (الجواب) بلزمهم ذلك اقول الضمير في سكنوا عائد على الاثنين فقط ووجه لزومهم الاجرة ان مال اليتيم ملحق بالوقف كما مر من الخبر اعلم واما قول التنوير الا اذا سكن بتأويل عقد أو ملك فهو راجع للمدة للاستغلال فقط كما افاده شارحه اله لاني وبيناه سابقاً. (سئل) في دار جارية في وقف اهلى للاستغلال على زيد و امرأتين فسكن زيد في كاملها بالقيمة بدون اذن المرأتين ولا وجه شرعى ولم يدفع لهما شي من اجرتها فهل يلزمه اجرة مثل حصتها مدة سكناه فيها؟ (الجواب) نعم في الاشياء من كتاب النصب الوقف اذا سكنه احدهما بالقيمة بدون اذن الآخر وان كان موقفاً للسكنى والاستغلال فانه يجب فيه الاجر ايضا ومثله في البزارة

مطلد
سكن أحد الشريكين
في الحاقون المعد للاستغلال
لا يلزمه اجرة

مطلد
طاحونة مشتركة بين يتيم
وغيره استعمالها الشريك
لليتم اجرة حصه

مطلد
اذا عطل الحاقون مدة يلزمه
الاجر

مطلد
تجب الاجرة لمحصة اليتيم

مطلد
سكن أحد المسقطين في دار
الوقف بالقيمة يلزمه الاجرة

وصور المسائل والجهر والفتية وأفتى به خاتمة المفتين المختير الرملي وحسبنا غيره ممن يعتمد على اقتائمه
 (مسئل) في جماعة أسكنهم ناظر الوقف دار الوقف مدة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمهم بمجة الوقت
 اجرة مثل مدة سكنهم (الجواب) نعم قال في العادة وفي الفتاوى متولى الوقف اذا سكن دار
 الوقف بغير اجرة كرهل ان لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين ان عليه اجرة التل سواء كانت الدار
 معدة للاستئلال اول تكسب صيانة للوقف عن ايدي الطلبة وقطعا لا اطلاع القادة وعليه الفتوى اه
 ومثله في جامع الفصولين والرحمية (مسئل) في رجل سكن مع زوجته غصبا في دار جارية في ملك
 الزوجة وأهلها مدة سنين بلا اجارة ولا اجرة وليست معدة للاستئلال فهل لا يلزمه اجرة لم (الجواب)
 حيث سكن غصبا ولم تكن الدار وقفا ولا ينام ولا معدة للاستئلال لا يلزمه اجرة في تلك المدة المزبورة
 والله تعالى اعلم وان قص المصوب عند القاصب فعن القاصن الا اذا كان القاصن بغل الغير فحينئذ
 يخير المالك بين فعين القاصب ويرجع القاصب على الجاني او يعين الجاني ولا يرجع على احد برتبة
 (مسئل) في رجل سكن مع زوجته في دار وقف بدون اجارة ولا اجرة حتى مات الرجل عنها وعن
 تركته فهل تؤخذ اجرة الدار من التركة او من الزوجة (الجواب) تؤخذ اجرة الدار من تركته
 الرجل لان الزوجة لان الرجل متبوع والزوجة تابعة والاجرة تترك للمتبوع لا التابع قال في التزانية
 من الاجارة في نوع المتفرقات ومن سكن دار الوقف او اليقيم بأهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع
 اه وفي وصايا التنوير اهل الرجل زوجته الخ (مسئل) فيمن غصب أرضا وبني فيها وأغرس
 وقية البناء أو الفراس أكثر من قيمة الأرض هل على الأرض بقيتها أم يؤمر بالقلع (الجواب) اه
 أجب شيخ الاسلام على ائندى معنى الروم انه يؤمر بقلع ذلك ولا يفتل قوله ونعم هذا الجواب فان فيه
 سداب العلم والغصب وان كان في المسألة اختلاف اه أخذ جوابه من فتاوى ابى السعود رحمه الله تعالى
 ومن الفتاوى في عبارة القهستاني ومن بني في بناء في أرض غيره غصبا وأغرس شجرا كذلك أمر القاصب
 بالقلع أي قلع البناء أو الشجر والرد إلى الأرض فارغة إلى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الأرض
 وقال الكرخي انه لا يؤمر به حينئذ ويعين القيمة وهذا أوفق لمساثل الباب كافي النهاية وبه أفتى
 بعض المتأخرين كمسدر الاسلام وانه حسن ولكن نحن نقضي بجواب الكتاب اتباعا لاشياخنا فانهم كانوا
 لا يتركون جواب الكتاب كافي العادة من الفصل الثاني والثلاثين من أنواع النعائز اه وفي هامش
 الا نفروى مانسه ولا يفتى بقول الكرخي صرح به ابو السعود الهادي وقال في نورالدين بقول المحقق عدم
 اقتطاع ملك المالك هو المذهب كوروده في الجامع الصغير وللهاديه والخلاصة وعامة المتون ولكن اختر
 في شروح الهداية وغيرها قول الكرخي ولعل الاول قياس والثاني استحسان وهو الاول لما ذكره الامام
 قاضيان في فتاواه ان صاحب أكثر المالكين ان يملك الا ترجمته ونظائره كثيرة كدابة استلعت
 للزوجة فلو قيمة للزوجة أكثر من غيرها ان يملك الدابة وكدابة أخذت رأسها في قدر رجل ولم يكن انوارها
 الا بكسر القدر لو بقيتها أكثر من قيمته فلربما ان يملكه بقيته اه قلت ويمكن ان يفرق بين هذه المسائل
 ومسألة الغصب بان فعل ذلك في هذه المسائل أمر اضطراري لصدوره بدون قصد معتبر وأما الغصب فهو
 فعل اختياري مقصود والذي أفتى به المولى على ائندى هو الاول والآخر في هذا الزمان لطيفة أهل العلم
 والقاصين وشهد له قوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق قال الامام الزليخى أي ليس لذي
 عرق ظالم وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظالم وهو من المازر كمال صام نهاده وقام ليله قال تعالى فيها
 يفرق كل أمر حكيم ولان الأرض باقية على ملكه اذ لم تصرف ملكه ولا منصوبة حقيقة ولا وجد فيها
 شيء يوجب الملك للقاصب فيؤمر بتقريرها ورده إلى مالكها كذا في مثل غرق غيره بالعام ثم ذكر كما اذا

مطل

اسكنهم الناظر بلا اجرة

فعلهم اجرة التل

مطل

غصب دارا وسكنها لا يلزمها

اجرة

مطل

فيما اذا قص المصوب عند

القاصب

مطل

سكن دار اليقيم أو الوقف

بأهله وأتباعه فأجر المثل

عليه

مطل

تؤخذ الاجرة من المتبوع

مطل

فيما اذا كانت قيمة البناء

أو الفراس أكثر من قيمة

الأرض المنسوبة

زادت قيمة الباع وهذا التعليل والمحدث الشريف يستأنس به لما أفتى به المولى أبو السعود (سئل) *
 في جبل مشترك بين زيد وعمرو وبنه عمرو بدون إذن من شريكه زيد ولا وجه شرعي ويريد بزيد تمكين
 عمرو قيمة حصته منه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم في الأصح قال في الهادي في الفصل ٣٢ ومن
 ذبح شاة غيره هال الكها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء أخذها وقرمه القنان وحكذا
 المجرور وكذا اذا قطع دهبها وهذا هو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وروى عنه ان شاء أخذها ولا شيء له
 والاول اصح اه ومثله في التنوير من النصب * (سئل) * فيما اذا غصب يد مشجرة برون لم يرو
 وقطعها وغرسها في ملكه فنبتت وأدركت فهل تكون الشجرة للمزورقة يد واصلها بعمرو وقطعها
 * (الجواب) * نعم يلزم القاصب التميز بالاثني بماله الرادع له ولا مثاله والله تعالى أعلم ولو غصب
 ثالثة صغيرة فغرسها في ملكه فلدركت في أرضه فلصاحب الثالثة قيمة الثالثة ولا سبيل له على النحلة عندنا
 لانها صارت بماله أرضه ولو غصب ثالثة لم ترد فان لم تنبت فلا شيء له انما ترد على المالك وان نبتت ولم
 ترد ينبغي ان ترد على المنسوب عنه أيضا لانه وضع المسألة في الزيادة في غصب المتوسط فصدر الاسلام
 أبي السرر رحمه الله تعالى حمادة في ٣٢ ومثله في الفصولين والثالثة صغار القتل قاموس * (سئل) *
 في رجل عمد إلى كرم آخر وقطع أشجاره وطلبها وعدوا ناهل اذا ثبت عليه ذلك لم يزمه التعزير بقيمة ما قطعه
 قائما في أرضه * (الجواب) * نعم كما أفتى به الشيخ اسماعيل ولو قطع شجرة رجل تقوم الأرض
 وفيها الشجرة وتقوم بلا شجرة فيغرم ما بينهما وكذا الزرع حمادة وفيها ما قطع أشجار كرم انسان
 يعين القيمة لانه ألتف غير التي وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الأشجار النابتة ويقوم مقطوع
 الأشجار ففضل ما بينهما قيمة الأشجار فعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الأشجار المقطوعة
 إلى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء امسك الأشجار رزوع من تلك القيمة قيمة الأشجار المقطوعة وضمنه
 حصة الباقي وذكر القيمة أو البت في تناوؤ مسألة قطع الأشجار هكذا قال ثم وان كانت قيمة الأشجار
 مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه أقول فلو كانت قيمة الكرم مع الأشجار النابتة القائمة لا بدون
 الأشجار سواء كانت قيمة الأشجار قائمة فثلاثة وهي فضل ما بين القعتين فان شاء المالك دفعه إلى القاطع
 المقطوعة وضمنه قيمتها قائمة وهي ثلثاها وان شاء امسكها ونظر إلى قيمتها مقطوعة فان كانت قيمتها
 مقطوعة مائة مثلاً رفع عنه مائة وضمنه الباقي من قيمتها قائمة وهو مائتان وان كانت قيمتها مقطوعة
 قائمة سواء واختار امساكها فلا شيء على القاطع وذلك جهل الضعاف والمجور بالمهمة فان قيمته قائمة
 وقتا القطع لا تزيد على قيمته مقطوعا بخلاف شجر الكرم ونحوه فان قيمته قائمة صاحبها القرم أكثر من
 قيمته مقطوعا لا يخطأ هذا ما ظهر لي في بيان هذا المقام فتأمل * (سئل) * فيما اذا وضع زيد
 يده على كرم غيب لعمرو وصرف يمينه بطريق النصب ولم يدفع لعمرو منه شيئا ثم رده الكرم لعمرو وامتنع
 من رد مثل النصب الذي تصرف به فهل عليه ردّه لعمرو حيث لم يقطع الثلث * (الجواب) * نعم زوائد
 المنسوب مطلقا أي سواء كانت متصلة كالعين والحسن أو منفصلة كالولد والقر لا تضمن إلا ما لم يمتد
 أو امتنع عند الطلب لانها أمانة وحكمها هذا در من النصب ومثله في التنوير وغيره والنصب مثلي كافي
 الهادية ولو كان العين المنسوب قد هلك وهو من ذوات الأمانال فان كان السرقى المكان الذي التمس
 مثل السرقى مكان النصب أو أكثر فانه برأى بالثلث وان كان السرقى هذا المكان أقل فالمالك بالخيار
 ان شاء أخذ قيمة العين في مكان النصب وقت النصب وان شاء انظر ولو كانت القيمة في مكان مخصوصة
 أكثر فغير القاصب ان شاء اعطى مثله في مكان مخصوصة وان شاء اعطاه قيمته حيث غصب إلا ان رضى
 المنسوب منه بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين سواء كان للمنسوب منه أن يطالبه بالثلث خاتمة في

مطلب
 من ذبح شاة غيره هال الكها
 بالخيار
 مطلب
 غصب شجرة صغيرة وغرسها
 في أرضه
 مطلب
 قطع أشجار غيره أرضه
 قيمتها قائمة وعزير

النسب من الفصل الأول المنسوب لوقائما بأخذهم ماله مكثرا أولا في كل الوجوه إلا أن كانت بلدة
 المنصومة أقل من قيمة بلدة النسب فيختلف ذلك خيرات ثلاث رضى به أو يتخلر أو أخذ قيمته مكان
 النسب يوم المنصومة جامع الفصولين * (مسئل) * فيما إذا كان يدوم عمرو والاخوين غراس
 عنبر وزيتون فأقيم أرض وقفا بأوجه التبرعي وهو جاري ملكهما نصفين فقاب يدوم عثمان ستين
 فتصرف عمرو ويصحب عمر الفراس الله كور لنفسه بلاذن من أخيه ولا جارة ولا وجه شرعي ثم حضر
 أخوه وطالبه بمثل ما تصرف به من حصته من القرض بلزم عمر مثل ما تصرف به من حصته أمعه يد
 من القرض الزبور * (الجواب) * نعم لأن النسب مثلي كافي عامة القتاوي خلافا لقوادص صاحب المحيط
 كافي البداية وكذا الزيتون مثلي مكمل مضعون بمثله كافي الخيرية ومجيب المثل في المثل كالمكمل
 والموزون والعددي التقارب لتوابعه تعالى فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم والمراد بالمثل ما يوجد له مثل
 في الأسواق بلا تفاوت بين أجزاءه يستدعيه وما لا يكون كذلك فهو قيمي ثم المثل قد يكون مصنوعا فحسب
 تخضره الصنعة عن التلثة بمجمله نادرا ما يسبق إلى أصله كالقيمة والتدروا لا يرق يكون قيميا وقد يكون
 مصنوعا بحيث لا تخرجه عن التلثة لقله كثره وعدم تفاوته كالدرهم والدينار والفضة درهم من النسب
 كل ما يكال أو يوزن وليس في شتمه مضرة بمعنى غير المنصوع فهو مثلي وكذا العددي التقارب كالجزر
 والبصل والفولس ونحوها وذو كرسر لا سلام أبو اليسرى شرح كتاب النسب ليس كل مكمل مثليا
 ولا كل موزون إنما التلث من الكليات والموزونات ما هي متقاربة أما ما هو متفاوت فليس مثلي فكانت
 المكليات والموزونات والعدديات وسماحية وذو كرسر لا سلام في الجامع أن القيم من ذات الأمثال
 والكثري والشمس والفوخ كلها من ذات الأمثال لأنها عددي متقاربة وفي شرح القديري وبقار
 الفضل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام القير بالقر مثلا لعل قائما
 بقية القار فكل نوع من النجرجس واحد والنسب مثلي وكذا الزبيب وكلها جنس واحد كذا ذكر
 في عامة القتاوي وفي فوائد صاحب المحيط وأحاطة في زادات الفقه أي التلث أن النسب من ذات
 القيم وفي القتاوي المحل والعصير ثلثان وكذا الدقيق والخالة والجص والنورة والطين والصوف
 وغزله والبن وجميع أنواعه مثلي وفي القيم اختلاف والكان والابريسم والنعاس والصغور والصاص
 والمجدد والحناء والوسمة والراحين اليابسة كلها مثلي والمجدد مثلي وفي موضع آخر أنه قيمي وأحاطة في
 رواية أنه من ذات الأمثال وفي فوائد صاحب المحيط أنهم من ذات القيم عند أبي خنيفة وأبي يوسف
 والكاغد مثلي والرامان والفرجل والقصا والبطح قيمي متساوون أحاده فتكون من ذات القيم وكل
 موزون إذا اختلط بحيث لا يمكن التمييز بينهما خرج كل واحد من أن يكون مثليا وصير من ذات القيم
 والبرقين من ذات التسم وكذا الحطب وأوراق الشجر كلها والبسط والمحصر والوارى والام والصرم
 والمجلود كلها قيمات كالناب والارعة والراحين الرملة والبقول والقص والجص من ذات القيم
 ولهذا لا يصوز السلم فيها ولا تستقر ضما أمال راحين اليابسة التي تكال وتوزن بخصونة بالمثل عند
 استعمالها فيبوز السلم والقرض فيها من فصول العمادى القيم مثلي والراحين من ذات القيم وقيل مثلي
 حاوى الزاهدى اللين مثلي خيرية من الدعوى الزيت مثلي خيرية من البيع القلاد الزيتون مثلي خيرية
 قبل الإقالة القزل المصوغ من ذات الأمثال شيعة الدهر أقول قال صدر القير صخره الله تعالى
 اعلم أنه جعل هذه الأقسام الثلاثة أي الكيل والموزون والعددي المتقارب كلها على أن كثير من الموزونات
 ليس مثلي بل من ذات القيم كالقيمة والقديرو نحوها فأقول ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن عند
 البيع بل ما يكون مقابلته بالقياس مينا على الكيل والوزن أو العدد ولا يختلف بالصفة فإنه إذا قيل هذا

مطلب
 الغنث مثلي وكذا الزيتون
 مثلي مكمل مضعون بمثله
 مطلب مجيب المثل في المثل
 مطلب في تعريف مثلي
 مطلب القيم والكثري والشمس
 وانخرج مثليات
 مطلب
 غمار الفضل كلها جنس واحد
 مطلب النسب مثلي وكذا الزبيب
 مطلب المحل والدقيق والخالة
 والجص والنورة والطين
 والصوف وغزله والبن
 مثليات
 مطلب الكنان والابريسم
 والنعاس والصغور والصاص
 والحناء والوسمة والراحين
 اليابسة
 مطلب الماء والكاغد مثلي
 مطلب الرمان والفرجل
 والقصا والبطح قيمي
 مطلب
 القيم مثلي وكذا اللين
 والزيت والزيتون والقزل
 المصوغ
 قيرهم في بيان المثلي من
 القيمي
 قوله ليس المراد الخ أي لان
 ما يوزن عند البيع قد
 يكون فيه تفاوت بين أعضائه
 كما لا راي في النعاس
 والمجلى ونحو ذلك فإنه إذا
 كان اثنين منها مثلا
 لا يكون كل واحد منها
 مثليا تأمل اه منه

التي تقرر بدهرهما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت وجب ان يكون مثليا وانما قلنا لا يختلف بالصفة حتى
لو اختلف كالقيمة والتدول لا يكون مثليا ثم ما لا يختلف بالصفة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف
كالدرهم والدنانير والقولوس وكل ذلك مثلي اذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعات وكل ما يقال يباع
من هذا التوب ذراع بكذا فهذا انما يقال فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل القهاه المثليات وذوات
القيم ولا احتياج الى ذلك هنا وحده المثل في الاسواق لا تفاوت يستدعي فهو مثلي وما ليس كذلك فغير
ذوات القيم وما ذكر من الكلي واخوانه فهي على هذا اه ومتنفي هذا ان المذروع الذي لا يتفاوت
مثلي كسب كرباس نسج من غزل واحد من ألف ذراع من ذلك التوب بصفته بثلثه من ذلك التوب او
من ثوب آخر نسج من ذلك الغزل اذا لم يكن بينهما تفاوت يستدعي مثله يقال اذا كانت الشقة مشقة
على عذة اوثاب ضمن كل ثوب منها ثوب آخر منها حث لا تفاوت بين اوثابها نصفا وبغزلا يستدعي اى
من حيث الرغبة او الفتن حتى قال كل ثوب منها بكذا كما يقال كل ذراع من هذا الثوب بكذا فهذا
مثلي ايضا لان الدار على عدم التفاوت لا على خصوص كون ذلك الشيء ميكلا او موزونا وعدد ما يتقاربا
ولذا كان الموزون المختلف غير مثلي لوجود التفاوت ويمكن ان يدخل ما ذكرناه تحت العددي المتقارب
فليس يخرج من المثليات الثلاثة التي ذكرناها لان المراد بالعددي المتقارب ما ليس ميكلا ولا موزونا
كما لا يتفاوت افراده فان قلت قد صرحوا بان نحو الدبس والقطر غير مثلي لتفاوتهما بالصفة مع انه
موزون فكذلك النحول الكرباس قلت المراد ان الدبس مثلا يختلف من حيث الطبخ فتدبر يكون هذا الدبس
المطبخ في هذا القدر احسن من دبس آخر يطبخ في قدر آخر اما اجزاء ذلك الدبس الواحد المطبخ كله جله
في قدر واحد لا تفاوت بين اجزائه فمن اختلف من ذلك الدبس رطلا مثلا بصفته برطل من ذلك الدبس
بصفته اذا وجدوا ذلك في العبادية ما حاصله ان الصابون قيمى لان الدهن في هذا الصابون قد يكون
اقل منه في الآخر حتى لو كانا على السواء بان كانا من دهن واحد ضمن مثله وعلى هذا هنا تله الشيخ
اسماعيل الحائلي مفتي دمشق في كتاب السلم من فتاواه عن فتاوى الصربية من ان في الصابون قولين
يمكن التوفيق فيه بينهما ما ذكرناه عن العبادية والله تعالى اعلم فانعمت هذا الشعر برائيه (سئل)
في رجل له غراس ثوب مشاقق آجره من زبدعة معلومة باجرة معلومة فيهما منه وتصرف في بدورق
التوب في بعض المدة ثم مات الرجل عن ورثة يريدون بحاصه زبدعة قيمته ما تصرف به من الورق
واقطاعه من الاجرة التي دفعها المورثهم ورفع يده عن المأجور فهل لهم ذلك (الجواب) نعم لان
اوراق الشعر كلها من ذوات القيم كما صرح بذلك في العبادية (سئل) في رجل اخذ في سفره
من زبدعيتين معلومتين من الماهو تصرف بهما بعامتها بلا وجه شرعى في مكان من الماهو فهل
يلزمه قيمتهما يوم اخذهما (الجواب) نعم يلزمه قيمة التبرتين وما بينهما يوم اخذهما والماء
قيمى على الاصح خيرية من الاجارة (سئل) في اذا كان زيد يربل دواب اخذ له ثلثه في ارضه
لا صلاحا واستكثر ردها ووضعه في بيت حمرو تصرفه وروقه واقله بدون وجه شرعى فهل ضمن
قيمة زبدعة (الجواب) نعم لان السرقة من ذوات القيم كما ضمن عليه في العبادية (سئل)
في رجل غصب زبدعة معلومة ادر جماعة تصرف فيه بلان من مهم ولا وجه شرعى فهل يلزمه مثل الزبدعة
لهم حيث لم يقطع المثل (الجواب) نعم (سئل) في الناصب اذ انا بما المار المنسوب
وقال ان المنسوب هذا وقال المالك لا بل غيره فهل القول قول الناصب يمينه في ذلك (الجواب)
نعم قال في متفرقات غصب البرازية جاء الناصب ثوب وقال المنسوب هذا وقال المالك لا بل غيره فاذول
لناصب اه ولو اختلفا في عين المنسوب اوصفته او قيمته فالقول قول الناصب مع يمينه تارخا يمين
لناصب يمينه

مطلب

اجر غراس ثوب مشاقق

مطلب

اوراق الاشجار كلها من

ذوات القيم

مطلب

الماضي على الاصح

مطلب

الرفين قيمى

مطلب

ازيت مثلي

مطلب

اختلاف في عين المنسوب

او وصفته او قيمته فالقول

لناصب يمينه

الفصل الثاني في النصب * (سئل) * فيما إذا كان زيد قطن معلوم قائم في أراضي قرية نصبه شيخ القرية مع آخرو صرفا به لنفسه ما بلا وجه شرعي ويزعم أن له مبلغ نطار بن ونصف قنطار وزيد بنه عاده تشهد أن قدر الذي تصرف به من قطن زيد ما نية قضا طير فهل تبطل نيته زيد وخصي وجوبها بالطريق الشرعي ويلزمها زبد مثل النطن * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا أوردع زيد عن عمر وقد راعا موافق الشروع غابز بدفع عمر والشعر بلا أن زيد ولا وجه شرعي وقد وردت العين لاستهلاكه ثم حضر زيد وبجرح البيع وطالب عمر برزء مثل شعره والثلث لم يسقط فهل لذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في حسان مشترك بين زيد وعمر لكل منهما حصة معلومة فيه وهو عند عمر فطلبه زيد بضمه مرار المتفق به في قوة ختمه منه طلبا مع قدرته على تسليعه له وبني عندها ما ما حتى هلك ويريد زيد تضمين عمر وقية حسمته منه بدشوت ما ذكر شرط فهل لذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في ذلك حيث طلبه منه في قوة ختمه منه طلبا كافي التنوير من الودعة * (سئل) * فيما إذا كان زيد مدمرة دفعها لعمر ليطفأها ويربطها في داره على أن يكون له ثلاثة قراير طمنا تخالف عمر ويربطها في بستانه وهو ليس حوز مثلها فمفرقت من البستان ويريد بيان بعينه قية نصيبه من المبرة فهل لذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في راعي ممر قاده راعي يمان كرم آخرو سبياقه عدنانا تلفت الكرم فهل يكون الثمن على الراعي * (الجواب) * حيث قاده الراعي قري يمان الكرم المذكور بحيث لو شامت تناوت منه ضمن الراعي ذلك كافي النصول العادية في أنواع الثمنات وجامع النصولين نقله عن فتاوى الفتاوى * (سئل) * في برة مشتركة بين زيد وعمر ومضن وهي عند زيد فأخذها عمر وورث عليها عدنانا يوم اذن شر بكة زيد ولا وجه شرعي فرضت وما تبسبب ذلك فهل يضمن عمرو نصب شر بكة منها * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل أتهم آخرو سرقه متاع فأنتكى عليه لحاكم سياسة ليس من شأنه أن يقتل بمثل هذه السعاية يقتل المتهم المذكور بدون وجه شرعي ولتهم بريرة زيدون أن يقتلوا من الساعي المزبور فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان بين زيد وعمر وشركة تقاسما لها وانفصل كل منهما عن الآخر فشارك زيد على عمرو عند حاكم سياسة مع وجود القاضي في البلد بقوله أن اشتكى عليك وغرم شيئا فأقام به فغرم عمرو ببسبب ذلك مبلغا من الدراهم فهل يرجع به على الشاكي * (الجواب) * له الرجوع به على الساعي على قول محمد رحمه الله تعالى وهو الأصح كما صرح به في جواهر الفناوى والمسألة في الكتب شهيرة وهذا إذا لم يكن السلطان عز نصره منع الولاة من تضمين المعتاق بالله التوفيق رجل سعى إلى السلطان برجل فأخذته مالا ثم مات الساعي فلم يظلم أن يأخذ قدر المحض من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الأصح وذكر الامام على السعدي وغيره من مشايخنا أن على الساعي ضمان ما هلك سببته وسببته بغيره لودع إذا دل السارق على سرقته الودعة صيانة لأموال المسلمين وذكر الامام عمر والحلي أن كان السلطان معروفا بالظلم صادر بسبب سبائه فملى الساعي الضمان وإن لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه قلت لأجابه إلى هذا التقيد في هذا الزمان والقوى اليوم وجوب الضمان على الساعي مطلقا كما سكتنا عنه وإن كان المذكور في التوازن عن أبي القاسم الصفار أن لا شيء عليه في الدنيا وأما عليه في القبي اه جواهر الفتاوى في أول كتاب النصب إذ سعى إلى السلطان بغير حق لأخما على الساعي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد والقوى على قول محمد في زماننا شرع لم يوصية لأموال الناس ذخيرة من الفصل الثامن في النصب على السلطان عن يده ولا يدفع بلارفع إلى السلطان أو بمن سائر القس ولا يعتنق منه

مطلب
تقبل يمينه المالك أن التطن
المقصود قدره كذا

مطابق
ما ع المودع الشعر يلزمه مثله

مطلب
منعهم من الانتفاع بالبحر
المشترك في نوبته حتى يملك
بإلزامه قيمة حصته

أمره بربط مهرته في داره
فربطها في ستانه ضمن

مطابق
قائد المعز قریباً من کرم الخیر
ضمن ما ألتف

مطلب
حرف على البقرة المشتركة بلا
اذن شريكه ضمن

مطلـ
اتهامه بسرقة قتلہ الحاکم

مطلوبه
في ضمان الساعي

«(سئل)» في دار وطلعت أرض جاريات في ملك زيدواخوات ثلاث وابن عمن لكل حصة فيها فباع اختان وابن عهما حصتهم من ذلك لا عتق ما بين معلوم فطلب زيد المبيع شفعة المخطئ وبوجه الشرعي فهل له ذلك وتكون الشفعة قدر رؤوس الشفعة والمشتري كواحد منهم «(الجواب)» نعم والشفعة قدر رؤوس الشفعة لأن الملك تنو بروكون المشتري كواحد منهم صرح في الخبر يعنى الشفعة فراجعها أقول وذكر القاضي في التنوير أن ما ثبت في نفسه قال في التنوير شرحه للمعالي وتثبت لمن شري أصله أو وكالة أو اشتري له بالوكالة وقادته أنه لو كان المشتري أو المولى بالثمن اشتريكا ولدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريك بالوكالة لدار جار فلا شفعة لغيره وجوده اهـ وبیان ذلك أنه لو كانت دار مشتركة بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها من أحد شركيه فاشتراه منه لنفسه بالاصالة أو لغيره بالوكالة فطلب الشريك الثالث الشفعة قسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لشفعة أو لغيره ولو كان الثالث جار فاعتق فلا شفعة له لأن المشتري خلع فقدم على الجار وذكرها أيضا في الفتنة فقال اشتري الجار دارا ولما جازا آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما نصفان لأنهما شفعان قال ابن التبعة فقول له ركذا المشتري أي إذا طلب ولم يسلم للشفيع الآخر وعلى هذا الوجه ثالث قيمت اثلاثا وأربع فأرابع ثم نقل عن الظهيرية لو سلم المشتري كلها للجار كان نصفها له والنصف الآخر لغيره فقام في رد المختار «(سئل)» فيما إذا كان زيد يدين ملامق ليت عمرو فباع زيد دينه من معلوم من أجنبي فهل له ردواخذة مثل الثمن بشفعة الجوار «(الجواب)» نعم وإنما قد ناعته لقول الفقهاء الشفعة هي ثلث القيمة جبر على المشتري بما قام عليه من ثمنه ولا يفتقده كافي في شرح التنوير للمعالي وفيه من باب طلب الشفعة في الشرائع ما أخذته وفي القبي بالقيمة اهـ «(سئل)» في عمار دار معلومة مشتركة بين زيد وعندهما عاز يد حصته للباوثة منها من بكر من معلوم من الدرهم قامت عند تدعى شفعة المخطئ فهل لا شفعة في البناء «(الجواب)» نعم لا شفعة في البناء كافي في التنوير وغيرهما وفي قنارى اللطفي سئل في بناء مشترك بين اثنين واقع في أرض موقوفة باع أحدهما نصيبه فهل فيه شفعة أو لا أجاب لا شفعة في بيع البناء دون الأرض كبيع الشجر بدنه كافي في التنوير وغيرها «(سئل)» في رجل اشتري دار معلومة ملاصقة لدار محلوكة زيد فقام في أرض وقف فقام زيد يريد أخذ الدار المدركة بالشفعة فهل لا شفعة له «(الجواب)» نعم والبناء والفضل لا يستحقهما الشفعة عني على أكثر نفي الوفاة وما في بناء شفعة لا ولا به «وأم التري بالعمس بعض يقرر أي لا شفعة بالدار أي بسب البناء ولا في البناء المبيع «(سئل)» في رجل اشتري دارا معلومة ملاصقة لدار جار فيه وقف أملي فقام المشتري الساكن في دار الوقف المزورة يريد أخذ الدار المدركة بالشفعة فهل لا شفعة له «(الجواب)» نعم وفي التبريد لا شفعة في الوقف ولا يصار شرح الجميع لأن ملك من الشفعة ومثله في التنوير «(سئل)» فيما إذا كان زيدواخوته من شفعة في أرض وقف سلعة ففزعوا خوته عن نصيبهم من ذلك لعمرو حاز التولى ذلك وزعم زيد أن له الشفعة في ذلك فهل لا شفعة له «(الجواب)» نعم «(سئل)» في الشفع إذا علم بالمبيع وسلم الشفعة للمشتري واسقط حقه منها الذي بينه وبينه شرعية ثم أراد أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك وطلت شفعة «(الجواب)» نعم قال في الملح وسقطها تسليمها بعد البيع فبقا بخلاف تسليمها قبله كما تقدم لأن إسقاط الحق قبل رجوعه لا يجمع بعده يسقط بالإسقاط أو لم يسلم كما تقدم لأنه لا يذر بالمجمل بالأحكام في دار الإسلام اهـ «(سئل)» فيما إذا اشترى المشتري في الدار المشفوعة هل يأخذ الشفع بالثمن وقيمة الدار أو يكف المشتري قطه ويأخذ الأرض فارغة أم لا «(الجواب)» نعم

مطلـ
إذا اشتري أحد الشركاء فهو
في الشفعة كواحد منهم

مطلـ
يأخذ الشفع مثل الثمن ولو
مثليا والافتقار

مطلـ
البناء لا يستحق به الشفعة

مطلـ
لا شفعة في الوقف ولا يصار

مطلـ
لا شفعة في مند المسكة

مطلـ
تسقط الشفعة بالإسقاط بعد
البيع لا قبله

مطلـ
فيما لو اشترى المشتري في الدار
المشفوعة

له ذلك كافي التور قال المصنف في شرحه من باب ما لب الشفعة وبأخذ الشفع بالقر وبقية البناء
والقرس مقولوعن لو بخرى المشتري وغرس أو يكاف الشفع المشتري قلها أي البناء والقرس
«(سئل)» في قسمة أرض مشتركة بين زيد وجاعة فباع أحدهم حصته المملوكة منها من اجني
وحين علم زيد بالبيع قللك المبيع بالشفعة فورا بئيل الفن وأشهد على ذلك بوجه الشرعي ولم يطلب
المعقبة من التركة ذلك فهل زيد بذلك ومن لم يطلب عددهما «(الجواب)» نعم كافي المحبرة
«(سئل)» في الشفع إذا أراد أن يأخذ البعض ويترك البعض فهل ليس له ذلك «(الجواب)»
نعم ولو أراد الشفع أن يأخذ البعض ويترك البعض فليس له ذلك إلا برضى المشتري لأنه يلحقه ضرر
بتفريق الصفقة عليه ولو حصل بعض الشفع أصيبه البعض ولا يصح ويستطحقه به لأعراضه ويتسم بين
الباقيين على عددهم وروهم وكذلك لو كان أحد الشفعين حاضرا والآخر غائبا فطلب الحاضر الشفعة في النصف
على حساب أنه يستحق النصف بطلت شفعة لأنه يستحق الكل والقسمة للزوجة فإذا ترك في شيء منها
وجد الأعراس فيه فمقط في الكل لكونه لا يتجزأ وكذلك لو كانا حاضرين فطلب أحدهما
النصف بطلت شفعة ما لو طلب أحدهما الكل والآخر النصف بطل حق من طلب النصف والآخر
أن يأخذ الكل أو يترك وليس له أن يأخذ النصف لما ذكرنا بلى أقول وفي صورة السؤال لا تطل
الشفعة لما في المحابة قال للشري سلم في نصفها فأبى المشتري لا تطل شفعة في الصعي لا طلب تسليم
النصف لا يكون تسليمها أي لا يكون تسليمها مقطاة لشفعة لكن متى قضي قول الزبلي فإذا ترك في
شيء منها وجد الأعراس فيه الخ ستوطها وكتبت في رد المحتار التوفيق بأن الظاهر أن المراد أنه لو أراد
أخذ البعض بعد طلب الموائمة والأشهاد لا تقط أم لو طلب البعض ابتداء من شفعة فلا ينافي ما ذكره
الزبلي من التحليل المذكور كتبت عند قول الملاقى بعد مسائل الجمل وأعلم أنه لو طلب الحصة فهو على
شفعة ما فيه وفي التتارخانية وإذا كان المشتري واحدا والباقي اثنين فطلب الشفع نصيب أحدهما
مع أنه ليس له أن يأخذ به يكون على شفعة ذكر في الأصل نعم قال بعضهم هذا يجوز على ما إذا كان
بعد طلب الموائمة وطلب الأشهاد في الكل فلو مال في النصف أو بطلت وقال بعضهم على إطلاقه اه
قلت في رد الأولى ما قد عهده الشارح في باب الطلب عن الزبلي من أن شرط صحته أن يطلب الكل وبه
يتأيد ما ذكرناه هناك من التوفيق اه ما كتبه «(سئل)» فيما إذا لم يطلب الشفع الشفعة فورعه
بالبائع طلب موائمة وأشهاد ومضت أربع سنوات ولا أن قام يطلبها بعد ذلك وتركها الطلبن
المذكورين فهل بطلت شفعة «(الجواب)» نعم وبطلت الشفعة بترك طلب الموائمة تركه بأن
لا يطلب في مجلس العلم بالبائع كما مر أو ترك مال التقرير عند عقار أو ذي بالأشهاد عند طلب الموائمة
لأنه غير لازم كما مر عند شرح الملتقى للملاقى من فصل فيما يطلبها في الدرر يظهر أن طلب الموائمة
أو تركها لأشهاد عليه أي على طلب الموائمة قادر عليهما اه في مسائلنا يطلبها في مجلس علمه بالبائع
لفظ يفهم طلبها وأيضاً تركه الطلبن المذكورين وكل ذلك مما عيها أقول عبارة الدرر بخلافه لما عر
الملتقى وأعلم أن الشفعين يطلب ثلاث مرات الأولى حين علمه بالبائع فورا ويبيع طلب موائمة أي
مبادرة حتى لو أخره بطلت شفعة والأشهاد فيه ليس بلام كافي الهداية وغيرهما وفي الدرر سهو كما أوضحه
في الترتيبالية نعم تشهد فيه مخافة المجهود قال القهستاني في حجب الطلب وإن لم يكن عنده أحد لا تقط
الشفعة بانه وليتمكن من الحلف عند الحاجة كافي النهاية ولا يشترط الأشهاد فيصير بدونه لو صدقه
المشتري كافي الاعتبار وغيره اه والمرأة الثانية أن يطلبها عند البايع الملاقى بدونه أو عند المشتري مطلقا
أو عند المقارو يعني طلب أشهاد وطلب تدريس وليس له مدة خاصة بل بتدريس يمكن من الأشهاد عند

مطلب
من لم يطلب عددهما
مطلب
فيما لو أراد أن يشفع أن يأخذ
البعض ويترك البعض

قوله وقال بعضهم على الإطلاق
أي قول الأصل يكون على
شفعة مطلق غير مقيد بما
قده التاتل الأول من الجمل
على ما إذا كان بعد طلب
الموائمة وطلب الأشهاد لكن
ينافي القول بالإطلاق قول
الزبلي أن شرط صحته أن يطلب
الكل فإنه يدل على أنه لو
طلب البعض لا يبقى على شفعة
فيستجوز ذلك قول القاتل
الأول بالجمل المذكور وهذا الجمل
يؤيد ما وقفنا به بين كلاي
اخانة وإن زبلي اه منه

مطلب
تجمل الشفعة بترك الموائمة

سنة واحدة من الثلاثة كافي النهاية وظاهر كلامهم أن الالتزام هنا شرط لكن قال في المحاشية انهما
 الثاني طلب الاشهاد لا ليكون الالتزام شرط بل ليكنه اثبات الطلب عند وجوده وانحصر اه وجهه
 ظاهره الالتزام عند احدثه لا يوجد عند طلب المواتية كفاه وقام مقام الطلب كذا في المعلق
 والتمهات الثانية ان طلب عند اقتاضي رسمي طلب تغلب ونصومة وهل له مدة قبل بالتأخير عنها
 فيه خلاف يأتي قريباً وهذا الطلب فيما بشرط حيث لم يسل له المشتري رضاه قوله في التنوير
 وتستقر بالاحتياط والاحتياط لا ينافي مع الاحتياط بل هو مقتضى الاحتياط في التنبه علم اوهي
 ما في المحاشية اذا سمع الشفيع يبيع الدار فبكت قالوا لا تبطل شفيعه ما لم يسل المشتري والتمهات كالبكر
 اذا استؤمرت فبكت ثم علمت ان الاب تزوجها من فلان مع زوجها اه وبه اتمت الصلاة المتراضي
 رحمه الله تعالى في فتاواه المشهورة (سبيل) في الشفيع اذا طلب الشفيع فورد له وانتهى على
 ذلك بانه ترك طلب الخصومة والتغلب اكثر من شهر فهل لا تبطل شفيعه (الجواب) نعم اقول
 يعني اذا انقضت بعد الطلبين الا ان يوافق به المصنف هو ظاهر المذهب وبه يفتى كافي الدرر عن الهداية
 والكافي وبه اتمت المولى ابو السعود اندي كذا ذكره عزى زاده ومضى عليه في التنوير قال البلاغي في شرحه
 وقيل بفتح يقول محمدان آخره شهر بلا علم بطلت فكذلك في الملتقى يعني دفعا للضرر قلنا دفعه برضاه
 لقتاضي لا يضره بالاخذ والترك اه وظاهر كلام البلاغي اعتقاد الاول وهو خلاف ما يقتضيه كلامه
 في شرحه على الملتقى فراجعنا والقائل بان الفتوى على قول محمد وشيخ الاسلام وقاضيان في فتاواه
 وفي شرحه على الجامع الصغير ومضى عليه في فتاواه والوقاية والنجاة والخبرة والمشي وفي الشرح للالة
 عن البرهان انه اصح ما يقتضيه قال جنى الله اصح من يصح الهداية والكافي الخ وعزاه القهستاني الى
 المشايخ بركاته والجمالية والمضمرات وغيرها قال قد اشكل ما في الهداية والكافي اه وقال
 في شرح الجميع وفي الجامع المختار في الفتوى اليوم على قول محمد تشتر احوال الناس في قصد الاضرار
 اه وبه يظهر ان اقتباسه بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان وفتاوه كثيرة وقصد الاضرار في زماننا كثير
 فقد شاعيت غير مرة من جاء طلبا بعد عدة سنين قصد الاضرار والمشتري بهما عدم دعي وطعماني غلاه
 السعرو ما مر من امكان رغبة القاضى لا يضطر على بال الناس اليوم وليس كل احد قد رعى المرافعة
 فلا يرد كان بهذه السبب اسلم واقه تعالى اعلم (سبيل) في الشفيع اذا ساوم المحصة
 المبيعة من المشتري هل تبطل شفيعه (الجواب) نعم تبطل بالمساومة سيما واجارة كذا ذكره
 في الملتقى (سبيل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو الثابت وانقضت حيا بطريق الارث عن
 أبيهم فباع زيد حصته فيها من اخوته المحاضرين ثم حضر عمرو الثابت وطلب المبيع بشفعة المخلط
 بوجهه الشرعى فهل له ذلك وقضى له بها (الجواب) نعم اذا حضر وطلب مستوفيا بشرط الطلب
 مع حكمه له بمقوله حيث لم يوجد منه مسقط له خبر يقول كان المخلط المبيع غائبا بشفيع الشفيع
 للمخلط في حقها ان طلب لان الثابت يحفل ان لا يطلب فلا يؤثر حتى الجاهل بالثالث ثم اذا حضر وطلب
 الشفيع قضى له بها مع شرح المنهج (سبيل) في أي المضر هل له طلب الشفيع للمضر بوجهه
 الشرعى (الجواب) نعم في الاصل الوصى يطلب الشفيع للمضر ويقوم بمقامه في لوازمها كالأب
 والمجدانج ادب الاوصياء في احكام المصارف للامام لا استروشتي ثم اذا وجب الشفيع للمضر فالذي
 يقوم بالطلب بالانحمن قام مقامه ويرافق في استيفاء حقوقه وهو اوه ثم وصى ابيه ثم جده او ابيه ثم وصى
 الجدة ثم وصى نفسه القاضى فان لم يمكن له احدم من هؤلاء فهو على شفيعه اذا ادرك فاذا ادرك وقد
 ثبت له خيار البلوغ والشفيع فاختار رد النكاح او طلب الشفيع فأيهما كان اولاً يصح ويطلب الثاني

مطلب
 في كيفية طلب الشفيع
 الشفيع

مطلب
 اذا سكت الشفيع لا تبطل
 شفيعته ما لم يسل المشتري والغنى

مطلب
 فيما اذا ترك طلب الخصومة
 اكثر من شهر

مطلب
 تبطل الشفيع بالمساومة
 سيما واجارة

مطلب
 اذا حضر الثابت وطلب
 الشفيع قضى له بالشفيع

مطلب
 الاب يطلب الشفيع للمضر

والحيلة في ذلك أن يقول ملائمتها الشفعة والمخارطة إذا كان له أحد من هؤلاء فمقتضى الشفعة مع الاحتمال
 نطقت حتى لو بلغ المبيع لا يكون له حق الاخذ بهذا القول أي خيفة وأبي يوسف وقال عدلا لا تطل
 الشفعة وعلى هذا الخلاف تسليم الشفعة إذا سلم الأب والوصي ومن يتبعهما شفعة الصغير مع تنبيه
 عند أبي خنيفة وأبي يوسف حتى لو بلغ الصغير لا يكون له اخذها بالشفعة وتسليم الأب والوصي شفعة
 الصغير صحيح عند أبي خنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل
 في غير مجلس القضاء عند أبي خنيفة ويقام قروح المساكن فيها **«(سئل)»** في قمار معلوم
 مشترك بطريق الملك بين زيد وأبيات لم يحل منهم حصة شائعة فيه فباع زيد مديده من ذلك القمار من
 أخيه بن معلوم من الدراهم ثم بلغ الأبيات رشدين ولم يكن لهم حين البيع جد ولا وصي فهل لهم
 الشفعة بشرطها الشرعي **«(الجواب)»** نعم **«(مسئل)»** فيما إذا كان لثمن أخ وصي عليه حصة
 معلومة في دار مارية بعتها في ملك أمه واخته ورجل غائب لكل حصة معلومة فيها أرضا متناهية فباع
 وكل الغائب نصيبه من أخيه فباع الدار الوصي فوز عليه بالبيع وتلك المبيع للثمن بالشفعة يسأل الثمن
 لما رأى فيه المصلحة للثمن وبقيته الشركاء لم يطلبوا فهل الوصي ذلك **«(الجواب)»** نعم **«(سئل)»**
 فيما إذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن فقال المشتري بثمانه وثمانين قرشا والشفع يقول بمائة
 وخمسين قرشا والثمن مقدور والدراهم مقبوضة وأقام كل منهما البينة على دعواه فهل تكون بصفة الشفع
 أحق **«(الجواب)»** نعم وإن اختلف الشفع والمشتري في الثمن والدراهم مقبوضة والثمن مقدور
 صدق المشتري بيمينه لأنه منكر ولا ينهاه الثمن وإن برهنه الشفع أحق لأن يمينه ملزمة بشرح التنوير
 للسائق وأرضه في الفسخ والرد والمشتري في الثمن أقول وأصل فائدة التيسير بقدر الثمن مسكونه
 اختلاف المشتري إذا كان ضرر مقدور يكون الاختلاف مع البائع ولم يظهر في فائدة التيسير يكون
 الدار مقبوضة والثمن خالية عن القيد **«(سئل)»** في دار بيت فلان المزارع بالبيع أشهد عليه
 فورايته شرعة وهو عند حاله مملوكها بالشفعة فهل ثبت له الاخذ بشفعة المزارع أم لا **«(الجواب)»**
 إذا طاب المزارع كونه غائبا في الدار المذكورة طلب محصومة وتلك مملوكة طلب موازنة
 وطلب تقرير وإشهاد بالشرعية ثبت له الاخذ بشفعة المزارع **«(سئل)»** في أرض مملوك بعت
 ولها حار ملامق أعمر أنها بعت بأربعة عشر قرشا وسلم الشفعة لاستكثارها ثم غر أنها بعت بأقل
 من ذلك لا طلبها بشفعة المزارع بوجهه لا نرى فهل له ذلك **«(الجواب)»** نعم قيل للشفع أنها
 بعت ملامق فلم تظهر أنها بعت بأقل أو بزيادة وشرع بيمينه ألف أو أكثره الشفعة تنوير من باب
 ما يطلبها **«(مسئل)»** هل الشفعة تقتصر بالدار أم لا **«(الجواب)»** لا تقتصر بالدار قال
 في المثل وشرطها أن يكون أهل دارها كان أو طوا الخ وفي شرح المثل للثمن والرد عنها بالثمن
 غير المتقول قد دخل الحكم والرقى والشرط والعدولون لم يكن شرطه في الفسخ ونزع التصرف والباقياته
 من متقول لا شفعة فيه الاتبعة القارات **«(سئل)»** في دار مشتركة بين زيد وبنده متناهية
 فصارت خدعة من شريكه مارية بغير يد المزارع أخذ المبيع بشفعة المزارع فهل لا شفعة للدار مع وجود
 الشريك **«(الجواب)»** نعم وتثبت أي الشفعة لطلب أي الشريك في نفس المبيع ثم بعد ما سلمها
 ثبت لطلب في حقه أي حق المبيع كالشرب والطريق لخاصين معنى خصوصها أن يكون الشرب
 من نهر لا يقرى فيه العفن وأن لا يكون الطريق ناقضا أي بصدورها لا تثبت بمزارع ملامق ولو فقسما
 أو مازونا أو مكا تادد **«(سئل)»** في دار معلومة جارضا فيها في ملك زيد وبنده المزارع وبها
 الاتي لكر أرضا بغير يد زيد وبنده مارية من أخيه فلم يكر أرضا بغير يد زيد وبنده مارية

مطلب
 إذا بلغ الثمن له طلب الشفعة

مطلب
 للوصي طلب الشفعة الصغير

مطلب
 اختلف الشفع والمشتري
 في قدر الثمن قدمت بينة
 الشفع

مطلب
 إذا أعمر أنها بعت بكذا فلم
 ثم ظهر أنه بأقل له الشفعة
 عدل
 الشفعة لا تقتصر بالدار

مطلب
 إذا بعت الدار لشريك
 نقل شفعة المزارع

مطلب
 إذا سلم الشريك كان للمزارع
 الطلب

الجوار للامتنع القسمة وأشهد بدينه قور على ما يبيع على البائع عند الدار وهي يدعاه تلك المبيع
بقسمة الجوار ثم طلبها طلب تلك ونصومة فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم أقول في شرح الجمع لابن مالك
أعم أن كل موضع سلم التبرك للقسمة فأنشئت الجوار حق القسمة إذا كان الجوار قسما حين جمع البيع
وان لم يكن له حق الاخذ في الحال أما إذا لم يطلب القسمة حتى سلم التبرك القسمة فلا قسمة له اهـ وقوله
في الذخيرة

(كتاب القسمة)

(سئل) فيما إذا مات زيد عن ابنة بالعين وقاصرين وخلف غراسات وأراضي معلومات ثم بلغ
القاصرون ويرد أحد الورثة قسمة نصيبه من الأراضي والغراسات وهي قالبة للقسمة وينفع كل نصيبه
بعد القسمة والمادة محكمة والقسمة لا تبدل فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم (سئل) وفي دار قالبة
القسمة مشتركة بالملك الشرعي بين زيد وحمود وعمر ولكل منهم حصة معلومة فيها بقني زيد وحمود عينا
بالات منهما متقومة بعد حدهما وامتنع حمود عن دفع ما عن حصته من ثل الألات وكلفتها وطلب
زيد وهذا القسمة فهل تقسم وحيث تخرج الباقي نصيبها فما والا اهدم؟ (الجواب) نعم تقسم
وحيث بقني زيد وحمود بنون أفن من حمود وتخرج الباقي نصيبها فما والا اهدم وتدفع الأتة لها والمشتة
في التوزيع من القسمة وأجاب قارئ الهداية بقوله اذ لم يميز وما فضل بقسم بينهما فان وقع نصيبه فيها بقني
غيبه وغرس بقني وان لم يقع فيه لم يبق نصيب التبرك قطع وتضمن ما تحت الأرض بذلك والله تعالى أعلم
(سئل) فيما إذا مات زيد عن ابنة ورثة فهم ابنتهم وصى وخلف تر حصة مشتركة على اعيان ودين
على رجل فأقسم الورثة مع الوصي الأعيان والدين مناصفة شارطين أن يكون الدين للأبائهم والأعيان
لهم ثم ظهر للدين مصرفا فهل تكون القسمة فاسدة؟ (الجواب) نعم الدين على وجهين ما على الميت
أوله فان له وأقسموه الدين والعين ان شرطوا أن يكون الدين لأحدهم فسد وان أقسموه الدين
بعد قسمة الأعيان ان غير مشروطة فقسمة في قسمة الأعيان حازت قسمة العين لا الدين وان على الميت
فأقسموها على ضمان الدين للدين كلهم أو أحدهم ان الضمان مشروطا فيها فسدت والأقان ضمن
ضامن على أن لا يرفع في الشركة حصت القسمة لذ الذي وان ضمن بشرط الرجوع أو سكت أو قبل على
أن لا يرفع فسدت إلا أن يقضوا دينه بتركة من كتاب القسمة من الثاني في دعوى القطعها (سئل) *
في عقار قابل للقسمة مشترك بين جماعة متعددين وإذا قسم بينهم بقني بعضهم وهذا الخمسة الكبر مقتضا
بصته على الوجه الذي كان عليه ولا يقي بعضهم الآخر مقتضا بصته على الوجه المذكور فطلب
ذو الأكبر المذكور قسمة حصته فهل يجب أن ذلك؟ (الجواب) نعم يجب وذو الأكبر إلى ذلك حيث
الحال ما ذكر قال في الملتقى وإذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه من القسمة قسم بطلب أحدهم فان
تضرر اكل لا قسم الارضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر وهو
الاصح اهـ ومثله في مسكنين من المعتبرات (سئل) * في دار غرقالبة للقسمة مشتركة بطريق الملك
الشرعي بين زيد وحمود وطلب زيد لها ما أت مع حمود في سكاها بان يمكن فيها مئة بحسب حصته ويسكن
حمود مائة مثله فاق حمود ذلك بدين وجمشترى فهل يتأان فيهما على الوجه المذكور ويصير الا في
(الجواب) نعم قال في الحاتبة قبل كتاب الاقرار لها ما أت في الاموال المشتركة التي يمكن الانتفاع
بها مع بقاء عينها مشروعة ولا بشرط تجوز اذ كرا للموت لا لتطل بموت أحدهما وبقرار أحدهما بقضها
بمذونين عذر في ظاهر الرواية وروى ابن جماعة عن محمد بنه لا ينفرد أحدهما بقضها الا بغيره وطلب
قسمة بينهما هذا اذا كانت انما أتة بقرار اتفاق فان كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهما بقضها اما

مطلب
له قسمة حصته من الأراضي
والغراسات حيث لم تبدل القسمة
مطلب
فحين بقني في الدار بلان
شريكه ثم طلب القسمة
مطلب
في قسمة التركة المشتركة على
ايعان ودين

مطلب
اذا طلب ذو الأكبر القسمة
وكان ينتفع ب حصته يجب
مطلب
له المأنة في الدار التبر القالبة
القسمة ويصير الا في
مطلب
لا يشترط لها ما أتة كالملة
ولا تبطل بالموت ولكل
تضاهي ولو بلا عذر

بصلتها وتصور المهاباة في الجنس الواحد وفي الجنس الآخر الآن في الجنس الواحد كالدار الواحدة
 لو تباها بأخيهما ما ناسها أوسنة أو يوم أو نهارا فكذلك بان يسكن هذا طائفة من الدار والآخر طائفة
 الاخرى أو يزرع أحدهما هذه الطائفة من الارض والاخر طائفة الاخرى حار كل حال وان طلب
 أحدهما المهاباة من حيث الزمان وإلى الاستوفان القاضى بصره وان طلب المهاباة من حيث المكان روى
 الكرخى عن أبي حنيفة أن القاضى لأبصارى في الجنس كالدراو الأرض إذا تباها على أن يسكن هذا
 هذا الدار والآخر يزرع هذا الأرض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذا الدار والآخر يأخذ الحمام
 ويؤجره ان تباها بغير أصيهما جاز وان طلب أحدهما وأبى الآخر لا يبرأ القاضى له وقام ذلك فيها أقول
 لم يمرض المهاباة في المأجور وهي واحدة الفتوى مثلت عنها وأريت في مجموعة شيخ مشايخنا الساجى
 بخطه ما نصه في مستخرج من عقارب دلتها بوزن ما على المالك أو المستأجر أو الترخيل له ذلك
 كما أفاده الخبر المثل وأما في التارخانية أن تباها للمستأجرين صحيح غير لازم وان شرط على المؤجر أن
 لأحدهما مقدم الدار والآخر مؤجرها فقد القده ما رأيت بخطه رحمه الله تعالى وحاصله أن تباها بـ
 المستأجرين أو المستأجر مع المالك بأن استأجر بعض عقار شاط على مذهب من براه صحيح ولكن لا يكون
 على طريق الجبر والزم إذا امتنع عنه أحدهما وإذا تراضيا فهو صحيح غير لازم بمعنى أن لكل منهما فسخ
 المهاباة ولو لا عذر وهو موافق لما مر من ظاهر الرواية في المهاباة في الملك ورأيت بخط بعض الفضلاء نقلا
 عن الفتاوى الهندية في الإجازات ما هو صحيح في جواز المهاباة في جام مشترك بين رجلين أجر أحدهما
 حصته من ثالث وحكم بذلك كما تباها المالك مع المستأجر من الآخر والله تعالى أعلم (سئل) «
 في أمة معلومة مختلفة الاجناس قابل كل جنس منها للقبعة مشتركة بين زيد ودوره فهو الباقين
 مناصفة بين زيد وقبعة نصفه من كل جنس منها وحده وإذا قصبت يتفزع كل منهم بتبعيه فهل يجب
 زيد إلى ذلك» (الجواب) «حيث كانت قابلية للقبعة قسم كل جنس منها على حدة ولو أخذ كل
 واحد نوعا من التراضي جاز والله تعالى أعلم وفي الجماع الصغير قسم كل شيء بين رجلين من صغير واحد
 إذا طلب أحدهما القبعة ولا يقسم الرقيق والدار المختلفة عند الامام وأجمع اصحابنا أن التركة إذا كانت
 بينا واحدا تقسم بطلب أحدهم ولا يلتفت إلى ما لا يكره في التوبة الواحد لا يقسم إلا بالتراضي ويقسم
 طولاً وعرضا إذا كان الرضى ثياب بين قوم اقتسموها ولا يصيب كل واحد منهم ثوب تام لم يقسم ذلك
 إلا بالتراضي خلاصة ومثله في التزانية» (سئل) «في أخوة أربعة فالذين عاقلين منهم وعالمهم واحدة
 فتقو عن أبيهم غراسا وغيره فأخذوا في الاكتساب والعمل كل على قدر استطاعته وأنشأوا بعمالهم
 غراسا آخر ثم اقتسموا القراض الموزون بعد موت أبيهم قبعة مخصصة شرعية في حصصهم وسبلاتهم
 وقصروا كل جانب ثم ادعى اثنان منهم أن القراض الذي أنشأوه بعد موت أبيهم مخصص بهما يقتضى
 انهما القارسان له وبرز جان أن القبعة وقت جهل فهل تكون دعواهما غير مسموعة» (الجواب) «
 نعم إذا أقام على الاقسام اعتراف بأن القسوم مشترك ودعوى الجهل باطله عند أهل العلم قاطبة كما
 في البحرية ونقل العلائي عن الحنابلة أقسموا دارا وأرضا ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناءا وتخلوا زعم
 انه بناءا وغرسه لم يجهل بيته أقول كتبت في رد المحتار عن المبالغة القديسي أقسموا التركة ثم ادعى
 أحدهما أن المالكان جعل هذا الشيء المعين له ان يسكن قال في منبرى قبيل وان مطلقا له أى
 لان دعوى الجهل باطله دائما لا ينفى والتناقض في موضع الخفاء فهو» (سئل) «فيما كان زيد يدبون
 على جماعة معلومين ومات عن ورثة قاسموا تلك الديون بينهم وجعلوا الدين الذي على عمرو من الجماعة
 لكر من الورثة ومكثوا فهل القبعة المرقومة باطله» (الجواب) «نعم» (سئل) «فيما كان

مطلب
 تصور المهاباة في الجنس الواحد
 وفي الجنس

مطلب
 يبرر الآتي على المهاباة من
 حيث الزمان دون المكان
 مطلب
 في المهاباة في المأجور

مطلب
 في قبعة الاجناس المختلفة
 مطلب
 الاقدام على الاقسام اعتراف
 بأن القسوم مشترك
 مطلب
 دعوى الجهل باطله

مطلوب
في قسمة المأمن الطالع

الجماعة بحري ما معلوم بحري الى دورهم بحقه المعلوم من المأمن طالع ماء كبير ينزل المأمن منه من
فرض قديم في طالع اتوصف به داخل دارا أحد الشركاء ثم ينزل في بحري يسمى بالبحر جرح ويقسم أقساما
معلومة طالع احدها الى طالع اتوصف به في فرضين أحدهما الارز يد فبقى يد الدار للزوجة مصدا
فه تعالى وير يد قسمة حصص المجد المذكور من بحري الطالع الكبير وأن بحريه في دفعة خاصة بالمجد
وذلك قابل للقسمة ويتفق كل حصته بعدها وبارضه في ذلك بعض الشركاء بدون وجه شرعي فقول
بحجاب يد الى ذلك ويمنع المعارض له (الجواب) نعم وإذا كان فتاة أو نهر أو بئر أو عين أو ليس معه
أرض فأراد بعض الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وإن كان مع ذلك أرض لأشرب لها إلا من ذلك قسمت
الأرض وترك النهر والتناة على الشركة ولو كان أنهارا وأبارا وأرضين متفرقة قسمت الأبار والعيون
والأراضي جميعا البرهاني من القسمة وفي التنازل كرم بين أربعة نفر وتحت هذا الحكم حائط رجل
خامس اشترى أحد الشركاء الاربع الحائط وأراد أن يسوق اليه ماءه يعني نصيبه من ماء الكرم والشركاء
الثلاثة يمتنعونه منه فإن أراد أن يسوق في البحري المشترك لهم منه وإن أراد أن يسوق في بحري خاص
له لم يكن لهم أن يمنعه وإذا كان شرب الحائط المشتري من هذا النهر ذخيرة من القسمة الثاني في قسمة
الترب أو قولي في دالة هذا القول على ما ذكره من الحكم يظهر ظاهره ما في الجسمة فالظاهر أن المراد به قسمة
فخس الفتاة والنهر والأبار والعين لا قسمة نهرها وقدمه وأبائه لا يقسم الحما والمثروا لا في لأن فيها
ضررا لا في ذلك غير قابل للقسمة لأنه لا يبقى منتفعا به بقسمة كما كان قبلها نعم لو كانت أرض
متفرقة لها أبارا وعيون متعددة قسمت الأراضي مع الأبارا والعيون بأن يحصل لكل أرض شرخاص
وأما ما في التنازل فليس النزاع فيه بين الشركاء في قسمة نفس التبريد بل في أجزائه في الأرض المشتركة
لأن المأخذ الذي يدسوقه هو ماء الحائط بدليل أنوصف به التنازل فإذا كان شرب ذلك الحائط من نهر
ذلك الكرم المشترك وله بحري خاص به ليس له أن يحريه في بحري الكرم المشترك وإنما له أجزائه في
بحره الخاص به والمساءلة المسؤل عنها انما هي قسمة المأمن الطالع فتقول الذي يظهر من القواعد أن
قسمة نفس الماء حادثة حيث أمكنت المساواة بلا ضرر ثم رأيت في قول كتاب التبريد من مختارات
التنازل لصاحب الهداية لكن الطالع فيه بحري يسمى بسطا وهو مقسم من أربعة وعشرين قيراطا أقساما
تسمى فروضا ينزل فيها المأمن قدر المحصص من ذلك الماء كل قيراط يسمى أصبا والطالع الثاني كذلك
فيه بسط آخر مقسم كذلك والطالع الثالث كذلك لكن الطالع الأول تكون أصصا أكبر من أصابع
الثاني وكذا الثاني أكبر من الثالث وهكذا لأنه إذا كان نصيب الطالع الثاني ثلث ماء الطالع الأول مثلا
يكون كل أصبع من الثاني ثلث أصبع من الأول وهكذا فمن له أصبع من الطالع الثاني وأراد أخذه
من الطالع الأول يأخذ ثلث أصبع منه ولا يمكن ذلك إلا بإحداث فرض جديد في البحر يسمى بسطا
من الطالع الأول ولا يعني أن ذلك البسط مشترك بين أصحاب المياه فيرجع إلى امرأ قسمة نفس البسط
وأحداث فرض جديد فيه وذلك غير جائز بدون إذن الشركاء لأنه تصرف في المشترك ولأنه قد تقدم أنه
لا يقسم البئر والنهر ونحوهما وإذا قيل في كتاب التبريد وليس لأحد من الشركاء في النهر أن يشق منه نهرا
أو ينصب عليه رعي الأرحى وضع في ملكه بأن يكون جاقبة النهر بطنه ملكا له كاذ كرق في غابة البنان
لأنه إذا كان كذلك لم يكن متصرفا في المشترك بل في خالص ملكه وحينئذ فلو أمكن أخذ ما يخصه بلا
أحد شيئين في البسط فله ذلك حيث لا ضرر على بقية الشركاء وقد عارضت حادثة القوي بعد كتابة هذا
الهل فأجبت عنها كذلك ومصرحتها في طالع فيه بسط مقسم فروضا منها فرض ينزل منها الماء في ساقية
في جانيه دارز يد ثم يخرج منها الى طالع آخر في دارز يد ويقسم نصفين أحدهما زيدا والآخر لغيره

مطلوب
حادثة القوي في قسمة ماء
الطالع

وبريدز يدفعه حصته من الماسة المذكورة التي في داره بمعرفة أهل الخيرة حيث لا ضرر على جيرانه في ذلك والاحداث فعل في شيء مشترك لكون حائقي المايقة من حائطه المملوكة ولا يمتنع فيه حيثئذ له ذلك والله تعالى أعلم وصكتب المؤلف عن محمد بن هلال حاصورته سسئل فيما اذا كان رجل استأماق في بحري ماساحت معلومة قدر اصبع يصل منه الماسا الى منزله في دنة بمحضته به من بجلة فروض محققين في طالع تقرب منزله يصل اليه الماس من طالع اخر اعلى منه واقرب الى الاصل بخلاف بسط الماس فيها بسطه فيه فهل للرجل المذكور ان يأخذ القدر الزبير وهو الاصبغ من الطوالع المذكورة التي فوق القسم المذكور ويضرب به من مجراه القديم اولا الجواب ليس للرجل المذكور ان يأخذ قدر حقه وهو الاصبغ الا من الطالع والمتم الذي يجري منه ولا يخرج منه ولا يجري به من الطوالع التي فوقه لا اختلاف في بسط الماس فيها غير ذلك متقدما لاخذها اكثر من حقه على ان الوضع القديم لا يتغير كقيل القديم يترك على قدمه كتبه محمد بن هلال على عتقها «(سسئل)» فيما اذا كان جماعة دار يدهم مشترك بينهم ياتون في الارث عن زيد موزتهم وطلوبهم والقاضي قسمتها بينهم وهرنوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم فهم غائب وهي قابلة للقسمة وينتفع كل نصيبه بعدها فهل تقسم وينصب القاضي قابضا للغائب «(الجواب)» نعم ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعار في ايدهم ومعهم وارث غائب او وصي قسم ونصب وكل او وصي لم يقض حصة الغائب والوصي ملتي من القسمة ومثله في التنوير وغيره من المتون اقول هذا اذا كانت الشركة اصلها الميراث كما ذكرنا اولها الشراء فلا تقسم اذا كان فيها غائب والفرق ان احد الورثة ينصب خصما من الباقي بخلاف الشركة في الشراء نعم لو كان اصلها الميراث يجري فيها الشراء بان يباع واحد منهم نصيبه فهي في حكم شركة الميراث لقسام الشريكة في المبيع ولو كان اصلها الشراء يجري فيها الميراث بان مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء لنسب الميراث مقام الموزع فيشترى في ذلك الى الاول كما في الوالوجية والخاتمة هذا المخلص ما حزنه في رد المحتار على الدر المختار «(سسئل)» في جماعة لهم بن معلوم مثالة يريدون قسمته بينهم ما وزن فهل تكون القسمة صحيحة «(الجواب)» نعم شريطة ان ينعاهن ابدا قسمته بقوز قسمته بالوزن بالقسمان وبالمران وقال بعض المتأخرين بقسمة بالثريجة اي بالقالة المتفاوت وهذا غير صحيح لانه وزني فلا يجوز قسمته بدون الوزن اما القسمان او المران فلا يجوز قسمته بالثريجة لانها مجاز فوق قسمة اثنين بالاجمال ذكر في التوازل انه يجوز قال مولانا رحمه الله تعالى لانه ليس يوزن في خاتمة من فصل قسمة الاب والوصي اقول الثريجة بالثمن المجهدة والجميع شيء من صف يحمل فيه الطبع ونحوه كما في القاموس «(سسئل)» في دار مثالة على ساحة معاوية وثلاث مساكن منها سكن جار في وقت بر ومساكن في ملك زيد يريدناظر الوقف قسمة الساحة المزورة وفي ذلك مصلحة للوقف والساحة قابلة للقسمة فهل تكون قسمة الساحة بينهما تنقضي «(الجواب)» نعم وذويهن من دار كذا بيوت في حق ساحتها ايان كان بيت من دارها بيوت كثيرة في بدز بد والبيوت الباقية في يدك فهي اى الساحة بينهما محال كونها تنقضي لاستوائها في استعمالها وهو المرور فيها والتزوي وكسر المحط ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق مخ من دعوى الرجين وفي دعوى الخيرية ضمن سؤال مانعه لاشية في ان الساحة المذكورة بينهما منصفة واما القسمة في الساحة او طلب احدهما قسم نصفان فمردح علمنا بانها اذا كان في يدان من عشرة ايات من دار وفي يد اثريث واحد الخ اه اقول قد منافي كتاب الدعوى تفصلا وكلامها معاني هذه المسألة فراجع «(سئل)» فيما اذا ادعى التلط في القسمة ادعى احد المتاميين دارا من نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان اقربا لاستيناءه وبريدناقمة

مطلـ
في قسمة التركة اذا كان
فيهم غائب

مطلـ
الوزن في لا يجوز قسمته بدون
الوزن

مطلـ
في قسمة ساحة الدار

مطلـ
ذوايت في دار كذا بيوت
في حق ساحتها

مطلـ
فيما اذا ادعى الاستيناء ثم
ادعى التلط في القسمة

بينة شرعية على ذلك وقسمت على قدر صميمها فنهال قبل **هـ** (الجواب) **هـ** نعم قبل بينة قال في الدرر في كتاب القسمة **أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى التلط في القسمة وزعم أن بضامها أصابه في بدصاحبه وقد كان شهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق الابحجة اه** ومثل في التنوير والسكر والقدوري والوقاية والمثني وغيرهما عبارة **الوقاية** وشرحها الصدر الشريفة **فإن أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته وقع في بدصاحبه غلط لا يصدق الابحجة قالوا لا به** ادعى فسخ القسمة فلا يصدق الابحجة قال في الهداية ينبغي أن لا قبل دعواه للتناقص وفي المبسوط وقساوي قاضيان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن أنه اعتد على فعل التام في إقراره باستيفاء حصته ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الإقرار عند ظهور الحق **اه** ومثل في الدرر وأوضح من هذا وفي الحثانية ودعوى الغلط انما جمع اذا لم يقرب بالاستيفاء ما اذا أقر بالاستيفاء فلا تنفع دعواه الغلط والتمن الا اذا ادعى **ز** النصب فيجب أن تدفع دعواه **اه** ولعل ما في الحثانية فيما اذا شر القسمة بنفسه وأقر بالاستيفاء حدث صدر المسألة بقوله رجلان اقتسما وفي المتن فيما اذا اقتسما وأقر بالاستيفاء معتمدا في القسمة على قول الامين كاي في زماننا غابا قل نعم ما يفيد التوفيق أو ان ما في الحثانية رواية وفي المتن رواية أخرى وبذلك في ذلك قول صدر الشريفة وجه رواية التناقص فلول اصحاب المتن متوابع على هذا رواية وأنت على علم بان ما في المتن مقدم على ما في الفتاوى بل ذكر المحمدي في حاشية الاشياء من كتاب المحرر ان ما في المتن والنسوح ولو بطريق المفهوم مقدم على ما في الفتاوى **اه** وقال في الصرمين التناقص تحت قوله فان لم يكن عسبة فالولاية للام بانهما التون موضوع لبيان الفتوى **اه** **هـ** (سئل) **هـ** في حكم مشترك بطريق الملك بين ز يدور واقدمه بينهما نصفين بالتراضي ثم ظهر غرض فاحش في نصيب ز يدور بد الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد التواطؤ الشرعي ولم يقرب بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك **هـ** (الجواب) **هـ** اذا ظهر غرض في القسمة فاحش ان كانت القسمة بقضاء القاضي تبطل عند الكل وان كانت بالتراضي اختلفوا فيه اذ القسمة بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي فصح في الحكمافي والامام قاضيان سمعا دعوى الغرض في القسمة بالتراضي وصح في الخلاصة وفي شرح ادب القاضي للامام الاستيعابي عدم سماعها قال في التنوير ولو ظهر غرض فاحش في القسمة بطل ولو وقت التراضي في الاصح قال شارحه في منعه بعدما قبل الخلاف والصحيح العدم ما قدمناه عن الكافي وقاضيان وبه جزم اصحاب المتن وجميع اصحاب الشروح وبه اقيمت حرا **اه** فيسوغ ز بد الدعوى بذلك ونقض القسمة لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا كله اذا لم يقرب بالاستيفاء والاراء **اه** وما اذا أقر بالاستيفاء والاراء وشهد شاهدان على ذلك لم تصح دعواه كاذ كفي بقدا الفتاوى كما تاله الا تعروى في فتاواهم من القسمة **هـ** (سئل) **هـ** من قاضي التماس سنة ١١٤٨ فيما اذا تقاسم دارا ثم باع احدهما نصيبه بمحضر خمسة ومصدقته على حصة المبيع وانه لا ملحق له فيه ثم ادعى غبا فاحش في القسمة وانه الان اطلع عليه وان له اربعة قراريط أخذ اثنين وبقي اثنان في بدصاحبه فهل تنفع دعواه أولا **هـ** (الجواب) **هـ** قال في المحيط البرهاني التناقص فيما طرته الخفا معضول يمنع حصة الدعوى الا ترى ان المرأة اذا اختلفت من زوجها على مهرها وقت عصا **هـ** ثم اقامت بعد ذلك بينة ان الزوج طلقها فلا نا قبل المخلع قبل بينة وان صارت متناصرة في دعوى الطلاق الثلاث بالاقدام على المخلع وانما كان كذلك لان الزوج يفرد بالايقاع ولا يشرف ذلك على علم المرأة وكان طرته بطريق الخفا فعمل التناقص فيه عقرا **اه** في هذا المسألة هل يكون حضوره ومصدقته على البيع ثم دعواه ذلك تناقضا وطره الخفا او لا مقتضى ما في التنية نعم وتنفع دعواه فانه قال راعا الى فتاوى برهان قسما ارضا

٢ قوله الا اذا ادعى النصب
أي ادعى ان شريكه غصب
منه حصة القسمة شريكتان
حقه الذي خرج له بالقسمة
فتسحب لانه لا تنقض حصة
لان اقراره بالاستيفاء
لا ينقض دعوى النصب
بعده **اه** منه

مطلب

ما في المتن مقدم على ما في
الفتاوى

مطلب

اذا ظهر غرض فاحش في القسمة
ولم يقرب بالاستيفاء له نقضا

مطلب

تقاسم دارا ثم باع احدهما
حصته بحضور الآخر ثم
ادعى الاخر غبا فاحشا
في القسمة

مطلب

التناقص في موضع الخفا
عنو

مشتراكاً وأقر كل واحد منهما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما القسمة بالثنين
فلهذا إذا كان الثنين فأحسنا بعض المناهج اه وانتم على ما ذكر وأما عدم إقراره بالاستيفاء
فقد قال في التنوير وشرحه ولظهر عن فاحش لا يدخل تحت التوقيف فإن كانت بقضاء مطلقاً
ولو وقت بالراضى بطل في الأصح لأن شرط جوازها المادية ولم توجد فوجب تحصيلها خلافاً لصحيح
الخلاصة وتجمع دعوا بهذا أن لا يقرب بالاستيفاء وإن أقربه لا سمع دعوى القسط والثنين للتناقض
الإذا ادعى النصب فتجمع دعواه اه ومثله في شرح الجمع والخاتمة وغيرها وفي التنوير وشرحه أيضاً
ولو ادعى أحدهم أن من نصبه شيئاً وقع في نصيب صاحبه غلطاً وقد كان أقرباً إليه لا استيفاء ولم يقربه لم يصدق
الابرهان أو إقرار المحكم أو تنكوله عن المين ولا تناقض لأنه اعتد على فعل الأمين ثم ظهر غطله اه
فتخلص من ذلك أنه حيث ادعى القسمة فاحش وأن حصته أربعة قرار به وإن ما أخذ من ذلك فهو
غير أمين والباقي في يد خصمه سمع دعوا بهذا إذا ما ظهر لنا ما وجدنا من القول بعد التخصيص والتقرير
عليها في المستبررات وبقائه سبحانه التوفيق أقول لم يظهر في هذه المسألة كون التناقض مما طرقه
المخالفين ثم اختلف في ما إذا ادعى القسط بعدما أقرب بالاستيفاء سمع دعواه وبرهانه
أم لا على القول بالجماع وهو ما عليه المتون لا حاجة إلى كون التناقض هنا ما طرقه المخالفين فأملاً
والله تعالى أعلم * (مسئله) في بستان كبير قابل القسمة مشتركين وفيه مناصفة مشتل على قطع
أراض مختلفة بالمجودة والرد فقيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعاً من الجانب الآخر
وأجرة الرديئة تعدل نصف أجرة الجيدة ويريد كل من ناظرى الوقفين المزبورين قسمة ذلك وفي ذلك
مصلحة للوقفين فهل حيث الحال ما ذكر يجب أن يؤول إلى ذلك ويصل الذراع من الجيدة في مقابلة الذراعين
من الرديئة * (الجواب) نعم قال في التحرير من الفصل الثاني قال محمد في الأصل وإذا كانت
الدارين ورثة فاقسموها وفضلوا بعضها على البعض لفضل قيمة البناء فهذه القسمة هذا التفصيل
جائز وصورة إذا كانت بين وارثين وهي ثلاثون ذراعاً قيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين
ذراعاً من الجانب الآخر أما لاجل البناء أو لمخني من الماني فاقسم على أن يكون لأحدهما هذه العشرة
والآخر عشرة من هذه القسمة جائزة فأكفي فيها بالمادة من حيث المعنى وهو المبالغة عند تعذر اعتبار
المادة من حيث الصورة الذرعان اه وعليك بها فإن قيمها أو لا تعلق بهذا المعنى * (مسئله) *
في دار مشتركة بين زيد وأمرئيين أثلاثاً فاقسموها قسمة شرعية فوقع في نصيب زيد فضل بناء زيد
زيد أن يرد عليهم ما يملكه من درهمين عنده بدون رضى منهما ولا تعذر تسوية زيد بالمرأين أن يكون
عوضه من الأرض والأرضين بالدرهم فهل لهذا ذلك * (الجواب) نعم ولا تدخل درهم ليست
من التركة في القسمة الأرضها من صورته دار بين جماعة فأرادوا قسمتها وفي أحد الجانبين فضل بناء
فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء لهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فانه يحصل
عوض البنائين من الأرض ولا يكف الذي وقع البنائي نصيبه أن يرد ما زاد البنائين من الدرهم إلا إذا تميز
فيه بذلك انتهى ذلك لأن القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم في الدار لا في الدرهم فلتعوز
قيمة ما ليس بمشترك دور من القسمة * (مسئله) في ما إذا كان بين زيد وعمرو طريق مشترك بينهما
نصف من عران فيه إلى دارهما ويريدون قسمة وفي ذلك ضرر فهل حيث كان فيها ضرر لا يقسم
* (الجواب) نعم ولا يقسم الطريق لوفيه ضرر ولا يقسم كذا في قسمة البراءة يتجرو من القسمة
وتعام فإرباع المسألة فيه * (مسئله) في ما إذا كان سبيل مشترك بين زيد وعمرو فأراد زيد قسمة
وأبى عمرو ذلك فهل يسوغ بذلك * (الجواب) نعم * (مسئله) في ما إذا مات زيد عن

مطل
إذا كان الذراع من جانب
معدل ذراعين من جانب
آخر تقسم كذلك

مطل
لا تدخل الدرهم في القسمة
بدون رضاهم إلا إذا تعذر

مطل
لا يقسم الطريق حيث كان
فيه ضرر

مطل
في قسمة السبيل

بنت وأخ شقيق وتختلف بتساوي ربع غيلة حورود ربع جورة وحصة معلومة من غراس كرمين فتواضا
 وتراضا الذي بينه شرعة على أن يكون البيت للأخ وشية ما ذكر لانت نظير حصة كل منهما من التركة
 بطريق القسمة ونسب الأخ البيت وتساوي البنت الباقي وتصرف كل منهما بما تخرج له هذه ولا أن تزيد
 البنت نصيب القسمة بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك؟ (الجواب) * حيث اقتضت ذلك بالتراضي
 والوجه الشرعي ليس له ذلك إذا القسمة بالتراضي أكدتها بقضاء القاضي (سئل) * في دار صغيرة
 لا تقبل القسمة مشتركة بين زبدواخه هند ولا يرضى زبداسكني مع اخيه فيها ولا يرضيان بالبيع
 والتمراف فقال لهما ما أن تستأجر حتى أوتوا زبداسكني أو يرضى كل منا وحده في الدار مدة
 بحسب حصته فهل يأمرهما القاضي أن يختارا وجهان الأوجه الثلاثة؟ (الجواب) * نعم (سئل)
 في مصرعة معدة لعصر الزيت مشغلة على عودين يصير بكل منهما على معجنين يلحن بكل منهما الزيتون
 وعلى ثمرين وضع فيها الزيت وهي مشتركة بين زبدواخه على يد مناعة النصف والجماعة النصف ويريد
 زبدواخه نصيبها بالوجه الشرعي وهي قابلة للقسمة لا يتصرف كل منهما بذلك فهل يسوغ أن يذلل
 (الجواب) * نعم لا يقيم الحمام والحماط والبيت الصغير والد كافة الصغيرة وهذا إذا كان مجال الوقف
 لا يبقى لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه وإن كان فيقسم خزائن القضاوي ومثله في الخلاصة
 والبرازية (سئل) * في مصرعة ديس مشتركة بين جماعة يرديهمهم قسمة تصيب منها حبرا
 بدون رضى السابقين وهي صغيرة لا تقبل القسمة ولا يتفق كل نصيبه بعدها فهل لا يجب طالب القسمة
 الهباء (الجواب) * إذا لم يبق فائدة فافاع لكل منهم فيما يخصه لا يجب طالب القسمة لذلك وقتلها
 ما تذهب (سئل) * في بستان مشترك أربعة أراضاء غراسا بين أرفاق أربعة لكل وقف ناظر يريد
 ناظر أحدا الأوقاف قسمة الربع المجاري في وقفه وأخره وهو قابل للقسمة ويتفق كل نصيبه بعدها وفي
 ذلك لحظ ومصلحة الوقف فهل يجب التناظر المذكور إلى ذلك؟ (الجواب) * نعم (سئل) *
 في غراس قائم الوجه الشرعي في أرض وقف مشترك بين زبدواخه الوقف لكل نصفه ويريد ناظر
 الوقف قسمة نصيب الوقف من الغراس وأفرادها من الغراس قابل للقسمة ويتفق كل نصيبه بعدها
 والمصالحة ممكنة والمنفعة لا تتبدل فهل يجب التناظر إلى ذلك ويقسم بالوجه الشرعي (الجواب) * نعم
 (سئل) * في دار مشتركة بين هند وجهه وقف لمجدة الوقف ربهما ولنديا قها ويريد ناظر الوقف
 قسمة حصة الوقف وأفرادها من حصة الملك والدار قابلة للقسمة ويتفق كل نصيبه بعدها وفي ذلك
 مصلحة الوقف فهل يجب إلى ذلك؟ (الجواب) * نعم لأن قسمة الوقف من الملك حائرة كما صرح
 بذلك في العبر وغيره وأوجب ذلك قاضي الهادي قوله نعم يجوز القسمة ويغزو الوقف من الملك ويحكم
 بعضهم ويجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمة الخ (سئل) * في بستان معلوم مشترك بين جهتي
 وقفين أحدهما عشرة قراريط والباقي للوقف الآخر ولكل وقف ناظر شرعي من ذرية واقفه
 يريد أن يبيع البستان بين الجهتين وهو قابل للقسمة ويتفق كل جهة بنصيبها بعد القسمة وفي ذلك
 مصلحة للجهتين فهل يسوغ للناظرين ذلك؟ (الجواب) * نعم مثل العلامة أن يبيع كل حصة الوقف
 الوقف من وقف آخر إذا كان فيه مصلحة أجاها إذا كان لكل وقف ناظر يجوز له التماسه وإن كانا
 تحت ناظر واحد يرفع الأمر إلى المحاكم فينصب قضايا قسماهما ومثله في الأحاف ونص عبارة ولو أراد
 الواقفان أن يقسما ما وقفاه لم يتولى كل واحد منهما على ما وقفه وصرف غلته فيما سمي من الوجوه
 حازاه وفيه من فصل الشارع ولوقسم التريكان وأدخل في القسمة درهم معلومة فإن كان المصلي هو
 الواقف جاز ويصير كما به أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شر يكمه بدراهمه وأنه جائز

مطلب

انقسامه بالتراضي أكدتها

بضاء القاضي

مطلب

دار لا تقبل القسمة يأمر

الاصمى الشركاء بوجه من ثلاثة

مطلب

في قسمة المعصرة القابلة للقسمة

مطلب

في مصرعة ديس صغيرة

مطلب

في قسمة بستان مشترك بين

أوقاف أربعة

مطلب

في قسمة الغراس المشترك

بين ملك ووقف

مطلب

في قسمة الدار المشتركة بين

وقف وملك

مطلب

قسمة الوقف من الملك حائرة

مطلب

في قسمة الوقف من الوقف

مطلب

فيما إذا احتاجت قسمة الوقف

من الملك إلى درهم لتعديل

وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه تقضي بعض الوقف وحصة الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا
يصبر وقفاه اقول قوله وحصة الوقف وقف المتخ هذا بيان لقوله فان كان العلي هو الواقف فكان
ينبغي تقديمه على قوله وان كان بالعكس وحاصله انه اذا كانت الدراهم من الواقف جاز وحصة الوقف
تبقى وقفا وما قابل الدراهم يبقى ملكا لانه لا وقف شروطا وكلاما لم يوجد شي منه في ذلك فلا يصير
وضعا غير ذلك كما قالوا فيما لا يشترى مستغلا للوقف من مال الوقف لا يصبر وقفه ولكن هذا يظهر فيما
لو كانت الدراهم بمقابلته عن كذا راع من ارض مثلا ما لو كانت بمقابلته وصف كالمجودة والحسن فلا قال
المؤلف رحمه الله تعالى وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى في رجلين وقفوا ارضان مات احدهما
وطالب الاخر القسمة هل تقسم ام لا فاجاب نعم تقسم الارض للذكر كورقة وقرض نصيب كل منهما من الاخر
اذا كان نصيب كل منهما على جهة غير الجهة الاخرى واجاب ايضا عما اذا طلب المستحقون قسمة
الوقف بقوله ليس لهم ان يجمعوا العين الموقوفة لان القسمة انما تكون في الملك المشترك ولا ملك
لواوقف عليهم هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك واجاب عما اذا انهدمت الدار المشتركة وطلب
احدهما قسمة النقص وانى الاخر بقوله الا نفاضل ان امكن قسمتها بان لم يتنجس الى كسر وشق فقامت
بطلب احدهما ويحرم الممتنع وما يحتاج الى كسر لا يقسم الا بالاراضي والمجرد القاشعة لا تهدم الا بالاراضي
اه (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر ومضاعفة اقتسامها قسمة افران واقاما جدارا بين
المقيمين وفي الدار بالوعة في مقسم زيد والميزاب المرفوع في مقسم عمر وسبكه منه ماء مطر الى البالوعة من
قديم الزمان والى الاخر ويريد بالان رفع الميزاب المرفوع ومنع تسيل ماء المطر منه الى البالوعة
وقد شرط التسيل في البالوعة في القسمة لدى بينة شرعية فهل يسر لزيد بذلك (الجواب) نعم
والمسئلة في التنوير وجمع البحرين (سئل) فيما اذا كان لجماعة زيد وهند دار مشتركة بين الجميع
للجماعة نصفها وزيد وهند نصفها القسمة انما تقسمها نصفة وزيد وهند مسيل في حصة الجماعة فيمكن
مرفعه والحال انه لم يشترط في القسمة فهل حيث امكن صرفه يصرف (الجواب) حيث لم يشترط
في القسمة صرف عنه ان امكن والا فقصت كافي التنوير وغيره (سئل) في عتقار موقوف من
قبل واقفه على جماعة من ذريته واقاربيه طلب واحد منهم قسمة قسمة بطلب بدون وجه شرعي فهل
لا يقسم (الجواب) نعم (سئل) في دار معلومة مشتركة بين جماعة بطريق الملك فطلب
ذو التحليل الذي لا يبيح منتزعا بصلته بهذا القسمة قسمة حصته واقرارا فهل لا تقسم بطلب ذي القليل
الذي لا يتقنع (الجواب) نعم لانه مشتق في طلب القسمة والقاضي يحبس المنتزعة بالزاد كما حرموا
به (سئل) في قسمة ارض الوقف بالاراضي بين مصنفه على طريق التوارث والتناوب هل
تكون جائزة (الجواب) نعم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بين زيد وجماعة زيد
رسمها وللجماعة الباقي فهل زيد القسمة وتوافق الجماعة معه على ذلك وزعم الجماعة ان اجرة القسام
على زيد وحده دونهم فهل تكون اجرة التمام على عدد الرؤوس (الجواب) نعم وهذا عندنا في
خليفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على قدر الاسماء الى في صحيح القدوري
قال الاستيعابي الصحيح قول أبي خنيفة وعليه معنى النسق والمجبري وغيرهما اه ومثله في شرح الملتقى
للعلائي فتلا عن الثمرات وعليه اقتصر صاحب التنوير اه فتى غير واحد اقول قال في الهداية
وعنه انما على الخالد دون المنتع لثغفه ومغفره المتخ اه وظاهره اعتدائها على الجميع على عدد الرؤوس
مطابقا وبلاطلاق مرص في الدر المختار وكتب المؤلف قال ابو سفيان اربعة اشياء على عدد الرؤوس
القتل والثغمة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه ملتقط من الديات (سئل) في دار ثلثها

مطلبا
اقتضا ولا أحدهما مسيل
في حصة الآخر

مطلبا
لا يتم الوقف قسمة غليل

مطلبا
لا تقسم الدار بطلب ذي القليل

مطلبا
يجوز قسمة الوقف قسمة مهاباة

مطلبا
اجرة القسام على عدد الرؤوس

مطلبا
اربعة اشياء على عدد الرؤوس

في ملك زيد وثلاثه اهلوا قسمها خمسة شرعية وقال زيد بن جابر لا يملك كل واحد منكم حصة
 احدى عن الآخر فكيف الحكم؟ (الجواب) اذا كان أحدهما يؤذي الآخر ويطع عليه
 في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما بشاء قاطع بينهما ويخرج كل منهما من القصة
 بمحضه بغيره القاضي للصلة كافي ٢٤ من فصول العادى (مسئل) فيما اذا مات رجل عن
 زوجة وأولاد فهم قاصر لاوصى له وخلف دارا فقط اقسموها بينهم بلا وصاية على القاصروا بحال
 أن للزوجة دينها شرعا على الميت اذعت به واثبتته فهل يصح دعواها وتنفذ القصة ولا يصح
 (الجواب) نعم أقول في الحنفية أرض موات بين قوم اقسموها وتمايزوا واشترى أحدهم من الآخر
 نصيبه ثم أقام الينة بدين على الآخر كانت القصة والنشر ما طلة وكذا اذا اشتراه غير الوارثه واحتز
 بدعوى الدين عن دعوى الدين فأنها لا تصح لان الاقدام على الاقسام اعتراف بأن القسوم مشترك
 كما مر وأما هذا الباب (مسئل) فيما اذا قسمت الورثة تركه مورثهم ثم ظهر دين لرجل بذمة
 المورث ولم يبق في التركة ما يفي بالدين فهل رد القصة لكونها مؤثرة عن قضاء الدين؟ (الجواب)
 نعم في قصة الهداية اذا اقسما التركة ثم ظهر دين محبط أو غير محبط ردت القصة وهذا في الدين المحبط
 ظاهر لانه يمنع الملك فينعى التصرف وكذا غير المحبط لتعلق التركة ما لا ولا القصة مؤثرة
 عن قضاء الدين مخي الميت حتى لا يمنع رد القصة برضى التركة ما لا في دين فأنها
 قدمت حيث جاز لانه لا حاجة الى تنقض القصة في إيفاء حقوقهم عادية في ٢٨ ظهر دين أو وصية
 بالثلث أو بالف مرسلة أو وارث آخر بعد القصة ترذير بقين الثالث رجل مات وترك مائة غنم
 ورثته من القاضي القصة وقاموا البنة على الوث والمراث كما هو الشرط وعلى الميت دين لثلاث فان
 القاضي لا يقسم شيئا من أجناس التركة وان كان الدين أقل من التركة وسألوهم القاضي أن يعزل
 شيئا لاجل الدين وقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس لا يفضل وهو قوله الأول ثم استحسن وقال بأن
 اقاضي يفضل ذلك فان ضلوا ذلك واقسموا بالبراه فهاك ما عزل لاجل الدين ردت القصة الا أن يقضوا
 الدين من حصصهم وكذا لو لم يكن الدين ظاهرا وقت القصة ثم ظهر بعد القصة كانت القصة مردودة
 الا أن يقضوا الدين وكذا لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بين من أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين
 خاتمة من فصل فيما يدخل في القصة والمساألة مبسولة في قصة الهداية وكذا في قصة الاشياء
 وحواشيه وفي فتاوى الاقروى أيضا أقول كتبت في رد الماتار ما نصه تمة أجاز الترميم قصة الورثة
 قبل قضاء الدين له تقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضى الترميم الا أن يكون بشرط براءة
 الميت لها نصير حوالة فيقتل الدين عليه وتخلوا التركة عنه وهي المحيلة لقصة تركه فيها دين كالمسقط
 في البرازية وغيرها (مسئل) فعلا كان رجلين دين شرعى بذمة جماعة مشترك بينهما اقسما
 بينهما قبل القبض فهل تكون القصة المزمورة غير جائزة؟ (الجواب) نعم وقصة الدين لا تقض
 لانها لا تصح قبل القبض لان القصة مافراز الدين مجتمع في مكان واحد فلا يتحقق الاقرار ولو اجمعة
 من الفصل الأول من القصة قصة الدين قبل قضه ما طلة علاقي من الصلح قبل فصل القارح قصة
 الدين حال كونه في الذمة لا تصح درواو ان كتاب الصلح (مسئل) في دارم تركه بين هندو جماعة
 فاقسموها في غيبة شديدين وكافة عنها ولا حارة منها فهل تكون القصة المزمورة غير صحيحة
 (الجواب) نعم وفي المنع عن الحنفية اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة
 صغيرا وعتا أو شريك لث لا تصح الا باجارة القالب أوولى الصغير أو اجازة القسي بعد البلوغ
 أو باجارة القاضي قبل ذلك اه وفي المحاروى احدى من القصة ثم فع أرض قضت بين التركة وفهم

مطلد
 بشاء المحاط بين المقصدين
 على قدر المحص

مطلد
 اقسما الدار وادعى أحدهم
 ديني في التركة تسع دعواه

مطلد
 اذا ظهر دين في التركة ترد
 القصة

مطلد
 له أن يعزل من التركة شيئا
 للدين ويقسم الباقي

مطلد
 أجاز الترميم قصة الورثة قبل
 قضاء الدين له تقضها

مطلد
 اذا ضمن ما على الميت برضى
 الترميم بشرط براءة الميت
 صح وصير حوالة

مطلد
 المحيلة تقسم تركه فيها دين
 على الميت

مطلد
 قصة الدين قبل قبضه لا تقض
 قبل القبض

مطلد
 اقسما الدار في غيبة
 الشريك لا تصح

٢٠ الكتاب ان شاعقه تعالى * (سئل) * في فتح اراض جاريات في ملك جارة لكل حصة معلومة تنهاير يد احدثهم جميع نصيبه منها في مكان واحد وقبة الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقسم كل على حدة * (الجواب) * نعم وانما مات الرجل وترك ارضين او دارين فقلب وورثته القسمة على ان يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين او الدارين جازت القسمة وان قال احدهم للقاضي اجمع نصيب من الدارين او الارضين في دار واحدة ولا في صاحبه قال ابو حنيفة يسم القاضي كل دار وكل ارض على حدة ولا يجمع جميعا ولا فلا خاتبة من القسمة
الراى الى القاضي ان راى اجمع جميعا ولا فلا خاتبة من القسمة

* (فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها) *

* (سئل) * في مزرعة معلومة جارية في جهتي وقف وتجار قرب قرية كذا غير تابعة القرية ولا مزرعة زراعت مزرعونها في كل سنة ويدفعون ما عليها بمجئى الوقت والتمارومها تكون في القرية المزبورة ويدفعون مع اهلها ما ينوبهم من المضارم المتلفة بالانفس والمضارم المتلفة بالاملاك التي فيها والان قام اهل القرية المزبورة بكلفون زراعت المزرعة المذكورة بدون وجه شرعى الى ادخال المزرعة في حساب غرامات قريتهم المتلفة بالاملاك وان كانت غرامتها فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم حيث الحاصل ما ذكره اهل القرية المذكورة من تكليف الزراعت المذكورة كورين الى ما ذكر ولا يلزمهم ذلك بدون وجه شرعى والله سبحانه وتعالى اعلم بالهدى تعالى كذلك الجواب والله تعالى اعلم كنهه القبيح اجد الصامى الملقى الشاذى * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة معلومين طائفتين بدمشق متشككة ارض معلومة من اراضى قرية وقف لكل واحد اقدية معلومة منها يدفع ما عليها بالجمعة الوقت ويدفع جميع الغرامات المتلفة بالاراضى بحسب ما يسد من الاقدية والا ن قام اهل القرية المزبورة بكلفون الجماعة بلا وجه شرعى الى دفع مبلغ معلوم من الدراهم زاعمين منهم صرفوه على الدارين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل ليس لاهالى القرية بذلك ومثوبة النصف على النصف دون القاطنين بدمشق * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قروي عمرهما له نفسه بيوتا احدهما في ارض صلحة لا يبيوت القرية بقيام اهل القرية يكافونه بلا وجه شرعى الى دفع عوارض عن تلك البيوت والحال انه لم يحصل عليهما شئ من العوارض في دفتر تحرير العوارض ولا كانت موجودة اذذاك بل حدثت بعد ذلك فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لذهنين قاطنين بدمشق املاك في قرية من قراها ويدفعان ما على الاملاك من الغرامات المتلفة بحفظ الاملاك اسوة اهل القرية والا ن قام اهل القرية المزبورة بكلفون الذهنين بلا وجه شرعى الى السكنى معهم في القرية ودفع الغرامات المتلفة بحفظ الانفس منهم فهل يمنع اهل القرية من تكليف الذهنين بمدا كروا ولا يلزمهما السكنى بالقرية ولا دفع الغرامات للمتلفة بحفظ الانفس وهما ساكن بدمشق * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان رجل ساكن بدمشق وله املاك في قرية من قراها وترد على القرية المزبورة غرامات متلفة بالابدان والانفس فهل لا ينوب الرجل المذكور شئ من الغرامات المتلفة بالانفس * (الجواب) * الاصل في ذلك انه لا يلزم احدي شئ من ذلك شرعا ومما حكم الشرع رفع ذلك ومنه فاذا لم يكن رفع ذلك ولا منه فما كان لحفظ الاملاك فالقسمة عند الملك على لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان فعلى عدلار ووس لانها مؤنة الاراس ولا يدخل في ذلك التماس والصدان لانه لا يتعرض لهم ولانه لا يمكن دفعه ما فوجده في بيعها على حسب ذلك كاذر هذا التعليل الخبير الرصلى في فتاويه ومن لم يكن ساكنا في القرية المزبورة لا يلزمه من الغرامات المتلفة

مطلب

لا تصح حصة الاراضى في ارض واحدة بل ارضى الباقي فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها

مطلب

ليس لاهل القرية ادخال المزرعة الخارجة عن قريتهم في غرامات قريتهم

مطلب

مؤنة النصف على النصف

مطلب

ليس لاهل القرية اخذ عوارض على البيوت المحدثه

مطلب

ليس لاهل القرية ان يبيعوا من خرج من قريتهم على العود اليها

مطلب

في غرامات القرى ما كان لحفظ الاملاك فعلى قدر الملك الخ

مطلب

من لم يكن ساكنا في القرية لا يلزمه غرامة الانفس

بعضين الابدان شي لان يدنه ليس في القرية المزبورة قال الامام الجليل فخر الدين قاضى نعمان في فتاواه المشهورة في كتاب القصة اهل قرية غزهم السلطان فقال بعضهم يتسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يتسم على عدد الرؤوس وقال الفقيه ابرهمن كان الترامنة لتخصيص الاملاك يتسم على قدر الاملاك لانها موقوفة الملك وان كانت لتخصيص الابدان يتسم على عدد الرؤوس الذين يتعرض لهم لانها موقوفة الرأس ولا شيء من ذلك على النساء والعيان لانه لا يتعرض لهم اهـ بجزيرة ومثله في قصة الذين خربوا التارخانة وكذا في التخصيص وقضاوى الاقروى والولاجية والاشباه وغيره من الكتب المتقدمة للجماعة اهـ (مسئل) في قرية بزرع بعض اراضيها اهل قرية اخرى ولهم فيها غراس ومثدا مسكة ويرد على تلك القرية كل ما اعتار وضارم فهل يجب عليهم مساواتهم فيها وماذا يفعل في ذلك شرعا: (الجواب) ما اصاب تلك الاراضى من مالى وقف او قسم شرعى يجب عليهم دفعه الوفاق او الشريان كان عليهم مال متطوع بدلا عن القسم فلما اصابهم منه بزرع جيع اراضى القرية يجب عليهم دفعه واما الضارم والوارد عليهم مثل الضيق والوارد من عليهم فلا يلزمهم من كلتهم شي لان موقوفة النصف على النصف بضم الهم واما غيره مما يؤخذ طلبا وضمانة فنحن عنكم من دفعه عن نفسه بل انغى حاكم الترمع وكان له قدرة على دفعه من غير ضرر بلحقه اعظمه فليدفع عن نفسه اذ هو غير له اذ العلم يجب اعدامه لا تهرىءوا حكمه واذا لم يكن ذلك هنا كان منها لتخصيص الاملاك يتسم على قدر الاملاك من جيع الاراضى التى مع اهلها والتى مع اهل القرية الاخرى لانها موقوفة الملك فتتقدر بقدر الملك وان كانت الترامنة لتخصيص الابدان يتسم ذلك على عدد الرؤوس الساكنين بالقرية بدون اهل القرية الاخرى لانها موقوفة الرؤوس ورؤوسهم ليست في القرية حتى يتسم بذلك بل يجب عليهم ما يرد على قريتهم الساكنين به لحظ الرؤوس ولا شيء من ذلك على النساء والعيان لانه لا يتعرض لهم كذا اقره به كثير من المتأخرين وصرح به في الذخيرة البرهانية وغيره من المتأخرات حتى قالوا ان من تولى قسمتها بين المسلمين فعدل فهو ماجور ولا يفتى حث عدل وان كان لا اختيارا لا خذلا من المالك كذا كرهه محمد بن ابراهيم ترمس في التخصيص غير المرحوم والذى على ائندى الهادى فانه كتب على سؤال رفع اليه في ذلك ما لمعه قسم الترامنة بقاعدة مستعينة في بيان ما يلزم الملاك متاعا على حسب املاكهم سواء كانوا قاطنين بها او لا وملحوا على الرؤوس على القاطنين بها فقط بزرع على رؤوسهم ملعا النساء والعيان فاقاعدة انها اذا قطعت القرية عن اضافة الملاك اليها فلا يبقى فيها الا دور سكن الساكنين فقط فتبقى من قبل بيوت التركان والا كردوا الحيوان فلا تنزع عليهم الا ما طلبه السلطان منهم كملكه كالغرض والبرصا والقيام بالنصف بحسب طاعتهم الا لطف الدواب كالتمر لانه لا يوجد عندهم لانهم فئة لا رزعون ولا يستغنون بوزن عليهم ايضا جمة ملتزمون به من القتل او عدم دفعته لئلا اوتهاروا وكذا السرقة اذا جرت بوابها بدون قدر متعلق دفعها عنهم وكذا ما باخذوا من التمسرة كل شهر بزرع على رؤوس اهل القرية الرجال منهم دون النساء والعيان وما عند ذلك كالتين والتيمر والحب والذخيرة فهو على الملاك جيبا بحسب املاكهم اجمع ولا تملوروا ووقعهم لعدل وعلى الاسلام قوتنا وبقية الهادى وعليه اعتمادى وهو سبحانه اعلم اقول حاصله ان ما يؤخذ من القرى ان كان يؤخذ منهم لا باعتبار املاكهم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم املاك كالاغراب والاكراذ من لا اعتبار لهم فهو على قدر الاملاك لا على قدر رؤوسهم لانها موقوفة الملك لا على رؤوسهم لانها موقوفة الرأس ولا شيء من ذلك على النساء والعيان لانه لا يتعرض لهم اهـ

مطلب
ما كان لتخصيص الابدان
لا يدخل فيها النساء والعيان

مطلب
من تولى قسمة الترامنة
فعدل فهو ماجور
مطلب
في بيان ما يخص الابدان
وما يخص الاملاك
الفرامات
قوله بحسب املاكهم اي يؤخذ
منهم بقدر املاكهم لا على قدر
الرؤوس اهـ منه

الواردة على القرى في هذا الزمان ليست لمحض أملك ولا لمحض أبدان وانما هي مجرد ظلم وعدوان فان غالب معاصري الزمان واناسهم وعمارات منزلهم ومنزل عساكرهم وما يدفعها الى رسل السلطان حظه ما فيه تصالي الماردن بأوامر اوتواهم واسأل ذلك كله بأن نحن القرى وبمؤمن ذلك بالذبح وتؤخذ في بلادنا كل سنة مائة وعشرين ألف درهم كثيرة شدة لاهوائه وحوائشه من اعيان البلدة وقديرت المادة قسمة ذلك كله على عدد فدان القرية وتارة يقيمونه على مقدار حق الثرب بالساعات الرطبة فمن كان له فدان مثلاً يؤخذ منه ما يخصه أو من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه سواء كان رجلاً أو امرأة أو صيداً أو كذا يصالحون منها شيئاً على رقاب الرجال الساكنين في القرية الذين لا مملك لهم فيها فيقول بالتفصيل الذي هو أحد الاقوال الثلاثة المارة عن الخامسة في السؤال السابق وهو قول أبي جعفر لا يظهر في هذه الفرائض المذكورة لانها لا تخص الأبدان ولا الأملاك مع أن ما يخص المخطأ قليل بالنسبة الى غيره والظاهر أن ما يؤخذ من جرمنا قليل والمخاضات والانتازعات انما هو لمحض الأبدان فتركهم للصرة وقطع النزاع كما تؤخذ الديق من عاقلة القاتل وما يؤخذ لاجل المساكن التي يشها الامر الى بعض القرى لموضع الهرب والفرار عن زرعهم ومواسمهم انما هو لمحض الأملاك ولكن هذا كله يؤخذ لاداعي ما هو رب عليهم في كل سنة من الذخائر التي ذكرناها فثبت جهل المحال ولم يعلم أن ذلك لمحض أبدان أو أملاك او علم انه مجرد ظلم فالمناسب العمل بأحد القولين الأخيرين وهو أن ذلك كله على الرؤوس أو على الأملاك وقد ذكرنا شيئاً من القول بقسمة الفرائض على قدر الأملاك أو لا وعادته أنه يبدأ بها هو الاشهر كاذر في خطبة فتاواه فيكون هو الراجح وهو ما عليه عادة أهل القرى في زماننا كما ذكرناه من قسمة ذلك على الفدان أو على ساعات الثرب والله تعالى اعلم.

(كتاب المزارعة)

(كتاب المزارعة)

لوحد	لا ترو	لوحد	لا ترو
أرض وبذر	بقر وعمل	أرض وبقر	عمل وبذر
جائر		فاسد	
لوحد	لا ترو	لوحد	لا ترو
أرض وعمل	بقر وبذر	أرض فقط	عمل وبقر وبذر
فاسد		جائر	
لوحد	لا ترو	لوحد	لا ترو
أرض وبقر وبذر	أرض وبقر وبذر	بذر فقط	أرض وعمل وبقر
جائر		فاسد	
لوحد	لا ترو	لوحد	لا ترو
بقر فقط	أرض وبذر وعمل		
فاسد			

وتعلم ذلك منهم فقال

أرض كذا عمل كل على حدة * والارض والبذر هذا المماثل الكامل
وماعدنا في الثلاث الاثلاث قد ذكرت * فغير جازة اذ حكمها باطل

اقول وقد كنت نظمت الصور السبعة في بيتين ذكرتهما في رد المحتار فقلت

أرض وبذر كذا أرض كذا عمل * من واحد ذي ثلاث كلها قيت

والبذر مع بقر أو لا كذا بقر * لا غيرا ومع أرض أربع بطلت

وقد ذكرت في المحاشية وجه صحة الثلاثة وبطلان الاربعة فراجعها ثم هذه الصور السبعة اصولها اربعة
أرض وبذر وبقر وعمل والمحصر في هذه السبعة مبنى على ان بعض الاربعة من واحد والباقي من آخر اما
لو كان بينهما من واحد والباقي منهما فهي أكثر من سبعة كما لا يخفى وكذا لو كانت المزارعة بين أكثر من
اثنين ولم يعلم بيان حكم ذلك وقد قال في جامع الفصولين وكذا في الخلاصة ببذر كذا لوجه السبعة
وعلى هذا لا يخرج بلان أرض رجل مزارعة على ان البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر فالأربعة
قاسدة والمخارج رب البذر وعليه أجر أرض وبقر وعمل وعلى هذا كل ما لا يجوز اذا كان واحدا فكذا
اذا كان اثنين اه أي كل وجه لا يجوز اذا كان المزارع واحدا لا يجوز اذا كان اثنين فغما اذا كان
البذر من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين كما في الصورة التي ذكرها فان
الارض فيها من ثمان والبقر والعمل من ثمان ومنه ما في المحاشية لو اشترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض البقر
وحده أو البذر وحده فسدت وقد عطف الفصل الثلاثين من جامع الفصولين من الصور القاسدة ما لو كان
البذر واحد والارض ثمان والبقر ثمان والعمل رابع أو البذر والبقر واحد والارض ثمان والعمل ثمان
أو البذر والارض واحد والبقر ثمان والعمل ثمان وقام الكلام فيه فراجع وجه ذلك بناء على
ما مر من الضابط انه اذا كان البذر وحده أو البقر وحده أو كل منهما من أحدهما والباقي من آخر لا يجوز
فكذا اذا كان الباقي من اثنين أو ثلاثة ولكن بقي ما اذا كان بعض الاربعة من أحدهما والباقي منها
أو كان كل واحد منهما بعضها والباقي منهما ولم أر ذلك ضابطا في كلامهم وقد ذكر في جامع الفصولين
صورة من ذلك فقال دفع أرضه مزارعة الى آخره ان زرعهما بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان
والمخارج كذلك فعلم على هذا ففسدوا المخارج بينهما نصفان بحكم البذر وليس للعامل على رب الارض
أجر له في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض اذا استوفى منافعه الخ وذكر ذلك ايضا
في متن التنوير في هذه الصورة الارض من واحد والعمل والبقر من آخر والبذر منهما وعلى قسدها
بان فيها شرط الاعارة في المزارعة أي اعارة نصف الارض للعامل كما في المحاشية وكانها اعارة ابتداء ثم
تصير اجارة بعد استيفاء النصف ولذا اوجبوا على العامل أجر نصف الارض فتأمل وان الظاهر ان مثل هذه
الصورة ما يقع كثيرا في زماننا من كون العمل من واحد والارض من آخر والبقر والبذر منهما لوجود العلة
المذكورة وقد ذكر الخبير الرمي لذلك ضابطا فقال في البرازية ما لا يجوز اذا كان من واحد
لا يجوز اذا كان من اثنين اه وبه تستخرج الاحكام مشلا اذا كان البذر مشتركا والباقي من واحد
لا يجوز لانه لو كان البذر كامنا من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان البذر من اثنين وكذا
اذا كان الكل مشتركا الخ ولكن العساة المذكورة في البرازية ليست كما ذكره بل هي كما قدمناه عن
الفصولين والخلاصة فهي ضابط لما اذا كانت المزارعة بين أكثر من اثنين لا لما ذكره فعمل في نسخ
البرازية تحريفان من الكتاب بدليل سياق الكلام على انه لا يطرد في الصورة الأخيرة التي ذكرناها
عن جامع الفصولين فان البذر فيها من رب الارض ومن الآخر لو كان البذر كله من رب الارض جاز

وكذا البذر لو كان من رب العمل والمقر لكن ذكر في البرزخ بأنه أقبل الفصل الثاني أنه سئل نعيم الأئمة
لو كان من جانبه الأرض والبذر والتوربون الاشتراك العمل والتورب يجوز قال نعم لأنه لو شرط كلا التوربين على
أى واحد كان جائزا فكذا إذا اشترط أحدهما فهذا يقيدان الضابط أن ما يجوز إذا كان من أى واحد
منهما يجوز فإذا كان مشتركا منهما لكن ذكر به ما يخالفه وهو أنه لو كانت الأرض من أحدهما والبذر من
فان شرط العمل على غير صاحب الأرض فسدت لأن فيه إعاقة الأرض وإن شرطه على العمل أن
الخارج أنصاف جازت الخ مع أن البذر لو كان كله من رب الأرض ومن الاشتراك تكون من الصور الثلاث
الجائزة فعمل أنه لا يرد لهذه المسألة ضابط يحصر مسائلها والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا دفع زيدا أرضه
لعمرو ليزرع فيها باطنيا على قرير يبيذره وجعل بعض العمل على زيد وليد كرامة وتوافقا على أن يكون
لعمرو ثلث الخارج فزرع عمرو الأرض وعمل عليها مدة وانخرأ زرع فهل تكون المزارعة فاسدة وعمرو واجرة
المثل في مدة عمله (الجواب) نعم تكون المزارعة فاسدة والخارج كله لزيد صاحب البذر والأرض
وعليه لعمرو واجرة المثل في مدة عمله والله تعالى أعلم وفاسداها من وجهين الأول عدم ذكر المدة وهو شرط
كافي للمثلي والكذب والتوريغ وغيرهما من التورن وإن قال في المجتبى أنها تصح بلا ذكر المدة وعليه القوي
والثاني اشترط بعض العمل على صاحب الأرض وإذا فقدت المزارعة فالحكم فيها أن الخارج جازب البذر
لأنه غاص ملكه ولا يخرج مثل عمله وأرضه تمدد زرعها فيه فقمتها ولا يرد على ما شرط عند ما خلافا
لمحمد بن عده له أجوبته بما قلنا بلغ كافي شرح المثلي للمثلي أقول بذكر كرفي البرزخ مثل ما في المجتبى حيث
قال وعند محمد جواز ما يلبان المدة ويقع على أول زرع فخرج واحد أو به أخذ الفقه وعليه القوي وإنما
شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها لأن وقتها متفاوت عندهم وابتدائها مجهول عندهم اهـ لكن
قال في الحاشية بعد ذكره ذلك والقوي على جواب الكتاب أي من أنه شرط قال في الشربلية فقد
تمارض ما عليه القوي اهـ لكن حيث صحح كل من القولين لا يدل عما عليه التورن لكونها الموضوع
لنقل المذهب إلا أن يقال باختلاف الموضوع كما يفيد كلام البرزخية تأمل وفي جامع الفصولين وأكثر
مشايخ بلخ وجوزوها على أول السنة ووقت المزارعة في بلادنا معلوم فصح ببيان المدة كالمعاملة إلا أنه
لا يخلو عن المجاهدة في بلادنا ولودون جهالة بلادهم إذا زرع الواحد يقدم ويؤخر شهر أو زيادة فخلاف
المعاملة اهـ لكن قوله يجوزها على أول السنة ينفي المجاهدة لأن المراد أول وقت زرع فيه أكثر
الناس في تلك القرية فلا يخلو إلى التقديم والتأخير وفي هذا القول توسعة على أهل زماننا لأنهم لا يذكرون
المدة أصلا تأمل (سئل) في المزارعة العيصية إذا امتنع رب البذر من العمل فيها قبل القاء
البذر فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وغيره الصالح أن أى لأرب البذر قبل القائه
وبعده يصح (سئل) فيما إذا دفع زيد أرضه مزارعة لعمرو على أن يزرعها بقره ونفسه والبذر
بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل على هذا فهل تقصد والخارج بينهما يحكم البذر وليس للعامل على
رب الأرض جرة لماله في المشترك وعلى العامل أجور مثل نصف الأرض إذا استوفى منافعهما (الجواب)
نعم كافي العمادية بهذا القصد من الفصل التاسع والمشرين من التصرفات الفاسدة ومثل في جامع الفصولين
من الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة (سئل) فيما إذا دفع زيد حنطة وشعير لعمرو ليزرعها
في أرضه على بقره والخارج بينهما نصفين فهل عمرو ذلك فهل المزارعة فاسدة والخارج لرب البذر
وعليه لعمرو واجرة مثل بقره وأرضه وعمله لا يرد على المسمى (الجواب) نعم كافي التورن من المزارعة
عند قوله وطلعت في أربعة (سئل) فيما إذا دفع زيد بذر أرضه وقره لعمرو على أن يزرع الأرض
في مدة معلومة وجعل لعمرو الخارج وحصل غلة ويخضع عمرو الآن من أخذ حصته من الخارج ويريد

مطله
إذا فقدت المزارعة فالحاج
لرب البذر

مطله
ذكر المدة شرط في المزارعة

مطله
إذا امتنع رب البذر من العمل
قبل القاء البذر لا يصح

مطله
أرض من واحد وبقرو على
من آخر وبذر منها فاسدة

مطله
بذر من واحد والباقي من
آخر فاسدة

فلما حثرت عمرو الارض ولا زرعها وانما سقاها وحدها فهل تكون المزارعة فاسدة والغلة لا يدوم له
 اجرة مثل **ج** (الجواب) نعم واذا شرط المصداق والدياس والتذرية على العامل كان مقدا
 للعقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون مبداء الاشغال والقدوم وما كان بعد انتهاء العقد اذا
 شرط على العامل فيكون مقدا فلان العامل **ج** الزرع وداس وجع من غير ان يكون شرط
 عليه فلو كان ذلك ضمن حصة المانع وعند أبي حنيفة لكان شرط هذه الاعمال على العامل لا بعد العقد
 وعن أبي يوسف في التوارد له لا بعد لكن اذا لم يشترط يكون علم ما وان شرط الزرع في حكم العرف
 وهو كذا لا يشترى حطبا في الصرا لا يجب على البائع ان يجهل به الى منزل المشتري واذا شرط عليه يلزمه بحكم
 العرف ولو شرط المجدد على العامل في الماملة فسد عند الكل لعدم العرف وعن نصير بن يحيى ومحمد
 ابن سنان ان هذا كله على العامل شرط عليه لم لا يعرف وقال الشيخ الامام شمس الانعة السرخسي
 هذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل انه كان اذا اتفق عن هذه الماملة
 تحول فيه عرف ظاهر ومن اراد ان لا يتحمل فليعمل بالعرف ولا ينعى عنه ثم في الموضع الذي يكون
 المصداق على العامل عرفا فلو اقره وتداول عن المصداق حلك قال أبو بكر لم يجرى ضمن ذلك وقال القم
 أبو اليت اذا اقرت بغير افا حاشا لا يؤخر الناس الى مثله كان ضمانا والا فلا فلا يشترط هذه الاعمال
 على العامل وان شرطت ان ذلك على صاحب الارض فسد العقد عند الكل خاتمة من فعل ما بعد
 المزارعة من الشروط اقول تلخص من هذا ان الصحيح صحة اشتراط العمل على العامل به صرح في متن
 التوسر والمقتضى وما عدا العمل المزمع فانه لا يقتضي الفساد في مسألة المؤلف لعدم ذكر
 المدة وفيه اختلاف الصحيح كما قدمنا فتنبه **ج** (سئل) فيما اذا دفع زيد ارضه للمحامي لغراس الى
 عمرو على ان يزرع عمرو في الارض المزرعة حنطة فيسرع على حرز يد في مدة معلومة وتوافق على ان
 ما يخرج من الزرع يكون ربه له وور الباقي لزيد مزارعة صحيحة به وما ساقا على جزؤه معلوم من ثمره لغراس
 المزرعة في المدة المزرعة مساقاة شرعية وعمل عمرو على الانحمار والارض حتى ادركت الغلة والتمرة في المدة
 المزرعة فهل يستحق عمرا حصة المصولة له فيها **ج** (الجواب) نعم اقول انما تكون المزارعة صحيحة
 حيث كانت الحنطة والشعير من زيد فلو من عمرو والمامل فلا وكسب المؤلف في غير هذا المحل رجل دفع
 ارضا ونخل لزرعها المزارع على ان يقوم على الغلة بال نصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فظهر
 ان كان الذر من المزارع فسد المزارعة والماملة لانه صقعة في حصة اثنين وان كان من رب الارض جاز
 كلاما لانه اجبره وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بان يقول ادفع اليك هذا الارض تزرعها
 بيزدك وادفع اليك ما فيها من الثفل معاملة جازعة معلقة على المزارعة **ج** (سئل) في الزرع
 المشترك بين رجلين موية بينهما ذات ثمره من ثمره على الارض وقت رفعه ثم نزل عليه المطر فنتف
 يكون بينهما **ج** (الجواب) نعم يكون بينهما كما صله واذا راع المزارع الزرع من الارض وتناثر
 منه شيء وثبت بسقيه زرع آخر وادرك فهو بينهما وبين رب الارض على قدر نصيبه ان لم يتصدق الا كار
 بنصيبه وفي التوازي يستحب للاكار ان يتصدق بالفضل من حبه وان يتصدق رب الارض فوله
 فان كان لذلك قيمة فله ضمان ذلك والا فلا شيء عليه وان سقاها اجتنى كان متطوعا والزرع بين الزراعي
 ورب الارض على ما شرطتسا وخاتمة في ٣٦ من المزارعة فان كان يتبع الطرا والاسقي أحد على
 المشتركة السابقة برزانية في الثالث من المزارعة وفيها فوائد احسن مما في غيرها من القساوي ومثل
 في الحاشية **ج** (سئل) في أرض مشتركة بين زيد وعمرو موية فزرعا بازيد ماساوية على غيره ما لم
 يتضرر التين فهل يكون التين بينهما بالتبذر **ج** (الجواب) نعم قال العلائي في شرح التلوي وان

مطلب

شرط المصداق والدياس
 والتذرية على العامل مقدا

مطلب

شرى حطبا في المرفعة له
 على البائع

مطلب

من اراد ان لا يتحمل فليعمل
 بالعرف ولا ينعى عنه

مطلب

دفع ارضه مزارعة وصاوة

مطلب

مانعت حاشا تثر الزرع
 المشترك فهو بينهما كما صله

يترضا القين فهو بينهما الجلب وقيل لرب البذر لانه تعاينوه قلت وقد علم من دأب المنصف ترجيح
الاول وظاهر الرهان والمخ وصدور الشبهة وغيرها ترجيح الثاني فتبينناه والمائة المسؤول عنها
اتفاقية أقول أي لأن البذر فيها اشتق والخلاف فيما إذا كان البذر من أحدهما كما يفيد التعليق
«(سئل)» فيما إذا دفع زيدا أرضه لعمرو ولزمهما على قهر زيد بن الحجاج فعل عمرو في ذلك
مدة ولا أن ترك العمل وبطلان بذر ما جازع عمله في السنة فهل ليس لعمرو ذلك ويحبر على المعنى
«(الجواب)» نعم وإذا بحث فالحارج على الشرط ولا شيء للعامل إن لم يخرج شيء في التهيئة ويحبر
من أبي على المعنى لأرب البذر فلا يحبر قبل اتفائه ويحبر بغيره شرح التنوير من المزارعة وأيضا
من عمل في المشترك لا يستحق الاجرة كما صرحوا به في الاجارة «(سئل)» فيما إذا كان البذر من
واحد والارض والعمل والقرن آخر فهل تكون المزارعة فاسدة ودفع الزرع لصاحب البذر وعليه أجور
العامل وأجرة الارض «(الجواب)» ذكر في الهذلية روايتين وذكرهما أيضا الفهرست في رواية
الحارج لصاحب البذر وعليه أجور العمل والارض وأجور العمل وفي رواية الحارج لصاحب الارض
وعليه رذم عمل البذر بصيركا به مستقرض له وقبضه الذي هو شرط في القرض هو اتصافه بأرضه والاصح
كما في المنع والزبطي هو الوجه الاول وجعلوا في التمنون عليه الحقول وهل يطبق له الفصل قال تاج الشريعة
يرفع مقدار بذره ومقدار ما غرم من أجور العمل والارض ويتصدق بالنسل والله سبحانه أعلم
«(سئل)» في بذر مشترك بين رجل وأخوته بالقاتل وزوجه أياه أخذ رجل منه وزرعه في أرضه
لنفسه بدون إذن منهن ولا وجه شرعي ونبت الزرع فهل يكون الزرع للزراع وعليه دفع مثل حصته من
البذر المذكور «(الجواب)» نعم لانه غاصب كما صرح به في البرازية في الفصل الرابع من المزارعة وقد
أفتى مثله العلامة الخبير الرمي مع نقله عبارة البرازية بتمامها فراجعها والذى في البرازية ذكرته في
رد المحتار بقولي خاتمة برفع مهم يقع كثيرا ذكره في التنازعية وغيرها ما تراجعت ولا دافعا
وكارأ وأمرأة الكسار منها ومن غيرها فحرب الكار ورزعوها في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو
العناد والاولاد كلهم في عيال إلى أمة تساهم وهم بزورون ويجمعون القلات في بيت واحد ويتفقون
من ذلك جملة صارت هذه واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة أنهم إن زرعوها من بذر مشترك بينهم باذن
السابقين لو كسارا أو اذن الوصي لو سفار أو لثمة مشتركة وأن من يذر انفسهم أو يذر مشتركين بلا اذن
فانقله للزراعين اه «(سئل)» فيما إذا دفع زيدا أرضه لجماعة قرويين بزورونها في مدة كذا يبذرونها
وعلمهم على زرعها بأن يكون له ربع الحارج ولهم الباقي مزارعة محمية فزرعوها وحصدوا الزرع
ويريدون نقله «(سئل)» فيما إذا دفع زيدا أرضه لجماعة قرويين بزورونها في مدة كذا يبذرونها
ولا وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك «(الجواب)» نعم وقد قدم مثله في الفسوخ والحارج بقتله عن المحيط
البرخي «(سئل)» فيما إذا كان لرجلين أرض ويذر مشتركين بينهما فذا ذلك الجماعة على
أن يزرعوا الارض يبذرونها المذكور على قهرهما في مدة معلومة ومهما خرج يكون ربه للصاحبة
وأقيه للرجلين فهل تكون المزارعة المرقومة محمية ولهم الربيع المذكور «(الجواب)» حيث كان
العمل فقط من الجماعة والسابق من الرجلين فالزراعة محمية ولهم الذي اتفقوا عليه والله تعالى أعلم
«(سئل)» في امرأة دفعت أرضها لعملة إلى رجل ليعرس فيها راسا معلوما وضربا لذلك مدة
معلومة على أن يكون الفراس بينهما نصفين فهل تكون الفسوخ محمية على ما شرط
«(الجواب)» نعم ففي النخبة رجل دفع إلى رجل أرضا مدة معلومة على أن يفسخ المدخوع
اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من الغراس والفسوخ يكون بينهما جازا اه وشبهه في كثير

مطلب

يجبر العامل على المعنى

مطلب

من عمل في المشترك لا يستحق

الاجرة

مطلب

فما إذا كان البذر من واحد

والباقي من آخر

مطلب

زرع بذر مشترك بلا إذن

فالحارج له وعليه رذم عمل

حصلة الشراكة

مطلب

ليس للزراع نقل الزرع إلى

أرض آخر قبل قبضته

مطلب

دفع رجلان أرضا بذرا

وبرأ إلى جماعة بعملهم

حصت المزارعة

مطلب

في الفسوخ

من الكتب فصرحهم ضرب المدة صريح في فسادها، ثم وجّه فسادها بذلك أنه ليس لأدراك
القار والمحال أنه مدة معلومة الخ غير أنه من الوقت أقول وسيأتي تمام الكلام على هذه
المسألة في آخر المساقاة

(كتاب المساقاة)

(مسئل) في غراس بستان جارته في ملك جماعة فصل رجل منهم في الثلث المزور حتى أثمر
وبر بدعالة بنية الجماعة بخصه من الثمرة بغير عمله أو بدعواله أجرت له فهل لا شيء له من ذلك
(الجواب) نعم أما عدم استحقاقه الأجرة فلأنه عمل في المشترك قال في التنوير شرحه المنع من
الأجرة الفاسدة ولو استأجره لم يحمل طعام بينهما لأجله لأنه لا يعمل شيئاً لثريته لا وقع بفضه
لنفسه فلا يستحق الأجر وأما عدم استحقاقه حصة من الثمرة لانه يكون من باب مساقاة لشريك
ومساقاة الشريك غير جائزة كان المنع من الحضي وأقضى به الرمي أقول وهذا كله حيث جرى عقد مساقاة
أو جارة بينهما وبين شركاءه والألافاً ظاهره (مسئل) في غراس كرم جاري وقف على هند النازلة
عليه قائم بالوجه الشرعي في أرض جارية في وقف آخر فدفعته لزيد مساقاة على أن يعمل عليه في مدة
كذا يسهم من مائة سهم بحصة الوقت والساق له نظير عمله وليس في ذلك خطأ ولا مصلحة للوقف بل
في ذلك من فاحش على الوقف فهل تكون المساقاة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدرر
المختار من كتاب الأجرة ما نصه وأما دفع كبر من أخذ كرم الوقف أو التيم مساقاة فدأجر
أرضه المساقاة من الاشتبا ببلغ كبره وسيأتي على اشتبا ببلغه من ألف سهم فأخطأ ظاهر الأجرة
لا في المساقاة فساد المساقاة الأولى لأن كلا منهما عقد على حدة اهـ (مسئل) في بستان
محشقل على غراس متفرق عن جلته غراس قوت لا تدفع بسوى ورقه لأجل طعام المدد جازم وجع
الغراس في ملكه يدون قلناه مع جميع أرض البستان في وقف على وقفاً جازماً ومساقاة في يد المزارع يوم
تأخر الوقف فقطع زرع بستان التوت وأخذ ورقها وأطعمه لدوده وبريداً يأخذ جميعه القضاة
بغير معرفتها التيم يدونه وجهه شرعي وأعماله تكون له تكون شجرة في مساقاة فهل تكون القضاة
له ولجميعه الوقت بحصة المحض ولا بغيره (الجواب) نعم لأن المساقاة دفع الشجر والحرم
إلى من عمله بغير مصلو من ثمره كأي المتفرق وغيره والقضاة ليست بقرعة كاهرماء ورثة له أفق معنى
الشافعية الشيخ أحمد الرزقي أقول المراد من القرعة ما يتولد من الشجرة في أول الربطة بغيرها كحما
في القه سئل ولذا كان المراد بالشجر ما يعم شجرة وعرضه كالحجور والصفى وإن قال في الدرر لمسلم أنه
فقد رأيت منقولاً في الترتيب يجوز دفع شجرة الحور مساقاة لا احتياجه إلى السقي والمخف حتى لو لم يصح
لا يجوز اهـ وفيها إضافة له القطعة لأجل السقي والمخف حائرة كماله اشتبا بالخلاف اهـ
والخلاف بالكسرو انتدفع شد الوقتان وقع من الصفاف فهذا صريح في صحة المساقاة على أجزاء
الشجر لكن هذا حيث كانت هي المقصودة من عقد المساقاة لما لو كان المقصد غيرها كالقرار الورق
فلا يجوز أخذ شيء من أجزاء الشجرة في باقي الترتيب لأنها لا يعمل له أن لا يعمل له أن لا يعمل من الأخصان
والقضاة والدا عاتم والعرض لطبع القرع ولا يأخذ من الأخصان إلا ما ذن المالك لأنه من اشتبا بالمالك
ولا يتم التيم من القرع إلا بآباده لأنه مشترك اهـ ففي مسائلنا حيث كانت المساقاة على اشتبا التوت
لأجل الورق لا يصلح قطع شيء من القضاة لكونها ملك الصاحب لا اشتبا وعدم ورود القدر عليه بما
فأفهم (مسئل) في بستان جارته أرضاً وغراساً في وقف وفي قواجر بدعواله مساقاة من انتاظر
بخصه من ثمرته لا بد من عمل الشجر على أنه مدة الأجرة بغيره يعني الثمرة بغيره بدون باقي

مطلب

لأجل أن عمل في المشترك

مطلب

مساقاة الشريك لا تصح

مطلب

مساقاة كرم الوقف على

سهم من مائة سهم لا تصح

مطلب

تضع المساقاة على شجر

التوت لأجل الورق

مطلب

المراد من اشترى ما ولد من

الشجرة

مطلب

تقوز المساقاة على الشجر

الذي لا شجر صكاً المحور

والصفاف

مطلب

لا يصلح للمعامل كسرى من

الأخصان لطبع لاشترى المالك

مطلب

لا يصلح أن يعلم التيم

من الشجر إلا بالذن لأنه

مشترك

ويريد أخذ ما سيعر من القرية بعد المدة لا يملكه بدون وجه شرعي ولم يعمل عليه فهل ليس له ذلك وله
 الأخذ بما برز به فقط **« (الجواب) »** نعم **« (سئل) »** في سنان معلوم مشغل على غراس
 زيتون وغب وغيرهما جاري توأجزيد ومساقاته في مئة مئة لومة على جم معلوم من الغراس لا يدعمل
 زيد على الشجر حتى اثمر أكثره في المدة واقتضت المدة له بمعرفة شجر الزيتون ولا عهده من شئ ولم يبرز حتى
 مضى نحو شهر فهل ليس له ان يدعى بفعل البر في المدة وله اجرمته **« (الجواب) »** نعم قال في المحمية
 ولو شرط لذلك وقتا معلوما قد شغل القرية في تلك المدة وقد تنازعنا على انه لا يملكه بل يتحقق بوقت القصد
 بهذا الشرط وانما يتوهم فان نوح القرية في تلك المدة سكان ينعم على ما شرطوا وان تنازع تلك المدة
 قلا ما عمل اجرمته فله فاعمل اه **اقول** قال في الخلاصة بعد هذا وهذا اذا خرجت شأني المدة المضروبة
 مما يرغب في منه في المعاملة فان خرجت شأني المدة لا يرغب في مثله في المعاملة لا يجوز المعاملة اه
 ومقتضاها انه لو خرج في المدة شئ نال لا يرغب في مثله في المعاملة ان تقصد ان يتابع خروجه بعد انتهاء
 المدة وهذا ما يغفل عنه فليتبه له **« (سئل) »** فيما دعمل زيد المساق على غراس الوقت حتى اثمر
 شجر الزيتون في آخر المدة وانظر الوقت ينكر خروج ذلك في المدة ولا يدينه شرعية انه اثمر قبل انقضاء
 المدة فهل تقل بنته وتكون المساقاة على الشرط **« (الجواب) »** اذا ثبت انه يخرج في المدة للمعاملة
 فعل الشرط المسمى لصحة القيد وتعللها ما تقدم عن المحمية **« (سئل) »** فيما اذا استأجر من ناظر
 وقف اراضي الوقف مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم بعد ما ساقاه على الغراس القائم في الاراضي
 في المدة المزروعة اجارة ومساوة محييتين ثم اقتضت مدة التوابع والمساواة ثم برزت القرية وعقدت فهل تقع
 القرية والوقف **« (الجواب) »** نعم اقول لكن له اجرمته ان كان عمل كالمدة انما عن المحمية
« (سئل) » فيما اذا اقتضت مدة المساقاة والقرية فعل يترك على الشجر بلا وجه حتى يدرك
« (الجواب) » نعم كافي التنوير وغيره **« (سئل) »** فيما دعمل المساق على الاشجار المساق
 عليها يجزى معلوم من ثمرها ثم مات في اثناء المدة عن وريثة والقرية مريد الوريثة القيام عليه حتى يدرك
 القرية هل لهم ذلك يستحقون الحصة المشروطة **« (الجواب) »** نعم وان مات للعامل فلو رثته ان
 يترى عليه وان كره صاحب الارض درر مئة في التنوير وغيره **« (سئل) »** فيما اذا برزت ثمرة
 الاشجار لمساق عليها قبل انتهاء المدة بعمل العامل ويريد ان لا اشجار اخذها كلها فهل ليس له ذلك
« (الجواب) » اذا اقتضت مدة المساقاة والمخارج سبوا خضر فللعامل ان يعمل بلا جرح حتى يبلغ القر
 ويرى كونه ينعم على ما شرطوا وانه قد علم قال في الدرر وان لم يمت احد هما بل اقتضت مدتها
 مدة المساقاة فليجوز للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ القر ويكون بينهما على السواء ان
 في الاراضي الجذاذ قبل الادراك فتراها بها والضرر مدفوع **« (سئل) »** ومثله في التنوير والهداية
 والمجورة وغيرها **« (سئل) »** فيما اذا آجر زيد ارض بساتينها باجرة في ملكهم من عمرو بعد ما ساقاه
 على غراسه القائم فيها والحال انه كان على الغراس وقت تقدم المساقاة ثم مدركه قد انتهت ولم يعمل عمرو
 فيها شيئا تصرف عمرو بالقرية المزروعة بنفسه ويريد ان لا تخضع قيمة القرية في القبي واشئ حيث
 تقطع القل فهل له ذلك والمساقاة للمزروعة غير صحيحة **« (الجواب) »** اركان القرية مدركة انى
 قد انتهت لا تصح كالمزروعة لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا اثر لعل بعد التناهي لان جواره قبل
 التناهي للماجة على خلاف القياس ولا حاجة الى مثله فبقى على الاصل وكذا على هذا اذا وقع الزرع
 وهو قبل جازان استقصى وادرك لم يجز لما ذكرناه وهو المراد قوله كالمزروعة والاصل كافي الخلاصة ان

مطلد
 له اخذ ما برز من القرية في المدة
 به بدون ما برز به بل لا يملكه

مطلد
 ليس للمساقي شئ فيما لم يبرز
 في المدة وله اجرمته ان كان
 عمل فيه

مطلد
 انه تصح المساقاة اذا خرج من
 الشجرة في المدة مما يرغب
 في مثله في المساقاة

مطلد
 اذا ثبت خروج اشجار في المدة
 فهو على الشرط المسمى

مطلد
 اذا برزت الثمرة بعد انتهاء
 المدة فاشترط للوقف

مطلد
 اذا برزت الثمرة في المدة ثم
 انقضت المدة والقرية مرفى
 يترك على الشجر بلا جرح

مطلد
 مات العامل في المدة فلو رثته
 ان يقوم مقامه

مطلد
 اقتضت المدة والتمر اخضر
 فللعامل ان يعمل بلا جرح
 حتى يبلغ الثمر

مطلد
 ان كانت الشجرة مدركة
 وقت عقد المساقاة لا تصح
 المساقاة

للمساقاة متى عقدت على ما هو في حد القول الزيادة صحت وان عقدت على ما تنهى عظمه وصار بحال
 لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لا تنفع المساقاة وانما يفسد خروج الامتار من حد الزيادة اذا لقت
 وفقرت اه ومثل ملكي الخلاصة في البرزانية * (مسئله) * فيما اذا استأجر جلدان أرض بستان
 من آخر لزراعة صدقة معلومة بعد ما ساقا عليها اشجار القاقية بها اجارة ومساقاة بمحضين ثم انه
 فسخت اجارة الارض بوجه شرعي فهل تنفع المساقاة لا * (الجواب) * اذا فسخت الاجارة
 لا تنفع المساقاة لان كل واحد منهما عقد على حدة والله تعالى اعلم واجاب عنه قارئ الوداية بقوله اذا
 فسخت اجارة الارض بوجه شرعي والا شجار ملكوكه للساق ليس له ان يفسخ عقد المساقاة لا بعد
 شرعي بمان يكون العامل خائفا في الفترة اه وقطعه عنها في نهج الصلة وفي فتاوى المحافى من الاجارة
 يفسخ سؤال وان كانت الاجارة بعد المساقاة فهي صحيحة ولا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة
 لان قارئ الوداية تبين انه اذا فسخت الاجارة لا تنفع المساقاة اه بقي اذا فسخت المساقاة تنفع
 الاجارة لان الاجارة حصة فتكون لغير العرب الفراس كما يؤخذ من كلامهم اقول وجه الفرق ان من
 شروط الاجارة كون الارض فارغة غير مشغولة بملك المؤجر وملك غيره مما يمنع صحة التمام فاذا ظهر ان
 المساقاة لا يمكن صحة لم تصح الاجارة ولذا كان تقديم عقد المساقاة شرطاً لصحة الاجارة في الارض
 المشغولة على الفراس حتى لو تقدم عقداً لا جارة لم يصح الا اذا كان الفراس ملكاً للاستأجار له حيث لا يمنع
 صحة التسليم واما عقد المساقاة فيصنع من المستأجر ومن غير مستأجر واصل لا يضر عدم صحة الاجارة السابقة
 بقي ان انقضاء الاجارة ظاهر فيما اذا ظهر فساد عقد المساقاة من أصلها قلنا مالو كان عقد المساقاة
 صحيحاً لم يطرحه الفساد كما اذا انقضى في مدة المساقاة او بقا لا بعد المساقاة فالذي يظهر لي ان
 لا يفسخ عقد الاجارة لانه يتفرق القاملا لا يتفرق في الابتداء وله امثلة كثيرة منها ان الشيخ الطائري
 لا يفسخ عقد الاجارة مع ان اجارة المشايخ ابتداء لا تنفع فتأمل * (مسئله) * في رجل استأجر
 كرمه لا ثم بعد ما ساقا على الفراس القام في الارض ثم مات المؤجر في اثناء مدة الاجارة والمساقاة فهل
 تنفع الاجارة بموته وبطل المساقاة * (الجواب) * نعم اقول ان عقد المساقاة وان بطل بالموت
 لم يكن يفسخ حكمه فاما للضرر بل صرح في شرح المجموع بان قوله بطل هو القياس وفي الاستحسان
 لا يسلط ويمكن ان يقال ان الاستحسان يؤيد حكمه فلا ينافي في تصريح التون بالطلاق بالموت ولذا قال
 في التنوير والمتقى بعد تصريحهما بالطلاق فان مات العامل تهم وروته عليه وان كره الدافع ومات
 الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع اه فقد جعلوا حكم العقد باقوان كان قد بطل
 ونظروا ما صرح به في البدائع من انه اذا فسخت مدة الاجارة قبل ان يدرك الزرع بقي حكم الاجارة في ان
 يستفاد كذا كرهنا في رد المحتار ثم اعلم انه قيد الطلاق بالموت في متن التنوير وشرحه بما اذا كان الموت
 في حائل صحت القرينة والطلاق استمرز مما اذا كان قبل بروز الفترة اما اذا كان بعد ما انقضى عقد التمسك
 القيد ثم اذا كان الموت قبل بروزهما وكان قد عمل بعض العمل او كله فالظاهر انه لا شيء له اصلاً احكاماً
 ولادانة وان قالوا في المزارعة لا تمتنع رب الارض من المضي فيها وقد كبر العامل في الارض فلا شيء
 له لكرابه حكماً لا ذمة لان ذمة لا تقع وسترضى ذمته فيقضي بان يرفقه اجره لانه لزمه في رد المحتار واما قلنا
 لا شيء له حاله لا غر بالموت ولذا قال في رد المحتار ايضا ولو مات قبل الذر بطلت ولا شيء للسكرابه
 اه وماله الزبني بانه فيما مر كان مفزور ومن جهة رب الارض بالامتناع باعتباره ولم يوجد ذلك هنا
 لان الموت باق بدون احتيلاره اه واذا كان عقد المساقاة على اكثر من سنة فالسنة الاولى قد عمل

مطلـ

اذا فسخت الاجارة لا تنفع

المساقاة

مطلـ

لذا كان العامل خائفا

في الثمرة تنفع المساقاة

مطلـ

لا يلزم من عدم صحة الاجارة

عدم صحة المساقاة

تصريحهم ببطل عقد المساقاة

بالموت ولكن حكمه باق

مطلـ

اذا مات أحدهما قبل بروز

الثمرة لا شيء للعامل

مطلـ

اذا كان عقد المساقاة على

اكثر من سنة ومات أحدهما

حكمها وحصل الفقه في السنين الاربعة لان الموت قبل بروز الفرة فيها اطلاقاً ولما في جميع القسوسين
قال ما تترك الارض والزرع قبل فلان زرع ان يملأ الى ان يدرك فيقسم بينه وبين ودة ويها على
التسوية ولا يجر عليه للارض ويتقدم من القديس ياق في من السنين اهـ ومثله في الحاشية وهذا ان كان
في المزارعة لسكن المساواة تهاولنا قال في التنوير وشروطه هي كالزراعة حكماً وخلافاً وكذا شروطها
فمكن هنا اهـ فاقسم هذا القصر الفقيه اهـ (سئل) في غراس مشتل على متعش وقصاح
وغيرهما قائم الوجه الشرعي في ارض وقف عتكر: مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمر
وهذا لكل منهم حصة مع لوه فيه فساقى زيد على حصة شريكه عمر المرفوع يميز منها فعمل عمر وعلى
ذلك فهل تكون المساءة غير حادثة ولا يجر له ولا يجر له ولا يخرج بتدريسكهم اهـ (الجواب) نعم قال في المنع
ولو دفع الفضل والجرى الى شريكه مساواة ليميز ولا يجر له ان عمل والخارج بقدومه كما اهـ لان استحقاق
شريكه على العمل في المشترك بينهما لا يصح ولا يجب الاجر لان العمل وقع لنفسه اهـ وقد اختلف في عدم
جواز مساواة الشريك العلامة الشيخ غير الذين في قد اواء. اقول وصرح بالسألة اضافاً في التنازعانية
كما ذكره في فقه المتنازع وكنت فيه ماضويرة فبما المساواة لان الزراعة بين الشريكين في ارض وبذر
منها جميع في اجمع الروايتين والخرق كافي للذخيرة ان معنى الاجارة في المساواة ارجح على معنى الذركة
وفي المزارعة بالكس اهـ (سئل) فيما اذا كان زيد تشارع كرم غيب فساقى عليه
عمر في مدة معلومة يميز معلوم من ثمرة وعمر وغيره يترك في غراس الكرم المزروع فهل تكون المساواة
الزبورية صحيحة اهـ (الجواب) نعم واقفي بذلك العلامة الخبير الرمي ممللاً مقتولاً عن القزى اقول
هذه المسألة من تعقبات الشيخ محمد القزى القزى تاشي ذكرها في كتابه بمباحث سئل في رجل دفع
بمن كرمه مساعداً مسلفاً فهل يصح ما جاب ان؟ فتوى في المساواة على قوله او مقتضاه حصة المساواة
الذكورة لانها يميزان اجارة المساع والمساواة كذلك اهـ ووقع نظره للعلامة الخبير الرمي في حاشية
المنع فقال لوساقى احد الشريكين على نصيبه اجابة بلاذ ان لا تعمل جميع عند التساقية نعم والظاهر
ان من هذا ما كذلك لان المساواة اجارة وهي يجوز في المساع وهذا والمؤهل طه في المساواة والزراعة
منها جميعاً فتجوز المساواة في المساع ولم ارجح مخرج به ثم رأيت المؤلف يعنى القزى تاشي اجاب بانها تصح
عندهما كما عرفت به ووقع تعالى الجرد والنسبة اهـ كلام الرمي وحاصله ان المساواة شريك الشريك
في القراس لا تصح انما مساواته لاجني فتصح وكذا لو كان القراس كاملاً فاقى في آخر على به من
شائع لان اجارة المساع تصح عند الصاحب فكذلك مساواته لان الفقيه في المساواة قوله ما يتناول
تصح مساواته للشريك مع ان اجارة المساع من الشريك تصح اتفاقاً لما مر في السؤال قبله ان المساواة
لوجوبه لزم منها استحقاق الشريك على العمل في المشترك ولا يصح ذلك لان المساواة في الحقيقة استحقاق
العامل على حصة من الفرة وانما كانت لا تصح مشتركة بين المساقى والساقى يكون العامل قد استوفى
على العمل في المشترك فلا يستحق اجرة بل تبقى الفرة مشتركة بينهما على قدر ما حكمها هذا وقد بحث
في رد المحتار بحسب ما قيد اقيماً ذكره القزى تاشي والخبر الرمي فتقها ونصه اقول فيه بحث لان معنى الاجارة
وان كان راجحاً في المساواة كماهـ منه انما لسكن الاجارة فيها من جانب العامل لا الشريك لان
استحقاق الشريك لا يميز فاعامل في الحقيقة جبراً لا يميز من الخارج ولا يوسع في العامل بل
الشروع في الاجرة فلا توجد اجارة المساع التي فيها الخلاف قد برع على انه ذكر في التنازعانية
في الفضل المتخاض من المساواة ما نصه ادفع الفضل معاملة الى رجلين يميز عند يوسف ولا يصح
عند أبي حنيفة وزفر ولقد دفع نصف الفضل معاملة لا يميز اهـ فان كان المراد ان الفضل كالسألة

عالم
لا تصح مساواة الشريك
لشريكه ولا اجاره بخلاف
الزراعة
تجوز بينهما في المساواة على
القراس المشترك مع اجني

عالم
في مساواة المساع

كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في المشترك بل لا ولي بل بقيد عدم الجواز ولو ماذن
 التبريك كمالا يقتضي على المتأمل وان كان المراد ان الفضل مشترك وضع احد حصة التبريك لظواهر التبريك
 فتمتع مضافا وحيث ان مسطرة التبريك لا يثبت ولو ماذن التبريك لا يصح كما قلنا احد التبريك
 لا يثبت هذا ما ظهر من فهمي القاصر والله تعالى اعلم له عاذ كونه في ردة الجملته وحاصله ان المساقاة
 في المشايخ لا تصح مطلقا سواء كان المساق شريكا ولا لدم حصة التسليم مع التسليم ولهم حصة استبعاد
 التبريك للعمل في المشترك فاذكره الترتيب والاعلى مخالفا للقول وما لا يلا محمول فاعلم فغير
 هذه المسئلة والمجد لله رب العالمين (سئل) في حصص من بستان معلومة جلد بجمع غرسها
 في وقف اهلي وفي تاجرز يدوم مساقاة من ناظر وقفها مائة معلومة بأجرة معلومة عنها وبجزء معلوم
 من القرة في المساقاة تطالب العمل اجارة ومساقاة ثمر عشرين ثم ارجزها لاجور المزبور من عمرو مائة
 تسبوع مائة وتساقا على حصة القراس المذكور في المذموم معلوم من القرة كالاولى وعلى عمرو
 على القراس حتى اثمر بعه في سنة حتى انقضى وبلغ عمرو ولم يعمل زيد على القراس شيئا ولم يكن له
 ناظر الوقف ان يساقى من شاة من القرة المصلحة من عمل عمرو (الجواب) تكون
 القرة مائة كورة بحصة الوقف المذكور حيث بان له الناظر ان يساقى على القراس شيئا في
 التعليم الوصافي

مطلب
 ليس للساق ان يساقى غيره
 بل اذن من المالك

وما قلنا ان يساقى غيره * وان اذن المولى له ليس يشكر
 قال في الترتيب في الخصام من الماملة دفع اليه معامله ولم يعمل له اجل بل يدفع الى آخرها خارج
 لما في الفضل للعامل اجرمه على العامل الا في اجماع ومثله في الذخيرة وانتازية برادة
 بعد قوله وللعامل اجرمه على العامل الا في اجماع ومثله في الذخيرة وانتازية برادة
 ايجاب الترسكة في مال القرو على الثاني غير مضاف اليه لان الحق الاول لم يقتله ولو لم يكن الترسقي
 يد العامل الثاني ليعلم وهو على رؤس الفضل لا يضمن وان من عمل الاغنى في امرها فبها امر الاول
 يضمن لصاحب الفضل العامل الثاني لا الاول وان حلك من عمله في امرها فبها امر الاول فلو لم
 الفضل ان يضمن اما شاه ولا غير ان يضمن الرجوع على الاول اه وبه اتفق العلامة قاسم وقطعه من
 عدم كتب فتنة لذلك فانه حتى على كثيرين (سئل) في ارض جارية في وقف حامله لمراس
 جارية الارض في تاجرز يدوم القراس في مساقاة وما ذون له من قبل ناظرها بان يساقى من شاة
 ماني فاجزم من عمرو مائة تسبوع مائة بأجرة معلومة من الدرهم وسقاه على القراس المساقى عليه في
 المذمومة بحصة معلومة من القرة جميعا هو ما ذون له بان يساقى من شاة اجارة ومساقاة ثمر عشرين
 فهل تكون الاجارة والمساقاة حصتين (الجواب) نعم (سئل) فعلا كان بستان مزبور
 مشتمل على اشجار برون وغيره فساقى على عمل غرسه نصف غرسه مساقاة عشرة في مائة معلومة فهل تكون
 المساقاة حصصة (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية اقول بعدم الكلام اذ قلنا على مساقاة المشايخ
 (سئل) في مساقاة من ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المساقاة اشجار لا يعرف غرسها
 فاقول لمن من اصحاب الارضين (الجواب) قال في النهاية مساقاة بين ارضين احدهما ارفع
 من الاخرى وعلى المساقاة اشجار لا يعرف غرسها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء
 يستقر في الارض السفل بدون المساقاة ولا يحتاج في امساك الماء في المساقاة كان القول في المسئلة
 صاحب الارض السفل مع غيره وان كان القول في المسئلة قوله كان الاشجار له ما لم يسم الا بترتيبه وان
 كانت الارض السفل تحتاج في امساك الماء في المسئلة كانت المسئلة وما عليها من الاشجار بينهما

مطلب
 ساقى ماني - ساقاه باذن جاز

مطلب
 مساقاة بين ارضين عليها
 اشجار

فانضمان من فصل المعاملة فظهر ما ذكر الجواب واقفه تعالى اعلم بالصواب ومثله في الرزازية من كتاب
القسمه وفيها من فصل المعاملة ثم ينته ما ذكره المشيئة الثانية في حقيقته ان علم القادس ههنا له والا ان
في موضع خاص لاحد ما قاله الملك وان في حقيقته شيئا ههنا (سئل) فيما اذا سألني زيد عرو
على غراسه للمعلوم مدة معلومة مساقاة شرعية حصص من الثمرة معلومة وانقضت مدة المساقاة فاذى عمرو
حصة معلومة في بعض القراس المزروعة الساقية عليه فهل تكون دعوى عمرو للملكية في شيء من الاشجار
بمدفوع غير مسجوعة (الجواب) نعم كما اتفق بذلك المحققون والكاتبون في صورة ذلك الجواب
استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار التي في النبط لا تسع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد
ذلك لاننا قضى واذا لم يصح الدعوى لا تسع الدية لما في الفصل السابع من القصول انه لو اقام المدعى
عليه العينة ان المدعى اجر نفسه في العمل في الكرم فيكون دعواه ويكون اقراره من المدعى انه ليس ملكه
اه (سئل) في جنة مشقة على غراس مزارع ارضها في ملك هند فاجرت نصفها من زيد
ونصفها من عمرو وساقى ما على القراس ولم يصح بمحض ذلك كما تم اجز يد نصفه من بكر وساقى على
نصف القراس ولم يأذن له هند بذلك واستوفى بكر منفعة المأجور في مدة الاجرة وعمل على نصف الثمر
واستعمل ثمرته لنفسه فهل يكون كل من اجارة بكر وساقاة غير صحيحة والقررة الحاصلة من عمل بكر
لهند وعليه اجر المثل وعليه لها اجر مثل الارض (الجواب) نعم اقول فيه نظرم من وجهين
الاول ما مر من ان مساقاة الشاخر صحيحة مطلقا والثاني ما قد مر من ان تقاضى الذخيرة وغيره من ان
اجرة العامل الثاني على العامل الاول فاجرة بكر عدا على عمرو لا على هند لانه لم يصير بينه وبينها عقد حتى
يلزمها الا اذ عده فسادا وانه امرى بينهما وبين العامل الاول وهو لم يعمل شيئا فلا تسق عليها اجرة ايضا
فتدبر (سئل) فيما اذا مات الناظر بمدفوعة مساقاة شرعية على اشجار الوقف مع زيد فهل
لا تسقط المساقاة بموت الناظر (الجواب) نعم (سئل) في كرم عتب جاري وقفه في ثوب
جاعة ومساقاة منهم من اظفر الوقت مدة معلومة على الوجه الشرعي فترك الجماعة العمل على غراس الكرم
في سنة معلومة من للذة المزبورة ولم يعملوا عليه اصلا حتى اتمروا بملهم هل يجب ان يعملوا اصلا كما ذكر
تسكون الثمرة المزبورة كلها لمجدة الوقت دونهم (الجواب) نعم اقول للوادع ان يعمل
المحفظ قال في الخلاصة فلو دفع الكرم معاملة وقته اشجارا لصاحبه فيها الى عمل سوى المحفظ ان كانت
بحال لم يحفظ يذهب بغيره ما قبل الادراك لحاظر المعاملة وانحطت زيادة في القار وان كانت بحال
لا يذهب بغيره الى وقت الادراك لا يجوز للمعلمة في تلك الاشجار وفي تناوي القسلي يجوز دفع ثمر الجوز
معاملة والمعامل حصص من الثمرة لا يحتاج الى السقي والمحفظ حتى لو لم يفتح الى احد ما لا يجوز له ومثله
في الرزازية (سئل) فيما اذا كان يدا أرض معلومة دفعها لعمرو واذن له ان يزرع فيها
ما احب من انواع الاشجار الثمرة في مدة معلومة ذكرها وان يكون ما يضره لانصف منها زيد تابع
لارضه والنصف الآخر لعمرو ونظر غرسه فغرس عمرو في الارض غراسا في المدة على الوجه المذكور فهل
يسكون الاذن على الوجه المذكور صحيحا ويقتضي عمرا والنصف للزهر (الجواب) نعم كما في
مزارعة الخيرية وضرب للذة المظومة شرط لها في الخامسة رجل دفع الى رجل ارضاً مدة معلومة على ان
يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على ان ما يحصل من القراس والتقليد يكون بينهما اجارة ومثله في
كثير من الكتب فغرس بعضهم ضرب للذة صريح في فساد ما يضره الخ خيرية من الوقت ومثله في
الخيرية انما من المزارعة ومثله للعارضة في ساقاة الدرر والقهستاني وغيرهما وقد استوفى الكلام
عليها في الخامسة اقول ولم يذكر ما اذا اخضت للذوق قد قال في الذخيرة وانما اخضت للذوق يرب

عطل
نهر بينهما ذبا اشجاره
الثانية في حقيقته

عطل
ساقى على جميع الاشجار ثم
اذى ملك بعضها لا تسع

عطل
لا تسقط المساقاة بموت الناظر
عطل
اذ لم يعمل الساقى شيئا لا تسقط
شيان القررة

عطل
الوادع ان يعمل ما يحل له المحفظ

عطل
في حصة العارضة اذا ضرب لها
مدة معلومة

عطل
سهمه فيما اذا انقضت مدة
العارضة كدب يفعل

الارض ان شاعهم نصف قيمة الثمرة وعل كها وان شاع قلعه اه وبيان ذلك فها من الفصل الخامس
 (سئل) عما اذا كان ظن الوقف على زيد ان يرس في أرض الوقف غراس متواعا على أن يكون
 له الثلث ويحيطه الوقف الثلثان ولم يبين ان ذلك مفسر زيد في الأرض غراس متواعا وعمل عليه عت
 سنين فهل يكون ذلك معاملة فاسدة في التراس الوقف وزيد قيمة التراس وأجره منه (الجواب) نعم
 وقد أفتي بطل هذه المسئلة الشيخ خير الدين بقوله لا يصح ذلك شرعا والتصرف في الأرض وطعمه للتراس
 اجرة عمل وقمة غيره كما صرح به فاضلحان اه والشئ أيضا يتولى مفسلة بخصوص أرض الوقف
 فراجبها فانها مفيدة أقول وقد حقق المسئلة الشيخ خير الدين في حاشيته على المنع أيضا وقال وإذا
 كان الفساد لعدم ضرب المدة بقى أن يكون الثمر والتراس ربا لأرض ولا تزوية التراس وأجرة الثمر
 كالوقوفه شائرا على بعض الأرض وهي واقعة للقوى وانما قلنا بخساده لعدم ضرب المدة المفسلة لانه
 ليس لأدرا كفاءة معلومة كالودع غراسا لم تبلغ الفترة على أن صلحها الخ اه وحاصل الكلام
 في هذه المسئلة أن تصرح فاضلحان وغيره بذلك في اللقارة بقوله شرط قصد بدونه وما في شرح
 المتقي للعلائي عن البرهان وكذا في البرزانية من عدم التقييد بذكر المدة محمول على هذا فلا منافاة بينهما
 اذا غابته أنه ترك تصریح بقصد شرطه غير أنه قلنا في مسألة اللقارة ذكروها في كتاب المساقاة
 فقضى أنها مبادىء وقد صرح في حق التنوير بأن بيان المدة ليس بشرط في المساقاة وقع على أول غير مخرج
 قلت ذكر المدة ليس بشرط في المساقاة على القول بغيره كالأدرا كوقت معلوم ولذا على العلائي
 وغيره عدم الاشتراط بقوله لعل بوقته علة اه والدليل على ذلك أيضا قوله في حق التنوير بعد ذلك
 ولودع غراسا في أرض لم تبلغ الفترة على أن صلحها تخرج كان بينهما تصديق لم يذكر أحوال معلومة اه
 فهذا صريح في أن ذكر المدة شرط وعلمه مفسد لا يخالف هذا ما قلناه لأن الثمرة اذا بلغت أن الأثمار
 على في العادة وقت خروج ثمرها فلا يشترط ذكر المدة لعل به بخلاف ما اذا كانت لم تبلغ فلا لانه لا يعلم
 أنها تخرج في هذا العام أو بعده عام آخر أو ما كروك ذلك لودع غراسا في أرض التراسها فيكون ذكر المدة فيها
 شرطا لا في الأولى فهذا هو يسلفه هو الخبر الرمي من مصر بمجهول كالمدة من أنه شرط لصحتها وقوله
 أيضا في التارخانية والذخيرة قد دفع إلى ابن له أراض التراس فيها غراس على أن يخرج بينهما نصفان
 وأبو قتادة وقاتل غراس فيها ثم مات الدافع عنه وعن ورثة سواء أراذ الورثة أن يكلفوه قلع الأشجار كلها
 ليقتروا الأرض فان كانت الأرض تحتل القيمة فقت وما وقع في نصب غيره كلف قلعه وتسمية
 الأرض ما لم يصلحها وان لم تحتل القيمة يؤمر التراس قلع الكل ما لم يصلحها اه فهذا أيضا صريح
 في فسادها لعدم ذكر المدة فيكون شرطا لاذ لوحت أكل التراس مناصفة كما شرطنا فصله والنصف
 للأخر بينهما وبين بقية الورثة فلا يكف قلع الكل بل يكف قلع نصيبه فقط فافهم لكن هذه العادة تقيد
 أن المخارة حيث فسدت لعدم ذكر المدة يكون التراس للتراس لا للدافع وهو خلاف ما قلناه الرمي وتبعه
 عليه المؤلف وغيره فلن قلنا قد قاس الخبر الرمي هذه المسئلة على مسألة ما إذا كان القضا بشارط نصف
 الأرض وهي مافي للتنوير وغيره لودع أرضا أيضا مع معلومة ليرس وتكون الأرض والتصرف بينهما
 لا يصح والفرق والتراس ربا للأرض سحلا لأرضه ولا تزوية غيره يوم التراس وأجره من عليه له نقد جيلوا
 التراس منازل الأرض فالفرق بينهما قلت قد عللوا الفساد هنا بأوجه منها ما في النهاية أنه قد صار
 العامل مشقرا ونصف الأرض بالتراس المجهول فيفسد العقد اذا رجع في الأرض بأمر صاحبها فكان
 صاحبها قبل ذلك بنفسه فيصرفها بغيره مستبلا كالمطلوق فيجب عليه قيمته وأجره المثل له اما إذا كان
 للفساد لعدم ذكر المدة فلا لا يشترط نصف الأرض العامل فلا يمكن جعله مشتركا بل هو مشترك في الأرض

تخبرهمهم في علم صفة
 القارة اذ لم يضرب المدة

ينصف الخارج نصار نظير المزارعة إذا اتخذ العامل أرضاً للزراعة يهدده وكان عقد المزارعة فاسداً فقد
 حرر جواباً عن الخارج لرب البذر وعليه جرم مثل الأرض ولا يفتي أن القراس كالذر من حيث إن منفعة
 الأرض قد جلبت في مقابلته جزء من الخارج جرداً من مسألة المزارعة أشبه بالمزارعة منها بالمساقاة وكأنهم
 ذكره على كتاب المساقاة لما فيها من العمل على الثمرة بلوغ القراس الأثمار تأمل وحيث كان القراس
 القارس فينبغي أن يلزمه أجر مثل الأرض كأي المزارعة هذا ما ظهر فيهمى القاصري في عمر بهذه المسألة
 وانه تعالى أعلم بالصواب والله المرحم والمآب «(مسئل)» في رجل غرس في أرض زيد بقراس
 من زيد بأمرة فهل يكون القراس لزيد «(الجواب)» نعم وفي جامع الفتاوى لا كما إذا غرس
 في أرض الدافع بأمرة كان القراس للدافع فالأشجار له وإن سكن القراس للعامل وقد قال
 له أغرسها لي فملك ذلك ولا كار عليه قيمة القراس وإن قال أغرسها لي فلي غرسها بقراس من عبده
 فهو للقارس ولرب الأرض أن يأخذها بقطع قبل الربيع ولو قال أغرسها لي أن القراس والغاريبنا
 فهو كإقال ولو قال الأكار كانت غراسي وقال صاحب الأرض كانت غراسي غرسها بأمري فأقول
 لرب الأرض في ملكية القراس ولا شيء عليه للقارس الأمانة ولو غرس لي حافة تنهر فمرة نالته فطلعت
 والقارس في عيال رجل أو خادم له فقال الشجرة لي لاني في عيالي وخادمي فإن كانت نالته للقارس
 فهي له وإن كانت للرجل والقارس في عياله يعمل له مثل هذا العمل بالشجرة لصاحب النالته وإن لم يعمل
 له مثل هذا العمل ولم يغرسها بآذنه فهي للقارس وعليه قيمة النالته بها فيملكها بالقيمة وكذا لو قطع نالته
 إنسان وغرسها ورعاها فهي للقارس وعليه قيمتها من قطعها مجازية من الفصل ٣٤ «(مسئل)»
 فيما إذا كان زيد أرض جارية في ملكه فأذن لعمرو أن يغرس فيها وجعل له رخصة فيما يغرسه ولم
 يغرس عمرو فيها شيئاً بعد ويريد الآن الرجوع عن الأذن المزورة فهل لذلك «(الجواب)» نعم
 لأن الأذن توصيل والوكالة من العقود الغير اللازمة كالإجارة شرح التنوير للعلائي من باب منزل
 الوكيل الأذن في جارية مختصة مشتركين الوكيل والأجرة بتمت حرة قوله وإن أسأذنها الولي فسكت
 أو فسكت والوكيل من العقود المجترقة من الجانبين كأي الأشياء من أحكام العقود الأذن بمنزلة
 الإجارة خبرية من العارية والمزارعة المزورة فاسدة لعدم كمالها أقول ظاهره أنه لو صرح بالذمة
 في هذه الصورة لا تكون لازمة فهل الرجوع لما ذكر من أن الأذن توصيل وهذا إذا كان انفراداً
 أما لو كان عقداً بأن قال له مثل أخذ أرضي هذه وغرس فيها كذا على أن الخارج يبتاع نصفين مثلاً
 أن المزارعة صحتها الأزمنة من قبل من لا يملكه فلا تنسخ ولا عذر ولا ضرورة من عليه البذر قبل
 القضاء البذر في الأرض فلا تنسخ ولا عذر وحذر عن اتلاف بذرهم بخلاف المساقاة فانها لازمة من
 الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها اهـ فعلي كل منهما ليس لصاحب الأرض هنا الرجوع وانما يجوز
 الرجوع للعامل قبل القرس لا بعد أن قلنا أنها مزارعة وإن قلنا أنها مساقاة فلا رجوع لواحد منهما
 مطلقاً هذا ما ظهر في فتاوى «(مسئل)» في أرض جارية في وقف فاذننا لرجل أن يغرس
 في الأرض المزروعة غراساً على حصة معلومة ثم مات الناظر قبل أن يغرسها أصلاً
 وتولى الناظر غيره ويريد أن يغرسها بالوقت فجاءه الوقت وفي ذلك مضية الوقت فهل له ذلك
 (الجواب)» نعم أقول الكلام فيه كالكلام في الذي قبله

قوائد مهسية في القراس
 بارض الغير بأمرة أو بدونه

قوله أن يأخذها بالقطع أي له
 أن يكلفه قطعه من أرضه
 قبل أوله اهـ منه

مطله
 فيمن أذن لغيره أن يغرس
 في أرضه ثم رجع عن الأذن
 قبل القرس

مطله
 الأذن توصيل

باب مشتركة المسكة

«(باب مشتركة المسكة)»

ذكر المؤلف آراء الكتاب بعد القرائن ورايت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله تعالى هو عارفين
بخط المولى الهمام العلامة شيخ الاسلام عبدالرحمن اعظمي الهادي شفي ضريحه صوب النعمان القادى
جواب سؤال عن الفرق بين الفلاحة والمسكة باختلاف وقع بين التواب بحكمه الباب وطلب
الجواب رئيس الكتاب لاشك انهما لفظان متعارضان معنى وحكا اما المسكة فهي عبارة عن
استحقاق الحرمة في أرض القبر من المسكة لمة وهي ما يقسقه فكان القسمة للأرض المأذون لهن
صاحبها في الحرم صار له مسكة بقسك بها في الحرم فيها وحكمها انها لا تحرق فلا تملك ولا تباع
ولا تورث واما الفلاحة فمساها على الحرمة فمساها وحكمها انها تقسم فتملك وتباع وتورث
فلو غلب الرجل أرضه مثلا وباع الفلاحة التي فيها لم يزدتم انتفع بها المشتري حتى زال وجودها
من الأرض يسوع لصاحب الأرض أن يملك الأرض ويمنع زيدا من حوزها ولا يبق له حق المسكة ثم قد
جرى في عرف الفلاحين إطلاق الفلاحة على المسكة فيقول أحدهم فرغت من فلاحي أو مسكتني
أو سكتي ويريد معنى واحد وهو استحقاق الحرم فلا يسوع له التمرض للقرع لكان إذا كان زيد مسكة
فلاحة في أرض القبر وقد غلب بها فلاحة مستقيمة ثم ما فرغ من الفلاحة لعمرو فملك عمرو الأرض وزرعها
فلا يسوع غزير التمرض له بعد ذلك والفرق بين الموضعين ظاهر والله تعالى أعلم اه أقول في القاموس
الفلاحة الحرمة فان كان المراد بها الكراب كما هو المتبادر فلا يصح قوله انها مستقيمة لان الكراب كما
في القاموس إثارة لأرض لزرها أى شقها وتبنتها له فهو وصف غير متقوم في نفسه كما مر ضرورة فلا
يباع ولا تورث وان كان المراد بها الكردار يصح ذلك وان كان بعيدا والكردار كما في المغرب والقاموس
يكسر الكاف مثل البناء والاشجار والكس إذا كسبه من تراب قلعه من مكان كان عليه ومنه قول
الفتية يصير سيع الكردار ولا شفعة فيه لانه على اه وفي التناوي الظهيرية في الفصل الثالث
من الوقف ما نصه وقف الكردار يدون وقف الأرض لا يصور وهو عزلة وقف البنائيدون وقف الأرض
وقد ذكرناه والكردار تراب يكس في الأرض ثم يرس فيه الاشجار وتبنى عليها البيت وذلك القرب
يسمى كسا بكسر الكاف وسكون الاء اه وقال العلامة العلائي في أوائل كتاب البيع من شرحه
على التنوير ما نصه وفي معنى الفتى المصنف معزلة بالولاء الجمة حمارة في أرض رجل يمت فان بناء أو اشجارا
جارون كما ذكرنا أو كرى انهما ونصوه بما لم يكن ذلك جمالا ولا معنى مال لم يصزقت وسفاده ان يسع المسكة
لا يصور وكذا زرعها ولذا جعلوا لان فراغا كالنظايف فليصير اه كلام العلائي وهو صحيح في أن المسكة
غير متقومة وانها كراب الأرض ونصوه بما ليس بحال فهي أعم من الحرمة وانظروا انها تطلق على الكردار
أي السكن المسكة بالمعنى الاول تكون في الاراضي السليمة وبالمعنى الثاني تكون في نحو البساتين وتسمى
في زماننا لقيمة وهي كس الأرض واثارتها مع عمارة المجدد المحطة بالبساتين ويبت في داخله يسمى خما
وجون لعل الشمس وقامة محروقة في البستان ونحو ذلك من الاحسان القائمة كالآلات الحرمة وبعض
المزروعات من اصول الرابية وغيرها وهي بهذا المعنى لاشك في أنها تباع وتورث وكانها ممت قيمة
لحسكونها أي انها مستقيمة لا يحد وصف ووجه تسميتها مسكة ان من ثبتت لها القدمة لا ترفع يد
عن أرضها مادام زرعها ويدفع الى المالك ما عليها ما علمان اجرة مثل أو من عسرا ونواج فلها استحقاق
بها مادام حيا وكذا يدومته فتورث عنه ان كانت بالمعنى الثاني وان كانت بالمعنى الاول تدفع أرضها الى
ابنه بخلافه فان لم يكن له ابن فالى بنته الى آخر ما سألني وأما ما في القنية وقوله المؤلف عن الحامو الزاهدي
بقوله ثبت حق القرائن في ثلاثين سنة في الأرض البخلانية والمالك وفي الوقف في ثلاثين سنة ولو باع
حق قراره فيها جاز في الهبة اختلاف ولو تركها بالاختيار سقط قدمته حاوي الزاهدي اه فالمراد

مطلب
في الفرق بين الفلاحة
والمسكة

مطلب
في تعريف الكراب والكردار
تحرير مهم في تحقيق معنى
المسكة والقنية والمجدل
والخلو والمرصد

به الايمان المتقومة لا مجرد الامر المعنوي لما علمت من عدم صحة بيعه وبطلان ذلك قوله في المرتبة ولا
 شقة في الكردار أي السافر يسمى بخوارزم حتى القرار لانه نقل اه وكذا ما نقله المؤلف من النهاية
 بقوله انقلب الشقة في الاراضي التي تملك رقابها حتى ان الاراضي التي حازها الامام لبث المال ونفعها
 الى الناس من زراعة قسار لهم فيها قرار البناء والانتجار ولو بيعت هذه الاراضي فيصيرها باطل وبيع
 السكر دار اذا كان معلوما يجوز ولكن لا شقة فيه من النهاية شرح الهداية في باب ما يقب فيه الشقة
 وما لا يقب اه فالمراد به ايضا اذا كان من الايمان الموجودة فقوله اذا كان معلوما احتراز عما اذا جعله
 المشتري وهذا الكردار يوجب زمانا ايضا في المحو ايت وسمى جدا وهو ما يشبه المشتري في المحاوت
 من ماله نفسه وما يصفه فيها من آلات الصناعة ونحو ذلك من الايمان القائمة فيها باذن المتولين له
 بذلك ابلن باهه ذلك وثبت له بذلك حتى القرار مادام يدفع اجرة مثل المحاوت خالية عن حد كقد
 ذكر في الظهير بقى وان ترك كالمداوى والنبات انواع الكردارات من كردار الحما وكردار الطار وكردار
 الكرم وكردار كذا وكذا وبيان كيفية كتابتها في ملك البيع فراجعها وقد ينص المجلد كما ثبت في المحاوت
 على وجه القرار عما لا يتصل ولا يتحول كالبناء والاغلاق ونحو ذلك وهذا اسمه الفقهاء ما سكتي قال
 في القنيس رجل اشترى من رجل سكتي له في حاوت رجل آخر كمال معلوم وقد اخبره البائع
 بان اجرة هذا المحاوت ستة ثم ظهر بعد ذلك ان اجرة عشرة ليس له ان يردعه على البائع لان السب
 في غير المشتري ولصاحب المحاوت ان يكلف المشتري رفع السكتي وان كان على المشتري ضرر لانه شغل
 ملكه اه وفي الفصل السادس عشر من جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكتي في مكان وقف
 فقال المتولي ما اذنت له بالسكتي فامر بما رغب فلوشراء بشرط القرار ببيع على بائعه ولا يراجع عليه
 بتمه ولا يتصل به اه وهو غير المخلو الذي هو عبارة عن التقدمة ووضع اليد خلافا لمن زعم انه هو استدلال
 بذلك على جواز بيع المخلو فانه استدلال فاسدا اعلمت من ان السكتي اعيان قائمة بملوك كمال وضعه
 العلامة الشرنبلالي في رسالة خاصة لكن اذا كان هذا المجلد المسمى بالسكتي قائما في أرض وقف فهو
 من قبيل مسألة البناء والقرس في الأرض المكتورة لصاحبه الاستقامة اجرة مثل الأرض حيث لا ضرر
 على الوقف وان في الناظر نظر القبايين على ما مضى عليه في متن التنوير افتى به المؤلف بتساوي القبر الملى
 وقد من الكلام عليه في كتاب الاجارات ولا يتاخر ما في القنيس من ان لصاحب المحاوت ان يكلفه
 دفعه لان ذلك في المحاوت الملك غير متما في الفصولين والفرق ان الملك قد يتمتع صاحبه من اجاره
 ويريد ان يسكنه نفسه او يبيعه او يعطيه بخلاف الموقوف المبدل لا يجار فانه ليس لناظر الا ان يؤمر
 فاجار من ذي اليد باجرة مثله او لى من يجار من اجني لما فيه من النظر الوقف والذي اليد والمراد باجرة
 القل ان يتلزم بكم يستأجر اذا كان خاليا عن ذلك المجلد بل لا زيادة ضرر ولا يادق رغبة من شخص خاص
 بل العبرة بالاجرة التي يرضاها الاكثر ولكن هذا قل ان يوجد في زمانا بل هو معدوم واقفا متاجرا صاحب
 المجلد باقل من اجرة مثله فحين فاحش ولا حول ولا قوة الا بالله الصلى العظيم وفي قسم آخر يسمى
 بالمرصد وهو ان يستأجر رجل عقار الوقف من دار او حاوت مثلا واذن له المتولي بمجارته او مرسته
 الضرورية من ماله عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجر ما جرة مثله يمكن تغيره او مرسته
 بها فيمره المستأجر من ماله على قصد الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله او احتياجه من الاجرة
 في كل سنة وهل يلزم ان يكون ذلك ماذن القاضي او ان يحكم به جنبي او لا فانه من الكلام عليه
 في كتاب الوقف فراجعه ولا شك ان هذا المسألة ليست ملكا للمستأجر بل هي وقف تابعة له لاها بما مال
 الوقف وما انتفعه المستأجر من له على الوقف فلا يصح بيعه تلك المسألة ولا يبيعه ذلك الدين لان الدين

مطلب المخلو

مطلب المرصد

لا يجوز بيعه ثم اذا اراد المستأجر الخروج له قرض دينه من رجل آخر باذن الناظر وبصرف ذلك الدين
للدافع كان القراض حتى لو دفعه له أحد بلاذن الناظر يرى الوقف منه وليس للدافع الرجوع على
الوقف بشئ منه ولا أخذ من القراض كمن أوفى دين غيره بلاذنه كما سبق في المداينات ان شاعته
ثمالي ويقع هذا كثيرا في زماننا والناس عنه غافلون ولكن أكثر ما يقع عند قسمة الناظر في طلب
زيادة كبيرة في الرتبة حتى ياذن بالدفع فيقبض صاحب المردد جميع مردد مرسل بلاذن الناظر ثم
يشهد على نفسه أنه لا حق له في ذلك المردد وانما استحققه فلان أي الدافع وان اسمه كتب في صك
المردد عارية وهذه الحيلة تنفع الدافع في اقتناصه ولما عذبه تعالى فلا يلزمه الاذن عن الدين المذكور
ولا يسوغ له الرجوع به على أحد كما قلنا ولا قبضه من غيره لانه صار متبرعا بما دفع فليس له شيء ولا حول
ولا قوة الا رقة المولى العظيم وانما ذكرنا هذه المسائل في هذا المجلد اناسه ظاهرة ومخفية في الكتب
عن ياناعلى هذا الوجه والمجتهد رب العالمين «(مسئل)» في اراضي قرية معلومة مشتركة بين
جهات أو قواف وميرى تحت تكلم زيد الموقوف اليه جميع أو والميرى المتعلق به من قبل السلطان
عزيمه لكل من الجهات حصص معلومة فيها الوجه الشرعي وعشر كاملها تحت تكلم زيد الميرى ايضا
ولرجل مثد مسكة في أرض مملوكة من جهة اراضيها فريغ عنه لا تعرف هل يكون القراض موقوفا على
اذن زيد ونظار الأوقاف المزبورة «(الجواب)» نعم وسئل أبو السعود المداي عن تصرف
أرض عشيرة وقوفها في قرية غير الابن وابن الابن اجبت بغير اذن صاحب الأرض فتصرف
الموقوف اليه فيها زمانا ثم مات الموقوف فهل لماحب الأرض أن يأخذها من التصرف وبغضه إلى
من شاء فاجاب له ذلك لا التقوى حتى وقع بلاذن صاحب الأرض لا تزول الأرض عن يد الموقوف
حقيقة فكانت في يد الموقوف اليه عارية مسكة في قناريه قال صاحب البحر سئنان عن رجل في
تصرفه أرض ميرية وقوف حق تصرفه اليه بغير اذن صاحب الأرض وتسلم اليه وزرعها وحراثتها
زمانا ثم مات الابن واراد صاحب الأرض أن يعطيها الى الغير بناء على أنه استحقها بوجبه فهل ليس له ذلك
فاجبت ليس له ذلك لان تقويمه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الأرض باطل فليقطع حق تصرفه
عنها صرة الفتاوى من كتاب الدعوى وفيها رجل تصرف في الأرض الميرية عشرين ثبث له حق القرار
ولا تؤخذ من يده من الخانية مسكة في خزانة المفتين اه وفيها الأرض الميرية عوارى في يد الرعايا
لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا ائتمدها الا باذن الاحكام من البراز يقتل شيخ الاسلام أبو السعود عن هذه
المسألة فاجاب بان هذه التصرفات كلها تصح باذن السلطان اعني لا تكون الا اراضي الميرى بمثل كالأحد
الابتليق السلطان له وامان كان في تصرفه أرض منها فليس له الا تقوى حتى تصرفه الى الغير باذن
صاحب الأرض حتى لو كان تقويمه بغير اذنه لا يمتثل لكونه تابع السلطان في ذلك الى آخر ما افاده
فراجعه ان رمت اه «(مسئل)» في اراضي وقف معلومة يتواردها طائفة بدعوى من عونها
في كل سنة ويدعون ما عليها بجهة الوقف ومعنى ذلك هذه عشرين وليس لاحد منهم فيها كردار وهو
العكس والبناء والشجار المسمى عندهم بحق ائذرا أصلا ولا أن ترغم طائفة منهم أن لهم فيها
كردار فهل لا يثبت ذلك بمجرد ذكر «(الجواب)» نعم «(مسئل)» في قطعة أرض سليخة
جارية في وقف برفا جرحا الناظر بدمعة معلومة باجرة معلومة وتدمعت المدة المذكورة وليس له
فيها كردار وهو العكس والبناء والشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلا ولا أن يرغم أن له فيها مثد
مسكة بمجرد كونه بزعمه على الوجه المذكور وان لم يكن له فيها كردار ويحتج من تسليمها لغيره
مثد مسكة بمجرد ذلك

قوله غير الابن وابن الابن
اتفاقه لانه اذا قوضها
لاحدها ثم مات تنقل اليه
أعلى الابن ابن الابن
بحكم الاحقة من الغير
وان لم يصح التقويض في
حال الحياة وأما غيرهما من
الاقارب ففيه تفصيل
سابق في المسائل العربية اه
منه

مطلب

التقويض بلاذن صاحب
الأرض لا يزيلها عن يد
الموقوف

قوله وزرعها وحراثتها
لانه لو عطلها ثلاث سنين
كان لصاحب الأرض أن
يعطيها الى الغير لان التصرف
بها سقط حق تصرفه بها
بسبب تعطيلها في يدايته
كما سبق اه منه

مطلب

اذا تصرف في الأرض الميرية
عشرين ثبث له حق القرار
ولا تؤخذ من يده
مطلب الأرض الميرية عوار
في يد الرعايا

مطلب

من كان في تصرفه أرض
منها ليس له الا تقوى حتى
تصرفه الى الغير بلاذن من
قائب السلطان

مطلب

استأجر أرض وقف سليخة
مدة وصار يزرعها لا يثبت له
مثد مسكة بمجرد ذلك

شرعى فعلى لا يثبت بمجرد ما ذكر ولا عبرة بزمعه. (الجواب)» ثم أقبل مشدداً على المسألة لا يتوقف على وجود العسكر والذ. كور بل مشدداً على المسألة في الأغلب يكون في الأراضي المملوكة الخليفة من النماء والأشجار ويكون بمجرد كراب الأرض وكري أنهارها مع القديمة كاعلم مما قرأناه في أول الباب وما ساقى ولذا تراهم لهم بمسكون به لا يورث ولا يساع ولو كان كروا أو كان عناقته تورث وتباع فمقابل. (سئل)» فيما إذا كان لا يبعث مسككة في أرض وقف ففرغ عنها لم يورث وصديق متولى الوقف على الفراغ وأجازه والآن نرى بمركر أن زيداً كان فرغ له من المشد قبل الفراغ المذ كور ولم يميز المتولى فراغه ولم يصدق عليه فهل يعتبر الفراغ الصادر من زيد لم يورث غيره. (الجواب)» نعم لأن توقيضه أيها إلى الغير بغير إذن صاحب الأرض باطل فلم يقطع حق تصرفه عنها فكفى البصر وصرة الفتاوى ومثله أفتى أبو السعود العادى وأقنه تعالى أعلم. (سئل)» في أرض معلومة مساحتها كذا أفادنا من فدان قرية معلومة حارة في جوتى وقف وميرى جار مشد مسككة الأرض وغراسها القائمة بها في تصرف وملاك زيد بالتالي عن أبيه المتصرف قبلها بالوجه الشرعى وصلى تصرفها بمائة مديدة وهما بيمان ما على الأرض بمجدة الوقت والميرى في المدة بلامعارض والآن قام جماعة من زراع القرية يارضون زيدا في الأرض المزروعة بلا وجه شرعى زعيم أن مساحتها زيدا على قدر ما يده وأن لهم مع أراضي القرية ورفع يده عن الزائدوا قسامه بينهم بدون وجه شرعى فهل ليس له بذلك وبقي القديم على قدمه. (الجواب)» حيث كان مشد مسككة في تصرفه وغراسها حارة في ملكه ليس لهم تزعمها من يده وقد أفتى به علامة فلسطين الشيخ خير الدين من أوائل كتاب الوقف إلى أن قال إن ذلك لو كان زائداً قد يكون لغيره أو ما التكم على الوقف والإصل المصلحة اه. (سئل)» فيما إذا كان لا يبعث مسككة في أرض وقف سليمة ولم يورثها أيضاً مشد مسككة في أرض وقف سليمة فدفن زيدا أرضه لم يورثها وأخذ أرضه بدلها بطريق القاضية ونفى بذلك نحو سئلتين وصدد ذلك كله بدون إذن من متولى وقف الأرضين ولا حارة منه ولا وجه شرعى ويرى بذكره واسترداد أرضه من محروم ويزاد أرضه فهل له ذلك. (الجواب)» نعم. (سئل)» في قطع أراض من قرية جارات بكها في وقف بزر وفي مشد مسككة جماعة وعلى القرية عشرة نفر رجل من الجماعة عن مشد مسككة بزر دفن جاز العشرى فراغه ولم يميز ما ظن الوقف فهل يكون الفراغ المذ كور موقوفاً على أجازتنا ظن الوقف المزبور لا على أجازة العشرى. (الجواب)» نعم. (سئل)» فيما إذا فرغ زيدا لم يورث مشد مسككة في قطع أراض وقف سليمة من الأراضي وأجازة متولى الوقف بموضع معلوم ويرى بذكره لا الرجوع عن الفراغ واسترداد الأراضي متعللاً بأن العوض المزبور فيه غبن فاحش وأن المشد يساوى أكثر من ذلك فهل ليس له ذلك ولا عبرة بتملكه والفراغ المزبور صحيح. (الجواب)» نعم. (سئل)» في مزرعة معلومة مشتركة مع قناتهما المتضمن بها بين جوتى وقدين معلومين فتسلط القنات ودفرت واحتاجت لتزويل والتدمير وتسلط المزرعة بسبب ذلك من مدد زيدا على خمسين سنة وتضيف المصلحة في إيجازها من بزعمها ومصرقاتها ومزلفها وصرف في ذلك مبلغاً من الدراهم من ماله ليكون مرصداً عليها لعدم مال حاصل في الوقدين بقي ذلك وعدم من برغ في استثمارها مائة مستقلة بأجرة هؤلاء تصرف على ذلك فأجرها المتولون على الوقدين من رجلين معلومين مدفوعة بأجرة معلومين من الدراهم ثبت لدى قاضي القضاة أنها بأجرة التزل وحكم بخصمها في حادثة الزيادة وأذن للمتولون للتساجر بمحرق المزرعة وكتبها بالتراب وتسويتها حتى تصبح قابلة للزراعة ويكون لهم الحق في التفرغ فيها لم يبرعها بالمسككة وبالفراس والبناء فيها ليتمكن من ما يفرسه ويبنيانه ملكاً له أو كتب بذلك جهة فهل يعمل بمنهون بعد ثبوته

مطلـ
المعتبر الفراغ الصادر من
المتولى دون غيره

مطلـ
ليس لهم مسح أراضي القرية
ليأخذوا شيئا مما في تصرفه
مطلـ
تقايضا أرضين بدون إذن
المتولى لم تصح

مطلـ
يتوقف الفراغ على إذن
متولى الوقف لا على إذن
العشرى

مطلـ
فرغ باذن المتولى ثم أراد
الرجوع متعللاً بأن العوض
فيه غبن فاحش ليس له ذلك
مطلـ

مطلـ
في مزرعة معلومة آجرها المتولون
وأنفوا بصرف مرصداً على قناتها
وبكسب أرضها والفرس
والبناء فيها يصح

بالوجه الشرعى **«(الجواب)»** نعم **«(سئل)»** فيما اذا كان لز يد غراس كرم معلوم قائم
 بالوجه الشرعى فى ارض مبرية وله فيها مشذمة فى اراض معلومة ففرغ عن مشذمة الارض
 المرقومة لمعرو وباعه نصف الفراس المزبور بما تشرعها من معلوم من الدراهم واجاز التكلم عليها
 الفراغ المذكور وكسب بذلك حجة شرعية فهل يمل بمغفونها بالتبوت الشرعى **«(الجواب)»** نعم
«(سئل)» فى مزرعة تيمارية مملوكة لارض قرية وقف ولا حالى القرية مشذمة قديمة
 فى اراض المزرعة فاجرت بغيرها من اجنبي فهل تكون الاجارة غير صحيحة **«(الجواب)»** تؤجر
 لصاحب مشذمتها بأجرة المثل ولا تؤجر لغيره الا اذا ادى ذلك اقول وبذلك اننى الشيخ اسماعيل ايضا
«(سئل)» فى ذى مسكة فى ارض وقف تركها ثلاث سنوات اخيرا وامتد دون عذر شرعى فهل
 سقطت مسكته **«(الجواب)»** سقط حقه بالترك المذكور كما اننى به الخبير المولى اقول وبطله
 اننى للمرحوم الشيخ اسماعيل وباقى مثله عن المعروضات **«(سئل)»** فى متاجر ارض وقف وتجار
 وله فيها مشذمة غرس فيها اشجار يبدون صريح الاذن ولا يضر الفراس المزبور بالارض مع اطلاع
 ناظر الوقف والتجارى على ذلك ورضاهما به فهل يجوز له ذلك **«(الجواب)»** نعم كما صرح به
 فى البحر عن القنية وعبارته وفى القنية يجوز للتاجر من غرس الاشجار والكروم فى الارض الموقوفة
 اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض واشجار الخيل للمولى الاذن فيما يرب
 الوقف به خبر اقال مستغفلة وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار الامارة فيها اما اذا كان قلاصهم المتجر
 والفرس والمخاض من ترباها لوجود الاذن فى مثلها اهـ بجر من كتاب الوقف عند قوله ولا يملك الوقف
«(سئل)» فيما اذا كان لوقف جامع ارض سليمة معطلة غرس الحجة لازعة فاذن متولى الوقف
 لز يد غيرها واصلاحها وكسها وزرعتها يدفع قسمها لمجبة الوقف فضل زيد ذلك كله فى ست سنوات
 حتى مات المتولى وتولى الوقف غيره ويرد دفع يذ يد عنها بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك
«(الجواب)» حيث ثبت له حق القرار فيها بتسليمه اجر مثلها او بان يؤدى قسمها لمتعارف لمجبة
 الوقف المذكور **«(سئل)»** فى رجل له مشذمة فى ارض وقف سليمة فاقترض عرض موته
 انه يملك المشذمة ومات عنها اورد الناظر ذلك ولم يرضه فهل يكون التملك غير صحيح والناظر تقويض
 المشذمة شاء **«(الجواب)»** نعم **«(سئل)»** فى قرية تجارية بجماعها فى وقف بر وعليها
 عشر مجبة المرى تحت تكلم تجارى وجماعة فى ارضها مشذمة وغراس ففرغ احد الجماعة المزبورين
 عن مشذمتهم لزيد الا هل لذلك ماذن متولى الوقف واجازته فهل يكتفى بذلك ولا يتوقف حصه الفراغ
 على اذن صاحب التيمار **«(الجواب)»** نعم لان التجارى ليس له شئ فى الارض حتى يتصرف فيها
 وانما التصرف فى الارض الموقوفة لتوليها كما هو مأخوذ من كلامهم اقول وبذلك اننى ايضا
 المرحوم الشيخ اسماعيل الحائث مفتى دمشق كفى فتاواه **«(سئل)»** فى ارض وقف معلومة
 جار ثلثها فى مشذمة زيد وثلثها فى مشذمة عمرو ويريد عمرو ان يمسحها فاذن ج ما يد زيد اكثر
 من الثلثين من عمرانه رفع يده عن الزائد والتصرف به بدون اذن منه ولا وجه شرعى فهل ليس له رد
 ذلك **«(الجواب)»** حيث كان كل منهما متصرفا فى حصته المجارية فى مشذمة فله دفع
 ما نصه المجبة الوقف زائدة عما رزق اوافضة بحسبها ولا ينزع الزائد من يد الما لوجه شرعى اقول
 هذا اذا لم تكن زيد التصرف المذكور ولا يقر بان حصته الثلثان فان اقر بذلك يكون اقرا بانه
 لا يستحق شيئا مما زاد على الثلثين فينزع الزائد من يده هلاما قراره حيث ادعاه لا ترفعها ما ظهر لى
 والله تعالى اعلم **«(سئل)»** فيما اذا كانت مزرعة سليمة فى وقف اهلى تمت نظارة رجل من

مطلد

ماع نصف غراسه وفرغ عن

مشذمة مسكه باذن التكلم

على الارض يصح

مطلد

لا يصح الا بامارة صاحب

المسكة

مطلد

سقط حقه من المسكة بتركها

ثلاث سنين

مطلد

صاحب المسكة له الفرس

بلا صريح الاذن

مطلد

حرف ارضها معطلة واصلاحها

ماذن المتولى ست سنين صار

له فيها حق القرار

مطلد

لا يصح تملك المشذمة زوجته

بل اذن الناظر

مطلد

لا يتوقف حصه فراغ الوقف

على اذن العشرى

مطلد

ليس له مبيع لارض واخذ

الزائد فى تصرف شريكه

مسقة هاو في تاجر يدعيه مذكورة معلومة بآخرة معلومة واستوفى بدعته في المدة واستأجرها عمرو
من الناظر المذكور مذكورة أخرى معلومة بآخرة معلومة والآن ادعى أن زيد المستأجر السابق المزور بها
مشتكمه وأنه وقفها على جماعة منهم عمرو المذكور بموجب صلح صدر لدى قاض حنبلي حكم بصفة
وقف المسكة على مذهبه ثم أنفذهما كم حنفي ساعى على حصته على مذهب الامام أحمد رحمه الله تعالى وأفتى
مفت حنبلي بعدم صحة الوقف المذكور وبعدم صحة المسكة المذكورة وبكون المحكم غير واقع موقعه
الشرعي لأنه منى على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم حصته فهل لا يعمل بالصلح المزور حيث كان المحال
ما ذكره (الجواب) * حيث كان المحال ما ذكر فلا شك ولا ريب أن تنقذ الحنفي لذلك غير واقع
موقعه الشرعي لأنه منى على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم حصته ولم يوافق مذهب الحنابلة حسبما أفتى
بذلك فتبينهم نافذ ذلك عن كتبهم المعتبرة ملخصا من أصل المسكة لا تكون عندهم في الاراضي
الموقوفة كالمرعة المذكورة لا تكون الا في الاراضي الخراجية السلطانية اذا ادها رجل باذن
الامام وجرها وكسها فانزلها بوصار يؤذى نواحيها ومن زرعها حتى ساغ له التصرف في ذلك تعرف الملاك
في أملاكه اهـ ولم يقع الحكم في فصل بحدوده أصله حتى أنه اذا حكم بحدوده الفاضل له ينفذ على أحد
القوانين وان كان المقتز به خلافه كما في التنوير والمقتز وغيرهما من المعتبرات في المذهب النعماني ففي
المقتز والفوائد في بحدوده بخلاف رأيه ناسا أو عا مالا ينفذ عندهما وبه يفتى ومثله في التنوير والمجمع
والوقاية وغيرهما وهذا الحكم من الحنبلي ليس بحكم على مقتضى مذهبه كما أفتى به الحنبلي لما ذكر
حتى به لفيه ما غلوه في التنوير وغيرهما بالنص وادفع اليه حكم قاض امضاء الاما خالف كتابا أو سنة
أرجاعا حتى يستريحه التفتيز المذكور والله سبحانه الموفق الهادي وعليه اعتمادي وقد أفتى الشيخ
محمد الحنبلي على * والرفع اليه في مذهب المسكة ونهـ في جماعة فرغوا من بدعته مسكة لهم في قطع
أرض وقف بدون إذن المتكلم على الاراضي المذكورة فهل يصح الفروع المذكور وان لم يأتوا
وقد حكم الحنبلي بالجهة أم لا فأجاب لا يصح الفراغ في الارواق الاهلية وأوقف المساء ودسوها
سواء إذن المتكلم على ذلك أم لم يأتوا بل للناظر انصارها ومصرف اجرتها في جهات الوقف ولا يصح الفراغ
الا في دفع غرة لم يقسم وضرب عليه نواج يؤخذ من هو في يده والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم بحكته
الخير محمد المفتي الحنبلي بالامام هكذا كتب ولا أعلم من أي كتاب نقل (سئل) * فعلا اذا كان
زيد مذهب مسكة في مزرعة جارية في تيار وأوقف ففرغ عنها عمرو ويذكرها فاعترضه عمرو والثلث
ولكن الثلثان رصده ذلك لدى قاض حنبلي حكم بصفة الفراغ وان صدر بدون إذن من المتكلم من على
المزرعة حكمنا بغير ما وافق مذهبه مستوفيا شرائطه بدالدعوى الشرعية وكتب بذلك بصفة فهل
يعل بمصونها بدسونه شرعا (الجواب) * حيث حكم كما يرى ذلك موافقا لمذهبه مستوفيا
شرائطه الشرعية يعمل بمقتضى ما يحجج المزور بدسونه شرعا أقول مقتضى ما مر في السؤال السابق
أن هذا الحكم غير موافق مذهب الحنبلي لوجود الوقف فأنقل (سئل) * فيما اذا كان زيد
وأخوه من مذهب مسكة في أرض وقف سليخة جارية في تاجرهم من ناظر الوقف مذكورة معلومة بآخرة معلومة
ثم مات الاخوان في أثناء المدة لا عن ولد فهل تنفخ الاجارة في حصته ما دفع أرض الوقف لمن يرزعهما
بآخرة المثل مقوض في ناظر وقفها ولا تورث (الجواب) * نعم (سئل) * فيما اذا كان
زيد مذهب مسكة في أراضي وقف سليخة ليس له فيها بناء ولا اشجار هبات عن غير ولد أصلا فقوضها
متولى الوقف لانه الاهل لذلك القادر على الزراعة وأداه بآخرة المثل لما رأى في ذلك من المصلحة للوقف
زيدان أعترض في ذلك زاعما انه يرزعهما فهل أراضي الوقف لا تورث ولا عبرة بزعمه والتقويض

مطالب في وقف المسكة

مطلب

المسكة عند الحنابلة لا تكون
في الاراضي الموقوفة

مطلب

لا يصح الفراغ في الاوقف
عند الحنابلة

مطلب

في حكم الحنبلي بصفة الفراغ
بدون إذن المتكلم

مطلب

اذا مات صاحب المسكة
لا عن ولديه فماذا ينظر

مطلب

فروض المدة متولى الوقف
لانه القادر على الزراعة يصح

المذكور جميعه * (الجواب) * نعم اقول هذا التفويض في حكم الاجارة. قالوا ليس لتتولى ان
 يفر ابنه وسياتي ما يؤيد ما قلنا * (سئل) * فيما اذا كان زيد مشتمكة في ارض وقف سليخة
 ومات عن ابن وفوض التولى المشتمكة المزبولة على وجه الاحقية من الغير فهل يكون ذلك وانما موقوفه
 الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيد مشتمكة في ارض وقف سليخة ومات عن
 زوجة وابن عن امات عن امة المزبورة وعن ابن عم عصبة فقوض ناظر الوقف عشرة قرار بما فيها المزبورة
 المزبورة واربعة عشر قرارا منها لابن العم واذن له في ارض وقف ودفع اجرة مثلها للوقف وهما
 قادران على الزراعة واداء الاجرة المرفوعة بمجة الوقف وفي التفويض والاذن خلف وصلة للوقف فهل
 يكون التفويض صحيحا * (الجواب) * نعم اقول سيأتي عن المعروضات ان الام احق بالتوجيه
 اليها من القرلة لكن يمثل ما بدفنه النير وهو المعنى بالطاوي * (سئل) * في رجل مات عن اولاد
 ذكر وبنات وخلف غراسا فاعلم بالوجه الشرعي في ارض وقف مشتمولة كلها به ويريد المذكور
 الاختصاص بالارض والتصرف فيها وحدهم دون البنات وان كانت مشتمولة بنفاس موزتهم فهل ليس
 للذكر كور ذلك ويتصرف بها الكل بالوجه الشرعي * (الجواب) * ليس للذكر كور ذلك وحدهم
 دون البنات وتصح الاجارة للجميع بحسب حصصهم * (سئل) * فيما اذا كان زيد مشتمكة
 في ارض وقف سليخة وفي دارها الاربعة غراس حوزها للمهملات زيد عن ابني قادرين على الزراعة
 وعلى دفع ما عليها بمجة الوقف فهل تبقى الارض بيد الابنين على وجه الاحقية من الغير * (الجواب)
 الابن احق بالارض من غيرها * (سئل) * في رجل مات لاهن ولد أصلا وخلف مشتمكة
 في ارض سليخة ثمانية فوجها التمازي لابن اخي المات واذن له في زراعتها وهو قادر على الزراعة ان اراد
 في ذلك من المصلحة فهل يكون الاذن صحيحا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في تلميذه
 الصورة اذا وجهها لاجنبي قادر وليس له وليت ولد فهل يكون التفويض صحيحا ويمنع الورثة من معارضته
 * (الجواب) * نعم اقول سأتى عن المعروضات انه عند عدم الابن تغطي الارض للثمن لا للاخ لا ب
 ثم لا تختصم لثمن للاثم فتنه * (سئل) * في مشتمكة هل يرثه النساء ولا * (الجواب) * نعم
 الحمد لله عليهم الصواب هذه المسألة على تفصيل ان كان في الارض تراب للورث اوسرين او غراس فانهم
 يرثون منه لان التراب ملك وكذا المرقن والقراس قال العلائي في شرح الملقى وجاز عندنا بلا كراهة
 بخلاف الاثمة الثلاثة بيع المرقن بالكم مرة بتركين بالغنح الروث وفي التربة لالة والعرجندي
 رجيع ماسوى الانسان لانه يتبعه بلا استحقاق الرابح من غير كراهة من السلف وان كان نخسا
 والانتفاع كالبيع في الحكم اه فحيث جاز بيعه يكون مملوكا له وملكه يرثه ورثته كورا وانانا
 واتي المرحوم الوالد على ائقدي العمادى رحمه الله تعالى بانها تراث في المشتمكة اذا كان في الارض
 غراس وان لم يكن في الارض تراب ولا سرقته ولا غراسه وانما حوزها وسواها وحملها فله في الزراعة
 وثبت له ذلك حق القرار المعبر عنه بمشتمكة فاني واني وعي لم نفت بذلك وما رأيت احدا من
 اجدادي اذ توارثوا بذلك ولا بعدهم لان المشتمكة اما حق اولادها كان الاول يرثه جميع ورثته ذكررا
 وانانا وان كان الثاني فلا يرثه احدا من ذكر ولا انثى واما عدم اقتسامي بارثتها فلما قام عندي من النسبة
 قواس على ارب الولا فان النساء لا يرثن في الولاء لا يمتحق بمجزة والنساء الحسن من أهل الجهاد وكذلك
 المشتمكة في مجزة والنساء الحسن من أهل الزراعة فان اشترت امرأة عبد اقامت عنده او حادته فاستقرت
 اسرا فاعتقه فاما مات فلها ولاؤه لانها تأملت لذلك بسبب شرائها او جدها وكذلك اذا فرغها
 رجل عن مشتمكة او سرت واستحققت مشتمكة بطريق شرعي لانها تأملت لذلك وصارت من أهل

مطلب

تقويض الارض لابن الميت
على وجه الاحقية

مطلب

مات الابن عن ام وابن عم
فقوض التولى لهما صحيح

مطلب

مات عن اولاد ذكر وبنات
وله غراس في ارض وقف
توزع من الكل لامن المذكور
فقط

مطلب

ابناء الميت احق بالمشتمكة من
غيرها

مطلب

مات لاهن ولد فوجها
التمازي لابن اخي الميت صحيح

مطلب

مات لاهن ولد فوجها
لاجنبي صحيح

مطلب

في مشتمكة هل يرثه الذماء
اولا

انخرعوا اليكس هذا مالاخ في خاطري والله سبحانه الموفق للصواب * وسئل الوالد رحمه الله تعالى
 في رجل مات عن زوجة وعن بنت منها وعن أخ لأم وعن اخت لأم وأولاد اخت وخلف تركه ومن جعلها
 مسكة أرض فيها غراس وبساتين وأرض موقوفه تابعة لذلك فمن يمتص بذلك ومن يرثه
 * (الجواب) * قسم التركة من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك سهم واحد وللبنات تسعة أسهم فرضا
 ورذا ولا شيء لأمه في ذلك بعد قسمة البنت الموقوفة مع أمها جميع القراس والبناء ومسكة الأرض المحاملة
 للقراس الموقوف كما هدم للام سهم واحد والباقي للبنت وأما الأراضي الموقوفة فعلى حسب شرط الواقف *
 وسئل المرحوم الشيخ اسماعيل في رجل بقرية سلطانية من خاصات حاكم البلدة تصرف في قطع سلاخ من
 أراضي الخاص خمس عشرة سنة بأذن صاحبه ودفع المرتب وله اخت قامت الآن تصاريفه في الأراضي
 الموقوفة مثله بأن الأراضي قبل هذه المدة كانت في تصرف أبيها التوفي عنهما جميعا وأن الأراضي
 تكون مراثعته لهما فهل الأراضي الخاصة السلطانية لا تورث * أحاب الأراضي السلطانية أراضي
 بيت المال لا تورث ولا ينفذ فيها من قرض السلطان نصره الله تعالى أمرها له إلى القادرين على إصلاحها
 من الرجال ولا حظ للزوجة فيها وأما قسم من البناء والقراس فهو ملك لأربابه يقسم بين الورثة على
 فرضة الله تعالى اه أقول وقد اختلف الشيخ اسماعيل في شأن ذلك في مواضع من هذا الباب * ففي
 موضع في رجل مات عن ابن وبنت ويده مسكة في أرض تجارية تأتي بانتقالها للإبن فقط وبأنها
 لا تورث * وفي موضع في رجل مات عن أولاد ذوات وله مسكة أراضي وقب سلاخ تأتي بأن
 للزوجة أن وجهها إلى أراد * وفي موضع في رجل مات عن بنتين وأخ وخلف مسكة أرض وقف
 وغراسا تأتي في بعض الأرض فسلم المتولى الأرض السلطنة للأخ فقط ما بقي بأن للمتولى ذلك وللبناتين
 ثلثا القراس * وفي موضع فيمن له مسكة أرض تجارية فمات عن ولد ذك ففوضها لسياسي
 لا تورث ما بقي بأن له ذلك وفي هذا مخالفة لما مر وحاصله أنه إن كانت الأرض مشغولة بملك الميت توجبه
 لورثته فيما ملكه لا يوضع الملك كان بحق لأن الميت كان له حق التوارف في توجبه لهم مع التزامهم بما كان
 يذمه من التزامهم بإتمام ما وضع بحق على أصله وأما لو وجهت لغيرهم وألبعضهم دين البعض يلزم منه إزالة
 ذلك لأن من وجهت له فلا يرضى بإبقاء ذلك في أرضه فلهذا يلزم الضرر بخلاف ما إذا كان بعض الأرض
 مشغولا بذلك وبعضها فارغا فوجه الفارغ لغيرهم وألبعضهم أو كانت كلها فارغة كذلك فإنه لا ضرر في
 ذلك * وقد مر في الباب الثاني من كتاب الوقف فتوى من المؤلف رحمه الله إذا كان لثلاث أشجار
 ومسكة في أرض وقف تنتقل لورثته بعده وكذلك كان في وسطها شجرتان كبيرتان بخلاف
 ما لو كانت في جانب من الأرض كالسنة والمجدلول الخ فراجع * وقد مرنا في هذا الباب في
 كلام المؤلف أنه لو كان للبنت ابن ذكر كان أحق بالتوجه له من غيره وهو المصطلح عليه الآن في جميع
 الأراضي السلطانية والوقف فوجهها لتسليمها للإبن بما طريق الحق من غيره وأما لو كانت
 له بنت فوجهها لها شيء يأخذها لتسليمها على الأرض من البنت ويسمى ذلك بالطاوب والطاوب كلمة تركية
 أو فارسية معناها لصل الذي يكتب فيه التوجيه وكان مأخوذاً بوجهه إلى كتابة ذلك الصك فسمى
 باسمه أو بوجهه من جهة عن الأرض فأبنت لها حق التوجيه لكن بالطاوب بخلاف غير ابن العم فإنه لا حق
 له بل التسليم غير بين التوجيه له أولاً جني ثم رأيت المصنف ذكر في شرحه على المتن من باب الخراج
 نحو ذلك فقال لا تغفل للإبن ولا تغفل للبنت خاصة وأن لم يترك لها بنين ولا بنات ولا غيرها بطريق صاحب
 التيسار إن أراد هو قسمة أهله في مثل هذه الأراضي التي بقي وقته بغير وكلفة درهم في تقدير أن تغفل
 للغير بالطاوب لبنات لما كان يلزم منهن من المال الذي صرفه أبوهن ورد الأمر للحاكم بالاحتياط

مطلب
 إذا مات عن مسكة فيها
 غراس تكون لورثته على
 قدر قروضهم

مطلب
 الأراضي السلطانية لا تورث
 ولا حظ للنساء فيها

مطلب
 إذا كان في مسكة
 شجرتان كبيرتان في وسط
 الأرض تنتقل للورثة

لكن تنافس الاخت البت في ذلك فيؤتى بجماعة ليس لهم فرض فأبى مقدار قدروا الطابيه تعطه
 النبات وبأخذن الأرض له * هذا وقد ذكر المؤلف في موردتين ونصف فتاوى ومساائل عن مشايخ
 الاسلام السابقين في الدولة العثمانية بالنفاذ تركية أكثرها غرائب لا توجد في الكتب القديمة وكما أنها
 صفيه على أوامر سلطانبة لان التصرف في الاراضى السلطانية تحضره السلطان عز نصره فله ان يأذن
 بتوجيهها على طريق خاص فلا يجوز مخالفتها ما لم يخالف الشرع الشريف فأبذرت ان ذكر في بعضها
 بشاره عربية بعد ما عثر على رجل موقوف به عارف بالفتن * وصورة هذا ما وجدكم كواقي مجموعة شيخ
 الاسلام صدق الله أفندي مفتي الحامك العثمانية في آخر دولة السلطان أحمد (المروضات المتبعة بمواد
 الاراضى في تاريخ سنة ١٠١٨ ثمانية عشر واثم) * مشددة على الاراضى المحلولة عن التوفى عند
 عدم الابن تعطى لبيته فان لم توجد فلا شيء من أب فان لم يوجد فلا شيء له الساكنة فيها فان لم توجد
 فلا شيء فان لم يوجد فلا شيء وليس لغيره ولا من أقاربه حق في أخذها من المكة بالطابو * مات المرأة
 عن ابن توجه الأرض السلطنة لا ينقطع * اذا مات الذمي لا توجه لولده المسلم * اذا مات التبرك
 أو فرغ من حصته لا يجزى باذن المتكلم في الاراضى الميريه كان للتبرك لا تحرق العلب * لا يسل
 حق الطلب الى خمس سنين * اذا غاب عن المذبح وحلل الأرض ثلاث سنين فالتكلم بغير حق وجه
 الأرض تقرب الغائب من له حق الطابو ولا يجزى * وليس هذا مثل الموت أقول أى لانه اذا عطلها ثلاث
 سنين ومات عن ابن قبل ان وجهها المتكلم لا حد لا خذ له بل يتقل للابن بجانب كما يأتى قريبا * اذا
 وجه المتكلم اراضى الصغار لا يجزى * لم أخذها بعد البلوغ الى عشرين سنين * لا اعتبار التوبى من غير
 اذن صاحب الأرض * أخذ العشر والرسم في سنين متتدة لا يكون اذنا بل لا بد من الاذن صريحا
 أقول سياسى نظيره وهذا مخالف لما اتفق به العلامة المرحوم الشيخ اسماعيل من ان أخذ التوفى والتجارة
 المرتب على الأرض اذن في التصرف فتنبه لذلك * اذن أخذ التبرك كفى في تقوى بعض
 المزرعة * المتصرفون في مزرعة بعد دفع حوائجهم اذا أراد غيرهم ان يري مواشيه وأخذوا منهم
 دارهم فلصاحب الأرض أن يمنعهم من الرعى * الاراضى التروكة التي في تصرفات بعض أهل القرى
 من غير زراعة اذا أراد بعض الناس أن يخذوا فيها طرقا ومجرا ولواهم ليس لهم ذلك جبرا وليس
 لصاحب الأرض أن يأخذ منهم دارهم وبأذن لهم بذلك * بأخذ العشر والرسم لا يسقط حق الطابو *
 اذا غاب المتصرف في المزرعة فأخذت رجل فيها بما اذن الزعيم السامى ثم حضر المتصرف له رفع ذلك
 البناء * اذا لم يوجد واحد من المذكورين فمن له حق المذبح التوفى فالتكلم على الاراضى بوجه
 ذلك لمن يريد وليس له أن يوجه ذلك لنفسه أو لابه لورود الامر السلطاني بذلك * اذا مات من له المذبح
 عن بنت وامنت البنت من قوله بعد عرضه عليها وطلب اخواته التوفى لابوين أو لابه أن يأخذها عطاء
 الطابو لا يلزم المتكلم ذلك بل وجهه ان أراد أقول يؤخذ من هذا أن من له حق الأخذ هذا الابن
 اذا امتنع منه لا يتقل الحق لمن بعده ولا يكون ذلك بمنزلة ما ذكره المتكلم من المتكلم من المتكلم من المتكلم
 بعد البنت كما قرأ في هذه المروضات فيمت لم تكن البنت موجودة يتقل الحق الى الاخ واذا كانت
 موجودة وامنت لا يتقل الى الاخ بل يكون بمنزلة الابن فالتكلم ان شاء الله له أو لغيره والله
 تعالى اعلم * الأرض تتقل من الام لا بنها بجانب لكن الى عشرين سنين يكون بالطابو ولا يكون لنباتها
 حق الطابو * أرض الاخت لا تعطى للاخ بالطابو بل صاحب الأرض غير أقول علم من هاتين المسألتين
 أن ما مر آتلى هذه المروضات من انه ضد عدم الابن تعطى للبنت ثم للاخ انما هو فيها اذا كان الميت
 رجلا أمال كان امرأة فليس للبنت ولا لمن بعدهما حق الاخذ وانما يسقط لابنها بجانب ان رجلا ولا لغيره

مسائل مهمة متعلقة بمسألة
 ملك الاراضى

والاجنبى سوا مقيومه صاحب الارض المتكلم عليه لمن اراد يؤيده قوله فيما مر ماتت المرأة من ابن
توبها لارض لا ينها نقط قوله قط بشر بان ارض المرأة لا يحقها غيرها ايها عند عدمه وانه تعالى
اعلم * ليس لاولاد الم * حق الطابو * اذا مات من له المشدوق فقتله دين الجيرى واقتيره لا يباع
المشدوق ذلك وليس لاحدان قول انا وفى الدين واخذ المشدوق يوسع واخذه احدوا وفى الدين ثم مال به
الابن ياخذهم عينا * الارض المحلولة فى قرية ولو اصلاها صاحبها لاهالى قرية اخرى فصاحب الضرورة
والاحتياج اليها من اهل القرية يأخذها ان لم يقض سنة فان مضت سنة فليس له الاخذ * الشركاء
من السباية والزعماء اذا فوض اقدمهم فليس لغيرهم مراضته اقول لكن من لم ياذن له مشاركة
الاذن فى اخذ العشر من الارض المفوضة كما ساقى * ليس لابن الابن حق الطابو اقول ساقى
ما نص الفقه حيث جعلوا ابن الابن كالابن فى انتقال المشدق اليه الا ان يقال انه مثله فى الانتقال اليه عينا
والمراد مما جاء به لا يؤخذ منه الطابو فلا منافاة تأمل * مرزعة الصغير والاسير ولو تطلعت ثلاث
سنوات لا تحقق التوجيه للغير بالطابو * المزرعة لا يصح ان تكون بدل صلح * تقويض اهل
المزرعة لا عبرة به * مزرعة فى تصرف زيد اذا عاها عمرو ودفع زيد مقدارا من الدرهم وصاحبه على ذلك
من غير ان يكون عشرة من السباية لا يصح * الصغير الذى له حق الطابو فى ارض ولو اشقطه وصيه
لا يسطر * عرض احد الثرى بكن حصته من الارض على شريكه برسم مثله فامتنع عن اخذها فان
فوض لاجنبى فليس للشريك ان يدفع مادفعه الاجنبى * ياخذ الارض * اذا فزع رجل بفاسه غيبة
بغير اذن السباى * والزعم وجلها مزرعة قال ساقى * ياخذ من رجل مقدار من الدرهم ويقوضها اليه
هذا اولى * اذا مات المومن غير تقويض لا ينتقل الارض لمولاه وبعطها السباى لمن اراد * متولى
وقد روى على الارض بقصان فاحش عن مثل الطابو فلم يتولى حاله اى يقول كل من مثل الطابو والا
اعطيا لغيره مزرعة القصار اذا فوضها وليه لرجل فأت القاصر قبل البلوغ فليس للسباى ان ياخذها
من محلول القاصر والتقويض الاول ما فذ * على رجل ارضه ثلاث سنوات ومات عن ابن قبل ان
يقوض السباى الارض لغيره فانها تنتقل لابن عينا * اراوجه وكيل السباى المزرعة المحلولة بقصان
فاحش ليس للسباى ان يكمل الى مثل الطابو واذا كان ذلك فى ارض الوقف فلم يتولى ان يستكمل
مثل اجر مثله * اذا غلب الماع على مزرعة زيد ثلاثين سنة ثم اضل عنها الماء فله ان يضبطها ويصرف
بها * لصاحب الارض المحلولة ان يعطى الابن او زوجته بزيادة على مثل الطابو وذلك صحيح معتبر اقول
تقدم قبل هذا انه ممنوع من اخذها لنفسه او لابنه للامر السلطاني بذلك الا ان يفرق بانه هنا زيادة
على مثل الطابو فتأمل * رجل تمت يده ارض وقف وفى تصرفه بالطابو اذا حدث فيها بناء فلم يتولى
ان ياخذ ابرائيل عن العروة اقول اثنى بمثله الشيخ اسما عيل فمين له بناء دار فى قرية ميرية بانه يلزمه
اير قائل فراجعه * المتصرفون فى الطاحون بالنسبة اذا فرغ اقدمهم حصته لاجنبى فليس للشريك
الاخر ان يدفع مادفعه الاجنبى * وبأخذها اقول ساقى ان الشريك احق بنصيب شريكه فى المشدق اذا
دفع ما يدفعه الغير الا ان يفرق بين الطاحون والمشدق فتأمل * ليس لوصى الصغير ان يفرغ مزرعة الصغير
لاجنبى ما لم يكن فيه نفع * لوصى تقويض المزرعة لاجل الصغير ابو السومودن فتاويه * زيدا وخبه
عمرو مزرعة مشتركة بينهما وفى تصرفهما مات زيد عن بنتين فعرض المتكلم حصته عليهما فامتنعتا
فأعطاهما المتكلم ليكرالا جنبى * واراد عمرو اخذها ودفع مادفعه بكر لاجل انه شريك وخطب قبل مضى
خمس سنين فليس له مرد ذلك المرحوم يحيى المتقارى اقول هذا مخالف ايضا لما ساقى من ان الشريك
احق من الغير الا ان يجاب بان الحق هنا للبتين فلا ينتقل للشريك وان امتنعتا فلا يفسد الامتناع عنه لانه

ما اذا يكن المنتفع موجودا كما قد مناه الله تعالى أعلم . مات رجل بلا ولد كروا أخذت بنته هند مزرعة
 بالطاوي وأعطت الرسم للسباهي وماتت قبل أن تستوفي الضبط والتصرف في ذلك فأولوتها أن يأخذوا
 من السباهي الرسم الذي قبضه من هند عبد الرحيم أفندي . قل زيد حصده لاجل الدباس الى موضع
 الدباس فاحرق المحصاد بالكلية وليس له أن يرقي السباهي . أخذ العشر من زيد عن المحصاد المذكور
 عبد الرحيم أفندي . مزرعة في تصرف زيد فتدعى عروفر وعيا وحده فهل زيدان يأخذ الجراثل
 من عروفر الجواب لا يقدر على الاخذ جبرا ولكن السباهي وقت أخذ عشره ولو حكم بما يقدر شي
 يجوز ذلك أبو السعود أفندي . هذا آخر ما قصد ذكره مما عثره لي من اتق به ثم أعلم اني قد رأيت
 بهامش نصي الدرا المختار بخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فأحببت إلحاقها بما ذكره المؤلف
 لفرايتها إضافة كبيرة للقاعدة وهذه صورتها . اذا لم تكن الأرض عشرية ولا حراجية وكانت رقتة اليث
 المال وكانت وجدت بيد الزارع تكون يدهم على وجه الاجارة اذا وجهت لهم في الاصل بالطاوي فلا
 يصح بيعهم لها ولا وهبتها ولا ايداعهم ولا اعارتهم ولا شفعتهم ولا استدأهم فصرتهم بذلك باطل وتسمى
 تلك الاراضي أراضي المسكنة وميرية اذا مات أحد هم عن ابن نصر في ابنة كاسية ويدفع ما عليها
 للتكلم ولا يداخله أحد وان لم يكن له ابن وكان له بنت يوجهها التكم بالنت بالطاوي عايد قسمه الصغير اما
 مر له التصرف اذا فرغ عن حق تصرفه وأخذ شيئا من المرفوع له بدل لفراغ ثم وجهه التكم بذلك
 لفروغ له بموض بالطاوي لا يكون مخالفا للشرع الشريف والتصرف بلاذن التكم باطل والمدفوع
 اجره مجهول واذا اعطى القاضى حقة في البيع والشراء وغير ذلك فهي باطلة أبو السعود . من له المشد
 اذا مات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابنة لبقته فان لم تكن فلا تبعه لاب فان لم يكن فلا تبعه الساكنة
 فيها فان لم تكن فلا تبعه فان لم يكن فلا تبعه وليس لغيرهم حق الطاوي وكذلك المرحى والمتني معروفات
 أقول مقتضاها ان ابن الابن بمنزلة الابن فله حق الاخذ مما يابدون طابوا والتقييد بكون الاخ لاب احتراز
 عن الاخ لام فقط وعدم التقييد بذلك في الاخت بعيدا لاطلاق والله تعالى أعلم . اذا مات أحد
 الشريك في المشد أو فوض للغير فلا حران بأخذ نصيب شريكه بعد دفع ما دفعه الغير ولا يمكن الغير ولا
 يبطل الحق الى خمس سنين معروفات أقول تهتم ما مضى الف هذا وقد مننا الجواب عنه فتأمل . الأرض
 المستققة للطاوي بسبب التطيل يأخذها المتصرف بالطاوي معروفات . اذا ذهب من له المشد الى بلد
 آخر وعطاه ثلاث سنين يستحق الطاوي وصاحب الأرض غير بين الاعطاء له بالطاوي بين الاعطاء للغير
 ليس هذا مثل الوفاة معروفات أقول قد مننا بين الفرق ثم ان قوله وصاحب الأرض غير الخ مختلف
 لقوله في المسألة فله يأخذها المتصرف بالطاوي فانه يقتضي انه وان سقط حقه بالتطيل يكون أولى من
 غيره لكن يأخذها الطاوي لاجل ان يكون صاحب الأرض قد استحققة فتأمل . بتعطيل أرض الصنارة
 لا يكون مستحقا للطاوي ولو اعطى للغير فلهم أخذها الى عشرين سنة والبلوغ معروفات أقول فهذا
 مستثنى من سقوط حق المسكنة بالتطيل ثلاث سنين فتأمل والله تعالى أعلم . اذا قدم من له المشد
 الأرض بين ابنته وسلم لكل واحد منهما مقدارا متباينون اذن صاحب الأرض على وجه الجهة لا يكون
 متبنا معروفات وفي هذه الصورة اذا مات عن أولاد غيرهم المأخذ حصتهم منها معروفات . اذا أعطى
 زيد عروفر ولا عتقها حين زواجه مقدار ما من أرضها ثم تصرفت الاخت به أكثر من عشرين سنة ماتت
 فامتنع من دفع الطاوي لصاحب الأرض وتطلبا بأنها أعطيت الأرض لها بلاذن صاحب الأرض ليس
 لها الامتناع بعد عشرة دعوى الأرض ممنوعة معروفات . أهل الدواذ شتوا في مكان ان كان
 الرسم موجودا في الدفتر يؤخذ عن المكان والا فان كان يؤخذ من قديم عادة يؤخذ والا فلا معروفات .

إذا سلم الفاعل الأرض بلا إذن صاحب الأرض وتصرف فيها للغزو لم يملك ثلاث سنين بالزراعة وضع المشر
لصاحب الأرض من غير إذن صريح منه وإعطاء حقله بذلك ومات الغزو لم يملك ثلاث سنين بالزراعة وإذا أراد الفاعل
التصرف بها وأتى صاحب الأرض بالإيجاب الجديدة للغزو لم يملك ثلاث سنين بالزراعة ولا يملك ثلاث سنين بالزراعة
أقول هذا صريح في أن قرض صاحب الأرض للمشر ليس إذن في التصرف وتقدر أضافاً للمساكن السابقة
منه وأنه مخالف لما أتى به الشيخ إسماعيل * فأمر ليس له مال وله من متسكة أرض سليقة وإذا
وصيه بقوله زيد بأن صاحب الأرض ضرورة الثقة فلو مضى ذلك عدله اقتدى * بعد انتقال
من متسكة أرض سليقة من زيد إلى ابنه القاصر إذا قوض وصى القاصر ذلك لم يردن صاحب الأرض
ثم يبلغ القاصر وإذا أخذها من غيره لم يرد ذلك وفي هذه الصورة إذا عمل جرم بأنه مضي بعد البلوغ تسع
سنين وإذا رد أن لا يسلمها لم يملك ليس له ذلك معروضات أقول الظاهر أن هذا فيما إذا كان التقويض
بالضرورة بقرينة ما قبله تأمل * إذا غلب الماعلى من متسكة أرض سليقة زيد لم يمكن الزرع فيها
وإذا أراد صاحبها بعد انتفاع الماعلى بقضائها للغير إذا لم يرض على ترك الزرع ثلاث سنين ليس لصاحب
الأرض ذلك معروضات أقول وجهه أنه في حال غلبة الماء إذا ترك الزرع لا يسقط حقه ولو مضى ثلاثون
سنة كما مر فلا يزول بيات التصرف عنها لأنه معذور كذلك لو ترك زرعها بعد انتفاع الماء أقل من ثلاث سنين
فله التصرف بها وليس لصاحب الأرض التكلم عليها تقويضها للغير التصرف لأن الترك بغير إذن أقل
من ثلاث سنين لا يسقط حقه من المشتد والله تعالى أعلم * إذا عمل التجارى بدتقويض المزرعة المحلولة
زيد من جرم بأنه لم يرد حقل التقويض وزعم أنه يقوضها بالزيادة ليكرس له ذلك معروضات * إذا
وكل من له المشتد أخاه في الزراعة وقاب ليس لصاحب الأرض التقويض للغير معروضات * فزع زيد
لم يرد من متسكة في أرض سليقة بآذن بعض الشركاء في التماردون بعض ليس له بأن المعارضة
غائبة له أخذها لنفسه من المشر معروضات * إذا ترك من له المشتد الزراعة سنة أو سنتين ليس لصاحب
الأرض التقويض للغير وإذا ترك ثلاث سنين لصاحب الأرض التقويض للغير معروضات أقول يستثنى
أرض المزارع كما مر فربما والله تعالى أعلم * إذا غلب من له المشتد بلا توكيل أحد التجارى التقويض
لغيره بالطا وإذا كانت القيمة ثلاث سنين أو أكثر معروضات * من له المشتد إذا مات بلا ولد كرفوجه
صاحب الأرض للغرم طلب بئى التوفى بالطا قبل مروت سنين فإذا مات مادفه القبر بلا زيادة
ضرر كان لهما الأخذ معروضات * إذا مات من له المشتد بلا ولد كروخلف قاصرة فعرض ذلك صاحب
الأرض على وصى القاصرة للقاصرة فإني عن أخذها لها وأذن يدهم للغير فوجهه لعمرو ثم أراد الوصى أن
يدفع مادفه جرم من الطا بوس مال القاصرة وبأخذها الأرض للقاصرة فله ذلك معروضات * إذا قوض
من له المشتد زيد بالشرع بلا إذن صاحب الأرض بعوض لم يقبضه ومات قبل قبضه بلا ولد وإذا
ورثته أخذ العوض من زيد ليس لهم ذلك معروضات * إذا مضى مدة التزام زيد لم تسقط الأرض المحلول
في زمانه أو لم يعلم أنها محلول يكون الإعطاء للقرن الجديد معروضات * المزرعة كما ينتقل إلى الابن
تنتقل إلى ابن الابن معروضات * إذا مات من له المشتد عن ابن ينتقل إلى ابنه جماً بلا وسوء كان
الابن صغيراً أو عصبياً وسواء كانت عمدة الزراعة أو للشيخ معروضات أقول فائدة هذا التعميم دفع
ما يترجم ومما أنه إذا انتقل إلى الصغير إذا تمكن محتاجة لعل كالمدة للشيخ فنه على أنها تنتقل إليه
وإن احتاجت لعل كالمدة للزراعة والله تعالى أعلم * أرض الذى لا تنتقل إلى ابنه الملم معروضات
* إذا مات بلا ولد بعد القاء البذر في متسكة ونبت الزرع وقوض صاحب الأرض المشتد لم يرد تصرف
ورثة زيد بالأرض إلى أدراك الزرع بأجرة مثل لعمرو معروضات * إذا فرغ زيد لعمرو من متسكة

فحكمه حكم واحد اه بحر زفه * (سئل) في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الفصل او لا
 (الجواب) الطحال والكبد طاهران قبل الفصل حتى لو طلى بهما وجه الخنزير وصلى جائزت صلاته
 كما مر في ذلك فاشيعان في فصل في الفصاة التي تصبب التوب أو الخنزير وهما حلالان لقوله عليه
 الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان الحلت والجذع والدم المسفوح والذرة والقاتة والذرة وقد نظمتها بعضهم
 فصر يمان الناقص الفرج والحصى والقذرة والدم المسفوح والذرة والقاتة والذرة وقد نظمتها بعضهم
 بقوله
 انما زاد كبت شاة فكلها * سوى سبع فخير الوالي
 فغايه ثم خاه ثم عين * وذال ثم ميان وذال

أقول وقد كنت تظنها بقولي

ان الذي من الشاة يحرم * يصحبه حروف فخذ من دم

(سئل) في الحقيقة كيف حكمها وكيف فصل (الجواب) قال في السراج الوهاج
 في كتاب الاضحية مائة مسألة الحقيقة تطيق ان شاء الله وان شاء لم فصل وهي ان يذبح شاة اذا اتى على
 الولد سبعة أيام وعند الشافعي سنة ثم اذا أراد ان يذبح من الولد فانه يذبح من الفلام شاتين وعن
 الجارية شاة لانه اذا شرع للسرور بالمولود وهو بالفلام أكثر ولو ذبح من الفلام شاة من الجارية شاة
 جائز لا التي صلى الله عليه وسلم عرق من الحسن والحسين كبشاً كبشاً ولا يكون فيه ذنوب الجرح
 من الشاة والتي من العنز ولا يكون فيه الا السليم من العيوب لانه اراقه دم شرعاً كالاضحية ولو قدم
 يوم الذبح قبل يوم السابع أو أخره عنه جاز لا لأن يوم السابع أفضل والمثقب أن يفصل معها ولا يكسر
 عنقه ما قاتل لاسلامه أعضاء الولد وبأكل ويطعم ويتصدق اه وفي فصول الصلاة على المي بالكرامة

والاستسكان في الفصل ٣٣ ويقع منه في اليوم التاسع من الولادة قال عليه الصلاة والسلام الحقيقة
 حق من الفلام شاتان وعن الجارية شاة وقبح عن نفسه عليه السلام بعد ما بحث نيايا ويقول عند ذبحه

اللهم هذه عقيقة ابني فان دمه ايدمه ومجها بلحمه وعظمها بعظمه وجلدها بجلده وشعرها بشعر اللهم
 احملها فداء لابي من النار ولا يكسر الحقيقة عظمه وسلي القابلة فيذبحها ويطبخ جميعها ثم يتصدق بها

ولا يكسر منها شيء اه ثم ذكر المؤلف عبارة شرح الشريعة بطولها وهي في معنى ما مر ثم قال ورايت في
 شرح الباب العلامة ابن حجر الشافعي رحمه الله تعالى وهو كتاب معتبر عندهم ما خلاصه باختصار واقتصار

على بعض المقصود مع التصرف في بعض العبارة وذكره تعالى من فضائل الامهالي قال ووقعها بعد مقام
 الولادة في البوغي فلا يجوز قبلها وذبحها في اليوم السابع بسنن والاولى فعلها اصدار النهار عند طلوع

الشمس بدوق الكرامة للبركة اليه يسكور وليس من السنة يوم الولادة خلافاً للحنابلة ولولا ليل
 حبت الذبح من صليته ويسن أن يبق عن نفسه من الخ ولم يبق عنه وحكمها كاحكام الاضحية

الا انه بسنن طهيها لانه عليه الصلاة والسلام فاطمة رضي الله عنها باعطاشاً اياها والتي لولي
 وتعلي القابلة رطلها لانه عليه الصلاة والسلام فاطمة رضي الله عنها باعطاشاً اياها والتي لولي
 ولا يكسر عظمها وان كسر لم يكره ويسن أن يذبح شاتان مستويتان وعن الاثني واحدة وعن الحنثي
 المشكل واحدة والاحتياط ثنتان ويسن أن يقول الذابح بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك عقيقة
 فلان فخر ورد ذكره الخمر رأس المولود من دمه ويندب تسعة الذبح للمولود نسبه اه في رواية لا عقيقة
 فيكره ويذل له خمر في داود وهو حسن انه صلى الله عليه وسلم قال لسائل عن الامام الله العقيق
 وفي رواية لا احب الله العقيق اه فعوذ بالله تعالى من عرق الوالد بن نساءه حسن الثنائين والله

تعالى التوفيق والمنة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين

عقدا
 الكبد والطحال طاهران
 حلالان

مطله
 المذكورة فصر بها من الشاة
 سبعة اشياء

مطله
 في حكم الحقيقة وكيفيتها

أقول هذا وقد ذكر المؤلف هنا كتاب المحظور والاماحة وذكر مسائل منبه طاعتها استطارة غير مسؤول عنها وذكر أشياء كثيرة من جنسها آخر الكتاب فأجبت تأخير الكل إلى ذلك الخلل لتكون كأنها كلمة بعد الطعام

«(كتاب الشرب)»

كتاب الشرب

مطلب

له فرض في المنافع غير رجل

صاد كما كان

مطلب

ليس له منع إجراء الماء في أرضه

ويبقى القديم على قدمه

مطلب

فما إذا جرى الماء إلى

أرضه فتعدي إلى أرض جاره

وأنتف زوجه

مطلب

إذا اختصوا في الشرب يقسم

على قدر أراضهم

مطلب

إذا كان السكر قديماً يبق

على قدمه وليس لأربابه

الطواحين منه

مطلب

في الاختلاف في قدم الجري

وحده

«(سئل)» في دار معلومة جارية في ملكه يد وفيها بركة لها حق شرب معلوم من طالع الماء مشغل على ثلاثة ففرض معلومة الطول والعرض والعمق فرض يجري لمركة زيد وفرضان لسيد كل ذلك من قديم الزمان من جدار رجل الآن ووسع فرضي السيل وغيرهما كما كنا عليه في القديم بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي أصلاً ويريد أن يداوهم كما كنا عليه قديماً بنسبت ذلك من عرفاه فعل له ذلك «(الجواب)» نعم «(سئل)» في أرض رجل لها حق شرب معلوم يجري إليها الماء من قديم الزمان في جري معلوم في أرض زيد يريد بدالاً أن لا يجري إلى الملقى أرضه فهل لاس له ذلك ويبقى القديم على قدمه «(الجواب)» نعم وإذا كان لرجل أرض ولا تعرفها نهراً فادرب الأرض أن لا يجري إليها في أرضه لئلا يكون له ذلك ويترك على حاله تنوير من الشرب «(سئل)» فيما إذا جرى زيد الماء في أرضه أبواه لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره فتعدي الماء وتلف بسبب ذلك نزع جاره الموضعي في أرضه فهل ضمن «(الجواب)» حسب إجراءه كذا كرطن وإنه تعالى أعلم ذكر القبر أبو جعفر رحمه الله تعالى رجل سقى أرض نفسه فتعدي إلى أرض الجار قال هذا الماء على وجوه أن أجرى الماء في أرضه أبواه لا يستقر في أرضه وإنما يستقر في أرض جاره كان ضامناً كان الماء يستقر في أرضه ثم تعدي إلى أرض جاره كان يهدم إليه جاره بالسكرو الأحكام ولا يفضل كان ضامناً ويكون هذه بمنزلة الإسهاد على المحاط المائل وإن لم يتقدم إليه حتى تعدي ليشن وإن كانت أرضه معروها وأرض جاره هو طالع الماء في أرضه تعدي إلى أرض جاره كان ضامناً وبشرط وضع المساة عمادية من الفصل ٢٢ في أنواع الضمانات وقام فروع المسألة فيها ومثله في القسولين «(سئل)» فيما إذا اختص جماعة في شرب بينهم فهل يقسم على قدر أراضهم «(الجواب)» نعم يقسم بينهم على قدر أراضهم والمسألة في الملقى والتنوير من الشرب أقول وهذا إذا تعلق الكيفية في الزمان المتقدم كما في البرزاية فلو علمت بقي القديم على قدمه «(سئل)» فيما إذا كان لبلستان وقف حق شرب قديم من غير قدم مشترك عليه من الأسفل طواحين دوراتها منه ولا يمكن سقي البستان إلا بالمسكرو ونظاير وقته متصرفون بشره بالمسكرو قديم الزمان إلى الآن بلا عارض لا يعرف إلا هكذا من القديم ولا نأمر أرباب الطواحين بغيره من وقف البستان بالمسكرو ويدون منه عنه بدون وجه شرعي فهل حسب كان النبي بالمسكرو قديماً على الوجه المذكور بقي القديم على قدمه ومنع المعارض في ذلك «(الجواب)» نعم كتبه القدر محمد المبادئ التي يمتثل في التام الجواب كانه المرحوم أعجاب وأقبحه الموقوف للصباب «(صورة دعوى)» وروى من طرف محافظ الشام وحاكم الشرع سنة ١١٤٦ مذكور في وقت الاموى مصر في الصريح أنه قسح غير مدون وبتدعي وأصعوا عليه أنه قديم ومن قبلهم متصرفون فيه من قديم الزمان ووجد تاريخ الصريح أن زيد من ثمانية سنة فأنكر أهل عرسل وجود المساة وقدمها وأنها محدثة أحدنا صادق الخا من خمس وعشرين سنة فهل يعمل بالتصرف القديم ولا تجمع بينه المحدث في حق المياه فكيف الحكم في ذلك اكتبوا التالجواب فضلاً الجواب المحذرة تعالى حيث وجد التصرف من قديم الزمان وإلى الآن يعمل به لا سيما مع وجود التصريح في الصريح بذلك وهو مقدم على من قال بالمحدثين من خمس وعشرين

المحدث ويمنع أصحاب النهر المزبور من معارضة أصحاب البساتين التي تنسق أراضيها من فائض ما لا يلبس
 المزبور ولا المجواب تقدم بينة التقدم على بينة المحدث ويمنع أصحاب التهر من المعارضة في ذلك بعد
 ثبوت ذلك لهم بسبب ذلك وسيق ذلك سيد المدعين المزبورين الوحي اليهم كما تقدم لهم من قديم الزمان
 وإلى الآن والله تعالى أعلم أقول قدمنا الكلام في كتاب الشهادات على منارض بينة المحدث والمقدم
 وقد كررنا ترجيح القول بتقدم بينة المحدث في الناموس وغيره بأنه الموافق للقواعد وقد أجاد المؤلف ما ذكره
 هنا فائدة حسنة وهي أن الخلاف انما هو فيما إذا كان الاختلاف في مجرد أن ذلك الشيء قديم أو أحدث
 بدون ذكر تاريخ انما إذا ذكر التاريخ بأن ادعى رجل أن هذا الشيء ملكي أو حق من سنة كذا وادّعى
 آخر كذا من سنة كذا فإنه لا خلاف في ترجيح السابق تاريخا على ما جزم به في كثير من الكتب فتنبه
 (سئل) في نهركير يجري على حافة سيوت صالحة دمشق المحروسة يستقي منه أهل السيوت
 المذكورة من قديم الزمان وفي النهر المزبور موضع مكشوف مقدار ثلاثة أذرع طولاً وعرضاً يستقي منه
 العاقمة من القديم ويرى بدرجل من أهل السيوت أن بني علي النهر المزبور يتأمو يصطه ويتأدخله إلى داره
 بدون وجه شرعي وفي ذلك من الرقعة وضيق محل الاستقاء وتشير القديم فهل والحال هذه ليس
 للرجل ذلك (المجواب) نعم ليس له ذلك وسيق القديم على قدمه (سئل) في نهركير قديم مشترك
 بين قريتين لكل منهما نصفه وباطنه بسط قديم مبنى بما يجارة فيه لكل من القريتين قسم حصص
 بنسب أراضيها وكل من أصحاب القريتين وضع يده على حقه المذكور ومتصرف به بالوجه الشرعي
 من قديم الزمان وإلى الآن بلا معارض ولا متنازع ولا أن عمداً هل إحدى القريتين تغتصب البسط عن
 أمسه وأراد امتنع أهالي القرية الثانية من أخذ حصصهم من الماطل المذكور أن يبرزوا لهم سنداً أو جهة
 تشهد لهم بذلك فكيف تحكم (المجواب) وضع اليد والتصرف جهة قاطعة ولا يكف ذوا اليد
 إلى الظاهر وسند يشهد له بذلك مع وضع يده فعمل يوضع يد أصحاب القرية الثانية وتصرفهم من القديم
 وتضع المعارض لهم في ذلك وسيق القديم على قدمه حيث الحال ما ذكر والله سبحانه العليم (سئل)
 فيما إذا كان له بركة ماء في داره يجري إليها ماء من فائض قديم في بركة دار زيد فتدري القاض
 وامتنع من فتحه إلا أن تكسب من بركته فهل لا يلزمها ذلك (المجواب) حيث كان لها ما فاض
 من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك ولا يلزم زيد بتكليس البركة أيضاً لعدم جبر الإنسان على
 اصلاح ملكه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لرجلين في دار زيد ميسل ماء بمعنى حق الاجراء
 دون رقة المسيل فأسقط أحدهما من ذلك لدى بينة شرعية فهل يسقط (المجواب) نعم قال صاحب
 المسيل أبطلت حق من المسيل فإن كان له حق اجراء الماء دون الرقة بطل حقه قياساً على حق المسكن
 وإن كان له رقة المسيل لا يسلط بالاعمال رسائل الزينة من رسالتهما يسقط من الحقوق بالاسقاط
 ومثله في الاشياء (سئل) في أرض معلومة لها شرب معلوم وهي جارية مع الشرب المزبورة
 فوليته زيد بالوجه الشرعي فاجرت لولي الشرب المذكور وحده بدون الأرض لغير ولي الشرب إلى
 أرض نفسه فهل تكون الاجارة المذكورة غير جائزة (المجواب) لا تصح اجارة الشرب وحده
 كما صرح بذلك في البرزخ والخبرة وغيرهما في التارخية من الفصل الخامس في بيع الشرب
 قال محمد في الأصل اذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر من ذلك فإنه لا يجوز بيعه مع ما شتمنا
 يجوزون ذلك والقبه أو صغروا أو سناذ أبو بكر البجلي وغيرهما من المشايخ يجوزون ذلك وكذلك
 لو استأجره بالبيع أو استأجره أو أجزعه مع الأرض فهو جائز ويدخل الشرب في البيع بتعالي الأرض الأري
 أن لطرف السيد تدخل في البيع تبعاً ولا تدخل مقصوداه (سئل) فيما إذا كان زيد

مطلب
 الاختلاف في ترجيح بينة
 المحدث أو التقدم انما هو فيما
 اذا لم يتوزع

مطلب
 ليس له أن يني يتأعلى
 حافة نهر

مطلب
 وضع اليد والتصرف جهة
 قاطعة وسيق القديم على قدمه

مطلب
 صاحب الفائض لا يلزمه
 تكليس بركة الجار

مطلب
 لا تصح اجارة الشرب وحده
 مثال
 يدخل الشرب في البيع تبعاً
 لا مقصوداً

حق شرب معلوم من نهر فباع الثرب وحده بدون أرض فهل يكون البيع المزبور غير جائز
 (الجواب) نعم وكذا صريح بيع الثرب تبعاً للأرض بالاجماع ورواية وهو اختيارنا مع ما
 بلغ لانه نصيب من الماء لم يجر في أنوى وهو اختيارنا مع ما يخارى لهما في الحاشية من الثرب رجل
 اشترى شرباً من أرض وفي تلك القرية تساع المياه به أرض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع
 وشرباً ان يكون الخراج على المشتري فدلالة الروايات كلها ان الخراج يكون على صاحب الأرض
 فلو انه باع الماء بدون الأرض وقبض المشتري الثرب ثم باع الثرب مع أرض له قال الفقهاء ابو جعفر
 لا يجوز البيع في الثرب الا ان يجرى البائع الاول لان المشتري الاول لم يملك الثرب بالشراء والقبض لان
 بيع الثرب بيع لا يقع على موجود الا ترى انه لو باع الأرض والثرب جاز البيع وان كان الما منقطعاً
 وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث وقتما قد مضى فاذا لم يشتري شيئاً موجوداً لا يملكه
 بالقبض فلا يجوز بيعه ثانياً لانه على ملك البائع الاول قال رضي الله تعالى عنه وعندى هذا الجواب
 مشكل وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الثرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان بيع الثرب
 وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية فیه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى وقد جرت
 العادة ببيع الثرب في بعض البلدان وكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع يباع فاسداً يملك بالقبض
 فاذا باعه بعد القبض وجب ان يجوز وتؤيده هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الثرب بعد وقت من البعد
 وأستنه حاز عقده ولو لم يكن الثرب محل البيع لما جاز عقده لولا ان اشترى عبداً مائة أودم وقضه لا يجوز
 عقده اهـ من الغفران المبيع الفاسد (سئل) في ممرى ما عثر ترك بن جماعة معلومين
 خاص بهم احتاج الجري الى الكرى القروزي وكراه البعض وصرف على ذلك مائة مائة لومان الدراهم
 وأتى البعض عن ذلك الكرى ويريد الرجوع على الآتي بما اتفق حيث كان باذن القاضي فهل يسوغ له
 ذلك (الجواب) نعم قال في الهداية من فصل كرى الانهار وأما الثاني وهو الخاص من كل وجه فكريه
 على أهله لما يشاء ثم يجرى بالآتي وقيل لا يجرى لان كل واحد من الفرعين خاص ويمكن دفعه عنهم
 باز رجوع على الآتي بما اتفق فيه اذا كان أمراً قاضى الخ وجزم الزباني باز رجوع بمصلحة من المؤونة
 اذا كان أمراً قاضى واختاره في الهداية حديث آخر مع ذلك قال في الحاشية من فصل كرى الانهار
 وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لشرعاً فادونها وأعله قرية واحدة ففي ماؤه فيها
 فهو نهر خاص تستحق به النفقة وان كان النهر لأفوق لشرعاً فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان لمادون
 المائية وخاصة وقال بعضهم ان كان لمادون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لأربعين فهو عام وأصح
 ما قيل فيه انه يوقض الى رأى الجته حتى يختار أى الأقوال منه اهـ وفي شرح الأكرع للشيخ ومؤونة
 النهر المشترك عليهم أى على أهل النهر الكاشين من اعلاه الى اعلى النهر عند أى حنية حتى اذا جاوز
 أرض رجل منهم تسقط عنه مؤونة الكرى وقال كرى النهر من قوله الى آخره على الترتيب لان الاعلى
 يحتاج الى ما وراء أرضه ليسل ما فضل من مائه للثلاثين أرضه وله انه لما جاز الى سقى الأرض ولم يبق
 له حاجة فلا يجب عليه كرى له حتى تسيل ما سطره على سطح حارة لا يراه شئ من عمارة ذلك الموضع
 باعتبار تسيل الماء فيه ثم يفرغ على ما سبق بقوله فان جاوز الكرى أرض رجل منهم برز رجل من الكرى
 لما ذكرنا اهـ وفي التتارخانية واذا جاوز قومه رجل هل ترفع عنه مؤونة الكرى عند أى حنية الهيم
 أنه لا يرفع ما لم يجاوز أرضه وعلى هذا الاختلاف اذا احتاجوا الى اصلاح جانبى النهر اهـ ومنه
 في الترتيب والذخيرة وغيرهما وقال في الترتيب وأما الطريق الخاص في سكة غير نافذة اذا احتج الى
 اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجماعاً فاذا بلغوا دار رجل قبله على الخلاف في النهر وقيل يرفع اجماعاً

مطلب
 لا يجوز بيع الثرب وحده
 بدون أرض
 مطلب
 فماذا اشترى الثرب وحده
 ثم باعه بعد القبض
 مطلب
 بيع الثرب وحده فاسد
 فملك ما قبض لا باطل
 قوله قال أى فاضى ان
 وجه الله تعالى اهـ منه
 قوله يجوز في رواية الخ أى
 ولو كان ذلك بيع المعلوم
 من كل وجه ما كان احد
 يقول يجوز وحدث وجدت
 الرواية يجوز وأخذها
 بعض المشايخ علم انه ليس
 من بيع المعلوم من كل وجه
 فلا يكون باطلاً اهـ منه
 مطلب
 اذا كرى النهر الخاص باذن
 القاضي يرفع على الآتي
 مطلب
 كرى النهر الخاص على أهله
 مطلب في بيان النهر الخاص
 مطلب
 اذا جاوز الكرى نهر رجل
 تسقط عنه المؤونة
 مطلب
 لا ترفع مؤونة كرى مجاوزة
 القومه وانما ترفع بمجاوزة
 الأرض
 مطلب
 الطريق الخاص في سكة
 غير نافذة اذا احتج الى
 اصلاحه

لأن صاحب الدار لا حاجة له الى ما وادعاه وجهه قال لا يستعمله بخلاف النهر فإنه يحتاج فيه الى تسهيل الماء ذلوا لثقلت أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز الكرى أرضه وأراد دفع رأس النهر قال ينبغي الاسلام على قول الامام لمذلك نزول مؤونة لكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر اغلما عليه قرى يشربون منه فليطوا بالكرى فوجه نهر قرية قال في التوادد يرفع عنه مؤونة الكرى اجساغا وعلى قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع حتى يجاوز الكرى أراضي قريتهم اهـ (سئل) في مجرى اوساخ ينصب فيه اوساخ يوت جماعة من محلات من اعلاه الى اسفله واحتاج الى التعزيل في مقام أهل مجرى اوساخ الاعلى بكافون بعض اهالي الاسفل الى تعزيله معهم من الاعلى الذي ليس لهم فيه اوساخ قبل وصوله اليهم يبدون وجه شرعي فهل ليس لاهالي محلة اوساخ الاعلى ذلك هـ (الجواب) نعم أقول ههنا فائدة نهت علمنا في رد مشارعي ان نهر الاوساخ يختلف نهر الشرب من حيث ان نهر الاوساخ اذا احتاج الى الكرى والتعزيل من اعلاه فكما جاز دارجل لا ترفع عنه المؤونة بل يشارك من مواسل منه وهكذا كما وصل التعزيل الى دارجل يندخل في المؤونة ويشاركه جميع من قبله حتى يصل التعزيل الى آخر النهر من كان في اعلى النهر كان أكثرهم كلفة لانه يحتاج في اجراء اوساخه الى جميع النهر ثم دونه من قمته وهكذا فيكون الاتواظهم كلفة لانه يحتاج في اجراء اوساخه الى ما بعد دار ومن النهر وموآخر النهر دون ما قبله بخلاف نهر الشرب فان صاحب الارض انما يحتاج من النهر الى ما قبل أرضه من اعلى النهر فاذا دخل الماء في أرضه لم يسق محتاجا الى شيء من النهر بما بعده فاذ جاوز الكرى أرضه ترفع عنه المؤونة ويبقى داخلها جميع من بعده من اهل النهر ثم كما جاوز ارض رجل آخر ترفع عنه وتبقى على من بعده وهكذا من كان في أسفل النهر يكون أكثرهم كلفة لاحتياجه الى جميع النهر ثم من فوفه ثم ونم على عكس نهر الاوساخ وحاصل الفرق أن صاحب الشرب يحتاج الى كرى ما قبل أرضه ليسله الماء وصاحب الاوساخ يحتاج الى ما بعده أرضه ليدفعه عنه هـ (سئل) فمما اذا كان لاهالي محلة مساقط على نهر مختص بجماعة فاحتاج الى التعزيل لكثرة ما اجتمع فيه من اوساخ المساقط المذكورة فهل تكون مؤونة تعزيل الاوساخ من النهر المذكور على اصحاب المساقط المذكورة دون اهل النهر هـ (الجواب) نعم. فذا لضرر بقدر الالاء كان وفي هذه الصورة اذا احدث بعض اهل المحلة مساقط على النهر المذكور يشربان اهل النهر المرقوم وحال اهل النهر اصحاب المساقط المحدثه يستدعا عن النهر فهل يسوغ لهم مطالبته بذلك هـ (الجواب) الحمد لله يسوغ لهم ذلك بالوجه الشرعي كتبه الفقير سلا الدين عفي عنه هـ (سئل) في نهركير يعتد من اعين يشرب منه اهالي قرى بعضها من جهة اسفله فيجري تلك القرى في انهر خاصة من ذلك النهر الكبير وفي بعض السنين يقل ماء النهر الكبير فيسكن اهالي القرى المالبة ماء النهر الكبير المشترك ليرتفع الماء الى انهرهم الخاصة فيسقوا اراضيهم بمحسب ان الماء لم يسق في النهر الكبير فيجري الى اهالي الاسفل الا قليلا جدا ويحصل بذلك غاية الضرر على اهالي القرى التي من الاسفل متعلين بأنهم يعملون السكر المزروع على الوجه المرقوم من قديم الزمان وأن اقدمي بقي ويترك على قدمه وان خالف الشرعية المطهرة فهل لاهالي القرى الاسفل أن يكلفوا اهالي القرى الاعلى أن يزولوا السكر لسي اهالي القرى الاسفل اراضيهم وليس لهم أن يسكروا في باطن النهر الكبير المشترك بدون اذنهم ورضاهم هـ (الجواب) ليس لاهالي الاعلى أن يسكروا الماء على اهالي الاسفل لانهم امره عليهم حتى يروا كما ذكره الامام العظيم من مسعودي الله تعالى عنه وان كانوا يعملون ذلك من قديم الزمان لانه تصرف في باطن النهر المشترك بدون اذن الشركاء ذلك

مطلب

في الفرق بين نهر الشرب
ونهر الاوساخ اذا احتاجا
الى الكرى والتعزيل

مطلب

ليس لاهالي الاعلى أن
يسكروا النهر على اهالي
الاسفل وان كان يفعل من
قديم

غير جائز شرعا وفعل غير الجائز مانع من فعله الشرع فلا عبرة بما فعله أهالي الاعلى من المكوث على
 أهل الاسفل واذا نهم أهل الاعلى بالسكوت عليهم لا يجرى على المتأخرين فانه لا يلزم من رضى المتقدمين
 رضى المتأخرين فلهذا نأخر من أهل الاسفل منع أهالي الاعلى من السكوت في باطن النهر المشترك حتى يسقى
 أهالي الاسفل ارضهم فانه يبدأ بهم حتى يرووا كما صرح بذلك جمع ائمة المذهب في الكتب المعتمدة والله
 تعالى اعلم فتناوى المرحوم الشيخ اسماعيل مفتي دمشق الشام عنى عنه واجاب رحمه الله تعالى عن سؤال
 آخر عما حاصله ان لم يكن لأهالي القرية السفلى حق شرب في النهر المذكور فلهذا أهالي القرية العليا حبس
 جميع ماء النهر الخارج من ارضها حتى يرووا ثم يطلقونه لأهل القرية السفلى ان شاؤوا وان كان لأهل
 القرية السفلى حق شرب من النهر المزبور فليس لأهالي القرية العليا حبس ماء النهر عن أهالي القرية
 السفلى بل يبدأ بأهل السفلى حتى يرووا القول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أهل اسفل النهر اهرأ على
 أهل الاعلى حتى يرووا كما في الزبلي وغيره والله تعالى اعلم أقول وافق بذلك الحيز الرملى في خصوص
 نهر دمشق المحسى بداره واهوا المذكور في التون كالحداية والمتقى وذكر القهستاني وتبعه العلا في شرح
 المتقى عن شيخ الاسلام انه استحسن النتائج ان يقسم الامام بينهم بالايام اه اذ لم يسطعوا ولم
 يتفقوا بالسكوت فيسكن كل في نوبته وينبى الاقتسام هذا ان لم يزم قصر الضرر على أهل الاعلى فانه ربما شرب
 أهل الاسفل جميع النهر فيلزم ان تيسر زرع أهل الاعلى مع ان لهم حقاني النهر تأمل (فائدة) رأيت
 في فتاوى القهية للسلامة ابن حجر المكي الشافعي قال وفي فتاوى العلامة السبكي ما حاصله لانشك
 في نهر بردا في دمشق انه غير مملوك لاحد لانه قديم بأرضه والمين التي يجري الماء فيه منها اما حاة وهو
 الضاهر واما كانت مملوكة للكفار وانتقلت عنهم إلى المسلمين واما ما كان فليس ملكا لاحد وبقية انهارها
 الظاهر انها كذلك وانها متقدمة ويحمل حدودها بعد الاسلام واذا كان كذلك فما كان باخترق
 في موات فليس مملوكا وما كان بحفر فان قصد به حافة الارباحة فكذلك وانفسه فذلك له لكلا لعله
 الا ان هو لا ورثته فهو لعموم المسلمين وعلى التقدير الاول لا يجوز للامام تخصيص طائفة بجميعة ولا يسه
 بخلاف الاملاك المتقدمة إلى بيت المال التي يبيع منها ويعطى نفسها فان هذه الانهار تقعها عام دائم للمسلمين
 فلم يجوز تخصيصها بطائفة من القصاص والبيع بخلاف غيرها متى جهل الحال هل هي باخترق او غير فهو
 لعموم المسلمين ايضا اه ما نقله ابن حجر عن الامام السبكي وقد يقال ان ما كان ما حاة لعموم المسلمين
 لا ينافي دخولها في الملك والذي يظهر ان حفرة بردا وبقية الانهار الستة المتشعبة منه غير مملوكة لاحد
 واما ما فيها فغير مملوكة ايضا لان الماء لا يملك قبل الاجازة وانما لأهل الاراضى حقوق مستحقة فيها واغلب
 اراضى دمشق المستحقة منه مواتا ومنها سلطانية وبضها ملك لاربها وكل ارض لها حق منه من
 قديم الزمان من بعد الفتح او من قبله وكذلك الدور في دمشق كل دار لها حق معلوم منها يدخل
 في حقوقها من البيع والشراء والاحارة والوقف وغيرها من التصرفات الشرعية بلا منازع ولا معارض
 ولا انكار من أحد من العلماء وهذا كله دليل الملكية بسبق البدل والوضع الاول واستقرار ذلك الى
 زماننا فلا يصلح لاحد ان يستولى على حق احد من ذلك بلا منوع شرعى ولا ان يحدث في أصل هذا النهر
 العام ما يضر بأهل هذه الحقوق وان كان ذلك النهر لعموم المسلمين قبل دخوله في القاسم والكوى المملوكة
 اما بعد دخوله فيها فقد صار ملكا كافى القهستاني ولذا كان كرهه على اصحاب القاسم لان بيت المال
 وبوضوح ما قلناه ما قلناه المؤلف عن مفتي طرابلس قوله مسئل في تركيز ربع من سفح جبل عظيم يمر
 في واد قديم يسمى ذلك النهر بالمعاصي يشرب منه ارض وسائر وزراع وقرى سوى خلقا كثيرا ليس
 لتلك الاراضى والقرى شرب من غير هذا النهر وتشغل تلك الاراضى على علبان من جهة منبع الماء وسفلى

مطلب

لا عبرة بتقديم مخالف

لشرع اقويم

مطلب

نهر بردا في دمشق غير مملوك

لاحد

قوله هنا كان باخترق

في موات أى ما كان انخرق

بنفسه وجرى في أرض موات

بلا حفر من احد اه منه

مطلب

سؤال في خصوص نهر المعاصي

تحتها وهكذا وتستحق فيه جهات أو قوافٍ ونبات المال وغيرهما ولا يمكن السقي منه إلا بدوالب يدبرها
الماء كالري لتسفلته ولارتفاع الأرض عنه ومن قديم الزمان جرى كل أهل ناحية في وسطه سداً بالآمن
والأهل وحقوا فيه كوى على قدر الدوالب المحككة وجعلوا بين كل سدين مسافة مقدرة بما ينسب
بحيث إذا انحصر الماء في السد الأسفل لا يضرب السد الأعلى فهو إذا أراد أحدهم أهل تلك الأرض أن
يبحث في جانب من ذلك النهر سدّاً بكرة النهر ليتمكن بذلك من نصب دواب يأخذ به الماء إلى أرضه يهوز
له ذلك ولو حصل للأعلى منه أو لمساوى ضرر بعدم دوران دولابه أو قلة دورانه وليس له ذلك وعن
عنه شرعاً اقتونا ما يجوز من الجواب لا يخفى على أحد أن حال هذا النهر لا يتخلو من أحد أمرين إما أن يكون
مشتركا شتراً كما خاضنا أهل تلك الأرض فلا يجوز لأحدهم من حيث هذا شأن شيء فيه الأرض المجمع
سواء أضر ذلك بأحد من الشركاء أو لم يضر لأن البناء واقع في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء لا يملك
التمتع في المثل المشترك الأرض بقية الشركاء أو تقتصر رواً ولم يقتصر وهذا بخلاف ما إذا أراد أحد
لشركاء فيه أن نصب عليه رعى أو دولاباً في أرض له لمصلحة له ذلك النهر فإنه لا يمنع من ذلك الاعتد
وجود ضرر بالنهر أو بأحد من أهله بأن يتغير الماء عن صفته ولا يجرى كما كان يجري قبل ذلك وإما أن
يكون مشتركاً شتراً كما خاضنا بين جميع الناس فيتمتع أحدنا بذلك أيضاً عند وجود الضرر والذكور
فقد قال قاضينا في كتاب القربان أبو يوسف سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم إذا دخل مرو روى عنه
أهلها بالمحصن لكل قوم كوة معروفة فاحس رجل أرضاً منه أياً يكن لها شرب في هذا النهر فذكرى لها
نهران فوق مرو في موضع لا يملكه أحد وساق الماء إليهما من ذلك النهر العظيم قال إن كان هذا النهر
المحدث يضرب أهل مرو ضرراً يئسنا في ما منهم ليس له ذلك وعنه السلطان عن ذلك وكذلك أهل أحد
منه لأن ماء النهر العظيم حق الماعة ولكل واحد من العامة رفع الضرر اه وفي فتاوى الكردى
الماء ثلاثة الأولى في غاية الأهمية كالأنهار العظام هل دجلة وسبحون وجيخون ليست بمملوكة لأحد
فعل كل واحد سقي دولابه وأرضه ونصب الطاحون والدالية والساية وانفخا إذا اشترعا والنهر إلى أرضه
يشترط أن لا يضرب العامة فإن أضر من غير أهل الدار منعه المسلم والذمي والمكاتب
فيه سواء اه والله العظيم كتبه الفقير محمد الفتى بطرابلس الشام عفي عنه (سئل) في بركة ماء
قائمة الشافعي دار زيد يجري ما فاض منها بحق شرعي في مجرى إلى طالع قائم الشافعي دار عمرو ويحسم
الماسطرون أحد هالدار عمرو والآخر لدار بكر ويريد أن يأخذ من الماسطرون المختص به من البركة
القائمة بدار زيد وليس بين بسط الطالع والبركة عتاقة والمصادفة محككة وليس في ذلك ضرر على عمرو
ويتفق كل بضمه بعد ذلك فهل يسوغ لكر ذلك (الجواب) نعم أقول فتدعى في كتاب القصة
الكلالة على قصة الماء فراجع (سئل) فيما إذا كان زيد ورجلين طالع ما مشترك بينهما لصيق
جدار عمرو فتهزم الطالع وصار إلى مجرى إلى أرض دار عمرو وحطائها وتضر من ذلك وتضر بعض الدار
وطلب عمرو منهم إصلاح الطالع فهل يجب إلى ذلك (الجواب) نعم قال في البرزخ من التربة
نهر في أرض قوم فأنشئ وتضر بعض الأراضي لئلا لأرضي مطالبه أرباب النهر بأصلاح الأرض دون
مجارة الأراضي (سئل) في ما مشترك بين قرية بغيرية وزراعة وقب القرية للثلاثان وللزراعة
الثلاث قنطرة المزارع عتارعتا وما عتامة ثلاث سنوات فسقي زراعتهم القرية بالزراعة أراضيهم
بالماء الزروني في المدة المذكورة قام التمسك على المزرعة بزعم أن زراعتهم القرية يتبعون حصة المزرعة
من الشرب في المدة المرقومة فهل لأصحابها عليهم (الجواب) نعم قال في الدر المختار ولا يمنع
من سقي من شرب غيره بغير إذنه في رواية الأجل وعليه الفتوى شرح ومباينة وابن كمال عن الخلاصة

مطل

ماء النهر العظيم حق الماعة
ولكل أحد منهم رفع الضرر

مطل

إذا تدم الطالع وأضر بصحطان
الجدار له عطا البتة بم إصلاحه

قوله فأنشئ يقال ببق الماء
بفتح فقهه بان تحق الشط أو
السكر وأنشئ هو إذا جرى
بنفسه من غير فجاء واليق
بالفتح والكسر الاسم مغرب
اه منه

مطل

لا يمنع من سقي من شرب
غيره بغير إذنه

اه وفي الوصاية

وساق شرب النهر ليس بشاكن * وخوته بعض وما مر اظهر

« (سئل) » في نهر قديم يجري منه قدر من الماء في ماصة قد عتق اراضي وسوا كبرية ينقي قديم شرعي بلا معارض وبلي الماصة طاحونة راكبة على النهر لها حجر واحد وعيزانان بصب منها ماء النهر ويدير احدهما الحجر الزورورهما مقتوحان من قديم الزمان ولا معارض ثم قل بماء النهر فصار مستاجر الطاحونة بعد احد الميزانين بالمر صاحب يدون وجه شرعي فقل انحدار الماء في الماصة جذبا وصار لا يبلغ ربع انحداره وصبه في القديم وضررا صاحب حقوقه ضررا كبيرا بسبب السد الذي كور وقلع الماء ويدون منع مستاجر الطاحونة وصاحبان سد الميزان الذي كور بالطريق الشرعي فهل لهم ذلك وبقي القديم على قدمه « (الجواب) » نعم « (سئل) » فيما اذا كان زيد وعمرو بركان يجري اليهما الماء في نهر يجري خاص من طالع معلوم مشترك الماء بينهما احتاج طريق الماسن اعلاهما الى التعديل فهل يكون تعديلهما « (الجواب) » نعم اقول اني شيخ مشايخنا السلفاني فيما اذا كان ماء البركة نجاسة لاحد من شئ ولا تخر السد ولا تخر السدس بان قلته على قدر الحصص لقل الاشياء القرم القرم ولقول الذي خيرة القرامة التي لخصين الاملاك تقسم على قدر الاملاك اه ومثله في فتاوى الشيخ اسماعيل حيث سئل في نهر سقي ياتين وقرى انهم جانب منه واحتاج الى التعديل فاجاب تعديله على اربابه جمعا على حسب حقوقهم من اعلاه اه لكن ينبغي ان يقال من اسفله بدل قوله من اعلاه لان من كان من جهة اهل النهر في موضع الانهدام لا يحتاج الى التعديل بخلاف من كان من جهة اسفله الى موضع الانهدام فان الانهدام يقص عليهم الماء فهم المحتاجون الى تعديله ونظيره كرى النهر فانه كلما جاوز الكرى ارض رجل رفعت منه المؤنة لعدم احتياجه الى كرى ما بعده ارضه كما مر قد عبر بقى هاتئى وهو اذا كان الماء ينزل الى بركة رجل ثم يخرج ما فاض عنه الى بركة رجل آخر واحتاج اصل الماء الى التعديل فكيف تقسم الكلفة بينهما ام من تعرض لذلك مع كثرة وقوفه في داره واحتاج الى التعديل والعرف بان صاحب القناتين يضم الثلث « (سئل) » في نهر مشترك بين جماعة منهم حق الشرب من قديم الزمان يسقى اراضيهم بحسب نصيبهم منه اراد احد الشركاء ان يسوق نصيبه من النهر المرقوم بلا رضاهم الى ارض له اخرى ليس لها من النهر المزبور سقي شرب فهل ليس له ذلك الا برضى بقية الشركاء « (الجواب) » نعم كافي التنوير والمثني ومثله في الزيلعي « (سئل) » فيما اذا كان زيد دار في رفاق غيرنا فدفع في داخل الدار ثوبا لوعة قديم ينزل فيه مساقط الدار ومساقط اهل الرقاق من قديم الزمان وقد امتلأت البئر لكثرة ما جتمع فيها من اوساخ المساقط وتضرر زيد من ذلك فهل تكون مؤونة تمزيل الاوساخ على زيد بوجبة اصحاب المساقط « (الجواب) » نعم « (سئل) » في رجل سقى ارضه سقيا متادا وفي الارض ثقب لا يوقف عليه قد دخل الماء فيه ونفذ الى ارض جاره من غير منع وبزعم جاره ان الماء افسده حطقة في الارض المرقومة وان الرجل ضمنها فهل لا ضمان عليه « (الجواب) » نعم وفي فتاوى الفقيه ابى جعفر سئل عن سقى ارضه فها ثقب ضرر ارض جاره وفسد زرعها ولا يوقف على ذلك قال سبيله سبيل الحائط المائل انه يتقدم عليه لها اثر بعد التقديم ضمن كالحائط المائل عمادية من انواع الثعالب « (سئل) » فيما اذا كان زيد بركة كماء في داره يجري فاضها الى طالع قديم في طرف الدار منه الى بركة في دار عمرو وعمرو متصرف فيه لنفسه بطريق شرعي من سد فتزيد على اربعين سنة بلا معارض وفي الطالع ثقب قديم مسدود لا يعلم حال سده ولا جرى الماء فيه من هذه المدة لاحد بريد زيد المور لان قصه واجره قد مر معلوم من ما الطالع الى

مطلد

ليس للطحان ان يضل ما قبل

الماء على اهل الماصة

مطلد

لهما بركان فالعمارة عطيها

مطلد

كلفة ماء البركة على قدر الحصص

مطلد

فيما يلزم صاحب القناتين

من كلفة العمارة

مطلد

ليس له ان يسوق شرب ارضه

الى ارض له اخرى لا شرب لها

من النهر المشترك

مطلد

في داره بئر ينزل فيها وساخه

واوساخ اهل الرقاق مؤونة

التمزيل عليه وعليهم

مطلد

سقى ارضه سقيا متادا وفيها

ثقب لا يوقف عليه لا ضمن

ما اثلث الماء في ارض جاره

مطلد

لذا كان في الطالع ثقب مسدود

من قديم ليس لاحد قصه

مطبخ في داره مذهباً له وهو يترك ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع زيد بذلك فهل ليس له ذلك ولا تنع
دعواه (الجواب) لا يملك تصرفه وهو المالك كوربذلك ولا تنع الدعوى بملعضى المدة المرفوعة
واقه تعالى أع

(كتاب الديارات)

(مسئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم وتسله ومات قبل ادائها الدين
ولم يخلف شيئاً له فقدر استحقاق في وقت أهلى تناوله حال حياته وتصرف به واستحق حصة لا تخر
ويريد صاحب الدين الرجوع على حصة من الوقت زاعماً له حصة ما وبها حتى يستوفي دينه فهل
ليس له ذلك ولا حصة بزمجه (الجواب) نعم (مسئل) فيما إذا كان زيد بقعة جماعة مبلغ
دين من الدراهم وأخبروا بدينهم دين أيضاً فأخذ زيد منهم قدر ما من دينه الخاص به ويريد محو مشاركتهم
في ذلك بلا كفالة من زيد ذلك ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (مسئل) فيما إذا
كان جماعة دين على زيد لكل واحد من الجماعة مبلغ معلوم من الدراهم فأجمع الجماعة وجسوا
مدونهم فهل زيد أن يقدم من أراد أو يؤخر من أراد (الجواب) زيد أن يقدم من أراد ويؤخر من
أراد لأنه حتى قام له ولاية على نفسه وأمواله كذا في صور المسائل من باب الصرف والديارات قتلان
جمع القضاوى من باب أدب القاضي وعن مسئل الأحكام في القضاء (مسئل) فيما إذا كان زيد
وعمر بركة كروا درهم معلومة من فخر مشترك بينهما فبض زيد من بركة المشترى نصف الفين ويريد محو
مشاركته فيما قبض فهل له ذلك (الجواب) الدين المشترك إذا قبض أحدهما شأناً منه شاركه
الاترفيه أن شاء وأتبع القرم كذا في ملح التنوير فيسوغ له محو ذلك (مسئل) فيما إذا
كان على زيد دين مشترك لعمرو وبركوبة بينهما وليك بركة زيداً صاد من آخر خاص به فدفع زيد لهما مبلغاً
معلوماً من الدراهم وعن أن المبلغ المدفوع من دينهما المشترك وزعم بركان له أخذ من دينهما الخاص
به فهل يعتبر قيمته ويكون من المشترك (الجواب) نعم (مسئل) فيما إذا كان على
ذمي دينان معلوماً من جنس واحد زيداً للمسلم غير أن أحد الدينين مشمول بكفالة والآخر مطلق
عن الكفالة فدفع المدينون المزبور زيداً معلوماً من الدراهم ولم يبين عن أى الدينين هو ثم اختلفا فيه
فقال الدائن هو عن الدين المطلق عن الكفالة وقال المدينون هو عن الدين المشمول بالكفالة وفي التصيين
فزع الدين فهل يكون القول لذمي المدين في ذلك يمينه (الجواب) نعم يكون القول قول
المدين لأنه المالك وهو أدى بيمينه التملك كذا في الأشباه والعادية وغيرهما من الصناعات قال يعزى
زاده القول للملك في جهة التملك أى القول قول الدافع بأى جهة دفع فسقط ذلك من ذمته كما
في العادة لا فيما إذا كان عليه ألف من متاع وألف كفالة فيما ألف بذمته عن حصة قائمه وأى
الطالب الأخذ لأنها مطالب ذلك وقبض القبض عنهما وان قبض ولم يقل شيئاً فلم يؤذى أن يحصل
القبض عن أيهما شاء لأنه في التصيين فائدة فيعتبر قيمته تحصيلاً لفائدة كذا في شرح الزيادات
ولم يتعرض لما فيه القول للدين قال في شرح الطحاوى لا اختلاف متى وقع بين من له الدين ومن عليه
في قدر الدين أو في مسقطه أو في جنسه فالقول قول من عليه الدين مع يمينه اه وفي الزبانية قال له
المستأجر دفع من الدين وقال الأجر عن الأجر فالقول قول الدافع لأنه أعظم بيمينه الدفع اه وفيها
من الثاني عشر من النكاح من نوع المهر ما فيه فرضاً لا تنقطة عليه وعليه مهر فاعطى ثم ادعى أنه من
المهر فالقول له وكذا إذا كان عليه وجوه من الدين فأدى شيئاً ثم ادعى أنه من وجه كذا لأنه المالك

مطلب

ليس للدائن حبس استحقاق

المدين الميت في الوقت

مطلب

أخذ بعض دينه ليس للدائن

الاتمشاركته فيما أخذ

مطلب

من غلبه ديون له أن يقدم من

أراد يؤخر من أراد

مطلب

الدين المشترك إذا قبض

أحدهما شأناً منه شاركه

الاترفيه

مطلب

إذا عين المدين أن مادفه

من الدين المشترك صح تعيينه

مطلب

القول قول الدين لأنه

المالك وهو أدى بيمينه التملك

مطلب

ما يكون القول فيه للمدين

مطلب

القول قول الدافع لأنه أعلم

بيمينه الدفع

فكان يعرف بمجهة التلك اه واجاب قارى الحديث بانها اذا عين الدينون احد الدينون ان كان
 في نصية قائلة بان كان احدهما من اوبكيل والاخر لاواحدهما قرض والاخر من مبيع صح
 التصين وان كان جنسا واحدا لايصح التصين اه واقه تعالى اعلم * (سئل) * فيما اذا دفع
 زيد لعمرو درهم ليدفعه عن نفسه لكرتيل اجرة له عليه وقال عمرو انك دفعتها لي عن ذمة خالد نظير دين
 لي بذمتي واختلف في ذلك ولا يثبت فهل القول قول الدافع بيته لانه اعلم بمجهة الدفع * (الجواب) *
 نعم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد مبلغا * لو ما من الدرهم من عمرو وابتاع منه قرونة بغير معلوم
 وبمدا تسلم زيد القرونة من عمرو وتم عقد البيع استردا عمرو منه واخذ ما يدون وجه شرعي ويريده
 استرداها واخذها من عمرو بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا
 استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدرهم بمراجعة شرعية الى اجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد
 مبلغ المراجعة وتبقى اصل المبلغ بذمة زيد مضمنين بالعاملة وفي كل سنة يدفع لعمرو قدر اصل الدرهم
 معلوما والا يتجتمع عمرو من احتساب مادفعه زيد في المئين المذكورة من اصل الدين بدون وجه
 شرعي زاعما ان الدين مال يتم تحت وصاية وان ذلك ربح الدين ولم يصدر بينهمااملة ومما يثبت شرعية
 في المئين المرقومة اصلا فهل يحسب مادفعه زيد لعمرو في المئين المذكورة من اصل الدين ولا عبرة
 بربعم عمرو المذكور * (الجواب) * نعم رجل اقترض عشرة دراهم وطلبه على ذلك رجعا واخذ
 فلم يقترض ان يحسب ذلك من الاصل جواهر القياس من الكفاية * (سئل) * فيما اذا استدان
 زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدرهم وابتاع منه خيبرا من معلوم واجل عمرو والجمع على زيد الى اجل
 معلوم وصار زيد يدفع لعمرو في كل شهر تسعة قروش حتى حل الاجل ومضى بعدها كثر من سنتين وزيد
 يدفع التسعة المذكورة لعمرو في كل شهر من السنتين حتى استوفى عمرو من زيدا من زيدا من زيدا من زيدا
 بمراجعة بالعاملة شرعية ومات عمرو ورثته وله وصي مجتمع من احتساب مادفعه زيد لعمرو فاذا على
 الثمن المذكور من اصل مبلغ الدين فهل اذا مات كذا الوجه الشرعي له احتساب مادفعه زيد الى
 الثمن * (الجواب) * له احتسابه من اصل الدين كافي جواهر الفتاوى وصرف الفتاوى واقفي بذلك
 الفهامة ان نصيبه بانه ما تناوله بالاحلية شرعية على انه ربح المال المذكور ببعض مضمون بالتناول
 ولم يرد الترخيص بمطلات فيجب من اصل المال واقه تعالى اعلم في القتيص الكرامة من باب فيما
 يتعلق بالبحث في الاموال حم لا بأس بالبيع التي يظلمها الناس للقرضين الربا حل على مكروهة
 وذكر الباقي في تفسيره ان عند محمد نكره وعند ابى يوسف لا بأس بها وعند ابى حنيفة منعه قال الزنجيري
 خلاف محمد في القدر بعد القرض اما اذا باع ثم دفع الدرهم لا بأس به بالاتفاق اه رجل حل على رجل
 عشرة دراهم فارد ان يصيلها لثلاثة عشر الى اجل قالوا اشترى من الدينون شيئا بثلث العشرة وقبض المبيع
 ثم بيعه من الدينون بثلثة عشر الى سنة فيقع القرض الحرام فاضيقان من فصل فيما يكون قرارا
 من الزمان كتاب البيوع وفيه محيل ترى فراجها القول مقتضاه انه يجب ان يحال لثلاثة عشر بثلثة
 عشر وفي الدر المختار في آخر باب القرض ما منه قلت وفي معروضات المفتي ابى السعود لو اذن زيد العشرة
 باثني عشر او بثلثة عشر بطريق الحاطة في زمانه سدان ورد الامر السلطاني وقضى شيخ الاسلام بان
 لا تطلى العشرة بأزيد من عشرة ونصف وبه على ذلك في مثل ما اذا يلزمه فلأجل عزمه ويحسب الى ان
 تظهر قوته وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرتد اخذ من الربح لصاحبه فلأجل ان حله منه
 بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع لممكن يظهر ان المناسب الامر بالرجوع اه ما في الدر المختار
 فقد اثاره ورد الامر السلطاني ولا تباينه عليه بان لا تطلى العشرة بأكثر من عشرة ونصف ورايت

مطلب

استدان له لقام من رجل
 واشترى أيضا منه قرونة ثم
 تنازعها بما يستقام القدر
 والتسليم

مطلب

اذا دفع المراجعة بلا مبيعة
 تحسب من اصل الدين ولو
 كان لقيم

مطلب

أخذ المراجعة بلا مبيعة ثم
 مات فلم يدون ان يحسبها
 من اصل الدين

مطلب

ما تناوله رجعا بلا حلية
 شرعية رباح

مطلب

لا بأس بالبيع التي يظلمها
 الناس للقرضين الربا

مطلب

ورد أمر بان لا تطلى العشرة
 بأزيد من عشرة ونصف

بخط شيخ مشايخنا السامعي بأن هناك فتوى أخرى بأن لا تطلى العشرة بأكثر من إحدى عشرة
 ونصف وعليها العمل اهـ وكأثره ورد أمر بذلك بعد الأمر الأول لصكون قديمنا في كتاب الدعوى
 من الفتاوى المختارة بأن أمر السلطان نصره الله تعالى لا يبقى بصدومه وقد مات تحقيق المسألة بمقتضى
 وعلى فرض بقاء حكم أمره بصدومه إلى الآن أو ورود أمر جديد بذلك من سلطان زماننا أيده الله تعالى
 بنصره فأما بحسب الخلفاء ويزول خلفه الأمر السلطاني لا لفساد الباطنة فإنه لو أقرض مائة درهم مثلاً
 وأخرج من المستقرض سلعة بعشرين درهماً بعد شراي مع البيع وإن كانت تلك السلعة تساوي درهماً
 واحداً لأن النسي السلطاني لا يقتضي فساد العقد المذكور لأن ترى أنه يصح عقد البيع بعد النداء في يوم
 الجمعة مع ورود النسي الإلهي وإن أمم وماذا إلا لأن النسي لا يقتضي الفساد كالصلابة في الأرض المنصورة
 تصح مع الأم كما تقر في كتب الأصول إذا علمت ذلك فقول المفتي أبي العودان حمله منه القراضي
 ورد الأمر بعدم الرجوع فيعبدان ما حله المقرض وهو مكل وقوله لكن يظهر أن المناسب الأمر بالرجوع أي وإن كان
 ذلك بالرأى أشد اشكالاً لما علمت فإن بيع السلعة إن كان صحيحاً يفتق جميع الثمن والإلم يستحق
 شيئاً فاقبل ذلك فاقبل ما أحله جواباً ما شاء الله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان في بديعة
 ٤٠٠ ملحدين صلوم من الدراهم فرباهه عليها إلى سنة ثم بعد ما رايه بمشرين يوماً من المديون
 فعمل الدين ودفعه الورثة زيد فهل يؤخذ من الربصة شيء أولاً (الجواب) قال في القنية
 جواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من الربصة التي جرت المباشرة عليها بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام قيل
 له أتفتي بهذا قال نعم كذا في الأقروى والتنبؤ أن الركاك وأفتي به علامة الروم مولانا أبو السعود
 والمحاسني والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة عدد الدين دون الربصة إذا علمت الورثة أن
 الربصة تلزمهم فرباهه عليها عدة سنتين بناء على أن الربصة تلزمهم حتى اجتمع عليها مال فهل يلزمهم
 ذلك المال أولاً الجواب حيث ظنوا أن الربصة تلزمهم وأنهادم باقي في تركه مؤثرهم ثم بان خلافه فلا
 يلزمهم ما رايه في مقابلة الربصة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لأن الربصة بناء على قيام دين
 الربصة السابقة التي على مؤثرهم ولم يوجد هذا في الزائد على قدر ما مضى وهذا المسألة نظير ما في القنية
 قال برزنجي ذكر خواهر زاده كان طالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الأصل ويدهم بالربصة شيئاً حتى
 اجتمع عليه ستون ديناراً ثم تبين أنه قد أخذه فلا شيء له لأن المباشرة بناء على قيام الدين ولم يكن اهـ
 هذا ما ظهر لنا والله تعالى الموفق أقول كان وجهه أن المستقرض لم يشتر السلعة بغير ثمن إلا في مقابلة
 الأجل في القرض فإن الأجل وإن لم يكن مالم لا يقابل شيء من الثمن إلا أنهم اعتبروه مالم لا يكون
 مقابلاً لزيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحمول مسكان أخذه بلا عوض وفيه شبهة الربا وشبهة الربا
 ملحقة بالتحقيق فإذا مات وحل الأجل سقط عنه من ثمن السلعة بقدر ما بقي منه وكذا إذا تبين أن الدين
 أصلاً كما في مسألة الكفالة المذكورة فهو وتظهر فوات الوصف المرغوب من المبيع كما إذا اشترى عبداً
 بألف على أنه كاتب مثلاً فظهر بخلافه فإنه قد دفعه وانتهى الرذيلة ترجع بالتقصان في الأصح والله
 تعالى أعلم (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم إلى أجل معلوم بربصة
 شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من الربصة التي جرت بينهما إلا بقدر ما مضى من
 الأيام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في فتى القرائض من التنبؤ وبطله أفتي مفتي
 الروم أبو السعود انتهى ولو كان الدين مؤجلاً لقضاء قبل حلول الأجل يصير على القبول وإن أعطاه
 المديون أكثر مما عليه وزناً فإن كانت الزيادة قربة تجزى بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله صلى الله

مطلب

لا يؤخذ من الربصة إلا بقدر
 ما مضى من الأيام

مطلب

رايه على الربصة السابقة
 لا تلزمهم الثانية

مطلب

قضى الدين قبل حلول الأجل
 يصير على القبول

مطلب

إعطاء المديون أكثر مما عليه
 وزناً

عليه وسلم انه في الدين وقال انما سائر الانبياء هكذا تزن مجهول على ما اذا كانت الزيادة زيادة
تجزي بين الوزنين و اجوعا على ان الدافع في المائة يسير بجري بين الوزنين وقد الدرهم والدرهمين
لا تجزي واختلوا في نصف الدرهم قال ابو نصر الدوسي نصف الدرهم في المائة كبير مرة على صاحبه
فان كانت الزيادة كبيرة لا تجزي بين الوزنين ان لم يعلم المدون بالزيادة تركزا زيادة على صاحبه وان علم
المدون بالزيادة واعطاه الزيادة اختيارا هل قبل الزيادة ليقاض ان كانت الدرهم المدفوعة مكسورة
او صحاحا لا يضرها التبعيض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض ويكون هذا هبة المشاع فيما يحتمل القيمة
وان كان المدفوع صحاحا بشره التبعيض وعلم الدافع والقابض جائز ويكون هبة المشاع فيما لا يحتمل
القيمة بخلافه من الصرف اقول هذا كله اذا لم تكن الزيادة مشروطة اما اذا كانت مشروطة فهي ربا
محض لا تمك لا تقبض على كل حال ويرجع بها صاحبا وان ابرأ عنها مادامت قائمة لان الربا لا يسقط
بالا برأه وجوب رد حقا للشرع نعم لو ابرأه بعد الاستلاش سقط كما سطره في الاشياء عن القنينة
« (سئل) » فيما اذا كان الزيد بصفة محروم مبلغ معلوم من الدرهم على سبيل القرض الشرعي « (سئل) » وباتباع
عمر ومنه سلمة بن مخرم معلوم من الدرهم مؤجل الى اجل معلوم ويريد زيدا لان اخذ مبلغ القرض حالا
وابرأه منته من ثمن السلمة فهل له ذلك « (الجواب) » نعم « (سئل) » في رجل باع آخر اقصة
معلومة من معلوم قطعه عليه في اقسط معلومة وتسلم المشتري المبيع ودفع البائع قسطا واحدا من
الثن بعد حلوله ثم مات البائع عن ورثة وتركه وطه دون جماعة فهل لا تحمل بقية الاقسط بموته
« (الجواب) » نعم قال في البرزانية من البيع من نوع في التأجيل مانعه بموت البائع لا يحمل الثمن
المؤجل بموت المشتري يصل اه وفي البحر قبل باب الربا والحاصل ان تأجيل الدين على ثلاثة اوجه
باطل وهو تأجيل بدلي الصرف والسلم وصحح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتأجيل الشفع
من المبيع بعد الاقالة ولازم فيما عدا ذلك اه الاجل لا يحمل قبل وقته الا بموت المدون ولو حكا
بالفارق حثا بذا والحر بولا يحمل بموت الدائن اشياء من القول في الدين وفي شرح الجمع لومات البائع
لا سطل الاجل ولومات المشتري حل المال لان فائدة التأجيل ان يفرض قرض من ثمن المال فاذا
مات من له الاجل تبين المقر كقضاء الدين فلا يفيد التأجيل اه كذا في البحر في شرح قوله وصح
بمن حال وباجل معلوم يصل السلم وسائر الدين المؤجل بموت من عليه لا بموت من له فصولين من احكام
الدين والتأجيل « (سئل) » فيما اذا استدان رجل من آخر مبلغا معلوما من الدرهم وتسلمه منه
على سبيل القرض الشرعي ثم طال به فامتنع من دفعه له بلا وجه شرعي زعم انهما كانا راضيا على
دفعه دفعتا متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالا لا عبرة بزعمه « (الجواب) » نعم والاجل
في القرض باطل خلافا لما لك وابن ابي ليلى لان القرض عاود لوجوه مدني الاعارة فيه وهو القسط على
الاتفاق بالعين مع الرد والاجل في العواري باطل لانها شرعت غير لازمة ومتى صبح التأجيل صارت
لازمة قبل معنى الاجل فتضمن التأجيل تغيير حكم الترخع فلا يجوز ضبط الركني من باب القروض
والدين التأجيل فيما عدا القرض من قيم التلقات وضمان المستهلكات وفي البياعات صحح يرى
عن الذخيرة من المداينات وتعلقها في الذخيرة في الفصل التاسع في القرض والاستقراض « (سئل) »
فيما اذا استدان زيد من هند مبلغا معلوما من الدرهم على سبيل القرض وتسلمه منها مائة من ورثة
قسطوا المبلغ على زيد في اقسط معلومة اخذوا منه بعضها ويريدون مطالبة الباقي واخذوا منه حالا
فهل لهم ذلك « (الجواب) » نعم لانه قرض قال في الاشياء من المداينات كل دين اجله صاحبه
فانه يلزم بتأجيله الا في سبعة الاولى القرض الخ اه ولومات القرض عاجل القرض وارثه فانظر انه

مطلب

الر با لا يسقط بالابراء مادام

قائمة

مطلب

اذا ابرأه من ثمن السلمة له

أخذ القرض حالا

مطلب

بموت البائع لا يحمل الثمن

وبموت المشتري يصل

مطلب

تأجيل الدين على ثلاثة اوجه

مطلب

الاجل في القرض باطل

لا يصح قبة في باب ما يتعلق بالاجل في القروض من كتاب المداينات عانت المرأة والمهر على الزوج
فأجله سائر الورثة شهر فهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر الجواب نعم لأن التأجيل صفة العقد فيستدعي
جاه العقد كان بدو قبة لا العقد بقاء المقود عليه ولم يبق الا ترى انه لو أجل الثمن بصدقه لا يبيع أوزار
في الثمن أو في البيع لا يصح ولو أجل بصدقه لا يبيع والمشتري والمبيع قائم مع قاعدة في الدعوى
في أوائله قسارى الا ترى من كتاب المداينات أقول أي المقود عليه وهو البيع لم يبق بوجت المرأة
تأمل (مسئل) فيما إذا كان زيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم غن دقيق كان ابتاعه
عمرو منه وقسط زيد المبلغ المزبور على عمرو في أقسام معلومة لدى بيته شرعية وبريد زيد لأن الرجوع
عن التقسط المذكور وطلبه حاله فعمل يكون التقسط المذكور لازما وليس له طلبه حالا
(الجواب) نعم كل دين أجله صاحبه فإنه يلزم تأجيله الا في سبعة ليست هذه منها (مسئل)
في امرأة قتلت دين رجل له اثنته بغير أمر الرجل وتريد الرجوع على الدائن فهل ليس لها ذلك
(الجواب) نعم ومن قضى دين غيره بأمره أو بغير أمره يخرج المقتضى به عن ملك القاضى الى ملك
المقتضى له من غير أن يدخل في ملك المقتضى عنه الا يرى أن قضاء القاضى عن الميت صحيح مع أن الميت
ليس من أهل الملك ابتداء ذخيرة من كتاب المداينات من الفصل الثاني وفي الهادية من أحكام السفل
والعلواتير ع لارجع بما تبرع به على غيره كالمقتضى دين غيره بغير أمره اه أقول وبأق قريسي في أول
كتاب الرهن قل آخر في هذه المسألة (مسئل) فيما إذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا
له على حانوت وقف صرفه باذن متولى الوقف في تعريضها للقرض بشرطه ثم مات عن أب فدفع له عمرو
المبلغ ليقب له مرصدا كما كان زيد ومصد ذلك بدون إذن من المتولى ويريد عمرو مطالبة الأب والرجوع
بخطير المبلغ المزبور عليه بدون وجه شرعي فهل ليس له مرصدا (الجواب) نعم لأن من دفع دين
غيره بغير أمره فلا رجوع له على الدائن كما صرح به في الهادية في الفصل الثامن والعشرين ولا على الدون
لما في الهادية أيضا من أحكام السفل والعلواتير ع لارجع بما تبرع به على غيره كالمقتضى دين غيره
بغير أمره اه والله تعالى أعلم (مسئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من
المصارى المعلقة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارى ولم تقطع مثلها وقد تصرف زيد بمصارى
القرض ويريد رده مثلها فهل له ذلك (الجواب) لا يجوز تقضى مثلها والله تعالى أعلم في الزيادة
من أو نحو البيوع في نوع السكك والرواج اشتري بالتقارير ثم رخصت المصارى وقضى القاضى
كانت تروج لكن انتقص قيمتها لا يفسد أي البيع وليس له الا ذلك في قنوى الحصى وقنوى القاضى
على أن يطالب بها بالدراهم التي يوم البيع بين ذلك العيار ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين يسنى مطالب
بدراهم الدين أيضا من الدين بين ذلك العيار خصوصا واقرض تقضى بأثمانها اه (مسئل)
فيما إذا مات زيد عن ابن بالغ ولم يخلف شيئا فعم عمرو أن له دين على الميت وطلبه من ابنه فدفعه له ظانا
انه على أبيه ثم ظهر تبين أن ليس له على عمرو دين أصلا ويريد الابن مطالبة عمرو بخلاف المدفوع له
والرجوع به عليه فهل له ذلك (الجواب) حيث ظن أن عليه دين فابن خلافه يسوغ للابن
الرجوع بما آتاه واقفه تعالى أعلم والمساواة في الاشياء من قاعدة لا عبرة بالقرن البين خطأ من دفع
شيئا ليس بواجب عليه الخ وفي الدعوى من المخرجة ضمن سؤال المذمى عليه اذا دفع شيئا بضاعه على
انه ملزمه فظهر عدم لزومه له رجوع به كما هو ظاهر اه (مسئل) فيما إذا كان لورثة زيد المتوفى
قدر معلوم من الدراهم دين بذمة عمرو والثالث موروث لم يمت من زيد فساع جاعة منهم بعضهم من ذلك
الدين من رجل قطال هرا فامتنع ويريد الرجل طلب الثمن ممن قبضه منه فهل له ذلك والبيع المزبور

مطلب

أجل الورثة المهر على الزوج

لا يصح

مطلب

اذ قسط البائع غن المبيع ثم

رجع عن التقسط ليس له

الرجوع

مطلب

قضى دين غيره بغير أمره

ليس له الرجوع

مطلب

المتبرع لارجع بما تبرع به

مطلب

دفع مرصد آخر بدون إذن

المتولى ليس له الرجوع على

أحد

مطلب

رخصت مصارى القرض يرد

مثلها

مطلب

القرض تقضى بأثمانها

مطلب

ظن أن عليه دين فابن خلافه

يرجع بما أذى

مطلب

لا عبرة بالقرن البين خطأ

مطلب

في الأمور بدفع الدين

مطلب

دفع دين غيره بطريق القضاء

عنه ليس للدافع ولاية

الاسترداد من المدفوع اليه

مطلب

لا يكلف الدائن بأخذ عين

التركة بل يتابع ويوفى منه

مطلب

لوارث ائدة التركة ودفع مثل

الدين من ماله

مطلب

رد عليه غريمه ديناراً وردّه

على غريمه الآخر

مطلب

صالح الوارث وفي التركة ديون

على الناس

مطلب

تملك الدين من غير من عليه

الدين لا يصح

مطلب

قال الوارث تركت حتى لا يبطل

لان الملاء لا يبطل بالترك

مطلب

اذا قضى الدين فله طلب

التسكين كانت الورقة له

قوله القابلة المخل القليل الكليل

والجم قبل وقلا ومن قبل

شيأ وكب عليه بذلك كتابا

فاسم ذلك الكتاب المكتوب

القابلة مغرب اه منه

مطلب

جعل الديتار في الزوت

اول درهم في العمل ونحوه

ليروح ليس له الرد

غير صحيح (الجواب) نعم بيع الدين لا يبيد ولو باعه من الدين أو بعه حازا شاه من أحكام الدين وقد أتى بمثل ذلك العلامة الترتاشي كما هو مذکور في فتاويه من البيع (مسئل) فيما إذا قال دعي تسلمه ادفع عني فلان كذا لمسلمان الدرهم على أن ذلك على دفع المأمور فلان المبلغ المذكور يريد الرجوع على الآخر بذلك بعد التثبت فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي كفاية عصام قال اقض فلانا عني أو اذني على أو ادفع عني على أن ذلك على فضل له الرجوع فيكون اقضارا بأنه عليه وإن قال اقض أو ادفع ولم يقل عني إن المأمور شركا أو خطيا لا جرت المادة بينهما وإن وكل الآخر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه الآخر أو لموقوفه أو غيره لا أثر له أو في حال الأمر أو لا أثر في حال الأمر ويرجع وعند استيفاء مؤلا لا يرجع عند خلافه لثاني ثم لا يرجع الدافع على المدفوع اليه إن قال ادفع أو اقض فضاوان قال ادفع ولم يقل فضاويرج حلاله الأمر لا بد ادفع في بعض الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يفصل والمحق ما ذكرنا برتبة من الكاظمة من نوعي المأمور يدفع المال ومثله في الأخير من كتاب المداينات وعبارتها من الفصل السابع الدفع متى حصل بطريق القضاء لا يكون للدافع ولاية لاسترداد اه وتقام التعاريف فيها وفي البرزاية أيضا ومثله في النجاسة من الكفاية والعبادة والقصولين في أحكام المعازة في ملك القبر (مسئل) فيما إذا مات المدين عن تركة مشتهة على مواش وأمنته وورثته يكافون الدائن بأخذ عين التركة الزائدة لا عن دينه وهو لا يرضى لا بأخذ عين دينه فهل لا يبيع على أخذ العين بل يتابع بفن مثل الدين ووفى منه (الجواب) نعم إذا ديون قضى بأشائها تتباعد التركة بمثل الدين ووفى منه إلا إذا أراد الورثة إبقاءها عليهم ودفع مثل الدين لصاحبه منهم فلم يملك ذلك واقفه تعالى أعلم (مسئل) في رجل قبض من آخر عدة ذنان فربحها عليه وقضى بها ديناً عليه لا يدفعه زيد منها ديناراً على الرجل ويريد الرجل ردّه على صاحبه الآخر المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر في خيار العيب تحت قول المات ولو باع المبيع فرد عليه ييب قال بعد كلام مدعي هذا إذا قبض رجل دراهمه على رجل وقضاه من غريمه فوجدها الغريم زوراً فردّها عليه بشيء قضاه فله أن يردها على الأول اه أخذ دراهمه من عليه وبقدها الناقد ثم وجد بشيء زوراً فلا ضمان على الناقد وردّه على الدافع وإن أنكر الدافع أن يكون ذم فوجبه فاقول قول القابض مع يمينه كما سيأتي في الأول لمن لا يمينه يسكن أخذ غريمه وهذا إذا لم يقر باستيفاء حقه أو الجهاد فان كان أقرا لا يرجع أن أنكر الدافع أن يكون ذاهوكذا في آخر الفصل السابع من قضاء البرزاية في فتاوى الآخر ومن كتاب المداينات أقول وقد متاجها كما علم على هذه المثلة من الامام الطوسي في خيار البوع فراحه (فروع) أحد الورثة لو قبض شيئا من بقية الورثة وأمر من التركة وفي التركة ديون على الناس إن كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين صح وإن كان مراده تملك حصته من الورثة لا يصح لانه تملك الدين من غير من عليه الدين كذا ذكره رشيد الدين وفي موضع آخر الوارث إذا قال تركت حتى لا يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالترك عادية في الفصل ٢٨ لا يربط طلب القابلة من رب الدين بعد القضاء إن كان دفعه موقوف الذكاة ولومات الدائن بعد الاستيفاء بقيت القابلة في يد الورثة فلم يدون طلبها منهم إن كانت الكاغدة مملوكة له وإن كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة اقتضاه من أومن ورثته إذا لم يدفع القابلة ولا بد في حصة دعوى القسامة من بيان قدر الكاغدة ومقتضاها وبيان قدر المال المكتوب فيها حواوي الزامدي ومثله في القناعة من المداينات أخذ من دينه ديناراً فوجده زائفا فبطل له في الزوت ليرجع ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم إذا أخذ من دينه فوجده زائفا فبطل في الفصل أو نحوه ليرجع ليس له الرد كما لو ادعى عيب مشر به ليس له الرد حواوي ليرجع ليس له الرد

الراحدى من المداينات من فصل مسائل متفرقة وفيه اعطى المستقرض القرض مالا لمير الجيد من
 الرديء وما أخذ منه حقه فذلك في يد مملك من ملى القضى في قولهم جبالا لان الاختصاص قبول الاطلاق
 ودفع المدين الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه ليقتده فذلك في يد مملك من مال الدائن ولودفع
 المطلوب الى الطالب حقه وانما قال انقته وان لم يرج فرده على فضل لم يرج فله الرضا سخا بالا قياسا
 كذا قاله ابو يوسف وانما امره ان يقول الكل بخلاف ما لو ارجع اوجار به فوجب المشتري به عيبا
 فقال البائع امره ان يعطى البيع فان نقت والا فرد على قرضها فليس له ان يردها له * الاجل
 حق المدين فله ان يسقطه اشيا من الدايئات عن الزيلى وانما يوفيه من قاعدته لتابع تابع قال
 المدين تركت الاجل او بطلت او جلت المال حاله فيطل الاجل كما في الحثاية وغيرها *
 اذا تلف الدائن عينا من مال المدين فمن جنس الدين صار صالوا من خلافه لا بلا مقاصدة
 ان شيئا او قيمه على القطار بزيادة من بيع الوفاء * هل تسمع الدوى في الدين المؤجل على
 المدين لاسيما وتصله أم لا اجاب قارئ الحديث رحمه الله تعالى نعم تسمع الدوى فيه لاسيما
 لا لطلبة واقه تعالى اعلم

في كتاب الرهن

سئل * فيما اذا استدان زيد من عمرو مئة ماعوا من الدرهم ورهن عنده آنية نفاس قيمتها
 اكثر من الدين رهنه ثم رجعها مسلا ثم ان هجر ارضها عبد بكر وسلمه اليه بدين استدان منه بلاذن من زيد ولا
 بوجه شرعى وحكمه عند بكرور يذيد ضمن عمرو قيمة الزائد عن الدين جدا ثبت فسل له ذلك
 الجواب * نعم وفيه ما عاره واداعه واجل رهنه واستدان منه وتبدي كل قيمة فيسقط الدين بقدره
 شريح التنوير يقول حاصله ان الرهن مضمون عند التحدى ضمان النصب فيضمن المرمين كل قيمة لكن
 دية اسقط عنهم قيمة ارضه بقدره فبقي عليه اداء الزائد على الدين ان كانت قيمة الرهن اكثر من
 كان الدين اكثر رجع هو على ارضه قيمة الرهن وسبب في آخر كتاب الرهن تمام الفصل لهذا السؤال
 عن الفصول السابقة قال المؤلف في هذه الفصول الشهد رجل لوتين من امرأتين او اثنتين فحماه رجل
 وحتى دينها ولزمت لادارته وضعت الجيران له في ضمانه فله ان يخذل الدار فليس للرهنين الثاني ان
 سطا لها بشئ لانه تبرع بدون امره ولا يطل من الرهن الا لاول لانه اولاه حقلوا جباله ولا يأخذ
 الجيران لان ضمانهم ليس لانهم ضمنوا بل بسبب حاجب * سئل * في اذا سرق الرهن من عند
 الرهنين لاعتدته ولا تعصير في حقله وكانت قيمته ترجع على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن الرهنين
 الزيادة * الجواب * نعم كما في المتن * سئل * في امر لوتين عند رجل ملخعة قيمتها
 خمسة وعشرون قرشا ثم حرقوا ففروا استدانتهما وتسلم الرهن فتمسك بهما فأتاها كل الش حتى
 صارت قيمته خمسة وعشرون ففعل ضمن ويسقط من الدين بقدره وحصل الرهنين الرهن ففروا
 الجواب * نعم قال في الزيادة وان اتفق الرهن عند الرهنين قدرا او موصفا سقط من الدين
 بقدره بخلاف التقصن براج للمهر على ما عرف في الجملة فلو رهن غنما قيمته اربعمائة ومائة ففقدته
 السوس حتى صارت قيمته عشرة مائة فله الرهن بدرعدين ونصف وسقط ثلاثمائة رابع الدين لان كل
 ربيع من الغنم يربح ربيع الدين وقد بقي من الغنم خمسة فبقي اثنان من الدين ربه * سئل *
 في اذا استدان زيد من عمرو مائة ماعوا من الدرهم الى اجل معلوم ورهن عنده على ذلك رهن مسلا
 يساوى قدر الدين ثم سفل الاجل ودفع لغيره بغيره وطالب رهنه فادعى عمرو انه قد فحل ضمن حيرة

مطل
 اعطى القرض مالا ليقتده
 وبأخذ منه قرضه فذلك مملك
 على المستقرض
 مطل
 اعطى الى الدائن حقه وانما
 وقال انقته وان لم يرج فله
 فضل له الرضا سخا
 مطل
 الاجل حق المدين فله ان
 يسقطه
 مطل
 فيما اذا تلف الدائن شيئا من
 مال المدين تسمع الدوى
 مطل
 في الدين المؤجل لاسيما
 لا لطلبة
 مطل
 المستر من ارضه من الرهن ولا
 اذن الرهن ضمنه
 مطل
 الرهن مضمون عند التحدى
 ضمان النصب
 مطل
 قضى دين غيره بلاذنه وضمن
 له الجيران لم يرجع على احد
 مطل
 اذا سرق الرهن سقط الدين
 ولا يضمن الزيادة
 مطل
 اذا قص الرهن قدرا او موصفا
 عند الرهنين سقط من الدين
 بقدره
 مطل
 اذا استوفى الدين وادعى
 حلالا الرهن برء الدين

ما استوفاه الى الزمان » (الجواب) » نعم قال العيني في شرح الكثرة لو هلك الزمان بعد قضاء
 الدين قبل تسليمه الى الزمان استوفى الزمان ما قضاه من الدين لانه تبين بالهلاك انه صار مستوفيا من
 وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء مستوفاه فيجب رده اهـ ومثله في البرزخية في الثالث من
 الضمان ومثله في فتاوى الكارزوني » (سئل) » في الزمان اذا قد دعنا المرتين بدون تدولا لتعسير
 في المحقق وقبته استكثر من الدين فهل يملك بالدين ولا يضمن المرتين الزائد على الدين والقول قول
 المرتين في قبته الزمان يمينه » (الجواب) » نعم المحكم كاذ كرواثة تعالى اعلم قال في الدر المختار
 في باب التصرف في الزمان اختلاف في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتين في قدر الدين وقيمة الزمان
 شرح التكملة اهـ اقول كنت في رد المختار على الدر المختار في هذا المصل ما تصوره المسألة ما في المحاسبة
 وغيره والوكان الزمان يدعى الزمان بالف والممرتين بمحساة فان كان الزمان قائما مساويا لقيمة المصالح
 وترادوا ولو هلك الكاف فالقول للمرتين لانه مركز زيادة سقوط الدين اهـ زاد الاضافي ولو اتفق على انه بالقيمة
 وقال المرتين قبته خمسة مائة وقال الزمان ألف فالقول للمرتين لأن الزمان يبرهن الزمان لانه يدعى زيادة
 الضمان اهـ فليحس اهـ في ثنائيه وهوان ظاهر كلام المؤلف أن المرتين لا يضمن الزائد على الدين
 من قيمة الزمان اذا ادعى الهلاك وان لم يبرهن على ذلك وهو مخالف لما في المحرر بعبث سئل عن الزمان
 اذا لم يعلم ضياعه الا بول المرتين هل يضمن قبته بالقيمة ما بلغت فأجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما
 صرح به في تنوير الابصار والدرر والقر اهـ وصار التنوير هكذا وضمن بدعوى الهلاك بلا برهان
 مطلقا ومثله في الدرر وشرح المجمع الملكي والذي حرره في رد المختار ان هذا غير صحيح لانه مذهب الامام
 مالك واما مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه او بالبرهان وهو في صورتين مضمون بالاقل
 من قبته ومن الدين كما اوضحه الشرنبلالي في رسالته هسكتة سماها ما عايتا المطلب في الزمان اذ اذهب وفي
 حاشيته على الدرر عن المحقق شرح النسخة وبه اتفق ابن الشلي والقر تاشي وغيرهما وكذا في الفتاوى
 الرجعية اتفق بذلك بما لخصه الشرنبلالي وقال ان ما اتفق به الر على » مخالف للذهب راسا ولحدا
 والرجوع الى الحق أحق اهـ ونقل المؤلف عن الشيخ أحمد مفتي عكة نحو ما ذكرنا من تحريم المسألة
 والرد على المخبر الر على والتنوير والدرر وصرح صاحب المحقق بان هذا مذهب مالك واما عندنا
 فيصديق ومقط من الدين قدره والباقي لاضمان عليه اهـ وان المتأسس في عبارة التنوير السابقة
 ان يقال وتقبل دعواه الهلاك بلا برهان مطلقا » (سئل) » فعلا ادعى المرتين رد الدين المرهونة
 وكذبه الزمان في ذلك فهل يكون القول للزمان يمينه في عدم الرد دون المرتين أولا » (الجواب) »
 القول للزمان يمينه في عدم الرد دون المرتين لانه مضمون والحالة هذه والمسألة في التنازعية وفتاوى
 قارئ الهداية والاقرى وغيرهما والله سبحانه وتعالى اعلم وفي فتاوى ابن الشلي من الزمان لا يقبل
 قول المرتين في دفعه الزمان للزمان قبل موته ولو حلفه بل لا بد له من اقامة بينة على ذلك اهـ اقول
 قد ائب الصلاة للشرنبلالي في هذا المسألة فرسالته مستقلة بانه ما عايتا المطلب في الزمان اذ اذهب وفي
 اذا اختلف في رد الزمان ولم يذكر الضمان وقد تردد في جواب المحكم فيها فقال قد يجاب بأن القول للزمان
 يمينه نعم عليه في مراجع الداراية بقوله ولو اختلف في رد الزمان فقول للزمان بلا خلاف لانه منكر اهـ
 قال لكن قد يحصل على ما اذا اختلف في رد الهلاك لأن سابق كلام المراجع في الاختلاف في الهلاك
 وقد صرحوا بأن الزمان بمنزلة الوديعة في يد المرتين وانه امانة في يده وبأن كل أمين يدعى ابصال
 الامانة في مستحق اقل قوله في حاشية المسحوق او بعد وفاته فن ادعى استثناء المرتين من هذا الكلية
 فعليه البيان ويصارض كلام المراجع الوادعى المرتين هلاك الزمان عنده وانكر الزمان فان القول

مطلب

اذا هلك الزمان فالقول قول

المرتين في قبته

قوله ولو اتفق على لانه لما قال

ان الزمان وقع على خمسة مائة

من الالف اعترف بسقوط

خمس مائة من الالف وصار

مستكرسا قوط الباقي فكان

القول له فهذه مسورة

الاختلاف في قدر الدين

الذي وقع به الزمان اهـ منه

مطلب

اذا ادعى المرتين هلاك

الزمان ولم يبرهن على يمينه

ما زاد على قدر الدين

مطلب

هنا اذا ادعى المرتين رد الزمان

الى الزمان لا يقبل قوله

للمرتبة بمنتهى لانه آمن كالودع والمستبرع ان الزاهن منكر اه كلام الدين في حلفها وطاعتها
انه يصدق في دعواه الزاهن على راحته لانه امانة وحكم الامانة كذلك ولكن لا يفتي بذلك ان الفرق
ظاهر بين الزاهن وغيره من الامانات لان الزاهن مضمون بالدين فكيف يصدق ويتفق عنه الضمان
وامانة الامانات فليست مضمونة فلهذا يصدق نعم انكفوا الزاهن بالامانة وجعلوه مثلها من حيث
انه يضمن جميع قيمته بالتدري واما قوله وبارض كلام العراج الخ فجوابة ظاهرا ايضا لان المرتبة اذا
ادعى حلاله الزاهن عند ادعائه يكون القول قوله بمنتهى ما نسب على ما زاد من قيمته على قدر الدين لان الزاهن
امانة من كل وجه فيصدق قيمته كبقية الامانات حتى انه لا يضمنه اما قدر الدين فانه يضمنه حتى انه
مسقط دينه بغيره فصار قدر الدين من الزاهن مضمونا عليه فكيف يصح تشديده بالودع والمستبرع ولو
كان مثلها لمزم ان يصدق مطلقا ولا يسقط شيء من دينه واما اذا ادعى رد على الزاهن سواء ادعى
حلاله عند الزاهن بعد الرد او ادعى الرد فقط فانه لا يصدق لكونه كان مضمونا عليه قبل الرد بحيث لو
حلفه يسقط من الدين بقدره فاذا ادعى رد عليه كان ناقيا بدعواه الضمان عن نفسه فلا يصدق بخلاف
من ادعى رد الوديعة او العارية فانه يصدق لان ذلك لم يكن مضمونا عليه بالحال كما مر قبله لكن ناقيا
بدعواه الضمان عن نفسه والذي في فتاوى قارى الهداية تسئل عن المرتبة ان ادعى رد الدين
المعروضة وكذبه الزاهن فهل القول قوله لا يجب لا يكون القول قوله في رد مع عينه لان هذا شأن
الامانات لا المضمونات بل القول للزاهن مع عينه في عدم رد الهاء ومثله ما مر في كلام المؤلف عن ابن
الشيخ والتاريخية وغيرهما ومثله ايضا في فتاوى ابن نجيم وهذا المذهب كوفي العراج فلم يتابع
المتقول كيف هو القول لكن ينبغي ان يقال ان ذلك فعلا اذا كان الزاهن غير زاهد على الدين فان كان
زاهدا يندفع في ان لا يضمن الزيادة لثمنها امانة غير مضمونة فيكون القول قوله فيها سواء ادعى الرد فقط
او اذ رد الهلاك بعده عند الزاهن فقاما سيرا للمولى بغير رد على العبد القليل في رد المختار على المدح المختار
«(مسئل)» فعلا الزاهن زيد داره المعروفة عند عمرو بن شريح رعا شريعا مسلم ثم بعد ذلك شرع
زيد الدار بالضرورة تايبا عند بكر بن ذن عمرو ولا وجه شرعي ولا فلك الزاهن الاول فهل يعتبر الزاهن
الاول ولا يعتبر الثاني «(الجواب)» نعم قال في المحامى الزاهن راى زاهما لم يكن خواهر زاده رهنه
عند عمرو ماله المرتبة الاول واخذه بغير اذن الاول وسلمه اليه لا يكون رعا فاما بينهما حتى لو قضى
للاول دينه لا يكون لثاني حصة بخلاف بيع الزاهن لان البيع يتم بالعقد دون الزاهن اه وفي فتاوى
الهامة الشيخ اسماعيل اذا ثبت الزاهن الاول فالثاني غير صحيح «(مسئل)» فعلا الزاهن زيد داره عند
عمرو وبكر رعا شريعا مسلم ما يدون شرعي معلوم لكل منهما فهل يكون الزاهن مضمونا لهما من
كل منهما «(الجواب)» نعم قال في التنوير باب ما يجوز اذنته وما لا يجوز اقول اى يصح لهما
محمول ما يدون كل واحد منهما لان نفعه يكون رعا من هذا ونفعه من ذلك فانه ان الكمال «(مسئل)»
فعلا اذا بيع زيد بستانه من عمرو وبعه فاه من فيه غن فاحش على ان زاهن و زيد الفتن لم يورث المبيع
وتسلم عمرو المبيع واقرت اثمان البستان عنده فهل يكون البيع التزويج حكمه حكم رهن فاقتره
الحاصل من البستان تابعة لاصلها «(الجواب)» حيث كان بين فيه غن فاحش يكون البيع
المدح كور حكمه حكم الزاهن وغناه الزاهن كالودع والقر والدين والصوف للزاهن وهو رهن مع الاصل كما
مرجح بالاول في البرزخ وهو تخيرية تراحموا الزاهدى وغيرهما بالثاني في التنوير وغيره من المعتربات
واقفه الموقف «(مسئل)» في رجل باع آخر عقارا بمن مملوك من الدراهم فيه غن فاحش وقض
الثنى واطلق البيع ولم يرد كفه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البايع بعده ان يوفى مثل الثمن فصح

مطلد
اذا رهن داره عند زيد ثم
رهنه عند عمرو لا يصح الثاني
مطلد
اذا ثبت الزاهن الاول فالثاني
غير صحيح
مطلد
رهن عند رجلين فكله رهن
من كل منهما
مطلد
بيع بستان بيع وفاء فهو
في حكم الزاهن وغيره نصير
رعا ايضا

بمع البيع ورجعه للمبيع وأشهد على ذلك بصفة شرعية والبائع بطل بالقرن فاحش ومضت مدة والان
 اجبر البائع بخلاف القرن المشتري بطلب رد المبيع له فهل يجاب على ذلك وقبل البينة (الجواب) «
 نعم لان البيع اذا كان يقين فاحش والمصلحة هذه ظهور من بشرط ان عدم البائع بالقرن وقت البيع كل
 في المداوى الزايدة عن بكره ظاهر زاده (سئل) « فيما اذا كان زيدا فحلنا أرض معلومة
 حاملتان لقراس خارج الارضين في ملكه فباعهما من عمرو بيع وفاعلهما منزلة الزهن بن من معلوم من
 الدوام فقصه من عمرو ثم اجر عمرو بالمبيع من زيد البائع المزبور مدة معلومة بأجرة معلومة من الدوام من
 كل سنة وسال بكرا على زيد بالاجرة فهل لا بأسه لعمرو على زيد ولا يصح الحيالة (الجواب) « نعم
 لان بيع الوفا منقول منزلة الزهن كما مر جوابه قال في التنوير وشريعة الدر المختار ولو استأجره فحل طعام
 بينهما فلا بأسه كمن استأجر الزهن من المرتن فانه لا بأس له لنفسه بمكده اه وفي المحرر ولا يصح
 الاجارة ولا نص فيها الاجارة على المقتضى به سواء كانت صدقة من المشتري الدارام قبله قال في التمام سئل
 القاضي الامام والمحسن لما تريد عن باع خارج من آخر من معلوم بيع وفاعلهما ثمة استأجرهما من
 المشتري مع شرط حصص الاجارة وقبضها ومضت مدة فهل لا بأسه لاجرة فقال لا بأسه عندنا وعن الزهن
 اذا استأجر الزهن من المرتن لان نص الاجارة اه ثم نقل الخبر على ان المرتن يبيع الوفا بماله وانما ذلك
 غير شرعية والكل في خلافه لا شهورة وأما الحيالة فقد قال في البحر الرقني وأما شرائط الحيالة فان
 يكون ديناً لا زماً فلا يصح بدل مال الكفاية فلا يصح به الكفاية لا يصح به الحيالة ثم قال ولو ظهر مراعاة
 الحال عليه من دين فذهب الحيالة بان كان الدين عن مبيع حاسق بالمبيع بطل الحيالة وقبل الخبر
 الرقني رحمه الله ان الكفاية بما لا يثبت له في المدة غير مخصصة في أصح القولين اه فاعلم ان شرط
 أن الاجرة للمزور غير لارسة للسأجر وهي غير ثابتة في المدة فلا يصح بها الحيالة واقه مباحته وتعالى على
 (سئل) « في امرت باعته داراً من رجل بيع وفاعله منزلة الزهن ثم ان الرجل اجرها لغيره من بعلها
 بأجرة معلومة قصه الرجل ويرحم أن الاجرة فهل تصحكون الاجرة لارسة المزورة بطل الزهن
 (الجواب) « نعم والمصلحة في المصلحة والحاشية من الزهن اجر المرتن الزهن من اجني بلا اعارة
 الزهن فانها لمرتن وتتعلق بها عند الامام ومحمد بهما الله تعالى كالتقاضي بتمت في الفقه اوردتها
 على التام وان اجرها لغير الزهن بطل الزهن والاجر لغيره بتمت في الفقه اه (سئل) « في بيع
 الوفا منقول منزلة الزهن اذا قبضه المشتري بهما دفع الثمن للربيع وتوافق مع المشتري على انه يرد له
 البيع اذا رده فظهر الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد ثمن الثمن للمشتري بدون وجه
 شرعي فهل يجرؤ ببيع الزهن وقضه الدين من غرة فاذا امتنع باع الحاكم عليه (الجواب) « نعم
 (سئل) « فيما اذا رهن زيد داره عند عمرو بن اسدانه منه وقال لغيره ان لم يصلح دينك الى وقت
 كذا ففي بيع لك بمالك على ثم اجر عمرو بالدار من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قصه من زيد وحل
 الاجل فهل لا يصح البيع والاجرة باطله فيرجع زيد بمادفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من
 جنسه صح القصاص (الجواب) « نعم (سئل) « في الزهن اذا اجر المرتن بغيره من
 المرتن فهل تكون الاجارة باطله ولمرتن ان يصد في الزهن (الجواب) « نعم قال في الحاشية
 وان اجرها بغيره من المرتن كانت الاجارة باطله ولمرتن ان يصد في الزهن اه وفي الحاشية من
 الفصل ٣ وكذا لو أجرة الزهن بغيره من المرتن لا يجوز للمرتن ان يسقط الاجارة (سئل) «
 فيما اذا استأجر المرتن الدار الرصونة من دامتاهل يسقط الزهن (الجواب) « نعم قال في البازرة
 في أوامر الزهن وفي الحاشية استأجر المرتن الارض الرصونة بطل بخلاف الاعارة اه وفي الحاشية

مطلب

اذا باعه يقين فاحش وعلم
 البائع بالقرن ووعده ببيع
 المبيع ان رد الثمن فهو من

مطلب

بيع الوفا منقول منزلة الزهن

مطلب

اذا استأجر الزهن الزهن من
 المرتن فلا بأس

مطلب

باجاره بيع وفاعلهما استأجرهما
 لا تملك الاجرة

مطلب

باعتها دارها ببيع وقاه ثم اجر
 الدار من زوج البائنه باعها
 بطل الزهن والاروة

مطلب

اذا امتنع البائع وفاعله من رد
 الثمن يجرؤ ببيع الزهن
 وقضه الدين من غرة

مطلب

وعن عنده داره وقال ان لم
 اصلحك ينسأ الى وقت كذا
 فهي بيع لك بالدين لا يصح

مطلب

الزهن اذا اجر المرتن بغيره
 اذن المرتن فلا اجارة باطله

مطلب

اذا استأجر المرتن الزهن

مطلب

بطل الزهن

ولما رتب رجل دابة بين له على الزمان وقبضها ثم استأجرها المرتين حصص الاجارة وبطل الزمان حتى
لا يسكن المرتين أن يرد في الزمان ولو ربح الرجل دابة وقبضها ثم استأجرها من الزمان لان نصيب الاجارة
ويكون المرتين أن يرد في الزمان ويأخذ الدابة اهـ (سئل) فيما اذا ربح زيد عند عمر وعدة
مصر معلومة يدين استأجره منه ثم استأجرها لغيره ما علم ما ربح زيد فباع الزمان المزمور من بكره وسلمها له
وتلف عند ذلك بدون اذن من المرتين ولا وجه شرعي ويريد جمهورنا ضمن بركا فميتها لتكون ربحا
عنده فقبل لمر ذلك (الجواب) نعم والزمان اذا باع الزمان وسلم فله مرتين الخصارا ان شاء
ضمن الزمان وان شاء ضمن المشتري وان شاء اجاز البيع واخذ الف وهذا اشار الى ان البيع من الزمان
موقوف من ربح خزانة القاي وكذا في منية المتي القوي قال العلائي والزمان ان تلفه اجني أي غير
الزمان فالمرتين يضمنه أي التلف قيمته يوم ملك وتكون القبة ربحا عنده وأما ضلعه على المرتين فتعتبر
قيمه يوم القبض لانه مضمون بالتلف السابق زيلني اهـ وقد صرح الزيلني بأن تلف حق المرتين
يصل المالك كالأجنبي في حق الثمن الخ ففي هذه الحادثة التلف للمزاجني والمرتين يضمنه
قيمتها لانه محسوس بوجهه والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا باع زيد الزمان الدار المروضة من عمرو
ولم يعلم عمرو أنها ربح وذلك بدون اذن من المرتين ولا اجارة ويريد المشتري رفع الامر الى القاضي ليفسخ
البيع فهل له ذلك (الجواب) حيث لم يصر المرتين البيع ولا قضى الزمان دينه ولم يعلم
المشتري انه ربح فهو بالخيار ان شاء مبرا في ذلك الزمان او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع كما
في التنوير والله تعالى اعلم وتوقف بيع الزمان ربحه على اجارة مرتبه او قضاية فان وجدنا خطهما
نفذ وصار ربحه ربحا ولو لم يصر فسخ لا يفسخ فالمشتري ان شاء مبرا في ذلك الزمان او رفع الامر الى القاضي
ليفسخ البيع وهذا اذا اشترى ولم يعلم انه ربح ان كمال كذا في شرح التنوير للعلائي ومثله في المتي وغيره
واقفي به الزلي اقول كتب في رد المحتار ان الاصح انه لا فرق بين علم المشتري بأنه ربح وعدم علمه كما
في حاشية الفخ عن منية المتي وهو المختار القوي كذا كما المحوى وغيره عن التبيين وفي جامع الفصولين
يقترن مشتري ربحه وما جاوره ولو لم يصر له عند معاودة أي يوسف يقتصر بجاهل لا عالما بظاهر الرواية
قولها اهـ قال الخبير الزلي في حاشيته على الفصولين وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الولائية اهـ
(سئل) فيما اذا باع المرتين الزمان من كرويه منه بدون اذن الزمان ولا اجارة منه ثم مات
المرتين عن ورثة ويريد الزمان اداء الدين للورثة ورفع يد المشتري عن الزمان فهل له ذلك (الجواب)
نعم بيع الزمان الربح موقوف على اجارة المرتين كان بيع المرتين الزمان موقوف على اجارة الزمان
فان اجاز الزمان لا له ان يطله به بدمرنا ولو ملك يد المشتري قبل الاجارة لم يقرب الاجارة بعد
والزمان ان يضمن ايها الشاهد ذكرنا في مسأله شرح المتي للعلائي رجل ربح عند رجل عينا وسلم ثم
اتزعم من يده بغير اذنه باع وسلم ثم جاء المرتين واذهبا الزمان واراد ان يستره من المشتري وقام اليه
على الزمان قبل يتيه حاشية من اوائل الاجارة في مسألتنا باع المرتين واث ولم يصر الزمان فلا يرب
أن البيع موقوف فلزم ان اخذته ورفع يد المشتري (سئل) فيما اذا باع ربحه من المرتين
ليدعيه بغير دفعه المرتين ولدين اخرى عليه لمجاعة آخرين والحال ان فن الزمان دون الدين المرتين
به فهل ليس للزمان ذلك (الجواب) نعم ولا يكافئ مرتين معه ربحه فكأن الزمان من يبعه
ليقتضيه منه لان حكم الزمان الحبس الدائم حتى يرضى دينه شرح التنوير للعلامة (سئل) في
المرتين انما يمكن الدار للمروضة الغير المدة للاستئجار مدة معلومة وقام حاله الزمان باجره متاهلا
بذمة سكنه فيما قبل ليس للزمان ذلك (الجواب) نعم قال المحوى في حاشيته على الاشياء

مطلب

الزمان اذا باع الزمان وسلم
فالمرتين بالخيار

مطلب

مشتري الزمان اذا علم انه
ربح له رفع الامر الى القاضي
ليفسخ البيع

مطلب

في المرتين اذا باع الزمان
بلا اذن الزمان

مطلب

ليس للزمان جبر المرتين على
دفع الزمان لبيعه

مطلب

المرتين اذا سكن الدار المروضة
لا يلزمه اجر

من الغضب قوله السكنى بتأويل عقد كمنه سكنى المرتين يعني دار الزمان كما في اجابة البرزانية في نوع
 المتفرقات ومقصود المصنف من هذه العبارة التمسك بما تقدم أن السكنى بتأويل عقد لا يردعه إسرائيل قال
 في القنية ومن داوغيه وهي مدعة للاجارة فكسبتها المرتين لاثني عليه لانه لم يسكنها مطلقا لا لاجرا ولا غيرها
 الثالث مسكنها المرتين اهـ (سئل) في قنانه مشغلة على عقدتين وسرقن رهنها يريد عند عمرو
 بدين استدانته منه هاترين عا مسكنا فهل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم وما قبل
 البيع قبل الرهن الا في اربعة سبب المتاع جاز لارهنه بيع المتغول جاز لارهنه بيع المتغول بغيره جاز
 لارهنه بيع المطلق منه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جاز لارهنه كذا في شرح الاقطع اشباه من أول
 كتاب الرهن بكونه بيع المذرة خالصة وحاز ولو مخلوطة وحاز بيع الرقبة عندنا خلافا للائمة السلامة
 والاشفاق كابيع المتني وشرحه للعلامة من المحظور والاماحة قوله وجاز بيع الرقبة وهو الوثابة لانه
 متغيب به لانه ياتي في الارض لاستكثار الربع فكان لا يمنع والرهن هو حبس شيء مالى بمعنى يمكن
 استيفاء قيمته تنويرا لقيامه الكفاية وقم البيت فامان باب قتل كنه فهو قائم مصباح واجاب المؤلف
 اضا بصفة من قية بستان مشغلة على عقد وقضية وسرقن والمزروعات القائمة اصولها في البستان
 اقول وفيه نظر بالنسبة الى المزروعات فان رهن الفراس والزروع بدين الارض فاحد حكمها ساقى
 (سئل) في رجل له مبلغ من الدراهم مرصدة على دار وقف ورهنه عند عمرو بدين استدانته منه فهل يكون
 الرهن المزبور غير صحيح (الجواب) نعم اذا الرهن هو حبس شيء مالى بمعنى والمرصد التزويد على
 الوقف ليس بمال وقد ذكر علما آثارهم الله تعالى انه لا يبحث في حلقه انه لمال له وله دين على مفلس
 او على من غنى لان الدين ليس بمال بل وصف بالذمة لا يتصور قبضه حقيقة والرهن لا يلزم الا اذ سلمه
 وقبضه المرتين قال الله تعالى فلهان مقدومة والله التوفيق (سئل) فيما اذا استدان زيد من
 عمرو مبلغا معلوما من الدراهم واستأجر من امة دارها ورهنها عند عمرو بدينه وقاب زيد مقام عمر وكلف
 اتم زيدا بيع دارها بالتوفيق منه من ثمنها وهي لا ترضى ببيعها فهل لا يصير على البيع (الجواب) نعم
 قال في التتوير وشرحه من التصرف في الرهن ولو مات مستعير مطلقا لم يذبحا فالرهن باق على
 حاله فلا يباع الارضى المعبر لانه ملكه اهـ وسئل قارئ الهداية في شخص استأجر شيئا ليرهنه فوهنه
 واستحق الدين لم يجبر المعبر على فلك الرهن ويحبس هذه ام المستعير ام المرتين بيع الرهن فأجاب لا يصير
 المعبر على قضاء الدين ولا على بيع العين وكذا ليس المرتين بيعها الارضى مالها وانما له حبسها
 حتى يستوفى دينه واجاب قارئ الهداية اشاعن سؤال آخر بان المعبر ان يطلب المستعير بخلل الرهن
 ويحبسه به الى أن يخل الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتين ويأخذ الرهن ويرجع بماد دفع على المستعير
 (سئل) فيما اذا استأجر زيد من زوجته أمتة معلومة ليرهنها عند عمرو فوهنه عند بدين استدانته
 منه الى أجل ثم حل الاجل ودفع لعمرو بعض الدين وسرق بعض الرهن عند عمرو بدون تعديده ولا
 قصير في الحفظ وقبضه جمع الرهن مساوية للدين فهل يسقط من الدين بقدر قبضه ما سرق من الرهن
 ويجب لازمة المعبرة على زوجها المستعير مثل ما سقط من الدين (الجواب) نعم قال في الكنز
 وشرحه لثني من باب التصرف في الرهن وان وافق المير المستعير فيما يقيد ذلك التوب الرهن عند
 المرتين صار مستوفيا لدينه ووجب منه لى مثل التوب الرهن الذي ملك المعبر على المستعير لانه سقط
 الدين عن الزمان فيمن لانه قضى دينه بذلك التقدير كان كله مفهوما ولا يضمن قدر الضمون وبالقى
 امانة اهـ ومثله في التتوير والمتني وغيرهما من التوب (مسئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو أمتة
 معلومة هذه معلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم ومضت مدة العارية ويريد عمرو طلب

مثلا

رهن القنانه صحيح

مثلا

ما قبل البيع قبل الرهن
الا في اربعة

مثلا

رهن القنية

مثلا

رهن المرصد غير صحيح

مثلا

استادارا ورهنها لا يباع

الارضى المعبر

مثلا

في الرهن المستأجر

مثلا

فيما اذا سرق بعض الرهن

المستأجر

مثلا

اظهاره أمتة معلومة ليرهنها

ثم مضت المدة له طلب الامتعة

منه

الامتعة من زيد وأخذها منه فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم وأنتى بذلك الخبير الرمي - كما في فتاواه
من الرهن وبشله أفتى الشيخ أساعيل متى دمثى ساجارجه الله تعالى (سئل) في المبيع
إذا أذى له ما عازى زيدا امتعة معلومة ليرهنها عند عمرو وأدى زيد الاطلاق ولا يئنه لهما
فالقول بان (الجواب) إذا اختلف المبيع والمستعير في الأمام أو في المكان أو في ما يبيع عليه على الغاية
العارية فالقول بقول رب الدابة مع يئنه لسان المحكام وبشله في البدائع ملاذ بان المستعير يستفيد بذلك
الانتفاع من المبيع فكان القول في القدر والاعتين قوله لكن مع اليمين دفعا للجهة وفي القول بان عن
فتاوى قارى المداية سئل اختلف المبيع والمستعير في الانتفاع بالعارية فأدعى المبيع انتفاعا عاما فدخل
مخصوص وأدعى المستعير الاطلاق أجاب القول بقول المبيع لان القول له في أصل الاعارة فكذا في صفاتها
اه والعارية هي بملك المتنافع بها ما كافي التنوير وغيره ومن المقرر أن ملكه اعرف بجهة التملك
(سئل) فيها إذا استأجر زيد من عمرو داره المعلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدار فهل يئنه
مدة معلومة ومضى المدة المزبورة ويريد رد والآن أخذ الرهن من بكر فهل له ذلك؟ (الجواب) لا
الاجل في الرهن يشهد فطوره استردأه والسألة في الاشياء وبذلك أفتى الخبير الرمي أقول هذا ظاهر
إذا كان التوقيت للرهن أملا زنا المؤقت هو العارية والرهن مطلق عن الوقت فهل يقال ان الرهن
فاسدا؟ منا نظرا الى أن المستعير لا يملك رهنه وإنما على المدة فيكون الرهن موقفا أيضا المراد فليراجع
والظاهر لفساد اذ انحصر المرتين وقتها العارية فالظاهر أن القول للمبيع ما رعى السؤال السابق آخفا
والظاهر أن القول للمرتين إذا أنكر العارية وأدعى أنه ملك الرهن وأن المبيع له الطلب على الرهن أيضا
وأنه ليس له طلب العارية قبل الوقت تعلق حتى المرتين وبعد الوقت يطلبان الرهن لما في فتاوى
ابن قيم من أنه ليس له المطالبة بالرهن قبل مضي المدة فإذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتين
أجر عليه اه ولا تضاعف ما في الذخيرة من أنه لو استأجره ليرهنه بدينه فرعته الى ستة فليعبر بطلبه منه
وأن اعلمنا ميرته الى ستة اه لأن الرهن هنا فاسد بتأجيله كما هو وكلا من في تأجيل العارية تأمل
(سئل) في رجل رهن عند آخر كروما معلومة بدين استدأه وشبهه منه رهنه شرعا بمساكين المرتين
ثم ثمرت الكروم عند المرتين فما حكم القار؟ (الجواب) حكمها ما ذكره علماؤنا رحمهم الله تعالى
من أن غناظر من كافر والولد والبن وشهودك لارهن تولد من ملكه وهو رهن مع الأصل تبعه كافي
التنوير والمقتى وغيره ما ذكره العلائي عن جمع الفتاوى أن الأصل أن كل ما يتولد من رهن الرهن يسرى
اليه حكم الرهن وبالأفلا اه وإذا خاف المرتين على القار لهلاك الرهن رفع الامر للقاضي حتى يبيعها أو يأذن له
بالمبيع كافي في الميسر والذخيرة والمخط والبرارية وعبارة البرارية وطوباع المرتين ما يضاف عليه الفساد
من التولد من الرهن كالبين والقرعة وكذلك نفس الرهن إذا كان مما يضاف عليه الفساد به باذن القاضي
ويكون غنمها وان باعها بلاذن القاضي ضمن اه وزاد في الميسر أن كان المالك غائبا وان كان حاضرا
يرجع اليه وان كان بعيدا من القاضي والمالك وباعه بنفسه لا يضمن هكذا روى عن محمد لانه في مثل
هذه الحالة يصير أذنوا من جهة المالك بالمبيع دلالة وليس للمرتين ولا للرهن أن يزعج الأرض
ولا يؤجرها لانه ليس لهما الانتفاع بالرهن اه وأما قطع القار المذكورة فقد قال في الذخيرة وان جرد
القار وقطع الغنم بغير أمر القاضي فلا ضمان عليه استقصانا لان هذا من باب الحفظ وحققا للرهن حتى
المرتين قال شمس الأمتة المحلواني رحمه الله تعالى هذا اذا جرد كما يهذ عنه ولا يصدق فيه تصان فان
تمكن فيه تصان من عمله فهو ضمان يسقط حسبه من الدين والرهن لو كان شاة فذبحها وهو ضامن
للحلال لئنه قياسا واستحصانا وانما حصل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الرهن كالبيع والاعارة

مطلب
إذا اختلف المستعير مع المبيع
في التقيد والاطلاق فالقول
للمعير يئنه

مطلب
الاجل في الرهن يشهد

مطلب
رهن كرها فخرها حكم القرعة

فذلك ليس بمطلوب المرتين ولو فعله بل ينعى وان كان فيه قصص وحفظ عن القضاة الا اذا كان بامر القاضي وكل ثم رضى لا يزول العين من ملك الراهن كان المرتين ذلك وان كان بغير امر القاضي اذ كان فيه حفظ او قصص عن القضاة فليس هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل انتهى أقول بقي من أحكام غناها من أمه لو ملك ملكا معا لانه لم يدخل تحت القيد المقصودا كما في الدر المختار وقامه فباعتقته عليه (سئل) فيما اذا باع المرتين ثمرة الكرم المرهون بدون إذن من المالك للمحاضر واستأنبتك الفترة فهل يكون المرتين ضامنا (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم (سئل) في فترة كرم مرهون تخلف عليها القضاة وكان الراهن غائبا لا يعرف مكانه فأراد المرتين رفع أمر ملكه حتى لا يمر به المالك فكون فترة مرتين تحت يده فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا تخلف على الرهن القضاة وكان الراهن غائبا لا يعرف مكانه فباعه المرتين باذن القاضي يكون فسخه من حقه كما صرحوا به ونقلها ما تقدم (سئل) فيما اذا رهن زيد خلفه عند عمرو ودين له عليه فوضعه عمرو في خصره ثم احضره دينه وطلب منه الختام فزعم انه ضاع عنده وكانت قيمته تزيد على قدر الدين فهل ضمن كل قيمته (الجواب) نعم ضمن كل قيمته بميل خاتم الرهن في خصره اليسرى واليمنى صكهما في التوثيق والمهادية وغيرهما من المتون (سئل) في المدين اذا حبس في حبس القاضي بالوجه الشرعي وامتنع من ادخال الدين وبيع الرهن المرتين فالدين ووفائه من فقه بدون وجه شرعي فهل لما كرمه (الجواب) نعم قال في المحرر انه مذهب الامام تأييده حقه الى ان يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى المنع على المحرر للدين وعندهما لما كرمه جبرا لانما يراى المنع عليه وعنده المسألة فرع ذلك صرح قاضيان وصاحب الاختيار وكثير بان التقوى على قولهما فاذا حكم بها كراهه فذا رجع الخلاف والله تعالى اعلم اهـ (سئل) في الرهن اذا لم يكن فيه قبض ليد المرتين او غلبه على يكون غير لازم (الجواب) نعم والراهن ان يرجع فيه قبل القبض كالمدة لم يرضه قال الله تعالى فراهن بقبضه والله تعالى اعلم ولو شهد الشهود على اقرار الراهن بقبض المرتين ولم يشهدوا على ما يشاء القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم يرجع وقال يقبل كالمدة ولم يمان دعوى العارية ومثله في العارية رهن داره واعتزف بالقبض الا انه لم يشهد على القبض فاذا تصادق على القبض والا قاض يؤخذ بما اقره من رهن جواهر القباوى وفيها من البابا المحامس وجعل رهن داره والراهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف المرتين وورثة الراهن انه كان مقبوضا لم لا فان اقام المرتين البينة على اقرار الراهن بالراهن والتقليص يحكم بصفة الرهن ودعوى قضاة الرهن لا تقبل نظائرها كان في يد الراهن لانه لا يحكم عليه بما اقره الراهن حمل على لمن اليد كانت يد العارية اهـ وان ادعى المرتين الرهن مع القبض قبل برهانه عليهم ما لو ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان شهد المرتين الرهن لا تصح بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتين وسوا شهد الله ودعى ما يشاء القبض او على اقرار الراهن به عند الامام آخره وقولهما رتبة من فوج اختلاف الراهن والمرتين أقول انما لا تصح البينة اذا شهدوا بما يشاء القبض او اقرار الراهن به لانهم شهدوا بشي راكم على الدعوى لان فرض البينة ان المرتين لم يذكر القبض في دعواه وانما بان حصة الدعوى شرط لصحة الشهادة (سئل) فيما اذا رهن زيد حارسه عند عمرو ودين شرعى تاسدته منه رهنه شرعا لم يمانه وهو مصر فكيف الحكم (الجواب) حسبه كان الراهن مصرا شرعى الجارية في قول من قيمتها من الدين وقرج على سيدنا خيرا والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كفل زيد لزيد عمرا عند بكر بن بكر تاسدته منه رهنه وهو مسلم من بكر ومن زيد بذلك عندنا غير مملوطة سلمه عنه وعلى زيد بنون جماعة فهل يكون الرهن الزوي جائزا (الجواب)

مطلوب
باع المرتين ثمرة الكرم المرهون
بلاذن من المالك المحاضر
ضمن
مطلوب
للمرتين بيع ثمرة الكرم بامر
القاضي لو الراهن غائبا
ضمن كل القيمة بميل خاتم
الرهن بخصمه
مطلوب
اذا امتنع من بيع الرهن
غلبا كرمه
مطلوب
الرهن قبل القبض غير لازم
مطلوب
يحل باقرار الراهن أن المرتين
قبض الرهن
مطلوب
ادعى المرتين الرهن ولم يدع
القبض لا يقبل برهانه

مطلوب
كفل زيدا رهن عند الدائش
فانما يبيع الرهن

ثم صعد من المزود كافي الخاتبة (فرج) رجل عليه ألف درهم لا شروها كفل فأخذ الطالب
 من الأصيل رها وأعطاه الكليل أيضا رها قال زفر أجامك ملك بالدين كله وقال أبو يوسف إذا ملك
 الثاني فإن علم رها منه بالرمز الأقل حين رهنه ملك بالتصف وان لم يعلم ملك بصيغ الدين قال القبي
 أبو البشدا كوفي آخر كتاب الرهن تعميم ملك بالتصف وفرشتم العلم فأخذت أن هذا نصير ملك وأخذت
 أن في رواية كتاب الرهن يستوي العلم والمجهول فيكون في المسألة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفر الثاني
 ما قال أبو يوسف والثالث رواية كتاب الرهن ذخيرة من الفصل ١٤ ثم ذكر أوجه الأقوال الثلاثة
 وفي التتارخانية والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن (سئل) « فمالذا استدان زيد بن عمرو لمعلمنا معلوما
 من الدراهم وتسلمه من عمرو بعد ما رهن زيد بذلك عند عمرو وصحة معلومة شائعة له في دار مينة وتسلمها
 منه ثم باع زيد المحصة الموهونة فهل باع مال الرهن الفاسد معاملة الصحيح ولا يتذرع الزان له وعمرو يوضع
 يده عليه حتى يستوفي دينه لا » (الجواب) « رهن المشاع قبل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وفاسد
 الزن كصحيته في الأحكام كلها كذا في الفصول من التصرفات الفاسدة وصحته على ما وافقنا
 كذا ذكرنا في الرهن رحمه الله تعالى ولترهن حق المجلس إلى أن تصل إليه الدراهم كما في الرهن المجاز
 لأنه استفاد البذل في العين بالدراهم التي أداها ليتوصل إليها بصيغ الرهن كذا في الذخيرة معات الزان
 عن ديون المترهن أحق به فكافي حال الحماية والرهن الفاسد كالصحيح حال الحماية والمات حتى إذا تفاضا
 وتناقصا الفاسد فلم ترهن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي إليه الزان ما قبض ويصد موت الزان
 المترهن بالمرهون الفاسد أو من سائر الرماه هذا إذا لم يمتح الرهن الفاسد أما انما في الدين ثم
 رهن فاسد بذلك الدين ثم تناقضا صدقته ليس لترهن حبه لاستيفاء الدين السابق وليس المترهن
 أو من سائر الرماه يصد موت الزان لدم القبا حكمة الفساد للسبب بخلاف الرهن السابق والدين
 اللاحق لأن الزان نفسه يتقابل بالزمن وهما القضي سابق تثبت القابلة الحقيقية فبذلك بخلاف الرهن
 الصحيح يقدم الدين أو تأخر بزانه من الرهن وهذه المسألة غريبة جدا فتكن على ذكر منك وقد أشار
 إلى هذا العلامة الخبير المجل في أول الرهن قوله وإذا وجد التفاسخ والزان يدين مسكان عليه إلى آخر
 ما في كتابه ومثل في المحاي الزاهدي من البيع من فعل بيع المتاجر والموهون أقول مقتضى قولهم
 ثم تناقضا العقد الفاسد أنه لو بقي على فساد لم يكن لترهن حبه ولو كان الزان سابقا على
 الدين ويجادل على ذلك ما في الذخيرة حيث قال ويروي ابن جماعة عن محمد بن أبي بكر لترهن حبه لأنه
 اصرار على المصيبة ولكن ما في ظاهر الرواية أصح لأن الزان لما تنقض فقد ارتفعت المصيبة وحبس
 المترهن الموهون ليس له حقه لا يكون اصرار الزان الرهن يصير على تسليم ما قبض فإذا امتنع فهو المهر
 ألا ترى أن في الرماه الفاسد لشترى المجلس إلى استيفاء ثمنه اه فلفظنا فهو لما تنقض فقد ارتفعت
 المصيبة بغدائه قبل النقص ليس له حبه لتمام المصيبة بقاء العقد الفاسد وهو مفاد تعديهم المسألة
 بالنقض أيضا ولكن قد يقال أنه عند هدم النقص له حبه بالاولى لأن العقد الفاسد ملحق بالصحيح
 في بعض الأحكام حتى أن المبيع فاسد بملك ما قبض ويصد نفسه يكون لشترى حبه حتى يبيع
 المقتضى لتمام حكم القديم وجه ولو لا العقد لم يكن له حبه وكذلك هنا فإذا كان لترهن حبه بعد تنقض
 العقد وانقاعه يكون له حبه قبل تنقضه بالاولى لقيام العقد الملقى بالصحيح ويدل له ما في التتارخانية
 من الفصل الثالث الرهن عنده مفهون بالقيمة هذا هو المحكم في الرهن الصحيح وكذلك المحكم في الرهن
 الفاسد وهو الأصح وفي أوائل الرهن من استنوب كل حكم رهن عرف في الرهن الصحيح فهو المحكم
 في الرهن الفاسد اه فظهر أن التقييد بالنقص ليس للاحتراز عما ذابقي انه قد لا ينقض بل هو بيان

طلب
 أخذ من الأصيل رها وعن
 الكليل رها وملك أجدما
 عنده

طلب رهن المشاع فاسد
 طلب فاسد الرهن كصحيته

لواجب ولما ترتب عليه أي يجب عليه فمضيه وإذا مضى كان الرهن حبه وأما ما نقلناه من الذخيرة
فإننا نأمر أن قوله وبمس الرهن الخ علة ثانية تنبئ أنه إذا حبس المرهون ليدل المصدق لا يكون
إصرار لأن الإصرار إنما هو بإقامة العقد فإسداءه لا يفسد الرهن بل يفسد العقد فليس المرهون ليدل إلى حقه ففقد
المحس ليس إصرار على المصية فيجب عليه إزالة المصية بفتح العقد وبقي المرهون تحت يده هذا
ما نقله في تقريره من المصالة والله تعالى أعلم (سئل) في هذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما
من الدراهم وتسلمه منه ورهن عنده على ذلك دلره المعلومه رهنًا شرعا مسلما ليدعروا ثم مات كل من زيد
وعمر وعن ورثة وعن ديون أنزلوا بأولهم وترك زيد سوى الدار فهل يحسكون ورثة عمرو والرهن أحق
بأثر من بقية القرماء حتى يستوفوا دينهم (الجواب) لا يسقط الرهن بموت الرهن والمرهون
ولا يموت أحدهما ويبقى رهنًا عند الورثة كما مر في البرازية وفي التارخية من الفصل الخامس
مات الرهن وعليه دون كثيرة فالمرهون أحق بالرهن أه فورثة عمرو والمرهون أحق به من بقية القرماء
حتى يستوفوا دينهم لأن لهم عليه بديا مصحقة فأن فضل شيء من الدار المذكورة فلا بقية القرماء والله
تعالى أعلم (سئل) فيما ذكره زيد من عمرو رهنًا معلوما مسلما منه بدين استدانته وقعه منه إلى أجل
معلوم على أنه إذا لم يطله دينه عند حلول الأجل يكون الرهن بالدين ثم حل الأجل ومات زيد عن ورثة
أحضر والد الدين فهو وليه لم الرهن فاستنع زاعا أن الرهن صار له بطريق البيع على الوجه المذکور فهل
يكون البيع غير صحيح ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم كما نفي به في الذخيرة من الرهن فإلا عن
البرازية قال للمرتهن إن أعطك دينك إلى كذا فهو بيع لك بما لك على لا يجوز وكفي طريقة الخلاف
قال إن لم أعطك دينك إلى كذا فالرهن فلك بما لك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي بطل
الرهن أيضا أه والله تعالى أعلم (سئل) فيما كان زيد يستدان معلوما فقام بالوجه الشرعي
في أرض وقف فزعمه عند عمرو ثم استدان منه مبلغا معلوما من الدراهم فهل يكون فاسدا أو فاسدا الرهن
بما له عاملة الصحيح (الجواب) صرحوا بأن رهن النافع غير جائز عدم الجواز يحل الطلاق
ولكن ما أشار إليه في الذخيرة يقتضي أن يكون فاسدا والله وحسبكم الرهن الفاسد يتعلق به الغضان
وهو الصحيح والقضوس يحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الغضان أصلا لأن الباطل من الرهن ما لا يكون
منعقد أصلا كالباطل في البيع والفساد منه ما يكون منقذا لكن يوصف الفساد وشرط انعقاد الرهن
أن يكون مالا والمقابل به مالا مضمويا وهو شرط جواز الرهن ثم قال في كل موضع كان الرهن
مالا والمقابل به مضمويا إلا أنه قد يبيح شرائط الجواز تنقذ الرهن لوجود شرط الانقضاء ولكن بصفة
الفساد لا لعدم شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمويا لا ينقذ الرهن
أصلا كذا في النهاية للسفاني شربلا من الدرر من باب ما يصح رهنه (سئل) فيما إذا مات
المرتهن عن ورثة وتركه ولم يوجد الرهن في تركه فهل يضمن قيمته في تركه (الجواب) يضمن
قيمة الرهن في تركه ويضمن الورثة من الرهن مقدارين موزعين كافي الاقوى من محيط الرضوي
ونص عبارته ولورهن طيلسانا يساوي مائة تلاثين درهم ما وضعه إليه ثم مات المرتهن وطالب الرهن
الطيلسان ولم يوجد فإنه صار ماضيا لقيمة الطيلسان ويضمن منه الورثة تلاثين ويردون سبعين من تركه
البيت محيط رضوي من الروضة من باب الامانات تغلب مضمويا لموت أقول الظاهر في التعرّف أن قال
ويستحق من قيمة الطيلسان تلاثون ويردون سبعين تأمل واجاب في الذخيرة من الرهن كذلك قال تلاثين
جميع قيمته لأن الرائد أمانة تضمنه بالتقبل وغير الرائد مضمويا من قبل أه (سئل) فيما إذا استدان
زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده على ذلك مقررات معلومة وأرضها شرعا

مطله
لا يسقط الرهن بموت الرهن
والمرتهن ويبقى رهنًا عند ورثة
المرتهن

مطله
إن لم أعطك دينك إلى كذا
فالرهن بيع لك

مطلب رهن البتة فاسد

مطله
إذا مات المرتهن مجهلا يضمن

مطله
يضمن رهن أرض فيها ربح

مستأهل يكون الرهن المزبور موصيا **هـ** (الجواب) **هـ** نعم يكون موصيا ويدخل الزرع في الرهن كما مرّح به في الخاتمة وعادتها ولولا رحتك هذه ارض وفيها زرع او شجر او قرض على الاضمار جاويد دخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والقرى البيع الا بالذكري في الرهن يدخل بغير الذكري لان الرهن لا يصح بدون ذلك فدخل الكل تصصيا اه اقول اى لانه لو لم يدخل الزرع ان يكون الارض مشغولة بمثلك الراهن ورهن المشغول بدون الشغل غير جائز (سئل) في الرهانة اذا ماتت عن ام وزوج غائب فوق مدة السفر وعن بنت صغيرة عنه ورثها الرهن اخذ منه من ثمن الرهن فهل للقاضي ان يهب وصياها الغائب والصغيرة حسب الوصي لها وما يرا القاضى الوصي يبيع الرهن لو طاعتها **هـ** (الجواب) **هـ** نعم قال في شرح التذوي لم يلاقى من باب التصرف في الرهن فان مات الراهن باع وصيه رهته باذن مرثته وقضى دينه لقامه مقامه فان لم يكن له وصي يهب القاضى له وصيا وامره ببيعه لان غلره عام وهذا لو رثته صارا نوكيا رخلقوا الميت في المال فكان عليهم تخايمه جوهره اه وفي غناوى رشيد الدين للقاضى تصب الوصي اذا كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الرضاية انه جله وصاوارث الميت غائب مدة السفر عادية من الفصل الخامس في القضاء على الغائب **هـ** (سئل) **هـ** فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة الى اجل معلوم بعد ما رهن بالدين المزبور عند عمرو نصف دار له رهنا بمثل الدار ثم قبل فلك عقد الرهن ووفى الغائبين اقرب بصفة معلومة من نصفه لمركانه في الدار المرقومة وصدقوه على ذلك بدون اذن من عمرو ولا حاجة منه فهل لا يجوز هذا الاقرار في حق عمرو والرهن أصلا ولا يطل حقه في الخمس **هـ** (الجواب) **هـ** نعم كافي الفصل السادس من الذخيرة ونصها واذا تصرف الراهن في المهرن قبل سقوط الدين من غير رضى الرهن تصرفا يلقه الفسخ كالبيع والاحارة والكتابة والمبة والصدقة والاقرار ونحوها لا يجوز ذلك التصرف في حق الرهنين أصلا ولا يطل حقه في الخمس واذا قضى الراهن الدين وجعل حق الخمس نفذ تصرفات الراهن اه اقول ويؤثر القرض على الدين ورضا القرض على القرضه كافي الدر المختار في لو كان الدين مؤجلا لم يؤثر قضاءه حالا ويؤثر بدفع فقه الرهن ثم تسليم الرهن للقرض او ينتظر الى حلول الاجل اى ارفاير اجع **هـ** (سئل) **هـ** فيما اذا رهن الجرد او الاب مال ابن ابنه اليه يدين نفسه ولم يكن لا قيم وصى من قبل ابيه فهل يكون الرهن المزبور موصيا **هـ** (الجواب) **هـ** نعم قال في الهداية في باب ما يجوز ارضائه ولو رهنه اى الاب يدين على نفسه ويدين على الصغير جاز لا شقاهما على امرين جائزين فان ملك ضمن الاب حصته من ذلك لا ولد لا يغايه دينه من ماله بهذا المقدار وكذلك الوصي وكذلك الجرد او الاب اذا لم يكن الأب الوصي الأب اه ومثله في الزلجى **هـ** (سئل) **هـ** فيما اذا كان لا يتم قارض معلوم جازي لكرم رهته انهم الوصي اثريه عليهم يدين استدانتم من ماله زيد وتم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور **هـ** (الجواب) **هـ** نعم والاب ان يرهن يدين عليه عبد العاطف والوصى كذلك تنوير من الرهن ولو رهن الوصي او الاب مال اليه يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استسكانا وص اى يوسف انه اخذها بقياس خائصة من تصرف الوصي في مال اليه ومثله في شرح الاكثر للمصنف وغيره والمسا في مقصده في ادب الاوصياء **هـ** (سئل) **هـ** فيما اذا كانت عند وصيا على ابنه اليه فرهن دارا يدين اليه بدينه وتلقت الرهن من نفسه اه فهل يصحكون الرهن غير جائز **هـ** (الجواب) **هـ** نعم كافي ادب الاوصياء من فصل الرهن وقال العلافي في شرح التنوير له اى الاب يدين ماله عند ولده الصغير يدين له اى الصغير عليه اى على الاب ويحبسه لاجله اى لاجل الصغير بخلاف الوصي فانه لا ملك ذلك سراجه وكذا عكسه فلا يدين من ماله غطفه من نفسه لانه لو نور شقته جعل كصنفين وعبارتين كثيرا مال ماله بخلاف الوصي لانه وكيل ضمن فلا يتولى طرف

مطلب
الزرع والشجر والتمر يدخل
في رهن الارض بلا ذكر

مطلب
في الرهن اذا مات عن وصار
وغيب

مطلب
لقاضى نصب الوصي اذا كان
الوارث غائبا

مطلب
اذا اقترض الراهن بالمهرن لغيره
لا يجوز قراره في حق الرهنين

مطلب
يصح رهن الجرد مال ابن ابنه
اليه يدين نفسه

مطلب
يصح رهن الوصي مال اليه

مطلب
الاب يدين ماله عند الرهن
بخلاف الوصي

من عمرو ودرهم وارهن عنده على ذلك داره رهننا شرعيا لمّا تم باعها الدار وقاصمه بفتحها من دسنة قام لا أن
بكر يدعي أن الدار مرهونة عند مدين في ذمة زيد رهننا سابقا على رهن عمرو بدون تسليم الدار فهل يكون
الرهن غير صحيح لكونه غرسي « (الجواب) » القص شرط لزوم الرهن وصح في الجني أن القبض
شرط المحو كافي للعلاقة فعلى القول الأول يكون رهن زيد الدار عند عمرو وجوباً عن الرهن عند بكر
وعلى القول الثاني الصحيح يصحكون رهنه عند بكر غير جائز من أصله ولا تنجح دعوى بكر المذكورة لما
في البرازية أن ادعى المرتهن الرهن مع القبض قبل برهانه عليها وإن ادعى الرهن فقط لا قبل واقفه
تعالى أعلم « (سئل) » فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدرهم مؤجلاً إلى أجل معلوم
ورهن زيد عند عمرو ودوره الجارية في ملكه رهننا شرعياً لمّا رهن المذكور لغير العدل فقصه بكر منها
ثم وكل زيد بكر أبيسح الرهن عند حلول الأجل فهل يكون التوكيل المزبور صحيحاً « (الجواب) » نعم
إذا وضع أي الرهن والمرتهن الرهن على يد عدل صح وضعهما عندنا ويتم الرهن بقضه أي قبض العدل
ولا يأخذ أي الرهن أحدهما أي الرهن والمرتهن منه أي من العدل لأنه يتعلق به بفتحها وضع لودفعه
إلى أحد هاتين وكل الرهن المرتهن أو العدل أو غيره مما أي غير المرتهن والعدل بيده أي يسح الرهن
عند حلول الأجل مع أي التوكيل لأن الرهن ملكه فله أن يوكل من شاع من مؤلا يسح ماله معلوماً
أو غير المؤلف من غيره

« (كتاب الجنائيات) »

« (سئل) » فيما إذا ضرب زيد عمر أسكن قطع مفضلين من خنصر يده وشتل سبعاً بقية أصابعه
مع ما بقي من خنصره فما الحكم في ذلك « (الجواب) » لا يجب القود فيما ذكرنا في التنوير من فصل
النضاج ولا قطع أصبع شل جاره وقال أيضاً ولا أصبع قطع مفضله الأعلى وشل ما بقي من الأصابع
بل دية المفصل والحكومة فيما بقي اه فجب عليه في كل فصل من مفاصل الخنصر ثلث دية الأصبع
وهي عشر من الأبل وأما ثمن البناتير أو ألف من الدرهم لأن الأصبع الواحدة فيها عشر الدية وهي
من هذه الأنواع الثلاثة وأما بقية أصابعه المشلولة مع ما بقي من خنصره فإن كان لا يتنفع به فحكمه
حكم المقطوع في وجوب الدية فيجب في كل أصبع عشر الدية وفيما بقي من خنصره ثلث عشر الدية
وإن كان يتنفع بذلك ففيها حكومة عدل بأن يتطرق ما فات وإلى ما بقي فحكم بحسابه والله تعالى أعلم
والمسألة في الخيرية وفي غيرها من التورج أقول فقول التنوير تعال للهداية والحكومة فيما بقي
محلول على ما إذا كان يتنفع به والأفقه الدية أيضاً لما في النهاية من شرح الطحاوي إذا قطع من أصبع
مفصل واحد قتل الباقي من الأصبع أو الكف لإيجاب القصص ولكن بحسب الدية فيأجل ثمنه إن كان
أصبعاً فدية الأصبع وإن كان كفاً فدية الكف وهذا الإجماع ونحوه في غاية البيان وقام بيان هذا
المحل في رد القصار « (سئل) » فيما إذا كان لا يدب طقة أخشابها بارزة في دار جاره عمرو فهد عمرو
وسلق تحت الأخشاب الزبورية فمقدد عملها وأوقد فضاها الأوقد مثلها ولا تحتملها المقدد والعلم
محيط بأن مثل هذه التاخرق لأخشاب المذكورة فمقرت النار إلى الأخشاب فأحرقها وأحرق الطقة
وما فهمان الأشعة بعد ما نه جاره عن ذلك مرا فأقبل ضمن قيمة ذلك « (الجواب) » نعم وفي فتاوى
أهل سمرقند الذي في التنوير من المحل ما لا يحتمل التنوير فأحرق بيته وتهدى إلى بيت غيره فأحرقه
ضمن تناخرطه من الفصل ١٨ وشمله في العمادية من أنواع الضمانات وكذا في فتاوى ابن المؤيد
عن التمه وقال في التناخرط من الفصل المذكور أيضاً وفي الحكمي ولو أن رجلاً هلك فطن في أرض
نفسه وتلك الأرض لمسيقة إلى أرض أخرى فأوقد صاحب الأرض الأخرى فأحرق أرضه إلى

حاشاك القطن والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق مثل هذا القطن في قربه من النار فما حرق ذلك
القطن فان صاحب النار ضامن مثل ذلك اه الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به
ينج القصاص من الجنائيات ومثله في الاشياء والدر المختار * (سئل) * في امرأة حرة حبلى من
زوجها زيد ضربت بطن نفسها عمدا فالتقت جنينا ذكرا مائتا جديسة أشهر بلاذن زوجها فهل تقضي
عاقلة المرأة الغرة ولا تراث المرأة منها وما قدر الغرة * (الجواب) * نعم تقضي عاقلة ما غرة لانها
أنتقلت منه ذنبه وتصل عنها العاقلة ولا تراث منها لانها قاتلة بغير حق والقاتل لا يراث والغرة قدرها نصف
عشر الدية تسع مائة درهم ويجب القدر المذكور في سنة كما صرح بذلك في المنع وغيره وضمن الغرة
عاقلة امرأة اسقطته ميتا عمدا بدوا وعمل بلاذن زوجها فان أذن لا تنوب من الجنائيات من فصل
ضرب امرأة أقول قوله فان أذن لا يبحث فيه في الشرع لانه بمنزلة اجتناعه في رد المختار * (سئل) *
في رجل ضرب آخر عمدا على فقه فأسقط سنين من أسنانه فما يلزمه بعد الشكوت * (الجواب) * حيث
كان عمدا فله طلب القصاص السن بالسن وان كان خطأ يجب عن كل سن نصف عشر الدية خمس من
الابل أو خمسمائة درهم من الفضة والله تعالى أعلم أقول لم يسن كيفية القصاص في السن اذا قتلت
فقتيل تلع سن الجنائي وقيل تبرأ المبرأ الى الله كالموت كسرت قال العلائي وبه أخذ صاحب الكفاي قال
المصنف يعني صاحب التنوير وفي المحتجب وبه بقي اه كلام العلائي لكن راجعت المنع الذي هو
شرح التنوير للمصنف وراجعت المحتجب فلم أرفعهما ذلك نعم كتبت في رد المختار انه مشي على هذا القول
الثاني شرع الهادية وعزومالي الذخيرة والميسوط وتعهم الزبلي وصاحب المجوهرة وصرحوا بانها
لا تقطع ومشى على القول الاول في الهادية ومختصر الوفاة والمثني والاختيار والدرر وغيرها وتقل
الطوري في تصكه له الصرع المحيط أن في المسألة روايتين وتقل بعضهم عن المقدسي انه قال ينبغي
اختيار البرد في شرح من لا يمكن من الخلاصة النزاع مشروع والاخذ بالمرد احتياط والله تعالى أعلم
* (سئل) * في رجل عمدا في امرأة أجنبية وضربها يده العادية على فقه فأسقط سنين من أسنانه
العا فهل على الرجل دية سننها وما قدرها * (الجواب) * على الرجل دية سننها وقدرها خمس
من الابل أو خمسمائة درهم أو خمسون دينار والله تعالى أعلم وفي التنوير وشرحه وفي كل سن يعني من
الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره خمس من الابل أو خمسون دينار أو خمسمائة درهم
لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الابل يعني نصف عشر دية لوجر أو نصف عشر قيمته
لو عمدا اه وفيه من باب القود ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حرة وعبد وطرفي عبيدين
لعدم الرضا به ليدل على اختلاف قيمتهم والاطراف كما لا موال الخ اه أقول قول المؤلف وقدرها خمس
من الابل الخ أي قدر دية سن المرأة لانه اذا كان دية سن الرجل خمسا من الابل وكانت دية سن المرأة
نصف دية سن الرجل تكون دية السن في المرأة كدية سن واحدة في الرجل لقوله وفيه من باب القود
الخ استدلال على أن الواجب هنا الدية لا القصاص وان كانت الجنائية عمدا بناء على أن المرد بالاطراف
مادون النفس فيدخل فيها السن وعبارة مختصر القود في ولا قصاص بين الرجل والمرأة في مادون النفس
انتهت وهي اصرح في المراء * (سئل) * في امرأة أصاب فهاجر خطا من امرأة أخرى فأسقط ثمانية
من أسنانه فهل يجب في كل سن ربع عشر الدية وما قدرها * (الجواب) * يجب في كل سن ربع
عشر الدية لكونها امرأة والدية من الابل مائة ومن الذهب ألف دينار ومن الورق أي الفضة عشرة
آلاف درهم والله سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل أمر آخر بقطع ضرره لوجع أصابه وعين
له ذات النثرس فخنق المأمور ضررا آخر ثم اختلف وحلف الا تمر على ما عين له فهل تجب الدية

مطل

صرت بطن نفسها فالتقت
جنينا ضمنت عاقبتها الغرة
مطلب الغرة نصف عشر الدية

مطل

ضرب رجلا عمدا قطع له سنين
يجب القصاص

مطل

في كيفية القصاص في السن

مطل

اسقط رجل سني امرأة عمدا
يلزمه الدية لا القصاص

مطل

لا قصاص بين الرجل والمرأة
في مادون النفس

مطل

في كل سن من أسنان المرأة
ربع عشر الدية

مطل

أمر غيره بقطع ضرره فقتل
ضررا غيره زمه الدية

فمصرحه أول مصرحه مات من ذلك قتل اه قاضيهان من باب القتل أقول كتبت في رد المحتار أول
الجنبايات عن الجوهرة العدم ثم قدس له بالمحيد كالسيف والكن والرحم والخضر والشابة والابرة
والاشقي وجمع ما كان من المحيد سواء كان يقطع أو يفتح كالسيف ومطرقة المحمدا والبرة وضعت
سواء كان الخلف عنه الملائك لا ولا يشترط المجرح في المحيد في ظاهر الرواية لأنه وضع لقتل قال الله
تعالى وأنت أولنا المحيد فيه بأس شديد وكذا كل ما يشبه المحيد كالصفر والرصاص والذهب والفضة سواء
كان يقطع أو يرض حتى لو قتله بالثقل منها يجب عليه القصاص كما إذا ضربه بعود من صفر أو رصاص
اه كلام الجوهرة وروى الطحاوي عن الامام اعتبار المجرح في المحيد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو
الاصح ووجه في الهداية وغيره ما كاسيا في القتل الا في مسائل المتزقت وعلى كل فالقتل بالندقة
الرصاص عدل انهما من جنس المحيد ويخرج فيقتص به لكن اذا لم يخرج لا يقتص به على رواية الطحاوي
اه ما كتبه (سئل) في هذه المحامدة ان في الورثة صفارا كبارا وكبارا أو أمهات وزوجته والصغار
ابنه وبنته والوصي عليهم هذه والدة المذكور هل للولادة وأمه وزوجته القصاص قبل كبرها ولادة
أم لا (الجواب) قال في التنوير ولا كبار القود قبل كبر الصغار الا اذا كان الكبير اجنبيا عن
الصغير فلا حتى يبلغ الصغير اه وفي الدرر يستوفى الكبير قبل كبر الصغير لا نه حتى لا يتغير النسب
بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال الغور الصلح من الصغير يقطع ثبوت لكل واحد كذا في ولاية النكاح
اه وفي المتقى ومن قتل وله أولاء كبار وصغار لكبار لا اقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما
ومثله في كبر من المختبرات وفي منظومة الكواكب

مطلب
القتل بالرصاص المجروح
يوجب القصاص

مطلب
لاورثة الكبار القود قبل كبر
الصغار

وحازان يستوفى الكبير * من قبل ما أن يكبر الصغير

(سئل) في رجل قتل آخر عددا لم يمتزوجه بمجديته ولم يرل صاحب فراش حتى مات من
ذلك عن ابن صغير وزوجة وأم فاذت الأم بالوصاية على الصغير وجدة الصغير على القاتل وثبت ذلك
عليه بالوجه الشرعي فكيف الحكم (الجواب) قال في المتقى من قتل بمجديته المراقص منه
ان جرحه بحدته وان كان يظهره فلا وعليه الدية اه فلا يترد ذلك وفي غالب المتون لكبار القود قبل
كبر الصغار ونحوه الزيلعي وغيره ما اذا كان الكبير ليس بأجنبي عن الصغير فان كان له ولاية عليه
لكن لا في ماله كالم والآخر فله ذلك عند في خيفة ربه الله تعالى خلافا لهما فانه عندهما ينتظر بلوغ
الصغار والصحيح قول أبي خيفة كما في البدائع ومن خصوص الشهود يفي القصاص عنهم سائر اعلانية
فانه يحتاط في الفروج والدماء ما لا يحتاط في غيره ما وافقه سبحانه الموفق أقول الذي في السؤال انه
جرحه بمجديته المترعيت وجدا المجرح بالمحيد وجب القصاص اتفاقا سواء جرحه بحدته أو بظهوره وانما
الخلافا فيما إذا ضربه بالمحيد ولم يصرحه كما إذا ضربه بظهوره المترعيت يحصل جرح وتقدم آخا في الاصح
اعتبار المجرح في المحيد ونحوه من الرصاص والذهب والفضة وجمعه في الهداية أو قرأ شر احصا على
خلافا ما هو ظاهر الرواية وأما ما ثبت القود لكبار قبل بلوغ الصغار ففي مسائل المتون
واستثنى منها في التنوير تعالى بل ما اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير وهذا مجموعهم يشمل ما اذا كان
ورثة القاتل زوجة مائة وابنا صغيرا من زوجة غير ما فان الزوجة هنا اجنبية عن الابن الصغير ومقتضى
ذلك انه ليس للزوجة القود قبل بلوغ الصغير وبه أنفي المخالف وقال انه لم يصح هذا القيد لغير الزيلعي
ولكنه قد تم ذكر عبارة الزيلعي وقال فينتظر على هذا في بلوغ الصغير اه لكن الزيلعي لم ينفرد
بهذا القيد في القصاص ما منه وفي الاصل ان كان الكبير أبا المتوفى القود بالاجماع وان كان اجنبيا
بان قتل عبده مشتركين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك بالخ اه وكتبت في رد المحتار عند قوله الا اذا

مطلب
قتل آخر عددا بمزوجه

مطلب
فما اذا كان الكبير اجنبيا
عن الصغير

كان الكبير أجنيا عن الصغير قال في النهاية بأن كان العدم شريكاً بين صغير وأجني قتل عدل السن
 للأجني أن يستوفي القصاص قبل بلوغه بالاجماع إلا أن يكون للصغير أب فيستوفيه فماتت حجة في
 في النهاية تأقلا من المصنوع لأن السب الملك وهو غير متكامل لكل واحد منهما فان ملك الرقة يستحق
 التعزير بخلاف ما قضى فيه فان السب فيه القرابة وهي مما لا يستحق التعزير وقامه فيه ومناظر هذا التصور
 والتعطيل ومثله ما قد ضاعنا فافهمنا في القهستاني عن الأصل أن المراد بالأجني من كان شريكاً في الملك لا في
 القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن خالة صغير وعما أجنيان لا وارث له غيرهما فلا كبير
 القصاص لأن السب القرابة للقول وهي مما لا يعزى فكذلك ما ثبت بها وهو القصاص فثبت لها غير
 مقصود فلكل واحد استيفاء ما خرافة بخلاف الملك فإنه مقصود فلا يثبت القصاص بسببه لكل ما خرافة
 ما يجبهما يطلب القصاص والصغير ليس من أهله إلا إذا سكن له أب فيستوفي الأب مع شريك
 ابنه في العبد المتقول وكذا القتل عن زوجة وابن صغير من غيرهما فله زوجة القصاص لأن مرادهم
 بالقرابة ما شمل الزوجية بدليل ثبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين وفي التارخانية
 أو آخر الباب السابع من كتاب الجنائيات المسألة على وجهين إما أن يكون القتل عدماً أو خطأ كان خطأ
 فان كان الشريك الكبير روى الصغير أنه استوفي جميع الدية حصه نفسه بهكم الملك وحصة الصغير بهكم
 الولاية وإن كان الكبير أخاً أو عملاً للصغير يستوفي حصه فقط وإن كان القتل عدماً كان
 الكبير أباً له أن يستوفي القصاص بالاجماع وإن كان أجنياً بأن قتل عدماً شريكين أجنيين أحدهما
 صغير والأخر كبير ليس للأجني أن يستوفي القصاص بالاجماع إلا أن يكون للصغير أب فيستوفيان
 حيث يؤذن أن الكبير أخاً أو عملاً فعلى قول أبي حنيفة أنه أن يستوفي قبل بلوغ الصغير وعلى قوله ما لا يخفى
 يبلغ إلا أن يكون للصغير أب فيستوفي الأب نصيباً للصغير مع الكبير وعلى هذا الاختلاف إذا كان شريك
 الكبير مقصوداً ومجنوناً وقامه فيما من الفصل المذكور فلهذا الصاربات كلها قد حصرت تصور الأجني
 بالشريك في الملك دون الشريك في الإرث وتطيل المسألة الذي مر عن المصنوع صريح في ذلك أيضاً
 وحديثه فلا تدخل مسألة الزوجة مع الأم من غير ما تحت الأجني المقصود هذا ما ظهر له في القصاص
 فتأمل الله سبحانه وتعالى أعلم وقد نقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشافعي مسألة وهي سئل عن شخص
 قتل امرأة عدماً ولها بنت ذلك مبنية شرعية والحال أن القسولة خلقت من الورثة زوجاً بالفا وولداً
 مراقصاً من شخص غير الزوج الذي قتل في عصمته فهل يجوز للزوج المذكور أن يقتص منه قبل
 بلوغ الولد المذكور أم لا وهل يجوز للوالد المذكور أن يقتص منه ولده قبل بلوغه أو لا الجواب
 للزوج المذكور القصاص قبل بلوغ الولد عدلاً أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه قال في المكثر والكتاب
 القود قبل بلوغ الصغير له ولوالد الصغير القصاص ولوله قبل بلوغه قال قاضيان للاب استيفاء
 القصاص لانه الصغير في النفس وفيما دون النفس واستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض
 الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذلك الدية وقال الرولامي ولاية استيفاء القصاص من يستحق
 القصاص والمستحق القصاص من يستحق مال القتل على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة
 وكذلك الدية والله تعالى أعلم كازوني من الجنائيات من فتاوى الشافعي (سئل) في رجل بالغ قاتل
 عدماً رجل وضربه بالسيف قتله وثبت عليه ذلك لدى قاض بالطريق الشرعي وللقتول زوجة وأولاد
 صفاء ونها وأب وأم هي أم ولد لاية المزور وله تركه ويريد الأب استيفاء القصاص مع الزوجة من المتقول
 قبل كبر الصغار فهل يسوغ للاب والزوجة ذلك ولا تراث الأم من تركته (الجواب) نعم إذا اجتمع
 الأب والزوجة لهذا ذلك قبل كبر الصغار أما بالنظر إلى الأب فياجع أصهارهم الله تعالى كافي الزلي

مثلاً
 يستحق القصاص من يستحق
 الميراث على فرائض الله
 تعالى

أو المخطأ لم يأتى وأما بالنظر إلى الزوجة فكذلك عند أي حنفية رحمه الله تعالى خلافا للمأ والمصح
قوله فكأن بالبدائع وأما بالفتاوى فلا تترتب من تركه حيث كانت أم ولد ولا تستحق القصاص كما
في الحائض ويستحق القصاص من سقط مبرأته على فراش الله تعالى وافته المنية قال الزيلعي
ولو كان الكبير وليا الصغير عن له التصرف في عاله كالأب والمجد يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ الصغير
باجاع أصحابنا ما كانت الولاية لهما بالملك أو القربة وإن كان وليا لا يدعى التصرف في المال
كالأخ والمسلم على الخلاف فإن كان الكبير اجتماعا الصغير ليعلم الكبير الاستيفاء بالاجاع حتى يبلغ
الصغير وعند الشافعي لا يعلم الكبير الاستيفاء في الكل ويلى من الجنائيات وليس لبعض الورثة استيفاء
القصاص إذا كانوا كبارا حتى يحتجوا وليس لاحدهم أن يוכל باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغارا
وكبارا كان لكل ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول
صاحبه وألشافعي ليس له ذلك حتى يبلغ الصغار غايته وفيها ولو لم يولد الصغير وله استيفاء
القصاص كافي القن اه وفي الأشباه من التعسك صاحب جماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك
الافى مسائل الأولى بولاية الانكاح للصغير والصغيرة ثابتة للأولياء على سبيل الكمال لكل الثانية
القصاص المورث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الإمام الماورث الكبير استيفاءه قبل بلوغ
الصغير بخلاف ما إذا سكن لبا من فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لا خلاف العواجل اه
(سئل) في رجل ضرب رجلا عرا عدا فمضى حتى يسكن على يده اليمنى وكفاه الاصر فمجره ومات
من ذلك الجرح وتبين ما ذكر عليه بالدين القابلة للشرعية المذكاة بتواثرهما مات الجرح عن ورثة
صغارا حاضرين وأم غائبة في بلدة أخرى فهل لا يقتضى على الرجل بالقصاص ما لم يقصر القاسمة
(الجواب) ليس للورثة استيفاء القصاص حتى يقصر الام حيث كانوا كبارا بالاجاع كما مر بهذا
في الكتب القديمة لكنه يجبس قال في المنع وأجوعا على انه لا يقتضى بالقصاص ما لم يقصر القاتل وقال
قوله وأجوعا على أن القاتل يجبس إذا أقام المحاضر بالدين له ما صدره مما بالقتل اه (سئل) في
فيماذا اتهم زيد بقتيل ولم يثبت عليه ذلك بوجه شرعى وغاب وله أخ غير متميز بك برغم وليا القاتل
أن لهم حبس غيراتهم حتى يقصر عنهم فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم ولا تزور زور أخرى
(سئل) في رجل عاقل ضرب صديقا بمودى شوكة أصابت عينه اليمنى فذهب ضوؤها ولا يذنه
لاي اليسى على ذلك وانما علم ذلك باعتراف الشارب لم تعدده العاقلة فهل يلزم في ذلك نصف الدية
وما قدر ذلك (الجواب) في العيين واليدين واليدين واليدين واليدين واليدين واليدين واليدين واليدين
اي المخصنين وتبني المرأة لدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي أشغال العنين الدية
وفي أحدها ربعا كزوتون وروقد جمع الطلاء على الصلح يمتضى قوله عليه السلام لا تقتل العواقل
عدوا ولا عدوا ولا مسلحا ولا أعزافا حتى لو أقر المحرم بالقتل خطأ لم يكن إقراره على العاقلة الا أن صدقوه
وكذا قرره القسافي في الماقل فتنه عيسى على التور من باب القودود من الدابات والدية في الخطأ
أنحاس منها ومن ابن عثا من أنفديا من الذهب عشرة آلاف درهم من الرق اه وفي التنوير
من الدابات أيضا تصديدية كاملة في كل عضو ذهب فتمه كدشات ومن ذهب ضوؤها ومثله في الكثر
(سئل) في رجل ضرب آخر مصاعا على أجنابه فمات من ذلك ما لم يستحق في ذلك بعد الموت
(الجواب) عليه الأم والكفارة ودية منقطة على عائلته والله تعالى أعلم قال الكرخي في مختصره قال
محمد بن كات الأسفل شه الجعدا محمد بنه بالصا والوسطا والجرا واليدوي الحسن عن أبي حنيفة
في رجل ضرب رجلا بمصافقه أن ذلك شبه الجعد وكذلك لورما بمجر تشبه صور المسائل من الجنائيات

مطلب
أم لولاء لثمن من تركه
ولدها بالقتل ولا تستحق
القصاص

مطلب
ليس لبعض الورثة الكبير
استيفاء القصاص

مطلب
لا يمنع التوكيل باستيفاء
القصاص

مطلب
ما تبت جماعة فهو مشترك
بينهم في مسائل

مطلب
إذا كان أحد الورثة غائبا
لا يقتضى بالقصاص ما لم يقصر
بل يجبس القاتل

مطلب
يجبس القاتل إذا أقام المحاضر
عليه الجنة
مطلب لا يجبس غيراتهم

مطلب
لا تقتل العواقل عدوا ولا
عدا الخ
مطلب الدية في الخطأ أنحاس

في الحد المختار الثاني شبه وهو ان يحد منه به غير ما ذكره في الاخر الاجزاء ولو لم يجز وعش
 كبرون عنده خلافا لغيره اهـ قلت الذي فهم من كلام الدرر وغيره انه لو ضرب بصدا ووسط او حجر
 صخر فلاقوه عليه بالاجاع واما الضرب بالحجر او الخشب الكبير كخشب الزلا فاقوده عنده خلافا لما رواه
 تعالى اعلم وفي الفتاوى الصخرى ان الحد المختار اذا اوجب الدية اوجب في ماله في النفس وفيما دون
 النفس والمختار فيها على العاقلة وشبهه اهدى النفس ويوجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب
 على المجاني وان بلغ دية تامة خلاصة من كتاب الدييات وشبهه في البرزنية وعبارتها المال الواجب بالحد
 المختار يجب في حال القاتل فيما دون النفس وفي النفس وفي المختار فيها على العاقلة وفي شبه الحدود نفسا
 على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على القاتل اقول لم يسن المؤلف دية شبه الحدود وقال في التنوير
 وشرحه اقول كتاب الدييات دية شبه الحدود مائة من الابل ارباعا من بنت عفاض وبنت لبون وحقة الى
 جذعها داخل العاقبة وهي الدية المقتلة لا غير ثم قال والدية في المختار اجناس منها ومن ابن عفاض
 او الف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الورق اهـ قوله وهي الدية المقتلة لا غير اى لا يصير
 القاتل في شبه العبد بل دفع الورق او لعين اى الذهب والابل بل اللازم عليه الابل وكلام الحداية يشير
 الى هذا وهو صريح بما تقدم اقول كتاب المجانيات من ان حكم شبه الحدود الاثم والعسكرة ودية مقتلة على
 العاقلة اهـ فلو كان الواجب ابتداء ما هو اعظم من الابل لم يكن للتلفظ فائدة لانه مختار والاخ
 تفوت حكمه التخليص ناصط لکن على ذكر منك الضرر كذا في حاشية الشربلاي على الدرر والذي
 حرره في رد المحتار ان عبارات المتن مختلفة المفهوم فان المفهوم من عبارة التنوير السابقة وغيرها
 كالحداية والاخذ بالاعتبار والكتروا المقتى ان الدية في شبه الحدود لا تكون من غير الابل ففى التلخيص انها
 وجبت على المجاني من فروع واحد بخلاف الدية في المختار فانه يحد فيها من دفعها من الابل او الذهب
 او الفضة والمفهوم من الوقاية والاصلاح والفرار انها تكون من الانواع الثلاثة وعليه ففى التلخيص فيها
 انها اذا قصت من الابل تدفع ارباعا بخلاف دية المختار فانها اجناس وهي اخف من الارباع وبذلك
 صرح في محتمل الدرر حيث قال ولا يشب التلخيص الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم
 يتلخص اهـ وفي الجمع تنفذ دية شبه العبد في الابل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تقل
 وكذا في رد المحتار وشرحه غير الاذكار وفي جنابات غاية البيان وتنقل الدية في شبه الحدود في الابل اذا
 فرضت الدية فيها فاما غير الابل فلا يتلخص فيها قال في المجموع حتى انه لا يراد في الفضة على عشرة آلاف
 ولا في الذهب على الف دينار اهـ وفي رد المحتار يفتى الاثمة على ان الدية من الذهب في المختار وشبه
 الحدود الف دينار فهذه العبارات مرصعة في اربعة دية شبه الحدود لا تختص بالابل بل تكون منه ومن الذهب
 والفضة كدية المختار وانما الفرق انها اذا قصت من الابل فان كان في شبه الحدود تنقلت بان تدفع ارباعا
 وان كان في المختار فلا بد تدفع اثمانا وهل المختار في عين احد الثلاثة لقاتل ام لقاضي له ام مرصعا
 لكن عبارة الجمع وغاية البيان قيد الثاني واقفه تعالى اعلم * (مسئل) * فحين انهم يقتل رجل
 ولرجل مسافرا زوجة وجدا ابواب فغير المجتدين اثبات ذلك بالوجه الشرعى لعدم اليقينة فصالح لى
 الصغار المذكورين انكار مبلغ معلوم من الدراهم مع ثبوت الخط والمصلحة في ذلك الصغار فهل يكون
 الصلح المبرور مبيحا * (الجواب) * نعم كما مر في ذلك في العبادية واقفه تعالى اعلم وفي فتاوى
 المجافى في جواب سؤال اجاب حيث كانت لامة وصية على ولدها الذين هما اخوا الميت كان لها الصلح
 على احدى الراشدين ليحكم قالوا على هذا رواية الموقرة للصلح ان الصلح اذا كان على اقل من قدر
 الدية لا يميز اقول الظاهر على هذا الكلام على ما اذا كان القتل ثابتا ما اذا كان الصلح عن انكار

مطلب

في بيان من يجب عليه المال

في الجنائات

قوله على القاتل الا صوب

على المجاني كافي عبارة الخلاصة

اهـ عنه

مطلب

الدية في شبه الحدود ارباع

فهرر مهم في بيان دية شبه

الحد

مطلب

بمع صلح الوصي على اقل

من الدية اذا لم يقدر على اثبات

العقل

ففي قوله تعالى دعوى مال الميت كما مر في ذلك المهادي في الفصل السابع والعشرين حيث قال الرمي
 إذا أصاب من حق الميت أربعين حتى الله صبر على رجل فإن كان الذي عليه مقرر بالمال أو عليه بينه أو كان
 ضنى عليه بذلك لا يجوز الصلح على أقل من الحق وإن لم يكن كذلك فيصير له فصيل الصلح من الوصي
 جاز على أقل من الدين إذا لم يحسب كذلك والله تعالى أعلم كأروى عن الجاثقي عن كتاب الصلح
 «(مسئل)» في وصي عهد إلى وصي وضربه بقدم على أصابع يده اليمنى فقطع مفصلا من سبابه فهل
 يجب عليه ثلث دية الأصبع في ماله بعد الثبوت «(الجواب)» نعم وفي كل أصبع من أصابع
 الدين والرجلين عشرة ماؤم انفصل في أعدها الثلثية الأصبع ونمغها الوهم انفصلان تنوير من
 الديان وغيره من البدن وعهد الصبي خطاه سواء عتقنا وقب الدية في المأكلين وتكون في ماله في فصل
 العمد لأن العاقلة لا تعقل المد ولا كفارة عليه في الخطأ فعدنا أحكام الصغار من مسائل الجنائيات
 ومثله في التنوير أقول الذي في التنوير هكذا عهد الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الدية له ومثله في
 متن الجمع وشرح جرد البارع التنبه على أن وجوده حتى في ماله قول الامام الشافعي وذكر الاستروشي
 في أحكام الصغار قيل العبارة التي نقلها المؤلف عنه مانعه عهد الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على
 العاقلة والمعتد كالمجنون له فهذا مخالف لقوله وتكون في ماله وقد روي في هذا صكره في شرح
 التنوير عن الدرر بقوله وعلى عاقلة الدية أن يطلع نصف العشر كما ذكره ولكن من نجهم ولا في ماله درر
 له فيحصل ما نقله المؤلف عن أحكام الصغار من أن الدية في ماله على ما إذا كان الواجب بالمجنونة
 لم يبلغ نصف العشر لأنه يملك فيه مملك الآمال كافي الزيلعي أو يحصل على ما إذا كان الصبي من البهم لأنه
 لا عاقلة لهم لكن يشايع التعليل بقوله لأن العاقلة لا تعقل المعتد فتأمل قال المؤلف وفي أدب القضاء
 للخصاف إذا وقع الدعوى على الصبي المحجور عليه أن لم يكن للذعي بينه فليس له حق احضاره ولكن
 يحضر أو حتى إذا لم يكن الصبي شيء يؤذى عنه أو ماله وفي كتاب الأضحية أن احضار الصبي في الدعاوى
 شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان المضر عذبا أو مدمى عليه ومنهم من
 أفي ذلك وإذا لم يكن للصبي وصي وطلب المذمي من القاضي أن ينصب عنه وصيه أجابه القاضي إلى ذلك
 وفي فتاوى القاضي ظهر الدين والصحيح أنه لا يشترط خضرة الأهل في الرضع عند الدعوى له أحكام
 الصغار من الجنائيات «(مسئل)» في رجل ضرب أم ولد بغيره فأصاب امرأة حرة طاعة فالتقت جنينا بسبب
 الضرب وكان حيا ثم مات بعد ساعة فهل يجب دية كاملة على العاقلة «(الجواب)» نعم قال في الاختيار
 وإن ألقته حيا ثم مات ففيه الدية على العاقلة وله الكفارة لأنه صار قاتلا لأن ألقته ميتا ثم مات
 ففيه ديتها والقرعة لما روي أنه وفي المختار ضرب بطن امرأة حرة ولو كانت أجنبية أو حرة فالتقت جنينا
 بسبب قرعة نصف عشر الدية في سنة فإن ألقته حيا ثم مات ففيه دية كاملة أي قسدية كاملة على الضارب
 لأنه أنفك آدميا حيا أو شه عدة قسب فيه الدية الكاملة والمجنين الذي استدان بعض خلقه كالجنين
 القائم في جميع هذه الأحكام لا يطلق ما روي أنه وفي المختار ضرب بطن امرأة حرة ولو كانت أجنبية أو حرة فالتقت جنينا
 بسبب كلام الاختيار ويؤخذ من كلام البرزبية المذكور في هذه المجموعة أو يصل على القول بسقوط العاقلة
 في زماننا كاذ كره العالقي والمحاو في لأن التناصير متفان لأن قللة الجسد والبعض يقتضي كل واحد
 المكره لصاحبه وحيث لا قبيلة ولا تشاءه فالدية في ماله أو بيت المال فقد حصل التوفيق بين
 المبرارين وذكر في الخطا عن فتوى أبي الليث عيان بن وز بالمرى فرت بهم امرأة فمري صبي ابن تسع
 سنين أو نحوهم فما ذهب عنها قال الفقيه أبو جعفر أنه لا عاقلة للهمم به كان يقتضي ظهور الدين
 المرفي شافعي وفي جنائيات المقتط صبي وهو ما قد ذهب عنه لاشمان على والده عند أبي بكر لاه

مطلب عهد الصبي وخطأ سواء

مطلب
ضرب امرأة فالتقت جنينا
حيات مات

مطلب
القول في سقوط العاقلة
في زماننا لعدم التناصير
مطلب لا عاقلة للبهم

يقول لا عاقلة لهم لعدم التناصر وانما العاقلة العرب للتناصر فان سكان القسي عاقلة يصح على
 عاقلة بالمتى ولا يصح باقر القسي ولا شهادة المديان شي اه احكام الصغار من مسائل المجنات
 يجتنب فاس من يد ضابط كان يكسر العظم فأتى عضو انسان ضمن وهو عسلا والدية في ماله لانه
 لا عاقلة لهم استع لانهم ضيعوا انسابهم ولا يتناصرون والعاقلة جاءت في العرب وهو محتار في جفرويه
 يبقى الامار الغرضاني وفي الخلاصة مشله وعلى هذا لو بلس وجل امر آخره فصرها على الارض
 وفي مدحا صي تحت ذلك السبب ضمن الضارب دية القسي ان لم يكن من العرب والا تخص عاقلة
 كواضم المجري ملك غيره فقتل انسان حاروا الاحدى في القسي من المجنات وفي شرح التنوير العلائي
 صرح شيخ شيعتنا المجاني ان التناصر متف الا ن تلة المحسد والبعض وفي كل واحد المكره لصاحبه
 متنه قت وحيث لا تناصر ولا قيلة فالدية في ماله ابيت المال له اقول قد أتت العلامة المجاني في
 بذلك في عدة مواضع من فتاواه فذكر عبارة في بعض المواضع لتوضيح التام ونصه الدية على
 العاقلة وهي اهل الدوان ان كان القتال منهم وان لم يكن منهم فعاقلة قبيلته ويدخل فهاهم كان حصبة
 وانما يكون القتال كاحدهم اذا كان من اهل الدوان اما اذا لم يكن فلا تولى عليه كافي المراج
 وفي الدار خانية من الشفاني وغيرهما وتؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين وقد نص محمد رحمه الله
 تعالى على انه لا يراد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة دراهم او اربعة فلا يؤخذ من كل
 واحد في كل سنة الا درهم او درهم وثلاث وهو الاصح كافي المداية فان لم تنس القبيلة لذلك شتم اليهم اقرب
 القاتل نسا كافي المراج فاقلا من الذخيرة قال المشايخ هذا الجواب انما يستقيم في حق العرب لانهم
 حفظوا انسابهم فامكن اعجاب العقل على اقرب القاتل من حيث النسب اما انه لا يستقيم في حق اليهم
 لانهم ضيعوا انسابهم ولا شك ان اهل الامصار الا قد صاروا كاليهم لانهم ضيعوا انسابهم
 ولا يتناصرون فيما بينهم وصرح المشايخ ان التناصر شرط قال في مراج الدراية شرح المداية مانسه واقفي
 ابو القيث وابو جعفر المحمدي وفي قوله المدين المارغني انه لا عاقلة لهم لانهم ضيعوا انسابهم
 ولا يتناصرون فيما بينهم وهو الاشبه وقال في البرازية وعاقلة كل انسان من يتناصرو به ان الدوان
 ذاقته اهل دواته والصناع بعضهم بعض ان كانوا يتناصرون بالدوان والصناعة اه وحيث علم ان
 التناصر شرط وهو لا يوجد في هذا الزمان لقلة المحسد وبعض الناس بعضهم بعض وكل واحد
 المكره لصاحبه فتكون الدية حيث ذقت بيت المال قال ابن فرشته في شرح الجمع ومن لا عاقلة له في ظاهر
 الرواية نص في بيت المال وقال صاحب البرازية مانسه وان لم تكن له عشرة ولا دوان فعاقلة بيت
 المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ومن وجب عليه شي لا يؤخذ من غير هذا ما وقت عليه من كلامهم
 واقه تعالى اهل اه كلام الصلابة المجاني ثم إن وجوبها في بيت المال انما هو حيث كان متعلما
 والاف في مال المجاني قال في المجتبى مانسه قلت وفي زماننا هذا وزم لا يكون الا في مال المجاني الا اذا كان
 من اهل قرية او محلة يتناصرون لان الصنائع فما خدوت ووجه التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال
 قد انهدم نعم اسماي اعلمها مكتوبة في الدوان الوارثات للسكن لا يتناصرون به فحين ان يجب
 في حاله اه وفي القامة وشرحها القمطاني ومن لا عاقلة له أي من العرب واليهم على الدية من بيت
 المال ان كان موجودا او مضطوا والا لا يمكن كذلك فعل المجاني اه وقدمت ان الدية حيث وجبت
 على العاقلة تؤخذ في ثلاث سنين وانه لا يؤخذ من كل واحد منهم ا حسكر من ثلاثة دراهم بقي ما اذا لم
 تكن له عاقلة وجبت في ماله فكيف تؤخذ من في المجتبى عن الناطقي انه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم
 او اربعة وقال صاحب المجتبى قلت وهذا احسن لا بد من حفظه فقد رأت في كثير من المواضع انه نص

قوله وغيرهما له وغيره اه
 مطلق
 تؤخذ الدية من العاقلة في
 ثلاث سنين الخ

الدية في ماله في ثلاث سنين اه وارضاة الملاقى في شرح التنبؤ وظل واقتره المصنف اه لكن
 هذا مشكل جدا لان قوله يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة ان كان المزداني في ثلاث سنين يلزم
 ان يكون الواجب عليه تسعة دراهم او اثني عشر درهما وان كان المزداني كل سنة من مائة مائة في
 تقضى الدية واذا مات المجاني فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فقين المصير الى ما قبله عن ابي بكر
 الراضع من وجوه في ماله في ثلاث سنين فانه لا اشكال فيه وقد صرح في غاية البيان بان الدية
 الذي لا عاقلة تصيب الدية في ماله في ثلاث سنين من يوم القضاء كما في المسلم اه لان الذي لا عقله
 في بيت المال فقبح الدية في ماله ابتداء اذا تعديت المال ووجبت الدية على المسلم في ماله صار كالذي
 فقبح عليه في ثلاث سنين ابتداء من يوم القضاء لان يوم الجنابة فاعتمد هذا القام فانه عالم اسبق الى
 تحريرها والحمد لله على تيسيره (سئل) في رجل ضرب رجلا على احدى عينيه عمدا
 فذهب بذلك ضوعه فهل يلزمه نصف الدية (الجواب) نعم قال في التنبؤ وجب دية كاملة
 في كل عضو فقبحه ضربا بكدشلت وعن ذهب ضوعه او صلب اتقطع ماؤه اه وفيه ايضا
 وفي كل واحد من هذه الاشياء المزوجة نصف الدية اه اقول قوله نصف دية كاملة أى دية ذلك
 العضو والذي ذهب بقعه فلا ياتي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم ان كلام المؤلف فيه نظرا لانه
 في هذه المصورة يجب القصاص لا الدية حيث كان القرب عمدا وكان الذاهب مجرد الضو والعيون قائمة
 قال في التنبؤ وشرحه في باب القود فمادون النفس وهكذا عين ضربت فزال ضوعه ما حي قائمة غير
 مضطعة فيصبل على وجهه فقل رطب وقل ايل عيشه براءة عما ولو قلت لأخص لتعذر المالملة اه
 (سئل) في امرأة ضربت بنتا بختها طاعدا فقتلت عيناها يلزمها بعد التوبة الشرعي
 (الجواب) يلزمها بعد التوبة الشرعي ربع الدية لان في العينين الدية وفي احدها نصف الدية
 ودية المرأة في النفس والاطراف على النصف من دية الرجل لان طاعدا يخص من طاعدا الرجل ومنفتحة
 أقل وقد ظهر امر الخصان بالنصف في النفس فكذلك في اطرافها واخرها اعتبارها كذا في الهداية
 فهي هذا يلزمها ربع الدية وهي خمسة وعشرون من الابل او مائتان وخمسون دينار من الذهب والالفان
 وخمسة مائة درهم من الفضة (سئل) في رجل ضرب رجلا بقتل عمدا فاصاب عظمه فاسقط
 اثنين من اسنانه العليا يلزمه شرطا (الجواب) اذا طلع الزجل المضروب من الضارب
 القصاص حيث كان عمدا يقتص منه بعد التوبة الشرعي السن بالسن وان اراد الدية ففي كل سن نصف
 عشر الدية خمس من الابل او خمسة مائة درهم من الفضة والمسألة في التنبؤ وغيره في المجبرة
 من الجنابات ايضا اقول ظاهر هذا الجواب ان الجنى عليه محض بين القصاص واخذ الدية مع ان
 المذكور في السؤال ان الجنابة هنا عمدا وقد صرحوا بان موجب القتل العمد الاثم والقود عاقلة لا صر مالا
 الا بالتراضي وليس قولنا اخذ الدية الارضى القاتل خلافا لما في ترجحه الله تعالى في امد قوله
 حيث ائتت الجنابة الاولى بين القصاص والدية سواء مضى القاتل او لا وهذا ان صرحوا به في الجنابة على
 النفس فاستأثره كذلك في الجنابة على مادونها كما ظهر من فروعهما الكبيرة عنها الوضوح رجل يدرجل
 وهي محبة وبدا القاطع ثلاثة الجنابة فتلوع يدها ان شاء اخذ الدية وان شاء اقتصص وبخات الجنابة
 له بسبب الضرب فلو كان الجنابة له طاعدا لمضوره في انصب وفي شرح التنبؤ وعلى هذا في السن وسائر
 الاطراف التي تقادد اسكان طرف الضارب والقاطع ميبا بقدر الجنى عليه بين اخذ الضرب
 والارش كاملا الخ اه وفي اول الجنابات ما قصه وهو اى شبه العمد فمادون النفس من الاطراف
 عمدا موجب القصاص فقوله موجب القصاص دال على انه لا خيار فيه وذلك الزاوي عند

مطلب
 دية العين نصف دية النفس

مطلب
 في عين المرأة ربع الدية

مطلب
 اذا كانت الجنابة عمدا لا خيار
 للجنى عليه بين القود والدية
 بل له القود فقط عندنا

الاستدلال لمنهياً بأن وجوب العمد القود لا التحيا ما تمه عن نفس من ملك أن عمته الر سبع لم يمت
 جازية فكسرت تنهياً فقال عليه الصلاة والسلام حين اعتموهوا إليه كتاب الله القصاص ولو كفر الناس
 وأجابه مخبراً ومن وجبه أحد الثمن على المخار لا يحكم به بأحدهما ميتاً ولا يحكم به بأن يختار
 أيهما شاء اه وفي الفتاوى المحمدية يترجم في كل سن خمس من الأهل أو خمسة تدرهم هذا إذا كان
 خطاً وإن كان عمداً فقتله القصاص السن بالسنة والله تعالى أعلم اه فثبت ما ذكرناه وما جاز كذا كره
 خوف التطويل أنه لا خيار عندنا في العمد ولو فساد من النفس بل وجبه القود حيث أمكن والله تعالى
 أعلم (سئل) فماذا جرح رجل أكرم عفا الجرح عن الجراح قبل موته عن الجراحة وما يحدث
 منها مات المرح فهل يكون العفو جازاً (الجواب) نعم وفي الدرر عن السعدية نوعاً الجرح
 أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو ما شاء على سبيل التتوير من فصل في القود وإن سري إلى
 النفس ومات فإن مكان العفو بلفظ الجناية أو بلفظ الجراحة وما يحدث منها صح بالأجماع ولا شيء على
 القاتل وإن كان بلفظ الجراحة ولم يذ كر وما يحدث منها الم مع العفو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 والقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان بقطع القصاص للشبهة ونصب الية في مال القاتل لأنه عمد
 وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى مع العفو لا شيء على القاتل هذا إذا كان القاتل عدواً
 فأما إذا كان مكان خطأ فإن يرى من ذلك مع العفو بالأجماع لا شيء على القاطع رواه كان لفظ الجناية
 أو الجراحة وذ كر وما يحدث منها أو لم يذ كر وإن سري إلى النفس فإن كان العفو بلفظ الجناية أو الجراحة
 وما يحدث منها صح أيضاً وإن كان العفو في حال صفة الجرح بأن كان يذهب ويحي مولد صرافاً فربما
 من جميع ماله وإن كان في حال المرض بأن صار ذافراً فربما يصير عفوهم ثلث ماله لأن العفو من عمنه وتبرع
 المريض في مرض موته يصير من ثلث ماله فإن كان قد راد الية يخرج من ثلث يقطع ذلك القدر عن العاقلة
 وإن كان لا يخرج كله من الثلث فثلثه يقطع عن العاقلة ونشأ يؤخذ منهم وإن كان بلفظ الجراحة
 ولم يذ كر ما يحدث منها الم مع العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة وعندهما مع العفو وهذا كقول
 عفو عن الجناية أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء من جنابات البدائع ملخصاً أتروى أقول والفرق
 على قول الإمام بين قول النبي عليه عفو عن الجناية وقوله عفو عن الجراحة أو عن القطع أن لفظ
 الجناية يشمل الساري منها وغيره فالقتل يسمى جناية بخلاف القطع والجراحة فلا يشمل الساري مالم
 يذ كر وقوله وما يحدث منه فإذا قال المرح أو العفو عن عفو عن الجناية يكون عفو عن الجرح والقطع
 وعن القتل إذا سرت الجناية إليه وإذا قال عفو عن الجراحة وما يحدث منها الو عن القطع وما يحدث منه
 فكذلك لأن قوله وما يحدث منه صريح في شمول السارية بخلاف ما ذال قبل وما يحدث منه فإنه لا يشمل
 وعندهما الفرق بين اللفظ الثلاثة لأنه مراد العفو عن الجراحة ونحوها للعفو عن وجهه أو نجل
 النفس كالجناية أو الموت على قول الإمام (سئل) في رجل قتل رجلاً عمداً بغرقه بأك جراحة
 من جديد وثبت عليه ذلك بوجه الشرعي ثم عفا عنه بعض أولياء المتوفى أو اثنين فهل يستحق
 القصاص بعفوهم وإن بقي من الورثة حصه من الدية (الجواب) نعم ويستحق بصلح أحدهم وعفو
 والباقي حصته من الدية ودر من باب ما وجب القود ثم قل في شرعه ولا حصة للعاقلة لا سقاط حقه اه
 والمسألة في التتوير والمقتى وغيرها والدية توثب اتفاقاً أشباه من القرائض وعفو الأولياء قبل موت
 المرحوع صح كما صح عفو المرحوع لوجود السب ومعه الأراء لا تعقد وجود السب نزوية قبل التفصيح عفا
 الولي عن نصف القصاص سقط الكل ولا يتقلب الباقي مالا حاوى الزاهد من فعل أمر القريب بالجناية
 (سئل) فماذا عفا في القتل عن القاتل عمداً عن القصاص فهل يقطع القصاص بعفو

مطلب

صح عفو المرحوع قبل موته
 عن الجراحة وما يحدث منها

مطلب

العفو عن الجناية إن كان
 في حال الصحة من جميع المال
 والأثر الثلث

مطلب

في الفرق بين قوله عفو
 عن الجناية وقوله عفو
 عن الجراحة

مطلب

إذا عفا بعض الأولياء سقط
 القصاص

مطلب

الدية توثب اتفاقاً

مطلب

عفو الأولياء قبل موت المرحوع
 صح

«الجواب» نعم ويسقط التوبة على القاتل وبغضه الأولاد وبعدهم عن مال ولو قتلوا يجب حالا
 وتصلح أحدهم وعنده ولن يبق حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل تصور البصار من باب القود
 فمعدون النفس ومثله في المتي أقول وما وقع في الاختيار وشرح الجمع من أن الباقي من الدية على العاقبة
 ردة العلامة قاسم بأنه ليس بقول لاحتطاطا ورده أضافي حاشيته على شرح الجمع بأنه مختلف لسائر
 الكتب من أنه على القاتل في ماله قال وهو الثالث دراية بربوبية وقامه فهاجر زناه في رذائله وكتب فيه
 ما نهى عنه عفا الولي عن أحد القتاتين أو صاحبه لم يكن له أن يقتل غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن
 في قاضيهما وغيره أن له اقتصاصه قهرا في قتل وولائي أفتي الرمي كما في أول الجنائيات من قتواه
 (سئل) في رجل ضرب آخر على يده اليسرى عذابا بشف غشلت يده وذهب نصفها ثم أقر الضروب
 ما لا كراه المعتبر شرعا أنه أبر الضارب من دية يده المزورة فهل إذا مات ماذ كربوجه الشرعي يكون
 الأبر المأذ كوز غير صحيح «(الجواب)» نعم إذا ثبت أكرهه بذلك له الرجوع عما أبر أمه والله
 تعالى أعلم لا يصح مع الأكرام براؤه مدينه أو براؤه كقلبه بنفس أو مال شرح التنوير للعلاقي من الأكرام
 ومثله في المنع عن الخفانة ولا ريب أن الدية من الدين الضعيفة كما نص عليه في شرح التنوير وغيره من
 باب زكاة المال ويجب على الضارب نصف الدية «(سئل)» فيما إذا ضرب زيد عمر عذابا بغير حق
 بشف على مفصل يده اليسرى فقامها من مفصل اليمين فهل يقتل من زيد بقطع يده اليسرى من
 مفصل اليمين «(الجواب)» نعم قال في المتي القود فيما دون النفس هو فيما يكون فيه حفظ
 المأثملة إذا كان عذابا يقتل البدن المفضل وإن كانت يد القاطع أصعب من المقلوع اه
 «(سئل)» في رجل أجنى دخل على امرأة قروية وأرضعها وعتقها بالشر فالتت جنينا ميتا
 ذكر أحرا متحمة بمسدة أثم فهل تضمن عاقلة نصف عشره رطل جل «(الجواب)» نعم أقول
 وفي الحنبلية وقد أفتي والدين ابن عبد المال إذا صاح على امرأة فالتت جنينا لا ضمن
 وإذا عتقها بالشر ضمن وأقول وجه الفرق إن موتها بالقتوف وهو فعل صادر عنه نسب إليه
 وبالصباح موتها بالقتوف الصادر منها وأمر حوا أيضا بأنه لو صاح على كبريها لا ضمن وأنه لو صاح عليه
 فجاءت فماتت منها تحب الدية وأقول لا خالفه لأنه بالآل مات بالخنوف المنسوب إليه وفي الثاني
 بالصحة فجاءت النسوة إلى ألسنح والقول للفاعل أنه مات من الخوف وعلى الأولياء لينه أنه مات
 من الخوف وعلى هذا فلو صاح على امرأة فجاءت فالتت من صبيته ضمن ولو التت امرأة غيرها لا ضمن
 لعدم تعلقه عليها تأمل فانه تعريضه اه ما في الحنبلية ملخصا «(سئل)» فيما إذا دخل
 المصوم بيت زيدا في غيبته وسرقوا ممتلئلا فظن على ظنه أن عمر جاره منهم ورفع أمره عما كمل العرف
 فأحضرهما كما عمر راساه فأنكر فصر به فأقرود كان له شركا معي منهم لها كم تحب مدته حتى مات
 في الحبس من ورثة زعمون أن زيدا ضمن دية فهل لا ضمن زيدا بدينه ولا عبرة بزعم الورثة
 «(الجواب)» نعم قال في القنية من الضم من باب ضمان الساعي والقيام فمض شكاه عند الولي بغير
 حق وأتى قضاة ضرب المشكوك عنه فكسرت له أو يده ضمن الشاكر أنه كمال المال وقيل إن حبس
 بمائة هرب وقصور جدار السجن فأصاب يده تلف ضمن الساعي فكيف هنا قيل اتقى
 بال ضمان في ماله الهرب فقال لا ولو مات المشكوك عليه بضر القاتل لا ضمن الشاكر لأن الموت
 فيه نادر فعبايته لا تخفى اليه غالبا اه ومثله في الحماوى إذا هدى من الباب المرقوم ومثله بالحرف
 في الفضولين في ضمان الساعي وتعلقه في غضب القنية ومثله في العلاقي وإذا اجتمع
 المباشرة والسبب اضيف المحكم إلى المباشر كما في القاعدة التاسعة عشر من الاشياء أقول حامله أنه

مطله
 إذا عفا بعضهم فباقي الدية
 في مال القاتل

مطله
 فيما إذا عفا الولي عن أحد
 القتاتين

مطله
 الأبر لا يصح عن الدية
 بالأكرام

مطله
 الدية من الدين الضعيفة
 مطله

مطله
 قطع يده اليسرى من اليمين
 عذابا تعلق يده اليسرى

مطله
 تنوف امرأة بالشر فالتت
 جنينا ميتا

مطله
 صاح على امرأة فالتت جنينا
 مطله

مطله
 صاح على كبريها فالتت
 لا ضمن وأنه لو صاح عليه

مطله
 فجاءت فماتت منها تحب الدية
 مطله

مطله
 صاح على امرأة فجاءت فالتت
 من صبيته ضمن ولو التت

مطله
 غيره لا ضمن
 مطله
 القول للفاعل أنه مات من
 الخوف وعلى الأولياء
 الدية أنه مات من الخوف
 مطله
 فيما إذا اتجه بسرقة فشكله
 لدا كره به حتى مات

إذا شكك به بغير حق بغير ما انتصفه الوالي أو ما هو من حضوره من مال دون النفس لأن الشككية لا تنضم
إلى الموت غالباً بخلاف الضرر ولو مال لأن للقتال أيضاً ما لا يهتد به فلهذا خصه بالسعي وهذا خارج عن قاعدة
الاشياء المذكورة أعني به للتأخر على خلاف القياس زجر عن السعاية بغير حق وانه تعالى أعلم
« (سئل) » فيما إذا أخذ رجل سكنى عمرو بالقهر والقبضة وجرح بها أو تفعل لأخيه على عمرو
« (الجواب) » نعم دفع سكنى إلى حصى ضرب العصى غصه أو غيره غير أن الدافع لا يضمن الدافع شيئاً
خاتمة من فصل القتل الذي يوجب الدية ومن دفع سكنى إلى رجل فقتل به نفسه لا يمكن على الدافع شيء
تأخرت به من الفصل الثاني في المجنونة على النفس « (سئل) » فعاد أخرج زيد عمر ابنه فقتله
في مخدع جرحاً لا يمكن فيه الممانعة وصار صاحب فراش فيما يلزم زيد بعد برئه « (الجواب) » يلزمه
حكمه عدل كافي للمتي وغيره وهي ثمان مائة درهم عداً لهذا الأمر ثم معه فقد تفاوت بين القيتين
من الدية في المجموعة وقيل بتفسير الحكومة هو ما يحتاج إليه من النفقة وأجرة الطبيب والادوية
إلى أن يبرأ وانه أعلم أقول أعلم أن المجنونة لا يجرى أن كانت في الوجه أو الرأس تسمى شعبة وإن كانت
في غيرهما تسمى جراحة والتشجيع عشرة بضاهل أروى مقدار النفس وبعضها حكمه عدل ولا شيء
من الجراح لها أروى معلوم إلا المجنونة وهي جراحة تصل إلى جوف الرأس أو البطن وفيها ثلث الدية
وعدها مع التشجيع باعتبار أنها قد تكون في الرأس وهذه التشجيع لا فرق في وجوب الأرض فيها بين
العدو والحطاً إلا الوضعة وهي التي توضع العظم أي تظهر فأنها إن كانت خطافها لأروى نصف عشر
الدية وإن كانت جرحاً فغيرها القصاص ولا قصاص في غيرها على ما مضى عليه في التنوير لكن ظاهر الرواية
وجوب القصاص في جراحها وهو ستة كناية عليه شارحه ثم إنهم اختلفوا في تفسير الحكومة العدل
الواجبة فعلا على شيء مقدراً قال الطحاوي تفسيرها أن يقوم عملها كدونه هذا الأمر ثم
يقدم وبه هذا الأمر ثم سئل في تفاوت ما بينهما فإن كان ثلث عشر القيمة فلا يصح ثلث عشر الدية
وإن سكتان ربع عشر القيمة يصح ربع عشر الدية وقال الكرخي هو أن يتأخر مقدار هذه الشعبة
من الموضوعة فيصير مقدار ثلث من نصف عشر الدية والفتي به هو الأقل كافي للتنوير والقبضة وغيرها
وتقله العدلي عن عدة كتب وفي المراجع أنه قول الأئمة الثلاثة وقال ابن المنذر أنه قول كل من حفظ
عنه العلم لكن قال في الدر المختار عن الخلاصة لفايحه تميم قول الكرخي لو المجنونة في وجهه ورأس
أي لا ينقسم موضع الوضعة فيمضي ثلثي به ولو في غيرهما أو تسرع على المفتي بغيره قول الطحاوي مطلقاً
لأنه أسيراه ونحوه في المجموعة الخ وكذا ذكره ابن بطي وقال وكان المرغبناني بغيره ومعنى قوله
مطلقاً أي سواء كانت في الوجه أو الرأس أو غيرهما وهو قد قوله أو تسرع في الفتنة في هذا كله إذا
بقي للجراحة أثر ولا تضدهما لا شيء عليه وعند محمد يلزمه قدر ما أتفق أن يبرأ من أي
يوسف حكومة العدل في المالم وقامه في الذخيرة وذكر في شرح التنوير أنه في شرح الطحاوي فسر قول
أي يوسف أرض الألف بأجرة الطبيب والمداواة قال عليه لا خلاف بينهما في تصحيح العلامة قاسم أنه على
قول الأمام اعتدوا الميوني والنسي وغيرهما لكن قال في الميوني لا يجب عليه شيء قياساً ولا ينقسم
أن يجب عليه حكومة عدل مثل أجرة الطبيب وهكذا جراحة برئتاه وقال شيخنا في المختار
ويظهر في رجحان الاستئصال لأن حق الأدمي على المشاهدة له وقال أيضاً في مجموعة التي مضته
إذا ضرب يد غيره فكسر ما يجرى عن الكسب فعلى الضارب المداواة والنفقة إلى أن يبرأ وإذا لم توصلت
يده وشلت وجب ديتها والظاهر أنه بحسب المخرج من الدية اه وانه تعالى أعلم « (سئل) »
فد جرح جرح زيد بسكين في ظهره ويختر المبرج عن الكسب فقامت كاف انت الجراح وزوجها

مطلد
أخذ سكنى عمرو ضرب بها
أبو لا ضمان على عمرو

مطلد
نصب حكومة عدل في جرح
لا يمكن فيه الممانعة

مطلد
اختلفوا في تفسير حكومة
العدل

مطلد
على الضارب المداواة والنفقة
إلى أن يبرأ

مطلب
يجب على الجراح النفقة
والداواة

مطلب
ضربه بساقل ظهره فمات
بازمة دية منقطعة على عاقته
وهوشبه العمد

قوله وأما شبه العمد المتعطل
أين جواب أما ولله هو قوله
فهو قوله قصد المتعطل لكن تحرفت
الظاهر وأولها صوابه

مطلب
لا يحتاج الشاهد أن يقول
مات من جراحه

مطلب
شهد أنه قتله بالسيف وقال
عمدا أو سكا فخصي بالقصاص

مطلب
قال قتل فلانا بالسيف ولم
يسم عمدا ولا خطأ فخصي بالدية
في ماله

حاشية في زمان سنة ١٢٤٣
أقر بالضرب وأكره مات
منه الجواب رجل قال ضربت
فلانا بالسيف عمدا ولا أدري

أنه مات منها ولكنه مات
وقال ولما قتلت بل مات
بضربك فانه لا يقتل به اه
من الفتاوى الهندية اه

مطلب
إذا شهدوا عليه بالقتل بالآلة
جرحه لم يقبل قوله لم أقصد
قتله

مطلب
أحرق ثياب بنت أجرة بلا
صنع أحد لادنية على أحد

بالإتفاق والمدواة فهل تكون النفقة والمدواة على الجراح دونهما (الجواب) نعم رجل جرح
رجلا فحضر الجرح عن الكسب نصب على الجراح النفقة والمدواة جواهر الفتاوى من أول كتاب الجنائيات
وسئل في شرح التنوير في باب القود تعلقه أقول ظاهره أن المراد بالنفقة غير المدواة وهي أن يتفق على
الجرح من طعام وثياب وكسوة قال ابن عراب والظاهر أن هذا إما إذا كان الجرح جرحا يتفق من كسبه
بقربه قوله فحضر عن الكسب فلو كان له مال لم يلزم الجراح سوى المدواة وهي المراد بالنفقة عليه فقط
إذا كان فقيرا أو عليه وعلى غيره لم أره فراجع (سئل) في رجل ضرب رجلا صاعدا صاعدا
على ظهره ولم يزل صاحب فراش من تلك الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبه العمد فيه
دية منقطعة على العاقلة (الجواب) نعم قال في الدرر الجنائيات وأما شبه العمد وهو قتله صدأ بغير
ما ذكر في العمد كالصا والوسط والحجر المصغر وأما الضرب بالحجر والخشب الكبير فمن شبه العمد أيضا عند
أبي حنيفة خلافا للفرع المخرج ثم قال وسلكه الائتم والكفاة ودية منقطعة على العاقلة بلا قود اه ومثل ذلك
التنوير وغيره أقول قدما بيان الدية المنقطعة والعاقلة أيضا فراجع (سئل) فيما إذا جرح رجل وضرب
رجلا آخر بغير حق بسكين على بطنه وجرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن أبي بريد
الاب أن يقص منه بد التوبة الترضي عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم وإن شهد أنه ضربه بشيء
جراح فم يزل صاحب فراش حتى مات يقص منه لأن التلبت بالدية كالتب ما عاين ولا يحتاج الشاهد
أن يقول أنه مات من جراحه برأية كذا في شرح التنوير للحلافي من باب الشهادة في القتل واعتبار
حاشية شهد أنه قتله بالسيف فان قال عمدا أو سكا تقبل وقضي بالقصاص وإن قال خطأ فخصي بالدية
على العاقلة وإن قال لا أدري قتله عمدا أو خطأ تقبل وقضي بالدية في مال القاتل حصص البرهاني من
الجنائيات رجل قال قتل فلانا ولم اسم عمدا ولا خطأ قال استحسن أن أجعل دية في ماله تارخانية رجل
قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا أو خطأ أو مؤبد زاده عن القنية
في باب القتل بسبب أقول ونما أقص منه وإن سكت الشهود عن ذكر العمد في غاية البيان عن شرح
الكافي في تعطل المسألة بقوله لأن العمد والقصد القلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله
وهو الضرب بالآلة فانه عادة قال ولوشهدوا أنه قتله عمدا أو أنه مات به فهو أحوطه لكن يحتاج إلى الفرق
بين الشهادة والإقرار حيث جعل الإقرار بالقتل على الخطأ ما لم يذكر العمد ولعل وجهه أنه لما أقر بجنائته
وظلم ظهر له ناصده وحسن حايه فيصل كلامه على الذي ولا يؤخذ بالقرينة وهي الضرب بالآلة لقائله
عادة إذا كان ذلك عمدا كجرحه بالآلة أو سكا فقتل أو أصلا فظهر كذبه بالنية العادلة فانه منزلة
المسألة فانه يحصل على المجلود بدليله وهو الضرب بالآلة المذكورة ولهذا قال الخبير الرمي في حاشية
المخرج بعد ما قد علمناه عن غاية البيان أن هذا صريح في أنه بدشوت القتل بالآلة الجراحية بالنية لا قبل
قول القاتل لم أقصد بقتل فلانا أو قال أردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عند العمدية والخطئية
فيقبل منه ما أقربه ويحصل على الذي قال في التارخانية في الجردوي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
لو أقر أنه قتل فلانا بجديدة أو سيف ثم قال أردت غيره فقتله لم يقبل منه ذلك وقتل من أبي يوسف
إذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتله قال هذا خطأ حتى يقول عمدا اه لمخلصا لكن التفرقة المذكورة
أنما تظهر على قول أبي يوسف أما على رواية الجرد فلا يصل رواية الجرد قياس والاولى استقصان
كل شيء مما عليه المؤلف عن التارخانية تأمل (سئل) في قاصرة أجرة عند امرأة قامت القاصرة
للسفلى بيت المرأة حترق بعض ألبا التي عليها شيء من فخذها ففعل الله تعالى وقدر مبدون مسيح
من أحد ثم مات من ذلك بعد أيام فهل يلزم المرأة دية أم لا (الجواب) حيث الحال ما ذكره بل يلزم

الهندية والله سبحانه أعلم وقد اتفق على ذلك الخبر الراسخ في فاضله المعتبرين من الجناب (سئل) في رجل يئس من قهره بريد صلاحه فادبته بصرته وأصابته ما كان فيها رجلا آخر فقتله فادعى على ولي القاتل على الرجل المذكور أنه قتله عمدا وأقر القاتل أنه قتله خطأ ولم يثبت الولي الصدق فهل يكون دية القاتل في مال القاتل لورثة القاتل (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكره كمال قال فأنشئنا إذا أقر القاتل أنه قتله خطأ وادعى على القاتل الدية في مال القاتل لورثة القاتل كذا في فصل القتل الموجب للدية وكذا في فصل المعامل من جنابات الحامية وكذا في الضمانات في بيان من عليه الضمان والدية تملأ من ميسر ما شيع الإسلام نحوها رزاد ما تروى من الجناب أناتهم بقتل قاتل لم تلت فلا انفصال كذا كان ممكنة في اللوح الصغرى وأما في قتلى عدوى فهذا انقطاع عنه أقربا القاتل فخرمه الدية في ماله إن لم يقر بالعدو من الغنى من الأقارب قال المؤلف رحمه الله تعالى كتب على صورة دعوى ورويت في جادى الثانية سنة ١١٤٦ م بصورة شرط صحة الدعوى العلم بالدعى عليه وقد ذكر في صورة الدعوى أن البندقة التي بها رصاصه قتله ولم يسنوا القاتل وإن ادعى على واحد غير معين لا تسمع لما ذكرنا أن شرط صحة الدعوى العلم بالدعى عليه فيقتصر على تعيين الضارب وأقامة الدية وتوجهها الشرعى عليه كما صرح بذلك غير واحد من علما ناهم الله تعالى عنهم الخيال على حيث قال في فتاويه في باب القصاص سئل في جاعة بواردية وشعر بواردية أحد قوا بطر خرج من البصر فخرجت بسند قمن بتدق أحدهم قتل رجلا منهم ولم يعلم من هو ولي القاتل يقول حتى عنده ولا يعنى البواردية يعنيونه عند أحدهم ولا كلهم غير ما يفتى أهل إذا قاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذى خرجت بسند قته فقتله قبل بغيرهم وبثبت القتل عليه ويتحقق دعوى القتل عنهم أم لا الجواب لا يثبت القتل عليه ولا يقبل بينهم عليه ولا يثبت الدعوى عنهم إذا دعوى لا تسمع إلا من ما حبا حتى والدية لا يقبل إلا بآبائه أو ذممه ولم يثبت عليه بمجرد الدعوى حتى لا يدعوه بها وبأن الدعوى مفتوح فإن عين المدعى واحد الدعوى عليه سمعت دعواه وقيل وإن ادعى على واحد غير معين لا تسمع لأن شرط صحة الدعوى العلم بالدعى عليه وإن ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله يواردهم أو غير ما سمعت الدعوى ولا بد من بينة عنهم عليهم طبق ما دعى حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل المسألة والمحمدية رب العالمين والله تعالى أعلم أقول ورأيت فرعا في الباب السادس من الفتاوى الهندية عن الظاهرية حاصله أنه لو خرج سهم من بين جاعة فمصاب رجلا وشهد شاهدان بأن هذا سهم فلان لم يقبل حتى تشهدوا بأن فلانا هو الذى ضرب السهم (سئل) في صغير لا يقبل التصرفات استعمله رجل في تخير سقفه وأمره بذلك كل ذلك بدون إذن وله ولا وجه شرعى ففقط السقف على الصغير في حالة الاستعمال وقوله فهل إذا ثبت ذلك تجب دية الصغير على عاقلة لا رجل (الجواب) نعم أمر المولى المجهول الذى لا يقبل التصرفات ونحوه بأخذ القرض الساير والكلب القور والجمل المالح وقال له أصدا السطح فأكس السطح وأمره بتدبير سقفه ونحوه أو أمره بتدبير السقف والكلب والكلب يقر الكلب أو يضرب الفرس برجله وبذنبه أو وقع من السطح أو ارتقى غيات فالدية على عاقلة لا ترقى كله فيما يوجب حتى كذا لو كان هذا كله في اليد المجهولة كذا في باب حكم الجنين من جنابات المنية فتاوى أقروى من السابق في جنابات البهيان والجنابين وعاهم وقام فوائدهم فيها وفي جنابة حكايات أحكام الصغار والوزيرة وغيرهما (سئل) في دعى قتل شقيقته المسلمة عبدا لا جارية ثم أسلم القاتل بعد ذلك فهل يكون الإسلام غير مانع من إيجاب القصاص عليه (الجواب) نعم لأن الإسلام يجب ما قبله من حقوق الله دون حقوق الإدميين حكايات كذا في الأشباه من أحكام الذى غلب عليها طلب ذلك الوجه

مطلب

أقربا قاتل خطأ وادعى الولي
العدو في الدية في مال القاتل

مطلب

أنهم يقتل قاتل كذا حكايات
مكروا بها وأقربا

مطلب

شرط صحة الدعوى العلم
بالدعى عليه

مطلب

خرجت بسند قمن بين جاعة
فقتل رجلا ولم يعلم من هو
لا تسمع الدعوى عليهم

مطلب

خرجت بسند قمن بين جاعة
فقتل رجلا ولم يعلم من هو
لا تسمع الدعوى عليهم

مطلب

خرجت بسند قمن بين جاعة
فقتل رجلا ولم يعلم من هو
لا تسمع الدعوى عليهم

مطلب

خرجت بسند قمن بين جاعة
فقتل رجلا ولم يعلم من هو
لا تسمع الدعوى عليهم

مطلب

خرجت بسند قمن بين جاعة
فقتل رجلا ولم يعلم من هو
لا تسمع الدعوى عليهم

مطلب

خرجت بسند قمن بين جاعة
فقتل رجلا ولم يعلم من هو
لا تسمع الدعوى عليهم

مطلب

خرجت بسند قمن بين جاعة
فقتل رجلا ولم يعلم من هو
لا تسمع الدعوى عليهم

الشرعي وإذا لم يكن لها ولي فلا إمام أن يقتل أو يأخذ أدمية وليس له الضربان كذا في المتن وغيره
 وفيه في الحاشية والاشباه والبصر وغيره (سئل) في رجلين ضربا زيد أدميهما وبصا عدا ضربا
 منهما وجعل على سائر يده ورجلهما وأراد أن يضربهما بالقتل فذهب فله بسبب ذلك فهل إذا تمت
 ذهاب عقبه بسبب ذلك ففيه دية كاملة عليه (الجواب) نعم كافي غالب متون المذهب أن في القتل
 الدية (سئل) فيما إذا اجتمع زيد عمرو وبكر مع جماعة عند برهما ونزع كل منهم من ما بينهما المتن
 وتم وقع الدلو في البرق فقتل زيد لا نراه منها بعدما أمر عمرو وبكر بربطه بحبل وانزله فيها فأتوا به بحبل
 مسكاهه فلما وصل حصل له غشي فقتل عمرو وبكر فحصل له كما حصل لزيد فقتل بكر وأخوهما خارج
 الشريعتين زيد قضاء الله وقدره بدون تعدل ولا قصور ولا منع من عمرو وبكر فقام ورثة زيد بطالون عمرو
 وبكر أريد به بدون وجه شرعي فهل لا تلزمهم دية به (الجواب) حيث الحال ما ذكرنا تلزمهم دية
 (سئل) فيما إذا سكار زيد وعمرو ومائتين في طريق ومع زيد بندقة فمجرى حامل لها فوقع
 متصافا على خزانة البحر فمجرى فمجرى وصاحبا فمصابت عمرو فمجرى فمجرى من ذلك المجرى
 وبعد أيام تمزق مذقده أصابه ومات منه عن ورثة عمرو أن زيد يلزمه دية وأقصا في ذلك فهل
 لا يلزمه شيء (الجواب) حيث الحال ما ذكرنا يلزمه شيء واقعه سبحانه أعلم (سئل) في
 طيب مذى غير حامل طالت منه امرأة مريضة ودالها فأعطاهاد وأضر به بنفسها في بيتها فزعم
 ابنها أنه إذا مرض بها الدال والعا لذكور أن الطبيب يلزمه دية إذا ماتت من المرض المرقوم فهل لا يلزمه
 شيء ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم والمساءلة في الخيرية من الجنائات (سئل) فيما إذا
 كان جماعة يضربون المسلمين ويؤذيونهم باليد واللسان والسبي بهم إلى الحكم وتودعوا رجلين بالقتل
 ثم دخلوا عليهم وضربوا بالسيف وجرعوا كل منهم جرعا فلكا ما تابه ونهروا أموالهم ما غلبوا
 وعدوا فأفيا يلزمهم (الجواب) يلزمهم القصاص بعد التوثيق عليهم بالوجه الشرعي ورجعا أخذوه
 أن كانوا قاطعا وأقيمت أن كان فيما هالكهم بعد التوثيق الشرعي والحاشية هذه واقعه سبحانه أعلم أقول في
 المجورة إذا جرعه جرعة لا يعيش معها جرعة أخرى فالقاتل هو الأول وهذا إذا كانت المجراحتان
 على اتفاق فلو ساقا فماتتا فقتلن أو زانقيا فماتت واحدة وسلم من الكبير وفي القهستاني عن الحاشية ولو قتل رجلا
 أحدهما بصا والآخر بحد بعد الاقصاص وعليهما الدية مناصفة وفي حاشية السيد محمد في السعد
 الأزهري على شرح مختلصين ولو جرحتا متعاقبة ومات ولم يعلم التمن منها غير التمن يقتل
 من الجميع بعد التوثيق على التمن وغيره كافي فتاوى في السعد في الزود وأما إذا وقف على التمن
 وغيره ولا يكون الأقبيل مونه فاقصاص على الذي جرحتا بهلكا كافي الخلاصة والترزية اه
 كذا في رد المحتار فاحفظ هذه القوائد القرأه (سئل) في جماعة في بلدة كذا أدبهم واجفاهم على
 ضرر المسلمين والسبي بالقتل في الأرض بين الموحدين وبالعوان للحكام وقتل النفوس بغير حق وذو
 المسلمين وقهرهم أموالا للسياحة بغير حق فهل إذا ثبت ذلك عليهم الوجه الشرعي لما حكم قتلهم
 (الجواب) نعم كما صرح بذلك في الترزية والجلبي وغيرهما والله سبحانه أعلم (سئل) في
 فحين شهر سلا على مسلم خارج المصر فضره المشهور عليه بسلح حال كونه شاهرا فقتله ولم يكن دفعه
 إليه فهل إذا ثبت ذلك شرعا لا شيء بقتله (الجواب) إذا لم يكن دفعه إلا بقتله والحاشية هذه
 فلا شيء عليه بعد إذ كره الوجه الشرعي لأنه من باب دفع المائل أقول التعبد بخارج المصر فقتلوا
 والمساءلة مفصلة في متن التنوير قبل باب القود فيما دون النفس (سئل) في قتل وجب بغير

عقله
 ضربا حتى ذهب عقله تلزمهما
 الدية
 عقله
 أمر رجلين أن ينزلاه إلى البئر
 فأتا لا يلزمهما شيء

عقله
 برئ من المجرى ثم مرض بعده
 أصابه ومات منه
 عقله
 في طيب بدى مع امرأة وادفعا
 مرضها الخ
 عقله
 قتل جماعة رجلين بالسيف
 عقاب
 جرعه جرعة مهلكة
 لا يعيش معها جرعة أخرى
 أخرى فالقاتل الأول
 عقله
 ضربه أحدهما بصا والآخر
 بسيف لا يجب القصاص

عقله
 يجوز قتل من يؤذي المسلمين
 عقله
 شهر عليه سلا ولا يمكن
 دفعه إلا بقتله لا شيء بقتله

قريبة سمع من أهلها الصوت فيه وبه أثر جرح ولا يعلم قاتله وادعى عليه القتل فهدأ على أهلها فقال المحكم
الترحمي في ذلك (المجواب) حيث وجد في مكان غير عارل أحد قريب القربة بحيث يصحون
صوته وادعى عليه القتل على أهلها ولا يائة له والقتيل أن القتل خلف شخصين وبلا منهم فهدأهم الولي
بأنه ما قتلناه وما علمنا قاتله لأنهم قضى على جميع أهلها بالدية

* (فصل في جناية الهائم وجناية علمه) *

• (سئل) فماذا وضع في ديسم فارغ مخلوطا بديس و ماء في وعاء في حن الدار لاجل هلاك الذباب
فاخذت بنت قاصرة لوعاء المزبور ووضعت باقر من حسان لزيد فشرب منه ومات فقام زيد يكلف
الاقاصير يدفع قبة محمدان بدون وجه شرعي فقول ليس له ذلك • (الجواب) • نعم ليس له
ذلك • (سئل) • فما اذا كان لاراء بغيره رطوبة في دارها فاكلت بنفسها واولم يكفها ردها وركعت
في الطريق فاصابت امرأة نصرانية فوضعت على جنبها وتمرغضت من ذلك وترى من صاحبة البقعة
مدابها ثم اهل ليس لها ذلك • (الجواب) • نعم انقلبت دابة بنفسها واصابت مالا او آدميها نارا
او لولا لاضمان في الكل قوله عليه الصلاة والسلام الجاه جبار اى المنقلبة هدر حشر انتنور لصلاتي
من باب خيانة البهجة والمجانبة لها • (سئل) • فماذا افاد زيد دابته ليقبها من برصك ماء
في الدابة فجمدهم وقرسه ليقبها اضم ان البركة مع دابة زيد فقال له زيد اصدق رسلك عن دابتي
فوجدت امره وقادها بحبس دابة زيد وصدمتها حال قودها وادخلتها بصدمتها في ماء البركة فبقيت فيه
ثم خرجت وقدر دم بطنها ومات بسبب ذلك فهل ضمن محروقة دابة زيد بعد شت ما ضحك عليه
• (الجواب) • نعم قال في انتنور ضمن الراكب في طريق العلة ما وطئت دابته وما اصابت بيدها
او برجلها او راسها او كدمت فيها اخرجت بيدها وصدمت ثم غالى وضغ السائق وانما اذا مضى
الراكب • (سئل) • في راكب فرس ضرب برجلها وهي سائرة في الطريق رجل امرأة ثم بعد
مدة ماتت المرأة عن رومته ترع رومته ان الراكب ضمن فهل لاضمان عليه • (الجواب) • نعم وان

مطلب في القسامية

11

وضع سم فارسی و عاۃ اذنه

بَلَدًا وَرَضَعْتَهُ عِنْدَ حَمَلَةٍ

فَشْرِبْ مِنْهُ وَمَاتَ

15

انفلتت داية بنفسها فأصابها

شہد افہو و عذر

•

بعض القادة ما سدمه

الأداة

11

نقمت الدابة رحلتها وذنبها

24

11

انفقات حمايه وعرض حسان

آخر لا ضمن

عليه

رابطہ جاریہ فیہ آخرو رابطہ جاریہ

وَعَضُّ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ

عليه

ذاتنصر، الدابة فتفتحه

رجاها فقتله لا يغفر صاحبها

القرعة ففعل بقرعة زيد وصلها وامات من ذلك فهل ضمن الرجل قتيلا. (الجواب) نعم ضمن الرجل قتيلا حسب ما شهد عليه كاذر كذا في البرزخية فلهان التبعة في الجنائيات ونصف في مسألة نطح الثور ضمن بعد الاشهاد النفس والمال وشبه في التخييرية. (سئل) فيما اذا كان لرجل كلب عقور يؤذي من يمر به وتهدم الى الرجل جماعة وشهدوا عليه وطلبوا منه منع الكلب عن الناس فلم يمنعه ولم يربطه في زمان يغدر فيه على ذلك حتى هضم صيدا وتلف وامات من ذلك فهل يجب على صاحبه الضمان. (الجواب) نعم والمساءلة في المنع عن الزبي وضعه قال الزبي لو كان لرجل كلب عقور يؤذي من يمر به فلهان البلدان يقتلوه وان تلف شيئا يجب على صاحبه الضمان ان كان تهدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه كالحائط المائل اه قلت وفي شرح من لا يخسر وله كلب يا كل عيب الكرم فاشهد فيه فلم يحفظه حتى اكل العنب لم يضمن وانما ضمن فيما اشهد عليه فيما عدا ذلك في آدم كالحائط والورور عقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ اه فيمكن حل التلصق في كلام الزبي على الاوحي فيحصل التوفيق بين كلام الزبي وكلام من لا يخسر وواقعه تعالى اعلم من باب جنابة البيهة اقول كانه فهم من كلام من لا يخسر وانه لا يضمن المال في الكلب العقور وهذا غير مرد وانما معنى كلامه ان ما يخاف منه تلف الا دعي فالاشهاد فيه موجب للضمان اذا عقبه تلف نفس او مال بخلاف ما يخاف منه تلف المال فقط ككلب العنب فلا يفيده في الاشهاد بدليل تشبيهه بالحائط المائل فان الاشهاد فيه موجب للضمان النفس والمال وقد مر بذلك في القنية حيث قال له كلب يا كل عيب الكرم فان شهد عليه فيه فلم يحفظه حتى اكل العنب لم يضمن وانما ضمن اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط المائل وطلع الثور وعقر الكلب العقور فيضمن النفس والاموال سواء اذا لم يحفظ ولم يدم اه فلا مخالفة بين كلامي الزبي ومن لا يخسر ولا في كلام الزبي في الكلب العقور الذي يخاف منه تلف الا دعي فالاشهاد فيه مفيد موجب للضمان في النفس والمال وكلام من لا يخسر وفي كلب العنب الذي يخاف منه تلف المال فقط قلت وهذا كله مخالف لما ذكره العلاني في آثراب القود فعادون النفس عن القاضى بدعي ان الاشهاد لا يكون الا في الحائط المائل لا في الحيوان اه لكن افي في التخييرية بالضمان بعد الاشهاد في حضانة الكدم وكذا في ثور يطوح مستند المائي البراز يد عن القنية في نطح الثور ضمن بعد الاشهاد النفس والمال قال وفي المسألة خلاف والاكثر على الضمان كالحائط المائل اه هذا ما حترته في رد المحتار على الدر المختار. (سئل) في ثورات نهارا يتفهم من دار صاحبه في غيبته بلا منته فدخل بيت رجل واكل له حنطة وشعر اقبل لاضمان على صاحبه. (الجواب) نعم وانما لرجل غيب بغير ارساله ليل او نهارا فاضدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير منته ولا عدوان الا على الضالين برزخية فلهان من لم يسمع وفي الميون غم دخلت بيتا فافسدت وصاحبها معها بسوتها ضمن ما افسدته وان لم يسبقها لاضمان عليه وكذا الثور والحمار عمادية من الفصل ٣٣ وابطاب قارئ الهداية اذا كانت الواشي ترى فان تلفت شثمان مال مسلم او دمي او ذرع ولو يكن ارسله الحد فلا ضمان فيه الحديث جرح القهات جبار واقعه تعالى اعلم. (سئل) في جمال معه عدة جمال حملت اساقها في طريق عام احد طرفي سفح جبل والآخر واد عميق فمعه ازيد يجمله الجمل من طرف السفح وساقه على هذا الجبل الجمل ونهاها الجمل اراد اقبل بيته فقصدم جمل من جاله واوقبه في الوادي بسبب سوقه فهلك الجمل المذكور فهل يلزم السائق قيمة الجمل بعد الثبوت بالوجه الشرعي. (الجواب) نعم كاني التنوير. (سئل) فيما اذا وقع زيدا كذبة زاعج ابرم مشترك لبرعاه وشهد به بالحفظ باجر معلوم فدفعه الى ابي عري وبيد من اذن زيدا اسكه ولا وجه شرعي وفارقه ثم بعد مدة تصوشه مرده مقدوه العين فهل

مطلب

اشهد عليه ان ثورنا يطوح

فاربطه فلم يفعل ففعل بقرعة

ضمن

مطلب

اذا ائتم على صاحب الكلب

المعقور قبل الاتلاف ضمن

مطلب

له كلب يا كل عيب الكرم

لا يضمن وان اشهد عليه

مطلب

ما يخاف منه تلف الا دعي

فالا شهاد فيه مفيد

مطلب

انقلب ثوره فاكل حنطة رجل

لا ضمان عليه

يعني الراعي ربع قيمته لصاحبه. (الجواب) * نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة
 بربع القيمة كما في الدر المختار للعلائي. * (سئل) * في تور مشترك نصفين بين زيد وايتام ولهم وصى عليهم
 طلب وصيهم التور من زيد ليكون عنده في فوية الايتام فامتنع وتكرر الطلب والمنع حتى انكسرت رحله
 عند زيد ويريد الوصي تعيينه نصف قيمته وترصه عند زيد وفي ذلك مصلة للايتام فهل الوصي ذلك
 * (الجواب) * نعم. * (سئل) * في رجل ضربه الراعي بصاعدا على رحله فكسرها فهل ضمن
 لصاحبه قيمته. * (الجواب) * نعم والمساءلة في التارخاية أقول قال في الدر المختار والتقصيد المين أي
 في قول المتن وفي عين بقرة الخ لأنه لو قطع أذن أو ذنبها ضمن تقصيدها وكذلك لسان التور والجمار
 وقيل جميع القيمة كما لو قطع إحدى قوائمها فانه ضمن قيمتها عليه القنوي أي لو غير ما سكتول
 وإن ما كولا غير كما في العين لكن في العين أن امسكه لا ضمنه شيئا عند أبي حنيفة وعطيه القنوي
 وعرجها كقطعها اه وحاصلها أنه لا فرق بين المأ كول وغيره ففي غير المأ كول لو قطع إحدى قوائمه
 ضمن كل قيمته لان ذلك استهلاك له من كل وجه كما في الهداية وأما ما كول فانه يتفقع به لا كل بعد
 قطع قوائمه فغير ما لا يكره بين تركه على القاطع وتعيينه قيمته وبين امساكه وتعيينه النقصان قال
 في غصب الهداية وهذا ظاهر الزاوية عن أبي حنيفة وعنه لو شاء أخذته ولا شيء له ولا أقل امع اه
 وعليه المتن والشرح واضحه بقى كما في جامع الفصولين فيخرج على الرواية الثانية وهي ما ذكره
 الاملاء عن السون. * (سئل) * فيما اذا كان زيد رجل اعتاد العن متقدما الى صاحبه ورجل
 وقال ان ذلك بهذه الصفة فأرسله وأشهد عليه فلم يربطه ولم يمنه في زمان يدر فيه على ذلك فسيره الى
 المرعى فركب على جل الرجل وضعه وصات من ذلك ويريد الرجل الان تعيين زيد قيمته بعد ثبوت ما ذكر
 شرعا فهل له ذلك. * (الجواب) * نعم والمساءلة في جنابيات الخيرية بقولها. * (سئل) *
 في رجل ضرب جارا زعمه بغير علم اخذه فذلك لسانه ويريد صاحبه تعيين الضارب قيمته بعد
 ثبوت ذلك عليه فهل له ذلك. * (الجواب) * نعم ولو ضربه جارا غيره ليس له أن يضمنه النقصان
 ولكنه يضمنه القيمة عند أبي حنيفة وعلى قول محمد له أن يمسكه ويضمنه النقصان وإن شاء ضمنه كل
 القيمة ولا يملك المذبح عادية من جنابيات الدواب. * (سئل) * في رعاة غنم قادوا حقير سامن
 خيار زيدا قائم بمقتله فرعته وأتلفته فهل يلزم الرعاة قيمة ما تلف. * (الجواب) * حيث قادوا
 حقير سامن خيار زيد بحيث لو شامت تسالوت عنه يلزمهم ذلك قال الحمادى في فصوله وفي غصب قنوى
 العتاي اذا قادوا حقير سامن الزرع بحيث لو شامت تسالوت من الزرع ضمن اه ومثله في الفصولين
 * (كتاب الحيطان وما يحدث الرجل في الطريق وما ينضربه الجيران ونحو ذلك) *

* (سئل) * فيما اذا كان يذير دجاجة حارفي فواقره من مال كره فاقضت مدة اجارته وانقض
 حائط منه على مغفر في داخل الحمام قتله بدون تمدن أحد ولا صنع فقام على المغفر بكف زيدا دفع
 دية الصغير زاعما ان زيد اقال مال الحمام ان وقع سقط في الحمام بسبب الحائط يكن ضمانه على
 فهل لا ضمان على زيد في ذلك. * (الجواب) * نعم أراد أحد هامة من جدار مشترك وأي الآخر
 فقال له صاحبه أنا آمن لك كل ما ينهدم لك من بيتك وعن ثم تعض الجدار ما ذن الشريك فانه دم
 من منزل المغفر له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو يتجزأ ما لو قال رجل لا ترخفتك لك ما حلك من مالك
 لا يلزمه شيء خاتمة من الحيطان وفي التنوير من الكفالة ولا تصح أيضا بيعها للمكحول عنه ولا بيعها
 للمكحول له وبه مطلقا. * (سئل) * في حائط رجل فاصل بين داره ودار جارية في وقف شعت نظارة

مطلب

في عين الدابة ربع قيمة

الدابة

مطلب

انكسرت رحل التور عند

الشريك بعد الطلب يضمن

قيمة حصه شريكه

مطلب

كسر الراعي رجل الجمل يضمن

قيمه

مطلب

يفرق بين الجنابة على الدابة

المأ كولة وغيرها كولة

مطلب

له جمل اعتاد العن فاشهد

عليه

مطلب

الراعي اذا قادها حقير سامن

الزرع يضمن

كتاب الحيطان وما يحدث

الرجل في الطريق وما ينضرد

به الجيران

مطلب

ان وقع الحائط بينك ضمانه على

لا يضمن

يعد مال إلى دار الوقف وطلب الناظر من الرجل بقضه لدى بدنة شريفة فلم يقضه في مدة بقدر على نفسه
 فيها حتى سقط على دار الوقف وأتلف منها مشقة وروفاً وبعض درج فهل ضمن ما تلف بعد سقوطه
 الغالب والاشهاد عليه بذلك (الجواب) « حيث طلب منه الناظر بقضه فلم يقضه في هذه المدة يمكن
 نقضه فيها واشهد عليه بذلك ضمن ما تلف لانه صار متعباً بالمال المشقة في المتون من الحائض المائل
 في الجنائيات أقول قال الزيلعي « لشرط طلب النقص منه دون لاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليعلم
 من السبب عند جهوده او جهود عاقلة في مكان من باب الاحتياط لاعلى دليل الشرط اهـ ومثله
 في الدرر والعناية وغيرهما وقال في العناية يشترط أن يكون الطالب من صاحب حق كواحد من العامة
 مسلم كان أو دينياً صلياً وأمر أن مال إلى طريقهم واحد من اصحاب السكة الخاصة ان مال
 اليها وصاحب الدار أو سكانها ان مال اليها اهـ وفي جامع الفصولين والاشهاد دائماً جامع عن بقية
 وقوعه لا يجرى لا يفتقر حتى لو مال إلى دار رجل قرب الدار هو بشرط وقوعه فمعص لاشهاد منه لا من
 غيره ولو مال إلى الطريق الا غلب معص من كل احد اهـ وفيه اثنان من مالك والساكن
 بأجرة او عارية لعوده رزاليه اهـ (سئل) « في دار حارة في ملك زيد وفيها حجر عمر ومن زيد
 مدة معلومة بأجرة مقبوضة يزدري في استماله مالت طلبة حاربه في الدار بمجهر سائها وطلب عمر
 من زيد تيممها وتقصها فلم يقض في مدة بقدر على نفسه فيها حتى سقطت على زوجة عمر ووقعت ثم ابعد
 ما تخبر عليها وطالبه بقضه فلم يقضها فهل تضمن دية زوجته طالق زيد (الجواب) « حيث
 مال لحائضه وموانعها كره كره إلى الدار لزوجة وطالب عمر المستأجر زيد مال السكها بقضها ثم عمر
 واشهد عليه بالوجه الشرعي « دية قضائها في مدة يمكن تقضاها حتى سقطت وأتلف نفسها في زوجة عمر
 المستأجر ضمن ما تلفه زيد دية الزوجة المذكورة وفي نصف دية الرجل كما صرح بذلك في التنوير
 والمثني والزيادة وغيرها (سئل) « في حائط مشترك بين زيد وعمر وفاصل بين داريهما خال إلى
 جهة دار زيد فتقدم إلى عمرو انه لم يرفع روضه على أن يكون التعمير عليه بحسب الملك المشترك بينهما
 نصفين فلم يرض عمرو بذلك ولم يرفع روضه حتى وقع واتلف زيد حائطاً وتاثر روضه وهو مقرن الحائط مشترك
 بينهما وأنه كان مخوفاً وأنه لم يرفع روضه مع امكان رفعه بعد الاشهاد فهل ضمن نصف قيمة التلغ
 (الجواب) « نعم وفي فتاوى فاضلان قال أبو القاسم في جدار بين رجلين لا حدهما له جولة
 في إلى أحدهما فتقدم إليه الذي له الجولة لرفع روضه واشهد عليه ولم يرفع روضه حتى انهدم وأضر بصاحب الدار
 فان اقران الحائط بينهما وأنه كان مخوفاً وأنه تقدم إليه ولم يرفع روضه معه فاذا أفسد شيئاً سبق له بعد
 امكان رفعه بعد الاشهاد ضمن قيمته عمادية في الحائط المشترك (سئل) « في رجل حفرت
 في طريق العامة في قرية يدون اذن الامام وتركها وأمر أهل الهلة بجمعها فلم يفعل حتى تردى فيها رجل
 وتلف فهل ضمن قيمته لملكه في مال به الوجه الشرعي (الجواب) « حيث حفرت لبلد كره
 في طريق العامة المزبور يدون اذن الامام ضمن قيمة الجمل لملكه وأنه تعالى أعلم قال في الدرر المشار
 من باب ما يحدث الرجل في الطريق كاندى الناقلة لو حفرت في طريق روضه جراً أو بئراً أو بئراً
 فقتل به انسان لانه سب فان تلف به أي واحد من المذكورات جرحه ضمن في ماله ان لم يأت اذن الامام
 فان اذن الامام في ذلك أومات واقع في طريق رجلاً أو عطشاً أو غناه لا ضمان به بقي خلاصة خلاصة
 محمد اهـ احتقر في طريق مكة أو غيرها من الفساق غير مجزئة من موقع انسان لا ضمن بخلاف
 الامصار وهاهنا في ان الراد الطريق في الكتب الطريق في الامصار وفي المقاصد والاصارى لا يجرى
 لا يمكن الدلول عنه في الامصار غالباً دون الصغرى كذا في شرح الزايد على القدوري في الواسط

مطل
 سقط الحائط بعد الطلب
 والاشهاد ضمن
 مطل
 الاشهاد في الحائط المائل
 خير شرط بل الشرط الطلب

مطل
 طلب المستأجر من المؤجر نقض
 الطالبة المائلة واشهد عليه
 فلم يفعل حتى سقطت على
 زوجته ضمن عاقلة المؤجر
 الدية
 مطل
 أشهد على شركه في الحائط
 المشترك فلم يجر حتى سقط
 ضمن بمحضته

مطل
 حفرت في طريق العامة
 فتردى فيها رجل ضمنه
 في ماله

مطل
 المراد بالطريق الطريق
 في الامصار دون الفساق

الذي مات وش الماء على طريق فقطعت به دابة أو آدمي ضمن وقيل في الآدمي بما ضمن آذارش كل
 الطريق أمرا لأجبروا السقام المارش فشرش فضاة كان الأثر ضمن الآسردون الراش والمبارش
 آذارش ضمن كيهما كان منه المتعنى من مسائل الطريق وماله رش الماء في الطريق في العادة من
 فصل ٣٢ في أنواع الضمانات بأحسن وجه «(سئل)» في سكة غير نافذة فيها سبوت لمجاعة
 معلومين فعدا هذا لمجاعة وأجر ميرزا في سطحه وسبائه إلى السكة المزودة بدون إذن من بقية المجاعة
 فهل ليس له ذلك إلا بأذنهم جميعا «(الجواب)» نعم أخرج إلى الطريق العامة كيفية أو ميرزا
 أو حرصا أو كانا جارا إذا لم يضر بالعامة ولكل واحد من أهل المحسومة منه ومطالبه بقضه بيده هذا
 إذا بنى لنفسه بغير إذن الإمام وأن بنى المعلن كحيدوقوه لا وإن كان يضر بالعامة لا يجوز أحدا منه
 والقعود في الطريق ليس شرعا على هذا وفي غير النافذة لا تصرف فيه أحدا حدث ما ذكرنا مطلقا
 أضر بهم أولا إلا بأذنهم أي باذن أهله لأن الطريق التي ليست بنافذة مملوكة لأهلها فهم شركاء ولهذا
 يستقون بها الشفعة والتصرف في الملك المشترك من الوجه الذي لم يمنع له لا يملك إلا بآذن الكل
 أضر بهم أو لم يضر بخلاف النافذة لأنه ليس لأحديه ملك ويميز الاستفاد بماله يضر أحدهم من باب
 ما حصل الرجل في الطريق وفي وادراين رسمه لوالى أن يسلي من طريق المجاعة أحد الذين عليه
 إذا كان لا يضر المعلن وإن كان يضر ليس له ذلك وليس هذا إلا للشفعة قالوا للسلطان أن يبطل ملك
 الرجل طريقا عند المجاعة خاتمة من فصل أحياء الموت من كتاب الزكاة «(سئل)» في سكة
 غير نافذة فيها دور بمجاعة شقين يريد أحدهم أن يحدث في وسط السكة بناء ويقسم حصة منها بدون
 إذن من البقية ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك «(الجواب)» نعم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وأن يجمعوها على ذلك ولا أن يشتروها بما فيها من لأن الطريق
 الاظم إذا سكته غيره الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يصف الزام عمادية في ٣٤ وليس
 لهم أن يدخلوها في دورهم وأنما لهم المورور فقط بتراب من نوع في السكة الغير النافذة وفي وادراين شام
 مجد السكك التي ليس لها منفذ ليس لأحد من في تلك السكة أن يصرفها بثواب الماء وإن اجتمعوا
 كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وأنما لهم أن يجرها ويحسوها عمادية من الفصل المذكور
 «(سئل)» في زقاق غير نافذه دور بمجاعة فمصرفه واحد منهم ثواب الوعة ينزل فيه أنصباس داره
 وذلك بدون إذن من بقية أهل الزقاق ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك إلا بأذنهم ومنع من ذلك
 «(الجواب)» نعم سكة غير نافذة أحد رجل آخر فهاشيتا لا يملكه إلا بآذن كل أهل السكة الأعلى
 والأسفل وما صنع في السكك من الكنف والمبارس ان حديثة لكل أحد ان يهدمه وإن قدعة تركت
 وقال يحد في أحدثان لم يضر أحدا لم يهدمه بتراب من المحيطان وفي غير النافذة لا يجوز أن تصرف
 بأحداث مطلقا أضر بهم أولا إلا بأذنهم لأنه كالملك الخاص بهم شرح التدوير للعلائي من باب ما حدث
 الرجل في الطريق أقول قوله إلا بأذنهم يخالف لما فهم عامرا خاضع العادة من قوله وإن اجتمعوا
 كلهم على ذلك ليسكن ما هنا المذكور في القتون والترويح والله تعالى أعلم قال المؤلف سئل العلامة
 الشيخ عبدالكريم بن محمد الدين القطبي الحنفى رحمه الله تعالى عن شخص جعل الوعة بميزاب
 خارج عن جدران في عمر غير نافذة يضر بالمارة بالطرشة والقذو والقباصة وله أيضا مارة بين الجدران وهي
 ضاربة أساس الجدران فهل لها حكم للشرعي منعهم ذلك أم لا أجاب أن كان الضرر ينال منه القاضى من
 ذلك والوالا لله تعالى أعلم فتاوى الكاروروفى من كتاب الموت والطرق دار في سكة غير نافذة أراد
 صاحبها أن يصرف ثواب الوعة في بابها خارج داره فلم أن ينعوه فان غطى رأسها وكسها وجعل طريق

مطلب
 في رش الماء في الطريق

مطلب
 ليس له أجر الميراث بعبودية السبالة
 إلى السكة

مطلب
 لواله أن يسلي أحدا من
 الطريق ليس عليه لم
 يضر أحدا

مطلب
 ليس لهم قسمة سكة غير نافذة
 ولا يبيعها ولا يدخلها في دورهم

مطلب
 ليس لأحدهم أن يصرفها بثواب
 ولو اجتمعوا كلهم

مطلب
 ليس له حق الوعة في سكة
 غير نافذة

مطلب
 السكك شفاو المبارز
 ان حديثة هدمت والا
 تركت

مطلب
 لا يجوز الأحداث في سكة
 غير نافذة وإن لم يضر إلا بأذنهم

مطلب
 يمنع من إخراج الميزاب إلى
 بحر غير نافذة

مطلب
 ليس له حق ثواب الوعة على
 باب داره

الوصول اليها من الداخل فله ان يعموه لان المحفر سبب الاشجار وهو سبب الوصول فله منته عن ذلك
 جواهر الفتاوى من القصة من الباب الرابع طريق غير نافذ كان لاصحاب الطريق ان يصفوا فيه
 الخشب وان يوطأ فيه الدواب وان يتوضؤ فيه وان عذب انسان بالوضوء والخشب لا ينعن واضع
 الخشب وان حفر فيها بئر أو بني فيها بناء فطبع انسان بذلك نعم وبؤاخذ بان يطم الشراعية من
 فصل فيما يجوز لاحد الشركيين ان يمل في المشترك (سئل) في دخلة غير نافذة مشقة على
 عدة دور وضع واحد من ارباب الدخلة أو ساخ داره لصيق جدار جاره الذي هو من أهل الدخلة بدون
 اذن منه ولا من بقية أهلها وتقرر صاحب الجدار بذلك ضررا ينافي قول بئر الواضع بآرائه (الجواب)
 نعم كما مر عن شرح التنوير ومثله في التون والشرح أقول هذا اذا وضع ما ذكر لصيق جدار الجار
 أما لو وضع ذلك لصيق جداره بلا ضرر انعمه في مدة يسيرة على جاري العادة فانه لا ينعن بدليل ما قدمه
 آتباعن الحاشية وفي جامع الفصولين اراد ان يقتطع حياطينا في طريق غير نافذ فلو ترك من الطريق قدر
 المرور يقتضي في الايام من مرقورضة سر صافه ذلك ولكل امساك الدواب على باب داره لان السكة
 التي لا تنفذ كدار مشتركة ولكل من الشراكا من السكن في بعض الدار لان ان يبنى فيها وامساك الدواب
 في بلادنا من السكن اه وفي التناظرية ان فعل في غير النافذة فالس من جهة السكني لا ينعن حصة
 نفسه ومن حصة شركائه وان من جهة السكني فالتقاس كذلك والاسحقان لا ينعن شيئا اه ومثله
 في الكفاية شرح الهداية وبه علم ان ما مر من انه ينعن بما يحده معناه نعم ما داحسته فان السكة
 التي لا تنفذ كلما كانت مشتركة بينه وبين بقية أهلها كان باحدا منه فيها بئرا ونحوه شاغلا للملكة
 وذلك غيره فيضمن ما تلف بها بقدر حصة شركائه تأمل والله تعالى اعلم (سئل) في دخلة
 غير نافذة فيها سبوت جماعة مخصوصين وفي ساحة الدخلة موضع معدل لانتفاع عامات والواضع
 من قديم الزمان وبه يقرن بذلك كذلك قام رجل من الجماعة يعارض باقي في التصرفات بالساحة
 المزبورة بدون وجه شرعي فهل حيث الحال ما ذكر سبق القديم على قدمه ويمنع من معارضة الجماعة في
 ذلك (الجواب) نعم ثم الاصل ان ما كان على طريق العامة ولم يعرف حاله يجعل حديثا وكان
 للامام رضة وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف يجعل قديما حتى لا يكون لاحد رضة كذا في الذخيرة
 فوجدى على التقاية في مسانتي في سكة غير نافذة وعلم انها قديمة فالاولى انه لا يجوز لاحد رضة ذلك
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في داره طبقة وقاعة ملامتين لقاعة وطبقة المرفوعة ومنع
 مساكن داره موقوفة فسد بسبب ذلك فربى ونسبا كالفرد قديمين لقاعة والطبقة المرفوعة ومنع
 الضوء عنها بالكلية وركب يجرى عن على حائط القاعة الخاص بها وحصل بذلك ضرر على الوقف
 وطالب ناهار الوقف رفع ما سد به القبرتين والنسب الشروع الجسر بن دفا للضرر عن الوقف فهل يجب
 الناظر الى ذلك وبقي التقدم على قدمه (الجواب) نعم وهذا اعني سد الضوء بالسكة من الضرر
 البين والفتوى على منعه كافي البحر والتنوير وحواشي الاشياء للسيد الحموي ناقلا عن شرح الوهابية لابن
 الصحنه ونقله العلامة البكري في حواشي الاشياء قال في ذلك والفتوى عليه وكذا في كثير من معتبرات
 مذهب الامام النعمان استكه الله فحج الجمان بمطابا لروح والريمان أقول قد متنا في مقترقات القضاء
 قبل كتاب الشهادات على عباراتهم في ذلك فراجعها (سئل) فيما اذا كان ز يدبر مع في داره
 وله طاقات لاضوء في حائطه تضيء بالقاري ياتي اليها الضو من دار جاره من قديم الزمان ويجاره في داره
 مبيع أيضا أسفل من الاول وطلعه أسفل من القناري يري يد الجار ان يبنى على ربه المزور طبقة
 مسقفة بشف فوق القناري بحيث يحسكون الحائط والقناري داخلين فيها وينتد بسبب ذلك

مطله
 لاصحاب طريق غير نافذ
 ان يصفوا فيه الخشب

مطله
 وضع أو ساخ داره لصيق جدار
 جاره بئر برفعه

مطله
 اراد ان يقتطع حياطينا في طريق
 غير نافذ الخ

مطله
 لكل من اصحاب الدخلة
 امساك الدواب على باب
 داره

مطله
 اذا فعل ما ليس من جملة
 السكني ينعن حصة شركائه

مطله
 في ساحة الدخلة وضع معد
 لانتفاع العامة ينعن على قدمه

مطله
 الاصل ان ما كان في سكة
 نافذة وعرف حاله يجعل

مطله
 حديثا وللامام رضة
 سد الضوء بالكلية من الضرر
 البين المقتضى

مطله
 ليس له سد هاري الجار

الفتوة والمزور بالكلية. وفي ذلك ضررين زديد يزيد مع الجمار من ذلك فهل له منعه (الجواب) نعم فان سد الضوء بالكلية بان يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة ضرر فاحش فيمنع منه كما في هذا العلامة المقتى أبو السعود والله سبحانه الموفق أقول قدمنا في متفرقات التضام اذا كان له هريتان قصد ضوفا واحدا هما بالكتابة مع امكان الانتفاع بالانوار لا يمنع وانما هريان ضوء الباب لا يستمر لانه قد يضطر الى غلقه لرد دخوله والظاهر ان السالك كالباب والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا بنى زيد في داره على حائطه الخاص به طبقة فحدها طبقة الجمار مودينها فاصل وسارته حاره في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بان لطبقته شيئا كمنع نصف اشراغيه بسبب طبقة زيد والحال انه ليس في بناءه الطبقة ضررين لعمارة هل ليس لعمارته (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد حائوت قديم مذهبيا كمنع الصوف وبهاذا الحائوت طبقة قديمة للضوء ولدار عمر وخلف الحائوت طبقة عماد الطاعة فريد مذهبيا هل فوق الطاعة وفي ذلك ضررين زيد لا تسد وضوء الطاعة بالكلية فهل ليس لعمرو ذلك (الجواب) نعم ونقله ما تقدم (سئل) في رجل بنى في داره قصر له شيايك مطلة على ساحة دار جارية الى محل قرار نسائه وجلسه وبنى طمان حجر صعد منه للقصر مشرقا على الساحة المذكورة ثم بنى طبقة على طبقة حاره لمنع الاشراق بدون اذن جاره ولا وجه شرعي ويريد الجمار فكيف الرجل رفع الطبقة وسد الشيايك ومنعه من المعود على ذلك فهل يوسع الجمار ذلك (الجواب) نعم يوسع له ذلك الا ان بنى الرجل سارا في ملكه يمنع الاشراق في جموعة عطا الله اقتضى قلاع حيطان الضمران والساحة اذا كانت مجلس النساء والكوفة تشرف عليها بنور صاحبها بسدوا عليه الفتوى (سئل) فيما اذا عمر زيد في داره قصر اجل له شيايك يكلفه جاره سدّها متعللا بأنها تشرف على مشرق في داره وعلى باب قصرها والحال ان المشرقة والقصر لاسهل جلوس نسائه وقرارهن بل في الدار سفلية محضها وهو محل قرارهن وجلسه واما هل في ذلك كان الامر كما ذكر لا يميز زيد في ذلك (الجواب) نعم أقول هذا ظاهر اذا كان القصر المذكور لا يحيط فيه النساء أصلا ما لو كان النساء يسكن في السيف مثلا وفي الليل دون النهار فالظاهر انه من الضرر ان ينظر ثامل (سئل) فيما اذا كان لكل من جارين سطح بيت في داره مساو لسطح الآخر وصار الاثنان احدهما بعدد السطح والآخر بعدد بصره في دار جاره على حرمه ويريد الجمار منعه عن المعود حتى يقتضيه فهل لعمارة ذلك (الجواب) نعم رجل اشترى حجرة مطعها مع سطح جاره مستويا فآخذ المشتري حاره حتى يقتضها طائفة وبين الجمار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يميز على البناء في ملكه ولو اذن بان يمنع جاره من صعود السطح حتى يقتضيه قالوا ان كان يقع بصره في دار الجمار كان له ان يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع عن المعود لانه كما ينصرف هو يتصرف الآخر خاتمة من فصل ما يدخل في البيع بلا ذكره في البرازية من المحيطان من الثاني في الحائط وعمادته (سئل) عن الذي اذني دارا عالية بين دور المسلمين وحصل له طاقات وشيايك تشرف على حيرانه هل يمكن من ذلك (الجواب) أهل الذمة في العاملات كالمسلمين ما جاز لاسم ان ينفذه في ملكه جاز لهم وما يجوز لاسم لا يجوز لهم واذا منع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجاره هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج انه ان منع أهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنون معزولين عن المسلمين وهو الذي أفتي به انا كذا في فتاوى قاري الهداية وافتى في سؤال آخر بمنعهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من احداث بيت يجتمعون فيه كالكتيبة اه (سئل) في ذي يريد فتح كوفي حائوته مشرفة على دار جاره الذي وعلى عورته وفي ذلك ضررين على الجمار يزعم

مطلب

اذا قلل الفتوة ولا يمكن الضرر
بينا لا يمنع

مطلب

ليس له سد الضوء بالكلية

مطلب

ليس له فتح شيايك تطل
على ساحة دار الجمار وور
بناء سائر

مطلب

ليس له منعه من شيايك
تشرف على المشرقة والقصر
اذا لم يكونا محل قرار النساء

مطلب

له منع جاره من الصعود الى
السطح حتى يقتضيه

مطلب

يمنع الذي من تعلية البناء
اذا حصل ضرر لجاره

مطلب

يمنع من فتح كوة تشرف على
جاره وان كانت قديمة

انها تخدمه فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحديث حيث كان الضرب يتناهى (الجواب) نعم يمنع
من ذلك ولا فرق بين القديم والحديث حيث كان الضرب يتناهى كنه القدر احد المقتضى يعمق الشام على
عنه وفي حاشية العرم القضاة شيخ خير الدين لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضرب
التي لو جودها منع ما تامل اهـ (سئل) فيما اذا كان زيد مطقة في داره لها شباك قديم مشرف على
حوش حداثا سطحه وتريد عتبه حائط في الحوش ملاصق بمحاطة الطبة متبها الى حافة الشباك من
اسفله من غير ان تعقد على حائط الطبة ولا تشد شئ من الشباك اصولا يارضها زيد في ذلك بدون
وجه شرعي فهل يمنع زيد من معارضتها (الجواب) نعم يمتنع له حائط مشترك بينه وبين جاره اراد
جاره ان يخذ عرفة عتبه البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبنى معتدلا على جدار غيره بل
على ملك نفسه ليس لجاره منه من ذلك برزاية من الحيطان من فرع فحين يحدث عمارة فتمت صاحبه
(سئل) في رجل بنى حائطا فوق حائط قديم مختص به في داره فقام جاره معارضة في ذلك بدون
وجه شرعي متعلبا به بسبب ذلك منه الرجوع والنسب فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله
(الجواب) نعم كما في ظاهر الرواية وعليه التقوى كما في كافي في كافي في ذلك الجار المولى والمردم الم
واقه سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل يريد ان يبنى في داره قوسا يجر ملاءم الجدار
جاره من غير ان يستد الجدار المذكور وان يضع على القوس جذوعا يركب عليها طبقة تسورها جاره
بمعارضته في ذلك بدون وجه شرعي زاعما انه يضمن داره الهوا القليل فهل يمنع جاره من معارضته في ذلك
ولا عبرة برزعه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد مطقة طالبة في داره والطبة
طالقات فتفتح بجهنم طائفتا اخرى فقام عمرو معارضته ويكلفه سد بابا وجه شرعي متعلبا بانها تشرف
على باب طبة في داره اذ معدا احد البابا والحال ان ما تشرف الطافة عليه ليس محل جلوس نساء
عمرو وقرار من ذلك من الدارين دور كثيرة الناس فهل حيث كان الامر كذا كرمع عمرو من معارضة زيد
ونكلفه ما ذكره (الجواب) نعم التقوى على ان الكوة حيث كانت النظر والموضع موضع النساء قد
بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره كافي المخبرات وغيره فحيث كانت ليست كذلك لا يمنع عمرو من
معارضته زيد ونكلفه ما ذكره واقه سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل يريد ان يبنى في داره
طبقة على راس النحاس به ومعارضته جاره متعلبا بان احد حيطان الطبة اذا بنيت يقع فيها شبابيك
قصره ويمنعها فاصل نحو ذراع ونصف فيقل الضو عنه بسبب ذلك واحدا حيطانها يلزم منه سد بعض
الهوا والنسب عن داره فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم كما في كافي في كافي
وغيرها (سئل) فيما اذا اشترت ذبلة دارا فيها قصر له شبابيك قديمة مشرفة على اسطحة جماعة
يصل بينها وبين الشبابيك طريق عام فقام رجل يكلفها سد جميع الشبابيك المزورة متعلبا بان
بعضها يشرف على اسطحة وعلى راس درج له في داره وليس ذلك محل جلوس نساءه وقرار فهل
يمنع الرجل من تكلفه الذميمة ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد ان يبنى على سطح
منطبة التي في داره ومعارضته جاره في ذلك متعلبا ان السطح بسبب القلة يقرب من سطحيات الجمار
ويسهل الصدود الى سطح الجمار والحال انه جند التلية الزمورية بين سطح المنطبة وسطح الجمار اكثر من
قائم رجل فهل له تلبية سطحه كذا كرمع الجمار من معارضته (الجواب) نعم (سئل) في رجل
في حذنة جارية في وقت بر ملاصقة كحوايت جارية في وقت امل فتفتح ناظره شبابيك الجارية متعلقة
على الحذنة ويريد ناظره في الحذنة ان يبنى بيتا على الشبابيك يوصل بينهما فاصل وفي ذلك مصلحة
لوقف لكون غلة البيت فوق غلة الزرع والشجر والارض متعلقة بيوت المصرب الناس في استقار

مطل
لا فرق بين القديم والحديث
حيث كان الضرب يتناهى

مطل
لما ان يبنى حائطا ملاصقا
بحائط الجار

مطل
لما ان يخذ عرفة عتبه البيت
جاره الخ

مطل
لا عبرة برزعه انه يسد عنه
الرجوع والنسب

مطل
تسد الكوة المشرفة على
موضع النساء بلا فرق
بين الطريق الفاصل وغيره

مطل
اذا كانت الشبابيك تشرف
على الاسطحة وراس درج
الجمار لا يؤمر بسدها

مطل
له تلبية سطحه وان سهل
الصدود الى سطح الجمار

مطل
لما ان يبنى بيتا في الحذنة فصار
شبابيك الحوايت

ميوته ومارضه في ذلك ناظر الوقف الا على بدون وجه شرعي فهل يسوغ لناظر وقف المجتهد ذلك ويمنع ناظر الوقف الا على من معارضته في ذلك * (الجواب) * نعم كافي الخاصة والعمومية والله سبحانه وتعالى اعلم وان اراد قيم الوقف ان يبنى في الارض الموقوفة ميتا مستغلا بالاجارة لا يكون له ذلك لان استقلال ارض الوقف يكون بالزرع ولو كانت الارض متصلة بديوت المصريين الناس في استقرار ميتوها فيكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والقول كان لقيم ان يبنى فيها ميتا فهو حلال لان الاستقلال بهذا الوجه يكون انفع للفقراء كذا في الخاصة بصرم الوقف * (سئل) * فيما اذا كان زيدا حائطا محتمس به فاصل بين داره ودار جاره يريد زيدا ان يفتح في اعلى الحائط الزبورة كوة ليضع فيها قربة لوضوه فوق قامة الرجل ولا تكشف على محل نساء أحد أصلا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في طلبة مشتركة بين زيدا وعمرو فاصلة بين دارهما انهدمت ولا حدهما بنات ونسوة فأراد ان يبني دارا في الآخر فهل يؤثر البناء معه * (الجواب) * ان كان اصل الطلبة المذكورة يحتمل القربة بان يمكن لكل واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستره لا يغير الا في على البناء وان كان اصل الطلبة الزبورة لا يحتمل القربة يؤثر الا في البناء على قول أبي الليث لقصد الزمان كافي قاضيان والله المستعان به دار بين رجلين انهدم ولا حدهما بنات ونسوة فأراد صاحب العيال ان يبني به ولى الاسواق هل ينفذ ولا يغير الا في رقال الله تعالى او اللث في زماننا صرح لانه لا بد ان يكون بينهما ستره قال رضى الله تعالى عنه وبنى ان يكون الجواب على التفصيل ان كان اصل الجدار يحتمل القربة يمكن كل واحد منهما ان يبنى في نصيبه ستره لا يغير الا في على البناء وان كان اصل الحائط لا يحتمل القربة على هذا الوجه يؤثر الا في البناء قاضيان ومثله في الفصول من فصل ٣٦ في مسائل الجيطان خارج اليه فان فيه فوائد غير ان هذا التفصيل لم يذكره غير قاضيان وعمرو جدوا في المرقع في السؤال بذلك لانه في الغالب لا يكون اس الطلبة محمد القربة * (سئل) * في دار مشتركة بين جماعة اقتسموا بينهم بالتراب والوجه الشرعي وقال احدهم اني حائط احاطوا به فاعل الاطلاع الباقين عليه في حال لا يجوز لهم الاطلاع ولدفع اذنتهم عنه فهل يارهم القاضي ينام طاعتهم ويخرج كل من الثقة بصحته بفعله القاضي للمصلحة * (الجواب) * قال في العاديه من الفصل ٣٤ دار بين رجلين اقتسما وقال احدهما اني حائط احاطوا به فاعل الباقين على الاخراجاته وان كان احدهما يؤذى صاحبه ويطلع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي ان يارهم ما ينام حائط بينهما ويخرج كل منهما من الثقة بصحته بفعله القاضي للمصلحة * وقد حصل ذكرنا الجواب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو مشترك بينهما وليس لاحدهما جذوع ويريد زيدا ان يضع فيه جذوعا فهل له ذلك وليس لشرىكه عمرو ان يفتح من ذلك ويقال له وضع انت مثل ذلك * (الجواب) * نعم وان لم يكن لاحدهما عليه خشب فأراد ان يضع عليه خشب هل ذلك وليس للآخر ان يفتح ويقال له وضع انت مثل ذلك ان شئت فكذلك حكى عن القاضي الامام صاعد النجاشوري رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذا وبين ما اذا كان لهما عليه خشب اراد احدهما ان يزيد خشبا على خشب صاحبه او اراد ان يفتح عليه ستره او يفتح كوة او بابا بحيث لا يكون له ذلك الا اذا كان صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق ان القياس ان لا يكون له ذلك الا بان صاحبه الا ان اثر كذا القياس لضرورة ان لا يؤمنع عن وضع الخشب من غير اذن شرىكه ربما لا يذن شرىكه في ذلك فتعطل عليه منفعة الحائط وهذه الضرورة مستعدة في المسائل التي جلدناها والله تعالى اعلم عماديه من الجيطان في ٣٤ * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد وعمرو مشترك بينهما وكل منهما عليه جذوع

مطلـ

له ان يبنى في ارض الوقف

يوتا مستغلا ان كان افع

من الزرع

مطلـ

له ان يفتح في حائطه كوة

لوضوه فوق قامة الرجل

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

مطلـ

في جداره الا في على الدرة

ويريد أن يبين عليه طلبة بدون إذن من شريكه ولا رضى منه ولا وجه شرعى فقول ليس له ذلك
 (المجواب) هـ نعم قال قاضى حيدر بن رحيلان أراد أحدهما أن يزيد فى البناء عليه لا يكون له
 ذلك إلا بإذن الآخر أو التمس بذلك لم يضره هـ وفى البرزاية تجدان بينهما ما عليه جملة
 وأراد أحدهما زيادة على لا يملكه إلا بإذن شريكه هـ (مسئل) هـ فى حائط مشترك بين زيد وعمر
 فاصل بين دارهم ما ولحه عليه غش بريدن أن يقع فى الحائط سككوتان وينزع فمما انشأ زيد على
 انشأ جاره عمرو كل ذلك بلا إذن من عمرو فهل ليس لزيد ذلك إلا بإذن عمرو هـ (المجواب) هـ نعم
 ولو كان جذوع أحدهما أكثر فلا حرج أن يزيد فى جذوعه إذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفسدوا بين
 القديم والحديث فصول عمادية فى ٢٥ وحذا القديم أن لا يحفظ الاقارن ورا هذا الوقت كيف كان
 حصل أقصى الوقت الذى يحفظه الناس حذا القديم وما ذكر فى حذا القديم فى غاية الحسن ولو اختلفا فاقام
 أحدهما البينة على القدم والآخر على انه محدث فبينة القدم أولى وشهادة أهل السكة فى هذا غير
 مقبولة خلاصة ومثله فى البرزاية أقول قوله فلا حرج أن يزيد فى جذوعه الخ أى إلى أن يبلغ مقدار
 جذوع الآخر أما الزيادة على ذلك كفى صورة السؤال فلا بد ليس ما تقدم فى السؤال السابق عن العمادية
 والبرزاية وصرح بذلك فى الخاتمة كما قلته المؤلف عننا فى غير هذا المثل ونعم ولو كان الحائط بين دارى
 رحيلان كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما صنفين هو المأخوذ فان كان
 جذوع أحدهما أكثر فلا حرج أن يزيد فى جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه قال رضى الله تعالى
 عنه وهذا إذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان لا يحتمل ليس له أن يزيد خوفاً من باب فى دعوى الحائط
 والطريق هـ (مسئل) هـ فيما إذا تعارضت بينة القدم والمحدث ولم يطمع المحدث بينة على مدعاه
 وحذا القدم وبنت القدم بالبينة الشرعية لدى قاض شرعى قضى بها فهل لا تسعير بينة المحدث بعد ذلك
 هـ (المجواب) هـ إذا تعارضت بينة القدم والمحدث فى البرزاية وبخلاصة بينة القدم أولى وفى ترجيح
 البينات لآدمى من أقنية بينة المحدث أولى وذكر العلائق فى شرح الماتى أن بينة القدم أولى فى البناء
 وبينة المحدث أولى فى الكيف هـ قال فى المحاور الزايدى له كيف فى طريق العامة فزعهم غير ما به
 محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقام البينة فالبينة بينة من يدعى انه محدث لا نهائيت ولاية التقض
 ثم رقم لا حرج فى هذا قول المدعى بالقدم لم يكونه مقبلاً بالاصل هـ وفى رسالة الحجج والبيانات
 أن الأصل فى ترجيح البينة على ما ذكر فى الأصول انما هو سككوتها ومما شئت خلاف الظاهر إذ البينة انما
 شرعت لاثبات امر حادث واليمين لا تامة على ما كان هـ فعلى هذا بينة المحدث تقدم وما فى البرزاية
 وبخلاصة من تقدم بينة القدم فذلك فى البناء لأن صدر عاوتهما فى البناء وبهذا ما فى شرح الماتى
 وفى غير النامية المحدث مقدمة لانهائيت امر واحد فاقام وقد اتفق النسخ انما عايل القى بدمشق
 الشام سابقاً بتقديم بينة المحدث على بينة القدم وقال كما هو مقول المذهب وذلك فى حادثة الشرب من
 نهر مخصوص كما هو مطروى فى قضا ومن كتاب الشهادات فان قضى بأحدهما أو لا طلت الاخرى لان
 الاولى ترجحت بأصل التماسها فلا يقضى بالثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان أحدهما نجس
 فقضى وصلى بأحدهما وقع تحريمه على طهارة الآخر له الصلاة فيه لان الاول اتصل به حكم الشرع فلا
 يقترن بوقوع التحريم فى الآخر كذا فى البصر من باب الاختلاف فى الشهادة عند قول الماتى ولو شهدا انه
 قتل زيد اوبهم القهر عكة الى أن قال فان قضى بأحدهما أو لا طلت الاخرى وتعلقه العلائق فى الباب
 المذكور أصابته قوله فروع وتعارض البينات الخ والله تعالى اعلم أقول ذكر المؤلف مسألة بينة المحدث
 والقدم فى كتاب الشهادات وفى كتاب الشرب أيضاً وقد عدها ما تمحور لنا فيها وأن المؤلف قيدا لخلاف فيما

مطلب
 حذار عليه جذوعهما ليس
 لأحدهما أن يبنى عليه شيء
 إلا بإذن الآخر

مطلب
 جذوع أحدهما أكثر فلا حرج
 أن يزيد فى جذوعه الخ

مطلب
 فيما إذا تعارضت بينة المحدث
 والقدم

اذ لم يدكر انهما كانا قد ارضا فقدم الاسبق تاريخا كما هو متصوفاً بالتون والتشريح * (سئل) * في
 حال انفصال بين دار زيد ودار زيد عليه ثمان خسان وله منطية خشبية واحدة لا غير فوقعي الحائط
 واحتاج الى العشرة فهل تكون العشرة على زيد وعلى من موضع خشبتها * (الجواب) * نعم جدار
 بينهما لا احدهما عليه عشرة جذوع ولا تخرج جذع قطصاحب المجدع موضع جذعه والحائط لا لا تخرج
 برزاقه من الثاني في الحائط وعما ربه * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وله عليه
 اثنا عشر الفضة وتصل بمحاطة اتصال تربيع وليس له رطل عليه سوى جذع واحد واحتاج للغير
 وتسار فاقبه فخلن بقضي به وعلى من يكون ثعبره * (الجواب) * بقضي به زيد وله رطل موضع
 خشبته والحائط هذه والله تعالى اعلم ولو كان لا احدهما عليه جذع او جذعان دون الثلاث
 ولا تخرج عليه ثلاثة اذ اكره في التوارل ان الحائط يكون لمحابب الثلاث ولصاحب مبادون
 اثلاث موضع جذوعه قال وهذا استقصان وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف آخر قال ابو يوسف
 القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان ابو حنيفة يقول اولاً ثم رجعا الى الاستقصان خاتمة
 من باب دعوى الحائط للطريق من كتاب الادعوى ومثله في فصول العهادي * (سئل) * في حائط
 معلوم متصل بدار زيد من الطرفين اتصال تربيع وله عليه جذوع من غير اتصال فهل يكون
 صاحب الاتصال اولى ولا يرفع جذوعه * (الجواب) * ان كان الاتصال في طرفي الحائط فصاحب
 الاتصال اولى ولا يرفع جذوعها ولو كان لا احدهما اتصال تربيع ولا تخرج جذوعه فان كان الاتصال
 في طرفي الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال اولى وعليه عاقبة المشايخ وهكذا روي عن ابي يوسف
 في الامالي فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب المجدع لان التربيع مسقاه على الاستعمال موضع
 المجدع فكان صاحب الاتصال اولى لانه لا يرفع جذوع الا ترعادية * (سئل) * في حائط
 فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما زيد عليه جذوع في اعلاه وعمرو عليه جذوع في اسفله
 يريد زيد ان يسفل جذوعه ولا يضرب بالحائط فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وان اراد صاحب الاعلى
 ان يسفل جذوعه فان لم يمكن فيه ضرب بالحائط له ذلك والا فلا في المحاوي حائط بينهما ليس
 لا احدهما عليه جذوع ولا تخرج عليه جذوع في اعلاه فان اراد ان يسفل له ذلك لانه اقل ضرراً وان اراد
 ان يرفع من الاسفل الى الاعلى ليس له ذلك وان كان لكل واحد جذوع فلهذا هو صاحب السفلى
 ان يرفعه بمجدها صاحب الاعلى ان لم يضرب بالحائط وفي الذخيرة سئل الفقيه ابو بكر رحمه الله تعالى عن
 جدار بين رجلين لهما عليه حوالة وحوالة احدهما اسفل من حوالة الاخر او اراده وان يرفع حوالة
 ويضعها انا حوالة صاحبه قال له ذلك وليس لصاحبه منعه ولو كانت حوالة احدهما في وسط الجدار
 وحوالة الاخر في اعلاه فأراد صاحب الاوسط ان يضع حوالة في اعلى الجدار فان كان الجدار من اسفله
 الى اعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرة فله ذلك وان سلكا يدخل عليه مضرة
 فليس له ذلك عهادية من المحيطان ومثله في الفهردين وفي صلح التوارل بعدد كوما من صاحب
 الاوسط ليس له ان يرفعه لانه مضرب بالحائط أما لو اراد ان يسفل المجدع من اعلى الحائط الى اسفله
 لا بأس به ولو اراد ان يحولها من الايمن الى اليسار ومن اليسار الى الايمن ليس له ذلك خلاصة ومثله
 في العهادية والقسمان وغيرهما * (سئل) * في حائطين فاصلين بين داري زيد وعمرو ولهما
 على احد الحائطين ركوب والحائط الاخر متصل بينهما فزيد اتصال تربيع من جانب دار زيد واتصال
 حلازقة من جانب دار عمرو وعليه عشرة واحدة للعمرو ويريد عمرو ان يركب على الاول ركوب آخر
 لا يصفقه الحائط وان يركب على جميع الاخر ما خشب بدون اذن من زيد ولا رضاه فهل ليس له ذلك

مطل

لا احدهما على الحائط عشرة
 جذوع ولا تخرج

مطل

صاحب اتصال التربيع
 اولى من صاحب المجدع

مطل

له ان يسفل جذوعه ان لم
 يضرب بالحائط

(الجواب) * نعم جدار بينهما احدهما عليه عشرة جذوع ولا يخرج عن قسم صاحب المجدوع
 موضع جذوعه والمخاط لا يترزبه وفيها ايضا جدار بينهما احدهما عليه جملة اراذلهما زيادة
 حل عليه لا يملكه بل اذن شريكه اه وفيها ايضا جدار بينهما اراذلهما ان يبنى عليه سفلا آخر
 وغرفة يمنع وكذلك اذا اراذلهما موضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك اه وان كان
 كلا الاصلين اتصال تربع او اتصال بخاورة يقضى بينهما وان كان لاحدهما تربع ولا ترملة تقضى
 يقضى لصاحب التربع وان سكان لاحدهما تربع ولا ترملة يقضى فصاحب الاتصال اولى
 ثم في اتصال التربع هل يكفي من جانب واحد في رواية الجاهل يكتفي وهذا اظهر وان كان في ظاهر
 الرواية يشترط من جوانبه الاربع ولو اقاما الدنة قضى لهما ولو اقام احدهما الدنة قضى له خلاصة
 من الفصل الثالث ومنه في الترابية فان لم يكن المخاط متصلا بينهما ولم يكن لهما دابة جذوع
 فانه يقضى به بينهما هكذا ذكر في الاصل لانهما المتويا في الدعوى وليس ثمة من يترفعهما فيه وليس
 احدهما اولى من الآخر فيقضى بينهما الخ محادية اقول وفي جامع الفصولين جذوع احدهما في احد
 النصفين وجذوع الاخر في النصف فكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين فهو بينهما اه
 (سئل) * في جدار بين دارين دارين جارين مشترك بينهما ما وكل منهما عليه جذوع وجذوع احدهما اسفل
 من جذوع الاخر فارد هو رفع جذوعه ووضعه بازا من جذوع صاحبه فهل له ذلك وليس لصاحبه منه
 (الجواب) * نعم كافي العادية عن الذخيرة (سئل) * في حائط فاسل بين مكان جار
 في وقف بر وبين دار جارية في وقف بر آخر وهو متصل بخطين آخرين للمكان اتصال تربع وعليه ايضا
 جملة لاكان في وسطه ولذا المزمورة اه جذوع في اخلاعه وتنازع فيه كل من متولى الوقف فلن يقضى
 به (الجواب) * يقضى به لمن كان له اتصال تربع وعليه جملة في وسطه لان له عليه جذوع في
 اعلاه ولا ترفع جذوع الا على كافي العادية والمخاطبة والذخيرة وعامة الذخيرة ما نصه ولو كان لاحدهما
 اتصال تربع ولا ترملة يقضى فانه كان الاتصال في طريق المخاط التنازع فيه فصاحب الاتصال
 اولى وعليه عاقبة المشايخ وهكذا روي عن ابي يوسف في الامالي فقدر صاحب الاتصال على صاحب
 المجدوع وان كان لكل واحد منهما على المخاطبة استعمال لان الاستعمال بالتربع سابق على الاستعمال
 بالمجدوع لان التربع يكون حالة البناء والبناء يكون ما يقع عليه وضع المجدوع فكان صاحب الاتصال
 اولى بهذا لانه لا يرفع جذوع الاخر اه خصوصا وله عليه جملة في وسطه فقد نقل في العادية ما نصه
 وان كان جذوع احدهما اسفل وجذوع الاخر اعلى ببلقة وتنازع في المخاط فانه لصاحب الاسفل
 ليس بده ولا ترفع جذوع الا على اه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) * فيما اذا كان لزيد
 بيت ملوهم مشقة لعمرو يتفرعها عمرو من قديم الزمان والى الان ويريد زيد ان يبنى مكانا للشرقة طمئة
 ويمنع عمرو من الانتفاع بذلك بدون اذن من عمرو ولا وجه شرعي فهل ليس لزيد ذلك وفي القديم على
 قدمه (الجواب) * نعم (سئل) * فيما اذا كان لزيد اخشاب زبدانها فاعطاهما الى ارض عمرو واشترت
 بر او مال عمرو ويحولها لعمرو فزيد يبيعها لعمرو ولا وجه شرعي فهل ليس لزيد ان يبيعها لعمرو ولا وجه شرعي
 على القطع ان في ذلك (الجواب) * نعم والمسألة في العادية في ٤٤ ومنه في الفصولين
 وعبارته ما عن نسخة ولبابع اشخاص في شبهة اخرى يجب هذه الضمة اعضاءها متدلية في المبيعة
 قاله شترى ان ياخفه يتفرع المبيعة من الاعضاء المتدلية فيها وكذا الورود في شبهة اخرى
 لانه كونه في قترين من تلك الاعضاء فكذا واداره فيه وقت مشقة في نصيب احد التقاضين
 متدلية الى نصيب الاخر يبيعها صاحبها على قطع الاعضاء في رواية عن محمود عنه يترك ذلك وفي كتاب

مطلب في التنازع في المخاط

مطلب يكتفي بالاتصال من جانب

مطلب
صاحب اتصال التربع اولى
من صاحب المجدوع

مطلب
يرجع من جذوعه اسفل على
من جذوعه اعلى

مطلب
لزيد مشقة على بيت عمرو
ليس لعمرو ومنه عنها

مطلب
تدلت اعضاء اشجاره الى
ارض الجار يورم بقولها

الصلح يخرج شمس فنته الى جاره فلما قطعها التفرغ حوائه قالوا هذا على وجهه فلو كان خروجه من
 النصب على الفضة أو تفرغ بضمه بنده بعضها فله أن يأخذ من الفضة بالثلاثة لا يقطع فيها ما يمكن
 التفرغ بنده وأما ما يمكن تفرغه الاقطعه فالأولى أن يستأذن رجا فيقطع بنفسه أو بأذن له
 ولواي يرفع الى القاضي فيصير على اقطع اهـ (سئل) وفيما اذا اشترى زيد غنمية في سكة غير نافذة
 لها باب قديم في السكة بنى فيها بناء وصالحا دارا وانعديت من دار أخرى بابا في سكة أخرى وختمه للدار
 التي بناها ففتح له بابا في الدار المذكورة وصار يدخل منه في داره ويتطرق من داره الى السكة الأولى
 فقام بعض أصحاب السكة المزبورة يمارضون زيدا في فتح الباب المرقوم مستعملين بأن البيت ليس من جهة
 بيوت أهل السكة فهل له الفتح ويعتدون من المعارضة (الجواب) له فتح باب داره التي كانت
 خربة كما كان في القديم ومنها الى البيت المذكور ويعتدون من معارضته والله تعالى أعلم له دار في سكة
 لا يتخذ خري يمس داره ويتأخره في هذه السكة قيل له أن يفتح من ظهره بابا في السكة وقيل لا وفريق
 بينه وبينهما إذا أراد أن يفتح بابا للبيت في داره ليس يدخل منه في داره ويتطرق من داره الى السكة فان له
 ذلك والفريق أنه لو فتح البيت بابا في السكة بصير طريق السكة طريقا للبيت إذا الدخول في البيت يكون
 من طريق السكة وفيه ضرر لأهل السكة فزعموا لا يباح هذا البيت بمحققة تدخل هذا الطريق في
 البيع فيزداد شربا كالتفرغ طريق السكة وفيه ضرر في الحال بأن يشق الطريق بكثرة المارة وفي المال
 بانه ربما يشبه مقادير الاصناف في الطريق بطول المور فيحتاج الى قسمة الطريق فيقسم على عدد
 الرؤس فيصيب مسترعى البيت من الطريق فيقتص حق أهل السكة وأما لو فتح البيت بابا في داره
 فطريق السكة لا يصير طريقا للبيت إذا لا يدخل البيت من طريق السكة انما يدخل من داره بحكم الملك
 لا بحكم الطريق فلا يصير طريق الدار طريقا للبيت فلا يدخل في بيع البيت إذا بيع بمحققة فلا يزداد
 الشريك في الطريق ببيع البيت فصولين في ٣٥ ومنه في العادية والبرارية (سئل) فيما اذا
 كان زيد دار في دخلة غير نافذة وبها في أعلى الدخلة ولتحد دارا بها في الجهة السفلى ليس تحتها باب
 لا حد ويريد تحويل بابها الى الجهة السفلى من الدخلة فقاموا يمتدبون اذنها ولاذن من بالقرب منها
 من أهل الجهة السفلى ويريد أيضا بطله فوق الباب الذي يريد فتحه واتراج بروز لها الى الدخلة فتعاد
 باب يمتدبون اذنها ولاذن جهة أهل الدخلة ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) اهـ
 نعم وقد ذكر السدوا السهد في مسألة السكة أن صاحب الدار إذا أراد أن يفتح بابا على الجدار أعلى
 من الباب يفتحهم له ذلك وإن أراد أن يفتح بابا أسفل من الباب أقدم ليس له ذلك قال لا نه ليس له
 حق السرور ورأى باب داره وكذا ذكر في كتمس الأئمة المحلوف في شرح كتاب القصة عهادية في ٣٤
 وهكذا في جامع الفصولين في ٣٥ وفي المسألة اختلاف وان رمت استصاها فملك بها وما جاز كذا
 أجاب الشيخ الرمي في فتاواه المحررة من فصل المحيطان الى أن قال والمحاصل أن في هذه المسألة
 اختلاف الأصح والفتوى ولصحة التوطع على المتع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع
 الفصولين فليكن القول عليه والله تعالى أعلم اهـ ولو كانت الظلة على يارب غير نافذة فله أن
 يعدها وليس لأحد أن يهدمها وإن علم أن الظلة عديمة فهذا وإذا كانت الظلة على طريق نافذة سواء
 غلبت أم لا يهدمها ولا خيار له في الدار وطرقها وهو ما انفردوا على أن الحق فيها أن يهدمها عهادية
 في ٣٤ (سئل) فيما اذا كان زيد دار في دخلة غير نافذة ولها دار باب في الدخلة المزبورة
 في أسفلها يريد أن يفتح لها بابا أخرى في وسط الدخلة أعلى من بابها الأول في جدارها يخص به فهل له
 ذلك (الجواب) اهـ نعم رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها

مطالع
 اشترى بيتا من سكة أخرى له
 أن يفتح له بابا في داره

قوله ظهره في هذه السكة
 وبابه في سكة أخرى اهـ منه
 قوله الى السكة أي التي فيه
 الدار لا التي فيها البيت اهـ

مطالع
 ليس له تحويل بابها من أعلى
 الدخلة الى جهة الأسفل

مطالع
 له فتح باب آخر على من بابها
 الأولى

التي تفرقها والعصم انه ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابه كان له ذلك خائصة من باب
 الجحطان والطرق» (سئل) «فماذا كان زيد في شارع دارها باب يفتح لها بمحذاته ما أتى في الشارع
 النافذ المذكور وصار يستفتح به مدق رجل بكفه ممدود وجه شرعى فهل ليس للرجل ذلك
 » (الجواب) «حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذكور تركيفه بسده والمساءلة في البصري
 مسائل شتى من كتاب القضاة فتقول الكثرة شائعة مستطيلة الخ الى ان قال بخلاف النافذة فان المرور
 فيها حق العامة ولا خلاف ان له ان يفتح الخ وهي مسألة المتون وفي جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى
 رجل له دار في رفاق غير نافذة واراد ان يفتح لداره بابا آخر ان كان اعلى مما كان يجوز وان كان اسفل مما
 كان لا يجوز لانه ليس له حق المرور اسفل من الباب الاول بخلاف ما لو كان الرقاق نافذاً لان حق
 المرور ثابت للعامة وله ان يفتح بابا آخر كيفما كان » (سئل) «فماذا كان زيد دارها باب قديم في سكة
 غير نافذة قد فتح لها بابا في سكة نافذة ومضى ذلك مدة والا نريد سد المجديد وفتح لتقديم واهل
 السكة مقرون به فهل يسوغ له ذلك » (الجواب) «نعم واذ ابا عازل دارا بابا في سكة نافذة وقد كان
 باب تلك الدار في القديم في سكة غير نافذة واراد المشرى ان يفتح بابا الى تلك السكة ومنه المجرى ان
 ذلك يطران اقرار اهل السكة بذلك الباب فله ان يفتح ويحرمه لانه قائم مقام البائع وكان البائع ان
 يفتح ذلك الباب فكذلك ان قام مقامه وان يحد اهل السكة ذلك الباب فالقول قولهم مع العين اذ لم يكن
 للمشرى دينه واذا حلقهم واحد واحد ان حطب الاول سقط الايمان عن الذين لان فائدة العين
 التكرول ولو نكحوا وليس له ان يفتح لان الاول ان يمنعه لما حلف انه لا يفتح له وان نكح الاول فله
 ان يحلف غيره ثم يتم فان نكحوا اجله كان له ان يفتح لانه لا اقراره بمسألة في فتاوى أبي الليث رحمه
 الله تعالى فصول عمادية في ٣٤ » (سئل) «فماذا كان زيد دار في سكة نافذة على طريق عام
 فاستخرج زيد من داره المضرورة حائطا وفتح بابا لخاصة باب محروم ومعارضه محروم في ذلك فهل له فتح الباب
 حيث كان الطريق عاما وليس له ومعارضته » (الجواب) «نعم » (سئل) «في مثل انهم
 وامتنع صاحبه من بناءه وعلوه ملحقه يريد صاحب العلو البناء فكيف الحكم » (الجواب) «يقال
 لصاحب العلو ليس لك طريق الى حقل سوى ان تبني السفل بنفسك ان شئت وتجب عنه من صاحبه
 الى ان يؤدى قيمة البناء وكتب المؤثر رحمه الله تعالى على سؤال آخر لا يصير واحد مع بنيائه
 اما صاحب العلو له الانتفاع بعلوه فقط وليس بما للشوا اما صاحب السفل فلان الانسان لا يصير على
 اصلاح ملكه وانما قال الذي العلو ليس لك طريق الى حقل سوى ان تبني السفل بنفسك ان شئت
 حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامتنع صاحب السفل من الانتفاع ولك السكنى في علوك والسفل
 كازن من يملك حتى يؤدى قيمة بناء السفل وقال الخصافي حتى يؤدى ما اتفق وقال المتأمنون ان بني
 بامر القاضي يرجع ما اتفق وان بني بغير امره يرجع بقيمة البناء وعليه الفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء
 لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا في العزاية وقاضيا هو العسقي على الكثرة النية وغیرها وافتى بذلك
 الحان في مفصل الا انه سبحانه اعلم اقول بقي المترك صاحب السفل الانتفاع بسفله وامتنع من اداء
 القيمة فهل يصير على الاداء في جامع القولين انه لا يصير لممكن في حاشيته لتغير المثل ان هذا هو
 ذو العلو لا ان القاضي فلو اذنه يصير على ادائه وحبس فيه لانه كاذبه بنفسه فيصير بذاته عليه
 فيحكمه حكم سائر المدون تأمل اه » (سئل) «في مثل هذه صاحبه وامتنع من بناءه وزيد
 جاره حق الانتفاع بعلو ذلك السفل من قديم الزمان فهل يصير على بناءه لتعديده » (الجواب) «نعم
 وفي شهادات فتاوى الفضلي لو هدماء وامتنع أحدهما عن البناء يصير ولو انهم لا يصيروا لممكن يفتح

مطلب
 له فتح باب آخر في الشارع

مطلب
 له فتح باب آخر في رفاق نافذة
 كيفما كان

مطلب
 له سد باب المجدي بفتح القديم
 اذا اقربه اهل المله

مطلب
 استخرج حائطا من داره وفتح
 له بابا في طريق عام ليس
 بمعارضته
 مطلب في السفل والعلو

مطلب
 اذا بني صاحب العلو السفل
 بامر القاضي يرجع ما اتفق والا
 فقيمة البناء يوم البناء

مطلب
 اذا قدم صاحب السفل سفله
 يصير صاحب العلو على بناءه
 لتعديده

من الانتفاع عالم يستوفى نصيب ما أتق منه من فعل ذلك بقضا القاضي خلاصة من المحيطان
ومثله في الفصول والعادية وفي جامع الفصولين لو عهد ذوالسفل سفله وذالعلوه لواءه أعلم
ذال سفله سفله إذ قوت عليه حقا الحق بالملك فيضمن كالقوت عليه ملكا اه فظاهر ما لا جبر
على ذى العلوه وظاهر ما في فتح القدر خلافة وظاهر الثاني ويحصل الأول على ما لا يخفى صاحب
السفل سفله وطلب من ذى العلوه بناء علوه فانه يصير ولو أهدم السفل بغير منع صاحبه لا يصير على
البناء لعدم التقدي الخ بغير من شئ القضاء أقول قد منافي مسائل شتى من كتاب القضاء في الكلام على
عبارة لغيره من فراجعه (سئل) فيما إذا وضع صاحب العلوى علوه جذا لم يكن في القديم
بدون إذن من صاحب السفل وتغرر من ذلك صاحب السفل ويريد أن يكلفه رفعه فهل له ذلك
(الجواب) اه إذا أراد صاحب السفل أن يرفع في السفل تصرفا فهو يفتح فيه بابا أو يفتح
فيه كوة أو يبدل فيه جذا لم يكن قبل ذلك فليس له ذلك لأرضى صاحب العلوه أو كان يرفع ذلك
صاحب العلوه لا يضره على من يرفع خلافا لما لا يخبر به وكذلك صاحب العلوه إذا أراد
أن يبنى في العلوه بناء أو يضع عليه جذا أو يحدث فيه كنيفا على هذا الخلاف عمادية في مسائل
العلوه والسفل وأطال في دليله ما مؤثر دليل الامام ومثله في الفصولين والبصر والعلاقي من القضاء
(سئل) اه إذا أحدث ذالعلوه بدهاء بضر بالسفل بدون رضى صاحبه ولا إذن له لا وجه
شرعى وطلب ذوالسفل هدم البناء لأضراره بسفله فهل يجب وبهدم (الجواب) نعم قال
في المحبرية من آخر كتاب المحيطان إذا حدث حدوده ووضعه بغير حق فله صاحب السفل هدمه وبحكم له
القاضي بذلك لانه تصرف في ملك الغير الخ اه (سئل) فيما إذا تحقق الضرر بما لك البيت
السفل وكان ذلك بسبب مالك العلوه فهل يمنع ذالعلونه (الجواب) نعم المحققان فتوى انه
يمنع ذالعلوه من المحاق الضرر بما لك لبيت السفل من علم شيئا وان علم عدمه فينبى بالبيع مع وان اشكل
يمنع الأرضى ذى السفل ويعلم ذلك قول رجلين له ما صار في ذلك والسقف السفل وجذوعه وهراويه
وواريه وطينه لصاحب السفل غير أن له صاحب العلوه سكنه في ذلك كما نقله في البصر عن الذخيرة وطينته
لا يجب على واحد منهما ما ذالعلوه لعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذوالسفل فله على صاحب
على اصلاح ملكه وان زال الطين عنه بتدنى الساكن وجب الضمان والا لا كذا أتى الملازمة بخير
الروى رحمه الله تعالى كما هو مصرح به في فتاويه في كتاب الدعوى وانه سبحانه الموفق (سئل) اه
في سفل لم يدهه علوه إذا ردت عند أن تفصل السفل حافوتا وتقع له في السفل بابا بدون إذن صاحبه
العلوه هو بضره لا يوفى له بسفله (الجواب) نعم قال في البصر أشار بنى صاحب الكثر
الى منعه من فتح الباب ووضع الحجر وهدم سفله اه وأتى بذلك الخبر الرسمى كما في فتاويه من المحاطة
المائل (سئل) في سطح بيت سفل هو محل انتفاع بذي العلوه قام ذوالسفل بطلب زيد
بتطينته لرفع وكسك الطرعة فهل لا يصير ذالعلوه على ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقله
عن المحبرية (سئل) في رجل أحدث على حائط جاره الخاص بمر كوابا بختاب عديدة بدون
إذن الجار ولا رضى منه ولا وجه شرعى وطلبه الجار برفع ذلك فهل يؤثر برفعه (الجواب) اه
نعم ومثله في المحبرية من المحيطان معللا بأنه تصرف في ملك الغير بدون إفته اه (سئل) في دار
مشتركة بطريق الملك بين هندو واخوتها وله ندرج اجنى عن زوجات الاخوة تريد تدخله الدار على
الاخوة بدون إذن الاخوة ولا وجه شرعى فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم كما في المحبرية
والقنية وغيرهما (سئل) في دار مشتركة بين زيد وجماعة وكلهم ساكنون فيها غير أن

مطلب

ليس لذى السلوان يضع
جذعا حادنا بلا إذن صاحب
السفل

مطلب

إذا أحدث ذالعلونه بضر
بالسفل يهدم

مطلب

لا يجب تطيين سطح السفل على
واحد منهما

مطلب

يمنع ذوالسفل من فتح باب

مطلب

سطح علوه يذلا يصير صاحب
السفل على تطيينه

مطلب

يؤثر برفع الاختصاص بالموضوعة
بلاذن

مطلب

ليس له الدخال زوجها
الاجنبى في الدار

مطلب

لا يجوز ادخال الاجانب
في الدار والمشاركة

الجماعة يدخلون الا جانب فيها بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك؟ (الجواب) هـ
 نعم كما في ذلك المخرج الى قوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الا - خر وان كان مشتركا وهو
 حرام اهـ (سئل) هـ فيما اذا كان لهند وشهداد مشتركة بينهما فخرج هندا في المار يتوابعون
 اذن منها ما لا وجه شرعي ووقع العمارة لا يصير بالدار فهل تكون العمارة للهند ويؤمر بالقرى بغير طلبها
 (الجواب) هـ نعم ذكر في كتاب المحيطان من العدة كل من بني في دار غيره بامر به يكون البناء للدار
 وان بني بغير امره يحسبونه وله ان يرفعه الا ان يضر بالبناء فيستلغى بغيره اذا بني لنفسه بدون امر
 اما اذا بني لرب الارض بدون الامر فيبقى ان يكون متعلقا بعمادته من احكام العمارة في ملك الغير وقوله
 كما مر هو قوله وان عمرها لها بغير اذن قال الشيخ الامام قضاة الدين النقي: العمارة لها ولا شيء عليها من
 النفقة وانه متعلق في ذلك له ومثله في الاشياء من الوقف وكذا في التورع وشرخه من شيء القراض
 (سئل) هـ في حائط زبد خاص به عند جاره عمرو وركب على الحائط بصادق من الانجار الثقال
 واسلخه ما في باطنه بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي فوجي الحائط وآل الى السقوط بسبب ذلك فهل
 يضمنه عمرو؟ (الجواب) هـ نعم عدم يضمنه والقي ترايا كثيرا في الجدار الذي يضمنه وبين جاره ووضع
 قوته لبنا كثيرا فانهم الحائط فان كان اللبن شرفا على الحائط متصلا به بحيث دخل الوهن في الحائط
 من فعله ضمن فتاوى مؤيد زاده في ضمان الثروا الجدران الخفية ومثله في الفضول من الذخيرة وفي
 التزامة من القصب عدم يضمنه والقي ترايا كثيرا في جدار جاره ووضع قوته لبنا كثيرا حتى انهم جدار
 الجار ان دخل الوهن بسبب ما القى وجعل ضمن عدم دارة فانهم من ذلك بناء عمارة لا ضمن اهـ
 (سئل) هـ في رجل عدم حائط جاره متعذرا ما اذا بارحه (الجواب) هـ الجار بالتحسار ان شاء
 ضمنه قية الحائط والقطن الضامن وان شاء اخذ القطن وضمنه التحسار كذا في حواشي الاشياء
 للمصنف وفي العلاقي على التنوير في أول باب القصب ولا يؤمر بهارة الا في حائط المسجد وانه التوفيق
 اقول المراد بالمسجد ما شمل الوقف كما اوضحناه في رقعة الحاروقة متناهيما منه في كتاب القصب من هذا
 الكتاب فراجه (سئل) هـ في حائط فاصل بين دار زيد ودار وقف مشترك بين الجهتين ولكل منهما
 عليه ركوب فوهن وناف وسقط وطلب زيد قهقهه وامتنع الناظر من قهقهه مع زيد من غلة الوقف والوقف
 غلة فهل يصير الناظر على قهقهه مع زيد من غلة الوقف بسبب ما ضمنه منه؟ (الجواب) هـ نعم حائط
 مشترك انهم واي الاخران بني ان كان اساس الحائط عريضا فيمكن ان بني حائط في نصيبه بدل القصة
 لا يصير الشريك الا في وان كان لا يمكن يصير حائطه القوي ومنه الجبر اذا احسكان اساس الحائط
 لا يتقبل القصة ولا يوافق الشريك له ان يتفق موق العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما يتفق وفي
 النواحي جدار بينهما لكل منها حائط فانهما واحد ما عاين فيناه لا خر فهو متعلق وليس له
 ان يفتح الا خر من الجمل الا ان يامرهما تخاض بالانفاق على فوج وان بني بين او ضمن قبل
 نفسه لم يكن الذي لم يكن ان يحمل عليه حتى يؤذي قهقهه وعن محمده الله تعالى في طاحونة مشتركة
 اتفق احدهما في عمارتها بلاذن الا خر لا يكون متعلقا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بصيب نفسه
 الا بذلك احد شريك يزرع ابي ان يتفق عليه لم يجبر لكر قال لا خر اتفق انت وارجع بنصف النفقة
 في حصة شريكك جامع القساق من القصة (سئل) هـ في جبري ماء مشترك بين زيد وعمرو
 وجماعة قريب من حائط مشترك بين زيد وعمرو المذكورين تعطل الجري واحتاج التعمير والاصلاح
 توافق الشراك على تعميره واذن زيد مع الجماعة لعمرو وصفر الارض وقهقهه فخر فقط الحائط من غير
 تمذن عمرو ويريد زيد ان يضمن عمر نصيبه من الجماعة فهل لا ضمان عليه؟ (الجواب) هـ نعم

مطلب
مطابق في دار زوجته بلا ذنها الخ

مطلب
العمارة في دار الغير

مطلب
فصل بحائط الجار ارضه
ضمنه

مطلب
عدم جدار جاره فاجار الجار الخ

مطلب
يصير الناظر على تعمير الحائط
المشترك مع الشريك

مطلب
في عمارة المشترك اذا ابي
احدهما

مطلب
بني الحائط في غيبة شريكه
بلا مرقاض فهو متعلق

مطلب
سفر الارض للجري وغيره
فوقع الحائط

مطلب
عدم يضمن نفسه فانهم جدار
جاره لا ضمن

هدم يدق نفسه فأتهمهم من ذلك منزل جاره لا يضمن لانه غير متدفعه محمادية وفصولين ومؤبدة وشله
 في فتاوى بان يقيم وفي الخاتمة أراد قبض جدار مشترك واني الاخر فقال له صاحبه انا اضمن لك كل
 ما يتهدم من بيتك ومن ثم تقبض الجدار باذن الشريك فأتهمهم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان
 ذلك وهو بمنزلة ما قال رجل لا تخترعت لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء اهـ (سئل) فيما
 اذا اذن كل من زيد وعمرو ولا تخربا ر كوب على حائطه وركب كل منهما على حائط الاخر ثم هدمت فجمع
 زيد عن الاذن ورفع ر كوب عمرو ويرد عمرو اضا الرجوع عن الاذن وتكليف زيد رفع ر كوبه فهل
 يسوغ له رد ذلك (الجواب) نعم لو اذن له في الاستدعاء ان يضع الخشب على حائطه وان يلقى الدابة
 الميتة في ارضه كان هذا حارة منه حتى يداله كان له ان يطالبه بالرفع عن ارضه وان باع منه ذلك لا يجوز
 لان من يبيع الحق ولا يجوز ان يملكه من ذلك بشي لا يجوز ان ابر الارض كذلك لا يجوز يري من
 الامانات من اللواحي من القضاء وضع حذوه على حائط جاره ما ذنه او حفر سر دابا في داره ما ذنه ثم باع
 الجدار هاره وطلب المشتري رفع الجدار وعمر دابه له ذلك الا اذا كان شرط وقت البيع بقا الجدار جوع
 والوارث فيه كالمشتري لكن لو اراد ان ياره يرفع الجدار جوع والرد داب بكل حال بتراب من القصة
 (سئل) في رجل استأجر دارا من هدمت ركب فيها بابا وغلقا بدون اذن هدمي مقربة فاعمل ويريد
 الرجل قطع ذلك وقطعه لا يضر فهل له قطعه (الجواب) نعم استأجر دارا فجميعها او فرشها بابا
 او ركب فيها بابا او غلقا ونقصه واقره الموقوف اذا المتأجر قطعه فله قطعه لولم يضر لوالا ارضه فله ففته يوم
 المخصوصة فصل من احكام العمارة في ملك الغير (سئل) فيما اذا كان زيد يجرى ماضطر
 على سطح دار جاره عمرو ع في زمان فخر ب السطح ويريد عمرو ان يكلف زيد ان يكس المسيل الذي
 في سطحه واصلاحه فهل يكون اصلاح السطح على صاحبه عمرو من غير جبر عليه (الجواب) نعم
 له يجرى ماضطر على سطح دار فخر ب السطح فاصلاحه على رب السطح كالدفع والعلو لا يصير على العمارة
 ويقال للذي له حق الاجراء في اوقاف مقام الجبري على سطح الجدار في هذا الما الى مصبه بتراب من كواب
 الشرب ومثله في الذخيرة من الفصل العاشر في اصلاح المسيل والجبري من كواب الشرب والنباقي فخر ب
 والجمع والناوفا وهو الخشبة المنقورة التي يجرى عليها الماء في الدواليب او تعرض على النهر او الجداول
 (سئل) فيما اذا كان زيد دارا وصل ماء سطحه على سطح جاره عمرو واذا هدمه عمرو رفع شأنه فهل
 زيد مطالب بتسليم ماء سطحه الى طرف المزاب (الجواب) نعم له ذلك وفي فتاوى التفتي
 دارا من الجارين سطح احدهما اعلى وسيل ماء العليا على الاخرى فارد صاحب السفلى ان يرفع سطحه
 او يبني على سفله له ذلك وليس للدار منه لمسكن يطالبه حتى يسيل ماؤا الى طرف المزاب وان اتهم
 السفلى او هدمه المالك ليس الاثر ان يكا في باهارة لاجل اسالة الماء لكن يبني هو ويضع صاحبه
 من الانتفاع خلاصة من المحيطان من نوع مسيل الما منه في البرازية اقول قد تم قبل بمحورقتين
 ان صاحب السفلى لو هدم سطحه فلن له حق الانتفاع في علوه ان يجره على بناء السفلى لانه قوت عليه
 حق الانتفاع الملقى بالملك بخلاف ما اذا اتهم السفلى بدون فعله فقوله هذا او هدمه المالك الخ مخالف
 لما مر حيث سوى هنا بين الهدم والانهاد فاما ان يكون ما هنا قولا آخر او يخص مارة غير المسيل فتأمل
 (سئل) فيما اذا كان زيد يسفل فوقه علوه ومثل على مطبخ ومشرقة في طر فاهم رفق قديم
 له عمرو وتزل اوساخه في ساطل فدفعه داخل حائط السفلى وزيد ايضا صاه تزل في القنابل المذ كورة
 والآن قام زيد صارض عمرا في المرفق المذ كورة ويكفنه رفته بدون وجه شرعي فهل ليس زيد ذلك
 ويسق التقديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد درج من حجر

مطلب

قال انا اضمن لك ما يتهدم

من بيتك

مطلب

اذا اذن لا تخربا ر كوب على

حائطه له الرجوع

مطلب

استأجر دارا وركب فيها بابا

وغلقا بلاذن المؤجر له قطعه

الخ

مطلب

له مسيل على سطح الجدار

فخر ب السطح لا يصير احد على

عارفه

مطلب

له مسيل على سطح جاره فاو اد

جاره ان يبني السطح الخ

مطلب

له مرتق تزل اوساخه في

قاطل في حائط جاره ليس

لجاره منه

صبي حتى أرض داره وارزاد طريق ما عتقت الدرج أراد فغيره فقدم الدرج بدون اذنهما المحكم في ذلك
 « (الجواب) » هي الخيارات ان شاءت فعتت فعتت والقضض الضامن وان شاءت أخذت القضيض وعتت
 القضاء كان في حوائش الاشياء للصوى قتلان شرح القاية للعلامة قاسم أقول وجهه ان البناء
 ليس من المثلث فلا يلزمه ان يبقى لها شيء هو ويده كما حكيان بل موقفي فيضمن بالقيمة لولا ان
 لانه غاصب لكن في هذه الصورة ليس له امتنع من اصلاح طريق ماله لما قبله المؤلف في غير هذا المحل
 ونصه ولو ان رجلا له نفق أرض رجل ولا يمكنه المرور في نفق التهر قال محمد بن سلة يقال لصاحب
 الأرض اما ان تدعه ان يدخل الأرض ويصلح ملكه أو تصلحه أنت قال الفقيه أبو الليث بهذا تأخذ
 وكذلك مسألة المحاط فاضي خان من باب المحطان والطرق ويجازي المارة رجل له حائط ووجهه في دار
 رجل فأراد ان يطين حائطه ولا سيلا له الى ذلك الا بدخول دار جاره وصاحبه يمنعه من الدخول
 أو ان يهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد ان يدخل ويصلح ملكه أو تصلحه أنت قال الفقيه أبو الليث بهذا تأخذ
 في دار جاره فأراد حفره واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا بدخول داره وهو يمنعه فقال لصاحب الدار اما
 ان يتركه يدخل ويصلح أو يدخل صاحب الدار يملكه خلاصة من أوائل كتاب المحطان ومثله في التزايه
 وكذا في التهادية في ٤٤ هـ فيمتنع صاحب الدار من اصلاحه من ماله وأجبره على ان يتمكن
 الا تخبر من الدخول لاصلاح ملكه فاقطع امران صاحب الملك بجدار يصنع على اصلاحه ما عتقه له صاحب الدار
 من حفر أو دمه والازم ان يجبر صاحب الدار على ان يتمكن من افساد داره والحاق الضرر به لاجل
 منفعة غيره وهذا يخالف لقواعد الشرع الاخرى وقد قالوا الضرر الخاص يحصل لاجل الضرر العام ولا
 يحصل لاجل الضرر الخاص كما علم من الاشياء فان الضرر لا يزال بالضرر « (مسئل) » في رجل
 اتخذ في داره حنية ملاصقة بجدار دار جاره وصار يبيعها بالماء ويتعدى الضرر الى الجدار المذکور لكون
 الأرض رخوة ويريد الجدار منه من ذلك فهل له منعه « (الجواب) » حيث كانت الأرض رخوة
 له منعه غرس يجب دار جاره يباع عن حائط الجدار قدر ما لا يضره ولم يقدره بالمقدار المعين بزيادة من
 القصة ومثله في جامع الفتاوى من القصة « (مسئل) » فيما اذا كان زيدا بالوعة في داره انهدم
 بعض حائطي بالوعة وصار يجري منها الماء الى أرض دار جاره وعمر حيطانها وتضرر من ذلك ضررا
 يذنا وطلب عمر من زيدا اصلاحها وحسمها ومنع الضرر عنه فهل يجب عمر الى ذلك « (الجواب) »
 لما لا التصرف في ملكه وان تضرر جاره في ظاهره لا راية. المختار للتأخير له ذلك ما لم يكن ضررا يذنا
 وهو ما يكون سببا للهدم أو بوجوه البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية كذا في التمهيد بالكلية والقنوى
 عليه كما مر في ذلك في حاشية الاشياء للبري من اقامة فيجاء عمر الى ذلك قال في الزواجيه من آخر
 الصلح رجل أراد ان يقتض في داره ستان ليس بجاره يمنعه من ذلك ان كانت الأرض صلبة ولا يتعدى
 ضرر الماء الى جداره وان كانت الأرض رخوة ذات تزويد يتعدى ضرره الى جداره فله ان يمنعه لان له ان
 يدفع الضرر عن نفسه ولا عبرة القرب والبعد والله سبحانه أعلم نهج جوى في أرض قوم فاشتق وترتب
 بعض الأراضي للملك الاراضى متالبة ارباب التهر اصلاح شهرهم دون عمارة الاراضى بزيادة من التهر
 وكذا في الخلاصة عن التوازل « (سئل) » فيما اذا كان جماعة يجري اوساخ قديم لا دورهم
 في باطن الأرض في طريق مجلتهم وانهم من احدى حافته وصار الوسخ ينزل الى شوارعهم في داره
 القربة من الجرى وتضرر من ذلك وطلب منع ذلك من بشره وجهه منه فهل يجب الى ذلك
 « (الجواب) » نعم يجب الى دفع الضرر المذکور عنه والمسألة في الجاوى ازاهدى من فصل
 النقطة « (سئل) » في رجل عمر داره حائطا واعده بحياكة عبي الموصوف دائما وجعل في ذلك

مطلب
 له ان يدخل أرض غيره لصلح
 نور نفسه الخ

مطلب
 اتخذ حنية ملاصقة بجدار
 الجاوى الارض رخوة له منه
 من سقيم

مطلب
 دليه اصلاح بالوعة
 مطلب
 يمنع حاقبه ضررين

مطلب
 اراد ان يقتض في داره ستانا

مطلب
 نهج جوى في أرض قوم فضررت
 اراضيهم

مطلب
 في نهج الاوساخ اذا تهدم بعضه

مطلب
 يمنع من الدق الموهن بسبب
 حياكة النبي

أنوال في الأرض بجانب حيطان جاره وصار على الرجل يصحكون الصي المزبورة وحصل من ذلك ومن لبناء
حائط الجار وداره بكرة الدق الشديد الضيق الموهن البناء القصر القصار ضرابا ينادي الجار مع الرجل
من ذلك بعد اثبات الضرر الذي بالحاصل من ذلك فهل يسوغ للجار ذلك (الجواب) نعم أراد
أن يبنى داره تنورا للضرب الدائم أوحى للطنن أو مدقة لمتصارين يمنع عنه لغرض جيرانه ضرافا حاشا مؤلف
زاد من القسولين ومنه في شرح المحققين من شئ القضاء (سئل) في رجل استأجر
حائطا في حمة لمصبغ الثياب وأحدث في الحائط مدقة لثياب وصار يباشر ذلك في الحائط وتضرر
جيرانه بذلك ضرايبا فاحسب بكرة الدق الشديد الموهن لبناء دورهم ضررا ينافي فهل يمنع من ذلك
حيث الحال ما ذكر (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أحدث زيد في داره اصطلا وكان
في القدر مسكورا في الاصطبل ودواب وجل حوافرها إلى دار الجار الملاصقة لدار زيد وفي ذلك ضرر
بين الحائط الجار فهل الجار منع من ذلك (الجواب) نعم وفي مسائل شئ من التناول داران
متلاصقان رجل أحد صاحبي الدارين في داره اصطلا وكان في أقدم مكافؤ ذلك ضرر لصاحب
الدار الأخرى قال أبو القاسم الصغير رحمه الله تعالى إن كان وجه الدواب إلى الجار لا يمنع وإن كان
حوافرها إلى الجار فإن منعهم إذا دخل الدواب في الاصطبل وتضررت الدواب جدار الجار بحوافرها
هل يمنع صاحب الدواب قبل لا يمنع لأنه ليس بمباشر لأن فضل الدواب لا يمتثل إليه لأنه جدار
فلو منع إنما يمنع باحتمال الدواب في الاصطبل من حيث أنه تسبب إلى تخريبه لأنه ليس بمنع
في هذا التسبب لأنه أدخلها في ملكه والتسبب إنما يوجب الضمان عند التعدي عمداية في ٢٤ ومنه
في القسولين (سئل) في جحرى ما قدّم مشترك بين جماعة في حمة يجرى فيه ماء وساخ دورهم
فأحدث زيد به جحرى ماء وساخ داره ساطن الأرض وصار ينزل من داره على الجحرى المشترك المزبور دون
إذن من الجماعة ولا وجه شرعى ولم يكن له ذلك في القديم ويريد الجماعة منه من ذلك فهل يسوغ لهم
(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا اتخذ زيد في داره نجارة في ملكه بالوعة فتزمنها ما
حائط جاره وما رضه جاره في ذلك وبكفاه تصويلها بدون وجه شرعى فهل لا يكلف إلى ذلك
(الجواب) حيث كانت في ملك زيد المذكور لا يكلف إلى ذلك والله تعالى أعلم ومن اتخذ
بئرا أو بالوعة في داره فتزمنها حائط جاره وطاب جاره تصويله لا يعبّر عليه وإن سقط الحائط منه لا يضمنه
ملتقى من شئ الفرائض ومنه في التنوير من الجمل المزبور أقول الظاهر أن هاذم على ظاهر الرواية
كما يعلم مما مر في الصحيفة السابقة وفي جامع لفهولين لما لك الساحة أن يبنى فيها حماما أو تنورا أو بالوعة
أو بئرا لا تضره في خالص ملكه فلا يمنع عنه ولو أضر بحجارة لا يمكن ترك القياس
جنس هذه المسائل أن من حرق في خالص ملكه لا يمنع منه ولو أضر بحجارة لا يمكن ترك القياس
في محل يضر غيره ضررا ينافي والمنع به أخذ كثير من المشايخ وطه الفتوى وأهتدوا أن الضرر الذي
ما يكون سببا لهم أو يوجب البناء الموقن والكفيل ينبغي أن يؤمر به فلو لم يزل أمر به فالحال في جامع
لفهولين فلو يرى الماء في أرضه أجرة لا يستقر فيها ضمن ولو استقر فيها ثم يتعدى إلى أرض جاره فلو
تقدم إليه جاره بالسكوا لا يحكم ولم يزل ضمن كالأشهاد على الحائط المائل والآخر ضمن أه قال الرملي
في حاشيته عليه أقول يعلم منه جواب جادة الفتوى اتخذ في داره بالوعة أو هت يباشر جاره لسريان الماء
إلى أسفه فتقدم إليه بأحكام البناء حتى لا يضر الماء (سئل) في رجل يربدان بحرق في أرض
داره بئر لأجل الظهيرة وصار منه في ذلك جاره متعللا بأن حائطه يزمنها فهل له ذلك ولا عبرة بتعلله

مطلـ

يمنع من أحداث مدقة لثياب
أفأكان به ضررين للجيران

مطلـ

أحدث في داره اصطلا

مطلـ

تضررت الدواب جدار الجار
بحوافرها لا يمنع صاحبها

مطلـ

التسبب إنما يوجب الضمان
عند التعدي

مطلـ

يمنع من أجراء وساخ داره
في الجحرى المشترك

مطلـ

اتخذ في داره بالوعة فتزمنها
حائط جاره لا يعبّر على تصويلها

مطلـ

له حشر الطهارة في أرض
تأواه وإن زنا حائط الجار

البدكور» (الجواب) نعم وتقلها ما تقدم عن التنوير أقول وفيه ما علمت أننا» (مسئل)»
 في دار مشركه بين زيد وورقة أخيه فاحتاجت للعمارة فعمرها زيد يدون اذن ورثة أخيه ولا أمر القاضى
 ويريد الرجوع على الورثة المرقومين فهل ليس له ذلك ويصير متعلقا» (الجواب) نعم الدار
 المشتركة إذا استقرت فأحق احدهما في ربتها بغير أمر صاحبه وبغير أمر القاضى فهو متعلق بصور
 المائل عن الخلاصة في النفقات وذوى الارحام أقول وفي الحنفية من باب المحيطان دار بين رجلين
 اتهدمت أو بيت بين رجلين اتهدم فبناء أحدهما لا يرجع هو على شريكه بنى لأن الدار تشمل القسمة
 فإذا أمكنه أن يقسم متبرعا في البناء والبيت كذلك إذا كان كبيرا يحتمل القسمة وكذلك الحمام
 إذا توب وصار صاحبه وكذلك البئر إذا امتلأت من الماء فله أن يطالب شريكه بالبناء فإذا لم
 يطالبه وأصلها وقرعها كان متبرعا اه ومغاده هذا أن الدار لو كانت صغيرة لا تمكن قسمتها
 أنه لا يكون متبرعا لأنه حينئذ يكون مضطرا إلى البناء لتوصل إلى الاتساع عمله بخلاف ما إذا كانت
 كبيرة فلا يمكنه أن يقسم حصته منها ثم يبنى في حصته فإذا بنى قبل القسمة لم يكن مضطرا فيكون متبرعا
 ولذا أقدم الحمام على الدار وبصار صاحبه لأنه حينئذ يمكن قسمته فإذا لم يقسم يكون متبرعا لكن في البئر
 يبنى أن لا يكون متبرعا لكونه مما لا يقسم لكن أشار صاحب الحنفية إلى الفرق بأنه لو أن المطالب
 شريكه بالبناء فيصير شريكه عليه كما صرح به غيره وإذا اجبر لم يكن إلا حزم مضطرا فصار لادس ل أن
 ما مضطرا إلى بناءه بأن كان مما لا يقسم أو مما لا يصير الشريك على بناءه فبناء أحدهما لم يكن متبرعا ولا
 فهو متبرع لكن استشكل هذا في جامع الفصولين بأن من له حيلة على حائط لوني الحائط يرجع لانه
 مضطرا فلا يتوصل إلى حته إلا به مع أن الشريك يصير أيضا كالشريك فيبنى أن يقسم حكمه ما تم قال
 والتحقق أن الاضطراب ثبت فيما لا يصير صاحبه كاسمي فيبنى أن يدور التبرع والرجوع على الجبر
 وعدمه إلى أن قال وهذا يخلصك عن التبرع بما وقع في هذا الباب من الاضطراب ويرشدك إلى الصواب
 اه لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها المؤلف تدل على أن القاضى أن يأمره ببناء الدار فإذا كان كذلك
 لم يكن مضطرا إلى البناء إذا شريكه لانه يمكنه استئذان القاضى وقديح باب أن القاضى ذلك
 إذا كان الشريك غائبا مثلاً لا يمكن طلب التامنه ولا القسمة منه فالحاصل أنه إذا كانت
 الدار تشمل القسمة فإن اذن له شريكه بنى والا قسمها جبراً عليه ثم بنى في حصته فإن لم يمكن استئذانه
 يبنى باذن القاضى وفيما عدا ذلك فهو متعلق وتقدم في كتاب القسمة عن الحنفية أن في غير محل القسمة
 لاطالب ان يبنى ثم يورث ثم يأخذ نصف ما انفق في البناء من الثمن وقد مناه ذلك عن الاشهاد به يرجع بما
 اتفق لوني أمر قاضى والافقية البناء اه وهذا هو المهر وكما قال في الوهابية لا يمكن هذا
 التفصيل لما ذكره في البطل إذا اتهدم وعادة الاشياء مطلقة والذي ظهر لا إطلاق إذا لفرق ظهر
 فيصير ذلك في كل ما مضطرا فيما أحدهما إلى البناء كالمثل والمجدار والرحى والحمام والبيت والدار الصغيرة
 والله تعالى أعلم» (مسئل)» في حائط بين اثنين يريد أحدهما أن يزيد في البناء عليه يدون اذن
 الآخر ولا رضاه فهل ليس له ذلك» (الجواب) نعم جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء
 عليه لا يكون له ذلك إلا باذن الشريك الشريك بالبناء ولا يضر خاتمة» (مسئل)» فعلا إذا كان
 أن يدق في داره له طاعة غير مشقة على محل ناسا أحدهم بمحلته وأمر بالذي من أهل محلته دار فيها
 طلبة خارجة عن الطور من دارها فأمرها معرو حتى صار زيد شرف من طاعة قصره المزور على درج قصر عمرو
 وليس الدراج محل قراره معرو وجلسوا مقام عمرو فكيف زيد أعمل حاجته مع النظر بقصده قصره يدون
 وجه شرعى فهل لا يلزم زيد ذلك» (الجواب) نعم لا يلزمه ذلك والحال عليه» (مسئل)»

مطلب
 عمارة المشتركة بلا اذن
 شريكه لا يجوز
 قصره يرهقهم في مسألة بناء
 الشريك في المشترك

مطلب
 ما اضطر إلى بناءه لا يكون
 متبرعا فيه

مطلب
 ليس له أن يزيد في البناء على
 الحائط المشترك

مطلب
 رجل أزال طلبه قصر الجار
 شرف من قصره على درج
 الرجل الخ

فهي اذا كان زيدا دارا ملصقة لدار عمرو وفي دار زيد قاعة لها ميزابان في سطحها يسبان في سطح دار
في دار عمرو من قديم الزمان فرفع عمرو الميزابين ومحل عوضهما سياطين بسب ماؤهما على جدار القاعة ثم
على سطح الايران وركب على جدار القاعة حثيبتين ومحل على سطح الايران مشرفة لاجل المجلس وصار
اذا جلس يرى داخل القاعة من خارجها وهو محل جلوس نساء زيد كل ذلك بدون اذن من زيد ولا وجه
شرعي ونصر زيد من ذلك ويريد منع عمرو من ذلك واعاد الميزابين ورفع الحثيبتين فهل يسوغ له ذلك
(الجواب) نعم

(كتاب الوصايا)

كتاب الوصايا

(سئل) فيما اذا وصت هند من مالها زيدا مبلغ معلوم من الدراهم لذي سنة شرعة ومات
عن أم وعن زورقة غير ما عدا ما سلت المبلغ للام لتدفعه لزيد ونقلت تركه لا يخرج المبلغ من ثلثها وقبل
الرجل الوصية واجازها كل الورثة ثم ماتت الام قبل دفع المبلغ لزيد عن أخت شقيقة وعن ابن عم عصبه
بمراض في الوصية يريد ادخال المبلغ في تركه الام زاعما انه للام غلب عنها لا عن بنتها لزيد بدينه شرعية
تشهد بحدوثه الثلث وصت به له وقبل ذلك واجازها كل الورثة فهل تبطل بيته ويجمع ابن العم من
المعارضة *(الجواب)* نعم وفي الاشياء من القول في الملك الموصى له غلب الموصى به بالقبول
الا في مسألة الخاء *(سئل)* وفي مفلوح تطاول به فله قدر ثلاث سنين فوصى في هذه الحماة جميع
ماله من زيارته وسلك ذلك ثم مات به بعدة اشهر عنه لا غير فهل تكون المية حصصه *(الجواب)*
نعم والمفلوح الذي لا يراد مرضه كل يوم فهو كالصحيح *(سئل)* فيما اذا مات رجل
عن ابن بالغ وعن زوجة وثلاث بنات وخلف ائمة فزعت البنات ان والدهن ملكتن الا ائمة
في مرض موته ولم يجز الا ابن والزوجة ذلك فهل يصح ذلك فالحق في الصحيح *(الجواب)*
نعم ولو وصت شيئا لورثة في مرضه وأوصى له بشئ لم ينفذه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
كلاهما باطلان فان اجازة الوصية الوصية فاعلها هو وانما امر به الميت تنصرف الاجازة في الوصية
لانها مأمورة لا في المية ولو قالت الورثة اجزأنا ما قلها الميت صحت الاجازة في المية والوصية جميعا خاتبة
من الوصايا في فصل في مسائل مختلفة تناه وبها ما به وجبه ووقفه وضمانه ووصيته تعتبر من الثلث
تتبرر من باب الحق في المرض أي حكم هذه التصرفات حكم الوصية حتى تعتبر من الثلث ومراعاة اصحاب
الوصايا في الضرب لاحقية الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات مفضلة في الحال وانما
اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة بماله فصار محجورا عليه في حق الزائد على الثلث واعلم ان كل مرض
يرى منه فهو ملحق بحال الصحة لان الورثة والفرعاء لا يتعلق حقهم بماله الا في مرض موته وبالبرهين انه
ليس بمرض الموت فلاحق لاحد في ماله من الغنم اذا قال او وصيت ان يوهب لفلان سدس داري بعد
موتي كان ذلك وصية فلا يقوله بدموتي فالبعد الموت هي الوصية فتصنع مع التسرع ولا يشترط
قبضه في حياة الموصي تاريخا بة اول كتاب الوصايا وادب المرض شيئا لورثة لا يجوز لانها وصية ولو لم يمت
منه حازله الرجوع والا تجاهه حاوي الزاوي من كتاب المية اقول الظاهر ان قوله حازله الرجوع مبني
على كون المية في المرض في حكم الوصية كما افاه قوله لانها وصية ومن أحكام الوصية جواز الرجوع
عنها والا فلو لم يمت كان دارهم محرم أو احد الزوجين وكانت معلقة مفروزة لا يصح الرجوع عنها
ناقل *(سئل)* فيما اذا وصي زيد بمبلغ معلوم من الدراهم من ماله لا عنونه المعلومات وأوصى
للمساربات منهن بالسكنى في داره مادام عازبا فاذا تزوجن ليس لهن العود له اخت شقيقة

مطلب

الموصى له بملك الموصى به

بالقبول

مطلب

المفلوح الذي لا يراد مرضه

كل يوم كالصحيح

مطلب

وهو الوارث في مرضه وأوصى

له بشئ وأمر بتنفيذه الخ

مطلب

تبرعات المريض في حكم

الوصية

مطلب

كل مرض يرى منه فهو ملحق

بصالح الصحة

مطلب

المية بعد الموت وصية

مطلب

وهو المريض شيئا لورثة

لا يجوز له الرجوع

وأخوات لا بن ثم مات عن زوجة وأولاد فامر بن ذكوان واثان وقيل الموصي لمن الوصية وخلف زيد
 تركه فخرج الوصية من ثلثها فهل تكون الوصية حصص لجميع أخواتها السوية « (الجواب) » نعم
 أوصى لأخوته وله ثلاثة أخوة متفرقين فان كان له أب وابن حصص الوصية وإن كانت له بنت طلقت
 حبسها لا من الأب والأم وكذلك البيع الخ ماذكره مستوفى في المحط الفخرى من الوصايا من
 فعيل أوصى لأخوته ومثله في الموطأ البرهاني « (سئل) » في ذبقة أوصت في مرض موتها
 لثلاث المصلحة الفقيرة بسكنى مسكن معلوم من دارها المملوكة وموعد ثم طلقت عنها وعن زوجة ذبقتين
 لم يحبسوا الوصية المزبورة ونظمت تركه يخرج المسكن المزبور من ثلثها فهل يصح الوصية المزبورة وبسمل
 المسكن لها « (الجواب) » نعم فان خرجت الرقبة أى رقبة الصدا والدائم الثلث سلت إليه أى إلى
 الموصي له أى للخدمة والسكنى والاخراج الرقبة من الثلث قسم الدار ثلثا وما بينهما للبدين التنوير
 وشرحه للصنف ولعل في من باب الوصية بالخدمة والسكنى ومثله في الدرر وغيرها « (سئل) »
 في امرأة أربأت زوجها في مرض موتها من ثلثها فهل لها عليه وأوصت بثلث معلوم من مالها
 لتجهيزها وتكفيتها وماتت من مرضها لمذكور عن الزوج وأخ شقيق لم يميز الإبراء الوصية ولم يصدق
 عليها فهل لا يصح الإبراء الوصية « (الجواب) » نعم لا يصح إبراءها كما في إقرار التنوير وكذا
 لا تصح الوصية المذكورة قال في التارغيبية من الفصل التاسع والعشرين في الوصية بالسكنى والدفن
 سئل أبو بكر عن امرأة أوصت إلى زوجها أن يكفياها من مهرها لذي لها عليه قال أمرها ونهيا في باب
 السكنى ما طل وفي الخلاصة قال وصيتها في تكفيتها ما طل له ومثله في أدب الاوصاء عن فتاوى أهل
 العراق والولول الحجة مطلقا بأن قدر السكنى باقى على ملك الميت فلا يخداتين اه قلت وهذا لتعليل بناء
 على القول بوجوبه في مالها لا على قول أبي يوسف وهو وجوب كفنها على الزوج وإن تركت مالا على المتي
 به كافي للتنوير وجه في البصر بأنه الظاهر لأنه كسكنيتها به تأخذ كافي الخلاصة عن المصنف فبطل
 بأنها وصية لوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه إلا الوصية لوارث
 والله تعالى أعلم « (سئل) » فعلا إذا مات زيد الموصي له بسكنى دار معلومة بعد موت الموصي فهل
 تعود الدار إلى ورثة الموصي إلى ورثة الموصي له « (الجواب) » نعم قال في الدرر من باب الوصية
 بالخدمة والسكنى ويعدونه أى موت الموصي له يعود أى الموصي به إلى الورثة لأن الموصي أوجب الحق
 للموصي له ليستوفى المفعول على حكم ملكه فلما انتقل إلى وارث الموصي له استحقها ابتداء من ملك الموصي
 بلا رضاه وهو غير جائز اه ومثله في التنوير والمثني وغيرها « (سئل) » في امرأة لها حصة معلومة
 في دار معلومة أوصت إلى زيد بأن يبيعها أو يصفها في تجهيزها وتكفيتها من قبر جديد لها وإن صرف
 قدر معلوم في صدقة وفي إسقاط صلاة وما فضل من ذلك يكون زوجها مات عن زوجها لا غير وقبل
 الموصي الوصاية وأخذ الوصاية وقبضت ثلث مال الوصية ويرد دفع الباقي للزوج فهل يسوغ له ذلك
 « (الجواب) » نعم قال في الدرر المختار من كتاب الوصايا والوارثة قالها مباشرة إلا إذا ورثته وهم
 كأب أو يكون القاتل صديداً ومجنونا ولم يكن له وارث سواء كفى الثانية أى سوى الموصي له القاتل
 أو الوارث حتى لو أوصى زوجته أو هي له ولم يكن ثمة وارث آخر تصح الوصية ابن كمال الخ اه إذا ماتت
 المرأة وتركت زوجها وأوصت بنصف مالها لأجنبي كان لأجنبي نصف مالها وللزوج ثلث المال
 وسدس المال لبيت المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث المال بلا نزاع يبقى ثلث المال بأخذ الزوج نصف ما بقي
 وهو الثلث يبقى ثلث المال لأجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فتكون لبيت المال ولو
 أوصت المرأة بنصف مالها زوجها ولم توص بوصية أخرى كان جميع مالها للزوج النصف بمحكم الميراث

مطلـ
 أوصى لأخوته وله أب وابن
 حصت

مطلـ
 تصح الوصية بالسكنى إن
 خرجت الرقبة من الثلث

مطلـ
 أربأت زوجها من مهرها
 وأوصت بتكفيتها من مالها
 لم يصح

مطلـ
 كفن المرأة على الزوج وإن
 تركت مالا

مطلـ
 إذا مات الموصي له بالسكنى
 تعود الدار إلى ورثة الموصي

مطلـ
 الوصية للوارث تصح حيث
 لا وارث سواه وكذا القاتل

مطلـ
 تركت زوجها وأوصت بنصف
 مالها لأجنبي صح وللزوج
 ثلث التركة

مطلـ
 أوصت زوجها بنصف مالها

والنصف بحكم الوصية خاتبة في فصل من يجوز وصيته ومن لا يجوز من الوصايا ومثله في وصايا الولي الحية
في الفصل الأول وكل ما في الفصل الثالث وقام بتفصيله فيه فتاوى أخرى من الوصايا والماله في
الجوهرة أيضا «(سئل)» فيما إذا أوصى زيد بجميع ماله لاجني ومات بعد راعى ذلك فعن
زوجه لأقرب وأقرب الزوجة الوصية فكيف الحكم «(الجواب)» الوصية بما زاد على الثلث
غير جائزة إذا كان هنالك وارث يجوز أن يمتنع جيع المال أما إذا كان لا يستحق جميع الميراث كان زوج
والزوجة فانه يجوز أن يوصي بما زاد على الثلث فثبت لم تجوز الزوجة الوصية ترث سدس تركه وللوصي
له خمسة أسداسها لأنها لا تمتنع من الميراث شيئا حتى يخرج ثلث الوصية فإذا خرج الثلث استنفدت ربع
الباقى وما بقي بعد ذلك يكون للوصي لما جمعه وأصله من اثني عشر للوصي له أربعة وهو الثلث بقي الثلثان
ثمانية للزوجة وبها الثمان بقي ستة تعود للوصي له فتكون عشرة من اثني عشر وذلك خمسة أسداسها
مرتج بذلك في الجوهرة والنزول وبغيرهما والله تعالى أعلم «(سئل)» فيما إذا كان زبى حارثان
كبيرة وصغيرة اعتق الكبيرة في حصته ثم عرض واعتق الصغيرة في مرض موته ثم أوصى لهما ولكبيرة
مائة قرش وبأشعة فميتها خمسة عشر قرشا للصغيرة ومات من مرضه المذكور عن زوجه وأخ شقيق لم يوصر
الوصية ونظف دارا فميتها ثلثمائة قرش وعليه دين قدره مائة قرش وقيمة الحارثية الصغيرة مائة
وخمسون قرشا فكيف الحكم «(الجواب)» يوفي الدين من كل المال وتنق الصغيرة من ثلث
الباقى وتسمى في حصة قيمتها وقدم عنها على الوصية حيث قدمها الموصي والله تعالى أعلم وفي مجموع
النزول عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن كل شيء تعالى أوصى به انسان وكان الثلث لا يلقه فان
كان كله فرضا وكله قطوعا يبدأ بالذي يلقه به أولا وإن كان بعضها فرضا وبسبها قطوعا يبدأ بالفرض
وإن كان آخره في القطع وإن كان بعضها قطوعا وبسبها واجبا يبدأ بالذي أوجب على نفسه وإن كان آخر
القطع به تنازخا من الفصل الرابع في الوصايا إذا اجتمعت وعلى هذا القياس تقدم بعض الواجبات
على البعض وماله من واجب يقدم منه ما قدمه الموصي هداية من فصل ومن أوصى بوصايا من حقوق
الله تعالى قدمت الفرائض منها وإن اجتمع الوصايا تقدم الفرض أي الأقوى منها وإن آخره الموصي وإن
تساوت الوصايا فاقوة بأن يكون الكل فرائض حق الله تعالى أو حق الصدأ وواجبات أو فاضل فإذا
ضاق الثلث قدم ما قدم للموصي إذا اظهر أنه بدأ بالاهم وعنه لو كان الكل فرضا حقه بدي بالحق
ثم بالزكاة ثم بالكفارة ولو كان غلا كالوصية والعتق والصدقة بدي بما بدأ به في ظاهر الرواية وعنه
بدي بالأفضل الصدقة ثم الحج ثم العتق كذا في الذخيرة فهما من الوصايا باختصاص ومثله في التنوير
وبغيره من القنن والشرح أقول المراد بقوله والعتق عتق عبد غير ممن بأن أوصى بأن سق عنه عبد
أما لو عتق عبد في مرضه فانه يقدم على الجميع ومثله ما لو باع عبدا في مرضه وقد أوصت هذا الممل
في حاشيته رد الفداء عند قول التنوير وإذا اجتمع الوصايا الحج فقلت اعلم أن الوصايا ما إن تكون كلها
تعالى أو للصدأ أو يصعب بينهما وإن أشار التقديم بحسن يحقوه تعالى ليكون صاحب الحق واحدا وما
إذا تعدد فلا يستلزم التقديم فالصدا خاصة لا يترفعها التقديم كالوصي بثلث ماله لانسان ثم به لا تحل
أن ينص على التقديم أو يكون البعض عتقا أو هبة أو ما لله تعالى فإن كان كله فرائض كالزكاة والحج
أو واجبات كالصدا والنفقة والصدقة والقطوع كالحج التطوع والصدقة بغير ما بدأ به
به الميت وإن اختلطت يبدأ بالفرائض قدمها الموصي أو آخرها ثم بالواجبات وما جمعه فيه من حق الله
تعالى وبين حق الصدا فانه قسم الثلث على جميعها وتقبل كل جهة من جهات القرب مفردة بالقرب ولا
تقبل سلكها جهة واحدة لأنه وإن كان المقصود بجمعها وجهه تعالى فكل واحدة منها في نفسها

مطلب

أوصى بجميع ماله لاجني
وله زوجة فلها السدس
والباقي للاجني

مطلب

اعتق جارية وأوصى بوصية
وضاق الثلث عن ذلك

مطلب

يبدأ بالفرائض والواجبات
ثم بما بدأ به الموصي

مطلب

فما إذا اجتمعت الوصايا
وبيان تفصيل ما يقدم منها
على غيره

مقصود فقير ذكروا بالآدميين ثم تجمع فيقدم فيها الأهم فالأهم فلو قال ثلث مالي في الحج والزكاة ولزبدوا الكفارات قسم على أربعة أسهم ولا يقدم الفرض على حق الآدمي لما جئته وإن سحكان الآدمي غير معين بأن أوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الأقوى فالأقوى لأن الكل يسيق حق الله تعالى إذا لم يكن ثمة مستحق معين هذا إن لم يكن في الوصية حتى تغذي المرض أو يلقى الموت كالتيديو ولا يحاطة مخيرة في المرض فإن كان يدي بهما على مأساة في قصله في باب العتق في المرض ثم صرف الباقي إلى سائر الوصايا اهـ ملخصاً لجميع ذلك من العناية والنهاية والتبيين اهـ ما في رد المحتار هـ هذا وقد سئل عن مسألة في سنة ١٢٤٢ أحييت المحافها هنا لتوضيح هذا المحل في رجل أوصى بوصاياهما العبدتين ومنها بجهة فرض وكفارة صلاة وصدقات لتبرع معينين ثم وقف حصة له من دار على مسجد ثم مات وصاق الثلث عن الوصايا فأجبت بأنه يقسم الثلث عليهم فأصابا العبدتين أخذهن أولاً لأنه حق عبدهما أصاب غيرهم فقدم فيه الحج لكونه فرضاً ثم كفارة الصلاة لكونها واجبة ثم يدفع للفقراء أوصى لهم به ليكون الوقت صدقة أيضاً فيقدم ما للفقراء لتقديم الوصى لهم كما ذكره في الوصايا واجبة وغيرها وكيفية القسمة اهـ إذا كان الثلث ألفاً مثلاً وأوصى زيد عاتة وعمرو عاتة وللحج خمس مائة وللصدقة مائة وللزكاة مائة ووقف داراً بمائة مائة فسهام الوصايا خمسة عشر تسمى الثلث عليها فيعطى زيد وعمرو سهمين من خمسة عشر سهماً من الألف وذلك مائة قرش وثلاثة ولا فون قرشاً وثلث قرش يسيق ثلاثة عشر سهماً المحقوق الله تعالى فيعطى منه خمسة عشر للحج لأنه فرض ثم يسلي مائة للصدقة لأنها واجبة ثم يسلي مائتان للفقراء لأن الوصى قد قسم على الوقف يسيق ستة وستون قرشاً وثلثاً قرش ووقف من الدار بقدرها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال في المجتبى من كتاب الوصايا ما وقف أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا قسم الثلث بين الوقف وسائر الوصايا بأقسام قيمة الوقف منه بقي قدره وقطاعاً لا يكون الوقف المنفذ أولى اهـ ثم سئل بعد ذلك عن رجل أوصى بألف يخرج عن يمينه زه وبنكفته والناس في مناهل جهل مرات وأوصى بثمانية زه زيد وبمئة لها لعمارة مسجد كذا وبمئة لها لعمارة مسجد كذا أيضاً وله مملوك قيمته خمسة مائة أيضاً عتقه مخيراً في مرض موته وأوصى له بألف وخمسة مائة وخمسين وبلغ ثلث تركته ثلاثة آلاف وثلاثمائة وبلغت نفقة تجهيزه ثلثمائة فكيف قسم فأجبت بكلفة التجهيز الشرعي من أصل المال فكانت استثناءها من الألف فيسكون الباقي من الألف لعمل المبرات سبحانه وتصار على الوصية أربعة آلاف ومائتين وخمسين وقد ضاق الثلث عنها فينفذ الثلث فقط ثم يقول العتق المخير في المرض مقدم فيبدأ به أولاً فيخرج من الثلث المذكور خمسة مائة قيمة المملوك يسيق من الثلث ثلاثة آلاف وثلاثمائة يسلم على أرباب الوصايا بالتقديم لأحد أماري المملوك فلأنهما معينان وأما المصدقان فكذلك لأن المتولى يطالب بوصية مسجد له خاصة له لعمارة فهو حق له مطالب معين بخلاف ما مر في السؤال السابق من الوقف على مسجد فإن الوقف لا بد أن يكون صدقة على جهة لا تنقطع ابتداء وانتهاء أو أنها محظوظ وإن كان في الابتداء عين له جهة خاصة والمستبرأ ينتهزه وإذا صرح بتعيينه ابتداء وانتهاء ولا غنى على كونه صحيحاً لكون آخره صدقة لأنه كما قرر في محله هذا ما ظهر لي وحيث كانت الوصية لعمارة كالوصية لعين تقدم على الوصية لعمل مبرات وحيث قد قسم الباقي من الثلث على سهام الوصايا وهي خمسة وسبعون سهماً لكل سهم منها خمسون قرشاً لأن حصة الوصية أربعة آلاف ومائتين وخمسون يخرج منها أولاً قيمة المملوك يسيق ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون وسبعمائة مازد حصة الباقي من الثلث وذلك ثلاثة آلاف وثلاثمائة كما ذكرنا على خمسة وسبعين سهماً يخرج لكل سهم أربعة وأربعين قرشاً فالوصية للمبرات كانت سبعمائة وهي أربعة عشر سهماً يصنفها من الثلث

مطلـ
في بيان ما إذا اجبعت الوصايا
وصاق الثلث عنها

حادثة القوي في هذا في زمن
شيخ المشايخ رحمه الله تعالى
رحمة واسعة على عمر الأمان
آمين

سنة فوسست عشر روصية كل من يردوا المسجون كانت جميعه لبعض كل واحدة عشرة منهم وذلك
اربعه واربعون روصية المالك كانت الفار جميعه روصية وهي احدى وثلاثين منها ففهمه الفار
وقفاته واربعه وستون واقه ففهمه وقالوا اعلمه (سئل) عجب اذا كان لدى ثلاثة بنين واحد
ابن ابن والكل ذميون فارصى لان ابنه المالك كدوسل نصيبان من ابائهما التوربين من ماله ثم ملك
من الجميع وخلف تركه ففعل نصيب الروصية (الجواب) نعم ولان الابن مشل نصيبان من
ابائهما الثلاثة فيكون له الرابع واقه تعالى اعلم ودل نصيبا به صحت له ان اول نصيبا به لا لواله ان
موجود وان لم يكن له ابن صحت حنايه وجوهه الخ شرح التوربين باب الروصية بذلك ماله (سئل)
فماذا ارصى زيد بجميع ماله لعمرو الابن ثم مات من تركه وورثه لم يميز والوصية وقيل عمر والوصية
فهل تقتضي ثلثه لولد التاجر ما يجب اخراجه شرعا (الجواب) نعم (سئل) في امرأة
ارست زيدا الف درهم بشرة قروش نظير اسقاط مملكتها ثم ماتت من ورثه وتركت فخرج الوصية
تتلمز قبل الموصي له الوصية فهل يصح وتقتلن الثلث (الجواب) نعم (سئل) في
رجل له مبلغ معلوم من الدرهم مرصدا على خاتون وقف اشهد على نفسه ينفه انه ان مات يكن لاحقه
على ورثة الماتون ثم ماتت من ورثه ولم يترك شيئا سوى المبلغ التوربين والورثة لم يميز وذلك فهل يسقط ثلث
للمبلغ التوربين والوقف على الوصية لوقف (الجواب) نعم وفي الجني اوصى ثلث ماله لوكعة
حارة وبصرف لعمراة الكعبة لا غرضه كذا السعد واقه من علفي على التوربين ان تركاب الوصايا اقول
تأمل فمما عسايل من المبلغ في الورقة الثالثة (سئل) في امرأة اوصت بامورة ثلاثة جسد
وردي ووسط لثلاثة اجنيات وضاع واحد منها ولم يدرك هو والوارث بمجد ذلك وشقوا لكل
واحدة منهم ملك حلق ولا ادري من هي وذلك بسد من مورثه هذا الحكم (الجواب) نعم
تبطل الوصية بذلك لان يسلم الوارث عاين في مفاقم بينهم اثلاثا لاساحة الجسد ثلثا واساحة
الردي ثلثا ولواساحة الوسط ثلث لكل واحد منهما كافي وصاياا التوربين والوسط المرصدي واقه تعالى اعلم
ولو ارصى بثلثا متفاوتة جيد ووسط وردي ثلاثة اخس فيشكل منه بشي ففضاع منها ثوب ولم يدرك
أي هو والوارث يقول لكل منهم ملك حلق صلت الوصية بجميعها لاسحق لان المسحق مجهول وجهه انه
تصح القضاء وتضميل غرض الموصي كوصيته لاحد هذين الرجلين لان ما عمووا وسلوا ما في منها
فعمود حصصه زال المانع وهو المجد ففقسم لذى الجسد ثلثا ولذى الردي ثلثا ولذى الوسط ثلث كل واحد
منهما لان التسوية عند الامكان منع اقول قوله ففقسم لذى الجسد الخ أي الجيد في خسر الامر وقوله
ثلاثا أي ثلثا الجيد من التوربين الموجودين لان نفسه شبه استخدام وكذا فيما سنده ووجه هذه
الفتحة كافي شرح فافضيان على الجميع المصير ان ذا الوسط صحت في الجيد من الباقيين ان كان المالك
اربع منها وان كان اردي منها الحق في الردي منها فطلق حقه ورثه بذا ورثة لا ترعان كان له المالك
هو الوسط فلا حق له فيها فندقق حقه بكل واحد من الباقيين في حال ولم يتحقق في حالين فما اخبر
ثلاث كل منهما ثوب والجسد على الجيد منهما لا اردي اذ لا حق له فيه ففضاع والاردي على الردي
لا الجيد في ثلث الجيد لذى الجيد وثلثا اردي لذى الردي اه وسيله ان التوربين الباقيين احداهما
احسن من الآخر وكل منهما يحق ان يكون هو الوسط لانه ان حسكان المالك ففعل على الثلاثة فاحسن
الاثنتين هو الوسط وان كان المالك الذي الثلاثة فاردي الاثنتين هو الوسط ففعل على كل
منهما على هذا الوجه قال يعني انه قل ان يكون حقه هو الا حسن منها او لا اردي ففعل ذلك
كل واحد منهما اوبى الثمان من كل واحد منهما سابق على الثمان من الاحسن الرصي له بالاصل

مطلب

ارصى لان ابنه بمثل نصيب

ابن من ابائهما الثلاثة بآراء

وله الربع

مطلب

ارصى لاجني بكل ماله ولم

يميز الورثة صحت في الثلث

مطلب

ارصى بشرة قروش لاسقاط

الصلاة صحت

مطلب

ارست بثلثة اساور متفاوتة

ثلاث نسوة وضاع احدها

ولم يدرك

لا يملكه له في الألف ويصلح الثاني من الذي منها الموصي لها الذي انما لا واحدة له في الأصل
لا في كل واحد من الجنين لا يحتمل أن يكون هو الألف على حصة ولا هو الألف على حصة فلا يحق حتى ي
الصلح أو الألف في الألف بخلاف ذي الوسط كما قلنا وعلى هذا قلنا قلنا أن في حصة اثنين كان
ولا يصل فقد تعلق بجه بكل واحد من الباقيين في حالين ولم يتعلق في حال خدام تلحقه في الله تعالى
اعلم (سئل) في إقالة الموصي زيد مبلغ معلوم من الدراهم لرجل من أهل العلم والصلاح لا مقام
صلاته وكفارة عينه ومثل وتعلق ترصعة فخرج الموصي من ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة ويصح
الرجل ولا يجوز للموصي أن يصرها لغيره (الجواب) نعم وفي جامع القضاوي من كتاب المصوم
أوصى بكفارة صلاته لرجل من أهله لا يجوز للموصي أن يصرها لغيره له وذكره في حواشي الزايدة
ثم روى وقال بن يونس وليس للموصي والقاضي أن يصرها لغيره قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح ولا يفتي
الاجتهاد الفساد الزمان وطلع القضاء وغيرهم فيها له وتقبله القاضي في شرح التنوير عن القصة قبل
باب الموصي (سئل) في رجل أوصى بشجرة معلومة في بستان له ومات عن وريثة وترك ترصعة فخرج
الموصي من ثلثها وقبل الموصي له الوصية فهل تصح وتنفذ (الجواب) نعم (سئل) في
رجل أوصى لأولاد ابنة القبر الوارثين بمسألة معلومة من أرض له مشغولة بزرعه ومات عن وريثة وترك
تخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصي له الوصية ويريدون أخذ الزرع وأعينه فهل يدخل في الوصية
تحال أرضه فهل لا يدخل (الجواب) نعم لا يدخل وفي الزادات لو أوصى بأرضها لرجل لا يصح
ولا أوصى بأرض فيها زرع لا يدخل الزرع تحت الوصية وحسبنا لا يدخل في الوصف خلاصة من
البيوع في الرابع عشر (سئل) فيما إذا أوصى ذي في مرض موته بثلث ماله لأخيه المسلم
ثم ملك عن وريثة ذنبيين وخلف ترصعة والوثة لم يصرها وذلك فهل تصح وريثة ذنبيين بثلث ماله
(الجواب) نعم وصحت من المسلم الذي والكس وهو وصية الذي المسلم تدور من الوصايا
(سئل) في رجل أوصى لفلان ولفلان اليقين مبلغ معلوم من الدراهم من ماله ثم مات عن وريثة
وترك ترصعة فخرج الوصية من ثلثها فهل تصح وتنفذ (الجواب) نعم والقول ليس بشرط في الالتم
كافي الله تعالى وقال الزبيلي وحسبنا إذا أوصى لفلان يدخل في ملككم غير قول استسأنا
لعدم من يلى عليه ليقبل عنه أشباه من القول في الملك من الفلن الثالث (سئل) في رجل أوصى
لأخيه بمبلغ من الدراهم من ماله ومات عنها وعن أولاد كور واث وزوجة أجازوها وريثة الامة الوصية
ولم تقبلها وطلبت بدسها من التركة هل تصاب إلى ذلك (الجواب) نعم ويستبرأ لهما إلى
قبول الوصية وريثة ما بعد الموت لأن الوصية تليق متعلق إلى ما بعد الموت فيستبرأ قوله لا بعد
لا ينك (سئل) في مرض مرض الموت أوصى فيه بوصيا الوصية بمرصعة من ثلث ماله
ومات عن تركه وريثة كآز أجازوا الوصية المذكورة لدى بنته فصرها ويريدون بذلك الرجوع عن
الأجازة تدور وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم حيث أجازوا ذلك لمعونة ليس لهم
الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم قال في مسبوغ الرخص في باب الوصية الوارثة لا وصية الوارث
الأن يجوزها الوريثة بعد موته لقوله عليه السلام لا وصية لوارث إلا أن يجوزها الوريثة بعد موته
وهذا نص على أن الوصية لوارث إنما تجزى بحق بقية الوريثة لا بحق التبرع كالوصية بما لا يدخل في الثلث
اللاجبي لم تجز بحق الوريثة لأن حكمه تعلق بثلث المال في مرض من يبرئ دليل أن لهم أن يصرها لغيره
شرطاً في ثلث ماله وممن التصرف في ملك القبر يدل على تعلق الحق لهم ولا يصح أجازتهم في حياة
الموصي ويصح بعد موته وليس لهم أن يرجعوا بعد الأجازة لأن ما يقضي الوصية لا وصية لأن الوصية

مطلب
أوصى بثلث من ماله
لا مقام صلاته لا يجوز مرفعه
لغيره

مطلب
أوصى بشجرة في بستان له
مطلب
أوصى بأرض لا يدخل ما فيها
من لزج تبعاً

مطلب
تصح وصية الذي لا خ له مسلم
مطلب
تصح الوصية لأبناهم ولا يشرط
القبول

مطلب
أوصى للجنين بجمع
مطلب
يستبرأ قبول الوصية وريثها
بعد الموت

مطلب
أجاز الوريثة الوصية زاد على
الثلث بعد موته فهو صحيح وليس
لهم ذلك

مطلب
وصية لوارث إلا أن يجوزها
لوريثة بعد موته
مطلب
لا تصح أجازة الوريثة في حياة
الموصي وبعد تصح ولا رجوع

فيلزم للموت غير الموت فلا يلزم انما قبل الموت بقاى الى ما بعد الموت فلا حاجة لا تصير لا زمة مقدر موت
 تحت ان يكون الا حارة غاشيا غير لا زمة فيكون الورثة او يزوج عنها كما قبل العقد بخلاف ما بعد
 الموت لانها حارة لا زمة منقومة وكذلك الاجارة الصادر عن الورثة تصير لا زمة ولا ان الاجارة قبل
 موت الموصى عند موت من غير المالك حقيقة وخلاف لان الورثة لا يملكون التركة قبل موت المورث
 حقيقة وخلاف ليدل ان المورث ملك التصرف فيه بعمدا واسقاطا واستقلا ولا حاجة
 الصادرة عن ليس له حقيقة الملك ولا حق الملك لا تصح بخلاف ما بعد الموت وبما هو اجارة الوارث
 فالموصى له ملكه من جهة الموصى لان من جهة الوارث حتى يجرى الوارث على التسليم وعلى هذا الواضح
 المرض بعده ولا حال له غيره فاجازت الورثة عقده بدمونه بنقد العتق من جهة مات حتى يكون
 الولاية له وفي العادة في احكام المرضى من كتاب العتق اقرب مرض موته بعد بنيه لا امراته
 ثم حقيقة بعد ذلك فان صدقة الورثة فسمته باطل وان كذبها جاز عقده من الثلث والمساكنة في اقرار
 الصغرى قلت والمساكنة بخلاف ما يدل على ان المرض اذا اقر لوارثه بدين وصدقه بقية الورثة في حياته
 بذلك لا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بزيادة على الثلث فانه لا ينفذ الا باجارة الورثة بعد
 موت الموصى وقد اجاب عن نظام الدين رحمه الله تعالى في مسألة الاقرار بالدين لوارثه كذلك وصورها
 اقرار المرض لوارثه بدين بصدقة الوارث الاخر فيه ثم مات المريض هل يكفي التصديق المتى كان في
 حياته الموت او يحتاج الى تصديق آخر اجاب لا يحتاج الى التصديق المجدي وكذا في غير ذلك مما تراه
 في الوصايا التصرفات الفدك لا حكمها قبل الموت في المرض هل تصير فيها اجارة الوارث قبل الموت
 لا رواية فيما روي كشيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي في الجامع الصغير ان المرض عرض الموت اذا
 اعتق بعد ارضى به الورثة قبل الموت فالنقد لا يسي في شيء اه وفي المحاور الى احدى مرض صرف
 ماله في خيرات ووارثه حاضر ساكت لا يجوز لان سكونه ليس باجارة منه ولو اعطى فقيرا شيئا من تركته
 فاستأنف الفقره فاذن يجوز من كل المال اه عادية (مسئل) وفي رجل اوصى لدينه الاجنبى
 بماله من الدين ومات الموصى عن ورثة وتركته فخرج الوصية من ثلثه او قبل الموصى له الوصية فهل
 يصح (المجواب) نعم فملك الدين من ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث حواله ووصية واذا
 سلطه اى سلط المالك على الدين هل يفسد اى قبض الدين فيصير شرح التنوير للعلاقى او ان كتاب الهبة
 ومنه الى الاشهاد من احكام الدين (مسئل) في امرأة امة قالت في حبتها والدين ان مات
 فملك لى وقالت والدين مثل ذلك ومات المرنان لا من موارثه ورثة لم يصير ذلك لغيره فموصية
 غير صحيحة (المجواب) نعم لان الوصية تملك من ماله الى ما بعد الموت حينما كان اودنيا
 كما في شرح التنوير والوصية لوارث لا تصح ومن فرغ المسألة مالى الميسرة قال الطالب لدينه ان خلفت
 فانت مري كان باطلا لان هذا تعليق الراءه بغير هذا لا يحتمل التعليق وسبق من ذلك ما اذا قلته
 بالموت لا تواجه فمخرج الوصية وعلى هذا تنجز عن مالى الخاصة قال لدينه ان مات فانت مري
 من الدين لا يراى ويكون وصية من الطالب له ولو قال ان مات فمضى التركة مري من ذلك الدين لا يراى
 وهو خاطرة فتكون ان لم تملك الدار فانت مري مالى عليك لا يراى ولو قالت المرسنة لزوجها ان مات من
 مرضي هذا فانت في محل من مري فانت كان مهر طه ماله وكان يلحق ان قال ان ماتت الورثة جميع
 لان الناح من جهة الوصية كونه وارثا بغيره فقول الكثر باطل بالتروط المعاهدة ولا يصح نطقه
 عند قوله والاربعين الدين ومنه في شرح التنوير للعلاقى ان كتاب الوصية اقل والمحصل ان مشاها
 الفرق بينهما في ان لا تعليق بان اذا ووجه الفرق انه اذا ضم التام يكون تعليق كالمعلق على

مطلب

اذا اقر لوارثه بدين وصدقه
 بقية الورثة في حياته لا حاجة
 الى التصديق بعد الموت
 بخلاف الوصية

مطلب

مرض تدرى ووارثه حاضر

مطلب

اوصى لدينه الاجنبى بما
 له عليه من الدين يصح

مطلب

ان مات فعلى ان يكون وصية

مطلب

تعلق البراءة بغير لا يصح

التي تروى جميع ام لا الجواب الاقرار بالذكور في جميع والله تعالى اعلم . هو ايجاب شئ الاسلام الجنب
 هل فضله ثابته ليس جميعا والله تعالى اعلم والى الجواب خرجت نسخة ثالثا من هذا القول لشئ الاسلام
 الكمال فاعلم حكم الاستدلال في عدم الملك حكم الحقيقة والاقول لا يصح والله تعالى اعلم . وكتب
 العلامة الشهاب على نسخة رابعة الاقرار بالذكور لا يلزم عدم اطلاقه لغيره للاستحقاق لقناوى الطرلى
 من مسائل الاقرار بجمع العلامة الشهاب . (مسئل) . في مرض مرض الموت باع فيه لابن اخته
 حصة معلومة من داره وسكره وأرض بئر . لم يم من الدراهم دون نصف قيمة المبيع ثم وجب الفتن
 المزبور ولو سوى لزوجه بنقته الدار المذكورة والأرض وماتت من مرضه المزبور بعد ثلاثة أيام عن زوجته
 المزبورة عن ابن حصة بصفة فيمن الوصية المزبورة ولا الهبة ولا الهبة فهل يتخذ لها ما قول الجاهل من الثالث
 والوصية المزبورة غير موصية . (الجواب) . نعم . (مسئل) . فاعلمنا أوصى زيد بمائة بئث
 ماله ثم مات عن تركته وله ابنه ذاك في يد رجل فخذت الجماعة أن للمال الذي في يده رجل ذاك لا
 ليس عندى من مال الميت شئ وتريد الجماعة اثبات مدعى على وجهه بالبدنة الشرعية فهل يسوغ علم
 ذلك . (الجواب) . نعم . والمردع والغلب والمدين لا يستحقون جميعا الموصى له اذا كان
 للذى قبله المال مقران المال الميت وانضم في ذقتا ورثه أو وصيه فان قال الذى قبله المال هذا
 ملكى وليس عندى من مال الميت شئ صار جميعا وانما جعله الاثنى جميعا يقضى له بئث مائة بئث مائة
 عليه عمادة من أوائل الفصل الثالث فمن صلح جميعا لغيره وماله في الفصولين فقال في الظاهرة
 من كتاب الدرعى من الفصل الرابع وجعل له على رجل أقدم درهم أو كائن في يد المصائب فاقطعه
 أو استودعه ألف درهم وهي قاطعة بميتة في يد المردع فأقام رجل الميتة أن صاحب المال قفى وأوصى
 له بهذا الذى قبل هذا الرجل والرجل مقر بالمال لمسكنه يقول لا أدري مات فلان أو لم يموت لم يصح
 القاضى بينهما خصوصية حتى يضر وارث أو وصى هذا الذى ذكرنا ان كان الذى قبله المال مقر بالمال
 فان قال من في يد المال هذا ملكى وليس عندى من مال الميت شئ صار جميعا الذى وصار رجل
 ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من فلان القاتب وصاحبه يقول حولى فانه ينسب جميعا الذى اذا
 جعله القاضى جميعا في هذا الوجه يقضى بئث مائة بئث مائة على يد الموصى له لا ينسب
 جميعا لغيره لكن اذا كان الموصى له موصى به بالثالث لا غير فان كان موصى به بما زاد على الثالث بان لم
 يكن ثمة وارث فالوصى له نعم للفرم في هذه الجماعة في غير الموصى له في هذه الجماعة بمنزلة الوارث لان
 الاستحقاق لا زاد على الثالث من خصائص الوارث والوارث ينسب جميعا للفرم فيسقط لنا الموصى له
 بما قل على الثالث اه

باب الوصى .

(مسئل) . غيبا اذا كان لصغير من مال ثقت بديهما مختلف عن والدتهما وكان الاب صغيرا
 متفلاهما فما قيل للقاضى ان ينسب وليا يزوج المال عن يده بعد ثبوت عاذا سكره بالوجه الثرى .
 (الجواب) . نعم وفي الولائية والخلاصة لو كان الاب صغيرا متفلاهما مال ابه الصغير فالقاضى
 ينسب وصيا يزوج المال الا ان عن يده ويضطره ادب الاوصياء من فصل النصب . (مسئل) . غيبا
 اذا مرض زيد مرض الموت وأقام عمر أو صبا من بعده على اولاده القاهرين وأوصى بثلث مائة من الدراهم
 من ماله بغيره الموصى في وجه زيد وكفنيته وفي ميراثه ميراثه او ما شئيد ونحوه تركه متفرض للميراث
 من لثمة ما قبله هو الوصية وانفذ الوصايا المزبورة على وفق ما أوصى به زيد ثم بلغ الاولاد زيد وشيدين

مطل
 تتخذ الجماعة واليه من الثالث
 مطل
 اوصى بجماعة بئث ماله وله
 تركته ومال قبل رجل فهل
 للجماعة الدعى عليه

مطل
 لو كان الاب متفلا مال ابه
 ينسب القاضى وصيا يزوج
 المال عنه

ويكفون الوصي اثبات تنفيذ الوصايا ودفعها لا يباينها الغنية فهل يصدق الوصي بيئته ولا يكف
 الى اثبات البتة * (الجواب) * نعم وفي فتاوى القاضى الأصل فيه أن الوصي يصدق فيما
 شاع عليه، وثله في الجامع الكبير فإنه قال الأصل أن الوصي متى أقرب تصرف في مال الصغير بعد بلوغه
 والمدة مكره بخلافه كان تصرفه موطأ على ذلك من جهة الشرع فإنه يصدق فيه وقبل قوله بيئته
 وإن كان تصرفه مكرهًا لم يكن موصفاً عليه من جهة الشرع فإنه لا يصدق فيه ولا قبل قوله بدون البينة فإن
 قال انتفى عليك مال في مصرفك والنفقة نفقة مثله في المدة وأنكر المصدق الوصي بيئته لأنه موطأ
 على الاتفاق بنفقة المثل شرعاً لما لو لم يكن النفقة نفقة المثل وكان زائداً عليه بكمه لا يصدق في الفصل
 لأنه ليس موطأ عليه شرعاً لأنه أسرف ولا يصدق بيئته الخ أدب الأوصياء من فصل الاتفاق ومثله
 في أحكام الصغار من مسائل الوصايا * (سئل) * في وصي يختار على قاصر من اتفق من مالهم عليهم
 مدة معلومة ولم يعامل الوصي على المال حتى بلغ القاصرون رشيداً فما هو إلا أن يطلبون ربح ما لهم
 في المدة الزمنية فهل لا يلزم الوصي شيء من أرباحه بل ارجعه مرة واحدة وهل يصدق قول الوصي في قدر الاتفاق
 في المدة الزمنية حيث ادعى نفقة المثل في مدة تمتعه ولا يكذبه الظاهر * (الجواب) * حيث
 لم يعامل الوصي المذكور بطريق شرعي فلا يلزمه ربحه لأنه ربا كما في ذلك الشيخ
 محمد بن عبد الله القزويني وغيره وفي مجمع الفتاوى من باب تصرف الوصي والاب والقاضي قلت
 لو لم يغير الوصي بماله الصبي فهل يبر على النجاة والتصرف قال لا لا ويحل قول الوصي بيئته في قدر
 الاتفاق حيث كان نفقة مثل في مدة تمتعه ولا يكذبه الظاهر كما مر بذلك خلافاً لراجحه والله تعالى
 كما في يوسع أدب الأوصياء ودعوى الأشياء وفي فتاوى العلامة من نص من أول كتاب الوصايا يشترط
 الوصي إذا اتفق على التيم من ماله لا قدر من المالك حكم هل ذلك يصدق بيئته الخاب نعم ذلك
 وصدق بيئته فيما صدقه الظاهر * (سئل) * فيما إذا فرض القاضي لاتباع في حرامهم
 الوصي المختارة عليهم في كل يوم قدر ما ملوا وأذن لها في صرف ذلك عليهم في أوزمهم الضرورية من ربح
 مالهم المستقر تحت يدها ومضى لذلك عدة سنين فصرفت وانفقت عليهم من أصل مالهم قدر ما زاد لعدم
 كفاية المفروض لهم بنفقة المثل في مدة تمتعه والظاهر لا يكذبها في ذلك فهل يقبل قولها بيئتها
 في ذلك والمحال هذه * (الجواب) * نعم وقد أفتى بذلك أيضاً العلامة الشيخ عبيد الله بن كرم
 في فتاواه من إنشاء الوصايا وأثبت نقل المسألة بيئتها في المحامى الزاهد رابراً إلى عدة كتب معتقدة
 * (سئل) * فيما إذا دفع الوصي مال التيم له بعد بلوغه ورشده وصفت مدة ولا أن يسكر الدفع
 والوصي يدعيه فهل يقبل قوله في الدفع مع بيئته * (الجواب) * نعم والمسألة في المحرمية من الوصايا
 وصريح ما في السراج الوهاج وغيره والله تعالى أعلم * (سئل) * في وصي يختار على ابنه القاصر
 صرفت في أشياء متفقة بالقيم معلومة لوم من الدراهم من مال القاصر دون مال نفسه ما عليه المحظ
 والمصلحة مصرف المثل ولا يكذبها الظاهر في ثم مات القاصر عنها وعن ورثة غير ما يريدون تعريضها
 من ماله فهل يصدق في ذلك بيئتها ولا يلزمها ذلك من ماله * (الجواب) * نعم قال في المنح قيل
 كتاب المنح قلنا من الخاتبة مائة مذكورة كتاباً على كل شيء كان موطأ عليه فإنه يصدق فيه ولا
 فلا أنه تمام ذلك تقدم في هذا الباب * (سئل) * فيما إذا كان لصي مال تحت يديه فأنفقه
 عليه نفقة المثل في مدة تمتعه والظاهر لا يكذب فيه فهل يصدق في ذلك بيئته * (الجواب) * نعم
 ولا يدعي الاب بعد مطالعته المال بعد البلوغ ضاعه أو الاتفاق عليه وهو نفقة المثل في مدته يصدق
 بيئته ادعى الوصيا من فصل البيع * (سئل) * في مقعده لم يوصى شرعي ولا غيره مال فوكل

حاله
 لا يكف الوصي الى البينة
 على دفع الوصية في السران

مطله
 الوصي يصدق بيئته فيما
 ساء عليه شرعاً

مطله
 قال نفقت عليك مالك
 ونفقة نفقة المثل يصدق

بيئته
 معاً
 إذا لم يعامل الوصي على مال
 له لم يلزمه ربحه لأنه

ربا
 مطله
 لا يبر الوصي على النجاة
 في مال الصبي

مطله
 يقبل قول الوصي بيئته في
 نفقة المثل

مطله
 لا يبر أن يفتى على التيم
 من مال التيم بلا تدبير من الحاكم

وبناء في بيئته
 معاً
 إذا كان المفروض لا يكتفي
 الله فلا الوصي زيادة في قول

قوله بيئته
 مطله
 ادعى انه دفع مال التيم له
 بعد بلوغه يقبل قوله بيئته

مطله
 ادعى الاب بعد بلوغ ابنه
 انه نفق المال عليه نفقة المثل

يصدق بيئته
 مطله
 ادعى الاب بعد بلوغ ابنه
 انه نفق المال عليه نفقة المثل

يصدق بيئته
 مطله
 ادعى الاب بعد بلوغ ابنه
 انه نفق المال عليه نفقة المثل

الوصى المزمور جلا في الاتفاق على المصروف من ماله في كسوة الأئمة الضرورية وصرف على ذلك مصرف
الثلث في هذه فتمتله والظاهر لا يكتفي به فهل قبل قول الوكيل في ذلك يجيء « (الجواب) » نعم
كما فتحه الشيخ اسماعيل من وكالة لأن الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يوصوله أن يعمل بنفسه
في أمور اليتيم كافي أحد الأوصياء والضروري والمتعوه بعقره المسمى كافي الاتصروى وفي الخبر من شئ
القضاء أن لا تملك كوفي قبول قوله « والوصى كالتاخر لأن الوصية والوقف اخوان يستحق كل منهما
من الأئمة كما هو حواه والله سبحانه أعلم وفي وكالة المصغر الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يوصوله أن
يعمل بنفسه في أمور اليتيم فان بلغ اليتيم قبل أن يفعل الوكيل لم يكن له أن يفعل والوصى قبل القيام
القول لم الوصية والوقف اخوان خبره من الوصايا « (سئل) » فيما إذا كانت امرأة وصيا
شرعية على أولادها الايتام ولم يمال تحت يدها فادعت الاتم انها اتفقت عليهم في مدة كذا مالا
معلوما من الدراهم من ماله والظاهر يكذبها في ذلك فهل والحالة هذه لا يقبل قولها في ذلك
« (الجواب) » حيث كان الظاهر يكذبها في ذلك فلا يقبل قولها فيه وان أقامت بيته على ذلك
كافي فليس الخلل في أن زاد بسيرة صادق وعليه ألين أن اتهموه كافي فزاد الا كل وفي تلخيص
الخلاصة « ونفقة المثل ما يكون من الاسراف والتقتير وفي أحكام الأوصياء القول في الامانة قول
الامين مع عبده « (الأن يدعى أمرا يكتبه الظاهر فيمنع نزول الامانة وتظهر الحيانة فلا يصدق اه كذا
في حاشية بيري أقول ينبغي لك أن تعلم أن نفقة المثل تختلف بحاله المال وكثيرته ولذا قال
في الخبر « ينبغي للوصى أن لا يضيع على العدة في النفقة بل يوسع عليه بالاسراف وذلك يتفاوت
بقلة المال وكثيرته فيظفر له ماله وينفق حسب حاله اه ثم إذا ادعى الزائد نفقة المثل اغل الا يصدق
اذا لم يقدروا على تفسيره كقولهم اشترى ثوبا فباعه فاسرق ثم اشترى ثانيا فباعه فصدق بيمينه لانه
امين كافي أدب الأوصياء من شرح الاصل للشيخ الاسلام « (سئل) » فيما إذا احتاج اليتيم
لنفقة ماله ورويه له مال غائب تصرف وصيه المختار عليه لنفقة من مال نفسه مبلغ من الدراهم
ليرجع في مال اليتيم يظهر ذلك اذا حضره أشهد على ذلك بيته شرعية ثم حضر مال اليتيم ويريد وصيه
الرجوع في المال المذكور بطريق ماهرة في نفقته بدت بوث ما ذكر بالوجه الشرعي قبل بسوغ للوصى
ذلك « (الجواب) » نعم وصي اتفق من ماله والمحال أن مال اليتيم غائب فهو أى الوصى كالأب
متعلق الآن بشه « أنه قرض عليه أو أنه يرجع عليه تنوير من باب الوكالة بالتمسوة والقبض
« (سئل) » فيما إذا كانت وصيا شرعية على ابنها الصغير اتفقت عليه من مال نفسه ماله من
الدراهم في لزومه الضرورية لعدم ماله حاصل له يرجع بطريق نفقته في ماله عند حصوله وأشهد بيته
على ذلك ثم حصل له مال بالارتزاق وتريد الاتم الرجوع في ماله بما نفقته فهل يسوغ لها ذلك « (الجواب)
نعم وفي الأحكام اتفق الوصى على المسمى من مال نفسه يرجع به في مال المسمى وايضا في مال اليتيم
الأوصياء للصغار الشهادت على الوصى أو قبل الوقف بالاتفاق من مال نفسه وأراد الرجوع لم يكن له ذلك الا
بالاشهاد لأنها يدعيان لانهما دارتا فلا يتحققا بغير دالة سوى ادب الأوصياء من فصل الاتفاق
فلم يشترط غيبة المال فيما تقدم من النقل وفي أكثر العبارات أضاف شرط ذلك والمدا على عدم
حصول مال اليتيم الآن فلا يتصل امره بخافي وكالة اتنوير عن الفضولين والمال غائب معناه غير
حاصل الآن فتأمل ذلك أقول رأيت هنا على هامش الاصل بخط شيخ شياختنا السامعاني ما ذكره
قوله بسوغ لها ذلك فيه نظر لقول جامع الفصولان شري لو لده ثوبا أرطه ما وأشهدانه يرجع فله أن يرجع
لله مال والا لا رجوع معا عليه ولها أن تأمل في آخر الجواب انه ماراته لكن التعليل بهذا الفرق

مطلب

وكيل الوصى قبل قوله بيمينه
في النفقة كالوصى

مطلب

للوصى أن يوكل غيره

مطلب

المتعوه كالنسي

مطلب

الوصى كالتاخر لأن الوصية
والوقف اخوان

مطلب

لا يقبل قول الوصى فيما يكتبه
الظاهر وان أقام البيته

مطلب

يتقبل قوله الاغنياء يكتبه
الظاهر فيمنع نزول الامانة
وتظهر الحيانة

مطلب

ينبغي للوصى أن لا يضيع
عليه بل ينفق بحسب ماله

مطلب

اتفق الوصى من ماله ليرجع
في مال اليتيم وأنه له الرجوع

مطلب

إذا اتفق الوصى من ماله
وأشهدوا به لا يتم مال فهل
له الرجوع عليه بمثل له يمد

بين الاب والوصى لان نفقة الولد المميز القدر واجبة على امه فلهذا لا يرجع اذا لم يكن له مال ويرجع
اذا كان له مال اما الوصي فلا يجب عليه نفقة الولد ما لم يكن رجلا محرمًا عنه فقدم رجوع الاب في هذه
الحالفة لئلا كورة لا يدل على عدم رجوع الوصي مطلقا اى ولو كان اجنبيا الا ان يقال ان الظاهر للثقة
الى خصوص ما وقع في السؤال لان الوصي فيه اى الام وهي بمنزلة الاب في وجوب نفقة الصبي رطبيا واما
لو كان الوصي اجنبيا لا يراد ان كانا من وجه التفرق ويدل عليه انه في جامع القصرين ذكر عقاب عبارته
الذكر كورة مانعه ولو قد اشتبأ لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال ولا تشبهه ولا الا اى ولو شربى الاب
لولد عددا او شيئا آخر مما لا يلزمه ان يشتره لولده رجوع وان لم يكن له مال لا يمكن رجوع لولده دانه
اشترى له ذلك ليرجع عليه بعد بلوغه او فيه يحدث له من المال بارت او نحوه وان لم يشتره فلا يرجع
فهذا يرشدك الى ان رجوع الاب هنا عند الاشهاد ليكون ذلك ليس واجب على الاب فدمصاره ان
الوصى الاجنبى في هذه الصورة بخلاف ما اذا كان ذلك من جنس الثقة الواجبة على الاب فان الاب
لا يرجع وان اشهد لوجوبه لك عليه الا اذا كان لولد له مال فيرجع لعدم وجوبه عليه والوصى لا يجب
عليه شي من ذلك املا فارجع مطلقا اى سواء كان من جنس الثقة كالذكورة والطعام او من غيره
كالهدايا والمانح فهذا هو المبدأ في المؤلف رحمه الله تعالى لكن ذكر في جامع الفصول ان ايضا مانعه
ولو اتفق وصى القاضى مال اليتيم على اليتيم ثم استقرض وانفق عليه لا يطالبه بعد بلوغه وسكذا
الاب لو استقرض وانفق على الصبي لا يرجع عليه بعد بلوغه اه وكسب المحرم الرضى في حاشيته
عليه ان الظاهر ان وصى الميت كذلك لانه في الاشهاد كأن وصى القاضى كوصى الميت في مسائل
وليس هذه منها اه وهذا صريح في أن سكتان الاب والوصى ليس له الرجوع فيما سبقه
على الولد الذى لا مال له وهو دليل على ان التقيد بالنفقة في قوله له مال غاشرج شرط لصحة
الرجوع ومثله لو كان له مال حاضر بالاولى بخلاف ما اذا لم يكن له مال املا ولعل في المسألة قولين
والايمين الكلامين ناقضة ظاهرة وينبغى اقامهما من أنه يرجع وان لم يكن له مال لانه لو علم
الوصى انه لا يرجع لم يمتنع من الاتفاق فيلزم منه ضياع الولد وهلاكه بلا نفقة وفي ذلك حرج عظيم ومنع
من الاحسان الى هذا الولد المساجز والمخرج مدفع حائلص وعلى ذلك مداراة أحكام الشرع والله
تعالى اعلم ثم اعلم ان ما مر من اشتراط الاشهاد للرجوع فيه قولان وتقل كلامان القولين في ادب الاوصياء
عن عدة كتب حتى في الحاشية مرة ذكر ان الاشهاد شرط ومرتد كانه غير شرط وذكر في المتقى بالنون
ان عدم الرجوع بلا شهادتين نقصان وذكر في القضاة انه تكفيه التبعة فبإيدنه وبين الله تعالى فاناد
ان القول بالاشتراط انما هو في القضاء لا الدانة وقد اوضحت المسألة في رد المحتار ثم ذكرت مانعه قلت
فقد تفرز ان في المسألة قولين عدم الرجوع ولا شهادتي كل من الاب والوصى والثاني اشتراط الاشهاد
في الاب فقط ومنه الام الوصى على اولادها وعلوه بان الغالب من شقة الاولاد ان الاخاق على الاولاد
للمر والسلة لا للرجوع بخلاف الوصى الاجنبى فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد وقد علمت ان الاول
الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاه ترجيح الاول وعليه معنى المصنف بسى صاحب التنوير قبيل
باب عزى الوكيل وهذا كله في القضاء والله تعالى اعلم اه فاعظم هذه القرارات المفيدة
(سئل) فاما اذا كان نسوة يدين وأمه الوصى عليها دار حاجت للغير الضرورى فاذن
النسوة وام اليتيم بالاصالة والوصاية عليه مال يستعملها والصرف على ذلك والرجوع منظر
ما سيمر في ذلك على الاذونات وجهة اليتيم حيث لا مال حاصل لهما يصرف في ذلك ولا من يرغب
في استيفار حتمهما مدة مستقلة بآجرة مهلة تصرف في التجهيز ولما في ذلك من الخفا والمصلحة في ذلك

مطلب
اتفق الوصى المال ثم اتفق
واتفق على اليتيم لا يرجع

مطلب
هل يشترط الاشهاد للرجوع
بما اتفق من ماله

مطلب
هو واليتيم باذن وصيه له
الرجوع

فهر ما زيد كاذك وصرف في ذلك ما غا من الدراهم بنية الرجوع على الاذات واليتيم وحصل
 لليتيم مال تحت يد اعمامه ويزيد الرجوع بتطير ذلك على الاذات ووصى اليتيم لتدفع ما عليه ما
 من ماله ما فعل يسوع زبندك (الجواب) نعم ولوانق رجل على الصغير وقال امرني الوصي
 بذلك وصدة الوصي صدق الرجل ادب الاوصاء من فصل الاتفاق وفي قبول الاستمروشي اراد
 الوصي الاستدانة على الصغير لانه لا يملك امره القاضي بهوا لا فالتحارن برفع الامر الى القاضي
 في امره وفي فتاوى علماء الدين ان الرفع هو الا حوط الا اذا تضرر له مال كما في سيد بن بدون الامر
 وقيل له الاستدانة بدون الرفع ادب الاوصاء من فصل القروض وفيه ذكر في مجموع النوازل والمجسط
 الوصي لمسته ان لاجل التيم جازوا قربا استدانة لا يصح اقراره اجماعا وفي جامع الفتاوى استقرض
 الاب الصغير جازوك والوا قربا استراض اه وصالة استدانة الوصي ذكرها في الاشياء وائل
 الاقراره (مسئل) فيما اذا كانت عند وصي عتقا من قبل زوجها التوفيق على اولاده منها
 الصغار فرضت وفوت امر الوصاية زيد بن عمر الامين لاهل لذلك لدى بينه شرعية وقيل زيد ذلك
 ثم ماتت عن اولادها المذكورين ولم يال يتعبداه وخلفت تركه فقام عم الاولاد بنوع في ذلك زاجا
 انه اعق بالوصاية من زيد فهل يمنع من المعارضة ولا عبرة برجعه (الجواب) نعم قال في الدرر
 المختار من باب الوصي ووصي الوصي سواء اوصى اليه في ماله او مال موصيه وقاية وصي في الترتيب
 خلاقا للقاضي اه وقوله من الوكالة والولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه اذ الوصي
 يملكه لا يملك الخ وفي الاشياء وصي القاضي اذا جعل وصيا عنه ذمونه لا بصرا للثاني وصيا بخلاف وصي
 الميت ككنا في التعة وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه انا كانت الوصاية عامة اه وبه حصل
 التوفيق اه وقد عرفت في كتاب الاوصياء احوال الكتاب بخلاف ايصاء الوصي من راقم فروع المسألة
 فليرجع اليه اقول أي يحصل التوفيق بين قوله لا بصرا للثاني وصيا وقول الخفية وغيرها الوصي يملك
 الايصاء سواء كان وصي الميت او وصي القاضي اه يحصل الاوّل على ما اذنا منبه القاضي وصيا خاسا
 في بيع او شراء فقط فان وصي القاضي يقبل القرض على ماسا في قريبا ويحصل الثاني على ما اذنا منبه
 وصيا عاتقا كفي الخزانة ثم اعلم ان وصي الوصي له ان يوصي ايضا وهكذا وان تعدد كذا فاده لمخبر الرعي
 وغيره هذا وقد سئل هو الوصية زيدا اخاه هو وصيا ثم مات بكر وصيا ثم مات بكر وصيا ثم مات بكر وصيا ثم مات بكر
 بصير عمرو وصيا على تركه بكر ايضا اعتبارا بحالة الموت ام لا اعتبارا بحالة النصب لان زيدا حين نصب اخاه
 هو لم يكن وصيا على تركه بكر اجد في ذلك نصا صريحا والذي يظهر في الاول اذ لو عرفت حالة النصب
 لزمن الرجل لو نصب وصيا على اولاده وماله ثم ولد له اولادوا كتب مالا آخر ان لا يكون لذلك الوصي
 ولاية على ما حدث للوصي به والنصب فعلم ان الولاية بحالة الموت لان الايصاء خلافة بعد الموت
 كما صرح به قال في الاختيار الوصية طلب عمل بغية المحصي اليه بعد غيبتها او بعد موته فيما يرجع الى
 مصالحه كقضاء ذمونه والقيام بموالتهم ومصالح ورثته ممن بعده وتنفيذ وصاياهم وغير ذلك قال فلان
 سافر فوصي بكذا وغلان مات فوصي بكذا الخ وقال في الهداية في الاستدلال على قوله لم ان وصي
 الوصي وصي في الترتيب لان الايصاء اقامة الغير مقامه فيه والولاية وعند الموت كانت له ولاية
 في الترتيب فنزل منزلته فمما اه ولان تركه وصيه تركه كما صرح به في الاختيار ولهذا الوفاة
 الوصي لا تراثت وصي في تركه صار وصيا في الترتيب في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة فحيث كانت
 تركه الاول تركه الثاني والتركة اسم لا يتركها لانسان بعد موته علم ان الميراث حالة الموت فيصير الثاني
 وصيا على الترتيب وان لم يكن موصيه وصيا حين نصبه اعتبارا بحالة الموت لان موصيه وهو زيد

مطلب

قال امرني الوصي بالاتفاق

وصدة الوصي صدق

مطلب

اراد الوصي الاستدانة على

الصغير جازوا امره القاضي

مطلب

في امرأة وصي على اولادها

اقامت ابن عمها وصيا مع

مطلب

وصي الوصي رمي في الترتيب

مطلب

الولاية في مال الصغير لايه

ثم وصيه ثم وصي وصيه

مطلب

وصي الوصي له ان يوصي وهكذا

معه
جعله وصيا على أمتعه وداته
له بها
قوله على الكبر متعلق ببيع
لأرضه اه منه

مض
بيع العروض من الحفظ
بخلاف المزار

مض
أرض اليه في شيء خاص
يكون وصيا في كل ماله

مض
الوكيل بعد المكات وصى
والوصى في الحياة وكيل

مض
وصى انما هو قبل التخصيص
بخلاف وصى الميت

مض
له وصيا على ثلث ماله
صار وصيا عاما

مض
قبله يدين أي أوصى اليه
بعضه يدين ماله أو اقتضاه
دونه اه منه

مض
في بيع الأب عقار الصغير
وانه لا يباح في الموقوفات

مض
إذا كان الأب مستورا ومجودا
حزبه العاشر من القيمة

مض
لأرضي بيع المقار الحاجة
انفعه

مض
لا يملك الرضى بيع العقار
بانه من غير رضى

في الصورة السابقة كنت ولايته عند موته ثابتة على تركته نفسه وعلى تركته بكيفية ما خلفه وصيه عرو
بعد موته في ذلك كله أيضا هذا ما ظهر في واقعه تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا قام زيد عرو وصيا
على أخته وداته لئلا يذهبها ويوصلها إلى ورثته العاشين ببلده وهم كروصغار ومات زيد عرو ببيع
لأخته للحفظ والمصلحة في ذلك لا يحياها للثقة وأخذت الورثة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
قال في أدب الأوصياء يجوز بيع الرضى - إلى الكبر العلق في كل شيء لا في العقار وقال في الذخيرة
الرضى يملك بيع عروض السفر من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره إلا بالحاجة اه وفي أدب الأوصياء
أيضا لأن وظيفة إذا ذلك حفظ الأموال وبيع العروض من الحفظ لما أن حفظ الثمن أهون أما العدة أرفهوا
محسن بذاته محفوظ بنفسه فلا يكون بيعه من باب الحفظ إلا إذا كان العقار في معرض الهلاك فبيعه
يكون بمنزلة العروض اه وهو وإن جعله وصيا على الامتعة فقط فانه صار وصيا في كل ماله المأذ كروا أنه
إذا أوصى إليه في شيء خاص يكون وصيا في كل ماله عند الامام وفي الظهيرية والخشية وبه يقول ذكره نجم
الدين لمخاض كذا في أدب الأوصياء ذكره كروا أن الرضى في الفعل في حياته وكيل والوكيل بعد وفاته
وصى فيجوز له ذلك وإن نهاه عنه لما في وصايا الأشياء يحمل نهي القاضي عن بعض التصرفات ولا يحمل
نهي الميت كما في البرازية وهي راجعة إلى قبول التخصيص وعدمه اه وفي البرازية عن أدب القضاء
قبل العاشر في المجلس جعله القاضي وصيا في مال القيمة أن يفعل في ماله ما يخله وصى الأب غير أن
وصى القاضي لا يملك أن يتصرف تصرفا استثناء القاضي كما إذا نهاه عن بيع عقار مثلا بخلاف وصى الأب
فإن استثناء الأب لا يحمل فيملك وصيه التصرف في عمل نهاه اه واقعه تعالى أعلم أقول ذكر
في رد المحتار مانته ومما يجب التنبيه له أنه إذا أوصى إلى رجل بتفريق ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار
وصيا عاما على أولاده وتركه وإن أوصى في ذلك إلى غيره على قول أبي حنيفة المقتضى به فلا يتصرف
أحد منهما ما فراده والناس عنها في زماننا فلو نوهي وأما الفتوى وقد نص عليها في الحاشية فقال ولو
أوصى إلى رجل يدين إلى آخران يفتق عبده أو يفتق وصيته فمما وصيان في كل شيء وقال لكل واحد وصى
على ما يسي لا يدخل الاستعانة اه * (سئل) * فيما إذا عازد حصة ابنة الفاصرة من دار مشتركة
بينها وبين جماعة بين المال وهو مستور لم فهل يكون البيع صحيحا * (الجواب) * نعم ولا يجوز
لقرص بيع استعانة بالملوكات الشريعة التي ذكرها ونقل السيد أحمد الحموي في حواشي الأشياء من
الوصايا أن الأب كالوصى لا يجوز له بيع العقار إلا في المباحث المذكورة كما أفتى به المحنف في اه فراجع
ومو مخالف لاطلاق ما في الفصول وغيره ولم يستدل المحنف في نقل صحيح ولكن إذا صارت المسوغات في بيع
الأب أيضا كإتيان الرضى صار حنا مقيدا أيضا فان لا اعتدلا لاعتاق أوفق وفي العمادية في ٣٧ المحاصل
أن بيع الأب عقار السفر بمنزلة بيع الرضى كان مجودا ومستورا إذا كان مقصدا لا يجوز إلا بضعف
القيمة اه * (سئل) * فيما إذا كان لقيمة أم رضى علمها راحة معلومة في دار ليس لها غيرها واحتاجت
لثقة وزيد أمه يبيع الحصة بمنزلة لاجل فقها فهل يبيع لها ذلك * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما إذا كان لاتباع عقار ودرهم تحت يد وصيه الشرعي ويريد الرضى بيع العقار من غير
حاجة ولا مستغنى عن فعله يملك الرضى بيع عقاره أولا * (الجواب) * لا يملك ذلك كما في أدب
الأوصياء مثل مهو الواع القيمة عقار القيمة لغيره بل يبيع الرضى ودعي بطلانه لوجوده يقول معه فيه
وذا لم يرد على دعواه فدفعه المشتري بانه اجاز بهدا بلوغها الحكم أطبق قد تقرر أنه لا يجوز
بيع عقاره عند المتأخرين إلا بالحاجة إلى غنائه لأفضاله الأمن منه كقصة أردن لا يقضى إلا منه أو وقع
في يد متقلب أو كانت غنائه لا تقى بمؤنه أو يبيع بصفه في حقه وقد صرحوا عن التفتي بأن يبيعه بلامدع

باطل وفي البرازية وعند الثاني ان في قوة العروض وقائه قيمه باطل واغنى العلامة الغزوي بطلانه حيث
 لا حاجة معلاله بأنه على الوجه المتروك يكون فضولاً وإذا كان فضولاً ولا يجوز له أن لا يتخذ موقفاً
 بل يسلطه باطل لا يفسد الملك اهـ ووجهه ظاهر في البرازية وغيره والولاية في ماله الى أبيه
 ثم وصيه الى ان قال رأياً أقول مالا يملكه الولي لا يجوز له أن يتوقف على ما به ادراك لانه لا يجوز له حاله
 التقيد اهـ ثم قال لم يكن له محيز حالة لانه فهو باطل لا يتوقف على تلك الحالة فلا عبرة بلفظ
 الاجارة بعد البلوغ في البرازية وغيرها ولا يتخذ الا حرة ذال لوغ الا بلفظ يدل على الانشاء فيرد
 الاجارة في الواقعة لا يكفي وعلى تقدير ان يكون بصيغة انشائية فكذلك لان البيع هنا لا يكون بلفظ
 واحد والحالة هذه والله تعالى اعلم فتاوى الرحيمية من الوصايا اهـ (سئل) فيما اذا كان لينا تم
 غراس كرم وصفاق قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف تخلف لهم عن ايسهم قباعة وصيهم من رجل
 بن فيه بن فاحش وتسلم المشتري المبيع فهل يكون البيع للذ كور غير صحيح اهـ (الجواب) نعم
 وفي محتمرات النوازل ويجوز بيع الوصي وشراؤه ماله من اليسر ولا يجوز بيع الفاحش لان ولايته نظرية
 وفي التنية للزهادي ولبواع الوصي مال المبي فاحش الفين قال القاضي علاء الدين الرزوي يسلط
 البيع حتى لا يملك المشتري المبيع باقتضى وقال نجم الدين الحلبي يسل فسد البيع قلت في ملك
 المشتري المبيع بالقبض ويكون على شكل من المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائماً في يد المشتري
 ادب الاوصياء من فصل البيع وقامه فيه وفي احكام البيع الفاسد من التون اهـ (سئل)
 في وصي باع شجرة البترا قائم في أرض وقف تحت مكره هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره ام لا
 اهـ (الجواب) لا يحتاج الى ذلك لان الشجر من قيم المتول وبيع الوصي من قول النبي جائز وليس
 كالمسألة لانه محفوف بنفسه والشجر ليس كذلك تدبرية من الوصايا وفي الذخيرة للوصي ماله بيع
 عروض المدة من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره الاحكام اهـ وفي ادب الاوصياء ماله الوصي بيع
 المتول دون العقار اهـ وفي الجبر تغلق الاثمة الاخبار ان الشجر من قبل المتقول لا من قبل العقار
 ثم اطل قول من جعل البناء والنخل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصنفين فيجعل النخل من
 العقار وأفتى به ونبه فلم يرجع كما دلت اهـ وفي آفته سأل في البناء ليس من العقار في شيء كما لا يخفى والعقار
 أولى ان لا يكون من العقار في الهداية من باب ما يجب من الشفعة وما لا يجب ولا شفعة في البناء والنخل
 ان بيع دين العروة وهو الصحيح مذ كور في الاجل لانه لا قرار له فكأن قلباً والله سبحانه أعلم
 اهـ (سئل) فيما اذا كان لبيعة حصة معاملة في بناء خان وفي بناء حوانيت قائم البناء بالوجه
 الشرعي في أرض وقف فباع الحصة وصاحبها الشرعي المختار بضعف قيمتها والقيمة الزهروية مال تحت يد وصيها
 المزبور غير الحصة المذكورة فهل يكون البيع المزبور صحيحاً اهـ (الجواب) نعم أقول حصة البيع
 لكون البناء من المتقول كما علم عاقله ولكون المشرع بضعف القيمة اهـ (سئل) فيما اذا كان
 له من حصة معلومة في بناء اجارية في ملكه ما يطريق الارث عن أمه ما فاشترها او عما لنفسه
 من التل وفي ذلك خضر مصلحة المصنفين والاب مستوفى فهل يكون البيع المزبور صحيحاً اهـ (الجواب)
 نعم وبيع الاب مال صغير من نفسه جائز مثل القيمة وما يتباين فيه وهو اليسر والا وهذا كله في القول
 لما العقار فصحى علائق على التوزيع من باب الوصي والبناء حكمه حكم التل كما صرحوا به اهـ (سئل)
 فيما اذا كان لينا حصة معلومة في بناء حوانيت وله أم تعرفهم وتنق عليهم وهم في زواجر كفها فباع
 الحصة المزبورة من رجل بن معلوم من الدراهم وهو من التل قبضة منه حاجتهم للشفقة ولا بد لهم من ذلك
 فهل يكون البيع جائزاً اهـ (الجواب) نعم ويجوز شراؤها لا بد للطفل منه وبيعه لانيه ووجه وأمه

مطلب
 بيع العقار بلا مسوغ باطل
 لا فاسد

مطلب
 بيع الوصي بغير فاحش
 قيل باطل وقيل فاسد

مطلب
 الوصي بيع النجر بلا مسوغ

مطلب
 البناء والنخل ليسا من العقار

مطلب
 لا ارب ان شترى لنفسه بيتاً
 ابنه الصغير
 مطلب لبناء حكمه حكم المتقول

مطلب
 ما ينام في جهراهم باعت بيته
 حانوته لم لا لانه لضرورة
 صحيح

وله قطع ان موافق بيعهم دفعا للضرر عنه وتؤخر. أمه فقط وكذا لم يقطع على الاصح ومعه فمعا لعلقته على
التنوير شرح الملقى للعلائي من فصل بيع المذرة من الكراهية والاستحسان وجازا إنشاء رابعا بالبدل للضرر
منه كالنقطة والكسوة واستخبارا لضرر ونحو ذلك وبه أي بيع ما لا بد منه أيضا للضرر لا يحرم وأتم وهو
أي الصغير في جرمهم دفعا للضرر وجازا أيضا لجارته أي الله فلا معة فقط يعني لا يؤجره والم ولا الم فقط
ولا الأخ وهذه رواية الجماع الصغير في رواية القدرى يجوز أن يؤجره الم فقط وسيله في مشاعة وهو
أقرب لان فيه نفعاً محضاً للصغير وهو الاصح كما في شرح ابن. فكان للجمع الخ منع * (سئل) * فيه اذا
كان لصغير قيمته هو في حجره شقيق أبيه خنطة خرجت من أرضه أنفقها على الصغير نفقة المثل
في مدة قسمة له حتى بلغ رشيداً يريد مطة إليه بذلك والحالة هذه فهل ليس له المطالبة * (الجواب) *
نعم وفي الهداية من منقولات الكراهية الاصل أن التصرف على الصغار أنواع ثلاثة ثم قال ونوع من
ضرورة حاله كثر ما لا بد منه وبه واجبة للصغير نفقة وملكه كل من يؤوله وينفق عليه كالأخ والم
والمعتاد اذا كان هو في حجرهم اهـ ملخصاً ومنه في المحامد الزاهدي من البيوع من فصل في الاب والمجد
والم الصغير ولو تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم من البيوع والشرار ليس اليتيم ومى وهو يعلم
انه ان رجع الاعراب الى القاضي يأخذ المال ويغسده فان تصرفه جاز للضرورة هكذا في فتاوى أهل سمرقند
ولو انجبه قيل كآب القرائن أقول رأيت منقولاً عن الفتاوى الهندية وأفتى القاضي الدبوسي
بأن تصرفه جاز للضرورة قال قاضيان وهذا استحسان وبه يعني اهـ وذكره نون ذلك العلائي في شرح
الملقى عن الفتاوى في ثمان مائة من ان عائل اليتيم يملك بيع ما لا بد منه خاص بغير العقار من نحو
المنقولات اما العقار فلا يسره وبه وجوداً ومسوغات لما في الدر المختار حيث قال قلت وهذا أي بيع
العقار للموكل أو البائع وصلى الامن قبل أم وأخ فانها لا يمكن بيع العقار مطلقاً ولا شرعياً بطعام
وكسوة الخ تأمل * (سئل) * في رجل له دين على ميت وليت وورثة كآرغب ومضى حاضر فغصب
لقاضى وكيلان عن الصغير وقضى بذلك عليه ويريد الرجل أن يستوفي دينه من نصيب المحاضر حيث لم يرد
على نصيب الكبار واذا حضر الكبار يرجع أي المحاضر بذلك عليهم فهل يسوغ ذلك * (الجواب) *
نعم اذا دعى على ميت والورثة الكبار كآرغب والنصف محاضر فللقاضى أن ينصب عن هذا الصغير وكيلاً يدعى
عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره رشيد الدين رحمه الله تعالى قلت
غير ان الغريم بدوى دينه من نصيب المحاضر اذا لم يقدر على نصب الكبار فاذا حضر الكبار يرجع بذلك
عليهم لان الدين مقدم على الميراث ذكره هذا شمس الانعام المحامد في أدب القضاء عمادية في ٣٨
في مسائل التركة ومثله في الفصولين * (سئل) * في الوارث اذا قضى دين الميت من التركة
بالدينه والقضاء بالدين ثم ظهر غريم آخر ولم يكن في التركة مال غير ما دفعه للغريم الاول فهل يشارك
هذا الغريم الاول * (الجواب) * نعم وذكره رشيد الدين الوارث اذا قضى الدين من التركة ما قاراه
فلو جاء غريم آخر ضمن له ولو أدى بالقضاء لا ضمن ويشارك هذا الغريم الاول عمادية في ٣٨ * (سئل) *
فيما اذا وصفت مندوبت مالها لجماعة معينين فقرا وأقامت زوجها وصا عتاراً في ضبط علقاتها وبها
وايفادتها التاب عليها الاربابه وفي صرف الثلث كآذكره بآت معصرة على ذلك عن زوجها وعن بنت أخ
غائبه فوق مسافة القصر وقبل الزوج والموصى لهم الوصية وخلقت تركته مشتهلة على متاع ونصف دار
معلومة لا تقسم قسمة اجباراً في بيع بعضه ضررين عليه فباع الوصى النصف المزبور من عمره والشرى
بها بآتاً بضم معلوم قبضه منه وصدر ذلك لدى قاض حنبلى أذن للموصى بذلك حكم بجهة البيع وان
كان من وصى على كير في حادثة ذلك واقفاً مذهبه مستوفياً شرائطه وأفتى مفتي مذهبه بجهة البيع

مطلوب
كذلك اليتيم يجوز بيعه وشرائه
ما لا بد له منه

مطلوب
بيع بيع الهم خنطة يتم هو
في حجره

مطلوب
تصرف واحد من أهل السكة
في مال اليتيم ولا موى له يجوز
ان كان يعلم أن القاضي يأخذ
المال

مطلوب
من يؤول اليتيم له بيع ما لا بد
منه الا الله اثار

مطلوب
اذعى ديناً على ميت له ورثة
كآرغب ومضى حاضر الخ

مطلوب
قضى الوارث دين الميت ثم
ظهر غريم آخر الخ

مطلوب
في حصة بيع الوصى المقار
اذا كان الوارث الكبير
غائباً على مذهب ابن حنبل
وقضى الله عنه

وكتب بذلك حجة فهل يدل بضمونها بعد شوبه شرعا * (الجواب) * نعم وأما عندنا في التنوير
 وشرحه للعلاء وجازيعة أي الوصي على الكبر القاسم في غير العقار إلا للدين وأخوف هلاك ذكره
 عز من زاده معز القاسم ثلث وفي الزبلي والقاسماني الأصح لأنه نادر. في المحامدة مع الوصي
 المختار حصة الوارث الكبير من العقار الذي يحتل يرى ذلك وحكم المحاكم الزبوري فارتفع الخلاف أقول
 قوله الأصح لأنه نادر راجع إلى قوله وأخوف هلاك أي ليس له بيع العقار عند خوف هلاكه إذا
 كان الوارث الكبير قاسم إلا أن هلاك العقار نادر ففي قوله إلا للدين مريض أي أن الوصي له بيع العقار
 للدين على الميت والحكم كذلك وإن كان الوارث الكبير حاضر المات في غاية البيان أن كان على الميت دين
 أو أوصى بدارهم ولا دراهم في التركة والورثة كالحضور فعنده يبيع جميع التركة وعنده ما لا يجوز
 إلا ببيع حصة الدين اه وقال في العناية قيدا لنفسه لا لهم إذا كانوا حضورا ليس للوصي التصرف
 في التركة أصلا إلا إذا كان على الميت دين أو أوصى بوصية ولم تقص الورثة الدين ولم يتخذوا الوصية
 من مالهم فإنه يبيع التركة كلها إن كان الدين محبطا بمقتضى الدين إن لم يصب وله بيع ما زاد على الدين
 أيضا عنده خلافا لما يغفل الوصية بمقتضى الدين ولو باع لتفقد ما شئت من التركة جاز بمقتضى
 ما لا جاع وفي الزيادة الخلاف المذكور في الدين اه قال في أدب الأوصياء قوله ما يغفل في كافي
 المحافضة والقائمة وسائر الكتب اه والمحال أنه إذا كانت التركة مستقرة فله بيع كلها من عقار
 ومقول وإن لم تكن مستقرة ولا دراهم فيها أو في منها الدين أو تغذ منها الوصية فله بيع قدر الدين
 أو الوصية اتفاقا وكذا له بيع الزائد عند أبي حنيفة لما قاله الاسترشي في أحكام العساق من أن
 الأصل عنده أنه متى ثبت للوصي ولاية يبيع بعض التركة له ولا يبيع الباقي ونعم بيان المسألة فيه
 وقد ظهر ذلك مما قرأناه في حادثة الفتوى إذا لم يكن في التركة درهم تغذ منها الوصية فله أن يبيع من
 العقار بقدر الوصية اتفاقا ولا يحتاج إلى حكم القاضي المحل لكن ينبغي أن يكون ذلك حسب ما يمكن
 في التركة غير العقار فلو كان فيها مقول بقدر الوصية يبيعه فقط ويغذها من ثمنه إلا إذا رغب عنه فبيعه
 من العقار بقدر الباقي ولا يبيع الزائد على ذلك بناء على قوله ما يغفل المتي به والدين كالوصية كما مر والله تعالى
 أعلم * (سئل) * فيما إذا ثبت على ميت دين زيدا ليلة الشريعة بموتها شرعا وقضاء الوارث من ماله
 ويريد الرجوع بذلك في التركة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في المهادية الوصي أو الورثة
 إذا نهوا عن كفن الميت من مال أنفسهم يرجعون به في التركة ولا يكونوا متطوعين وكذا إذا قضى الوصي
 أو الوارث دين الميت من ماله اه وفي البرزاية إذا قضى دين الميت يرجع به في التركة كافي التكمين
 اه * (سئل) * فيما إذا كفن الوصي الميت من مال نفسه كفن المثل ليرجع في تركته فهل له ذلك
 وقبل قوله بيمينه في ذلك * (الجواب) * نعم وكذا الوصي إذا اشترى كسوة للصغير أو ما يفتق
 عليه من مال نفسه أو قضى دين الميت أو كفته من مال نفسه أو اشترى الوارث الكبير طعاما أو كسوة
 للميت من مال نفسه فإنه يرجع ولا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله تنوير
 من فصل شهادة الأوصياء ومثله في الدرر * (سئل) * في امرأتها تزوجت عن زوج وعن ورثة غيره
 وخلعت تركته فأنقذت منها ورثتها هل باقي ثمن طعام أطعموه للناس في أيام موتها وفي غير ذلك من
 النفقات الفبر اللازمة بلاذن الزوج ولا وجه له مخرج ومردون احتساب المخرج من التركة على الزوج
 فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم أحد الورثة انفق في تجهيز الميت من التركة فيبرذن سابقين
 بحسب مال الميت ولا يكون متبرعا بخلاف الاتفاق للآثم وشرائع الشيع وهو بطلان الوصية ولاذن
 من باقي الورثة فإنه يجب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا عنه حادى الزاهد

مطاب

إذا قضى الوصي الوارث من

ماله دين الميت يرجع به في

التركة

مطاب

الوصي إذا كفن الميت من مال

نفسه كفن الوارث

مطاب

انفق الوارث في أيام الدين من

التركة

منه فقبل تصرفات الوارث في التركة (سئل) «فماذا مات رجل عن زوجة وله ثمن ثمن وكفنه المات
 عن مال نفسه بأكثر من كفن المثل هل يرجع نظير ذلك في التركة أم لا» (الجواب) «لا يرجع
 واقع تعالى أعلم أحد الوارثة إذا كفن الميت بما كفن المثل بغير أن الوارثة يرجع في التركة فان كفنه
 بأكثر من كفن المثل لا يرجع لأن أحد الوارثة لا يمكنه ذلك ولأنه يرجع في التركة بقدر كفن المثل قالوا
 لا يرجع لأن اختياره ذلك دليل التبع جميع الفتاوى في فصل تصرفات الوصي بنوع نظيره فتدري
 من الوصايا ما كان كفته بأكثر من كفن المثل لا يرجع ولا يرجع بقدر كفن المثل وإن قبل يرجع بقدر كفن
 المثل فيه وجه بزيادة ومثله في الخلاصة وفي العمود إذا كفن الوارث الميت عن مال نفسه يرجع والاجبي
 لا يرجع بتأخره من مسائل متفرقة من الفرائض ولو كفن الميت غير الوارث من مال نفسه لا يرجع
 بتركه بغير أمر الوارث فليس له أن يرجع شهد على الوارث أو لم يشهد ولو كفن الوصي من مال نفسه
 لا يرجع كان له الرجوع في عين المقتضى إذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة فان زاد في قيمته الكفن ضمن
 السجل كذا في الدرر السنية وقد علمه بأنه إذا زاد في القيمة فيكون مشتربا لنفسه وهو ضمن لمال الميت اه
 شيخ المحقق من الوصايا أقول ما ذكره في معنى المقتضى ذكره في التنوير باب الوصي وجه كونه مشتربا
 لنفسه أن الوصي إذا زاد في القيمة صار متمسداً في الزيادة وهي عنه مقبولة فيكون مشتربا لنفسه متمسداً
 في تكفنه بخلاف ما إذا زاد في عدد الكفن فإنه ضمن الزيادة فقط لأنها مقبولة والحاصل أن الوصي
 أو الوارث إذا كفن الميت بأكثر من كفن المثل من حيث العدد ضمن الزيادة فقط وإن كان من حيث
 القيمة ضمن السجل لا ما زاد على كفن المثل فقط لأنه صار متمسداً بالكل لعدم التميز وهذا إذا كفته من
 مال الميت بقرينة قوله ضمن وأما كنفه من مال نفسه على قصد الرجوع فهو مائة قدم على جميع
 الفتاوى وبغيره هو أن لا يرجع شيء أن زاد على كفن المثل لأن ذلك دليل التبع وهو لم يذكرها
 الفرق بين الزيادة في القيمة أو العدد وظاهره أنه لا رجوع مطلقاً لأن كلامهم دليل التبع وقول الزيادة
 وإن قبل يرجع بقدر كفن المثل فإنه وجه فقل مراده ما لو وجهه هو منع كون ذلك دليل التبع في السجل
 بل هو دليل على التبع في الزيادة فقط ثم هذا كله في الوصي والواثق وأما الاجبي فلا رجوع له
 مطلقاً لا إذا أذن له الوارث ثم هذا كله أيضاً إذا كان للميت تركة ولا في المحامى الزاهدي ولومات
 ولا شيء له ويجب كفته على ورثته فكفته المحاضر من مال نفسه لا يرجع على الغائب منهم بحسبته ليس له
 الرجوع ولو اتفق بلاذن القاضي كالعبد أو الزرع أو الفضل المشترك إذا اتفق أحدهما عليه لا يرجع على
 الغائب لا يرجع إذا فعله بلاذن القاضي قال الخبير الرمي في حاشية القسوين يستغاد من قوله ويجب
 كفته على ورثته أنه لو لم يجب عليهم كنفين الزوجة إذا صرعه من ماله غير الزوج بلاذنه وأذن القاضي
 فهو تبرع كالاجبي فيستثنى تكفنها بلاذن مطلقاً بناء على المقتضى به من أنه على زوجها ولو غشيه
 لأنه قد أذن عن الغير ما هو واجب عليه فيكون متمسداً بما هو ظاهر اه أي يستثنى ذلك من قولهم
 لو كفن الميت الوصي أو أحد الوارثة بكفن المثل لا يرجع لأن كفن الزوجة ليس واجبا في تركتها
 حتى يصح تصرف الوصي أو الوارث بل هو واجب على زوجها فيكون المكفن متمسداً على إسقاطه واجبا
 عن غيره بلاذنه كالموت تبرع بأداء دينه وهذا وقد كرر الخبير الرمي في حاشية القسولين أيضاً أن هذا
 كله إذا ثبت البينة لا يجرى رد عواقل في الخلاصة قول الوصي معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في
 الرجوع في مال الميت الأيسنة اه ومثله في كثير من الكتب تنبه اه ما ذكره الرمي
 وهو مخالف لما ذكره المؤلف في السؤال الذي قبل هذا عن التنوير ذكر كرت في رد المختار أن
 في المسألة قولين حكاهما في أدب الاوصياء ونظيره الخلاف في اشتراط الأشهاد لاجل رجوع الوصي

مطلب
 كفته الوارث بأكثر من كفن
 المثل لا يرجع

مطلب
 فيما ذكر كفن الميت الوصي
 أو الوارث أو الاجبي

مطلب
 هل يرد في التركة
 ما صرح به من قبل قدوب
 شيخ

مطلب
 كفن الزوجة بلاذن الزوج
 فهو تبرع

مطلب
 قول الوصي معتبر في الاتفاق
 لا في الرجوع الأيسنة

بما اتفق من ماله على التيم وقد مناله كلامه فاعتن تحرر هذا المقام وعلى السلام (سئل) في الوصي اذا حكم له المثل بن فباع في دين الميت شيئا من تركته بدو أرا التامني فهل يكون جائزا ويوزع ذلك بين الغرماة يأخذ منهم بما أحسنه (الجواب) نعم وفي وصايا المتني رجل الوصي الى رجل والوصي على الميت دين فباع الوصي في دين الميت شيئا من تركته بدو أمر التامني فيه جائز ثم يوزع ذلك بين الغرماة ويأخذ منهم بما أحسنه عمدا في دين مسائل التركة والورثة ومثله في الفسوخ ورواها عن المتني (سئل) في الوصي اذا مات مجهولا مال التيم فهل لا ضمان عليه في تركته (الجواب) نعم ولا يضمن الوصي بموته مجهولا ولو خطه بآله ضمن خبره من الوصايا ما أتى به أيضا في الوديعة وعزاء لقواد صاحب الخط فارجع الى ما أتى به في الموضوعه فان فيه ما فوائد (سئل) في الاب اذا مات مجهولا مال اولاده لمعة فهل لا ضمان عليه في تركته (الجواب) نعم كما في الخبر من الوديعة (سئل) في ما اذا كان لمعته أب مستورا وصية معاملة من دارا بغير الاب لم يأنه قبل وقضيه لها من المشتري ثم مات عنها وعن ورثة غيره وتركه ميتا فهل المزور في حقته غير محرم له فهل يضمنه في تركته لها بعد اشوبه (الجواب) نعم (سئل) في تيم أحده أو غيره من عروضة معلومة بغيره معاملة من الدرهم لعمال شي اجاره شرعية وعمل التيم الاجال المزور فله عروضة معلومة بغيره فامتنع من دفعه بدون وجه شرعي فهل للجد ذلك (الجواب) نعم في الثانية بالذخيرة والخلصة للوصي ان يوزع نفس التيم وعبد وودايه وعقارانه وأرضيه وسائر أمواله ولا يديره من لان له ولاية استعمال الصغير بطريق رياضة والتدبير من غير عوض فحق العوض ولي ولا يملك به سائر أمواله فكذلك اجارته ومثله الاب وكذا الجد بالاب عند عدم الاب ويخير لغيرهم مع قيام أحدهم ان يوزع التيم ولا يضمن ماله ولو كان هو في جهده وعيالا لاشقاء لاية غيرهم وجود واحد منهم أمالو عدم موافا جرد وحم يحرم منه فان كان في جهده ومع وفا لا يملك تأديده فذلك اجارته وان ليكن قال أبو حنيفة ان كان المؤجر أقرب اليه ممن هو في عياله كما كان عند القصة فاجره الا تم جاز وقال محمد لا يجوز تأديب الاوصياء من فصل مسائل الاجارة (سئل) في ما اذا كان لا يضمن مال الوصي مختارا أو تأديرة عليهم من قبل أبيهم فأعرض الوصي قدر ما من المال من آخر بدون اذن الناطرة ولا وجه شرعي ثم تلف المال عند المستعرض فهل يضمنه الوصي (الجواب) نعم وفي جامع الفقهاء لا يرض الوصي مال التيم لامن نفسه ولا من غيره ولو فعل من غيره ممن وعده محمد جاز ان يستعرض نفسه ان احتاج وله وفاء ادب الاوصياء من فصل القرض (سئل) في الوصي اذا رهن مال التيم بدين نفسه من آخر رهن شرعا مسلما فهل يكون الرهن جائزا (الجواب) نعم ولو رهن الوصي أو الاب مال التيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز ان يرضه ما عدا عن أبي يوسف انه أخذ بالقاس خاتمة من تصرف الوصي ومثله في شرح الكنتز للمعنى وغيره وكذا في التتويج من الرهن وكذا في ادب الاوصياء مفضلا (سئل) في الوصي هل له اعادة مال التيم (الجواب) نعم في الفصول السعادية وذكر في القنيس عن التوازل انه ليس للاب بذلك وفي الذخيرة الاب اعادة ولده الصغير اما اعادة ما له فعند البعض له ذلك احتسابا وعند البعض ليس له ذلك وهو القياس وفي فوائد صاحب الخط لا يجوز له اعادة الوديعة اذا كان لمعته الاستاذ تعلم المحرفة اما لو كان لغير ذلك فلا يجوز وفي المحاخلة لا يصير مال التيم ويودعه ومثله الاب والغاضي وفي الخلاصة في تصرفات الوصي وفي ادب الغاضي الوصي يودع مال التيم ويبيع ما به قلت يدين ان يفصل بأنه ان كان المستعير ثقة امينا لا يعتدى عليه من ضياع المال ولا تقع ولا تنكاه

مطلب

لوصي على الميت دين له بيع
نهي من التركة لا يخلو دينه

مطلب

الوصي اذا مات بمجهولا
ضمان في تركته

مطلب

الاب اذا مات بمجهولا
اولاده لا يضمن

مطلب

اذا مات الاب غير مجهول
مال بنته يضمنه في تركته

مطلب

لوصي ان يوزع التيم وسائر
أمواله

مطلب

ليس للوصي ان يرض
مال التيم لغيره ولا لنفسه

مطلب

لورهن الاب والوصي مال
التيم بدين نفسه بيع

مطلب

هل الوصي اعادة مال التيم

مطلب

للاب اعادة ولده الصغير

مطلب

في ابراهيم الوصي غريم اليتيم

قله ذلك وربما يتعمق ثوبا كما هو مكتوب لعالي يتفقه به ويستحق الناس وكان العالم بالصفات المذكورة وان
 كان غير ذلك فليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فيا اذا كان اليتيم مذكرا جماعة معلومين
 مبلغ دين معلوم من الدراهم آل اليها بالارث عن ابيها فخط وصمها عن الجماعة بعض المبلغ المزبور
 واربع اعمه فعمل يكون الخط والاربع غير صحيحين (الجواب) نعم الوصي لا يملك ابراهيم
 الميت ولا ان يخط عنه شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين واجبا بقصد فان كان واجبا بعده مع التأجيل
 والخط والاربع في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامنا عند أبي يوسف لا يصح ذلك ولا يصح ضمانا
 قاضيان والوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري من الثمن على هذا التفصيل اه والمحكم في اليتيم الوصي فيما
 ذكر كله من الاربع كما تقدم في احكام المضارعة بقتل بعضهم ان قول أبي يوسف استحسان لكن قال بعض
 الفضلاء لا ينبغي ان يقتل بقوله حاشية الاشياء للحموى (سئل) في الوصي المختار اذا ابرأه بمثل
 اليتيم من رجل عن الثمن فجل الى اجل معلوم غير فاحش ولا يخاف من الرجل ثلغه بالمجود والانتع
 عند حلول الاجل فهل يكون البيع المزبورا (الجواب) نعم الوصي اذا ابرأه مال اليتيم
 اجل جازوته لابل وفي الخلاصة والنية عن السراية لا وصي البيع بالنسبة ان لم يخط ثلغه
 بالمجود والانتع ولا بالاربع عند حلول الاجل والله اعلم وصكن الاجل فاحشا ذكره في الولاية
 وانما نسبة ارب الاربعاء من فصل البيع الوصي اذا ابرأه من اليتيم ان لم يكن الوصي قولي العقد لا يجوز
 تأخير وان كان قوله يجوز عند أبي حنيفة ومن عناية في باب الوصي اذا ابرأه ابرأه
 واجب لوصي بعهدهما جاز عندهما فلا في يوسف وان لم يكن واجبا بقصد ولا يجوز ابرأه اجماع
 احكام المضارعة مسائل البعوض (سئل) فيا اذا اقام زيد عمر اوصيا على حل زوجته منه ومات
 زيد فهل تكون الوصاية المزبورة غير صحيحة (الجواب) الذي صرحوا به ان الحمل لا يلبس ولا يلبس
 عليه وفي المنع من الوصاية ان شخصاً نصب وصيا في تركته مات من اولاده فخاروه من حمل فهل يملك
 الوصي ان يتصرف في المال الموقوف للحمل او لا وجوابه انه لا يملك شيئا من ذلك لانه لا ولاية للاب
 على الجنين فضلا عن الوصي لقول ابي حنيفة ولا يلبس على الحمل احد وقام تحقيقه في المنع فظهر بما ذكرنا
 الجواب والله سبحانه الموفق أقول اني العلامة الشامي بأنه يصح نصب وصي على الحمل مستند الى
 قولهم ان الوقف على الجنين من اولاده صحيح وقولهم ان الوقف على الوصية فيستدخلوا في الوقف
 دخلوا فيها ايضا ولا يخفى ما فيه فان مرادهم الوصية التي هي يملك مضاف الى ما بعد الموت أي يملك
 حين ابرأه من تركته فهذه انت الوقف لانه تصدق بالتمتع وكلامنا في الوصاية التي هي اقامة الغير
 مقامه وهذه لا تنسب الوقف ولا يلزم من جواز الوصية للحمل جواز اقامته وصي عليه واذا كان ابرأه الحمل
 لا ولاية له عليه فهو وصي بالاولى وهذا قد ذكر في فتح القدير في باب اللعان ان تورث الحمل والوصية به وله
 الايمان لا بعد الانفصال فيقتل الاولاد للحمل اه وكنت في رد المحتار ان المراد موت حكمهما
 ولا فماتان قبل الولادة فلا ينفقان في تركتهما بانه وصي به وبه الوصية له وبه اولاده ان وقف الحكم بذلك
 على الولادة فيظهر بان ملكه لما ورثه كان ثابتا من حين موت مورثه وكذا لو اوصى له أو اوصى به
 سده لغيره والعي الاول انسب قوله فيقتل الاولاد للحمل وعلى هذا فيمكن ان يقال ان الوصاية عليه
 كذلك معنى صحيحة لكن لا يثبت حكمها لا بعد الانفصال كما ذكره شيخنا في العلامة الشيخ محمد
 التاتائي مفتي القدس الشريف في رسالة الفها في هذه المسألة ووفق فيها بذلك اخذ بما ذكرناه عن فتح
 القدير فصل هذا فنصب صحيح ولكن لا يصح تصرف الوصي الا به والولاية ولا يحتاج الى نصب جديد
 بعده والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمن له اموال عن ابيه ما له ما جدد ابوابه بغير متلف المال

مطلب

بيع الوصي الى اجل جائز

مطلب

لا يصح قامة وصي على الحمل

مطلب

مهم في تحقيق مسألة اقامة

الوصي على الحمل

غير معين ولها ما لم يمتد لأوصاية من كل وجه فهل للقاضي نزاع المال من يد المجدد ونصب غيره - ما
 الزورة وصياها لحالة هذه * (الجواب) * ثم وتقدم بقوله أول السبب رجل أوصى أهله
 أبوهم ودون في ذوق جاز ولو أوصى إلى فاسق يخوف في ماله ذكره في الأصل أن الوصية باطله قالوا
 عنه أنه يخرجها القاضي من الوصية ويجعل غيره وصيا إذا كان هذا فاسق ممن لا ينبغي أن يكون وصيا
 جميع اقتضاه وفيه ولأن القاضي انقضى الوصية فقضى هذا الوصي دين الميت وبايع كما يبيع الأوصياء قبل
 أن يخرجهم من الوصية كان جميع ما صنع جازرا لأن يخرجهم حتى تاب وأصلح تركه وصيا على حاله اه
 * (مبطل) * في الوصي المختار إذا ادعى ديناً لنفسه بذمة الميت ولم يثبت ولم يبرئه منه واثمه للقاضي
 ويرد أن يخرجهم من الوصية ونصب غيره ممن هو أهل لذلك فهل للقاضي ذلك * (الجواب) *
 نعم قال في أهمادة رد كوفي وصايا النوازل وصى ادعى ديناً لدية در على اثباته عزل حكمه أدوى عن
 إبراهيم بن صالح بمصوبه محمد بن أبي حمزة قال في الخلاصة قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضاً أن يقول القاضي
 لما لم يقيم البينة على الدين أو تبرئه عن الدين أو يخرجهم عن الوصية فإن أبرئه ولا يخرجهم عن الوصية
 وجعل مكانه آخر اه وفي المختار فقه وهذا المختار وهو المذكور في الوصول الحجة كذا في أدب الأوصياء
 وفيه قال لا ينبغي أن يمتد إلى البينة أن يخرجهم عن الوصية ويقهره من المال احتياطاً وقطر البينة
 واليتم وهو الحكمي عن إبراهيم بن صالح ومحمد بن سنان اه وقامه من من فعل المدعى وفي البينة وصى
 ادعى على الميت ديناً ولم يثبت عزل وهو حلية العزل وذكر الخفاف أن القاضي ينبغي من قيم الوصي
 عليه البينة على الدين أو الغصب أن ادعى الغصب والاختصاصه القاضي فيخرجهم كذا في الوصول الحجة وفي
 الخفية للقاضي إذا تهم الوصي لا يخرجهم على قول أبي حنيفة وإنما انضم إليه آخر وقال أبو يوسف يخرجهم
 وعليه الفتوى اه وأما بذلك المرحوم أحم والعلامة المجدد كما هو المذكور في فتاويه ما وما ذكر من قول أبي
 حنيفة أنه يضم إليه آخر لا يخرجهم مذكور في أدب الخفاف وغيره لكن في حاشية الشفاء للمعصومي قال
 بعض الفضلاء والظاهر أن هذا إذا كان له بينة على الدين إما أن لا يمكن ولا يرى الميت فيخرجهم القاضي
 للثمة كما هو قول أبي يوسف الفقيه به أن القاضي إذا اتهم الوصي فيخرجهم فحصل ما تله الصنف عن
 الوصول الحجة على هذا اه والله سبحانه أعلم قال الإمام الجليل فخر الدين قاضيان في فتاواه المشهورة
 من فصل في تصرفات الوصي مانعه وصى ادعى على الميت ديناً اختلفوا في أن القاضي هل يخرجهم المال
 من يده قال بعضهم إذا لم يكن له بينة على الدين فإن القاضي يخرجهم من الوصاية وقال الفقيه أبو الليث
 يقول له القاضي إيمان تبرئه عن الدين الذي تدعى أو قيم البينة عليه - حتى تستوفي الدين ولا يخرجك
 من الوصاية فإن لم يقيم تبرئه عن الوصاية وعن محمد بن سنان أن الوصي إذا ادعى ديناً على الميت وليس
 له بينة فإن القاضي يعزله عن الوصاية وإن كان له بينة فإن القاضي نصب لبيت وصيا حتى يقيم الذي
 البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك أن يشارك الثاني وصيا أو يار الأول خارجاً عن الوصاية وإن شاء
 أعاد الأول إلى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخفاف رجحه أنه تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا
 في مدة دار الدين الذي يذبحه صاحبه ولا يخرجهم القاضي عن الوصاية وبه أخذنا المشايخ وإليه الفتوى
 القاضي إذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة يحصل للقاضي منه غيره ولا يخرجهم وقال أبو يوسف يخرجهم
 وهو الظاهر وعليه الفتوى لأن الوصي قائم مقام الميت ولو كان الأب حياً فبمنه على مالي الصغير فإن
 القاضي يخرج المال من يده فالوصي أولى له وفي الخلاصة من آخر الفصل الخامس الوصي إذا ادعى
 ديناً على الميت لا يخرجهم القاضي عن الوصاية ولو ادعى شيئا من الأعيان يخرجهم قال الفقيه أبو الليث
 المختار في الدين أيضاً أن يقول له القاضي إيمان تقيم البينة على الدين أو تبرئه عن الدين أو تخرجك عن

مطلب
 إذا كان المجدد ثلاثة لآل زه
 القاضي منه

مطلب
 إذا أوصى إلى فاسق يخرج
 القاضي من الوصية

مطلب
 في أرضي اختار إذا ادعى
 ديناً لنفسه واثمه للقاضي
 يعزله

مطلب
 أن لم يبرهن الوصي على دينه
 ولم يبرئ الميت أخرجه القاضي
 عن الوصاية

مطلب
 حيلة عزل الوصي المختار أن
 يدعى على الميت ديناً ولا يثبت
 وقوله أو الغصب أي إن ادعى
 أب الميت غصبه شيئاً اه
 منه

مطلب
 القاضي إذا اتهم الوصي
 أن يخرجهم عن الوصاية

مطلب
 الوصي إذا ادعى ديناً أو عينا
 على الميت يخرجهم عن الوصاية

الوصاية فان ابراهم والانحر من الوصاية وجعل مكانه آخره فخلص انه اذا ادعى ديناً وعين يكون
 مجعاً عليه وان ادعى ديناً فقط فعلى الخلاف المختار انه يجوز له ان ادعى عيناً فقط بمسكون مجعاً
 عليه ايضاً اقل ذلك (سئل) في الوصي المختار اذا عمل في مال اليتيم مدة فيما فيه مصلحة لليتيم
 من قبض وصرف وبيع وشراء وسفر لتسهيل مال اليتيم الكائن في غير بلدته ثم قبض من مديونه بعض
 الدين وتقدر عليه أخذ الباقي لغير المدينين فهل لاضمان عليه لما بقى من الدين وله اجرته بل عمله
 (الجواب) نعم لاضمان عليه لما بقى من الدين وله اجرته بل عمله وقبضه قياساً واستحساناً أما القياس
 فلا يأكل ولا يجتاز الا اذا كان له اجرته فكل قدر اجرته كافي الفصولين والمجانية وبيع في القنية انه لا
 اجر له وأما الاستحسان فله ذلك لو احتاجا كافي الخيانة والبرازية وفي الخبرية وحواشي الاشياء للموصى
 المأخوذه الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها وتقل القنية لا يارض نقل الخيانة فان فاضل
 من أهل الترخيم كما صرح بذلك الشيخ قاسم في تبصيره والله تعالى أعلم (سئل) في الوصي المختار اذا عمل
 في تركه الموصى أعمالاً لا يشترط ان يكون الموصى جعل له شيئاً له اجرته بل عمله (الجواب) نعم
 له اجرته بل عمله استحساناً لو احتاجا كافي الخيانة والبرازية وهو المأخوذه كافي الخبرية وحواشي الاشياء
 للموصى اقول فتبديده بقوله لوحتاجا ما وافق لما في الآية الشريفة ومن كان فقيراً فليأكل كل ما يعرف
 ونص عبارة الخيانة هكذا وعن نصير للموصى أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذ ذهب في حواش
 اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل المعروف اذا كان محتاجاً بقدر
 ما سعى اه وغرضه في البرازية وهذا صريح في أن الاستحسان أن له قدر اجرته بل عمله لو احتاجا وظاهره
 أن له ذلك وان لم يفرض له القاضى اجرته لكن في جامع الفصولين عن شرح الطحاوى ولا يأكل الوصي
 ولو احتاجا اذا كان له اجرته فكل قدر اجرته اه والطاهر أن هذا مبني على القياس من انه ليس له
 الاكل قال في ادب الاوصياء والقياس أن لا يأكل ليعوم قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتيم ظلماً
 انما يأكلون الخن قال الفقيه ولعل قوله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل من مال اليتيم فكله يعمل الى
 اختيار الثاني وهو قول الامام قال في القنية قال أبوذر وهو الصحيح لأنه شرع في الوصاية مترعاً فلا وجوب
 ضمانا اه قال الاسدي في شرحه ان اذا كان له اجرته لوم فكل بقدره اه فقد ظهر بهذا أن
 الاستحسان هو أن له الاكل ولو احتاجا ولو لم يفرض له اجره وأن القياس أن لا يأكل مطلقاً الا اذا فرض له
 اجره على ما قاله الاستيعابي في شرح الطحاوى وأن القياس هو قول الامام وصحبه أبوذر وما الى الله الفقيه
 وادعى بذلك الخبر الى حيث سئل في رجل أقامه القاضي وصياً على يقيم ولم يفرض له اذ انفق ثم
 فرض له اجرته قال الله عليه قة اوله عن المدة الماضية المخالفة عن العرض هل له ذلك أم لا جاب ليس
 له ذلك ثم روعه وبرعاً وهذا ما لا شك في حرمة ذرفه وسلم وانظر الى قوله تعالى ولا تقر بأموال اليتيم
 والله تعالى أعلم اه فكر قال في جواب سؤال آخر هذه المسألة فيم التلاف قياساً واستحساناً في الخيانة
 والبرازية بل ذلك لو احتاجا استحساناً وفي القنية صحيح أن لا اجر له وقدره زراً المأخوذه الاستحسان الا في
 مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أبه ذلك بدون تعيين القاضى فتبينه اولى وأنت
 خبير بأن نقل القنية لا يارض نقل فاضل فان فاضل من أهل الترخيم كما صرح به الشيخ قاسم
 في تبصيره والله تعالى أعلم اه ولا يخفى أن ما في القنية لم يهد بالاشتباع فلا يخالف ما في الخيانة
 على أن الذي في القنية يحتمل أن يكون مبني على القياس الذي هو قول الامام وما الى الله القنية فهو
 صحيح لقول الآخر قوله عن غيره تأمل وقال الخبر لا يراد بصلافي حاشيته على الاشياء في وان كان
 الامامات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصى الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بالجر لا يجر على البول

مطاب

لا يضمن الوصي ما هلك من

الدين

مطاب

لوصى اجرته بل عمله

مطاب

في الوصي اذا لم يجعل له الميت

اجرته بل له اجرته بل عمله

مطاب

مهم في تحقيق مسألة أنشد

الوصي الاجرة

لانه مترع ولا جبر على المترع فاذا رأى القاضى أن يحمل له أجرة كمثل ما لمائع منه وهي واقعة القسوى
وقد أفتى به مرارا أه وقد علمت أن الاستحسان انما هو فيما اذا استحسان محتاجا لا مطلقا فغير المحتاج
لا أجر له لانه دخل في الوصاية مترعا من أول الامر ومووان كان لا يجبر على القضاة في مال اليتيم وعلى
اقتضاد يوفى له كنه اذا فعل شيئا من ذلك يكون قد فعل ما لا يلزم أن يقبله مترعا من قبول الوصاية من
الميت حتى كانت لازمة له لا يملك عزل نفسه ولا يملك القاضى عزله في الصحيح الا بصفة ظاهرة وأفسق
ظاهر وهذا في وصى الميت اما وصى القاضى فله عزل نفسه للسكن في البرزخية فينبغي أن يشترط علم
القاضى بعزله والقاضى عزله أيضا وعلى هذا فينبغي أن يفسل بأن يقال ان وصى الميت لا أجر له الا اذا
كان محتاجا فله الاكل من مال اليتيم بقدر عمله والقاضى أن يفرض له ذلك لكن لا يقبل للمامضى
لشروء فيه مترعا واما وصى القاضى فان كان محتاجا فكذلك والا فان نصه القاضى وجعل له أجرة كمثل
جارو كذا اذا امتنع بعد التصيب عن العمل حتى يحمل له أجرة لأن حياته غير لازمة لأن له أن يزل نفسه
كما علمت فله أن يمتنع من العمل في العمل الا بأجر وفي القصة الوصى اذا نصه القاضى وعين له أجرة بقدر
أجر المثل جاز واما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح أه فقروا على الصحيح امامين على تصحيح ما هو
القياس كما قدمنا او على الاستحسان وان المراد لا أجر له اذا كان غير محتاج وعلى كل خلاف ما قدمنا
عن الحاجة كما مر هذا وقد صح في الحاجة أن الوصى لو أجرة نفسه من اليتيم لم يصرفها ايضا قال لك أجرة
مأنة على أن تكون وصيا اختلقت فيه قال نصير الاجارة اطله ولا شيء له وقال أبو حنيفة الشرط ما طل والمأنة
وصية له ويكون وصيا به أخذ أبو جعفر وأبو الليث أه فاذا كان استخيرا والاب له ما طلا واستخيرا
القاضى أولى الا اذا كان محتاجا لكن الظاهر ان ما طلا الاجارة عما هو لولت الاب فان الاجارة تبطل
بالموت هذا غاية ما يقتصر على في هذه المسألة والله تعالى أعلم (سئل) أه فيما اذا كان زيد وصيا
مختارا هل ابن أخيه القاصر اليتيم هو جرحه شرعية وهو أمين كاف لما لا يلزم أهل الوصاية من كل
وجه مباشر لا من الوصاية بما فيه المصلحة والنفع له نصيب القاضى أم اليتيم ناظره على الوصى بدون مصلحة
لا يقيم ولا يخافه ظهرت من الوصى فقامت تضارب الوصى في تضارب أمور اليتيم بدون وجه شرعى
زاعمة انه ليس له ذلك الا بمرقة أو رأيه فهل يمنع من ذلك (الجواب) أه نعم وفي القصة لا يملك
القاضى التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه أه وعلى هذا لا يملك القاضى
التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله أشباه من القاعد السادسة عشر الولاية الخلاصة
أقوى من الولاية العاقبة وفي الحاجة من البيع في فصل بيع الوصى وشراؤه ذكرنا في التدرى والطحاوى
انه ليس لقاض أن يخرج الوصى من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا
مصرفا بالشر أه أو نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره
أه اقول وفي الولاية الخبيصة وصى الميت اذا كان عدلا غير كاف لا يذنب للقاضى أن يعزله لكن يصح
اليه تركه قابلا مع هذا العزل في منزل أه (سئل) أه فيما اذا كان لا يتم أم خصي مترعا عظم
من قبل أبيهم أهل الوصاية ولم مال تحت يدهم وروا من اقمهم ما لا يفرع ما آخرهم ان اقمهم جسطه
وصيا ويرد التصرف فيما ورثوه من اقمهم مع وجود وصى اليهم بدون وجه شرعى فهل ليس الوصى
الا بذلك (الجواب) أه نعم كافي وكافة التنوير وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) أه فيما
اذا دفع زيد الوصى الدرهم الى رجل ليبيع عن الميت ويريد الوصى استرداد ذلك الدرهم من الرجل قبل
أن يخرج من يده وقبل الاحرام فهل الوصى ذلك (الجواب) أه نعم ولو دفع الوصى الدرهم لرجل
ليبيع عن الميت فأراد أن يسترد كان له ذلك ما لم يجرم لأن المال أمانة في يده فان استرده فثقة الى يده

مطل

ليس للقاضى نصيب ناظر

على الوصى بلا وجه شرعى

ط

لا يتصرف القاضى مع وجود

الوصى وناظر الوقف

ط

ليس للقاضى عزل الوصى

ولأنه يدخل معه غيره

الا بصفة ارفق

مطل

وصى الاب مقدم على وصى

الأم

مطل

لوصى - ترد الادراهم الى

دفعه ان يبيع عن الميت

على من تكون ان ترد حياة ظهرت منه فلا فقه في ماله خاصة وان استرده لا تخافه ولا تهمه فانه فقه
 على الوصي في ماله خاصة وان استرده لم يظهر في ماله فقه فانه لا يملك ما ورثه فانه لا يملك ما ورثه فانه لا يملك ما ورثه
 فنهقه في مال الميت لانه استرد كنهه فقه فانه لا يملك ما ورثه فانه لا يملك ما ورثه فانه لا يملك ما ورثه
 ثبت حياة وصي بالوجه الشرعي فهل يترتب له الولاية لا يصدق بعد ذلك (الجواب) نعم
 نعم والماله في ادب الاوصياء من فصل الاتفاق (سئل) في رجل بلغ عاقل عرض عليه جنون
 انصرف ابو ماله عليه في فقهه وكسوته ولوازمه الشرعية الضرورية مصرف المال في مدقة فقهه الظاهر
 لا يكتبه فيه فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم اذا لم يخالف مقتضاها او يحجبها بغير
 ولاية لا يملك عليه في ماله ونفسه وان بلغ عاقلًا ثم جنّ او عتهل ثم ودولة لا يملك عليه ما قال ابو بكر
 البلخي لا يعود عند أبي يوسف وتكون الولاية لسلطان وقال محمد بن ودولة لا يملك في النفس والاول
 جيبا استحقا وقال محمد بن ابراهيم المديني عندنا تعود ولاية الاب وعندنا فترتب الولاية لاحد من
 عباد من كتاب النكاح انما يكتب (سئل) فمما اذا كان زيدا ولدا قاصرا ونحوه بالغا
 اقام احدهما وصيا على اولاد والاخر مشرفا عليه ثم مات زيد عن اولاد المذكورين وخلف تركته
 فصار الوصي يتصرف بمقرده بدون رأى انصرف وعمله فهل ليس الوصي بالتصرف بدون رأى انصرف
 وعمله (الجواب) نعم ذكر الفضلي في فتاوه في وصي ومشرف ان الوصي اولى بامه انما له
 وفي واقعات الشافعي اذا وصي الى رجل وجعل رجلا آخر مشرفا عليه فانصرف وصي الميت كانه قال
 جعلكم وصيين فليس لاحدهما ان يتصرف دون الاخر فمما لا ينقد به احد الوصيين تشاركه في
 وفي ادب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء قال الامام الفضلي انصرف ليس بوصي فلا يكون الماله
 عند واما لا يجوز للوصي ان يتصرف بدون رأى المشرف وعمله في الخاص وقول الفضلي في ام
 وفي الشيخ السمعاني في دمشق ان الوصي اذا تصرف في اموال القيم بدون علم المشرف فلهك
 نعمها (سئل) فمما ان نصب قاضي البراءة من قري البروصاع على اولادها الا ان تمام ولم يقرض
 اليه ذلك من قبل قاضي القضاء الذي ولاه ذلك ولا من غيره فهل يكون النصب المذكور غير معتبر
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل اقام زوجته من بعده وصيا على ابنه الصغير ثم مات
 ثم راعى ذلك ولا يفرج ذللا فهل يكون وصي الاب اسبق بذلك من جدّه (الجواب) نعم
 كما ترشح بذلك في استوفى آجواب الوصي (سئل) في مجذأ في لاب لاقادرا له من هل تكون
 الولاية له حيث يوصى ابا له نارا الى احد وكون الوصي من الامّه (الجواب) نعم كما في الخبر
 من باب الوصي فمما لا يملك في ادب الاوصياء (سئل) فمما اذا اقام القاضي وصيا شرعيا
 على اتمام ابن اخيه ولم استحقاق من اوقف اجدادهم تمت يده بيقينه من التقاضي في كل سنة بحسبه
 الا اني العام على ابراده ومعرفة بموجب دفتر محض بامضاءه بخلافه والآن ترعاهم الا ان تمام له
 بحسبة الوصي ثانيا بدون وجه شرعي فهل تكون ولاية المحاسبة للقاضي لها (الجواب) نعم
 نعم وينبغي للقاضي ان يحاسب الامناء على ما جرى على ايديهم من اموال الشامي وعملهم فان احس
 بمخافة عزله واستدله بغيره وان وجد له امتا فله ادب الاوصياء من فصل الاتفاق ونظام المسألة
 فيه فراجع وفي ٣٢ من الهادية ذكر القاضي جلال الدين في محله اذا كبر الصغار وارادوا ان
 يحاسبوا وصيهم ليظروا هل اتفق عليهم بالمعروف ام لا وطلبوا ان يحاسبوه كان للقاضي ولهم المطالبة
 بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول قوله في المخرج وفيما اتفق الخ اه (سئل)
 فيما اذا كان له قارب وصية معلومة في دار شركته خاله زيد يبا فيها فاجر خاله جميع الدارين آخر

هـ
 ان ثبت حياة الوصي بعزل
 وترتب الولاية فلا يصدق
 هـ
 بالجنون وانتهت تعود الولاية
 الى الاب
 هـ
 ليس لوصي انصرف بدون
 رأى انصرف
 هـ
 انصرف أي انظر ليس
 بوصي به في
 هـ
 يضمن الوصي ان تصرف
 بدون معرفة الناظر
 هـ
 لا يملك قاضي الرتب الوصي
 هـ
 وصي أبي الصغير اولى من المجذ
 هـ
 المجذأ ولى من الام
 هـ
 للقاضي ان يحاسب الامناء
 هـ
 اذا كبر الصغار ولم يحاسبه
 الوصي ولا يجبر

مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي ابرة مثل قبضتها وتصرف بها بدون وكالة عن أبي الصغير ولا وجه شرعي ولم يدفع من ابرته شيئا لجهة الصغير ثم بلغ الصغير رشيدا وماله ثلثه بأجرة حسنة من الدار التي قبضه من المستأجر فهل له ذلك ؟ (الجواب) نعم وفي مسائل البيوع عن قولنا صاحب الدار اذا اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت لصغير يجب ابر المثل صالحة للوقف ولا يصغرو في واخر الفصل الثامن من اجازات الذخيرة وهكذا نقول فمن سكن دار صغيرا وحافظ صغيرا وانه ممد للاستقلال لا يجب ابر المثل الا اذا اتفق من بسبب سكناه وخمان الثمن انفع حق الصغير فيجب ان يحجب ضمان الثمن من ابر المثل المسمى ارفق مسائل الاجازات (سئل) فيما اذا كان اليتيم مبلغ دين معلوم بدمه زيد فدفعه لوصيه الشرعي وبلغ اليتيم الا ان رشيدا وقام طالب المديون بالمبلغ المذكور زاعما ان قبض الوصي غير صحيح فهل لا عبرة بوعده ويبرأ المديون بدفعه الى الوصي ؟ (الجواب) نعم دفع غريم الميت الى الوصي بربى ادب الاوصياء من فصل الاراء عن المحتاجة وغيرها اذى مديون الميت الى وصي الميت بربا وان لم يكن له وصي فدفعه الى بعض الورثة بربا عن حسنة خاصة بربانية آخر الكتاب من تصرفات الاب والوصي والقاضي وفيها وفي الزيادات للوراثين ان يتخاضع غريمه الميت سواء كان على الميت دين او لا وهل له ان يقبض بغيره ان لم يكن على الميت دين يتخاضع ولا يقبض بل يقبضه الوصي اه وقد استند مما هنا جواب حادثة وهي ان رجلا توفي عن صغار وكبار وللنفار وصي وله ديون على الناس يكون قبض دينه الوصي لا للورثة (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وابن صغيرينها وعن اخ صبي على الصغور خلف تركت يد الوصي ثمنات الابن عن في المسألة وطلبت الام نصيبا من التركة من الوصي فادعى ان قضى به يشاعل الميت ولم تصدق الام على ذلك فهل لا يقبل قوله في ذلك ؟ (الجواب) نعم وفي الفتاوى الظهيرية ترك النسايبا ما تريد على عليه الفداء فعه الوصي اليه قبضه لادن بغير قضاء فكبر اليتيم وانكر الدين على أبيه فمن الوصي ما دفعه الى القريم ان لم يكن للغيرم يئنه عليه قلت ولو لم يكن للوصي يئنه على ثبوت الدين وحلف الوراث حين حلفه الوصي على عدم علمه بدين المورث فانه ذكر مولانا نظام الدين في فوائد الوصي اذ ادعى دينه على الميت وانكر الورثة ثبوته على الموت فلو لم يوافقهم اقامت الدينة علمه وان لم يكن للوصي يئنه فله ان يحلفهم ادب الاوصياء من فصل الشمان (سئل) في امرأة اوصت في مرض موتها بوصايا واقامت زيدا وصيا تنفيذها من ثلث ماله وقبل زيد ذلك لدى يئنه فبرعية ثم ماتت فادعى بعض الورثة انها اقامته وصايا في آخر زمن حياتها ويريد اثبات ما يدعيه اضافة هل اذا ثبت دعواه بالوجه الشرعي يكونان وصيين لا يتفرد احدهما بالتصرف بدون رأي الآخر ؟ (الجواب) نعم قال في التنوير من باب الوصي وطل فعل احد الوصيين كالمثولين ولو كان اصابه لكل منهما على الانفراد اه وفي الدرر اوصى الى اثنين لا يتفرد احدهما تصرف بدون الآخر ولو كان كل منهما بالانفراد اه وتقام تحقيقه فيها وفي النسايبا اوصى الى رجل ثم مكث زمانا فمضى وصيا ابى الى آخره فما وصيان في كل وصيا به تذكريا صاه فلاولى الوصي عندنا لا يتعزل ما لم يحزله الوصي ويخرجه عن الوصاية بان يقول اخرجته عن الوصاية او يقول رجعت عن وصايي اليه حتى لو كان بين وصيه مدة سنة او اكثر لا يتعزل الاول عن الوصاية ادب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء وتقام بقول هذه المسألة فيه وفيه ايضا ولو وكل احد الوصيين الاخر جازا فخر اذا الوكيل في جميع التصرفات وقا قال ان رأى الوكيل رأى الموكل فيجمع حيث ذق تصرفه الى ان فيجوز عندهما ايضا اه (سئل) فيما اذا كان ليتيمين نصف آله حلاقة معلومة ليس لهما غيرهما له ما

ط

اذا كان لا غيرا فعلا

مضمون كنه تار ليتيم

مما

شري دارا ثم ظهر انها رقت

او صغير يجب ابر المثل

معل

دفع غريم الميت الى الوصي

بري

مطل

قبض المديون لا يصح لادن

ط

اذا قضى الوصي دينه

الميت بلا يئنه ولا تصديق

الورثة في حقه

ط

للوصي اقامة الدين او تصديق

الورثة على الدين

ط

اوصت الى رجل ثم ابري

آخرها اوصت اليه

مطل

بطل فصل احدا

كالمثولين

مطل

اوصى الى رجل

الى آخره فمضى الوصي

ط

وكل احد الوصيين الاخر

جازا فخر اذا الوكيل

في محله فلا يسلط كالبيع الخ أدب الاوصياء من فصل البيع * (سئل) * فيما اذا كان زهد وصيا على يمين في حجره وله مال تحت يده مفروض فيه مبلغ من الدراهم لثقتهم ما في كل يوم فكان يخطئ ذلك في ماله ويؤتاه معلوما وفي ذلك خبر لها حتى بلغوا شديدا فاستعان احساب القدر المفروض له عاها ما ربح من ليس له خلط النفقة بنفقتها فهل الوصي ذلك * (الجواب) * نعم الوصي خلط النفقة المفروضة لليدين في ماله ان كان خبرها ما كالمخرج ذلك في ادب الاوصياء في فصل الضمان عن القسمة * (سئل) * في اقرار الوصي للغير الوارث على الميت بشئ من تركته انه اذ كان له بل يكون غير جائز * (الجواب) * نعم ذكر في الذخيرة انه اذا اقر الوصي على الميت بالدين لا يصح اقراره لكن لا يخرج به عن ان يكون حجة للترحم فان اقام عليه الترحيم بالدين الذي اقر به قبل يمينه الخ في ميسر الجواني والولاء المحبة والعناية وفي العادة في المحافظة باقرار الوصي على الميت بالدين والامرين والوصية باطل لانه اقرار على الميت واقرار الغير على الغير غير جائز وان اعتبره اذ قد فسد فلا يعتبر ايضا لان يكون الوصي وارثا يصح اقراره بالدين فقط في نفسه فمساواة اقراره قد توفى منه او بشئ بعدهم آخر فيصح ما اقر به مطلقا في انفساء كلا الشئ بالاشهاد أدب الاوصياء من فصل الاقرار ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولشئ من تركته انه اذ كان الان يكون المقر وارثا فيصح في حصته تبرير من الوصايا من باب الوصي * (سئل) * فانه اذا ظهر لاقاضي حجر الوصي أصلا بلوجه الشرعي فاستدله به غيره وتسلط الغير مال الميت فهل يكون ما ذكره حجة * (الجواب) * نعم ولو ظهر لاقاضي حجره أصلا استبدل غيره بتبرير من باب الوصي ومثله في الادوار أدب الاوصياء وغيرهما * (سئل) * فيما اذا وصي يدين مرض موته الخ عروبان بقضى دينه بدعوى ويدفع جميع ما فضل من ذلك لجل من مات من مرضه ذلك عن تركه عن تركه ولم يوجد له وارث شرعي فهل يكون قهره وصيا وجع العاقل من التركة الوصي له لا يترجم فيه أحد * (الجواب) * نعم في الخلاصة ولو قال في مرضه اقم ديني ونفذ وصاياي فانه يصح صوابا اجاعا الخ أدب الاوصياء من فصل في الايصاف في المنع واذا هدم تقدم ذكره بدأ من اوصي له بجميع المال فتكمله له ومقتضى ذلك ان يعمد اذ على اثبات كان لجل الورثة فاذا لم يوجد منهم أحد قبله عند ما عين له كلا الخ ومثله في سائر التوق والشروح * (سئل) * في رجل قال في مرض موته لا ورثة اثم ولادة الامينة - انا اليك ولادي وقوي بوازمهم بدعوى في مات عنها من اولاده المزينين لقوي ابن عم بعارض الام في ضبط اموال اولاده فهل اذا ثبت ما ذكره تكون الام وصيا على اولاده الموزنين وليس لابن العم معارضتها في ذلك * (الجواب) * قال في الحاشية والخلاصة والمحافظة ولو قال ائت وصية ولم يرد اقال انت وسبتي في مالي وقال سلط اليك الاولاد بدعوى او تهدي ولادي بدعوى او قومي بوازمهم بدعوى او ما يجرى مجرى هذه الاية لا تكون وصيا أدب الاوصياء من الفصل الاول * (سئل) * في الوصي المتأخر له قبض الوديعة الموصى * (الجواب) * نعم وفي المحافظة الوصي لو تركه الوصي المتأخر له قبض الوديعة الموصى الا ان اقرض الوديعة ما اقرضها او هبها فاضاعت ضمن المودع لا الوصي لان الوصي لا يملك الاقراض ولا الهبة فلا يقدره شيئا اما لو اقرضه المودع بدعوى اليه فاضاعت لم ضمن المودع لان الوصي قبضه عنه فله توكيل به ما قبض وقد وجدنا به فيكون قبض المدفوع اليه كقبض الوصي ولو قبض الوصي من المودع كان اقرارا فكذلك ادب الاوصياء من القرض * (سئل) * في الوارث اذا كان غائبا هل للقاضي ان يثبت وصيا عنه وكتب في نسخة الوصاية انه اقامه وصيا لثقتهم هذه الفروا والمحالة هذه * (الجواب) * نعم بالمأثرة في الفصلين عن فتاوى رشيد الدين بهذه العبارة

مطلب

لوصي خط النفقة في ماله

لوصي غير اليتم

مطلب

اقرار الوصي على الميت غير

جائز

مطلب

اقرار الوصي على الميت بدين

أدب الوصية باطل

مطلب

ناه لاقاضي حجر الوصي أصلا

استدله به غيره

مطلب

وصي الى رجل ان يقضى دينه

صا وصيا

مطلب

اذا قال في مرضه اقم ديني

او نفذ وصاياي يصير وصيا

اجاعا

مطلب

قال سلط اليك الاولاد

وقومي بوازمهم بدعوى

فهي وصي

مطلب

الوصي له قبض وديعة الموصى

مطلب

للقاضي ان يثبت وصيا

عن الورثة اذا كان مسافرا

مطلب
التي انى ملك اقراض مال اليتيم
بمخلاف الوصى والاب

مطلب
ليس للوصى ان يستقرض
مال اليتيم لنفسه

مطلب
التاخي ملك الاقراض اذا لم
يجد ما يشتره باليتيم او من
يضارب

مطلب
لا يلزم الزم في مال اليتيم
من غير معاملة شرعية

مطلب
لا يجبر الوصى على التجارة
مطلب

دفع دراهم لكتابة صل
الفرع اقيم له لك

مطلب
لبنات اعم العصة الثلثان
ولا بن الخال الثلث

مطلب
لبنات اعم العصة الثلثان
ولا بن الخال الثلث

مطلب
لبنات اعم العصة الثلثان
ولا بن الخال الثلث

مطلب
لبنات اعم العصة الثلثان
ولا بن الخال الثلث

مطلب
لبنات اعم العصة الثلثان
ولا بن الخال الثلث

مطلب
لبنات اعم العصة الثلثان
ولا بن الخال الثلث

مطلب
لبنات اعم العصة الثلثان
ولا بن الخال الثلث

« (سئل) * في الوصى اذا اقترض مال اليتيم من آخر فهل يضمنه اذا هلك * (الجواب) * نعم وفي
الخاصة ولا يملك الوصى اقراض مال اليتيم فان اقترض كاز ضامنا والقاضي ملك الاقراض واختلاف
المشايع في الاب لا اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة والصحيح أن الاب بمنزلة الوصى لا بمنزلة القاضي
ولو اخذ الوصى مال اليتيم قرضاً لنفسه لا يجوز ويصكون بدفعه وعن محمد ليس للوصى ان يستقرض
مال اليتيم في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وانا ارجو انه لو فعل ذلك وهو قادر
على القضاء بالاس به خاتمة من فصل تصرفات الوصى ولا يقترض اى الوصى مال اليتيم لانه يبيع وهو
عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضي لانه قادر عليه ولذا يقترض من مال الوقف والغائب در من الفصل
الساقي في الامهات اقول في جامع الفصول القاضي انما يملك الاقراض اذا لم يجد ما يشتره به يكون
غلة لليتيم لا لوجوده او وجد من يضارب وفي الخماوى الراصدى اتاخي بأمر الوصى بالاقتدار والشركة في
مال اليتيم دون المعاملة لاجل الزم اه واقفاً والى ان ما يفعله بعض جهلة القضاة من انهم يقضون
بازم من غير معاملة في ماله اذا عمل فيه اول مرة ويستندون في ذلك لم يسبب كلامه في المذهب
فهو قضاء بالزنا المحرم في سائر الاديان بمجرد خيالات فاسدة وهي النظر الى اليتيم وهل فيما حرمه الله
تعالى نظراً لهذا الاضلال بعيد اه فلفظ في نور العين عن مجمع الفتاوى لا يجبر الوصى على التجارة
والتصرف بمال اليتيم اه فمقتضى ذلك قول الخماوى اتاخي بأمره بالاقتدار هو أمر ايجاب
قد ربح * (سئل) * فيما اذا كان لزيد المريض وضائف فرغ عنها لانه الله شرع ما دفع وصى
اليتيم لكتابة صلته الاغ غير ما مما لا بد منه اجرة معلومة من الدراهم اى اجرة المثل لى الوصى
في ذلك من الخطة والمصلحة اليتيم فهل له احتساب ذلك من مال اليتيم * (الجواب) * نعم لان ذلك
من باب الاستعجار على عمل لاجل اليتيم يملكه الوصى كما لم من ادب الاوصياء وغيره

« (كتاب القراض) »

« (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن ابن وابن وخلف تركه فوضع ابن الابن يده عليها ولم يدفع
للزوجة شيئا منها حتى ماتت عن بنت عم عصبة وعن ابن خال لابون فهل ترفع يد ابن الابن عن نصيب
الزوجة من التركة وعن بنت عم عصبة المذخور * (الجواب) * نعم ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة
من التركة وهو المذخور وسمي اثلاثاً لثالث العلم العصة الثلثان ولابن الخال لابون الثلث على ما في المتن
فانه قال ويرجون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثاً عند اتحاد الجهة وان اختلفت
فقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث اه وقد اقي الخماوى الى رجحه الله تعالى بخلافه حيث سئل
في هاتك هلاك عن بنت عم لاب واب ابن خال لاب وامها المحكم الجواب هذه مسألة اختلاف فيها
جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت الم والثلث لابن الخال وهو المذخور كقوله في قرائن السراج
وعليه صاحب الهداية وممن السكترو ملتقى لا يجوز وغالب شرح الكترو الهداية وجعل بعضهم ظاهر
الرواية أن لاشئ لابن الخال وأن الكل لبنت الم لكونها ولد العصة وجعل في الفتوى عليه الفتوى
وانه رواية شمس الاثمة السرخسى وانه وافق رواية الترمذى رواية بنى شمس الاثمة وأولى من الاخذ
الخلاصة قال في الفتوى شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته بنى شمس الاثمة وأولى من الاخذ
بروايتهما بنى صاحب الهداية وصاحب السراجية اه والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلت كما في
واقعة الخال هل يقدم ولد العصة أم لا قبل وقبل والذي ينبغي توجيهه ما رواه السرخسى فان لفظ
الفتوى أكد من غير من الفاظ التصحيح كالتحسار والتصحيح مع انى لم ارض اقص على مقابل ما رواه

السر حتى مصرحاً بكونه الصحيح أو الاشبه أو التفتار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما يرسله لموجوب
في ظاهر الرواية وأما هو في ما رواه السرخسي فقد صرحوا بأنه الصحيح وأن الاختلاف في قوله أولى والله
ظاهر الرواية فله يمكن القول عليه والله تعالى أعلم وسئل عنه ثانياً بصورته في امرأة ماتت عن
زوج وبنت عم لأب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا شيء
لاولاد الأخوال أم لأجاب قد رجع في هذا السؤال سابقاً وذكر في جوابه ما حاصله أن الصحيح
كافي المعتبر أن لا شيء لولد الخال مع بنت العم وهو الأولى بالاختلاف في كافي الضم وفي جمع الفتاوى
وظاهر المذهب أن ولد العمة أولى سواء اتحدت الجهة أو اختلفت لأن ولد العمة أقرب اتصالاً بالوارث
الميت وكأنه أقرب اتصالاً بالميت مبدى وفي فرائض الخلاصة بنت عم لأب وأم وأولاد بنت عم الخال
كله لبنت العم بنت عم وبنت خاله كذلك الجواب في ظاهر الرواية وولد العمة أولى اتحدت
الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة أه فالجواب أن المسألة
اختلف فيها الصحيح أن ولد العمة أولى بالترجيح فإذا عرفت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج
لبنت العم لا يكون ولد العمة ولا شيء لاولاد الأخوال والله تعالى أعلم أه كلام المخبر إلى رجمه الله
تعالى وفي موارد المتقط لتصرجه الله تعالى في بنت عم لأب وأم وبنت خال المال لابنة العم وولد
العمة وولد صاحب الفرض أولى من ذوى الأرحام أه وفي التارخانية متى اجتمع في ميراث ذوى
الأرحام من بعضهم أولاد عصبية وبعضهم أولاد ذوى الأرحام فانه ينظر فإن كانت درجاتهم مختلفة
فالأقرب منهم أولى بالميراث وإن كانت درجاتهم بالسوية فأولاد ذوى الأرحام لا يرثون مع أولاد العمة
وأولاد أصحاب الفرائض وأولاد العمة يرثون مع أولاد أصحاب الفرائض بيانه رجل مات وترك ابن عمه
وبنت عم فالحال كله لابنة العم لأنهم أولاد العمة ولا شيء من أولاد ذوى الأرحام أه قلت لكن
المستمر في المتن لأننا الموضوعة انقل المذهب ذكر في الكواكب العمة في فرائض المخفية انه ظاهر
لروايته قال في أولاد الصنف الرابع وإن استروا في القرب واختلف خبر قرايتهم فلا اعتبار لقوة
القربة ولا ولد من العمة في ظاهر الرواية ولا يكون ولد العمة لابوين أولى من ولد الخال والمخالف لأب
أولاد لعدم اعتبار التولد من العمة حيث كالعلة لابوين فانها ليست أولى من الخالة لأب وأم بل الثلثان
لبن يدي بخربة الأب والثلث لمن يدي بخربة الأم ويشترى كل منهما ما قوت القربة على حدة وفي جانب
أولاد الأحماء والعلمت يعتبر التولد من العمة كما تقدم أه والله تعالى أعلم أقول قد ذكرنا
أن ما في المتن مع التزام أي التزم أصحاب المتن أن يذكروا فيه الصحيح وأن التصحيح الصحيح
أقوى من التصحيح الذي اتزعموا ما في كافي المخبر إلى صرح بتصحيحه في المعتمات وقال في شرح المراجعة
المسعى بالضم أن الاختلاف أولى كما مررت عليه عنه أيضاً في معراج الدرة شرح الهداية وقول المؤلف أن
المتون موضوعة لنقل المذهب لا يدل على ترجيح ما في مسائلنا لأن المراد بالذهب ما يذ كر في كتب
ظاهر الرواية الجهة التي هي البسوط والسير الكبير ولسير الصغير والجامع الكبير والجامع الصغير
من كتب الامام محمد بن الحسن وكل من القولين قد صرحوا بأنه ظاهر الرواية فثبت كان كذلك فعلمنا
اتباعاً صرحوا بتصحيحه وهو تقدم ولد الوارث مطلقاً سواء كان ولد عمة أو ولد صاحب فرض وسواء
اتحدت الجهة كفت تم وإن جهة أو اختلفت كذت عم وإن خال لكن صرحوا بتقديم ولد العمة عند
اتحاد الجهة إلا اذا كان ولد الأرحام أقوى قرابة فثبت هم شقيق أولى من ابن عمه شقيقة بخلاف
بأذا كان العم لأب فان ابن العمة الشقيقة أولى لأن ترجيح شخص بمعنى فيه وعقوبة القرابة هنا
أولى من الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الأصل عمة وهذا ظاهر الرواية وقار بعضهم بنت العم لأب أولى

كذلك خبر مقدم والجواب
ميتاً مؤخر أه منه

مطلب
الصحيح أن ولد العمة أولى
بالترجيح

مطلب
التصحيح الصحيح أقوى من
التصحيح الأبراهيمي

مطلب
كتب ظاهر الرواية جهة

من جهة اء هم اقول اى يقسم الباقي سبعة عرض الزوج من سبعة أسهم والافاضل المأثمة من أربعة
 نازجة الربع واحد يبقى ثلاثة على سبعة لا تقسم وتبان فتنصف السبعة عدد الرأس المتكبر عليها
 في أربعة أم المأثمة يحصل ثمانية وعشرون ومنها أربع للزوجة واحد عشر وفي سبعة يحصل لمأثمة
 ويبقى احدى وعشرون لكل واحد من أولاد الاخ والاخت ثلاثة (سئل) في رجل مات عن
 زوجة وعن بنت اخت شقيقة وعن بنت اخت لأم وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) عند محمد
 عدلى يوصف رحمه الله تعالى للزوجة الربع والباقي لبنت الاخت الشقيقة لأنها اقربى وعند محمد
 رحمه الله تعالى تقسم من ستة عشر سهمها للزوجة الربع أربعة أسهم وللبنت الاخت الشقيقة تسعة أسهم
 وللبنت الاخت لأم ثلاثة أسهم لانه بأخذ الهم ففمن الأصول فكأنها عن زوجة واخت شقيقة
 واخت لأم وإذا كان كذلك فللزوجة الربع والباقي قسم ارباعا فربعا ذلها أصاب كل أهل مودلى
 فرعه كما هي الحال في المتي بقول محمد بن يحيى في الشارح خاب يقول محمد بن الراسي عن أبي حنيفة
 في جميع ذوى الارحام عدا الفروع اه ذلها ما لم يرث الا زوجه كذا الفرائض (سئل) في رجل مات عن بنت
 اخت شقيقة وعن بنت أخ شقيق وعن بنت اخت شقيقة لأم وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) في رجل مات عن بنت
 اخت شقيقة للبنات والبنات لاخت الشقيقة الثلث على مذهب أهل التنزيل ومقول محمد بن
 في المتي ويقول محمد بن يحيى والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت اخت شقيقة وعن
 ابن أخ وبنت أخ لأم وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم من خمسة أسهم لبنت الاخت
 الشقيقة ثلاثة أسهم ولكل واحد من ابن الأخ وبنت الأخ سهم واحد والابن في سهمه سوا ما كان في اختيار
 وهذا الحكم في هذه المسألة على قول صاحب الشافعي الثاني العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني وقول محمد
 بن أبي المتي وغيره فعنده ثلثه الصفة من الأصول وله من الفروع مكانة مات عن بنت شقيقة
 فله النصف وعن ابن مودلى فلهما الثلث والباقي يرثه فاضل المأثمة من ستة للاخت الشقيقة
 ثلاثة وللأخت وابن البنت اثنتان والسهم الباقي يرثه فاضل مودلى من خمسة كما هي الحال في سئل شيخ
 مشايخنا الشيخ إبراهيم السامح في رحمه الله تعالى عن رجل مات عن ثلاثة أولاد اب لاب وعن ابن وبنت
 اخت شقيقة وعن بنتي أخ شقيق وعن أولاد اب لاب وبنت أخ لاب وخلف تركه كيف تقسم (الجواب)
 قدم لأولاد اب لأم الثلث أن لا ماد كورهم مثل انما هم ولولدى الشقيقة ثلث الباقي لأنها كقديين
 لئلا كره على حظ الاثنين ولبنتي الشقيق الباقي لأنها كقديين ولاشي لأولاد البنات لاقرباهم بيني
 الاعيان اه (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن خال لاب وام وابن وبنتي خالة لاب وام
 وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم التركة بعد ادخاها ما يجب ان يخرج من ثمان مائة وعشرين
 سهمها للزوجة الربع خمسة أسهم ولابن الخالة ستة أسهم ولابن الخالة أربعة أسهم ونصف سهم لابنته
 أربعة أسهم وأربع أسهم لكل اخت سهمان وربيع سهم على قول محمد رحمه الله تعالى وهو المتي به لانه
 يعتبر الصفة في الإدرار لهدى الفروع فكانه مات عن خال وثلاث خالات باعتبار عدد فروعهن
 وصفة مصلوهم اما على أصل مولى فرعه وإذا اجتمع ذكر ورائي في مرتبة واحدة يعطى الذكر
 بمقدار الرائي مرتين فالذي أصاب الخال الخماس ستة أسهم بعد ادخاها خمسة أسهم للزوجة يعطى لانه
 وأصاها الخالة باعتبار عدد فروعهما خمسة أسهم بعد ادخاها خمسة أسهم للزوجة يعطى لفرعها الذي هو أكبر مثل
 حظ الاثنين لابن أربعة ونصف وللاثنين أربعة ونصف والله سبحانه أعلم أقول وتصح المسألة من قانون
 لا تكسار القسمة خمسة الخالة على أولادها ورثتهم أربعة بعد الاثنين وبين الهم والرأس مباينة
 فتنصف الابن في العشر من أصل المسألة تبلغ ثمانين ومنها أربع للزوجة وسبع وعشرون يبقى مائة

مطلـ
 زوجة وبنت اخت شقيقة وبنت
 اخت لأم

مطلـ
 بنت أخ شقيق وبنت اخت
 شقيقة

مطلـ
 بنت اخت شقيقة وابن أخ
 وبنت اخت لأم

مطلـ
 ثلاثة أولاد لأم وابن وبنت
 اخت شقيقة وبنت أخ شقيق
 وأولاد بنت لاب وبنت
 ابن لاب

مطلـ
 زوجة وابن خال شقيق وابن
 وبنت خالة شقيقة

١٠٢٤٨٠	
زوجة	١٠٢٤٨٠
ابن خال	١٠٢٤٨٠
ابن خالة	١٠٢٤٨٠
بنت خالة	١٠٢٤٨٠
بنت خالة	١٠٢٤٨٠

قوله هذا اعتنا الخ من قبله

وهو مختار لقوى التمايز باعتبار الصنف الاول فان فيه خلافا على تقدمه على الثاني أو تقدم الثاني عليه والمختار لقوى التقوية على الثاني في أمته

بنت عمه لابوين وبنت ابن أخت لأم قوله من يرثها الصغير رابع لتركه ولأولادها راجع لغيره لأمه ووث كما لا يخفى كما هو في صدر الجواب أيضا أحد

مطلب

ابن ابن أخت وعمه

مطلب

بنت عمه وبنت أخال

مطلب

زوج وابن خال شقيق وابن خالة لأم وبنت خالة لأم

مطلب

خمس بنات أخوات شقيقات وبنت عم وأخت خالة

مطلب

بنت أخت شقيقة وابن ابن بنت وابن خال

مطلب

زوج هو ابن ابن خال شقيق وبنت خالة لأم

مطلب

ابن عمه لابوين وبنت خالة لأم

مطلب

زوج هو ابن خال لابوين وابن بنت خال ابن لابوين وأبنا خال ابن لابوين

الثنائي وان قرب به نكاح أحدهم الصنف الاول وان بدو نكاح الثالث مع الثاني والزواج مع الثالث قال وهو مختار لقوى التمايز وهذا باعتبار تقدمه في الصنف الاول على الثاني فإنه قيل أنه يقدم الثاني على الاول وأما في الرابع على صنف من الاصناف كما في هذه المسألة فقد ذكر العلامة الصغير للزعماء مع كثرة اطلاعه أنه لم يطلع فيه على رواية قوية ولا ضعيفة اه والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل مات عن خالة لابوين وعن أولاد أخت شقيقة ذكر وثلاث بنات وعن ابن عم لأم حلت تركته من يرثها من المذكورين (الجواب) يرثه أولاد أخته لأنه من حل خط الانثى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت عمه لابوين وبنت ابن أخت لأم من يرثه من (الجواب) يرثه بنت ابن الأخت لأم قال العلائي وأولاهم بالمرأه للصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب لمصان وهذا هو المختار لقوى (سئل) في رجل مات عن ابن ابن أخت وعن عمه شقيقة ولده من يرثه (الجواب) يرثه ابن ابن أخته دون عمه لكونه من الصنف الثالث هي من صنف الرابع (سئل) في رجل مات عن بنت عمه وعن بنتي خال وخالت تركته كيف تقسم (الجواب) لبيت العمة الثلثان ولبنات الخال الثلث والله تعالى أعلم وان استوفى القرب لم يكن اختلاف من قرابتهم فالثلثان لمن يدلي بقرابة الاب والثلث لمن يدلي بقرابة الام قال الدررسي رحمه الله تعالى ليس استحقاق الثلثين والثلث مما يتغير بكثرة الصدوق في أحدهما نسبه وقته في لا يتران هذا لاستحقاق التمايز بالمدلى به أعني الاب والام ولا اختلاف فيهما بالكثرة اقله وهو سؤال أبي يوسف على محمد رحمه الله تعالى في أولاد البنات اه خلاص من شرح الدررسي السيد لشراب رحمه الله تعالى (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وابن خال حوشتق امها وابن خالة وثلاث بنات خالة أخرى هذا أخت لأم في يرثها (الجواب) للزوج الصنف وابن الخال الشقيق لباقي ولا شيء لباقي والله تعالى أعلم (سئل) في ذي طحال عن بنات أخوات شقيقات وعن بنت عمه وعن خال وحالة ولد كل ذيهم عن بنت تركته كيف تقسم (الجواب) تقسم بين بنات الأخوات الخمسة الشقيقات ولا شيء لباقي كما في ذلك من كلام المتقي والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتي أخت شقيقة وعن ابن ابن بنت وعن ابن خال وبنت تركته من يرثها (الجواب) بنت الأخت الشقيقة من الصنف الثالث وابن ابن بنت من الصنف الاول وابن الخال من الصنف الخامس وأهل الصنف الاول يرثون على غيرهم بقرابة الولادة فلا يرث أحدهم بنات الاصناف وان قرب ومناك أحدهم الصنف الاول وان بدو وهو أقول الصحيح المختار المتفق به فترثها ابن بنتها دون من ذكر قال العلائي في شرح المتقي يرثون عند الاحتجاج بقرب الدرجة ثم هذه قوة القرابة كترتيب المصان فلا يرث أحدهم الصنف الثاني وان قرب ومناك أحدهم الصنف الاول وان بدو وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وهكذا اقتوى في دفعه في الاختيار ليس بالمختار اه وفي السراجية وهو المختار وفي الكواكب المضيئة هذا هو ظاهر رواية المفتي به وروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن الصنف الثاني مقدم على الاول والاول هو الصحيح المفتي به اه وقوله يرثون بقرب الدرجة يعني يجب الاقرب من أي صنف كان الا بعد من ذلك الصنف فقط لان حكمهم كما نصبت لان الاقرب مقدم على الاعد من أي صنف كان فانه قول متروك والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج هو ابن ابن ابن خاله الشقيق وعن بنت خالة لأم وبنت خال تركته كيف تقسم (الجواب) للزوج الصنف ولبنات الخالة لأم الصنف الباقي لكونها اقرب منه (سئل) في رجل مات عن ابن عمه لابوين

وهن بنت خاله لام وخلف تركه كيف قسمه (الجواب) حيث استويا في القرب وبخلف
 حيز قرايمه فلابن الهة لابون الشان ولبت الخاله لام الثالث ولا اعتبارا توما قرايمه كائن حليته في
 السراجية وغيرها (سئل) في امرعات من زوج هو ابن خاله لابون وعن ابن وبنت خال
 آنر لابون وعن ابني خال آنر لابون وخلف تركه كيف قسمه (الجواب) حيث انق
 صفة الأصول المذكورة يستمر أبدا في الفروع اتفاقا عند أبي يوسف ومحمد جميعا الله تعالى في كافي شروح
 السراجية وغيرها فمقسم التركة بعد التراجع بحسب التراجع ثم عامن ثمانية عشر سهم الزوج أحد عشر
 سهمها وأكل واحد من ابني الخال وابن الخال لا يخرجهم من الخال سهم واحد أهل الخال كان
 الزوج أحد عشر سهمها لأن النصف بحكمه زوجه ولما كان ابن خال أيضا شارك أولاد الخال من
 الآخرين فصارت رؤسهم بالبط تسعة فحقنا إلى قبل عدله نصف ونصفه مقسم في تسعة وذلك
 ثمانية عشر لا غير فأخذ الزوج تسعة بالزوجة وثمن بالقربة الزوجة أن قسمت المسألة على مخرج
 القيراط حصل له أربعة عشر قيراطا وثلاث قيراطا واحد من ابني الخال وابن الخال لا يخرجهم من الخال سهم واحد أهل الخال كان
 قيراطا ولبت الخال قيراطا واحد وثلاث قيراطا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ثلاثة أبناء
 خال لابون أحدهم زوجها وعن بنت بنته عم وخلف تركه كيف قسمه (الجواب) وزوجها
 النصف فرضا والنصف الثاني بينه وبين أخويه بالسوية فمير له الشان ولاخويه الثلث والاثني
 لبت بنت العم حيث كانت أهد من أولاد الخال أقول ومع المسألة من ستة لأنها أقل عدله
 نصف ونصفه مقسم على ثلاثة (سئل) في امرعات من بنتين وأربع شقيق وعن بنتي ابن
 وخلف تركه كيف قسمه (الجواب) للبنتين الشان والباقي لابن الأخ الشقيق ومولا يص
 بنتي الابن لأنه أعل منهم وما إذا كان بمذاهبهم أو قبل منهم فانه سهم من لا مخرج بذلك المدقق
 الملائي البخاري في شرحه للسراجية المعنى بالتحقيق أهل ابن الأخ لا يصيب أخوه ولا من هي أهل
 منه أو أسفل فضلا عن كونه يصيب بنتي الابن

وليس ابن الأخ بالصبي * من مثله أو فقه في الدب

ثم إن الابن يصيب بنت الابن إذا سكنت بمذاهبه أو أقل منه لأنها حاجة ففرض فيصحبها أخوها
 كالذ الصلية يصحبها أخوها ما قلنا بخلاف بنت الأخ فانها لا تفرض لها فلابيها * قد فان
 الأصل أن من لا فرض لها من الأناث لا تصير حصة بائنها بقامه في رد الخلف (سئل) في رجل
 مات عن بنت شقيقة وأخ لاب وكيف قسم تركه (الجواب) للاخت الشقيقة النصف
 وللأخ لاب الباقي لأن النصفه إنما تصير حصة مع أخها لتتق لام الأخ لاب بل يفرض لها معه
 وعليه الإجماع كافي شرح الملقى والله تعالى أعلم أقول أي لأن الشقيقة أقوى منه في النسب فلا
 تنصبه في النسب بل تأخذ فرضها كافي كنف الفروع ثم قال ولا يصيب الاخت لاب أخ شقيق
 بل يجمعها لأنه أقوى منها إجماعا اه فلنقد هذه المسألة الثانية فانه قل من صرح بها وإن فهمت
 من صككلامهم وقد أعجبتا ببعضهم ونصفها الصلابة الترتابي في منظومته المسماة تحفة
 الأقران فقال

ولا ترث اخت له من الاب * مع صنوه الشقيق فأحفظ نصب

ونقل في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن للاخت النصف وهذا ليس بشيء اه (مسئل) في
 رجل مات عن أخوة لاب ومن الإكامل من غير أبيه تدعى الامان المجل كاره موجودا في البطن عند
 موت المورث وأنه كان ظاهرا فاختار النسب بذلك فهل يرث الميراث لو جاءت به لا أكثر من ستة أشهر

١٨	٢٤	٣
٠٩	٠٢	٠٢
٠٢	٠٢	٠٢
٠١	٠١	٠١
٠٢	٠٢	٠٢
٠٢	٠٢	٠٢

مطل

ثلاثة أبناء خال أحدهم

زوج وبنت بنت هم

مطل

بنتان وابن أخ شقيق وبنتان
ابن

مطل

أخت شقيقة وأخ لاب

مطل

الاخت الشقيقة لا يصحبها
الأخ لاب بل يفرض له معه

مطل

الاخت لاب لا يصحبها الأخ

الشقيق بل يجمعها

مطل

أخوة لاب وأتم حامل من

غير أبيه

لأنه كان موجودا باختيار اخبار النساء بذلك ودعوى الأم ذلك أولا (الجواب) الذي تقرر
في المسألة بعد التغير على ما في كتب المنهج انها ان جاءت به لاقل من ستة أشهر أو لتمام ستة أشهر
تحقق ما من يوم موت الميت وكان الحمل من غير آية أو حجة فانه يرث ويورث عنه لتحقيق وجوده يوم الموت
وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث ولا يورث لان وجوده غير متيقن حين الموت لاحتمال حدوثه
بعده فلا يرث لثبوت ذلك الان تقرر الورثة بوجوده حين الموت أو كانت المرأة ممتدة ولم تقربها لنفسها المدة فانه
يرث وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر وأما كونها ادعت وجوده وأخبر النساء بذلك فلم ير له نقلا والاعاد
تفتي عدم فائدة اخباره في حق الارث لان اخباره من مبنى على المحسوس والتجسس وما لا يتضاءل به
ولا يدعيه من استيقن ولم يوجد لاحتمال حدوث الولد بعده فان المدة تحتمله وما ظن كونه حيا يمكن
أن يكون نفيها أو يوجبها وأما اذا كان الولد من الاب أو المجد فانه يرث ان جاءت به لاقل من سنتين ليثبت
نسبه واخبار النساء لا أثر في إيقاف حصة العمل حتى يتحقق الامر في الحكم بوجود الحمل وتوريثه
قال في التوازل لترك ابني وامرأة فادعت انها حامل قال أبو جعفر تعرض المرأة على ثقة أو امرأتين حتى
يمس جنبها فان لم يوقف على شيء من علامات الحمل قدم ميراثه وان وقف على شيء من ابواقه نصيب ابن
اه عدل ذلك عن أن تأخذها بخبار النساء ودعوى الحمل فحصة التركة وتأخير حصة العمل فقط
لاجل ارثه وقال في الاختيار شرح المتهار في فصل الحمل يرث ويوقف نصيبه باجتماع العاهلة وانه يحتمل
وجوده وفرت ويحتمل عدمه فلا يرث فيوقف حتى يبين بالولادة احتياطا فان ولدا في سنتين حيا ورث
لانه عرف وجوده وان احتمل حدوثه بعد الموت لم يحسن جعل موجودا قبل الموت حكما حتى يثبت
نسبه لتمام القران في المدة وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا كان من غير الميت كالأزواج وامه
حامل من غير آية وزوجه احيى فان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت
فلا يرث بالثبوت ان تقرر الورثة بجملها يوم الموت وان جاءت به لاقل من ستة أشهر فانه يرث لاننا نتقنا
وجوده عند موته اه ومثله في شرح المجمع للصف شرح الراجية لا يفي في فصل الحمل وهو مذهب
المساربات ان تحقق وجود الحمل لا يحصل الا اذا قامت به بعد الموت لستة أشهر أو أقل وأما اذا قامت به
لاكثر من ستة أشهر فلا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالثبوت الا ان تعترف الورثة بجملها
يوم الموت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنتين باب وخلفت تركته كيف
تقسم (الجواب) تقسم التركة بعد انراج ما يجب انراجا شرعا من ثلاثة عشر مائة الف
لزوج ثلاثة اسهم والبنتين ثمانية اسهم وللاب السدس ثمانية اسهم وان رثت في هذه المسألة الساس
فقط ومن اتقى بخلاف ذلك فقد سها وقد اجتمع على ذلك فقهاء الحنفية واجمع على المذهب الا اربع
على الدول وهو ان يفتي به كما مر جواب ذلك في كتب الفرائض وان خالف في ذلك اس عباس رضي الله
تعالى عنه حال لكنه لم يتابع والمسألة شهيرة في كتب الفرائض مذكورة والله التوفيق (سئل)
في صغرة ماتت عن اب وجدته أم أم أم وخلفت تركته من ربتها (الجواب) يرث الاب
فقط لان المجد لا يرث بمحموعة الاب والمجد أم أم الأم لا يرث بمحموعة أم الأم (سئل) في رجل مات
عن وارثه معروف من ذرية الارحام هو ابن خاتمه وخلف تركته عارض فيها رجل آخر يريد
الاختصاص به ارجاعا للتوفى كان اقربا للرجل ابن عمته بمقتضى ذلك يمتنع بها لكونه اقرب
والحال انه مقر له ينسب على الغير لم يثبت وجهه من الاوجه المقوية فهل كان الامر كما ذكره يمنع
المعارض قدم المعروف نسبة اثبات عليه ام لا (الجواب) حيث كان الحال ماذكره يمنع المعارض
من نسبة لم يثبت ولا يراجح الوارث المعروف ويقدم المعروف نسبة اثبات عليه والله سبحانه اعلم

مطلب
لا عبرة بخبار النساء بوجود
الحمل في حق الارث

مطلب
ماتت عن زوج وبنتين واب
المسألة وردت من طرابلس
الشام سنة ١١٥٧ من مقتضاها
المخيل ماتت كذا وجدته في
هامش الاصل اهـ

مطلب
اب وجدته أم اب وجدته أم
أم

مطلب
ابن ابن خالة واقربان فلا
ابن عمته

ربه ابن سلم في دار الهند أو القلعة لثرت له وقد أوصفه في الملح فراجعها * (سئل) * في رجل
 أمه حرة الأصل مات عن أخ واختين لأم لا غير وخلف تركه وبرزع من زيدان المتوفى ابن ابن متقى أبيه وأنه
 يرب الساقى بعد فرض الاختين والأخ بطريق الولاء فهل لا ولا عليه لا حديث كانت أمه حرة الأصل
 وتركه عصمة بأخوته لأمه أم لا ولا أخوة بزعيم زيد * (الجواب) * يختص بتركه أخوته لأمه بينهم
 أم لا فأرضا وردا المذكور لاني فإنه حديث كانت أمه حرة الأصل فلا ولا لا حد على ولدها وإن كان
 الأب معق إلا أن الولد يبقع الأم في الرق والحجيرة ولا ولا لا حد على أمه فلا ولا على ولدها كما صرح بذلك
 في الدرر وغيرها والمسألة في سكب الأنهر أيضا وفي العلاني من الولاء * (سئل) * فيما إذا مات رجل
 عن بنت وأخت شقيقة وعن ابن عم عصبة وله جارية كان اعتقها في عصمة فهل يقتل لا وهل ابن العم
 العصبة دون البنت والأخت * (الجواب) * نعم أقول أي لأن البنت في اعتقها في عصمة فهل يقتل لا وهل ابن العم
 معصية المتصون بأنفسهم فلا تركه بنت المعتق لأنها ليست عصبة ولا الأخت وإن كانت تصرع عصبة مع
 البنت لأنها عصبة مع الغير لا عصبة بنفسها وهذا وقد كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار ما نصه
 تنبيه اقتصاره على المعتق وعصمة يبدلته لو كان لعصبة المعتق عصبة فلا ميراث له يساه امرأة
 اعتقت عدا ثم ماتت عن زوج وابن منه ثم ماتت البنت فأميراث لابنها لأنه عصبة فأميراث لابنها
 المعتق فلا ميراث لزوجها لأنه عصبة عصبتها وأما إذا أعتق رجل عبدا ثم أعتق آخر ثم أعتق
 أعتق آخر ومات المعتق الثالث وتركه عصبة المعتق الأول فإنه يرثه وإن كان في صورة عصبة عصبة
 المعتق لكن لا لذلك بل لأن المعتق الأول حر ولا هذا البنت فترثه عصبة المعتق الأول لقامه مقام
 المعتق الأول ليرثه أم لمختص من الذخيرة في باب الولاء * فاحفظ هذه الفاشدة السنة فاقى لم أر من
 ذكرها في الكتب القرضية * وقد أخرج مسائل الأرب بالعاقبة رجاء أن يعتق المولى النصار * رتبة
 عبده اسم الذنوب والأوزار من عذاب النار * رآن يفعل كذلك بالديه ومشائخ وأهله ومن
 كان السب في جمع هذا الكتاب الذي فاق بفضل الله وعونه على غيره من كتب التآخير بما حواه
 من تحرير المسائل المشككة والوقائع المصنعة بحيث صار نزعة للناظرين * ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
 العظيم * والمجد لله رب العالمين * هذا وقد ختم المؤلف كتابه بذكر مسائل سئل عنها وقد ذكرتها في
 محلاتها وذكر فوائده متفرقة كمادة المشايخ المتقدمين وذكر أيضا كثر ما فيها من المحظور والأباحة
 فانتهت من ذلك كله شيئا مما ختم به هذا الكتاب بتسمية الفوائد على الطلاب وقد قد راقته تعالى
 أني لم أذكر كتاب المحظور والأباحة في مجله الذي ذكره في المؤلف فناسب ذكره هنا لينتظم شغل ما تفرق
 من تلك الفوائد التي ذكرها في المحايين

* طالب إذا كانت الأم حرة
 الأصل فلا ولا لا حد على
 ولدها وإن كان الأب معصية
 * طالب ينتقل الولاء لابن
 عم المعتق دون بنت المعتق
 واخته

* طالب لا ميراث لعصبة عصبة
 المعتق

* (مسائل وفوائد شتى من المحظور والأباحة وغير ذلك) *

* (سئل) * في جماعة من عباد الله المحسنين من ذرية عبد التابعين العارف بالله تعالى أبي سلم
 الخولاني قدس سره العزيز فغنا الله تعالى به وهم ساكنون في دورهم قرب قرية مشتهلون بالصاوات
 وذكر الله تعالى وأطعام الفقراء الواردين عليهم ولهم فيها فلاحة مشتهلة على أراضى وقف وعلى أهالي
 القرية دين قدعة وحديثة قام أهل القرية بكلفون الجماعة دفع شئ من الديون الرقوصة بدون وجه
 شرعي ولا كفالة لذلك وإلى دفع غرامات غير لازمة عليهم شرعا ولم يسبق لهم دفعها في القديم ويتصدرون
 أذنتهم بذلك فكيف المحكم * (الجواب) * الحمد لله الذي بنهته تم الصالحات ليس لهم
 طلب ذلك منهم وعنه من معارضتهم في ذلك ولا يلزمهم دفع شئ بخير لازم عليهم شرعا وتجرم أذنتهم

لا سيما وهم من عباده الصالحين ومن ذرية هذا السيد الجليل رضى الله تعالى عنه وصالح الآباء
 ينفع الإنشاء قال الله سبحانه وتعالى وكان أبوهما صالحا فخبر بمؤمن كما كانوا عليه في القديم عظموا
 لأجل جدهم الذي كرماته شهيرة في طي الكتب مشهورة وعن ترجمه جدى المرحوم فنجح الإسلام
 المحقق الهمام الشيخ عبدالرحمن الهادي في رسالة التي سماها الروضة الزاخرة دفن في دارها وذكر
 له مناقب كثيرة وذكر مات منيرة من جلتها ما روى المحافظ أبو نعيم في الحلية والمحافظ ابن عساكر
 الامام ابن الزيلكافى والمحافظ ابن كثير وغيرهم عن اسماعيل بن عباس قال حدثني شرحبيل بن
 ابي مسلم الخولاني رضى الله تعالى عنه أن الأسود العنسي بنى مسجدا للكذاب قنبا باليمن فأرسل إلى
 ابي مسلم الخولاني فأتى به فلما حاط قال أنشهد أنى رسول الله قال ما سمع قال أنشهد أن محمدا رسول الله
 قال نعم قال أنشهد أنى رسول الله قال ما سمع قال أنشهد أن محمدا رسول الله قال نعم فرد ذلك عليه مرارا
 وهو يحبه واذكر ثم أمر بشراطينة فأجبت وأتت فيها لم تضره قيل للأسود ما فعله من بلادك والآن
 أقصد خيلك من اتبعك فأمره بالخروج من بلاده فأرسل أبو مسلم فأتى المدينة وقد قرض رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فأتاه أبو مسلم وأخذه ثم دخل المسجد وقام يصلى إلى سارية فصره عمر بن الخطاب رضى
 الله تعالى عنه فقال من أهل اليمن فقال ما فعل الذى أحرقه الكذاب بالنار فقال
 ذاك عبدة من ثوب فقال أنشدك الله أنت هو قال اللهم نعم فاعتقه ثم بكى وذهب به حتى أجله بينه
 وبين ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وقال الحمد لله الذى لم يمتنى حتى أرا فى أمة محمد صلى الله
 عليه وسلم من فعل به كإفعل بآبراهيم خليل الرحمن عليه وعلى نبيينا وبقية الأنبياء المرسلين أفضل
 الصلاة وأتم التسليم وعلى العصابة والقرابة والتابعين إلى يوم الدين (سئل) في سيطر واستأجر
 حانوتا في سوق ملاقة لمحاوثة سيطر أخويل بأمر الصناعة فها ويريد أن تخومهم من ذلك بدون
 وجه شرعى فهل ليس له معارضته ولا منعهم من ذلك (الجواب) نعم بنى حانوتا يجب حانوت
 غيره فكسدت الأولى بسببه فانه لا شئ عليه شرح التتور من أحياء الموات (سئل) فيما إذا
 بعث رجل من أهل الخيرة في شهر رمضان إلى مسجد بشرى مقدار من التبع العسل ليوافى المسجد
 للاستصباح فأحرق وبقي منه مقدار قليل والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذ من غير مخرج
 الاذن له في ذلك من الدافع فأخذه الامام فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك حيث كان العرف
 أن الامام يأخذ قال في الاشياء في البحث الثاني من القاعدة السادسة العامة محكمة مانعة ومنها
 ما في وقف القنينة بعث شعما في شهر رمضان إلى مسجد فأحرق وبقي منه ثلثه اودونه ليس للامام
 أو المؤمن أن يأخذ به غير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام أو المؤمن يأخذ من غير
 مخرج الاذن في ذلك فله ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم اقول هذا اذا لم يوجد بنى مخرج من الدافع
 كما لا يخفى والظاهر أن التقييد بالثلاث وما دونه منى على أن ذلك مما يباح به عادة بخلاف لاكثر
 تأمل وبقي هل يعمل ذلك ما اذا كان التبع من مال الوقف والظاهر أنه يعتبر زمن الوقف فان كان
 العرف في زمنه ذلك فالجواب كذا ذكره واقعة الفتوى في زماننا سئلنا عنها في شمع الجامع الاموى
 له وقف مرتب خاص به والعادة أن المتولى على الجامع يأخذ القاضل في آخر السنة لكن الذى يتيق
 شئ كبير له قيمة معتبرة ثم تذكرت انى قدمت عن المؤلف سؤالا في ذلك ذكره في اثنته الأولى من
 كتاب الوقف حاصله أن الامام تصرف في زمن الوقف بأخذ ما في التبع ورضى الوقف بذلك فأتى
 المؤلف بأنه لا ينعى إلا من أخذه واستبدل بعبارة القنينة والظاهر أنه اذا لم يعلم الحال في زمن الوقف
 يستبرأ العرف القديم تأمل والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا وعد زيد عمرا أن يسطيه غلال ارضه

مطلب ترجمة سيدنا ابي مسلم
 الخولاني قدس سره

الاسود العنسي هو الذى
 ادعى النبوة في اليمن ومسيلا
 الكذاب ادعاها في اليمامة
 من اجل أن يجدوا غير ذلك
 اه منه

مطلب بنى حانوتا يجب
 حانوت غيره فكسدت الأولى
 لا شئ عليه

مطلب دى شعما الى مسجد
 في رمضان للامام انخذ الباقي
 منه ان كان العرف كذلك

مطلب لا يلزم الوفاء بالوعد
 شرطا

الغلاصة فاستقلها وامتنع من أن يسطعه من الغلة شيئا قبل يلزم زبدائش بمجرّد الوعد الزبور
 (الجواب) * لا يلزمه الوفاء بوعده شرعا وان وفى فيها وعت والله سبحانه الموفق والمسألة في الاشياء
 من المحذور الا باحة وتصلها في حواشيه * (سئل) * في رجل يدخل على امرأتها جنية ويحتل بها
 منه لآبائه وكل عنها في مصالحها وعنه ابوها من ذلك فهل له ذلك ولا عبرة بتغل الرجل المذكور
 * (الجواب) * نعم قال في الاشياء من المحذور والاباحة المحلولة لا جنية حرام الا لازمة مدبونة
 هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت محجوزا وشوها وفيما اذا كان بينهما حائل اه * (سئل) * فيما
 اذا روج زبديته من عمر وزويجه اشترعا وزيد أم وزوجته أم البنت المزبورة وله جوارف هل يجوز له
 المرقوم النظر الى المذكورات ان أمن الشهوة من الجانبين * (الجواب) * يجوز النظر الى
 الهامم وكل من لا يهل نكاحها على التأيد كما تزوجته وجدته ان أمن الشهوة الى الرأس والوجه
 والصدر والساق والصدر وحكم أمة غيره في النظر كحكم محارمه ولا ينظر الى الظهر والبطن والفخذ
 لانها ليست موضع الزينة وهذا كله ان أمن الشهوة وان لم يأمن الشهوة لا ينظر بجميع ما ذكر كائن
 على ذلك في التنوير والمنع وغيرها والله سبحانه أعلم * (سئل) * في الرجل هل ينظر من محرمه
 رضاعا لله وجهها ورأسها مع أمن الشهوة منها * (الجواب) * له ان ينظر من محارمه بنسب
 أو نسب كالرضاع الى الوجه والرأس والصدر والساق والعند بشرط أمن الشهوة ومنها كما في النهاية
 هن قصر نظره على الرجل فقد قصر كما في الملائي عن ابن كمال والله تعالى التوفيق والمسألة في المتنى
 والمنع وغيرها من فصل في الطمر من باب المحذور والاباحة (سئل) * فيما اذا اشترى بديع جارية واستولدها
 ثم اشترى جارية اخرى للتسرى فزعمتا انها اختان فكيف الحكم * (الجواب) * بان وقع في قلبه انهما
 صادقتان فلا يصح بينهما محرمة الجمع بين الاختين نكاحا وطأ ملك بين قال الله تعالى وان تجمعوا بين
 الاختين الا ما قد سلف وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يصح
 ما في رسم اختين وان وقع في قلبه انهما كاذبتان فليس عليه شيء في التسرى بهما على ما نقله العلامة
 بيري زاده في حواشيه الاشياء من كتاب المحذور والاباحة بحاشيته خلف عن أبي يوسف فحين اشترى
 جارتين زعمتا انها اختان فان وقع في قلبه انهما صادقتان فلا يقر بهما وان وقع في قلبه انهما كاذبتان
 فاس عليه شيء كما في المحامد المحمدي والله سبحانه أعلم * (سئل) * في مؤذن جامع يؤذن في منارته
 وبلغ الامامة في مساوات الجماعة وهو متهم بشذم حريم على رأسه فهل يمنع من لبسه * (الجواب) *
 يحرم لبس الحريم للرجال ولو بمحائيل بينه وبين يديه على المذهب الصحيح * وفي البخاري من كتاب العدين
 قال في رجل عرجة من استبرق تساع في السوق فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله ابشع هذه تجعل بها في العيد والوفود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اتعاهد لباس
 من لا خلاق له فلبت عائشة الله ان يلبث ثم ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بجمعة يساج فقبل
 بها عمر فأتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك قلت اني ائخذ لباس من لا خلاق
 له وارسلت الى هذه الجمعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تهها أو تصيب بها حاجتك اه الاستبرق
 بكسر الهمزة من الديساج والديساج الثياب المتخذة من الاربع فاربى معرب عتي * (سئل) *
 في رجل استأجر من جماعة عدة آلات معدة للهوا للعب سمونها بالنساق والطاب والدك لاجل اللعب
 بهما عدة معلومة باجرة معلومة دفعها للأجيرين وتطعل عليه منافع المأجور صار ضربا ويرد الرجوع على
 المؤجرين بطلب الاجرة المدفوعة لهم فهل يبيع له ذلك والا جارة ان ذكره غير جارة * (الجواب) *
 نعم قال في البدائع ومنها ان تكون المنفعة مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة اه

مطلب المحلولة بالاجنية
 حرام الا في ثلاث

مطلب يجوز النظر الى المحارم
 مطلب له النظر الى محرمه
 رضاعا

مطلب اشترى جارتين
 زعمتا انها اختان

قوله خلف اى روى خلف
 اه منه

مطلب يحرم لبس الحريم

مطلب لا تصح اجارة آلات
 الهوا

(يسئل) العلامة المجتهد الركن اتقذى الإمامدى عن السماع بما صورته فيما اذا سمع من الآلات المطربة
كالبزج وغيره وما لكان شبيهه هل ذلك حلال أو حرام بالنسبة الى الشريعة والتحقيقه وهل لذلك سبيل وإلى
سماعه طريقه بقاء لا فاجاب المولى المذكور عليه رجة الرحيم المتفردة بمرمته من لا يعترض عليه لصديق
مقاله وبإيه من لا ينكر عليه لقوة حاله فن وجدنى قلبه شيا من نور المعرفة فليقدم والاخر حوجه
نهاية الشرف الشريف عنه أحكم واسلم والله سبحانه أعلم كتبه الفقير عبد الرحمن الإمامدى المقتدى دمشق
السامى عنى عنه قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت بخطه الشريف ما صورته مسئلة المصالح الدين اللارى
العالم المشهور وموحيه من محب عن جوارحه الدف والشبابه والسماع فاجاب ان كلامه ما باح
فاجتماعها بضمها مستند لا يقول الغزالي في الاحيان ان افراد المباحات ومجموعها على السواء الا اذا
تضمن المجموع محذور لا يتفحصه الا حاد قال وقد وقع المنع من بعض أهل زماننا وأفتى جدى بالمجوز
يصح فتواه كابر العلماء من معاصريه بسلافا فارس تهتمل فتوى جده طوله وتقل قول العارفين
وتحريم النوى النسابة وقال ولم يرقم النوى دلالة على ذلك ثم نقل تصحيح الجلال الدواني فتوى جده
ثم كلام الدواني في شرحها كل حيث قال الانسان يستعد بالمحركات العادية الموضوعة الشرعية
للشواقي القدسية بل المحققون من أهل التجربة يشاهدون في أنفسهم طرأ قديرا من انحرافهم فتركوا
بازرع والتصفى والدوران ويستعدون بتلك المحركات لثروفي افوارا الى ان يقضى ذلك الحال عنهم
بسبب من الاسباب كما عليه تجارب السالكين وذلك سر السماع وأصله الباعث لما ناهى على وضه حتى
قال بعض اعيان هذه الطائفة انه قد يفتح للسالكين في مجلس السماع ما لا يفتح في الاربعينات اه
وقد أفتى ايضا مصلي المذكور باحة الرقص ايضا بشرط عدم التثني والتكسر اه قلت والمحق الذى هو
أحق ان يتبع وأحرى ان يدين به ويستمع ان ذلك كله من حيثيات البدع حيث لم يسبق فعله من السلف
المسالحين ولم يقل بجله أحد من أئمة الدين المتقدمين رضى الله عنهم أجمعين قال الاستاذ السهروردى
في عوارف المعارف وتأهيك به من كتاب وقد تكلم على السماع في خمسة أبواب منه بما هو حق التعتيق
ولب الدال وان النصف المنصف وقد كسرت اجماع أهل الزمان وقهروا الحق بدفعه والمشبب بشايتة
وتصورنى نفسه هل وقع مثل هذا الجلبوس والمهنة بمضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهل
استصغروا ولا وقد دمجهم لاسماعه لاشك بأن ينكر ذلك من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأصحابه رضى الله تعالى عنهم ولو كان في ذلك فضيلة تطلب ما املوا من ثباته فضيلة تطلب
ويجمع لها لم يحظ بذوق معرفة احوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ويستروح الى
استقصان بعض المتأخرين وكثير غلط الناس بهذا كلما احتج عليهم بالسلف الماضين بجهنم بالتأخير
فكان السلف أقرب الى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعددهم أشبه بهدى النبي صلى الله عليه وسلم
وكره لبس المصغر والمزعر لاجرا والاسفلر حال ولا بأس للنساء سائر الالوان تنور من الحظر ويكره
تخمر الرجال لاجرا والمصغر وتزينها علائق على الملتقى ونقل المصنف عن الحماوى القدسي كراهية
لبس المصغر والمزعر لاجرا للرجال اه وما في الجنتى وشرح الثبابة لاني الكارم المحقق لى بأس لبس
الثوب لاجرا في كراهية التنزيه لكن مرص صاحب تصفة الملوك بالحرمة فاقاد ان المراد كراهة التحريم
وهو المجل عند الاطلاق كما تقدم تحقيقه كذا في المنع ومثله في معنى الفتى وفي الاختيار شرح المختار ويكره
الاجرا المصغر لانه عليه الصلاة والسلام غيى عن لبس المصغر اه وفي المحيط ويكره لبس الثوب
الاجرا وانصرفا لطلبه الصلاة والسلام اياكم بالحكمة فانه يارى الشيطان ولا يها كسوة النساء ويكره
التنبيه من اه واللامه فاسم غشوى مقفلة طويته في حرمه لبس لاجرا كما في فتاوى الكارزوني وفي

مطاب
في سماع الآلات المطربة

تف على هذا الجواب المنصف

مطاب
في تخبر رسالة لبس الاجرا

الذخيرة وروى محمد في السير الكبير انتهى الرجال عن لبس المصفر قبل المراءضة أن يلبس المصفر
 ليجيب نفسه إلى النسا وقيل انتهى عن لبس المصفر وأما من فرط طاعة قد جاء عن ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهم أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المصفر وأما كراهية طاهر لبس الشيطان
 من كراهية من الاستحسان من الفصل العاشر في لباس وتقل الاقروى في فتاويه من الكراهية في
 كتاب الكب عن الجوز هكذا ذكره لبس الثوب الاخر من مصفره وما في القصة التي وشرح النجاة
 لابي الكارم المحمدي لآباس لبس الثوب الاخر كما ذكره بعد كراهية التبره قلت مرجع نقل القصة التي
 إلى الزاهد في محبتها وما حواه ونقل الزاهد في لما رضى نقل المعتبرات النجاة فانه ذكر ابن وهبان
 انه لا يفت إلى ما نقله صاحب الفتنه يعني الزاهد في عتافا للقواعد ما بعد نقله من غيره ومثله في
 النهر أيضا وفي الرسائل الزينية في رسالة رفع القشاع عن وقتي العصر والعشاء له لا عبرة به قول الفتاوى
 اذا عارضها تقول المذهب ما يستأنس بما في الفتاوى اذا لم يوجد ما يخالفها من كتب المذهب وفي الرسائل
 زينية أيضا ولا يخل الاقناع من الكتب القريبة اه والذين اختاروا الكراهية الاكثر فسط بهذا
 ما قاله الشربلاني في رسالته المشهورة في لبس الاخر من جوار لبس الاخر عن الكل وغيره وليس
 في عبارته نص على لبس الاخر بل لبس المصفر وعبارته هكذا انقلب العصابة والتابون في لبس
 المصفر قال ابو حنيفة وما لك والشافعي رحمه الله تعالى يجوز لكن قال مالك وغيرها افضل اه فابن
 النص على جوار لبس الاخر وقول الكمال كان عليه الصلاة والسلام يلبس يوم العید بدة جوار يحمل
 على أن في ما سطوطا جوار وخضر كما ناول ذلك أهل الحديث وما نقله الشربلاني عن العيني في استنباط
 الاحكام من جوار لبس الاخر من الحديث الشريف فذلك من حيث الاستنباط لا من حيث نقل
 المذهب ولا فائلا الكراهية كقول اكثر القياس أن يحمل معاملة الاكثر كما نقله الشربلاني نفسه
 في شرح امداد الفتاح من باب مسألة الرض. وعن نقل الكراهية المحمدي في السراج الوهاج وفي المحيط
 والاختيار "تنويرا" وفي الذخيرة عن محمد في السير الكبير والجوز واقتبه العلامة قاسم وصرح
 بالحرمة في تحفة الملوك وأقره عليه العيني في شرحه بالحديث الشريف ونص في متن مواهب الرحمن على
 الحرمة أيضا وعبارته كما نقله الشربلاني في رسالة ويحرم لبس الاخر والمصفر اه على أن الذي يجب
 على المقلد اتباع مذهب امامه والقاهر أن ما نقله مؤلفا لا لغة هو مذهب الامام لا ما نقله أو المكارم فانه
 رجل مجهول وكذا في ذلك والتهناني في كتابه سيل وطالب ليل خصوص ما استأنده إلى كتاب الزاهد
 المعتزلي فكان الالقي في حقه أن يقول الاختلاف يوصله إلى الكراهية التنزيهية فليس في القصر كما قيل
 وعده محالة سمع في بها الفاضل العليم بركة الذي الكريم صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم كبرائهم
 رأيت العلامة المحمدي يحثي الاشياء نقل في حاشيته من أحكام الجمعة انه روى البيهقي أنه عليه الصلاة
 والسلام كان يلبس يوم العید بدة جوار وهي كفا في القمعة عارية عن ثوبين من الحر في ما سطوطا جوار
 وخضر لانها جارية بحيث فليكن يحمل البردة أحدهما دليل نهيه عن لبس الاخر كما رواه ابو داود والقول
 مقدم على الفعل والمخالط على المنهج لو تعارضوا فكيف اذا لم تعارض ما يحمل المذكور اه (فائدة) وضع
 السطور والعمائم والتساب على قبور الصالحين والاولياء كرمه الفقهاء حتى قال في فتاوى العجبة وبكره
 السطور على القبور اه ولكن نحن الآن نقول ان كان القصد بذلك التظيم في عين العامة حتى لا يتفردوا
 صاحب هذا القول الذي وضعت عليه التاب والعمائم ومحلب المحشوع والادب لقلوب الغافلين الزاخرين
 لان قلوبهم فارقة عند المحشوع في التأديب بين يدي اولياء الله تعالى المدفونين في تلك القبور كما ذكرنا
 من حضور وحياتهم المباركة عند قبورهم فهو أمر جاز لا ينبغي النهي عنه لان الاعمال بالنيات ولكل

مطلب

نقل الزاهد في يعارض نقل
المعتبرات

مطلب

لا عبرة بقول الفتاوى اذا
عارضها بقول المذهب

مطلب

العمل بما عليه الاكثر

مطلب

في وضع السطور على القبور

انهى ماوى فانه وان كان بدعة على خلاف ما كان عليه السلف ولكن هومن قبل قول الفقهاء في كتاب
الحج انه بعد طواف الوداع مرجع القهرى حتى يخرج من المسجد لان في ذلك اجلال البيت حتى
قال في منهاج السالكين وما فعله الناس من الرجوع اليه فمقرى بعد الوداع فليس فيه شئ مريب
ولا اثر محكي وقد فعله اصحابنا مع اه من كشفوا القبر للشيخ عبد الله الفتي الزايلى
فعنه الله به آمين (قائدة) في تدبير لوقوف الناس من آخر الفصل الثالث وقد ذكرنا الحافظ المار
ابن كثير في تاريخه ان عليا بعد ادم عوفي بعض السنين تعليم الاطفال في المساجد الاشخاص واحدا
كان موصوفا بالصلاح والخير فاستنوه من المنع واستنوه الماوردى من اثنتا والقدورى من المحففة
وغيرهما فانوا باستنائه مستدين بان المصطفى صلى الله عليه وسلم امر بسد كل خوخة الا خوخة
الى بكرضى الله تعالى عنه فقاسوا استنائه لذلك الرجل على استنائه خوخة الى بكرضى الله
تعالى عنه قال وهذا استنائه دقيق لا يدركه الا الائمة المجتهدون اه (قائدة) اجمع العلماء على ان الدعاء
للاموات يستفهم لقوله تعالى والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا
بالايمان وقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر لاهل القبس وقوله اللهم اغفر لمتنا وميتنا واختلفوا في
وصول ثواب قراءة القرآن اذا قال انا قرأت اللهم اوصل ثواب ما قرأته الى فلان قال بعضهم لا يصل لانه
ما هو من سبي الميت والانسان ليس له الاماسى وقال بعضهم يصل اليه وهو المختار وقد روى ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال اذا مات العبد اقطع عمله لامن ثلاث صدقة جارية وولده لم يح يدعوله وعلم
يتفهم به يده وعن انس رضى الله تعالى عنه قال سبع مجرى ثواب الميت في قبره من علم عال او جرى نهرا
او حفر نهرا او غرس نخلا او بنى مسجدا او كتب مصحفا او ترك ولدا يستغفره والله تعالى اعلم بالصواب
من السراج الوهاج آخره القبة قبل الوقوف في الاتقان للسوطى الائمة الثلاثة اجمعوا على وصول ثواب
القراءة للميت ومنهنا خلافة لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سى اه مثل الحافظ ابو الفضل بن
حجر العسقلاني عن قرأ ثمان القرآن وقال في خطائه اللهم اجعل ثواب ما قرأته او مثل ثواب ما قرأته
زيادة في شرف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فامضى الزيادة مع كماله صلى الله عليه وسلم فاجاب
بقوله هذا مخترع من متأري القراء لا يعرف لهم سلفا فيه ولكن هوليس بحال كما تخيله السائل فقد ورد
في روية الكعبة اللهم زد هذا الميت شرفا وتعظيما الخ فعمل المخترع المذكور قاسه على ذلك وكان له حظ
ان معنى طلب الزيادة ان تقبل قراءته فليقبله عليها واذا انبأ احد من الامة على فعل طاعة من
الطاعات كان للذي عليه نظير اجره ولعلم الاقل وهو الخارج صلى الله عليه وسلم جميع ذلك فهذا معنى
الزيادة في شرفه وان كان شرفه مستقرا حاصل اذا عرف هذا عرف ان معنى قول الداعي اجل مثل
ثواب ذلك يقبل هذه القراء لجعل مثل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم واما قوله اجعل ثواب ذلك بغير
لنظير مثل فله اصل وهو الحديث المروى عن كبر رضى الله تعالى عنه اجعل لك صلاتي كلها قال اذا
تكفي مهلك وقد قيل ان المراد بالصلاة هنا الدعاء وقيل الصلاة حقيقة والمراد بنفس ثوابها عن المجواهر
والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر وفي العناوى لمحدثية لابن حجر الهيتمي وما يفعله الناس الان من
سؤالهم من الله تعالى ان يوصل مثل ثواب ما قرؤن الى النبي عليه الصلاة والسلام له وجهه وتابعهم
حسن لا اعتراض عليه خلافا لما زعمه كايته في اقتناء طويل غير هذا ولا الى لقارى فعل ذلك مع
والديه وله التسوية بينهما وتفصيل احدهما الكي الاباوى اخذنا من كلامهم في كاتة القطر فرقمهم
بينها وبين الزكاة بان المنطق من الزكاة التطهير والباطن من الزكاة الحاجة والام احوج وكذا يقال
في الصدقة اه وقد اجاب بعض المتأخرين كالسبكي والبارزى وبعض المتقدمين من المحنابلة كابن

مطلبه

منع العلية ثم الالغفال
في المساجد الاشخاص واحدا

مطلبه

اجمع العلماء على ان الدعاء
للاموات يستفهم

مطلبه

اختلفوا في وصول ثواب
قراءة الترمين

مطلبه

الائمة الثلاثة على وصول
ثواب القراءة للميت ومنهنا
الشافعي خلافة

مطلبه

في قسرا التامر اجعل
ثواب ما قرأته زيادة في شرفه
صلى الله عليه وسلم

مطلبه

اذا انبأ احد على طاعة
فلي عليه نظير اجره

مطلبه

في اهداء ثواب القراءة الى
النبي صلى الله عليه وسلم

عقله على ما لم يكن في الموفق وكان في طبقة المجتهد ولا في العباد محمد بن اسحاق السراج النيسابوري من
 المتأخرين اذ هو قريب القرآن له عليه الصلاة والسلام الذي هو تحصيل المحاصل والعز بن عبد السلام
 من المجيزين وقال ابن تيمية لا يستحب بل يهبط وقال ابن قاضي شعبة يمنع وابن الطاطري في أن يمنع
 وقال ابن الجزري لا يروى عن السلف ونحن يوم يقتدى ثم قال وأجاب بعضهم بوجوه بل باستحبابه
 قياسا على ما كان يهدي اليه في حياته من الدنيا ولما طلب الدعاء من عمر رضي الله تعالى عنه وحث
 الآفة على الدعاء له بالوسيلة عند الاذان ثم قال فان لم تفعل ذلك فقد اتبعت وان فعلت فقد قبل به اه
 كلام ابن الجزري وقال الكمال بن حنيفة الحسيني الاحوط التمسك من كثرة اغنيان البرهان الفاضل لمختصا
 (فائدة) من الدعاء المنكورة ما فعل في كثير من البلدان من انقاد القناديل الكثيرة العظيمة السرف
 في ليلاء معروفة من السنة كطلة النصف من شعبان فيحصل بذلك مفاسد كثيرة منها ما هاهنا الجوس
 في الاعتناء بالنار في الاكثار منها واثارها ضاعة المال في غير وجهه ومنها ما يترتب على ذلك من الفساد
 من اجتماع الصبيان وأهل البطالة ولعبيهم ورفع اصواتهم وامتناسهم المساجد وانتهك حرمتها وحصول
 او مانع فيها وغير ذلك من المفاسد التي يجب صيانة المسجد عنها شرح المذهب الامام النووي رحمه الله
 تعالى وصرح اعتنا الاعلام رضي الله تعالى عنهم بأنه لا يجوز ان يزاد على سراج المسجد سواء كان
 في شهر رمضان أو غيره لان فيه اسرافا كما في الذخيرة وغيره ما قال العلامة الزعزعي في ربيع الارار
 من باب الدعاء والوايه ما نصه كانت سنة السلف ان يقدموا جلة الاوان دفعة ليا كل كل ما يشتهيه اه
 فثبت بهذا ان تقديم الاوان جلة من سنة السلف كما هو عادة العرب وما يفعله الاروام من تقديم الاوان
 واحدا بعد واحد مستبدلين بما روي انه عليه الصلاة والسلام كان لا يصبح بين لوتين فيعرب عليه بأنه
 ما كان يجمع بين لوتين في لقمة واحدة بدليل ما ذكره ايضا في ربيع الارار من الباب المزبور عن عائشة
 رضي الله تعالى عنها ما كان يجمع لوان في لقمة في قوم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يحا لم
 يكن خيرا وان كان خيرا لم يكن محاما (في شرح البخاري) للعبني من كتاب العبد من باب المحارب
 والدرق يوم العيد قال الزرطلي اما القناعة لا خلاف في قصره لانه من الله والعب المذموم بالاتفاق
 اما ما يسلم من المخرمات فيصير القليل منه في الاعراس والاعاد وشبهها ما ذهب ابي حنيفة في قصره
 وبه قول أهل العراق ومذهب الشافعي كراهته وهو المشهور من مذهب مالك واسند دل جماعة
 من الصوفية بمحدث الباب على اباحة القناعة وسماعه بالة وبغير آله ويرد عليهم بان غناء المجازين
 لم يكن الا في وصف الحرب والشجاعة وما يجري في القتال فذلك رخص عليه الصلاة والسلام فيه
 وأما لغناء المعتاد الذي يحرك الساكن ويهيج الكامن الذي فيه وصف بحاسن الصبيان والنساء
 ونحوها من الامور المحرمة فلا يختلف في تحريمه ولا اعتبارا لما ابدعه المجهلة من الصوفية فانك اذا شققت
 اقوالهم في ذلك ورأيت افعالهم وقفت على آثار الزندقة منهم وسئل ابو يوسف عن الدف انكره في غير
 العرس مثل المرأة في منزلها الذي قال لا اكرهه وأما الذي يحيى منه اللب القاحش والقناعة في اكرهه
 الى أن قال أي البني وقال المذهب الذي أنكره أبو بكر رضي الله تعالى عنه كثيرة لتضمين واخراج
 الاشارة عن وجهه الى معنى التطريب بالاحسان الا ترى انه لم ينكر الا تشاد وانه انكر ما يشبه الزمر
 بما كان في القناعة الذي فيه اختلاف في الغفلات وطلب الاطراب فهو الذي يمتشي منه وقطع الذريعة فيه
 احسن وما كان دون ذلك من الاشارة ورفع الصوت حتى لا ينفق معنى البيت وما اراده الشاعر شعره فغير
 منهي عنه وقد روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالحمار يعني
 النصب الا انه رقيق اه (فائدة) في البرازية يخامض ضارب الحيوان لا يوجهه لا يوجهه لا يوجهه ولا ينفق

مطلب
 من البدع المنكورة يقاد
 القناديل الكثيرة

مطلب
 كانت سنة السلف ان
 يقدموا جلة الاوان دفعة
 ليا كل كل ما يشتهيه

مطلب
 في تحريم القناعة

مطلب
 يخامض ضارب الحيوان
 لا يوجهه لا يوجهه لا يوجهه

على التهور المتدبر والمتبع المتبحر أن في هذا إجماع إلى ما ورد في الحديث الشريف ضرب الدابة على
 النصارى ولا تضرب على النصارى على هذا القول في قوله لا ولا لوجهه عائدا إلى الضرب الذي دل عليه
 ضارب فهو من قبيل اعداها أو أقرب للشقوى أى العدل هنا حيث قد خصام ضارب الحيوان أى ينهى
 عن ضربه حال كون ضربه لا على وجهه الذى أباحه الشارع بأن ضرب الدابة على النصارى مثلا لان الشارع
 من سواه مبالغة الراسخ الجسام لان الدابة فينبى في هذا محالة ضارب الحيوان عن ضربه وقوله
 ثانيا لا لوجهه أى لا يخاصم ضارب الحيوان اذا كان ضربه على وجه الضرب الذى أباحه الشارع بأن
 كان ضربه على النصارى مثلا لان النصارى من سواه خلق الدابة فتؤذبه على ذلك كما تعبر في قوله ثانيا
 لا لوجهه عائدا إلى الضرب المدلول عليه بضارب ايضا وقد أشبه هذا النقي من النقي ما وقع في الكافية
 من الاستثناء حيث قال قطا بن قيس فها ما قصد الا اذا كان جنبا الا ان يقصد الا نواع وقوله الا لوجهه
 الضرب عائدا إلى الحيوان والمراد به حيث لا العضو وهو مستثنى من النقي الثاني الذى دل عليه هو أنه على
 عدم خصاصة ضارب الحيوان حيث ضربه مثلا على النصارى الذى أباحه الشارع أى لا يجوز مخالفة في
 هذه الحالة أى لا ينهى عن ذلك الا اذا ضربه على وجهه أى عضوه فانه ينهى عن ذلك انتهى الشارع عن
 الضرب على الوجه ولعل هذا هو الوجه الذى قصد صاحب البرزانية من عبارة التى اغرب فيها ولكل
 وجهة هو مولها كثيرا رآه بخط بعض الفضلاء قال في معاصر الفتاوى لو أن رجلا من أهل الاجتهاد
 برى من مذهبه في مسألة أوفى أكثر منها باجتهادها وضع له من دليل الكتاب والسنة وأغيرها
 من الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان مأجورا محمودا وفي سعة منه وهكذا الحال للأئمة المتقدمين
 فاما الذى لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول الى قول من غير دليل لكن لما رغبت من غرض
 الدنيا وشؤونها فهو مذموم أتم مستوجب التذويب والتعزير لارتكابه المتكررى الدين واستحقاقه
 يدينه ومذهبه اه وتقل السبوطى في رسالته المهاجرة بل المواهب في اختلاف المذاهب من فصل
 الانتقال من مذهب الى مذهب وهو جازى أن قال واقول لنتقل احوال * الاول أن يكون
 السبب المحال له على الانتقال ارادنيويا كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب من الملوك وأهل الدنيا
 فهذا حكمه كما جازم قيس لان الامور بقاصدها ثم لمحال لان الاول أن يكون عاريا من معرفة
 الفقه ليس له في مذهب امامه سوى اسم شافعى أو حنفى كمال متبعي زماننا ارباب الوظائف في
 المدارس حتى ان رجلا سأل شيخنا العلامة الكافى رحمه الله تعالى مرة يكتب له على قصة تعلقا بولاية
 أول وظيفة تشغرها الشخصية فقال له ما عندك فقال مذهبي خير وطعامي حتى وظيفة امامي الشافعية
 أو المالكية أو النجاشية فان الخفنة في الشخصية لا خير لهم ولا طعام فهذا أمره في الانتقال أنف
 لا يصل الى هذا التعريم لانه الى الآن عامى لا مذهب له حقيقة فهو يستأنف مذهبا جديدا فانهم امان
 يمكن كون قضيائي مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندي انه يسئل الى حد
 التعريم لانه يتلاعب بالحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا * المحال الثاني أن يكون الانتقال
 لغرض ديني وله صورتان الاولى أن يكون قضيائي مذهب وقد ترجع عنده المذهب الا تفرقا رأه من
 وضوح ادلتيه وقوة مداركه فهذا اما يجب عليه الانتقال ويجوز كما قاله الراعى ولهذا ما تقدم الشافعى
 مصرقول أكثر أهل الشافعية بعد أن كانوا المالكية والثاني أن يكون عاريا من الفقه وقد اشتغل بغيره
 ثم يحصل منه على شيء وجد مذهب غيره سهلا عليه ربما ادراكه بحيث رجوا الفقه فيه فهو ناخب
 على الانتقال فطعا ويصرم الخلف لان الفقه على مذهب امام من الأئمة الاربعة خير من الاستمرار على
 الجهل وليس له من المذهب سوى اسم حنفى أو شافعى أو مالكى فالعذر على مذهب أى امام كان

مطلب في الانتقال من
 مذهب الى مذهب

مطلب في سبب تحويل
الطحاوي عن مذهب
الشافعي الى مذهب أبي
حنيفة

مطلب في منع دخول المجهيد
وتحريم اكل التوم ونحوه
وما لمحق بذلك

مطلب في حكم قتل الجراد

مطلب يجب قتل الآدمي
المؤذي فضلا عن غيره

تدبر من الجهل بالحق على شكل الزنا فان الجهل بالله يصير كسر وقتل ان تعبد معه عبادة
وأكثر هذا هو السبب لتحويل الطحاوي حنفيا وروان كان شافعيًا فإنه كان يقرأ على خاله المزني فاعتناص
بقوله لقهم يوما فحلف المزني انه لا ينبغي منه قاتل حنفا ففتح عليه وصنف كتابه شرح معاني الآثار
فكان اذا قرئ عليه يقول لو عاش خالي كفر عن يمينه قال بعض العلماء وقد حكى هذا الحكم كاية لاحدث
على المزني لان مراده لا ينبغي منه شيء في مذهب الشافعي قلت ولا يستكر ذلك فرب شخص يقع عليه في
علم دون علم وفي مذهب دون مذهب وهي قصة من الله تعالى وكل مفسر لا خلق له وعلامة الإذن التبشير
الحال الثالث ان يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل مجردا عن القصد فهذا يجوز للعالم
وبكره او يمنع لبقية لانه قد حصل فقه ذلك المذهب وصحاح الى زمن آخر لتفصيل فقه هذا المذهب
فتخلله ذلك مما هو الا اهم من العمل بما تعلمه وقد يقتضي العرف قبل حصول المقصود من المذهب الثاني
قالوا في ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة قال الاثم العيني في شرحه على صحيح البخاري في باب ما جاء في
الثوم النقي والصل والكراث قلت الملة اذى الملائكة واذا المسلم ينحصر النهي بالمسجد وما في
معناها ولا ينحصر بمجده عليه الصلاة والسلام بل المساجد كلها سواء فلا رواية مساجدنا بالجمع
وثمن خصه بمجده عليه الصلاة والسلام ويحق بما نص عليه في الحديث كل ماله رائحة كبرية
من الماء كولات وغيرها وانما خص الثوم هنا بالذكر وفي غيره ايضا بالصل والكراث لكثرة اكلهم لها
وكذلك الحق بذلك بعضهم من بغية يضربوه جرح له رائحة وكذلك القصاب والده الك والمجذوم والابرص
اولى بالاحراق وصرح بالجهنم ابن حنبل عن سعد بن لا اري الجمعة عليهم اواحيج بالحديث
والحق بالحديث كل من اذى الناس بسانه في المسجد يهتفى ابن عمر رضي الله تعالى عنهم وهو اصل
في نفي كل ما تأتى به ولا يبعد ان يهتدى من كان معذورا باكل ماله ريح كريهة لما روى ابن حبان في
صحيحه عن المغيرة بن شعبه انتهت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد من ريح الثوم فقال من
اكل الثوم قال فاحذت يده فاذ خلعتا فوجد صدري مصوبا فقال ان لك عذرا ورواية الطبراني في
الوسط اشكت صدري فاكلته وفيه فلم يشفه صلى الله عليه وسلم اه وفيه من الباب المذكور قوله
صلى الله عليه وسلم وليتعد في بيته صريح في أن اكل هذه الاشياء عذري في التغافل عن الجماعة وايضا هنا
علتان احدهما اذى المسلمين والثانية اذى الملائكة فبالنظر الى العلة الاولى بعد في ترك الجماعة
وحضور المسجد والنظر الى الثانية بعد في ترك حضور المسجد ولو كان وحده اه ورايت في شرح العلائي
على التنوير من شئ القراض تغلا عن المتني بالمجعة انه يكره حق جراد وقلة وعقرب ولا بأس باحراق
حطب فيه مثل اه وقال في التنوير ايضا من الجهل المزبور يجوز فسد البهائم وكيها وكل علاج فيه
منفعة لما جاز قتل ما يضرمها ككتاب عقور وحره وبذبحها بعد قال العلائي ولا يضرمها لانه لا يقيد
ولا يحرقها اه قال في المصباح والبهيمة كل ذات اربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا يعرف بهيمة
اه فقتضاه ان قال الجراد بهيمة لانه حيوان لا يعرف بهيمة كما سوي الاحراق ان أضرو في جواهر
القناري من آخر الباب السادس من المحتايات قال ملاك المسواك لما سئل عن قتل الزنور والحشرات
المؤذية صكا الكلب وغيره هل يجوز قال يجب قتل الآدمي المؤذي فضلا عن غيره اذا كان مؤذيا اه
قال العلامة الخبير الزملي في حاشية المنع من باب التنزيه قوله والحشرات المؤذية قيديها لان مالا يؤذي
من الحيوانات يجوز قتله قال في التتارخانية تغلا عن الخطا يكره ان يقتل ما لا يؤذي اه والمراد بالكره
كراهة التقرم لانها اذا اطلقت في بابها مرادها ذلك اه كلام الخبير الزملي وقال العلائي في شرح
التنوير من باب التنزيه واتفق الناهي بوجوب قتل كل مؤذاه واتفق الامة ابن حجر الشافعي بأنه اذا

لم يكن دفعه الا بالحرق جاز وبصارته في الخفة وقضه جوارقلى وشي الجراد حل حرقه مطلقا
 لكن قال القاضي يدفع عن غيور رعي بالانح فان لم يدفع الا بالحرق جاز اه وفي شرح العصاب قلن
 القاضي حين يذوق النمل الصغير كالجراد اذا غم أرضا ولم يمكن ان دفاعه الا بالحرق اه وقال
 العلامة الرملى في شرح المنهاج ولو قضر بجراد أو نمل دفع كالمائل فان تعين احراقه طرعا لدفعه جاز اه
 وفي كتاب مطالب المؤمنين من كتب ائمتنا الحنفية للشيخ عبد الرحمن بن تاج بن عبد الرحيم الا وهو من
 فصل في احراقى وقتل المحروقات اختلاف الناس في قتل الجراد قال بعضهم لا يجوز قتله وقال اهل الفقه
 كلهم لا بأس بقتله فاما من كره قتله قال لانه خلق من خلق الله باكل من رزق الله تعالى ولا يجوز عليه
 القتل وامان قال لا بأس به فلان في تركه افساد الاموال وقدر خصص النبي صلى الله عليه وسلم قتل
 المسلم اذا أراد اخذ ماله فان جرادا اذا أراد افساد ماله فهو اولى بان يجوز قتله الا ترى انهم اتفقوا انه يجوز
 قتل الحية والعقرب لانها يؤذيان الانسان وكذلك الجراد كذا في بستان ابي الليث اه فخرج
 عبارة هذين الامامين انه اذا تعين احراقه طرعا لدفعه جاز اقره عند السادة الشافعية رضي الله
 تعالى عنهم وفي هذه السنة اعني سنة تسع وخمسين ومائة والف جاء من الجراد شيء كثير بدشق وقد
 قتل اهل دمشق شيئا كثيرا منه في السنة المذكورة اللهم اقل حكارها وامت صفارها وافسد
 بعضها وادفع شرها عن ارضنا المسلمين بجماد النبي الامين واله وحصه اجمعين وقد ايت مؤلفنا حسنا
 في الجراد للشيخ محمد الحميد بن الرجبى الدمشقي الشيباني أتى فيه بالقوائد الحسان عليه من الله تعالى
 الرحمة والرضوان بماه الا رشاد في الجراد (قائده) في الذخيرة وللغنى وبستان ابي الليث الا امر
 بالمعروف على وجهه ان كان يعلم بأكبر اياه انه لو امر بالمعروف يتخلون ويمتنون عن المنكر كما لا امر
 بالمعروف واجب عليه لاسمه تركه ولو علم بأكبر اياه انه لو امر بالمعروف يذوقونه وشبهه فتركه افضل
 وكذا لو علم انهم يضربونه ولا يصبر على ذلك وتقع بينهم الدواة أو يهجم منهم القتال فتركه افضل ولو علم انه
 يصبر على ضربهم ولم ينك الله احد فلا بأس به وهو يجاهد ولو علم انهم لا يقبلون منه ولا يهجم ضربه ولا شتما
 فهو بالخير لا يور الا امر بالمعروف افضل وكره الجبوني مطلقا فقال الامر بالمعروف واجب او فرض اذا غلب
 على ظنه انهم يتركون النصق بالامر ولو غلب على ظنه انهم لا يتركونه لا يكون اتقيا في تركه من البناءية
 شرح الهداية للعلامة العيني من اواخر كتاب النصب (قائده) انجرح البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله
 تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خائفوا المشركين وقرروا الهي واحفوا الشواب قال في
 النهاية احفوا الشواب ان يبالغ في ضها قال الشيخ ولي الدين العراقي في شرح سنن ابي داود والحكمة
 في قص الشواب امر ديني وهو عناية الله بشمار الجحوس في اعصابه كما ثبت التعليل به في الصحيح وامر ديني
 وهو تحسين الهيئة والتكليف مما يلحق به من الاذهن والاشياء التي تلتصق بالهسل كالسمل والاشربة
 ونحو ما ذكره يرجع تحسين الهيئة الى الدين ايضا لانه يؤدى الى قول قول صاحبه وامثال امره من ارباب
 الامر كالسلطان والمفتي والمخطيب ونحوهم ولعل في قوله تعالى وصوركم فما حسن صوركم اشارة اليها فانه
 يناسب الامر بما يزيد في هذا كما أنه قال قد احسن صوركم فلا تشوهوها بما يهينها وكذا قوله تعالى في حكاية
 عن ابيليس ولا ترهنهم فليغيرن خلق الله فان اقاما بشؤما مختلفة تغير لها الكونه تغير المحنهاد ذكر
 ذلك كله الشيخ تقي الدين السبكي ومقتضاه تأذي السنة بمحصل معنى القص لكن في الصحيحين من
 حديث عمر احفوا الشواب وهو دال على استحباب قدر زائد على النص وبما ساعد المعنى الذي
 شرح قص الشارب لاجله وهو بالمضالفة شمار الجحوس أو زوال المفاسد المتعلقة ببقائه فأنذ بعضهم
 بظواهر قوله احفوا وذهب الى استقصاءه وحلقه واليه ذهب ابن عمر وبعض التابعين وهو قول الكوفيين

مطلب في الامر بالمعروف

مطلب في حديث وفروا

الهي واحفوا الشواب

مطلب قد يرجع تحسين

الهيئة الى الدين

ومنع اخرون الحق والاستتمثال وهو قول مالك واختاره الثوري وفي المسألة قول ثالث انه ينبغي
 الا برز من حكاية القاضي عياض اه وقال المحافظ ابن حجر في شرح البخاري ورد الخبر بلفظ القص في
 اكثر الاحاديث وورد بلفظ الحق في رواية السائي وورد بلفظ خبر وعند مسلم ولفظ اخو ولفظ انه كوا
 وكل هذه الالفاظ تدل على ان المطلوب الماتقة في الازالة لان الجزوه هو الجسيم والراي الماتقة قص
 الشر والصوف الى ان يبلغ الجلد والاحياء الماتقة والفاة الاستقصاء ومنه حتى اخوه بالمسألة
 قال ابو عبيد المروري مناهة ازلوا الجزء بالشرية قال الخطابي هو بمعنى الاستقصاء والتبليغ بالنون
 والكساف الماتقة في الازالة قال الخطابي لم أر عن الساف في ذلك شيئا منصوبا واحصاه
 الذين رايناهم كما زنى والرابع كانوا يصفون وما اظنهم اخذوا ذلك الا عنه وكان ابو حنيفة
 رضى الله تعالى عنه يقول ان الاحياء افضل من القص واغرب ابن العربي في فضل عن السافى انه
 يستحب حلق الشارب وقال الاثم كان اجد في شاربته اخفاء شديد اوص على انه اولى من القص
 ولا تمارض فان القص يدل على اخفاء البعض والاحياء يدل على اخفاء الكل وكلاهما ثابت
 فيقدر فيهما شمع من بلوغ الماء رب في قص الشارب للعلامة السيوطي رحمه الله تعالى وسئل
 المؤلف نظما

أيا جمع الآداب والعلم والنجاة • ومن قد حوى من كل فن بلامين
 لما شارب قد قص مع شعر نجية • وابقى شعر الجفن مع قاب قوسين
 فاجاب لهرك الماطال عن حد قدره • فأوجب أن يلقى بعد وحدين
 وذلك لما طاب في الحسن واكتفى • بموضعه حبالا وخطا بالعين

(فائدة) من مات على الكفر أربع لثة الا الذي رسول الله صلى عليه وسلم لبسوت ان الله تعالى احياها
 له حتى آمن به كذا في الاشياء من مناقب الكردي رحمه الله تعالى وقد ذكره هذا الحديث طائفة من
 المحققين ولم يلتفتوا لمن طعن فيه وهو ضعيف لا موضع حتى قال بعض المحققين

حيا الله النبي مزيد فضل • على فضل وكان به روقا
 فأحيى امه وكذا اياه • لايمان به فضلا لا يفا
 فسلم فالقديم بذقدير • وان كان الحديث به ضعيفا

فيه له في فضائل الاجمال ومن جلتها هذا كيف وقد ورد احاديث دالة على طهارة نسبته الشريف
 عليه الصلاة والسلام من دنس الشرك وشين الكفر وحل كون الايمان لا يتبع بعد الموت في غير
 الخصوصية وقد مر انه عليه الصلاة والسلام ردت عليه الامم بمغيبها فعاد الوقت حتى صلى في
 الوقت المصركراء له عليه الصلاة والسلام ورثل القاضي ابو بكر بن البرقي أحد ائمة المالكية رحمه
 الله تعالى عن رجل قال ان ابا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فأجاب بأنه ملعون لان الله تعالى يقول
 ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة قال ولا اذى اعظم من ان يقال عن ابيه انه في
 النار وقال الامام السهلي رحمه الله تعالى في الروي لا نف وليس لنا من أن نقول ذلك في ابيه
 عليه الصلاة والسلام لقوله عليه الصلاة والسلام لا تؤذوا الاحياء بسب الاموات وانه تعالى يقول ان
 الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة وقد ادرنا ان نمك اللسان اذا ذكر اصحابه
 رضى الله تعالى عنهم شي مرجع الى العيب والنقص فهم فلا زعمك ونكف عن ابيه احق وارى
 اذا قدر ذلك فيحق المسلم ان يمسك لسانه عما يخل بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام بوجه من
 الوجود ولا يخاف ان اثبات الشرك في ابيه انحلال مظاهر بشرف نسب نبيه الطاهر بوجه هذه

• طلب في احياء ابيه
 الماتقى حتى آمن به صلى الله
 عليه وسلم

المسائل ليست من الاعتقادات فلا يخطئ القلب فيها وأما اللسان فحجة الامساك فما يقاد رحبته
التي هي من خصوصيات العامة لا تنهم لا يتدور على دفعه وتداركه هذا خلاصة ما في هذا المقام من
المقال وقد أتى العلامة المحقق في روحه آخر نظمه وفيه أيضا الدواب فقال

لوالدي مله مقام علي * في جنة الخلد ودار الثواب
وقطره من فضلاته * في الجوف تبقي من ألم العقاب
فكيف أرحم له قد عذبت * حاملة تصلي بنار العذاب

مطلب فضلاته عليه الصلاة
والسلام طاهرة

لان فضلاته عليه الصلاة والسلام طاهرة كاجز به القوى وغيره وهو المعتقد ان ائمة من بركة المحبة
شرب بوله صلى الله عليه وسلم فقال لى تلج النار طينك صمغ الدار طينى وقال ابو جعفر الترمذى قد
الذى صلى الله عليه وسلم طاهر لان ابا طيبة شربه وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين اعطاه النبي
صلى الله عليه وسلم دجاجة فذبحه فشربه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خالط دمه دجى لم
تحمه النار وهذا الاحاديث مذكو ة في كتب الحديث الصحيحة وذكرها فقهاءنا تبعهم السانعة
كالنيربني في شرح الفقيه وقفا المالكية والحنابلة فكانت كل جمعة عليها بحيث ثبت ان فضلاته

مطلب في الرد على من اتى
بجرمة شرب الدخان

عليه الصلاة والسلام تبقي من النار فكيف من رضى من دمه او لمجهاور في بطنها ومن كان اصل
خلقها من الشريعة منه يدخل النار هذا ما جرى به لسان ائمة اهل السنة وتعالى أعلم * مسئلة اخرى
أئمة اسلام يحرم شرب الدخان المشهور فهل يجب علينا نقل دمه وانتاعا لئلا يجرمته ام لا فبين لك
ما يزيل غيب الشك عن حق اليقين به . تعهد ما حققه اة اصول الدين قال شارح منهاج الوصول الى
علم الاصول للامام ابى عبد الله بن ابى القاسم على بن عمار الضاوى ويحوز لاقنا للجمهورين لا خلاف
وكمذا لمقاد المجهتدوا يختلف في جواب تقليد المجهتد فذهب الاكثرون الى أنه لا يجوز واختار
عند الامام والفاضل الضاوى البيضاوى الجواز واستدل الامام عليه في المحصول بانعة ادا الاجماع على جواز
العمل بهذا النوع من الفتوى اذ ليس في زمانه مجتهد اه وكلام الامام صريح في انه لم يكن في زمانه مجتهد
فكيف زماننا الان فان شروط الاجتهاد لا تكاد توجد له ولا الائمة الذين فتوا بقصر التباك لان كان
فتواهم عن اجتهاد حتى يجب علينا تقليدهم فاجتهدهم ليس ثابت وان كان عن تقليد غيرهم فاماعن
مجتهد آخر حتى سيعوان فيه مشاهمة فهو ايضا ليس ثابت واماعن مجتهد ثبت فتاؤه في الكتب فهو

قوله الامام هو غير الدين
ابو عبد الله الزاوى والمحصل
اسم كتابه في اصول الفقه
اه منه

أيضا كذلك اذ لم يرد في كتاب لم يتقوا من دفتري فتايمهم ما يدل على حرمة فكيف سألهم الفتوى
وكيف يجب علينا نقلهم والحق في فتا التحلل والقصر في هذا الزمان التمسك بالاصلين اللذين
ذكرهما البيضاوى في الاصول ورفعهما بانهما ما عان في الشرع * الاول ان الاصل في المنافع
الاباحة والمأخذ الشرعي آيات ثلاث الاولى قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا واللام للرفع فتدل
على ان الانتفاع بالاشياء مع ما دون شرعها وهو المطلوب الثانية قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي
اتوا بها هذه والزينة تدل على الانتفاع الثالثة قوله تعالى احل لكم الطيبات والمراد بالطيبات
المستطاب طبا واذ لا يقتضي حل المنافع باسرها والثاني ان الاصل في المنافع القصر والمنع قوله
عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام واضاهة اهل الفقه حجة لتناول ابا الاسكار
كالسنيج واما ما لا ضرر بالبدن والتراب والترابى او لا استقذار كالحطاط والبراق وهذا كله فيما كان
طاهرا وبالجمله ان ثبت في هذا البرهان اضرار صرف خال عن المنافع فيجوز الاقتناء بجرمه وان لم ثبت
انتفاعه فالاصل حلهم مع ان في الاقتناء بجرمه دفع المخرج عن السلب فان اكثرهم يميلون بتناوله مع ان
تحليله ايسر من تحريمه وما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين آخرين الا اختار ايسرها واما كونه

بمع وبمعنى يحمل هكذا في شرح المهذب للامام النووي اه ما في مجموعة شافعية من لعنة السادس في علم الفقه واصوله (فائدة) قال في خبر الاسلام لما سئل عن التعصّب قال له لاية في المذهب واجبة والتعصّب لا يجوز والصلاة ان يحمل بجاه مذهبه وراه حقا صوابا والتعصّب السفاقة والخفاة في صاحب المذهب الاثروما وجع الى قصصه ولا يجوز ذلك فان اثمة لسلين كانوا في طلب الحق وهم على الصواب جواهر الفتاوى من السادس في الكراهية (فائدة) الكذب مباح لاجل ما فيه ولدفع ظالم عن نفسه كالشفيع يعلم بالبيع في جوف الليل بحيث لا يمكنه الاشهاد فان اصبح يشهد ويقول علت الان وكذا الصغيرة تبلغ في جوف الليل وتختار نفسها من الزوج جمع الفتاوى من المحظروم والاباحة عن صلح الخطأ (فائدة) قال ابن كمال باشا في كتاب المهمات لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارات الفارسية ولا يقتضيها لاحتمال ان يكون الكاتب قد صحفها وهو لا يعرف اللغة الفارسية او يحفظها القارئ وتولا يعرف اللغة الفارسية (فائدة) قال الحافظ ابن حجر في شرحه على البخاري في باب الاذكار بعد الصلوات مراعاة العدد المخصوص في الاذكار معتبرة ولا لسان يمكن ان يقال لهم اضفوا التبريل اليها لانها ثلاثين وقد كان بعض العلماء يقول ان الاعداد الواردة كالذكار عقب الصلوات اذا ثبت عليها ثواب مخصوص فزاد الا في سماعي العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب لاحتمال ان يكون تلك الاعداد حكمة وخاصة تقوت بحجاجة ذلك العدد قال شيخنا الحافظ ابو الفضل في شرح الترمذي فيه نظرا لانه في المقدار الذي رتب الثواب على الاتيان به فيحصل له الثواب بذلك فاذا زاد عليه من حقه كرس تكون الزيادة غزاة لذلك الثواب بعد حصوله اه ويمكن ان يفرق الحال فيه بالنسبة فان نوى عند الانتهاء اليها امتثال الامر الوارد ثم اتي بالزيادة قال لا مركا قال شيخنا لا محالة وان زاد بغيره بان يكون الثواب رتب على عشرة مثلا فترتب هو على مائة فتتبعه القول الماضي وقد بالغ القر في القواعد فقال من البدع المكره الزيادة في المندوبات المحدودة شرعا لان شأن العظماء ان حذروا شيئا ان يوقف عنده ويدها للخارج عنه ميثا للادب اه وقد ثمة الهاء الدوامية فيه مثلا اوقية سكر فلوزيدة اوقية اخرى لثقل الانفعاله فلو اقتصر على اوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك مائة لم يتخلف الانفعاله ويؤيد ذلك ان الاذكار المتغيرة اذا وكل منها عدد مخصوص مع طلب الاتيان بها متوالي لم يخص الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع الموالاة لاحتمال ان يكون للموالاة في ذلك حكمة خاصة تقوت بقواتها والله تعالى اعلم اه (فائدة) في الحماوى للامام السوطي من كتاب الصداق ضمن سؤال طويل ما نصه الجواب اما كون تقبيل الخبز بدعة فصح ولكن لا تنحصر في الحرمان بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتعريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكره لان الكره ما ورد فيه نهي خاص ولم يرد في ذلك نهي والذي يظهر ان هذا من البدع المباعدة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه كرهه كراهية شديدة بل مجرد القساة في الارض من غدر دوس مكره محدث ورد في ذلك اه وفيه مسألة رجل من الصوفية اخذ العهد على رجل ثم اختار الرجل شيئا آخر واخذ عليه العهد فحل العهد الاول لا رهم ام الثاني الجواب لا يلزمه العهد الاول ولا الثاني ولا اصل لذلك وفيه مسألة في شخص يدعي فقها يقول ان توحيد الله تعالى متوقف على معرفة علم المنطق وانه فرض عين وان تعلم بكل حرف عشر حركات وقال ان ابا حامد الغزالي ليس بفقير غيبي وانما كان زاهدا الجواب فن المنطق فن خبيث مضموم بحرم الاشتغال به لان معنى بعض ما فيه على القول بالمهر الى الذي هو كفسر بحر الى الفلسفة والزندقة واس له عمدة بنية اسلا بل ولا يدويه نص على مجموع ما ذكرته امامه الدين وعلما الثريمة فاول من نص

مطلب في معنى التعصّب
والصلاة

مطلب بياح الكذب لاجل
حقه ودفع الظلم عنه

مطلب لا يعتمد على ما وقع
في كتبنا من العبارات
الفارسية

مطلب مراعاة العدد
المخصوص في الاذكار معتبرة

مطلب في تقبيل الخبز

مطلب في اخذ العهد
المشايخ الصوفية

مطلب في ذم علم المنطق

على ذلك الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ونص عليه من اصحابه امام الحرمين والقزالي في آخر امره
 وابن السلاخ والسلي وبن عباس كروان الاثني والتوي وابن ديق العبد والذهي والطبي ونص
 عليه من ائمة الحنفية اوسعيد السرافي والسراج القزويني والنف في ذمه كتابا بصيغة المسلم المشفق
 اني يصح علم المنطق ونقل خبره ما مضى عن الحنابلة وقول هذا الجليل ان القزالي ليس بفقيه فهو من
 اهل الجاهلدين واقتنى الفلاسفة ولقد كان القزالي في عصره حجة الاسلام وسد له ثغره وفي الفقه
 المؤتمات الجاهلية ومذهب الشافعي الا ان مداره على كتبه فانه فقيه المذهب ونحس باليسيط والوسط
 والوجيز والمختصرة وكسب الشيخين غماهي مأخوذة بن كتبه ما بان تصار (فائدة) اذا لم يوجد في المسألة
 عن أبي حنيفة رايه اتخذ بظاهر قول أبي يوسف ثم ظاهر قول محمد ثم ظاهر قول زفر والحسن وغيرهم
 الا كبريالا كبرهكذا الى آخر من كان من كبار الاصحاب وان لم يوجد في الحديث عن واحد منهم جواب
 ظاهر وتكامل فيه المتابع المتأخرون قولوا واحدا يؤخذ به فان اختلفوا يؤخذ قول الا كبريالا كبر ثم
 الا كثر من ما يعتمد عليه الكبار المعروفون منهم كافي فخص وافي حجة راي الليث والطحاوي وغيرهم
 ببيعة دسليه وان لم يوجد منهم جواب البينة نسبا يتفرقت في ظاهرنا ثم وبدر وجابر ايجد فيها
 ما يقرب الى الخروج عن المعهدة ولا يتكلم فيه جزا فاجابها به وحررته ويخش الله تبارك وتعالى
 ويرأيه فانه امر عظيم لا يجاسر عليه الا كل جاهل شقي رضى اخذ بقول واحد منهم يعلم طه انه يكون
 اخذ بقول ابي حنيفة فانه روى عن جميع اصحاب أبي حنيفة من الكبار كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن
 انهم قالوا لما طسنا في مسألة قولنا الا وهو راي متباين عن أبي حنيفة واخبروا به ائمة انا غلاة لا يصفق اذا
 في الفقه بحمد الله تعالى جواب ولا مذهب اذله كنفه كان وما نسب الى غيره الا بقرينة لمخالفة
 وهو كقولنا نقول في قوله ومذهبي مذهبه وقامه في معنى الملقى من كتاب اقتضاء (فائدة) لا يجب على
 النسخة الاجابة عن كل ما يسأل عنه الا اذا علم انه لا يجيبه غيره فليزم جوابه لان الفتوى والعلم فرض
 كفاية. يعني من كتاب الكتب (فائدة) كان رخصة رضى الله تعالى عنه رجا لا يجيب عن مسألة
 سنة وقار لا يخطئ الرجل عن فهم خبر من ارى يصيب بفهمهم نازل ابي الليث وكان المستفتي اذا الخ
 على أبي نصر وقال جئت من مكان بعيد يقول شعرا

فلا تفتن ناديتك من حيث جئتنا * ولا تفتن عينا عليك المذاها ملقط

اخرج سعيد بن منصور في سننه والدارمي والبيهقي عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال من
 أفتى الناس في كل ما يستتبه فهو مجنون وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه عن
 قال من أفتى الناس في كل ما دأبه فهو مجنون وأبو القتيب لفظ السيوطي وفيه أيضا قباب
 من ترك الفتيا في الضلوك اخرج الدارمي عن حماد بن ابى اس قال قلت لسعيد بن جابر مالك لا تزل
 في الضلوك شيئا قال ما نهىني الا فدمست عنه وعكس كرهت ان احل حراما ارحم لا اله الا
 (فائدة) سبب وضع التاريخ اول الاسلام ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اتي بصل مكتوب
 الى شعبان فقال اوشعiban الماضي اوشعiban القابل ثم امر بوضع التاريخ واتفقت الصحابة رضى الله
 تعالى عنهم على ابتداء التاريخ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وجعلوا اول سنة الهجرة
 وبسبب التاريخ بالليالي لان الليل عند العرب سابق على النهار لانهم كانوا ينامون بالليل فيجعله اثناء
 السكينة وليس فروا حساب غيرهم من الامم فيكون اونه ورا لاله والامام فاعلم انه اثناء
 التاريخ والاحسن ذكر الاقل ما مضى كان اوابا تيامن المصباح المنير (هذا) آخر ما سره المولى
 التدبير * على عبده العاجز الحقير * من القوم والديرة في تقيع الفتاوى الحمد لله * التي

مطلب كان القزالي في عصره
 حجة الاسلام وسيد الفقه
 مطلب قيم اذا لم يوجد نص
 عن أبي حنيفة

مطلب لا يجب على الفقيه
 الاجابة عن كل ما يسأل عنه
 مطلب كان أبو حنيفة يما
 لا يجيب عن مسألة

مطلب من أفتى الناس في
 كل ما يستتبه فهو مجنون
 مطلب في سبب وضع التاريخ

سئل عنها - لامة صهره * وتجبته دهره * صدر الافاضل والا كابر * من ورث العلم والمجد كابر
عن كابر * مولانا المرحوم حامد أفندي بن علي أفندي العادي * سقى الله تعالى تراه صواب غلام
الرحمة العادي * هي التي انفتح بها وفتح في حياته في عدة قيامه بمصنف الاقتصاف في دمشق الزمام *
ذات الثغر البسام * ثمانى عشرة سنة من سنة ١٢٣٧ الى سنة ١٢٥٥ ولما ابتليت بعناء امانة الفتوى التي
هي في زمانها من اعظم البلوى * رايت هذه الفتاوى من احسن ما يعقد عليه * ومن انفع ما يفتح عند
الرجعة اليه * لتأخر جامعها * وسعة اطلاع واضعها * وتحريره ما يعتمد المتأخرون الثقة * وذكره
لعمامة المحوالت الواقعات في هذه الاوقات * الا انه رحمه الله تعالى لم يلزم فيه الترتيب المعتبر * ولم يخط
منها ما تكرر او اشهر * وكثيرا ما يذكر الجواب في محل وبذلك المناسب له في محل آخر * فلذا صرفت عنان
العناية نحو تنقيحها واختصارها * والاقتضار على ما فوح من طيب عرارها * بترك ما شتهر من الاسئلة
وظاهر * واسقاط ما اعيد منها وتكرر * واختصار بعض الالفاظ بعبارة بحره * وحذف بعض التكرار
المصادة المكرره * حتى جاء اقل من نصف الاصل حججا * واكثر منه ثمرة وفائدة ونفعي * بما حواه زيادة
على الاصل * في كل باب وفصل * من التنبيه على مواضع هي محل وهم * وكما فيها جواد القلم * وبحقيقة
بديعه * وتحريرات منيعة * وحل اشكالات عويصة * واستخراج خفيات غريبة * انا ابو عبد الله *
ومعاني حلها ودرها * لم يصح - ولما كشفها سابق * ولم تفتح - فقلتها قبل الطارق * قد نبأ المولى استخراج
كنوزها بعدد الضعيف * واظهرت اشارات رموزها على يده هذا العاجز لنصف * حتى حق أن يشهد
الشاطر * كم ترك الاول للآخر * واعتقادي أن حكمة ذلك الظاهر * هي انظار القدرة اليه امره * فان
هذا العبد - كرهت كليله * وقرحت قريحة عليه * وبضاعته مزحة فليله * مع ما اخرج بالسال من خط ثم
البدال * وتراكم الحوم والاهوال * وقد قد المسعف * وعدم النصف * وتسلط الحساد * بالسنة حداد *
وغير ذلك مما يورث الوهن * كلال الذهن * ولكن لله در من قال * وأبدع في المقال

ان المقادير اذا ساعدت * المحقق العاجز بالقادر

قدونك كما قد اجملت فيه الفكر * والزمت فيه الجفن السهر * قد غرست لك فيه من فنون التحريرات
أفنانا * وقتقت لك فيه عن عيون المشكلات اجفانا * وأودعت فيه من كنوز العوائد * عقود الدرر
الفراند * وبسطت فيه من أعظم المقاصد * أحسن الموائد * وجلوت فيه على منصة الانظار * عرائس
ابكار الافكار * وكشفت فيه بتوضيح عبارات فناع مخدراته * ولم اكف بتلويح الاشارات لاجل تحرير
خفياته * وليس يدري ففله - سوى عالم فقيه * فاضل نبيه * اجري سفن انظاره في بحج بصره * راجى
جواد افكاره في نيج بره * وفي اعينده ما لله تعالى من شركل غير جاهل * او حاسد متغافل * على انى لا يرى
نفسى * فاني مقتر بهزى وبخسى * ارجى من وقفه على عثرته ان تداركه بالاعفو والاحسان * فان
الانسان محل الخطا والنسيان * واني الجأ الى الله تعالى الذي امتن على بذلك وفضل * ومن فيض
فضله اطلب واسأل * وبنية الوجه النية اتوسل * ان يجعله خالص الوجه الكريم * موجبا للفوز لديه
في جنات النعيم * وان يقع به كل قاص ودان * ويهيئ له مخروجه الحسان كل كف - محسان * وان يفرقني
ما طغاه التلم * اوزلت به القدم * وان يجاوز عن قتراني * ويعقون سيدي * ويقرقوا لسانى * ووالدى
ولن له حق على * ولا ولادى وأهل والا حباب * ولن كان المحامل على جمع هذا الكتاب * وان يمين على
وعليهم بولوج النجى والامل * وان يثنى السنتا بيا شهادتين عند انتهاء الاجل * والمجد لله الذي
بنعمته تم الصالحات * والصلوة والسلام على سيدنا محمد صاحب المعجزات والايات الواضحات *
وعلى آله ولحماته السادات * وزوجاته الطاهرات * وعلى اتباعه من العلماء العاملين الاتبات *

لا سيما اماننا الاثمن وحماية الائمة اشقياء * سبحان رب العزة عما يصفون * وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين * قال شيخنا صاحبنا الامام العالم العلامة * البحر الجرار الزهامة * مؤلف هذه
الفتاوى الشريفة رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدنيا والاخرة * وقد فرغت من تحريرها * وثمة
* وتحريره * ثمانية عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول سنة ١٢٢٨ ثمان وثلاثين ومائتين وألف.

قدم طبع هذا الكتاب الفائق * ذي المنهل العذب الرائق * الذي فاق غيره من كتب الفتاوى *
لما حواه من الواضحات المعضلات والدعوى * فهو الكتاب الذي جمع فيه ما تفرق في غيره من المسائل
الحسان * والبحر الطامى الذي لم يره في كتب المتقدمين والمتأخرين المنيان * بالمطبعة العامرة
الكائنات بمصر القاهرة المحمية * على ذمة ملتزمه رب البراعة التي لا تنكروا والا دأب اتى هي
أجل من ان تذكره * حضرة العلامة الشيخ حسين الطرابلسي * نقابا على اصله المطبوع المتقابل
على خط المؤلف بمعرفة الفقير مسدد النابلسي * غفر الله تعالى زلالها * وستر
في الدارين عيبها * وقد وافي حد التمام * وعقب من طبعه ملك المحتام *
في اواخر ذي القعدة المبارك احدى شهر رعام (سنة ١٢٢٨)

ثماني من القرن الثالث عشر * من هجرة سيد البشر *

صلى الله عليه وعلى آله وسائر الصحابة *

وجميع امة الاجابة * وسلام على

المرسلين * والحمد لله

رب العالمين

آمين

تصحيح
١٢٦٥٨

